



خَڪَنَالِنَکَخَ مُکتنِسُنِی

هج وعَمْ

الأحكام الصادرة من الهّيئة العامّ للمواد الجنائية ومن الدائِرة الجنائية

السنة العشرون

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٩

الف)مرة مطبعة دار القضاء العسان 1979

# الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

### جلسة ٦ من ينايرسنة ٦٩٦٩

برياسة السيد المستشار / تختار مصطفى رضوان نائب وئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ؛ عد عبد المنهم حمزاوى ، وعجد نور الدين عويس، وعجد أبو الفضل حفى، وأفور غلف .

# ( )

## الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١) مخدرات . منزل . قانون . <sup>در</sup> تفسیره " .

كل مكان ينحذه الشخص مسكنا له على الهوام أو التوقيت بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لنبره دخوله إلا بباذنه ، فهو منزل .

(ب،ج) حكم . " تسبيه . تسبيب غير معيب . بطلان . "بطلان الأحكام" . أمر إ-الة . عقوبة . مواد نحدرة .

- ("ب ) خلو الحسكم"من بيان ناريخ إصدار أمر الإحالة . لا يبطله .
- (ج) كفاية إيراد الحسكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة الجريمة .
- (د،ه) إجراءات . بطلان . أمر إحالة . محكة الموضوع . دفوع . " الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكة " . تقض . "الساب الطعن . مالا يقبل منها " . حكم . "تسبيب عبر معيب " .

- ( د ) بطلان الإجراءات السابقة على المحاكة وجوب التمسك بهأمام محكمة الموضوع. إنارة الدفع ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام محكة النقض. غيرجائز .
- (a) الدفع بشيوع النهمة أو تلفيقها ، موضوعى ، كفاية الرد عليه من أدلة النبوت التي أوردها الحسكم .
- (و، ز) تفتيش "إذن التفتيش إصداره" · . بطلان . دفوع · "الدفع ببطلان التفتيش " . محكة الموضوع · حكم ." تسبيبه • تسبيب غير معيب ".
- (و) المرجع فى تقدير جدية التحريات · السلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ·
- (ز) الرد عل شواهد الدفع ببطلان النفنيش لمدم جدية النحر يات وأدلة منتجة
   لها أصلها في الأوواق ٠ كفايته ٠

 ١ يقصد بفظ المترل في معنى قانون الإجراءات الجنائية أخذا من مجموع نصوصه كل مكان يتخذه الشخص سكنا لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام محيث يكون حرما آمنا له لايباح لغيره دخوله إلا بإذنه .

٢ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذى صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله
 إذ لا يوجد فى قانون الإجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ

٣ – لا يعيب الحكم سكوته عن إيراد نصوص القانون التي لا تتعلق بيان العقوبة ، مادام قد أشار إلى مواد العقاب التي دان الطاعتين بها ، وإذ كان ذلك وكانت المحادة ٣٩ من القانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ المحمل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات خاصة بتقييد سلطة المحكمة وحرمانها من تطبيق المحادة ١٩٦ من قانون العقوبات في الجوائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المواد الثلاث السابقة عليها ولا شأن لها بالعقوبة المقروة للجريمة التي دينت الطاعتان بها ، فإن إغفال الحسكم إيراد المحادة ٣٦ المحار ذكرها لايعيه .

 ع من المقرر أن أوجه البطلان المتملقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة يجب إبداؤها أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فإنه إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعتين لم تدفعا ببطلان قوار الإحالة ،فإندلا بجوز لهما إثارة الدفع به لأول مرة أمام محكة النقض .

و ان الدفع بشيوع التهمة أو بتلفيقها هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي المستوجب ردا ، ولا تلتزم المحكمة بمناجعة في كل مناحيه والرد استقلالا على كل شبهة تثار فيه ، مادام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٣ - إستقر قضاء محكة النقض على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكة الموضوع فإذا كانت هذه المحكة قد اقتنمت بحسدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إجرائه ، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

 ٧ – متى كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها النابت في الأوراق حسبا يهين من التحقيق الذي أجرته المحكمة بجلستها، فإن إيراد لفظ المنزل بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحر .

# الوقائع

إتهمت النياية العامة الطاعتين بأنهما في يوم ١٩٦٧/٥/١٧ بناحية الإبراهيمية مركز هها محافظة الشرقية : حازنا بقصد الاتجاو جواهم محدوة (حشيشا وأفيونا) في ضر الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى عكمة الجنايات لمعاقبتهما بمواد الإحالة، فقور بذلك وعكمة جنايات الزقازيق — عكمة الجنايات المخاضر مع المتهمين ببطلان أمرالتفنيش لعدم جدية التحريات —

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطمن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنتين بتهمة إحراز المواد المخدرة بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المدافع عنهما دفع ببطلان أمر التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقته مدللا على ذلك بشواهد عددها منها أن طلبه تضمن الإذن يتفتيش منازلهما مع أنهما لا تملكان سوى منزل واحد يساكنهما فيه ثالث، وأن شيخ الخفراء هو الذي أرشد الضابط إليه ممايدل على أنه كان يجهله كماكان بجهل العلاقة بين المتهمتين ولم يكشف عنها إلاني محضر الضبط بعد أن إستبانت له ، إلا أن الحسكم رد على هذه الشواهد بما لايصلح ردا عليها ، كما لم يرد على مادفع به من شيوع النهمة ودس المخدر من إمرأة سماها ، وأن الفراش الذي وجد المخدر بين حشيته مجاور لنافذة تطل على طريق عام ، ولم يرد في المعاسنة التي أحرتها النيامة ماقاله الحكم من أنه من المتعذر تمساما دس المُخْدَر حيث قيل بضَّبطُه ، بل ألمستفاد منها أمكان الوصُّول إلى الحشية العلما ف وقت يستغرق ثلاث دقائق ، ومن الممكن الوصول إلى موضع المخدر بعصا أو عمود قصير من الحديد يناط به المنديل المحتوى على المخدر ، وهـــو مالا تعجز النفسية الموتورة عن تدبيره هذا إلى أن الحكم جاء خلوا من بيان تاريخ الحلسة التي صدر فيها قرار الإحالة الذي أغفل في شقه الأول النص على مواد القانون المطلوب تطبيقها كما لم يشر الحكم إلى المسادة ٣٦ من القانون رَقُمُ ١٨٦٢ لسنةً ١٩٦٠ المعدلُ بالقانونُ رَقَمَ ٢٠٠ السنة ١٩٦٠ والتَّى طلبت النيابة العامة تطبيقها ضمن مواد الاتهام ، ومن ثم فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أنه نمي إلى أحد مأمووي الضبط أن الطاعنتين تحوان في المواد المخدرة فاستصدر أمراً من النيابة العــامة بِتفتيشهما وتفتيش منزلهما الذي ثبت أنهما بسكنان حجرة منه على يمين الداخل وعثرا لمأمور بالتفتيش بين حشيتي السريرعلى منديل معقود يحتوى طربتين من الحشيش مغلفتين بغلاف أبيض، وعلى نصف كيس من أكياس الشاي مه قطعة كبيرة من جوهر الأفيون ، وقد أقرت المتهمتان بأن السرير خاص سما وتنامان فيه وبأن الحواهر المخدرة المضبوطة ملك لهما وأنها تحوان فبها نظرا لأن زوج المتهمة الأولى ووالد الثانية قد سجن تنفيذا لحكم صدر عليه لإحرازه مواد محدَّرة ، وأن ذلك وقع على مرأى من إمرأة معينة ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجُــوه الأدلة وهي شهادة الشهود في المساق المتقدم ، والمعاخة التي أحرتها النيابة وتقر يرالتحليل ، ونقل عن المعاينة أن النافذة التي تجاور السرير ترتفع عن مستوى أرضه يمتر ونصف وأنه من المتعذر دس المخدر في مكان العَنُور عليه من النافذة ، وأفصح في غير لبس عن إطمئنان المحكمة إلى جدمة التحريات ، وأن الضابط الذي فام بالنفتيش قصد مزل المتهمتين ومن تلقاء نفسه ، ولم يصحب شيخ الحفراء لإرشاده إليه ، بل محكم كونه من رجال الحفظ المحلين في القسرية التي حرى فيها التفتيش وانتهى إلى معاقبة الطاعنتين ماحراز المواد المحدرة بقصد الاتجار طبقا للواد ١و٢و٧و١٤٤٤ جو٢٤ من القانون رقيم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقيم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدوات وتنظيم استعالها والاتجارفيها والبندين رقم ١٢٦١من الحدول رقم واحد المرافق. كما كالله الله وكان الحكم المطعون فيه قد ابن واقعة الدعوى بما تتأوافر مه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنتين بهـا ، وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . وعرض لدفعهما ودفاعهما فأقسطهما حقهماورد عليهما بمــا يفندهما . وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تقدير جدمة التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إجرائه ،فلامعتمبعليها فيذلك لتعلقه بالموضوع لا بالفانون ولمـــا كانت المحكة قد سوغت الأمر بالتفتيش ، وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم

جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لهـــا أصلها الثابت في الأوراق حسيما بين من التحقيق الذي أحرته المحكمة بجلسة المحاكمة وكان لفظ المنزل في معنى قانون الإجراءات الجنائية أخذا من مجموع نصوصه يقصد به كل مكان يتخسذه الشخص سكنا لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحبث يكون حرما آمنا له لايباح لغيره دخوله إلا بإذنه ، وكان إيراد المنزل بلفظ الجمع لابلفظ المفرد بهذا المعنى في محضر الاستدلال لايقدح بذاته في جدية ماتضمنه من تحر ، وكان ما حصله الحكم من معاينة النيابة العامة له أصله الثابت في الأوراق ، وكان الدفع بشيوع التهمة أو بتلفيقها هو من أوجه الدفاع الموصوعية التي لاتستوجب وداً ، ولا تلتزم المحكمة بمتابعته في كل مناحيه والرد إستقلالا على كل شبهة تثار فيه ، مادام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . ولماكان من المقرر في القانون أن أوجه البطلان المتعلقة بالإحراءات السابقة على المحاكمة مجب إبداؤها أمام محكمة الموضوع . وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنالطاعنتين لم تدفعا سطلان قرار الإحالة فلا تجوز لهما إثارة الدفع به لأول مرة أمام عكمة النقض ، وكان خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا سِطله إذ لا يوجد في قانون الإجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم ، وكان قد أشار إلى مواد العقاب التي دان الطاعنتين بمقتضاها طبقًا أوجبته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الحنائية . فلا يعيبه سكوته عن إيراد نصوص القانون الأخرى . التي لا تعلق لهـا ببيان العقوبة ، وكانت لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات خاصة تنقييد سلطة المحكمة وحرمانها من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقو بات في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحسكام المواد الثلاث السابقة علما . ولا شأن لهما بالعقوبة المقررة للجربمة التي دينت بهـــا الطامنتان ، وكانت العقوبة الموقعة عليهما تدخل في حدود العقوبة المقررة في النص المنطبق ، لما كان ما تقدم ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا شار لدى محكمة النقض فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

### جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

رياسة السيد المستشار/نختار مصطنى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضو يةالسادةالمستشاوين ؛ مجد عبد المنهم حزاوى ، وبحد نور الدين عو ميں ، وضر الدين عزام ، وأنور خلف .

### (٢)

### الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١) ب،ج،د،ه) إجراءات المحاكة . "حجز الدعوى للحكم". "إعادتها للرافعة " . محكة الجنايات . "الإجراءات أمامها " . حكم . "وصف الحكم " . نقض . "ما يجوز الطمن فيه من الأحكام " . إعلان .

(۱) وجوب تميم أطراف الدموى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحدكم فيها . إعادة الدموى الرافعة بعد حجزها للحكم. وجوب دعرة الخصوم للاتصال بالدهوى .

- (ب) العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الوافع .
   متى يعتبر الحكم حضوريا؟
- (ج) عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيا بتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات مرس محسكة الجنايات .
- د) حق الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة فى غيبة المتهم لفيره من الحصوم .
- (ه) إجال الحكم النياق الصادر من محكة الجنايات بحضور المحكوم طيه في غيبه أو بالغيض طيه قبل سقوط العقوية يمنى المدة .

١ — إنه و إن كان الأصل أن ينتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها إلا أنه من جهة أخرى إذا بدا المحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للرافعة إستئنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .

٧ — من المقرر فى قضاء محكة النقض أن العبرة فى وصف الأحكام هى محقيقة الواقع فلا يعتبر الحمكم حضور يا بالنسبة للخصم إلا إذا حضر وتهيأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا . ولما كان الواضح من محاضر الجلسات التي تداولت فيها الدعوى أن المحكة أعادتها للرافعة و باشرت بعض إجراءات التحقيق ، وكان ذلك في غيبة شخص الطاعن الذي تخلف عن حضور الجلسات التالية حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد تقرر بإعلانه لأى منها ، فإن هذا الحكم يكون في حقيقته حكا غيابيا وإن وصفته المحكة بأنه حضورى .

٣ لم أخذالشارع مند وضع قانون الإجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيايتماقى بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكمة الجنايات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد ٢٣٧ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية) كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بالحلسة التي أعيدت الدعوى فيها للوافعة إذ تقضى المادة ٣٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه: "لا يجوز لاحد أن يحضر أمام الحكمة لبدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكبله أو أحد إقاربه أو أصهاره ويبدى عذره في عدم الحضور . فإذا رأت الحكمة أن المذر مقبول ، تعين ميعادا لحضور المتهم أمامها " .

خول الشارع في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
 حالات و إجراءات الطعن أمام محكة النقض حق الطعن بطريق النقض
 في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم بجناية لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى .

 مـ تنص المـادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الحكم الغيابي الصادر مزعمكة الجنايات في جناية ببطل مخورالحكوم عليه في فيه ٤ 

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٤/١/٣٠ بدائرة قسم المطوية عافظة القاهرة : قتل بجد عبد الحالق عمداً بأن طعنه بآلة حادة (سكين) في صدره قاصدا قتله فأحدث به الإصابة المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جناية أخرى هي أنه في الزمان ما لمكان سالفي الذكو شرع في قتل مدبولي بجد عبد الحالق عمدا بأن طعنه بآلة حادة (سكين) في صدره ورأسه قاصدا قتله فأحدث به الإصابة المبينة بالنقرير الطبي الشرعي – وخاب أثر الحريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المخبي عليه بالملاج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات لحاكته طبقاً للقيد والوصف الوادين بتقرير الاتهام ، نقرر بذلك و محكة جنايات من قانون المقوبات بماقبة المتهم بالأشغال الشافة خمس عشرة سنة . فطعن من الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الح .

#### المحكمة

من حيث إنه بين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية أقيمت على الطاعن لأنه في يوم ١٩٦٤/١/٢٥ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : قتل عد عبد الحالق محدا بأن طعنه بآلة حادة (سكين) في صدره قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة النشر يجبة والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الحناية جناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفي الذكر شرع في قتل مدبولي عهد عبد الحالق عمدا بأن طعنه بآلة حادة (سكين) في صدره

وزأسه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الحريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المحنى عليه بالعلاج وطلبت النيابة العــامة عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، وقد حضر الطاعن بجلسة ١٩٦٧/١١/١١ التي حددت أخيرا للمَّاكمة ومعه محاميه الذي خلص في دفاعه بالحلسة إلى طلب براءة موكله وأضاف فائلا "والمتهم كان في حالة دفاع شرعي متكامل و إذا رأيتم أن الأمر محل شك فأرجو أن تحضروا الطبلية وتعرَّضوها على الطبيب الشرعى لتروا مدى خطورتها " و بعد ذلك قررت المحكمة أن الحكم يصدر بجلسة ١٩٦٧/١١/١٤ "ونبه على المتهم "وفيها لم يحضر المتهم وأثبت بمحضرها '' وقدم الدفاع طبلية الكنافة وهي عبارة عن وعاء حشبي قطره حوالي ٧٠ مم مما يستعمل لوضع الحلوي ــ كنافة ، ثم قروت المحكمة "مدأجلاً لحكم لإتمام المداولة لجلسة ١٩٦٧/١١/٦ " وفي تلك الجلسة لم يحضر الطاعن كذلك وقررت المحكمة مد أجل الحكم لجلسة ١٩٦٧/١١/٢١ حيث لم محضر الطاعن وقضت المحكمة في الدعوى وتحضوريا بمعاقبة بدر حافظ ياسين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة " وإذ عرضت في أسباب حكمها إلى ما أثاره المدافع عن الطاعن بشأن " الطبلية " وردت عليه قالت : " وأما ما طالب به الدفاع آخر الأمر من عرض الوعاء الخشي "طبلية الكنافة" على الطبيب الشرعى لتتبين المحكمة مدى خطورته فإن المحكمة بعد أن عرض عليها هذا الوعاء الخشى لا ترى محلا لإستشارة الطبيب الشرعي في مدى خطورته لأنه قد تحقق لهُــا من هذا العرض أنه لا يعدو أن يكون وعاء خشبيا ليس فيه معنى الخطورة .. ". لما كان ذلك ، فإنه و إن كان الأصل أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى ـ طالمـا كانت مثلاحقة ـ حتى يصدر الحكم فيها إلا أنه من جهة أخرى إذا بدا للحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للرافعة إستثنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للإتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . و إذ كان الواضح من محاضر الجلسات التي تداولت فيها الدعوى أن المحكمة أعادتها للرافعة بجلسة ١٩٦٧/٦/١٤ و باشرت بعض إجراءاتالتحقيق بمعاينتها الوعاء الذي كان الدفاع قد أشار بعرضه على الطبيب الشرعى ، وكان ذلك في غيبة شخص الطاعن الذَّى تخلف عن حضور الجلسات التالية حتى صدر

الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد تقرر بإعلانه لأى منها ، فإن هذا الحكم يكون في حقيقته حكما غيابيا و إن وصفته المحكمة بأنه حضوري ، لمــا هو مقرر في قضاء محكة النقض من أن العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للخصم إلا إذا حضر وتهيأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد حضر بعض جلسات المحاكمة ذلك لأن الشارع عند وضع قانون الإحراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضوري الاعتباري فيا يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكمة الجنايات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد ٣٣٧ وما بعدها من قانون الإ براءات الحنائية ) كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بجلسة ١٩٦٧/٦/١٤ التي أعيدت الدعوى فيها للرافعة إذ تقضى المادة ٣٨٨ من قانون الإحراءات الحنائية بأنه " لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أصهاره ويبدى عذره في عدم الحضور . فإذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تعين ميعادا لحضور المتهم أمامها ٣ ﻟﻤﺎ كان ذلك جميعه ، وكان الطاعن متهما بجناية ، وكانت المادة ٥٩٥ من قانون الإجراءات الحنائية تنص على أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الحنايات يبطل يحضور المحكوم عليه في غيبته ، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، كما أن الشارع في المـادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خول حق الطعن بطريق النقض \_ في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى ، فإن الطعن في الحكم الصادر ضد الطاعن لا يكون حائزا .

### جلسة 7 من سالر سنة 1 9 7 9

رياسة السيد المستشار / بمد صرى ، وعضوية السادة المستشارين : بجد محفوظ ، 'ويجد هيد الوهاب خليل ، ومجمود عطيفه ، والدكتور أحمد بحد ابراهيم .

# (٣)

### الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ القضائية

(٢، ب، ج) حكم . " إصداره " . عقو بة . إعدام . بطلان . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون ". قتل عمد . سبق إصرار . ظروف محففه . إشتراك .

(١) وجوب استيفاء الحسكم الصادر بالاهدام إجرائي إجماع
 آراء نضاة المحسكة وأخذرأى المفتى والاكان باطلا .

الاجاع لا يعدو أن يكون اجراء من الإجواءات المنظمة لاصدار مذا الحسكم، والنص عليه فيه قرط اصحت ، إلا أنه لايمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها رلاينال الجوائم التي يعاقب عليها القانون مهذه الهقوبة بالإلفاء أو التعديل ولا ينشئ، لمقار فها أعذارا وظروفا تقرر من طبعة تلك الجرائم أو المقوبة المقرونة ا.

(ب ) جواز إبدال مقر بة الإعدام المتررة طريمة القتل العمد مع سبق الإصرار بعقو بة الأشغال الشافة المؤيدة أو المئرقة عند تعلميق المسادة ١٧ مقوبات .

(ج) جواز الزول بالمقوبة المقررة الاشراك فى جريمة الفتل الصد مع سبق الإصراد إلى السجن عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

 إن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحسم بالاعدام الذي استحدثه الشارع بالقانون رقم٧٠ السنة٩٣٧ اقد ورد في الفصل الثاني من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الاجراءات الحنائية الحاص بالإجراءات أمام محاكم الحنايات . وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأى المفقى وهو الإجراء الذي كان يستلزمه الشارع قبل التمديل لاصدار الحسكم بالاعدام فأصبح الحكم به وفقا لهذا التمديل مشروطا باستفاء الاجرائين سالقي الذكر بحيث إذا تخلف أحدهما أوكلاهما بطل الحكم، فالاجماع في منطق التمديل المستحدث لا يعدو أدب يكون إجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحسكم بالاعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع قو بة الإعدام ذاتها ، ولا يتال الجرائم التي يعاقب طبها القانون بهذه المقوبة بالالفاء أو التعديل ولا ينشىء لمقارفها أعذارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المؤردة لحل ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر الم عقوبة الإعدام يكون قد أخطأ أن عقوبة الإعدام يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

 كيموز إبدال عقوبة الإعدام المقررة لجريمـــة القتل العمد مع سبق الاصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقته وفق المــادة ١٧ من قانون العقوبات.

 سعوبة الإشتراك في جريمة القتل العمد مع صبق الإصرار هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا لنص المادة ٢٣٥ من قانووب العقوبات ويجوز النزول بالعقوبة الأخيرة طبقا للمادة ١٧ من القانون المذكور إلى عقوبة السجن .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما مع آخر حكم ببراءته بأنهم في يوم ٣ديسمبر صنة ٣٦٦ وبدائرة قسم ملوى محافظة المنيا (أولا) المتهمون الثلاثة قتلوا اسماميل حسن سيف عمدا مع سبق الإصرار على ذلك بأن بيتوا النية على قتله وأعد المتهم الأول سلاحا ناريا « فود » وأعد المتهم الثاني سكينا وتوجهوا إلى المكان الذى إتفق وجود المحبى عليه فيه وأطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا فاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقريرالصفة التشريحية والتي أُودت بحياته (ثانيا ) المتهم الأول أيضا : (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن «فرد » (٢) أحرز ذخيرة «طلقة » مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو إحرازه ( ثالتا ) المتهم التاني أيضا: أحدث عمدا بشعبان عطيه حسن الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مـــدة لا تزيد على العشرين يوماً . وطلبت إحالتهم إلى محسكة الحنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك ومحكمة جنايات المنيا قضت في الدعوى حضور ما عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٧/٤٠ و ٤١ بالنسبة للتهمين الأول والثاني والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤و ٣٠ من القانون رقبر٤ ٣٩ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٤٦٥ لسنة ١٩٥٤وه٧ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق بالنسبة للأول والمادة ١/٢٤٢ من قانون العقو بات بالنسبة للثاني مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بمعاقبة المتهم الأول عن كل ما أسند إليه بالسجن خمس سنوات : ( ثانيا ) بمعاقبة المنهم الثاني بالسجن ثلاث سنوات عن كل ما أسند إليه : (ثالثا) ببراءة المتهم الثالث مما أسند إليه : (رابعا) أمرت بمصادرة السلاح . فطعنت النيابة العامة في هـذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بحريمة القتل العمد معسبق الإصرار وأوقع عليهما عقو بة السجن استنادا إلى أن عقو بة هذه الحريمـــة هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقنة مادامت المحكمة لم تجمع رأيا على توقيع عقوبة الإعدام فيجوز لها أن تنزل بالمقوبة إلى السجن عند تطبيق المادة ١٧ من قانون المقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه خلط بين قواعد الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في قانون الاجراءات المتحدم والمقاب التي تضمنها قانورب

المقو بات لأن الإجاع المنصوص عليه فى المحادة ٢٨١ من قانون الإجراءات الحنائية المعدلة بالقانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ الا يعدو أن يكون إجراء من الاجراءات المنظمة لإصدار حكم الإعدام وشرطا لصحته بحيث إذا تخلف بطل الحكم وهو بهذا لا يمس نصوص التجريم والعقاب ولا يمس أساس الحق فى توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الحرائم الى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلفاء أو التعديل .

وحيث إنه سبن من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر الفانونية لجرائم الفتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز سلاح نارى غير مششخن و إحراز ذخيرة مما تستعمل في هذا السلاح بغير ترخيص التي العمد مع سبق الإصرار وجريمة الصرب اللتين دان المطعون ضده الثانى بهما وأثبت أن هذه الجرائم قـــد وقعت لغرض واحد وارتبطت إرتباطا لا يقبل التجزئة تمسيا بتعين معه إعمال حكم المادة ٣٧ من قانون العقوبات وطبق المادة ١٧ من هذا القانون نظرا لظروف الدعوى وملابساتها أنتهي إلى معاقبة المطعون ضده الأول بالسجن لمدة خمس سنوات ومعاقبة المطعون ضده الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات استنادا إلى قوله " و بما أنه في شأن إعمال حكم المادة ١٧ عقو بات فإن الفقرة الثانية من المادة ١٣٨١ . ج المعدل بالقانون ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ تقضى على أنه لا بجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالإعدام إلا باجماع آراء أعضائها ومعنى ذلك في صـــدد الدعوى المـــاثلة أن عقوية جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والإشتراك فيهما المسندة للتهمين الأول والناني هي الأشغال الشاقة المؤىدة أو المؤقتة مادامت المحكمة لم تجمع رأيا على الإعدامفإذا ما رافت المتهمين عملا المادة ١٧ عقو بات ورد إعمال حكم هذه المادة على العقوبة الني باتت عقوبة الحريمــة قانونا ولذا فإن المحكمة تنزل ما إلى السجن. " وما أورده الحكم فيما تقدم غير سديد في القانون ، ذلك بأن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام الذي استحدثه الشارع بالفانون رقيه ١٠ السنة ٩٦ وقد ورد في الفصل الثاني من الباب الثالث من الكتاب النابى من قانون الاجراءات الحنائية الحاص بالإجراءات أمام محاكم الجنايات وقد

ربطالشارع بين مبدأ الاحماع وبين أخذرأى المفتى وهو الإحراء الذىكان يستلزمه الشآرع قبل التعديل لأصدار الحكم بالإعدام فأصبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاه الإحرائين سالفي الذكر بحيث إذا تخلف أحدهما أوكلاهما بطل الحكم ، فالاجماع فيمنطق التعديل المستحدث لايعدو أن يكون إجراء من الإحراءات المنظمة لاصدار الحكم بالإعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطًا لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التي. يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالإلغاء أو التعديل ولا ينشىء لمقارفيها أعذارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الحرائم أو العقوبة المقررة لها . لما كان ذلك يِّ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن عقوبة حريمة القتل العمد مع سبق الإصرار هي الأشغال الشاقة المؤيدة أو المؤقتة مادامت المحكة لم تجمع رأيا على توقيع عقو بة الإعدام يكون قد أخطأ في تطبيق القانون يما يتعين مَّعه نقضه . ولمَّاكانت عقوبة الإعدام المقررة لهذه الحريمة بجوز إبدالها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقته وفق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم المطعون فيه فيتعين تصحيح هذا الحكم المطعون وفقا للقانون ععاقبة المطعون ضده الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها . ولما كانت عقوبة الإشتراك الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا لنص المادة ٢٣٥من قانون العقو بات وكانت هذه بالعقوبة الأخيرة يجوز النزول جا طبقا للــادة ١٧ من هذا القانون إلى مقوبة السجن ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات فإنه يكون صحيحا فهاقضي به و يتعين رفض الطعن بالنسبة إليه.

# جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

رياسة السيد المستشار / غنار مصطفى وضوان نائب وئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين : مجدعيد المدم حزارى ، وعجد نور الدين عويس ، وضمر الدين عزام ، وأفود أحمد خلف .

# ( ٤ )

### الطعن رقم ٥ ١٧٤ لسنة ٣٨ القضائية

- (١) ب) إجراءات المحاكمة . دعوى جنائية . نيابة عامة . أمرالإحالة . سلاح . تصد . محكمة الجنايات . "حقها في التصدى " حكم . "بطلانه " . بطلان .
  - (١) تقيد الحكمة الجنائية بالوقائع الواردة فى أمر الإحالة ·
- ب عكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ما تبيته
   من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها إلى النيابة الدامة التصرف
   فيها مسكمها في هذه الوقائم. باطل -
- (ج) نقض . " المصلحة فى الطعن " . عقوبة . " تطبيقها " . ارتباط .سلاح .
- إهتيار الحسكم الجرائم المستدة إلى المتهم مرتبطة وتوقيعه عليه عقوبة أشدها . انتقاء مصلحته في النمي على الحسكم خطؤه بإسناد جربمة ثم ترد في أمر الإسالة إليه طالما أن العقوبة المقضى بها هي مقوبة الجريمة الأشد الواردة في أمر الإسالة .

١ - من المقرر في القانون أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز عاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور عملا بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٧ - يجوز - إستفناء - لمحكمة الجنايات إذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها إلى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النابة السامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملا بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كانت الحكمة قد خالفت صريح نص هذه المحادة بمعاقبة الطاعن عن جريمة إطلاق طبنجة داخل القرى وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقمتها فإنها تكون قد أخطات لأنها عاقبته عن واقعة لم رفع بها الدعوى عليه مما ينبى عليه بطلان الحكم .

٣ - متى كان الطاعن لم يطعن على جريمتى إحراز السلاح والذخيرة المسندتين إليه في أمر الإحالة ولا على العقوبة المقضى بها عايه ، وكان الحبكم المطعون فيه قد اعتبر الحرائم المسندة إليه جميعا بما فيها جريمة إطلاق الطبنجة - التي لم تكن واردة بأمر الإحالة - مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبة المقروة كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الحرائم وهي جريمة إحراز السلاح فإنه لا يكون للطاعن من بعد مصلحة في هذا الطعن ومن ثم يتعن الحكم وفضه موضوعا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٧/٦/٣٠ بدائرة مركز أبو حمص عافظة البحيرة (أولا) أحرز سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) بدون ترخيص، (تانيا) أحرز ذخائر مماتستعمل في الأسلحة النارية دون أذيكون مرخصا له في حيازتها أو إحرازها. وطلبت إلى مستشار الإحالة إصالته إلى عسكة الجنايات لما فيته بالمواد ١/١ و ٦ و ٢٦ / ٢ - ع و ٣٠ من القانون ١٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالمقانون ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ و البعدول ٢ المرفق والمادة ١٧٥٥ و ١٥ سنة ١٩٥٨ وصحة خايات فصدر قراره بذلك .

سالفىالذكر (أولا) أحرز سلاحا ناريا مششعفنا (طبنجة) بدون ترخيص (ثانيا) أحرز ذخيرة ثما تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازتها أو إحرازها (ثالثا) أطلق طبنجة داخل القرى ثم قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادتين ٣٣ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحيس مع الشغل لمدة ستة أشهر عن التهم المسندة إليه . قطعن المحكوم طبه في هذا الحكم بطريق النقض ... الح .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطمن هو أن الحكم المطعون فيـه إذ دان الطاعن بجريمة إطلاق أعيرة نارية داخل القرى قــد انطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأن هذه الجريمة لم ترد بأمر الإحالة ولم تلفت الحكة نظر الدفاع إليها مما يعيب الحكم وببطله بما يوجب نقضه .

وحيث إذا الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه" (أولا) أحرز سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) بدون ترخيص (ثانيا) أحرز ذخيرة بماتستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له بحياز تها وإحرازها ومحكة جنايات دمنهور بعد أن سمت الدعوى انتهت في حكما المطعون فيه إلى إدانة الطاعن بوصف أنه الحولا) أحرز سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) بدون ترخيص (ثانيا) أعرز ذخيرة بما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازتها وإحرازها والمال أطالت والمينجة داخل القرى وعاقبته بالمواد 1/1 و 7 و 77/7 - غ والمنادة بهم من قانون العقوبات وخلصت في أسباب الحكم أن المتهم ادتكب الحرائم سالفة الذكر لغرض واحد لذلك وعملا بالمادة ٢٩٥ عقو بات يتعين اعتبارها بحريمة واحدة وتعليق العقوبة المقررة لأشدها وهي العقوبة الحاصة باحراز سلاح بحريمة واحدة وتعليق العقوبة المقررة لأشدها وهي العقوبة الحاصة باحراز سلاح يمت في المنادة إليه . لماكان من المقرر في الفانون أن الأصل في الحاكمات المنائية أنه لا يجوز عاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضود عملا بالمادة والله يجوز استثناء لحكة عملا بالمادة واله يجوز استثناء لحكة عملا بالمادة والمناء المنافعة المناه عملا بالمناه عملا بالمادة والمناء المناه عملا بالمناه عملا بالمناء والمناه عملا بالمناه عملا بالمناه عملا بالمناه عملا بالمناه عملا بالمناه المناه عملا بالمناه عملا بالمناه والمناه المناه عملا بالمناه عملا بالمناه المناه والمناه المناه عملا بالمناه المناه والمناه المناه عملا بالمناه المناه المناه والمناه المنطقة المناه المناه المناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه المناه ا

الجنايات إذا رأت في دعوى مرفوه أمامها أن هناك وقائم أخرى غير المسندة فيها إلى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا الفانون ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيهاوذلك عملا بلك دة ١١من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت الحكة قدخالفت صريح نص هذه المادة بمعاقبة الطاص عن حريمة اطلاق طبيعة داخل الفرى وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواقعتها فإنها تكون قد اخطأت لأنها عاقبته عن واقعة لم توفع بها الدعوى عليه مما ينبى عليه بطلان الحكم ، إلا أنه لماكان الطاعن لم يطعن على جريمة إطلاق الحقوبة المسلاح والذخيرة المسئد تين اليه في أمر الإحالة ولا على العقوبة المقضى بهاعليه وكان الحكم المطعون فيمة داعت برائح المسئدة إليه حبيما حيافيها المقوبة على المقوبة النون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المفرونة لأشد على الطون ومن ثم يتمين الحكم بوضه موضوعا .

## جلسة ٦ من ينــاير سنة ١٩٦٩

رياسة السيد المستشار/ عد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عجد بحد محفوظ ، وعدميد الوهاب طبل ، ومحود عطيقة ، والدكتور أحمد عبد إيراهيم .

# (•)

### الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ القضائية

دعارة . جريمة . "أركان الجريمة" . حكم . "تسبيه . تسبيب معيب" . إدارة منزلسد لدعارة . من جرانم العارة .

هدم استظهار الحكم توافر ركن الإعتياد في جريمة إدارة منزل معد للدعارة . قصور •

متتضى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة أن جريمة إدارة منزل معد للدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا يتحقق شبوتها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتياد في جريمة إدارة محل للدعارة المسندة إلى الطاعنة ولم يبين الدليل المؤدى إلى شبوته في حقها بعد أن اطرح الدليل الوحيد الذي أورده الحكم الابتدائي لإثباته والمستمد من إقرار المتهمة الثانية بأنها اعتادت ممارسة الدعارة بمنزل الطاعنة لقاء أجر كانت الطاعنة تقوم بنفسها بتحصيله من الرجال ، وقضى ببرامتها من هذه التهمة لعدم شبوت اعتيادها ممارسة الدعارة، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يعيبه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وأخرى بأنهما فى يوم ١٠ ديسمبر ســـنة ١٩٦٦ بدائرة ميت غمر محافظة الدقهلية ، المتهمتان : اعتادتا نمارسة الدعارة . المتهمة الأولى: أدارت محلا للدعارة وطلبت عقابهما بالمواد ١/٨ و ١/٩ ج و ٧ و ٣ و ١ و ١ و ١ و ١ و ١ و ١ و ١ و ١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦١. و ١ و ١٠ و ١ و ١ و ١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١. و عكمة ميت غمر الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا مجواد الاتهام بحيس المتهمة الأولى سنة مع الشفل وغرامة ١٠٠٠ ج و إغلاق مسكنها ومصادرة الأشياء الموجودة فيمو بحيس المتهمة التانية ستة أشهرهم الشفل وكفاله لكل ٥٠٠ قرش لوقف النفاذ. فا ستأنفت المحكوم عليهما الحمكم ومحكة المنصورة الإبتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئنافين حضوريا بقبول الاستئنافين شكلاو في الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة المتهمة الأولى و بإلغائه بالنسبة المتهمة النانية و بواءتها عمدا المنكم بطريق مدا الحكم بطريق النقض ... الح

#### المحكمة

حيث إن بما تنماه الطاعنة على الحكم المطمون فيه أنه إذ دائها بجريمة إدارة على للدعارة قد شابه قصور وتناقض فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يستظهر ركن الاعتباد على ارتكاب الحريمة المسندة إلى الطاعنة ، وأطرح اعتراف المتهمة الثانية باصيادها ممارسة الدعارة بمنزل الطاعنة وقضى ببرامتها ثم استبق دلالة هذا الاعتراف بالنسبة إلى الطاعنة فى نطاق أخذه باسباب الحكم الابتدائى .

وحيث إن المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الهدعارة قد نصت على أنه "يمتبر محلا للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ١٩٥٨ كل مكان يستعمل عادة نمارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من مارس فيه الدعارة أو الفجور شخصا واحدا" ومقتضى ذلك أن يريمة إدارة منزل معد للدعارة هي من حرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقق شبوتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الملطون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتباء في جريمة إدارة عمل للدعارة المطون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتباء في جريمة إدارة عمل للدعارة

المسندة إلى الطاعنة ولم بين الدايل المؤدى إلى ثبوته في حقها بعد أن أطرح الدايل الوحيد الذي أورده الحكم الابتدائى لإثباته والمستمد من إقرار المتهمة الثانية بأنها اعتادت ممارسة الدعارة بمنزل الطاعنة لقاء أجر كانت الطاعنة تقوم بنفسها بتحصيله من الرجال ، وقضى برامتها منهذه التهمة لعدم ثبوت اعتيادها ممارسة الدعارة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يعيبه و يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

# جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

بریاسة السید المستشار / مجدصوری ، وعضو یة السادة المستشار بن : بحد مجد محفوظ ، رمجدعبد الوهاب خلیل ، ومحمود صلیفه ، والد کنور آحمد مجد امراهیم .

# (7)

### الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ القضائية

( ٢ ، ٠٠) مسئولية جنائية . أسباب الإباحة . " إطاعة المرءوس لأمر رئيسه " . موانع العقاب . " حالة الضرورة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفوه " . حكم . " تسبيه . تسبيب غير معيب " . موظف عام . اختلاس أموال أمرية .

- ( ۱ ) عدم إمتداد طاعة الرئيس لمرموسه إلى إرسكاب الجرائم . الدفع القانونى الظاهر البطلان . لا يستأهل ردا .
  - ( ب) حالة الضرورة التي تسقط المسئولية . مناطها ؟
- (ج) القول بإرتكاب الجرم انصياعا لرغبة الرؤساء . غير جائز .
   وجوب مساءلة المرءوس .
- (د) دفوع . " الدفع بحالة الضرورة " . نقض . " أوجه الطعن . ما لا يقبل منها " .

إثارة الدفع بحالة الشرورة أمام النقض بالأول مرة . غير مقبول .

۱ حد من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال إلى إرتكاب الجرائم
 وأنه ليس على مر.وس أن يطبع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم

هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ممــا لا يستأهل من المحكة ردا .

لأصل أن حالة الضرورة التي تسقط المسئولية هي التي تحيط بشخص
 وتدفعه إلى الحريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره منخطر جسيم طى النفس على وشك
 الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، فليس للمره أن يرتكب أمرا
 عمرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة بما إرتكبه

٣ - لا يسوغ من المتهم القول باضطراره إلى إرتكاب الجرم انصياعا لرغبة وؤسائه في العمل حتى ينستروا على ما إرتكبه ما دام أن أفعال الاختلاس والتزوير والاستعال التي أتاها من قبل عمدا واتجهت إليها إرادته واستمر موغلا في ارتكابها وانتبت الحكمة إلى إدانته بها - هى أعمال غير مشروعة وثية الإيرام فيها واضحة نما لا يشفع لماتهم ما يدعيه من عدم مسئوليته .

ع. حــ متى كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المتهم أثار
 أنه كان فى حالة ضرورة ألجانه إلى إرتكاب ما نسب إليه من جرائم ، فإنه
 لا تقبل منه إنارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكة النقض .

# الوقائع

اتهمت النيابة السامة الطاعن بأنه منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٧ أبريل سنة١٩٥٧ بدائرة صركز شبين القناطر محافظة القليوبية أولا : بصفته موظفا عموميا وكيل مكتب بريد شبين القناطر" إختلس المبالغ المبينة بالتحقيقات وقدرها والمحددة وتحافون جنبها ومائة وسبعة وسبعة ومعند والمحدلة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع ثانيا : بصفته سابقة البيان إرتكب أثناء تأدية وظيفته من الأمناء على الودائع ثانيا : بصفته سابقة البيان إرتكب أثناء تأدية وظيفته توريا في أوراق رسمية دفترى ( ١ و ٢ ) إيصالات الإيداع ؟ و ه وكشوف المسحو باتاليومية سر، إيصالات المتلام دفاتر التوفير الراجعة وإيصالات على تحريرها استلام دفاتر التوفير الراجعة وإيصالات كر، والمسلام دفاتر التوفير الراجعة وإيصالات على تحريرها المختص بوظيفته وكان ذلك بجعله واقعه مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت فيها على خلاف الحقيقة إيداع سليان حنين خليل وآخرين لمبالغ تقل عن تلك التي أودعها فعلا وصحب صَلاح أحمد عهد وآخرين مبالغ تزيد عَن تلك التي سحبوها فعلا وذلك لسد إختلاس الفرق سالف البيان ( ثالثا ) استعمل الأوراق المزورة سالفة البيان بأن قدمها لذوى الشأن بهيئة صندُوق تُوفير البريُّدُ لمراجعتها مع علمه بتزويرها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الحنايات لمعاقبته طبقًا للقيود والوصف الواردين يتقرير الإتهام فصدر قراره بذلك . وادعى مدنيا كل من السيدة أليس كامل فانوس والأستاذ شفيق زكى بصفته وُليا طَبِيعيا على اَبنتهَ القاصر فكهةَ شفيق بملبغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويضالمؤقت. كما إدمت مدنيا فتحية عبذالسلام الفتى عن نفسها و بصفتهاوصية على أولادها القصر بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات بنها قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/١١١ و ٢٠١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٤ و ٣٢ من قانون العقوبات . ( أولا ) بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ويتغريمه مبلغ ٤٣٠٨٣ ج و ١٧٠ م وبعزله من وظيفته و إلزامه برد مبلغ ثلاثة وأربعين ألفآ وثلاثة وكمانين جنيها ومائة وسبعين ملما إلى هيئة صندوق توفير البريد . (ثانيا)بعدم إختصاص المحكة بِنظر الدعاوى المدنيــة المرفوعة من كلُّ من السيدةُ إليس كامل فانوس والأستاذ شفيق زكى بصفته وليا طبيعيا على القصر فكيهة شفيق زكى وفتحية عبدالسلام الفتي عن نفسها وبصفتها وصية على القصر عادل وحسين ويحيي ومحمود أولاد المرحوم عهد سعيد الفتى وصابحة صالح يونس وعطيات عهد إبراهيم الصفتى ووطنية بحد إبراهيم الصفتى ومجدبهيم اليمانى ومجد التهامى سالم وإلزام كل من المدعين المذكورين مصروفات الدعوى المدنية الخاصة به . (ثالثا) بإثبات ترك المدمين المذكورين للدماوى المدنية المرفومة على وزيرى الاقتصاد والمواصلات بصفتهما و إلزام كل منهما مصروفاتها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.

#### المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم إختلاسأموالمسلمة إليه بسبب وظيفته بصفته من الأمناء على الودائم والتروير في محروات رسمية واستمالها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب، ذلك بأنه استند في الإدانة على إءتراف للطاعن بارتكاب هذه الحرائم أدلى به في التحقيقات مع أنه عزا ارتكابه لها إلى حالة الإكراه المنصوص طبها في المادة ٢١ من قانون العقوبات لإضطراره إلى الاندفاع في الحرم بتشجيع من رؤسائه الذين انتهزوا فرصة وقوعه في خطأ عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٠ لابتراز في مدوناته أن محص هذا الدفاع ويرد عليه بما يفنده وأن يبين أيضا الوقائم المنسوبة لرئيسي الطاعن وهما ... ... و... ... ... المفتشين بهيئة البريد بقد أياها بالشبهات حتى تستبين محكة النقض ما إذا كانت هذه الوقائم تشكل اكراها ما نسسا من العقاب من عدمه أما وهو لم يفعل فإنه يكون معبنا نقضه .

وحيث إنه يبن من الحكم المطعون فيه أنه أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ودلل على ثبوتها في حقه بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها ومن بينها إعتراف (للطاعن) أدلى به في التحقيقات حصل مؤداه في قوله . " وقد إعترف المتهم( الطاعن) تفصيلا في تحقيقات النيابة أكثر من مرة بإختلاسه المبالغ التي أسفر عنها تقرير لجان الفحص سابقة البيان إذ كانت النيابة نواجهه بما توصلت إليه بين حين وآخركما اعترف بتزوير إيصالات الإيداع ودفاتر القيد بالمكتب وإيصالات السحب وتزوير توقيع أصحاب الشأن لمدآراة الإختلاس وقد عزا ذلك كله إلى أنه قد وقع في بعضَ الأخطاء منذ سنة ١٩٥٧ وقد كشف عن بعضها أحد مفتشي هيئة صندوق البريد ويدعى ... فاضطر إلى تقديمرشوة له لكى يتسترعليه ثم حدث بعد ذلك عام ١٩٦٠ أن طلب أحد المودءين سحب عشرة جنيهات من دفتر توفيره الذي كان قد عبث به تزويرا وذلك أثناء وجود مفتش المنطقة المدمو 🔐 والمفتش الآخر المدمو ... وأنه إرتبك حينئذ واضطر إلى الإفصاح سرا لأولمها عن أن دفتر العميل ايس له رصيد وأنه اختلسه فانتهز هذا الأحر الفرصة وطمأنه وطلب إليه أن يدفع للعميل عشرة جنبهات من جيبه وكان هذا الحادث بداية لإبتزاز هذين المفتشين لأمواله ومطالبته بعد ذلك بكثير من الميالغ فكان يختلسها

من أموال التوفير خوفا من إفشائهما لحرمه وضمانا لسكوتهما عن أفعاله . " وأضاف الحكم إلى ذلك قوله : "وقد اعترف المتهم بذلك كله وعلله باضطواره للإندفاع فى الحرم بعد أن كان جرمه بسيطا فى البداية بتشجيع من مفتش هيئة صندوق البريد ورؤسائه فى العمل الذين حلالهم أن يشاركوه الغنم الحرام حتى أنه لم يصل إلى يده منه إلا القليل حسب زهمه". ثم استبعد الحكم ما ذكره الطاعن من وقائع تتصل بمشاركة مفتشي الهيئة له في جرائمه وعلمهما بها بما أورده في قوله : " فقد تناول التحقيق ما نسب إليهما ولم يسفر عن شيء ينسب إليهما وإن كان ما نسبه المنهم إليهما قد يرقى إلى حد الشبهات والقرائن التي لا عجال فَى تَقَدَّرُهَا فِي الدَّعُوى المَّاثَلَة " لَّا كَانَ ذَلْك ، وَكَانَ لَا يَبِينَ مَنَ الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أثار أنه كان في حالة ضرورة ألجأته إلى إرتكاب ما نسب إليه من جرائم فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . ومع ذلك فإن الأصل فى القانون أن حالة الضرورة التي سقط المسئولية هى التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله فليس للرء أن يرتكب أمرا محرماً ثم يفارف حريمة فَى سَبِيلِ النَّمَاةُ ثما أَرْتَكُبُهُ . ولما كَانَ إعترافُ الطاعن الذي حصل ألمُّكُم مؤداه والذى لا ينازع الطاعن فى صحته ـــ لا يوفر فى صحيح الفانون حالة الضرورة التي تدرأ عنه مسئوليته الجنائية عما إقترفه من أفعال ولا تتوافر به شروط انعقادها ، وكان لا يسوغ من الطاعن القول بأضطراره إلى إرتكاب الجرم انصياها لرغبة رؤسائه في آلعمل حتى يتستروا على ما إرتكبه ما دام أن أفعال الإختلاس والترو ير والاستعال التي أتاها من قبل عمدا واتجهت إلىها إرادته واستمر موغلا في إرتكابها وانتهت المحكمة إلى إدانته بها ــ هي أعمال غير مشروعة ونية الإجرام فيها واضحة نما لا يشفع للطاعن ما يدعيه من عدم مسئوليته . هذا فضلا عن أنه من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال إلى إرتكاب الجوائم وأنه لبس على مرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل بعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان تما لا يستاهل من المحكمة ردا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

بريامة السيد الممتشار / مجد صرى » وهضوية السادة الممتشارين : مجدعيد الوهاب خليل » ومحمود العمراوى ، وعجود عطيفة ، واللحكتور أحمد عجد ابراهيم .

( v )

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١) فاعل أصلى . سرقة . جريمة .

الفاعل الأصلى في جريمة السرقة ؟

(ب،ج) حكم . "تسبيه . ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل". سرفة .

 (ب) خطأ الحكم في تحصيل أفوال المحسكوم عليه المعترف . لا تأثير أه على سلامته • شرط ذلك ؟

(ج) الخطأ في الإسناد الذي لا يعيب الحكم. شرطه ؟

(ذ) إجراءات المحاكة . إثبات . "شهود" . حكم · " تسبيبه . تسبيب فرمعيب " .

للمكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك ؟

١ - متى كان الحكم قد أثبت أن المحكوم عليهم قد اتفقوا على سرقة مسكن المجنى عليه وتوجهوا جميعا إليه وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة ، فإن هذا يكنى لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين في الجريمة سواء من قام منهم بالاستيلاء فعلا على المصروقات أو من بتى على مسرح الجويمة المراقبة والحواسة وقت ارتكابها .

٧ — لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ فى تحصيل أقوال المحكوم عليه الممترف فنسب إليه الإقرار باستيلاء الطاعن على الجمهاز المسروق فى حين أنه إنما أسند هذا الخطأ بفرض وقوعه لم يكن له أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهى إليها .

 ٣ ــ الحطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكة .

٤ — خولت المسادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — المحكة الاستفناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولمسات المحاكمة بدرجتها أن الطامن أو المدافع عنه لم يتمسك أى منهما بساع الشهود بما يستفاد منه التازل الضمنى من سماعهم ، فان المحكمة لا تكون مخطئة إذا هى عولت على أقوال الشهود ق التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

## الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بآنهم فى غضون الفترة من ١٨ يوليو سنة ١٩٩٢ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٩٦ بدائرة قدم ثان طنطا : (أولا) المتهمون الأول والثانى والثانث والرابع سرقوا الأشياء المبينة بالمحضر وصفاوقيمة والمحلوكة لعبد الخالق مصطفى العشرى . (ثانيا) المتهم الخامس : أخفى الأشياء المتحصلة من الجريمة السائفة الذكر مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمادتين من الجريمة السائفة الذكر مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمادتين قضت فى الدعوى عبابيا للرابع وحضوريا للباقين بتاريخ ٢٥ نوفجر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين الثانى والثالث والرابع سنة واحدة مع الشغل و براء المتهم الأول من التهمة المسندة إليه . فعارض ، وقضى فى معارضته بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٨ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع فى معارضته بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٨ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع

برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم ومحكة طنطا الابتدائية — بهيئة استثنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٦٨ بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وسيس المتهم ستة أشهر مع الشفل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة قد شابه الخطأ في الإسناد والبطلان في الإجراءات ، ذلك بأنه استدل على شبوت الجريمة في حق الطاعن بأقوال المتهم الأول في الدعوى ... ... ونسب إليه أنه قور أن الطاعن هو الذي سرق "التليفزيون " بمفرده من مسكن المجنى عليه في حين أن الثابت بالأوراق أنه إنما نسب هذا الفعل إلى المتهم الثالث و ومن ناحية أخرى فإن الأصل في الأحكام الجنائيسة أنها تبنى على التحقيقات التي تجرى بالجلسة في حضوو المتهم إلا أن الحكم قضى إدائة الطاعن دون إجراء أي تحقيق مما يعيبه و يستوجب نقضه .

أنه توجه صحبة الطاعن إلى طنطا بسيارة استأجرها الأخير لمدة ثلاثة أيام حيث قابلا المتهم الثالث وسرقوا مسكن المحنى عليه وقام الطاعن بسرقة التليفزيون ثم عادوا إلى القاهرة حيث تم بيع التليفز يون المسروق إلىأحد الصباطـوتصرف. الطاعن في باقى المسروقات . ومفاد ما أثبته الحكم فيا تقدم أن المحكوم عليهم ــ بما فيهم الطاعن ـــ قد انفقوا على سرقة مسكن المجنى عليه وتوجهوا حيما إليه وساهم كل منهم بفعل من الأفعال المكونة للجريمة وهو ما يكفى لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين في الجريمة سواء منهم من قام بالاستيلاء فعلا على المسروقات أو من بق منهم على مسرح الجريمة للراقبة والحراسة وقت ارتكابها ومن ثم فإنه لاينال من سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ في تحصيل أقوال المحكوم عليه المعترف فنسب إليه الافرار باستيلاء الطاعن علىالتليفزيون في حين أنه إنما أسند هذا الفعل إلى المحكوم عليه الثالثمادام أن هذا الخطأ\_بفرض وقوعهـ لم يكن له أثر فى منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها والأصل أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة. لماكان ذلك ، وكانت المــادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خوات المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبلُ المتهم أوالمدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أى منهما بسماع الشهود مما يستفاد منه التنازل الضمني عن سماعهم ، فأن المحكمة لا تكون نخطئة إذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له عمل . لمــا كان ما تقدم ، فان الطمن يكون على غير أساس واجبا رفضه موضوعا .

### جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩

رياسة السيد المستشار/غنار مصطفى رضوان نائبرئيس المحكة ،وعضوية السادة المستشارين: يحد عبدالمنم حزاوى، وبحد قور الدين هو يس ، وبحد أبو الفضل حقى ، وأفور خلف .

# ( \( \)

### الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ القضائية

( ۱، ب ، ج ، د ، ه ، و )رشوة . جريمة . " أركان الجريمة " . موظفون عموميون .

( t ) كفاية أن يكون للوظف نصيب من الأعمال المطلوب أداؤها يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(ب و ج) متى تفحق جريمة الرشوة في حق الموظف العام ومن في حكمه؟

(د) الزعم بالاختصاص - توافره بمجرد إبداء الموظف إستعداده القبام بالصل
 الذي لا يدخل في اختصاصه -

( ه ) تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركنا في الجريمة .

 (و) تسوية الشارع ، بما استحدثه من نصوص ، بين ارتشاه الموظف و بين استياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه .

 لا يشترط فى جريمة الرشوةأن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أداؤها داخلة فى نطاق الوظيفة مباشرة — بل يكفى أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس .

٧- تحقق جريمة الرشوة فى جانب الموظف ومن فى حكه حسطبقا لنص المدتين ١٠٩ و٣٠ مكررا من قانون العقوبات حسمتى قبل أو طلب أو أخذ وحدا أو عطية لأداء عمسل من أعمال الوظيفة كما تحقق الجريمة أيضا ولوخرجالهمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من إعمال

الوظيفة أو يزم ذلك كذبا بصرف النظرعن اعتقاد الراشى فيا زم الموظف أو اعتقد .

٣ ــ تقع جريمة الرشوة تامة بجرد طلب الموظف الجمل ، أو أخذه أو.
 قبوله ، ولوكان العمل الذي يدفع الجمل لتنفيذه غرحق، ولا يستطيعه الموظف أو لا يتوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون ، مادام العمل المطلوب في ذاته و بصورة مجردة داخلا في اختصاص الموظف .

ه ـــ إن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة .

٦ - سوى الشارع، في نطاق حريمة الرشوة، بما استندفي نصوصه التي استحدثها
 بين إرتشاء الموظف و بين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك
 عن طريق الاتجار فيها

## الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٢٥/٥/٢٤ بدائرة قدم شبرا عافظة القاهرة : بصفته موظفا عموميا " وكيل قلم شئون الأفراد بالإدارة المالية بهيئة السكة الحديد " طلب لنفسه وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب وأخذ من العزب عد على "الكاتب بالإدارة المالية بقلم الفرز " مبلغ جنيين لضم مدة خدمته السابقة بشركة ترام القاهرة سابقا لمدة خدمته الحالية بهئة السكة الحديد في المصاش . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الحنايات لمحاكمت عن المعصف الواردين سقرير الإتهام، فقرر ذلك . وهمكة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١٩١٣/١١ و١١ من فانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه فطمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطمون فيه إذ دان الطاعن بجو يمسة الارتشاء قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه الفساد في النسبيب ، ذلك بأن تحمر بر الخطاب — الذى دفع الجعل من أجله — إلى هيئة النقل العمام للاستعلام عن مدة الحدمة السابقة للبلغ لا يندرج تحت إختصاص الطاعن ولا هو زعم باندراجه فيه ، بل ليس من أعمال سواه من الموظفين كذلك ، ومن ثم فإن ماطلب أو أخذ يكون عن عمل غير وظيفي وغير من عوم اتصاله بالوظيفة . وقد و بعد الحكم بين تحرير الحطاب وبين ضم مدة الحدمة لقاء جعل يتفق عليه فيا بعد مع أن الشاهد المبلغ لم يذكر أن الجمل دفع من أجل ضم مدة الحدمة السابقة إلى معاشه ومع أن ذلك ممتنع قانونا لما سبق الطاعن أن رفضه لهذه العلة ، كا خلا الحكم من بيان العمل الذى رأى أن له علاقة بالوظيفة عما يعيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أنمن يدعى العزب عد على كان يعمل بشركة ترام القاهرة قبل أن تتبع هيئة النقل العام في الفترة من عام ١٩٣٧ إلى ام ١٩٤٩ ثم التحق بهيئة السكة الحديد بوظيفة أمين مخزن في عام ١٩٥١ إلى أن صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها ، فتقدم إلى المدير العام الممالى للهيئة التي يعمل بها بعدة طلبات لضم مدة خدمته السابقة بشركة الترام إلى المعاش كان آخرها الطلب المؤرخ ١٩٠٤/١٩١٠ والذي طلب فيه الإستعلام من هيئة التقل العام عن مدة خدمته السابقة بعد أن رفضت تسليمه شهادة عنها وكلفته طلبها رسميا من الجهة التي يعمل فيها ، وذلك توطئة لضمها إلى معاشه ، وقد أشر مساعد المدير الممالى يتحويل الطلب المذكور إلى رئيس شئون الأفواد بالإدارة الممالية إلا ختصاصه بقحص همدة الطابات وابداء الرأى البائي بشانها ، فأثبت بالطلب أن الطالب بشغل درجة يومية ولا بجوز ضم مدة شامئة الترام إلى مدة اليومية ، وأنه لا مرد لذلك للاستعلام عن مدة خدمته شركة النوام إلى مدة اليومية ، وأنه لا مرد لذلك للاستعلام عن مدة خدمته شركة النوام إلى مدة اليومية ، وأنه لا مرد لذلك للاستعلام عن مدة خدمته

السابقة وأشر بحفظ الطلب . وبتاريخ ١٩٦٥/٥/١٩ تقابل الطالب مع المتهم بمكتبه ليستفسر عن سبب عدم تنفيذ طلباته السابقة فكلفه أن يتقدم إليه بطلب جديد لا يثبت تاريخه يطلب فيه الاستعلام من هيئة النقل العام عز مدة خدمته بشركة الترام توطئة لضمها إلى معاشه ، وطلب المتهم منه لنفسه مبلغ جنيهين يدفعه على سبيل الرشوة ليخاطب هيئة النقل العام بشأن مدة عمله السابقة ثم يتخذ بعد ذلك إجراءات ضم مدة خدمته وذلك لقاء مبلغ آخر يتفق عليه مستقبلا بعد ضم المدة . وإذ قابله فأــــدم له طلبه ونقـــده جعل الرشوة مُبلغا معلما ثم ضبطه ينتجها من وجوه الأدلة ، وأثبت على الطاعن بإقراره وشهادة رؤسائه والعاملين معه تحديدا لإختصاصه الوظيفى أنه يعمل وكيلا لقسلم المستخدمين بالإدارة المالية ، ويدخل في إختصاصه فحس الشروط التي يتطلبها ضم مدة الحدمة السابقة للخدمة الحالية في المعاش، أما القرار الذي يصدر بالضم فهو من إختصاص قسم المعاشات ، وانتهى من تقريره واستدلاله إلى إدانة المتهم بجرعــة الرشوة المقامة ، وهو تقرير صحيح في الواقع سديد في القانون ، ذلك بأنه سبين من المساق المتقدم أن المتهم طلب الرشوة وآخذها ليقوم بعمل معين هو توجيه الخطاب إلى هيئة النقل العام للاستفسار منها عن مدة الحدمة السابقة للطالب بعد أن تعذر عليه الحصول منها على إفادة رسمية بذلك بناء على طلبه توطئة لطلب ضم تلك المدة إلى معاشه ، وأن هيئة النقل هي التي كافته بالالتجاء إلى الحهة الرسمية التي يعمل بها لمخاطبتها في هــذا الشأن . ولما كان المتهم مختصا بالتحقق من استيفاء الشروط التي يتطلبها ضم مدة الحدمة السابقة إلى الحسدمة الحالية في المعاش ، وكان بالفرورة مختصًا بخاطبة الجهة التي كان يعمل بها طالب الضم لإفادته عن تلك المدة ؛ وهو كل العمل الوظيفي الذي دفع الحعل مقابلاً له ، ولا يمكن إعتبار الموظف المتهم مقحما نفسه على ما لا شأن له به إذا قام بالإستفسار عن أمر لازم لمباشرة إختصاصه بحسب النطاق المرسوم لأعمال الوظيفة كم حددها القانون أو كلفه به رؤساؤه تكليفا صحيحاً . وتحرير الخطاب بهذا المضمون أمر مستقل عن ضم مدة الحدمة السابقة للوظف الطالب سواء كان هذا الضم جائزا أو ممتنعا قانونا لأن بحث أحقية طالب الضم لايعرض بالبداهة إلا بعد معرفة المدة المطلوب ضمها ، وهو ما تفطن إليه الحكم و بينه . لما كان ذلك ، وكان

قضاء محكة النقض قد حرى على أنه لا يشترط فى جر ممة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة \_ بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس ، وكان المستفاد من نص المــادتين ٩٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ومن في حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال الوظيفة كما تتحقق الجريمة أيضا ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزيم ذلك كذبا بصرف النظر عن إعتقاد الراشي فيما زعم الموظف أو إعتقد، وكانالزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح عنه الوظف أو يصرح به إذ يكفي مجرد إبداء الموظف إستعداده للقيام بالعمل الذي لايدخل في نطاق إختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص ، وكانت حريمة الرشوة تقع نامة بمجرد طلب الموظف الحمل أو أخذه أو قبوله، ولوكان العمل الذي يدفع آلحمل لتنفيذه غير حق، ولايستطيعه الموظف أو لا ينتوى القيام به لمخالفته لأحكَّامَ القانون ، مادام العمل المطلوب في ذاته و بصورة مجردة داخلافي إختصاص الموظف، ومادام أن زعم الإختصاص يكفي لتمام الحريمة لأن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الحريمة، ولأن الشارع سوى في نطاق حريمة الرشوة بما استنه في نصوصه التي استحدثها بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل إستحقاقا للعقاب حين يتجر في أعمال ألوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع إذ هو يجمع بين إثمين هما الإحتيال والإرتشاء ، فلا جدوي للطاعن من حراء ماينيره من دعوى إنتفاء الاختصاص الوظيفي، وتعذر تنفيذ العمل المطلوب بحسب القانون . لما كان ماتقدم ، وكان الحسكم المطعون فيه قد تفطن إلى المعانى القانونية المتقدمة ، وكان لم يقصر في بيان حدود إختصاص الموظف ونوع العمل المقصود في جريمة الرشوة ، فإن الطمن يكون على غير أساس متمين الرفض موضوعا ب

## جلسة ٦ من ينــاير سنة ١٩٦٩

رياسة السيد المستشار /مختارمصطفىوضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضو بةالسادةالمستشاوين : مجد عبد المنعم حزارى ، وبحد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وأقور خلف .

# ( 4 )

#### الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١) طعن . "أثر الطعن" . استئناف . عقوبة . تعويض . محاماة .
 "أتعاب محاماة" .

افتصار قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه على المقوية والتعويض. . خروج أتماب المحاماة منها .

(ب،عج) إثبات . "إثبات بوجه عام" . تزوير . "تزوير الأوراق العوفية". خيانة الأمانة في الأوراق الملفاة على بياض .

 (ب) تزوير المهم في الأوراق المضاة على بياض المسلمة إليه . إثباته بطرق الإثبات كافة .

(ج) عدم تقيد المحكة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية إلا عند الفصل في مسألة مدينة تعد عضرا من عناصر الجويمة المطروحة .

مطالبة صاحب الإمضاء على بياض أن يثبت كتابة ما يخالف المدون بالبياض . ذر صحيحة في الفانون •

(د) إثبات . "إثبات بوجه عام" . محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير المانع الأدبى" . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب" .

تقدير المائع الأدبى الدى يجيز الإثبات بالبية . موضوعى .

( ه ) إثبات . "إثبات بوجه عام" . جريمة . دعوى جنائية . دعوى مدنية . فوة الأمر المقضى . حكم . "حجيته" .

ليس للاً حكام الصادرة من المحاكم المدنية ترةالثين المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيا يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاطها . أساس ذلك ؟ (و، ز، ح، ط، ی) إجراءات الحاكة . محكة أول درجة . محكة ناني درجة . (بأبات بوجه عام " "شهادة".

دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

(ر) حق المحكة في الاستغناء عن سماع الشهود . مشروط بقبول المتهم أو المدافع عنه .

( ز ) وجوب تلارة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك .

 (ح) صدم إجراء محكة ثانى درجة تحقيقات إلا ما ترى ثروما لإجرائه أو لاستكال نقص في إجراءات عمسكة أول درجة

(ط) حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها باعادة الدهوى الرافعة لإجراء تحقيق فيها .

(ى) شرط التعويل على أفــــوال الشهود التي وردت في النحقيقات ؟

(ك) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقــــدير الدليل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

وزن أقوال الثهود وتقديرها • موضوعي .

( ل ) حكم . "نطافه" . "حجيته" .

العبرة في الكشف عن حقيقة ما فضي به الحكم • هي بحقيقة الواقع .

١ — قامدة عدم جواز إضرار الطامن بطعنه لا تتمدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بالزامه به عصيت لا بجوز الحمكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا بجوز للحكة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشيء من الجويمة بالمبلغ الذي كان قد فدر في الحكم المنقوض ، أما أتعاب المحلماة فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينته المحكمة من الجهد الذي فله المحامى في الدعوى وما تكيده المحكوم عليه من أنعاب لمحاميه ، والأمر في هذا المحامى في الدعوى وما تكيده المحكوم عليه من أنعاب لمحاميه ، والأمر في هذا المحام في الدعوى وما تكيده المحكوم عليه من أنعاب لمحاميه ، والأمر في هذا المحامية ،

التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تثريب عليها فى تقديرها أتعابا للحاماة تزيد عن تلك السابق تقديرها بالحكم السابق نقضه .

٧ — تسليم الورقة المضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإمضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة الممادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب بعد فى تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الاتفاق هو الذي يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زورا فوق الإمضاء فهو عمل عرم يسال مرتكبه جنائيا متى ثبت للحكة أنه قارفه .

٣ - الانتقيد المحكة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقروة في القانون المدنى إلا إذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في القانون المدنية هي صنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها، فإذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات عقد مدنى بين المتهم وصاحب الإمضاء - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وإنما هي تواجه واقعية مادية هي مجرد تسليم الورقة وإتصال المتهم بها عن طريق تغيير المقيقة فيها افتئاتا على ما اجتمع اتفاقهما عليه، فلايقبل من المتهم أن يطالب صاحب الإمضاء بأن يثبت بالكتابة ما غناف ما دونه هو زورا قولا منه بأن المستند المدعى بتزويره تزيد قيمته على عشرة جنبهات ، إذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا إذ لازمه أن يترك الأمر، في الإثبات لمشيئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفي التهمة عن نفسه الأمر المتنع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها .

 ٥ — من المقرر وفقا الحادة ٧٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لاتكون للأحكام الصادرة من الحاكم المدنية قوة الشيء الهمكوم به أمام الحاكم الجنائية فيا يتماق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاطها ، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المحادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص المقانون على خلاف ذلك ، وهي في عاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الحكم لاتكون له قوة الذي يعرض عليها وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لاتكون له قوة الذيء المحكوم فيه بالنصبة للدعوى الجنائية لانسدام الوحدة في الحصوم أو السهب أو الموضوع ، بالنصبة المحالم الكناف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برى بهذه الوظيفة بحاليك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون .

٧ — المحكة وفقا لنص المادة ٣٨٩ من قانون الإجراءات الحنائية المداة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه يما يدل عليه ، وإذكان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكة أول درجة سماع الشهود ، فإنه يعد نازلا عن سماعهم .

 ٧ ــ تلاوة أقوال الشهود الغائبين هى من الإجازات ، فلا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك .

۸ — إن محكة ثانى درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق
 وهى لا تجوى من التحقيقات إلا ما يترى هى ازوما لإجرائه أو لاستكال نقص
 فى إجراءات المحاكمة أمام محكة أول درجة

 ٩ - المحكمة غير مازمة بعــد حجز القضية للحكم براعادتها إلى المرافسة لإجراء تحقيق فيها بناء على طلب مقدم إليها في فترة حجزها للحكم . ١٠ ـــ لا جناح على المحكة إذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة

11 — وزن أقوال الشهود وتقديرالظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من مطاعن وحام. حولهم من الشبهاتكل هذا مرجعه إلى شحكة الموضوع تزله المنزلة التي تراها وتقدره التقسدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجملها على عدم الأخذ بها .

١٢ ــ إذاكان ما ورد بالنسخة الأصلية للحكم المطعون فيه من منطوق مغاير لذلك الثابت بمحضر الجلسة بإغفال النص على بطلان الحكم المستأنف وكان لم يوقع عليه في الميماد القانوني وقضت محكة النقض ينقض الحكم الاستثنافي لأنه نبني منطوق ذلك الحكم الباطل مؤيدا له في شقه المتعلق بالدعوى المدنية ومعدلاً له في شقه الآخر المنعلق بالدعوى الجنائية تمــا اعتبر تسلما من الطاعن بوجود الحكم البـاطل صحيحا في منطوقه مردودا إلى أسبابه ، فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المسادى الذى وقع فيه أمين سر الجلسة سهوا وهو بمعرض نقل ذلك المنطوق من رول المحكمة بعد أن التبس عليه الأمر بين منطوق الحكم المنقوض ومنطوق الحكم المطعون فيه، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع ، وكان لازم ذلك هو الاعتداد بما تبين يقينا من محضر الحلسة ورول القاضي من أن منطوق الحكم قد حرى في الدعوى صتة أشهر مع الشغل و إيقاف تنفيذ العقوبة لمــدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم إصدار الحكم . وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف ، وكان ذلك قد تأكد بمـا ورد بأسباب الحكم التي تكل منطوقه في هذا الشأن ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أن هذا الاختلاف يغاير حقيقة ما حكمت به المحكمة ، فإن هذا الخطأ في النقل لا يؤثر في سلامة الحكم ولا يعيبه ولا يقدح في صحته .

## الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٠ حتى ١١ أبريل سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز الشهداء محافظة المنوفية . أؤتمن على بموذج لعقد إيجار أطيان زراعية موقع عليه على بياض من كل من على محمود مرعى وشقيقه عِدْ مُحُود مرعى فخان الأمانة وملاً بياناته مما ترتب عليه حصـــول ضرر على المذكورين بأن أثبت على خلاف الحقيقة استئجارهما لقطعةأرض زراعية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٦ حتى ســـنة ١٩٥٩ بالأجرة التي حددها ثم طالبهما قضائيا بهذا المبلغ . وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤٠ من قانون العقو بات. وادعى على مجمود مرعى مدنيا بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنح الشهداء الجزئية نظرت الدعوى وأمامها دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة كما دفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بأمر أداء ثم قضت حضور يا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل ونغريمه خمسين جنبها وكفالة عشرة جنبهات لوقف التنفيذ والزامه بآن يدفع إلى المدعى المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الإستدائية -بهيئة استثنافية\_سمعتالاستثناف وأمامها دفع الحاضر مع المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة كما دفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم ختمه في الميعاد القانوني ثم قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بالنسبة إلى الدعوى الحنائية سعديل الحكم المستأنف يحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من آاريخ هذا الحكم والنسبة إلى الدعوى المدنية برفضها وتأبيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستثنافيةو. • ١ قوش أتعابا للحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه و إحالة القضيــة إلى محكمة شبين الكوم الإستدائيـــة لتفصل فيها من جديد هيئة استثنافية أخرى . والمحكمة المذكورة بهيئة استثنافية أخرى قضت حضوريا بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة شهورمع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم و بالنسبة للدعوى المدنية برفضها وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنافية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه للوة الثانية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة خيانة ائتمان الإمضاء المسلمة على بياض،قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في الإجراءات وإخلال محق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه قضى بمقابل عن أتعاب المحاماة يزيد عما قضى به الحكم السابق نقضه على خلاف ما يوجبه القانون من أن الطاعنُ لا يضارُ بطعنه كما أن الطاعن دفع بعدم جواز إثبات عكس ما هو مدون بعقد الإبجار إلا بالكتابة وبأنه استصدر حكما مدنيا حائزا لقوة الأص المقضى في شأن ثبوت استعجار المطعون ضده للأرض عن سنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و١٩٦١ ويعتبر حجة في شأن قيام المديونية فيذمته وفي صحة عقد الإيجار مما لايجوز له التنصل منه أو الطمن عليه ، إلا أن الحكم المطمون فيه رفض هذا الدفع بعلة قيام المانع الأدبى من الحصول على الكتابة حين أنقرائن الحال بينةالدلالة على انتفاء ذلك المانع الذي لم يدع به المطعون ضدهمن قبل أن يدفع به الدعوى المدنية المرفوعة ضده وأخيه استناداً إلى ذلك العقد مما ينم عن اختلاق هذا الدفاع . هذا وقد التفتت الحكمة عما ضمنه الدفاع عن الطاعن بمذكرته المقدمة إليها من وجوب سماع الشهود بمعرفتها لا سماً وأنهم لم يسمعوا من قبــل قولا منها باقتناعها بأقوال الشهود الذين سمعتهم النيابة مع أن قالة هؤلاء بالنيابة قد انصدت على تحقيق وضع اليد على العين وليس على تحرير العقد على بيــاض وهو الأمر المطلوب إثباته ، ثما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه بيين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه قضى بذات العقوبة ونفس التعويض السابق القضاء بهما من قبل فى الحكم المنقوض ، وأنه قدر أتعاب المحاماة عن الدعوى المدنية بملائمائة قرش خلافاللمكم السابق الذى قدرها بمائة قوش . لما كان ذلك ، وكانت قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطمنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بالزامه به بحيث لا يجوز

الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضي بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشيء عن الجريمة بالمبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض ؛ أما أتعاب المحاماة فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينته المحكمةمن الحيد الذي مذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم له من أتعاب لمحاميه ، والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة في تقدرها إتمايا للحاماة تزيد عن تلك السابق تعيينها بالحكم السابق نقضه . أما ما يثيره الطاعن بشأن ما تردى فيه الحكم من إجازة إثبات عكس الثابت بالكتابة بشهادة الشهود لوجود المسانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي فالواضح من مدونات الحكم أنه عرض لهذا الدفع وسلم بصحته قانونا إلاأته ذهب إلى جواز الإثبات بشهادة الشهود لأن الحبى عليه كان مضطرا لتسليم المتهم العقد موقعًا عليه على بياض حتى يمكنه الحصول على المساحة المؤجرة التي هو في أشد الحاجة إلى زراعتها للحصول على قوته وقوت أولاده مما يقوم معه توافر المـــانع الذي كان يستحيل معه الحصول من قبل هذا المتهم على ورقة مكتوبة بما فوضه كَتَا بَنَّهُ فَهَاءَكَمَا كَانَ ذَلِكَ وَكَانَ تَسَلِّيمُ الورقة الْمُضَاةُ عَلَى بِيَاضٍ هُو وَاقْعَةُ مَادِيةً لانقتصي مرصاحب الإمضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره وهذهالوا قعةالمسادية منقطعة الصلة بالانفاق الصحيح المعقوديين المسلم وأمينه على ما يكتب فهابعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الاتفاق هو الذي يجوزأن يحضع لقواعد الإثبات المدنية كشفا عن حقيقته أما ما يكتب زورا فوق الإمضاء فهو عمل عرم يسأل مرتكبه جنائيامي ثبت للمكمة أنهقارفه . ولاتتقيد المحكة وهي تفصل في الدعوى الحنائية بقواعد الإثبات المقررةفي القانونالمدنى إلا إذاكان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الحريمة المطروحة للفصل فيها . فإذا كانت الحكمة ليست في مقام إثبات عقد مدنى بين المتهم وصاحب الإمضاء كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وإنماهى تواجه واقعة ماديةهى مجرد تسليم الورقة وانصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقةفيها افتئاناهلي مااجتمع اتفاقهماعليه ، فلايقبل من المتهم أن يطالب صاحب الإمضاء بأن يثبت بالكتابة مايخالف مادونه هو زورا قولاً منه بأن السند المدعى بتزويره تزيدً فيمته هلى عشرة جنبهات . فمثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لايكون مقبولا إذ لازمه أن يترك الأمر في الإثبات

لمشيئة مرتكب التزويروهو لايقصد إلا نغى التهمة عن نفسه الأمر الممتنعةا نونا لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها. لمساكان ذلك ، فإن ماذهب إليه الحكم المطعون فيه خلافا لذلك الرأى من عدم جواز إثبات جريمة خيانة التمان الامضاء المسلمة على بياض للطاعن بغير الكتابة ميكان المحور الجمهور به هذا التوقيع تزيد قيمته على عشرة جنهات يكون عناى عن الصواب ، سد أن هذا التفسيرا لخاطىء الذي تردى فيه الحكم ليسبذي أثر في سلامته مادام قد انتهى إلى جواز إثبات هذه الجريمة بالبنية بالنظر إلى قيام المانع الأدبى الذي حال دون الحصول على دليل كتابي ذلك أن المادة ٣٠٠ من القانون المدنى تجيز الإثبات بالبنية فحالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل "ابي وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ومني أقام قضاءه بذلك كهدوا لحال و الدعوى على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن مايثيره الطاعن في شأن ذلك يكون في خير محله ، ولا محل لما يحتج به الطاعن من صدور أحكام مدنية حائزة لقوة الشيء المقضى في شأن صحة عقد الإيجار المنسوب إليه خيانة إلىمَّان الإمضاء المسلم إليه على بياض لما هو مقرر وفقا للـادة ٥٧ من قانون الإحراءات الجنائية من أنه لاتكونالا حكام الصادرة من الحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم بهأمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك أن الأصل أن المحكمة الحنائية تحتصة عوجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الحنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك وهي في محاكمة المتهمين عن الحرائم التي يعرض عليها الفصل فمها لايمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة اخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لاتكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الحنائية لانعدامالوحدة والحصومأوالسهب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتهاكي لا يعاقب برىء أو يفلت مجرم ذلك يقتضي ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يردبه نص في القانون . لما كانما تقدم فإن ما شيره الطاعن في هذا الشأن يكون

غير سديد . لماكان ذلك وكان لايبين من محاضر جلسات المحاكم الاستثمافية أنَّ الطاعن طلب بنفسه أوبلسان الحاضر معه سماع أى شهود وكان للحكة وفقا للادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع صه ذلك، يستوى أن يكون القبول صريحا أوضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليهوكان الثابت. أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكة أول درجة سماع الشهود مما يعدمعه نازلا عن سماعهم، وكانت تلاوة أقوال الشهودالغائبين هي من الإجازات فلا تكون واجبة إلاإذا طلبها المتهم أو المدافع عنه وهو مالم يطلبه أبهمامن المحكمة وكانت محكة ثانى درجة إنما تحكم بحسب آلأصل على مقتصى الأوراق وهى لاتجرى من التحقيقات إلا ماترى هيازوما لإجرائه أو لاستكمال نقصو في إحراءات المحاكة أمام محكة أول درجة وكانت المحكة غير ملزمة - بعد حجز القضية للحكم -بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها بناء على طلب مقدم إليها فى فترة حجزها للحكم، وكان لاجناح على المحكمة من بعد إذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم مادآمت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء علىأقوالهم مهما وجه إليهم من مطاعن وحام حولهم من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ومي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذبها ولايجوز الحدل في ذلك أمام محكمة النقض • لمساكان كل ما تقدم فإن ما شيره الطاعر في هذا الصدد كله يكون في غير محله . هذا وغني عن البيان أن ماورد بالنسخة الأصلية للحكم المطعون فيه من منطوق مغاير لذلك النابت تحضر الحلسة باغفال النص على بطلان الحكم المستأنف وكان لم يوقع عليه فى الميعاد الفانونى وقضت محكمة النقض ينقض الحكم الاستثنافى لأنه تبنى منطوق ذلك الحكم الباطل مؤيدا له في شقه المتعلق بالدعوى المدنية ومعدلاله في شقه الآخرالمتعلق ممااعة برتسايامنه بوجود الحكم الباطل صحيحا فيمنطوقه مردودإلى أسبابه فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادى الذىوقع فيه أمين سر الجلسة سهوا وهو بمعرض نقل ذلك المنطوق من رول المحكمة بعد أن التبس عليه الأمر

ون منطوق الحكم المنقوض ومنطوق الحكم المطمون فيه، ولما كانت العبرق الكشف عن ماهية الحكم هي محقيقة الواقع وكان لازم ذلك هو الاعتداد بما يتبين يقينا من عضر الحلسة ورول القاضى من أن منطوق الحكم قد جرى في الدعوى الحنائية بالنص على ١ – بطلان الحكم المستأنف ٢ – بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل و إيفاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم إصدار الحكم وفي الدعوى المدنية بتأبيد الحكم المستأنف ، وكان ذلك قد تأكد بماورد بأسباب الحكم التي تمكل منطوقه في هذا الشأن وكان الطاعن لايدعى في طعندان هذا الإختلاف ينار حقيقة ما حكت به المحكمة فإن هذا الحطأ في النقل لا يؤثر في سلامة الحكم ولا يعببه ولا يقدح في صحته .

وحيث إنه لمــا سلف يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

### جلسة ١٣ من ىنابرسنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستثمار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحسكة ، وعضوية السادة المستثماري : محمد مجد محفوظ ، وعهد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عطيفه ، وأحمد عمد إبراهيم -

## $(1 \cdot)$

#### الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ القضائية

(أ، ب) سلاح . عقوبة . " تطبيقها" . ظروف مشددة . جريمة . قصد جنائي . سرقة . تبديد . اختلاس أشياء محجوزة .

(١) العقوية المفضى بها عن جرية المبادة ٣٤٣ عقويات . لا يتوافو بها النارف المشدد المنصوص عليه فى المبادة ٣٢٢٦ من القافون ٣٩٤٠ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلمة واللخائر العدل . ولا تعزر من جائم الامتداء على المبال فى حكم المبادة ٧/ب من ذات القانون .

جريمة اختلاص الأشياء المحبور عايما المؤتمــة بالمــادة ٣٤٢ مقربات . من حرائم الاعتداء على السلطة . القضد الحنائي فيها هو عرفلة النتفية .

(ب) عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى المسادتين ٧/ب ٢٦٠ (ب) من القانون ٤ ٩ ٣ لسنة ٤ ٥ ٩ ١ المدل ، ما دام حكم الحبس الصادد على المتهم للسرقة لم يصبح نهائيا .

١ — العقوبة المقضى بها عن جريمة النبديد طبقا المادة ٣٤٣ من قانون العقوبات لا توفر الظرف المنصوص عليه فى المادة ٣٢٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، لأنه لا محل لإعتبار الاختلاس المنصوص عليه فيها فى حكم السرقة ذلك أرب الشارع بنصه على السرقة محددة فى المادة ٧ فقرة ج من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم هما لسنة ١٩٥٤ المعدل الأثر فى قيام هذا

الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح ، دون غيرها من جرائم أخرى لم ينص عليها — بطريق القياس — ولا محل أيضا لإعتبارهذه الجريمة من حرائم الاعتداء على المال في حكم المادتين ٧ / ب و ٣٢ ٧ من القانون المذكور ، ذلك أن جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتمة بالمادة ٣٤٧ من قانون المقو بات ، هي من جرائم الاعتداء على أوامر السلطات فالمصلحة المعتدى عليها ليست ملكية الغير وإنحاهي أوامر السلطات التي أمرت بالمجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بجرد الاستيلاء على المال وإنما بعدم تقديمه بقصد عوفة التنفيذ عليه .

٧ -- إذا كان الحكم الصادر بالحبس ضد المنهم عن جريمة السرقة قد صدر غيابيا وخلت الأوراق من الدليل على أنه أصبح نهائيا فإنه لا يعتد به في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ ب ، ٣/٢٣ من القانون رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأساحة والذخائر الممدل بالقانونين رقمي ٤٦٥ لسنة ١٩٥٤ .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣ ينايرسنة ١٩٦٦ بدائرة مركز منفلوط محافظة أميوط : حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "مدفعا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم المعدل بالقانونين ٤٥٠ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول ٣ فقرر بذلك وعمكة جايات أسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ / ١ و ٢٥/١ من قانون العقوبات بماقية المتهم بالحيس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة السلاح النارى المضبوط وأمرت بوقف شفيد عقوبة الحيس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحسم . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بجهس المطعون ضده ستة أشهر والمصادرة مع وقف تنفيد عقوبة الحبس من جريمة إحراز سلاح مششخن قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن صحيفة الحالة المختائية للطعون ضده التي كانت تحت نظر المحكة ببين منها أنه سبق الحكم عليه بالحبس لجريمة شروع في سرقة بتاريخ ١٩٥٣/٢/٧ في الجنحة رقم ١٩٥٣ المنفل لمدة شهر مع الإيقاف في جريمة تبديد في الجنحة رقم ٣٠٠٠ سنة ١٩٩٤ بخنح س أسيوط ) وكذلك بالحبس مع بنح س أسيوط كا يجعل المطعون ضده في حداد من تنطبق عليهم المادة ٣٤٧ بخنح س أسيوط عليم المحلون ضده في عداد من تنطبق عليهم المادة ١٩٥٤ من القانون رقمي ١٩٥٦ ويكون الحد الادي للمقوبة عند إعمال المادة ١٩٥٧ من النوبات هو السنج ١٩٥٨ ويكون الحد الادي للمقوبة عند إعمال المحادة ١٩٥٤ ويكون الحد الادي للمقوبة عند إعمال المحادة ١٩٥٠ ويكون الحد الادي للمقوبة عند إعمال المحادة ١٩٥٠ من النوب من المعلون ضده بالحيس ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يسيه المستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للمحكوم ضده انه حكم عليه في الجنمة ٩٢٩ لسنة ١٩٥١ منفلوط ( ١٢٣٤ . ج س أسيوط ) من عكمة أصيوط التكلية في ١٩٥٧/٢/١ بالحيس أسبوهين مع الشغل لأنه في مرام المرام من عكمة منفلوط من محكمة منفلوط في ١٩٦٣/٤/٢٩ بالحيس شهرا مع وقف التنفيذ في حريمة تبديد طبقا للمادة ٢٤٣ من قانون المةوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بالحيس عن حريمة السرقة قد صدر غيابيا وخلت الأوراق من الحكم الصادر بالحيس عن حريمة السرقة قد صدر غيابيا وخلت الأوراق من عليه في المادتين ٧/٧ و ٣٤٧ من القانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلمة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٢٤٥ لسنة ١٩٥٤ و ٥٧ لسنة ١٩٥٨ كأن العقوبة المقدل بالمنافون عريمة التبديد طبقا للمادة ٣٤٧ من قانون المقوبات لا توفر الظرف المذكور ، لأنه لا عمل لإعتبار الإختلاس المنصوص

عليه فيها في حكم السرقة ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محددة في المسادة / جور من القانون رقم ١٩٥٤ سنة ١٩٥٤ يكون من القانون رقم ١٩٥٦ سنة ١٩٥٤ يكون قد أفسح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام هذا الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح ، دون غيرها من جرائم أخرى لم ينص عليها — بطريق القياس — ولا محل أيضا لإعتبار هذه الجريمة من جرائم الإصداء على المال في حكم المادتين ١/٥ و ٢٦٣ من هذا القانون ، ذلك أن جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتمة بالمادة ٢٤٢ هي من جرائم الاعتدام على أو امرالسلطات في المصلحة المدنى عليها ليست ملكية الفير وإنما هي أو امر السلطات التي أمرت تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متمنا وفضه موضوعا .

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المسقشار / بحد صبرى ، وصفوية السادة المستشاوين : عبد المنتم حمزاوى، وفور الدين مويس ، ونصر الدين عزام ، ومجد أبور الفضل حفى .

# (11)

#### الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١) ، ب) عقوبة . "إيقاف تنفيذها . الإيقاف الشامل " . سيارات .
 سرقة .

 (١) تقدير الأمر ببايفاف تنفيذ المقوبة وشمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . من إطلاقات محكة الموضوع .

 (ب) لا صلة بن حكم المادة (٩ من القانون ٩٤٥ على ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور وبين فضاء الحسكم المطمون فيه بإدانة الطامن يجريمة السرفة المقامة صده .

١ —إن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أو عدم شموله — هو كتقدير العقوبة فى الحسدود المقورة للقانون — بما يدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فن حقه تبعا إلما يراه من ظروف الجريمة يوحال مرتكها أن يامر بوقف تنفيذ العقوبة التى يحكم بها عليه أو أن يجمل هذا الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية . وهذا الحق لم يجمل الشارع للتهم شأنا فيه ، بل خص به قاضى الموضوع ، ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه .

لا على للقول بأن المادة ١٩ من القانون رقم ٤٤٠ شنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور قد أجازت للقاضي سحب رخصة قائد السيارة إذا حكم عليه لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له مماكان يقتضى من المحكمة أن تجمسل أمر إيقاف تنفيذ العقوبة المقضى جا على الطاعن

فى جريمة السرقة المقامة ضده — شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم ، وذلك لإنقطاع الصلة بين حكم تلك المسادة التي يقتصر إحمالها على مخالفة قانون المرور وبين واقعة الدعوى وقضاء الحكم المطعون فيه إدانة الطاعن بجريمة السرقة .

## الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم خلال شهر سبتمبر سنة 1977 بدائرة قسم الموسكي محافظة القاهرة بصفته من المحترفين لنقل الأشياء فى العربات مرق الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لسيد مجد أبو العلا ، وطلبت عقابه بالمحادة ١٩٣٧ من قانون العقو بات ، ومحكة الموسكي الحزئية قضت غيابيا بحيس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فعارض غيابيا بحيس المتهم شهولا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحارض فيه ، فاستأنف ومحكة الفاهرة الإبتدائية بهيئة استثنافية بهقسوريا بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف حضوريا بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقو بة لمدة ثلات سنوات تبدأ من يوم صدور هذا الحكم ، فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... .. الخ .

#### المحكمة

حيث إن مبى الطعن هو الحطأ في القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن في حريمة سرقة وأمر بإيقاف تنفيذ العقو بة دونأن بجمل الإيقاف شاملا لجميع الآثار الحنائية المترتبة عليه بما أدى بإدارة المرور – والطاعن قائد سيارة – إلى وفض تجديد رخصة قيادته فبات هو وأهله مشردين. ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه لما كانت المادة ٩١ من القانون ١٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تقضى بأن صحب الرخصة – في حالة الحكم على قائد السيارة لمخالفة هذا القانون أو القرارات المنفذة له – لا يكون إلا بحكم القاضى ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يحمل إيقاف تنفيذ عقوبة السرقة التي قضى بها وقفا شاملا أما وهو لم يفعل ذلك ، أو يشر إليه ، فقد غدا معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجيعالآثار الحنائية المترتبة على الحكم أوعدم شمولهـ هوكتقدير العقوبة في الحدود المقررة للقانونـ مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمسن حقه تبعا لمما يراه من ظروف الحريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه أو أن يجعل هذا الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية . وهذا الحق لم بجعل الشارع للتهم شأنا فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ، ولم يلزمه باستعماله بلرخص له في ذَلك ، وتركه لمشيئته وما يصر إليه رأيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين الأسباب التي أقام عليها أمره بوقف تنفيذ العقوية في حريمة السرقة التي دان الطاعن بإرتكابها ولم ير جعــل الإيقاف شاملا للآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، فإن ما شره الطاعن في هـذا الصدد لا يكون مقبولا أما القول بأن المــادة ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور قد أجازت للقاضي سحب رخصة قائد السيارة إذا حكم عليه لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له مما كان يقتضي من المحكمة أن تجعل الإيقاف شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم فإنه نعى لا محــل له لإنقطاع الصلة بين حكم هذه المادة التي يقتصر إعمالها على مخالفة أحكام قانون المرور وبين واقعة الدعوى وقضاء الحكم المطعون فيه بادانة الطاعن بجريمة السرقة .

وحيث إنه ترتيباً على ما تقــدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

### جلسة ١٣ من ينٻاير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عد صبرى ، وعضوية إلسادة المستشارين : عبد المنم حزارى ، ونور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وجد أبو الفضل حفى .

# (11)

### الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) صابون . بيانات وعلامات تجارية . غش . قانون . " إلغاؤه ".

الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ فى شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون مخالفات لا چنح .

اعتبار قرار مجلس الوزواء الصادو في ٤/٤ م ١٩ ويتظيم صناعة وتجارة الصابون المستادا إلى الإهلان الدستورى الصادر في ١٩٥٣/٣٥ ١٩ صناعة كايتمارض ممه من أحكام في انتشر يعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر . إحالة القسرار المذكور بالنسبة المقاب على جريمتي الغش والملايعة إلى المادتين ٥ ، ٢ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٢٨ في شأن فيم التدليس والغش ، وبالنسبة المقاب على تعالد ليس والغش ، باليانات المتاب على خالفة الييان التجاري للحقيقة إلى القانون ٧٥ لسنة ١٩٣٩ المناص باليانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بعقو بة الجنمة .

(ب) صابون · " إجراءات أخذ العينة ". إثبات. " إثبات بوجه عام ". غش . قانون · " إصداره" .

لا بطلان على نحالفة الإجراءات الحاصة بأخذ العينـــة وتحليلها و إخطار صاحب الشأن بتابيتها فى ظل انتشر يعات الصادرة فى شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ .

خضوع إثبات الغش في صناعة وتجارة الصابون لقواءد الإثبات العامة . ما نص عليه القرار الوقارى وفر ٣٣٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تشيدًا لقرار مجلس الوزواء المؤوخ ١٩٥٧/ ١٩٥٥ في مادته الخاصة من بطلمان الجرامات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بثبيجة التحليل في الأجل المحدد له ٤ لا يقيسه المحاكم . ملة ذلك ؟ (ج) دفوع. "الصفة فىالدفع". "الدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة ". صابون . " إجراءات أخذ العينة " .

لامفة للماعن في الدفع ببطلان إجراءات أخذ عينة صابون أخذت من محل متهم آخر.

- (د،ه) صابون . غش . بي انات وعلامات تجارية . نقض . "حالات الطمن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع. ما لا يوفره " . جريمة . " أركانها " . قصد جنا " ي
- (د) وجوب مراعاة نسبة الأحاض الدهنية والراشية فى صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلمة و إلا كون الفسل غشا إنساج صابون درن مراعاة تلك النسب يعسبر ذكرا لبيان تجارى غير مطابق الحقيقة صاقبا عليه بالمسواد ٢٦ و ٢٧ و و ٣٤ من القانون ١٧ لسة ١٩٥٩ .
- هـ المتهم بغش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا له اعتبارا بأن الصانع يمثر كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه . هدم قبول التذوع بجهله .
- صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض من حد معين جنحة دائمًا في حق الصائع طبقاً لقنانونين 2/ لسنة 1921 و 0/ لسنة 1979 .
- زيادة نسبة الفلوى المطلق الكاوى فى العما بون عن حد ممين · مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية ·
- 1 القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شان تنظيم صناعة وتجارة الصابون صدو بعده قراراً من مجلس الوزراء في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد إلى الاعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وهو الاعلان الذي جمل في المادة التاسعة منه السلطة التشريعية لمجلس الوزراء، وإلى القانون رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٥٤، بالفاء استصدار مراسيم ، وأشار في ديباجته إلى الاطلاع على المادتين ه ، ٦ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ في شأن قم التدليس والغش والمواد ٣٣ ، ٣٤ ٣٠ ٢٦ من التجارية من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤١ في المادين ما بالبيانات والعلامات التجارية من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٩ التجارية

والقوانين المعدلة له وأسقط الاشارة إلى القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر والذي كان يعتبر في مادته السابعة الجرائم المنصوص طبها فيه مخالفات لا جنحا ، وهذا الاسقاط للقانون جاء على خلاف ما استنه الشارع وانتهجه في القرارات السابقة والتي كانت تصدر بالاستناد إليه . فقرآر مجلس الوزراء سالف الذكر والذى يجمع بين القانون والمرسسوم في قوته الملزمة يعتبر ناسخا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون رقم ٨٧. لسنة ١٩٣٨ سالف البيان . يدل على ذلك أنه لم يشر في ديباجته إليه كما سبق ، وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون وآخرها المرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ تنظما كاملا متناولا ما كانت تتناوله من أحكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جريمتي الغش والخديعة محيلاً في العقاب عليهما إلى المــادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، كما أحال إلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجاربة والذى فيما يختص بتطبيقه ميان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بيانا تجار يا يحسب مًا نص مليه في المَــادة ٢٦ منـــه وعاقب على مخالفة ذلك بعقوية الجنحة في المادة ٣٤ منه وهي المواد التي أحال إليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ على ما سلف .

٢ — لم تنص التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ على البطلان جزاء على مخالفة الإجراءات الحماصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بتيجتها كما فعل القانون الملغى ، إذ لم يكن غرض الشارع أن يخضع الغش في صناعة وتجارة الصابون إلى قواعد إثبات خاصة ، بل هي تخضع للقواعد العامة فإذا اطمأن القاضى إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة التعليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس .

٣ — إذ كان القرار رقم ٣٣٣ اسنة ١٩٥٩ قد صدر ف٢ من ما يوسنة ١٩٥٩ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ ونص في ما دته الرابعة على أن تؤخذ الدينات لتحليلها و فحصها طبقا الأحكام القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٣ و كان الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ ، وكان هذا القرار قد نص في المحادة الخامسة منه على بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشان بنتيجة التحليل في الأجل المحددله، فإن ذلك — على ما أولته عكمة النقض — لايقيد الحماكم ، لأن القرار المذكور تجاوز بهذا النص السلطة التي أمده بها القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ وقرار مجلس الوزراء في ٤ من أبيل سنة ١٩٥٦ وبيق لهذه الحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبا تطمئن هي إليه دون التفات لهذا الحزاء الذي جاء مشو با يتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

٤ - متى كان الثابت أن العينة التى دفع ببطلان الإجراءات الخاصة بهما لم تؤخذ من محل الطاعن بل من محل متهم آخر في الدعوى قضى ببراءته وهو وحده صاحب الصفة في التمسك بالبطلان المقرر في القانون لمصلحته هو دون غيره ، فلا صفة للطاعن فيا دفع به من بطلان إجراءات أخذ العينة ولاوجه لما نعاه .

٥ — نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ع من أبريل سنة ١٩٥٦ بنظيم صناعة وتجارة الصابون في المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ٢ هو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠ /على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن المنعلى لهذه القطع عند التحليل أيهما أكر أحماضا دهنية ورا تنجية ، مما يدل على تشدد الفانون في مراعاة نسبة تلك الأحماض حماية المستهلكين وقضاء على الغش في الصابون حتى لا يتأدى الأمر إلى الغش في وزن الصابون وفي نسبة المواد في المحاون الذي أتحم عن الوزن المحاون الذي أتحم عن الوزن المحاون الذي أتحم عن الوزن المرقوم على القطع و دخول نجار الماء في تكوينه في التهمة المستدة إليسه ، بل تتضمن غشا في وزن الصابون ، فضلا عن الغش في نسبة المستدة إليسه ، بل تتضمن غشا في وزن الصابون دون مراعاة نسبة الأحاض الداخلة في تكوينه .
هذا و بفرض صحة ما يدعيه الطاعن في طعنه كله فإن ما وقع منه من إنتاجه الصابون دون مراعاة نسبة الأحاض الدهنية والراتيجية بحسب البيان المرقوم على السلمة يعتر ذكرا لبيان تجارى غر مطابق الهقيقة معاقبا عليه بالمقوبة التي

أوقعها عليه الحكم طبقا للواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن البيانات والعلامات التجارية وهو القانون الذى أعمله الحكم أيضا لانطباقه على واقعة الدعوى فلا مصلحة له فيا أثاره فى طعنه كله من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون أو الإخلال بحقه فى الدفاع .

٦ — إن علم المتهم بالغش فيما يصنعه يستفاد ضرورة •ن كونه منتجا له ، اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه ، ولا يقبل التذرع بجهله و إلا تأدى الأمر إلى تعطيل أحكام القانون . بدل على ذلك \_ في خصوص صناعة الصابون \_ أن قرار مجاس الوزراء الصادر في ع من أريل سنة ١٩٥٦ في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد أن نص في المادة التانية منه على أنه لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلّا إذا كان من أحد الأنواع والرتب المنصوص عليَّهَا فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠ ٪: على الأقل منالوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفعلى لهذه القطع عندالتحليل أبهما أكبر، أحماضا دهنية وواتنجية بشرط ألا تزيد نسبة الأحماض الراتنجية فيه على ٢٠ / من مجموع الأحماض ، أوجب في المــادة النالثة ألا تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى في جميع الأنواع والرتب على حد معين واعتبر ـــ في هذه الحالة وحدها – زيادة نسبته مخالفة لا جنحة إذا كان المتهم حسن النية ، مما مفاده أنصنع الصابون الذي تقل فيه نسبة الأحماض أو تنقص عن حد معين جنحة دائمًا في حَقَّ الصانع طبقا للقانونين رقمي ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ اللذين أشار القرار في ديباجته محيلاً في بيان العقوبة إليهما ، ولا يكون مخالفة إلا حين تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى عن النسبة التي حددها القرار بشرط أن يكون الصانع حسن النية ، و بذلك فان الشارع يكون قد اعتبر علم الصانع نخالفة ما يصنُّعه من الصابون للنسب القانونية للأحماض الدهنية والراتنجية قائمًا في حقه بقيام موجبه من صنعه وهو ثابت على الدوام ، لا يستطيع المتهم. أن يتذرع بجهله إلا في حدود ما رخص فيه الشارع استثناء لاعتبارات تيسيرية لا تنفي الأصل المقرر في هذا الصدد .

### الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ٢٠ نوقم سنة ١٩٦٥ معلوة قدم أول المنصورة : ( المتهم الأول) عرض لليبع صابونا مغشوشا مع علمه بذلك . ( المتهم التأنى ) باع صابونا مغشوشا مع علمه بذلك . ( المتهم التأنى ) باع صابونا مغشوشا مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٧ ، ٥ ، ٧ ، ٥ ، ٥ ، ٥ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ المعدل والمواد ٢٧ ، ١/٣٤ و ١/٣٤ و ٢٧ ، ٢٠ عن القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٤١ المعدل والمواد ٢٧ ، ١/٣٤ و ١/٣٤ و محكة المنصورة الجزئية قضت عملا بمواد الانهام بالنسبة إلى المتهم التالث والمادة براءة المتهمين الأول والتاني عما أسند إليهما من إنهام وغيابيا للمهم التالث علم منه شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنبهات لوقف تنفيذ العقوبة والمصادرة . فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم وقفى فى معارضته بقبول المشكورة فعالموضوح برفضها وتاييد الحكم الممارض فيه . فاستأنف ، وحكة المنصورة وفي الموضوع بخفتها وتاييد الحكم الممارض فيه . فاستأنف ، وحكة المنصورة وفي الموضوع بتعديل الحكم المستانف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنبها وفي الموضوع بتعديل الحكم المستانف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنبها وفي الموضوع بتعديل الحكم المستانف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنبها وتاييده الحكم المستانف وفي الموضوع بتعديل الحكم المستانف وهذا الحكم بطريق الغضص ... إلخ .

#### الحكمة

حيث إن مبى الطمن هو أن الحسكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بحر عة إنتاجه صابونا مغشوشا قسد شابه الحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأن المحادة الرابعة من القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨ الحاص بتنظيم صناعة الصابون الذي ينطبق وحده على واقعة الدعوى قد أوجب إخطار صاحب الشأن بتيجة تحليل العينة في ميعاد غايته خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير المحضر وإلا سقط الإجراء المترب على أخذ العينة وأعتر كأن لم يكن ، وقد دفسع الطاعن بذلك

إلا أن الحكم الإستدائى المساخوذ بأسبابه إجتراً في الرد على هذا الدفسع بإنطباق القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٩ في شسان البيانات والعلامات التجارية والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قم التدليس والغش الذين لم يرتبا بطلانا على مخالفة إجراءات أخذ العينة وقد طلب الطاعن في: مذكرته المؤرخه ١١/٥ بعض الشحوم دقر أحوال مباحث التموين الثابت به إبلاغه في ٩٦٦/١٢/٢٧ وبأن بعض الشحوم الواردة من الحارج والمسلمة إليه من وزارة التموين تبين أن بها ماء فاصدا بذلك التدليل على أن المساء الذي وجد بالشحوم التي تدخل في صناعة الصابون لايد له فيه ولا يسأل عنه ، كما أشار في دفاعه أمام عمكة الدرجة الثانية إلى أن الشحوم المستوردة تختلط بالماءعند تفريغ البواخر وهو مالايستطيع الطاعن كشفه بوسائله ، لمستوردة تختلط بالماءعند تفريغ البواخر وهو مالايستطيع الطاعن كشفه بوسائله ، لصناعة الصابون دون الطاعن ممسا ينفي عنه العلم بالغش ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بما يضيه بمسا يعبه بمسا يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الإبتدائي المأخوذ بأسبابه أثبت أن الطاعن أنتج في مستعه بتاريخ ١٩٠٠/١١/٢٠ صابونا يحمل علامة تجاريه هي " نجوم الجهورية " ١٩٠٠ حرام ١٠ نمرة ٢ - وأنه ياصه لاتهم الثاني في الدعوى وهذا باعم بدوره إلى المتهم الأول الذي أخذت عينات من محله تبين من تحليلها أنها غير مطابقة العسابون رقم ٢ زنة ١٣٠٠ حرام لأن نسبة الأحاض الدهنية والرهنية والراتنجية بالهينة على الوزن مقابل ٥٠ / على الأقل من الوزن المرقوم على الصابون طبقا القرار الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم صناعة الصابون ودلل على أن الطاعن هو المنتج لحذا الصابون بما يؤدي إليه من وجوه الأدلة ثم عرض لدفاعه المين في الطعن ورد عليه بقوله : "وحيث إن ماساقه المتهم من أن الشحوم تتخاط بخار الماء عند تفريغ البوائر فإنه فضلا عن أن الأوراق خالية من الدليل على ما ساقه المتهم في هذا الصدى فإنه يضاف إلى ذلك أن المتهم صاحب مصنع لإنتاج الصابون و بالتالى فان في مقدوره فنيا أن يتاكد في مصنعه من مطابقة نسبة الدهون لما أوجبه القانون ". وهذا الذي أورده الحكم صحيح في الواقع ، سنية الدهون لما واتنالى بان القانون وتم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الصادر في ٢ من نوفم سديد في القانون ذلك بأن القانون وتم ٨٥ لسنة ١٩٣٨ الصادر في ٢ من نوفم سديد في القانون ذلك بأن القانون وقم ٨٥ لسنة ١٩٣٨ الصادر في ٢ من نوفم مد سبد في القانون وقد مدر بعده قرار من مجلس سديد في القان متناهة وتجارة الصابون قد صدر بعده قرار من مجلس سديد في القان متناهة وتجارة الصابون قد صدر بعده قرار من مجلس

الوزراء في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد إلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبرايرسنة ١٩٥٣ وهو الاعلان الذى جعل في المــادة التاسعة منه السلطة التشريعية لمجلس الوزراء وإلى القانون وقم ٢٥٨ سنة ١٩٥٤ بالغاء استصدار مراسيم ، وأشار في ديباجته إلى الاطلاع علىٰ المــادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ ُلسنة ١٩٤١ فى شأن قمع التدليسَ والغش والمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والقوانن المعدلة له ، وأسقط الاشارة إلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر ، والذي كان يعتبر في مادته السابعة الحرائم المنصوص عليها فيه مخالفات لاجنحا وهذا الاسقاط للغانون جاء على خلاف ما استنه الشارع وانتهجه في القرارات السابقة ، والتي كانت تصدر بالاستناد إليه . فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر \_ والذي يجمع بين القانون والمرسوم في قوته الملزمة يعتبر ناسخا لمــا يتعارض معه من أحكام في التشريمات السابقة على صدوره ومنها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان ، يدل على ذلك أنه لم يشر في ديباجته إليه كما سبق ، وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون ، وآخرها المرسوم الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١، تنظيا كاملا متناولا ماكانت تتناوله من أحكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جريمتي الغش والخديمة محيلا في العقاب عليهما إلى المسادتين ه و ٦ من الفانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والفشكما أحال إلى الفانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٩ الخاصَ بالبيانات والعلامات التجارية والذي يوجب في المادة ٢٧ منه أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة واعتبرنها يخنص يتطبيقه بيان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بيانا تجاريا بحسب ما نص عليه في المــادة ٢٦ منه وعافب على مخالفة ذلك بعقوبة الحنحة في المسادة ٣٤ منه وهي من المواد التي أحال إليها قوار مجلس الوزراء الصادر في يم من أبريل سنة ١٩٥١ على ما سلف . ولما كان أى من هذه النشر بعات المنطبقة على واقعة الدعوى بعد إلغاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ بمـا نضمنه فى مادته الرَّابِعة من بطلان أخذ العينات إذا لم يخطر صاحب الشأن بنتيجتها في الميعاد الذي حدده لم ينص على البطلان جزاء على مخالفة الإجراءات الخاصة م. (٣) ٠ج

بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها ـــ على ما إستقر عليه قضاء مذه المحكة - إذ لم يكن غرض الشارع أن يخضع النش في صناعة وتجارة الصابون إلى قواعد إثبات خاصة ، بل هي تخضع للقواعد العامة فإذا إطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس وإذكان القرار رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ قد صدر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٩ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء ساريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ ونص في مادته الرابعة على أن تؤخذ العينات لتحليلها وفحصها طبقا لأحكام القرار رقم ٣٣. لسنة ١٩٤٣ الصادرمن وزيرالتجارة والصناعة تنفيذا للقانون رقم،٤ لسنة ١٩٤١ وكان هذا القرار قد نص في المادة الخامسة منه على بطلان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن ينتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، فإن ذلك ، على ما أولته هذه المحكمة كذلك، لا يقيد المحاكم لأن القرار المذكور تجاوز هذا النص السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقرارمجلس الوزراء في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ ويبقى لهذه المحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبا تطمئن هي إليه دون التفات لهذا الجزاء الذي جاء مشوبا بتجاوز السلطة اللازمة لتقديره .ولماكانت المحكمة المطعون في حكمها قد أبدت إطمئنانها إلى الإحراءات الخاصة بأخذ العينة ونتيجة تحليلها ،ودانت الطاعن بناء على ماثبت لها من تقرير التحليل، فإن المحادلة في ذلك لاتصح . ومن جهة أخرى فإن العينةالتي دفع ببطلان الإجراءات الخاصة بها لم تؤخذ منَّ محل الطاعن ، بل من محل المتهم الأول في الدعوى والذي قضي براءته وهو وحده صاحب الصفة في التمسك بالبطلان المقرر في القانون لمصلحته هو دون غيره ، ومن ثم فلاصفة للطاعن فيما دفع به من بطلان إجراءات أخذ العينة ولا وجه لما نعاه . لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحتيقا للطعن أنمذكرة الطاعن المؤرخة في ه من نوفمبر سنة ١٩٦٧ إنما أشارت إلى بلاغ قدمه إلى إدارة التموين عن شحوم تسلمهامن شركة مصر للإستيراد وجدت تختلطة بالماء في بعض البراميل في الفترة من ١٩٦٦/١٢/٢٤ لملى ١٩٦٦/١٢/٢٧ وهي واقعة مستقلة عن الواقعة التي دين ما الطاعن متراخية عنها في الزمن بمـا يجاوز العام ، وليس من شأنها ـــ بفرض صحتها ــ أن تندفع بهاالتهمة المسندة إليهومن ثم فقد كان من حق محكمة الموضوع

أن تمرض عما جاء في هذه المذكرة من دفاع لايسانده الواقع،ولاتملق له بالنزاع المطروح. لما كانذلك، وكان القرار الصادر في عمن ابريل سنة ١٩٥٠ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون قد نص في المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ٢هو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠ / على الأقلمن الوزن المرقوم على قطعه أومن الوزن الفعلى لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر أحماضا دهنية وراتنجية ، مما يدل على تشدد القانون في مراءاة نسبة تلك الأحماض حماية للمستهلكين وقضاء على الغش في الصابون حتى لا يتأدى الأمر إلى الغش في وزن الصابون وفي نسبة المواد النافعة الداخلة في تكوينه معا فلا يجدى الطاعن ما يتذرع به من نقص الوزن فى الصابون الذي أنحجه عن الوزن المرقوم على قطعه ودخول بحار المــا، في تكوينه لأن ما تتعلل به من ذلك لا تندفع به النهمة المسندة إليه ، بل تتضمن غشا في وزنَّ الصابون ، فضلا عن الغشُّ في نسبة الأحماض الداخلة في تكوسة . هذا وبفرض صحـة ما يدعيه الطـاعن في طعنه كله فإن ما وقع منه من إنتاجه الصابون دون مرعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية بحسب البيان المرقوم على السلعة ، يعتبر ذكرا لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه بالعقوبة التي أُوقِهَا عليه الحُكَم طبقاً للواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ من ألقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن البيانات والعلامات التجارية وهو القانون الذي أعمٰــــله الحكم أيضا لإنطباقه على واقعة الدعوى ، فلا مصلحة له فيا أثاره في طعنه كله من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ، أو الإخلال بحقه في الدفاع . ولما كان علم المتهم بالغش فيما يصنعه 'ستفاد ضرورة من كونه منتجا له "، إعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه ، ولا يقبل منه التذرع بجهله وإلا تأدى الأمر إلى تعطيل أحكام القانون ، يدل ملى ذلك ــ فى خصوص صناعة الصابون ــ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ سالف البيان بعدأن نص في المادة الثانيه منه على أنه لا يجوز صنع الصابون أو إستيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع والرتب المنصوص عليها فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠ / على الأقل من الوزن المرقوم على قطعه أو من الوزن الفعلى لهــذه القطع عند التحليل أيهما أكبر ، أحماضًا دهنية وراننجية بشرط ألا نزيد نسبة الأحماض الراتنجية فيه على ٢٠ ٪ من مجموع الأحماض ،أوجب

في المادة الناائة ألا تريد نسبة القلوى المطلق الكاوى في جميع الأنواع والرب على حد ممين واعتر — في هذه الحالة وحدها — زيادة نسبته مخالفة لا جنحة إذا كان المنهم حسن النية ، مما مفاده أن صنع الصابون الذي تقل فيه تسبة الأحاض أو تنقص عن حد ممين جنحة دائما في حق الصانع طبقا للقانونين رقى ٨٤ لسنة ١٩٤١ و ٧٥ لسنة ١٩٣٩ اللذين أشار القرار في ديباجته عميلا في بيان المقوية اليهما حسها تقدم ولا يكون نخالفة إلا حين تزيد نسبة القلوى وبذلك فإن الشارع يكون قد إعتبر علم الصانع تخالفة ما يصنعه من الصابون للنسب القانونية للا حماض المدهنية والراتنجية قائما في حقيه بقيام موجبه من صنعه للنسب القانونية للا حماض المدهنية والراتنجية قائما في حقيه بقيام موجبه من صنعه فيه الشارع إمتفاء لإعتبارات تيسيرية لا تنفي الأصل المقرر في هذا الصدد . فيه الشارع إمتفاء أن الطعن يكون مل غير أساس متمين الرفض .

## جلسة ١٣ من ينايرسنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / نختار مصطفى رضوان نائب وئيس المحكة ، وعضوية السادة المستشارين : مجد محفوظ ، ومجد عبد الوهاب خليل ، ومحمود كامل مطيفة ، والدكتور أحمد مجد لمبراهيم .

## (17)

#### الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ القضائية :

تسعير جبرى . عقو بة . "عقو بة تكيلية " . نقض . " حالات الطمن . الخطأ في تطبيق القانون " .

وجوب القضاء بشهو منخصات الأحكام الق تصدر بالإدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام الفاقوف وقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة دهبر إذا كان الحسكم بالفرامة

توجب المحدد 1 من القانون رقم 17 سنة ، 140 الخاص بشنون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح شهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدائة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه طبقا للناذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة عمل النجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبية وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضدهما دون شهر ملخص الحكم المعدون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصديحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالإدانة وتعليقه على واجهة الخرامة المقضى بها .

هذا المبدأ مقرر أيضافي الطمن رقم و ١٩٠٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٧ (المينشر ) .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهماً بأنهما في يوم ٩ مايو سنة ١٩٩٧ ىدائرة مركز منوف محافظة المنوفية : باءا سلعة مسعرة ( بطاريات جافة ) بسعر يزيد عن السعر المحدد . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢و ٩ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ من المرسوم بقانون ١٩٣٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ والجدول الملحق . ومحكمة جنح منوف الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم علمهما هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة شبين الكوم الإبتدائية -بهيئة إستثنافيسة ــ قضت حضور يا للأولى وحضوريا اعتباريا للثانى بقبـــول الإستثنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف فطعنت النيابة العــامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكة

حيث إن مبني الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضدهما بجريمة البيع بأكثر من السعر المحدد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عاقبهما بعقوية الغرامة والمصادرة ولم يقض بشهو ألحكم علىواجهة المحل ممايعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه وفقا للفانون .

وحيث إن الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دان المطمون ضدهما بجريمة البيع باكثر من السعر المحدد قد قضى بتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة. لمساكان ذلك، وكانت المسادة ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح توجب شهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجوائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه، طبقا للناذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقو بةالغرامة على المطعون ضدهما دون شهر ملخص الحكم ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصَّادُر بَالإدانة وتعليقه على واجُّهة المحلُّ لمدة شهرُ بالإصافة إلى عقوبة الغرامةُ المقضى بها .

### جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

رِ ياسة السيد المستشار/نخار مصطفى رضوان نائب وئيس المحكمة، وعضو ية السادة المستشارين : يهد عبد الوهاب خليل ، ومجمود عباس العمراوى ، ومجمود عطيفه ، والدكتور أحمد بمد ابراهيم .

## (11)

#### الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ القضائية

(۱۱) جريمة تروير . إثبات. "إثبات بوجه عام". حكم · "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

- (١) لم يعن القانون طريقا معينا لإثبات التزوس
- (ب) النعي على الحكمة عدم اجرائها تحقيقا لم يطلب منها . غر جائز .
- (ج،٤٤) جريمة . "أركان الجريمة " · شروع . نصب · حكم . "تسييه . تسبيب غير معيب " .
- (ج) مجرد البده في استمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . ينحقق به جريمة الشروع في النصب
- (د) اعتيار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروعا . كشف المجنى عليه احيال
   الحالق واعتناعه من تسليمه المسال أو تسليمه له لسبب اخرق قسه . لا أثر له في
   قيام الجريمة .
  - ( ه ) جريمة . "جريمة مستحيلة " •

كون المحيى عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة · شرط ذه . ؟

(و) قصد جنائی . نصب . حکم . "تسبیه . تسبیب غیر معیب" .

عدم لزوم التحدث من ركن القصد الجنائي على إستقلال . شرط ذلك ؟

١ -- لم يجعل القانون الجنائي طريقا معينا لإثبات التزوير

٢ ــ ليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

٣ - يتحقق الشروع في النصب بجود البده في استمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . ولما كان الحكم المطمون فيه قد بين واقعة الدموى بما مجله أن الحلى والطاعن والمحكوم عليهما الآخرين أعدوا شيكا مزورا بمبلغ عشرة آلاف دولار مسعو با على بنك أمريكا فرع سويسرا واشتركوا في عرضه للبيع على الشاهد الذي تظاهر بقبول هذا العرض وسارع إلى إبلاغ رجال مكتب مكافحة تهريب النقد بوزارة المداخلية الذين طلبوا منه مسايرة المنهمين وتقديم أحد المرشدين السريين أنه المشترى للشيك وأعدوا كينا بأحد الفنادق لضبطهم . و بعد أن زودوا المرشد السرى بمبلغ من النقد المصرى بما يقابل قيمة الشيك وتم الملقاء بينه و بين المحكوم عليهما الآخرين في الفندق، قاموا بضبط أو لهما وهو يسلم الشيك بينه و بين المحكوم عليهما الآخرين في الفندق، قاموا بضبط أن الشيك مزور ، فان ما حصله الحكم على الصورة السالفة البيان تتحقق به جريمة الشروع في النصب ما حصله الحكم على الصورة السالفة البيان تتحقق به جريمة الشروع في النصب

ع - الاصل أن مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه إلى احتيال الجانى فكشفه وامتنع عن تسليمه المال أو سلمه بالفعل ولكن لسهب آخر في نفسه . ولماكان المجنى عليه في هذه الدهوى حسبا وقفت وقائمها عنده هو المرشد العربي الذي لم يكشف أن الشيك مزور إلا بعد ضبطه وقد كان الغرض من عمل الكين أصلا هو ضبط الطاعن وزميليه متابسين بجريمة التعامل في نقد أجنبي ، فلا تثريب على المحكمة إن هي لم تحدد شخصية المحتيالية فيه وانحدامه بها ما دام أن الجويمة قد وقفت عند حد الشروع وما دامت الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني من شأنها أن تحديم الشخص ولما دخل لإرادة الجاني فيه .

 ان كون المجنى طيه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة ما دام لم يثبت أنه كانت لديه معلومات خاصة من نشاط الجانى المريب في هذه الجريمة وأنه استعان بهذه المعلومات لكى يقبض عليه فيها مما يعتبر مؤثرا في تقدير معيار الاحتيال .

لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجانى فى جريمة النصب على استقلال
 ما دام الحكم قد أورد الوقائع بما يدل على أن مراد المتهمين كان ظاهرا وهو
 اقتراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه

### الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن وآخرِين بأنهم في ٥ مارس ســنة ١٩٦٣ بدائرة قسم قصر النيل : شرعوا في الإستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر والمملوك لمجهول وكان ذلك بالإحتيال لسلب ثروة المحنى عليه بإستعمال طرق إحتيالية من شأنها إلهامه بوجود واقعة مزورة هى وجود شيك صحيح معهم بعملة أجنبية وصالح للصرف والإستيلاء بالعملة المحلية على خلاف الحقيقة وأوقف أ" الحرعة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو إكتشاف أمرهم . وطلبت عقابهم السادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قصر النيل الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الانهام بحبسكل من المتهمين شهرا واحدا معالشغل وكفالة ثلانة جنهات لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . وعكمة القاهرة الابتدائية – بهيئة إستثنافية – بعد أن أضافت تهمة تزوير الشيك موضوع النهمة الأولى قضت حضوريا عملا بالمواد ٢١٥ و ٢٣٦ / ٢ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف بلامصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقضوقضي فيه القبول والنقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليهما الآحرين . أعيدتالدعوى ثانية إلى محكةالفاهرة الإسدائية وقضت غيابيا بقبولاالإستلناف شكلا ورفضه موضوعا وتأبيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . عارض ، وقضي فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي الإستثنافي المعارض فيسه بلا مصاريف . فطمن الوكيل عن المحكوم عليه في هسذا الحكم بطريق النقض للرة الثانية ... إلخ .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجر يمة الشروع في نصب ، قد شابه بطلان في الإجراءات وقعبور في النسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم ومحاضر الجلسات قد خلت مما يفيد فض المحكة للظروف المحتوى على الشيك المدعى بتزويره بما يبدو معه أنها فضته في غيبة المتهمين واطلعت عليه دون أن تشركهم في هذا الإطلاع وتسمع دفاعهم في شأنه المجمين واطلعت عليه دون أن تشركهم في هذا الإطلاع وتسمع دفاعهم في شأنه الحجر شخص الحيى عليه في الدعوى وساير الإتهام في أنه مجهول مع أن وجود مجنى عليه في جريمة النصب أمر لازم حتى تقاس عليه وتوزن به الطرق الإحتيالية التي استعملت معه. هذا إلى أن ألحكم قد خلا من بيان الفعل المحادى الذي ارتكبه الطاعن ، ولم يسين الأدلة التي بنى قضاءه عليها ولا مؤدى الإعترافي المنسوب صدوره إلى الطاعن و المحكوم عليهما الآخرين ، ولم يستظهر الفصد الجنائي في الحريمة المسندة إليهم ، وجاءت أسبابه مشوبة بالغدوض والإيهام بما يسيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أصرت المحكة بضمها تحقيقا للوجه الأول من أوجه الطمن أن المظروف المحتوى على الشيك المزور قد فض بالجلسة التي صدر فيها الحكم الإستثناق الغيابي ، وأثبت رئيس المحكة على المظروف إطلاعها عليه ، وبق المظروف بعد ذلك مفضوضا ضمن أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكة . ولما كان الثابت بالحكم أن المحكة — في صدود سلطتها التقديمية — قد أقتنعت باعتراف المتهمين في محضر الضبط بتزوير الشيك وبعلمهم بتزويره صند شروعهم في بيعه ، وكان الطاعن لم يدع أن المظروف كان مغلقا في جلسة المرافعة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أو أنه طلب من المحكمة أن تطلعه على الشيك المؤود وحيل بينه وبن الإطلاع عليه وسماع دفاعه في شأنه بما يقنده ، وكان

للحكمة أن تستند إليه في حكمها كعنصر من عناصر الدعوى ما دام كان مطروحا على بساط البحث أمامها ، فليس للطاعن أن ينعى على الحكم عدم إطلاع المحكمة على هذا الشيك وعرضه عليه . لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات التزوير طريقا معينا ، وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق مُعين للتثبت من صحة الشيك أو عدم صحته ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ذلك ،وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاهن والمحكوم عليهما الآخرين أعدوا شيكا مزورًا بمبلغ عشرة آلاف دولار مسحوبًا على " بنك أمريكًا " فرع سويسرًا واشتركوا في عرضه للبيع على الشاهـــد سيد ابراهيم عطا الذى تظاهر بقبول هذا العرض وسارع إلى إبلاغ رجال مكتب مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية الذين طلبوا منـــه مسايرة المتهمين وتقــديم أحد الموشدين السريين لهم على أنه المشترى للشيك وأعدوا كينابفندق شبرد لصبطهمو بعد أن زودوا المرشد السرى بمبلغ من النقد المصرى بمــايقابل قيمة الشيك وتم اللقاء بينه و بين المحكوم عليهما الآخرين في الفندق ، قاموا بضبط أولها وهو يسلم الشيك إلى المرشد السرى ، ثم بان لرجال الشرطة بعد الضبط أن الشيك منهور، فإن ماحصله الحكم على الصورة السالفة البيان تتحقق به جريمة الشروع في النصب كما هي معرفة به في القانون ، ذلك أن الشروع يتحقق بمجرد البدء في استمال وسيلة الإحتيال قبل المجنى عليه . ولماكان المجنى عليه في هذه الدعوى حسيا وقفت وقائعها عنده هوالمرشد السرى الذي لم يكتشف أن الشيك مزور إلابعد ضبطه وقدكان الغرض من عمل الكمن أصلا هو ضبط الطاعن وزميليه متلبسين مجريمة التعامل في نقد أجنى – وكان الأصل أن مباشرة وسيلة الإحتيال بالفعل تعد شروعا معافبا عليه حتى ولو فطن المجنى طيه إلى إحتيال الجاني فكشفه وامتنع عن تسليمه المال أو سلمه بالفعل ولكن لسبب آخر في نفسه لما كان ما تقدّم، فإنه لاتثريب على المحكمة إن هي لم تحدد شخصية المجنى عليه الذي كان مقصودا أصلا بهذا الإحتيال للتحقق من مدى تأثير الطرق الإحتيالية فيه وانحداعه بها ما دام أن الحريمة قد وقفت عند حد الشروع ومادامت الطرق الإحتيالية التي استعملها الجاني من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه ، ومادام أن الجريمة قد خاب أثرهما

لسبب لادخل لإرادة الجانى فيه ، ولا على للقول بأن هذه الجريمة مستحيلة لكون المجنى عليه هو أحد رجال الشرطة السرين مادام لم شبت أنه كانت لديه معلومات خاصة عن نشاط الجانى المريب في هذه الجريمة وأنه استعان مهذه المعلومات لكى يقبض عليه فيها بما يعتبر ، وثرا في تقدير معيار الإحتيال . لماكان ذلك ، وكان الحكم قد أورد الوقائع بما يدل على أن مراد الطاعن وزميله كان ظاهرا وهو إقراف الجريمة بقصد سلب مال الحبى عليه وحرمانه منه فإن التحدث عن ركن القصد الجنائى على استقلال يكون غيرلازم . لماكان ذلك ، وكان الحكم الإبتدائى – المؤيد والمكل بالحكم المطمون فيه – قد بين واقعة دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال سيد ابراهم عطا ، الدعوى بما تشواط عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال سيد ابراهم عطا ، ومن أن الطاعن والحكوم عليهما الآخرين قد إعترفوا بأن الشيك مزور وكانوا من أن الطاعن والحكوم عليهما الآخرين قد إعترفوا بأن الشيك مزور وكانوا عليه وغيد عبد المقصود ، وهي أدلة سائعة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . عارف وعد عبد المقصود ، وهي أدلة سائعة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . عارف وعد عبد المقصود ، وهي أدلة سائعة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . عارف وعد عبد المقصود ، وهي أدلة سائعة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضوعا .

### جلسة ١٣ من ينابر سنة ١٩٦٩

بر ياسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس الحكمة ، وصفو يقالسادة المستشار بن : يجد هبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمواوى ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمديمد ابراهيم .

## (10)

#### الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ القضائية

إختلاس . "إختلاس الأشياء المحجوزة" . تبديد . دفوع . حكم . "تسبيبه تسبيب غير معيب" .

الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله ؟ أن تنكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .

الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن أمام محكة الموضوع التى اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة إلى عدم وجود المحجوزات ، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

### الوقائع

اتهمت النيابة العسامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة فسم الرماع افظة الاسكندرية: بدد الأشياء المبينة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها المصالح محكة الاسكندرية الإبتدائية. وطلبت عقابه بالمسادتين ٣٤٢٥٣٤ من قانوز المقوبات. ومحكمة جنح الرمل الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وكفالة ٥٠ قرشا لإيقاف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . عارض ، وقضى في مارضته بقبولها شكلا وفالموضوع برفضها وتأبيد المحكم الغيابي المعارض فيه وأصرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة

ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هـذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة ومحكة الاسكندرية الإستدائية — بهيئة إستثنافية — قضت حضوريا بقبول الإستثنافين شكلا ووفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاهن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن منى الطمن هو أن الحكم المطمون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إختلاس أشياء محجوز عليها قدشابه قصور فىالنسبيب وخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكة الموضوع بعدم علمه بيوم البيع إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى . كما أن أوراق الدعوى جامت خالية من دليل على إعلان الطاعن بيوم البيع و بذلك تفقد الجريمة ركنا من أركانها .

وحيث إن الحكم الإستدائى المؤيد: لأسبابه بالحكم المطمون فيه بين واقعة الدعوى بقوله إنها تخلص في أنه بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤ توقع حجز قضائى ضد المتهم لمصالح محكة إسكندرية الإستدائية على الأشياء الموضحة بمحضر الحجز وفاء المنها التابت به وتحدد للبيع يوم ١٩٦٧/٢٣ تأجل إلى يوم ١٩٦٧/٥/٢٤ وفي هذا اليوم توجه المحضر لإجراء البيع فلم يجد الحارس ولا المحجوزات فأبلغ بالتبديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الأشياء المحجوزة لم يتكن موجودة لدى انتقال المحضر للبيع في الموعد المحدد له ، وكان الأصل أن على الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدوهو مالم يثره وجود المحجوزات ، فلايمبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، فإن العلمن يكون على غير أساس و يتمين وقضه موضوعا.

# جلسة ١٣ من ينايرسنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / بحد صبرى ، ومضوية السادة المستشاوين : عبد المنتم حزاوى ، وقور الدين مويس ، ونصر الدين هؤام ، وبجد أبو الفضل .

# (r)

#### الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ القضائية

- (۱، ب) عمل. جريمة . إرتباط . حكم . "تسييه . تسبيب معيب ". نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . محكة الموضوع . "سلطتها في تقدير الارتباط بين الجرائم " . محكة النقض . "سلطتها " .
  - (١) مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقو بات ؟
- (ب) تقدير قيام الارتباط بين الجرائم!. الأصل فيه أنه موضوعى . متى يخصع لوقاية بحكة النفض ؟ لا ارتباط بين جوية عدم إنشاء صاحب الممل ملفا لسكل من عماله و بين جرية عدم منحه دؤلاء العال أجازات الموامم والأعياد . المادتان ٢٦/١٦ ، ١/٦٦ من قانون العمل وقم 1٩ لسنة ١٩٥٩ .

١ حناط تطبيق الحادة ٢/٣٢ من قانون العقو بات أن تكون الجرائم
 قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكلة لبعضها البعض فتكونت منها
 مجتمعة الوحدة الإجرامية الى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من
 الحادة ٣٣ المذكورة .

٢ - جرى قضاء محكة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجوائم هو مما يدخل فحدودالسلطة التقديرية لمحكة الموضوع - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تنفق قانونا مع ما انتهى

إليه من قيام الارتباط بينها ، فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي يستوجب تدخل محكة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها . ولما كان ما أورده الحكم المطمون فيه عن قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمة عدم منح صاحب العمل ملفا لكل عامل يتضمن البيانات المقررة ، وجريمة هدم منح صاحب العمل لعاله أجازات المواسم والأعباد ، لا يحل قضاءه، ذلك أن سياق نص المادتين ١٩٦٦ و ١/٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن قانون نص المادتين ١٩٦٦ و أخلال صاحب العمل بواجب إمساك ملف خاص بكل عامل و إثبات البيانات التي أشارت إليها المادة ١٩٦٩ فيه أمر مستقل تماما ولا علاقة له بقعوده عن منع عماله أجازات الأعياد ، و بالتالي لا يكون هناك ولا علاقة له بقعوده عن منع عماله أجازات الأعياد ، و بالتالي لا يكون هناك ألمادادة ٢٣٦ من قانون المقوبات على الوجه المشار إليه فيا سلف ، الأمر الذي يشكل خطأ في التكيف الفانوي للوقائع كما أثبتها الحكم مما يستوجب نقضه وتصحيحه .

### الوقائع

آبهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٦٦ دائرة قسم الأزبكية محافظة الفاهرة (أولا) لم يقم تحوير عقد عمل باللغة العربية من نسخنين لكل عامل يتضمن البيانات المسحنين لكل عامل يتضمن البيانات المقررة ( ثالثا ) لم يقم بمنح العهال أجازات المواسم والأعياد الرسمية وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومحكة الأزبكية الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الانهام بتغريم المتهم مائتى قرش عن كل من عماله النمانية عشر عن كل من النهم الثلاث. فعارض ، وقضى و معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الفيلي المعارض فيه . فاستأنف ، محكلا الفرة الابتدائية ببيئة استثنافية - قضت حضور يا بقبول الاستثناف مشكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالمسبة إلى التهمة الأولى شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالمسبة إلى التهمة الأولى

بقصرها على التعدد بتسعة عمال و بتعديل الحكم بالنسبة إلى التهمتين الثانية والنالثة بتغريم المتهم عنهما ٢٠٠ قرش تتعدد بعدد العهال النمانية عشر . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتى عدم إنساء إضبارة ( ملف ) لكل عامل وعدم منح عماله إجازات المواسم والأعياد يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أعمل فى حقه حكم المدادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه مقوبة واحدة تأسيسا على أن الاجازات التي يحصل طيها العامل عنصر من عناصر الملف الخاص به فى حين أن التزام صاحب العمل بمنح العامل إجازات الأعياد وققا المدادة ٢٠١٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ مستقل نماما عن التزامه المنصوص عليه فى المدادة ٢٩٥٩ من ذلك القانون بانشاء ملف خاص لكل عامل عامؤداه أنه ليس ثمة ارتباط بين الجريمتين فى مفهوم المدادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الدعوى الحنائية رفست على المطعون صده لأنه في يوم المعرب الدائرة قسم الأزبكية ١ – لم يتم يتحرير عقد عمل من نسختين لمكل عامل ٢ – لم يقم بمنح المالل عامل ٢ – لم يقم بمنح المالل عامل ٢ – لم يقم بمنح المالل و ٥٨ و ٥٩ و ٢٥ و ٢٩١ و ٢٩١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٩ و و ١٩٥ و ٢٩١ و ٢٩١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٩ التمانية عشر عن كل من التهم الثلاث . فعارض في هذا الحكم وقضت المحكمة بقبول المحارضة شكارور فضهاموضوعا . فاستأنف وقضت المحكمة حضوريا بقبول المحكمة بقبول المحتمد و عمله و الموضوع بعديل الحكم المستأنف بالنسبة للهمة الأولى بقصرها على التعدد بسع عمال ، وبتعديل الحكم بالنسبة للهمة الأولى المتهم عنها ما ثق قرش تعدد بقدر عدد العمال الخانية حالوان به المعامر فيه بعد أن بن واقعة الدعوى بما تنوافر به العناصر الفانونية للمحكم المطعون فيه بعد أن بن واقعة الدعوى بما تنوافر به العناصر الفانونية

للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه طها ، إنتهي إلى تطبيق المادة ٢/٣٢ من فانون العقوبات بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه في قوله " إن الملف الحاص بكل عامل أو إضبارته يجب أن تتضمن وفق القانون إجازاته التي حصل عليها ، فعدم إنشاء ملف تضمن كل هذه البيانات بجعل التهمة الثالثة عنصرا من عناصر التهمة الثانية وسمعن تطبيق المادة ٣٢ في شأنها " . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإحرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ للذكورة ،وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الحرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع — إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما إنتهى إليه من قيام الإرتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الإرتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون الصحيح عليها . ولمَّا كان ما أورده الحسكم المطعون فيه عن قيام الإرتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الحريمتين الثانية والثالثة سالفتي الذكر لًا يحمل قضاءه ، ذلك بأن المــادة ١/٦٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١ بإصدار قانون العمل المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ إذ نصت على أنه " لكل عامل الحق في إجازة بأحركامل في الأعياد التي يصدر بتحديدها قوار من وزير العمل على ألا تزيد على عشرة أيام في السنة " ونصت المادة ١/٦٩ منه على أنه مع على صاحب العمل أن ينشىء إضبارة ( ملف ) خاصة لكل عامل يذكر فيه إسمه وصناعته أو مهنته وسنه وعمل إقامته وحالته الاجتماعية (وضعه العائلي) وتاريخ إبتداء خدمته وأجره مع بيان ما يدخل عليه مر تطورات والحزاءات التي وقعت عليه وبيان مّا يحصل عليه من إجازات إعتبادية أو مرضية وتاريخ إنتهاء الخسدمة وأسباب ذلك " . فقد دلتا على أن إخلال صاحب العمل بواجب إمساك ملف خاص بكل عامل وإثبات البيانات التي

أشارت إليها المادة ١/٦٩ فيه أمر مستقل تماما ولا علاقة له بقعوده عن منح عاله إجازات الأعياد ، وبالتالى لايكون هناك ثمت إرتباطبين هاتين الحريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون العقوبات على الوجه المشار إليه فيا سلف ، الأمر الذي يشكل خطأ في التكيف الفانوني للوقائع كما أثبتها الحلم عما يستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف فيا قضى به بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة المسندتين إلى المطمون ضده .

### جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

بریاسة الدید المستشار / نخنار مصطفی رضوان نائب رئیس الحکمة ، وعضویة السادة المستشارین : چد عبد الوماب خلیل ، وعمود عباس العدراوی، وعمود مطیقة ، والهکتور آحمد مجد ابرادیم .

### (1)

#### الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ القضائية

( ١ ، ٠ ب ) نقض . " أسباب الطعن بالنقض . التوقيع عليها " محاماة .

- (أ) وجوب ثونيع أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه من محام مةبول
   أمام محكمة القض .
- (ب) إعنار ورقة الأسباب لغوا عدم الأثر ولوكانت تحل ما يشر إلى صدورها
   من مكتب محام وعليها طابع دمنة يحمل اسمه مادام لم يوفع على الورقة
   ذاتها .

1—إن المسادة ٣٤من القانون رقم ٥٧ اسنة ٩٥٩ في شأن حالات و إحراءات الطعن أمام محسكة النقض ، بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض و إبداع أصبابه في أجل غايته أر بعون يوما من تاريخ النطق بالحمكم ، أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابا عام مقبول أمام محكمة النقض و بهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الحصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت منه على الوجه المعتبر قانونا. ولا يجوز تكانة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .

٣ حبرى قضاء عجمة النفض سواء فى ظل قانون تحقيق الجنايات نفسيرا
 للاحادة ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الإجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المقصود
 فى المادة ٢٣٤ منه التى حلت محلها المسادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ اسنة ١٩٥٩

سالف البيان ، على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ووقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي بجب أن يكون موقعا طبها من صاحب الشأن فيها و إلاغدت ورقة عد عسة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وإن حملت ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ ... .. .. .. .. .. ولصق عليها طوابع دمغة عليها المحامى إلا أنها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطمن . ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا.

### الوقائع

اتهدت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ أكنو برسنة ١٩٦٦ بدائرة فمم الوابل محافطة القاهرة : أحرز بقصد الانجار جوهرا غسدوا «حشيثا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات نحاكمته بالقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرو ذلك ومحكة جنايات القاهرة قضت حضوريا عسلا بالمواد ١ ٢ ٢ ، ٢٧ ، ٢٧ ، ٢٧ ، ٢٨ من القانون ١٨ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٧ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٧ من الحدول ١ المرافق بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتفريمه أنى جنيه ومصادرة الحواهر المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحرازكان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستمال الشخصى فطعن الحكوم عليه في هسذا المكبل بطريق النقض ... الح .

#### المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في 4 من ينابر سنة ١٩٦٨ فقد سرر المحكوم عليه الطعن عليه بالنقض في ١١ يناير سنة ١٩٦٨ وقدمت في ١٣ يناير سنة ١٩٦٨ و قدمت في ١٣ فيراير سنة ١٩٦٨ مذكرة ولأسباب لم يوقع عليها في أصلها أو في صورتها حتى فوات ميعاد الطعن ولمساكات المسادة ١٣ من القانون رقم/٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكة النقض بعد أن نصت على وجوب النقض و إبداع أسبابه في أجل غايته أر بعون يوما من تاريخ

النطق بالحكم أوجبت في فقرتها الأخبرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورفة شكلية من أوراق الإحراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعًا عليها ثمن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهدبصدورها عمن صدرت منه على الوجه المعتبرقانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ،وكان قضاء محكمة النقض قد جرى أيضا سواءفىظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا للسادة ٢٣١٪ منه أو طبقا لقانون الإحراءات الحنائية سانا لحقيقة المقصود في المسادة ٤٢٤ منه التي حلت محلها المسادة ٣٤ ــ سالفة ألبيان على تفرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجبأن يكونموقعا هليها من صاحب الشأن فيها و إلا غدت ورقة عديمة الاثر في الحصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كات ورقة الأسباب و إن حملت ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ ... .. .. .. ولصق عليها طوابع دمغة عليها اسم هذا المحامي إلا أنها بقيت ففلا من توقيعه علمها حتى فوات ميَّماد الطعن ، كما كان ذلك فإنه سمن الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

### جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

رياسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس الحكة › وحضوية السادة المستشاوين : يمد جد محقوظ › ويمد عبيسسة الوهاب خايل › وعمود عباس العمواوى › وعمود عطيفه -

## $(\lambda\lambda)$

### الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ القضائية

۱) سبق إصرار

سبق الاصرار . ما هيته ؟ إثبات توافره ؟

(ب) سبق إصرار. اشتراك . إنفاق . إثبات . "إثبات بوجه عام". حكم. "تسييه . تسييب غير معيب" .

مجرد اثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف ينفسه الجريمة من المصرين عليها .

(ج) جريمة . "أركانها" . باعث . حكم . "تسبيه . ما لا يعيب الحكم في نطاق الندليل" .

الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة • الخطأ فيه . لا تأثير له في سلامة الحكم •

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الحانى قد لا يكون له في الحارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة و إنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره ما دام موجب همانه الوقائم والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

 إن مجرد إثبات مبق الإصرار عل المتهمين بازم عنه الاشتراك بالانفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه إلحريمة من المصرين طيها ، وليست المحكة ملزمة بييان وقائع خاصـــة لإفادة الاتفاق غير ما تبيئته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

٣ — الباعث على الحريمة ليس ركمًا من أركانها أو هنصرا من عناصرها والحطأ فيه — بفرض وقوعه — لا يؤثر فى سلامة الحكم، ما دام قد بين واقعة الدعوى عما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة الني دان الطاعن بها عما أورده على ثبوتها في حقه من أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها .

### الوقائع

إتهمت النيا به العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : ﴿ أُولًا ﴾ قتلوا فهيمة مصطفى صابر عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على فتايما وأعدوا لذلك سكينا وتوجهوا إلى منزل المحنى علمها وما أن ظفروا بها حتى أمسكوا بها وانهال المتهم الأول عليها طعنا بالسكن فأصيبت بالإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . (ثانيا ) أحدثوا بسعديه صالح إمام عمدا الإصابات المبينة بالتقريرالطبي والتي تقرر لها علاج أقل من عشرين يوما . المتهم الأول أيضا : (١) أحدث عمدا بأوعاد عد ماضي جمعه الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تقرر لها، ملاج أقل من عشرين يوما (٢) أحدث عمدا محيي إسماعيل السيد الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لها علاج أقل من عشرين يوماً . (٣)أحدث عمدا بعبدالله على عجد الإصابات المبيَّنة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لها علاج أقل من عشرين يوما . وطلبت من مستشار الاحالة إحالنهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الانهام . فقرر بذلك . ومحكة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢/٢٣٦ من قانون العقوبات ( أولا ) بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات (ثانيا ) بمعاقبة كل من المتهمين الثاني والثالث والرابع بالسجن ثلاث سنوات وذلك على اعتبار أن المتهمين أحدثوا بفهيمة مصطفى جابر الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة النشريحية ولم يقصدوا

من ذلك قتامها ولكن الغُمرب أفضى إلى موتها وكان ذلك مع سبق الاصرار . فطمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الحُم .

#### المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأول والثانى و إن قررا بالطعن فى الميعاد إلا أنهما لم يقدما أسبابا فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن مبني الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن وآخرين بجريمة الضرب المفضى إلى موت مع سبق الإصرار قد أخطأ في الإسناد وشأمه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه دان الطاعن بالاستناد إلى أقوال كل من النسوة النلاث أوعاد عد ماضي وســـعديه صالح إمام وفهيمه مصطفى جابر ، ونسب إلى الأولى منهن أنها قررت في التحقيقات أقوالا بهن كيفية وقوع الاعتداء على المجنى عليها الأولى ودور كل من الحناة في الحريمة التي دينوا بهـا ، في حين أن أقوال كل منهن في التحقيقات مغايرة ولا تتفَّق مع ما حصله الحَبِكُم منها ، ثم إن الحكم أرجع ســبب الحادث إلى رغبة المتهمين في اركاب الفحشاء مع المجني عليها الأولى و باقي النسوة والاستيلاءعلى نقودهن، مع أنه ثابت من مُحضر ضبط الواقعـــة أنه ورد على لسان بعض شهود عينهم الطَّاعن في طعنه ، سبب آخر للحادث وهو رغبة المحكوم عليه الأول في تطهر المنطقة من شرور المحيى طمها الأولى و إبعاد أذاها عن شقيقه ، هذا وأن ماأورده الحكم في معرض استظهاره لظرف ســـبق الإصرار في حق الطاعن غير سائغ ولا يوفره وليس له أصل في الأوراق ، كما أن المحكمة لم تعن ببيان ظروف اتفاقً المتهمين على الاعتداء على الحَنِي عليها الأولى الذي أشارت اليه في مدونات حكمها وكِفية حَصُولُه ثما يعيب الحكم المطَّعون فيه ونستوجب نقضه .

طيها الأولى فهيمه مصطفى جابر انتقاما منها لرفضها الاستجانة إلى ما سبق أن طلبوه منها من إرتكاب الفحشاء معها ومع باقى النسوة اللاتى يحضرن إليهــــا و إمدادهم بالمال فِمعوا شملهم وقصدوآ إلى منزلها وكان أولمم ... ... ... ... قد أعد سُكينا أخفاه في جيبه وما أن ظفروا بها حتى أمسك بها الطاعن وآخرون واستل الأول سكينا من جيبه وانهال عليهــا طعنا :في عدة مواضع من جسمها محدثا بها الإصابات المبينة تتقرير الصفة التشريحية التي أودت تجياتها دون أن يقصد من ذلك قتلها \_ ثم تابع اعتداءه على المحبّى عليهما أوعاد مجدماضي وسعديه صالح إمام اللتين كانتا في منزل المجنى عليها الأولى آ نذاك كما اعتدى على عبد الله على عد ومحيى إسماعيل السيد اللذين حضراعلى صوت الاستغاثة وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن وزملائه المحكوم عليهم أدلة مستمدة منأقوال المحبى عليهم فى محضرضبط الواقعةو تحقيقات النيابة ومن أقوال باقي شهود الإثبات ومما جاء متقوير الصفة التشريحية والتقارير الطبية الشرعية ، و بعدأن حصل الحكم مؤدى هذه الأدلة بما يتطابق مع ما أورده عنواقعةالدءوى وفي صورة منسقة لا تناقض فيها وتتفق وسلامة ما استخلصته منها \_ عرض إلى ظرف سبق الإصرار وكشف عن توافره في حق الطاعن وزملائه في قوله ووحيث إن ركن سبق الإصرار لدى المتهمين ــ من بينهم الطاعن ــ ثابت من ظروف الدعوى وملابساتها ذلك أن المتهمين اجتمعوا وقصدوا مسكن المحبى عليها ومع أولهم سكينا أعدها للاعتداء طهرا ثم اقتحموا مسكنها وفاجأوها بالاعتدآء على الصورة السالف بيانها دون سبب وقتى يدعو لذلك وبعد أن سألها أولهم عن سبب عدم تركها المسكن وقد أحدث بها أولهم ثمـان وعشرين اصابة بالسكين بينا الباقون يمسكون بها ليمكنوه من الإعتداء بمايدل على النشفي والحقد الدفين في نفوسهم و بالتالي سبق اتفاقهم على اقتراف الحريمة بمــا يتفق معه مساءلتهم حيما عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه " . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن وزملائه المحكوم عليهم جميعاً واتفاقهم السابق على الاعتداء على المجنى عليها الأولى ومن يتواجد في منزلها من النسوة، وكان الطاعن لم ينف عن نفسه في أسباب طعنه عدم تواجده على مسرح الجويمة مع باقى زملائه وبالذات أثناء واقعة اعتداء المحكوم عليه الأول على الحبني طيها الأولى بل على النقيض من ذلك فقد سلم في طعنه بمـــاقررته

المحنى عليها أوعاد عهد ماضي جمعه في تحقيقات النيابة من أنه والمحكوم عليه الثالث كأنا قد أمسكا بالمحنى علمها الأولى بقصد سرقة نقودها دون أن يقصدا ايقاع الأذى بها واقتصرت منازعته لها فها عادت إليه هذه الشاهدة ونسبته إليه من أنه كان يضرب المجنى عليها الأولى المذكورة بقدميه . كما سلم كذلك عمل قورته المجنى عليهما سعدية صالح امام وعبد الله على عبد من مشاهدتهما له على مسرح الحرُّ مَهُ وَقَتَ حَصُولُهَا . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر ظرف سبق الإصرار من اجماع الطاعن وزملائه المحكوم عليهم سويا إوتوجههم إلى منزل المجنى عليها الأولىومع أولهم سكينامتفقين علىالإعتداء طيها ثم اقتحامهم المسكن ومفاجأتهم للجني عليها الأولى بالاعتداء عليهادون سبب وقتي يدعوهم لذلك . ولما كان فضاء محكمة النقض مستقرا على أن سبق الاصرار حالة ذهنية سفس الحانى قد لايكون له في الحارج أثر محسوس بدل عليه مباشرة و إنمــا هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره مادام موجب هذه الوقائع والظروف لايتنافر عقلا مع هذا الإستنتاج ــ وهو مالم يخطى. الحكم في تقديره ، وعلى أن مجود اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الإشتماك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف سفسه الحريمة من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غيرما تبينته من الوقائم المفيدة لسبق الاصرار . لمـ كان ما تقدم ، فإن مايثيره الطاءن في هذا الصدد من قالة الحطأ في الاسناد والقصور والفساد في الاستدلال لا يكون سديدا . أما ما سعاه الطاعن على الحكم من دعوى الخطأ في سان سبب الحادث فمردود بأن الباعث على الحريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصر ا من عناصرها والخطأ فيه ـ بفرض وقوعه ـ لايؤثر في سلامة الحكم ما دام قد بين واقعة الدعوى بمــا تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وزملائه المحكوم عليهم عـــا أورده على ثبوتها في حقهم من أدلة سائنة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها ، و إذ دلل الحكم على توافر ظرف سبق الاصرار والاتفاق السابق ملى الاعتداء على المحنى عليها الأولى ومن يتواجد بمنزلها من النسوة تدليلا سلما ولم يكن سبب الحريمة عنصرا من العناصر التي إستند عليها في ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الحصوص لا يكون مقبولا . كما كان ما تقدم حميعه فإن الطعن برمته يكون على غيرأساس متعمنا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / بجد صبرى ، وصفو بة السادة المستشارين : عجد عبد المنتم حزاوى ، ، وتسر الدين هزام ، وبجد أبور الفضل حفى ، وأنوراً حمد خلف .

# (11)

#### الطعن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٨ القضائية

إشتباه . نقض . "حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون" .

عودة المثنية فيه إلى حالة الاشتياء بعد سبق الحسكم يوضعه محت المراقبة . وجوب معاقبته يعقو بن الحيس والوضع تحت المراقبة .

لم يجز المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيم، طبقا للمادة السابعة منه ، الاجتراء بعقوبة المراقبة فقط دون الحيس إلا إذا كان المشتبه فيه قد عاد إلى حالة الاشتباه بعد سبق إنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا. ولما كان المتهم قد عاد إلى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة ، فإنه كان يتمين إعمالا للفقرة النائية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المشار إليه القضاء بعقوبة الحيس بالاضافة إلى عقوبة المراقبة المقضى بها في الحكم .

## الوقائع

بالمواده و ٢/٣ و ٨ و ٨ و من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٥ . ويحكمة أبو قرقاص الجزئية قضت غياميا عملا بمواد الاتهام بوضع المنهم تحت مراقبة الشرطة مدة سنة أشهر مع النفاذ تبدأ من وقت إمكان التنفيذ عليه . فعارض ) وقضى في معاوضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضا التابد الحكم المعارض فيه . فاستأنف كل من النيا بالعامة والمتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئافية — قضت حضور يا بقبول الاستئناف شكلاوف الموضوع بتمديل الحكم المستأنف إلى وضع المنهم تحت مراقبة الشرطة مدة سنة تبدأ منذ إمكان الننفيذ عليه بها ، فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ ف تطبيق القانون؟ ذلك بأنه دان المطعون ضده في جريمة العود للاشتباء طبيقا للفقرة الثانية من المسوم بقانون رقم ٩٨ لمسنة ١٩٤٥ وقضى بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة مع أن المسادة المذكورة توجب القضاء بعقوبة الحبس الإضافة إلى عقوبة المحبس على الحكم .

وحيث إن هذا النبي صحيح ذلك بأن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة و ١٩٤٥ الحاص بالمنشردين والمشتبه فيهم تنص على أنه ( يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولاتزيد على خمس سنين . وفي حالة العود تكون العقوبة الحيس والوضع تحت المراقبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين ) ولم يجز القانون طبقا للمادة السابعة الاجتزاء بعقوبة المراقبة فقط دون الحيس إلا إذا كان المشتبه فيه قد عاد إلى حالة الإشتباه بعد سبق إنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا، لما كان ذلك ، وكان المتهم قد عاد إلى حالة الإشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة ، فإنه كان يتمين إعمالا للفقرة الثانية من المادة السادسة المذكورة القضاء بعقوبة الحبس بالإضافة إلى عقوبة المراقبة عنه المراقبة ، فإنه كان يوضعه ونقا للقانون .

# جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

بریاسة السید المستشار / مختار مصطفی رضوان نائب رئیس المحکمة ، وعضویة السادة المستشارین : عمد عبدالوهاب خلیل ، ومحمود عباس العمراوی ، ومحمود عطیفة ، والدکشور آحمد بجد ابراهیم .

## $( \cdot )$

#### الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب، ج) مقوبة . "تطبيقها " . "العقوبة التكيلية " . إرتباط بين محكة الموضوع . " سلطتها في تقدير قيام الارتباط بين الحوائم " . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الحطأ في تطبيق القانون " .

- (١) مناط نطبيق المادة ٢/٣٧ عقو بات ؟
- (ب) تقدر قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعى . اوتباط جويمة عدم تقديم أنقار دودة القطن يجريمة عدم التواجد بالزراعة أثناء المقدارمة .

خطأ الحكم فى تقدير قيام الارباط . اعتباره من الأخطاء القافونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه .

(ج) العقو بات التكيلية . طبيعتها ؟
 التنصيص عليما فى الحكم رهن بقيام . وجها فعلا وقت صدوره .

 إن مناط تطبيق الحادة ٢/٣٢ من قانون العقو بات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال .كملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة النائية من الحادة المذكورة . ٧ — من المقرر أنه و إن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقدير قم لحكة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطمون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكة النقض لإنزال حكم القانون هلي وجهه الصحيح . ولما كان الحكم المطمون فيه قد قضي بعقو بة مستقلة عن كل من تهدى عدم تقديم أنفار مقاومة دودة القطن وعدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة على الرغم من قيام الارتباط بينهما فانه يكون قد أخطا في تطبيق الفانون مما يقتضى نقضه نقضا جرئيا وتصحيحه وفق القانون وعاءار حريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما .

٣ - الأصل في العقو بات النكبلية أنها تحمل في طباتها فكرة رد الذيء إلى أصله وأنها عقو بات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة إلا أن التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجها فعلا وقت صدوره و إلا كان توقيعها عبنا لورود الفضاء بها على غير عل . و بما أن إجراءات المقاومة المطلوبة كانت لازمة في مومم زراعة القطن في سنة ١٩٦٧ وقد انهى موجها بانتهاء الوقت الذي كان يجب أن تتخذ فيه ، فانه لا محل النمى في الحكم على إزالة أسباب المخالفة لورودها على غير عمل .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة كفر الزيات : ١ — وهو حائز لأرض زراعية منزرعة قطنا لم نجرج أنضار المقاومة ٢ — وهو حائز لأرض زراعية لم يتواجد بها أثناء عملية المقاومة . وطلبت عقابه بالمادتين ٧٣ ج و ١٩٧٧ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٦ وطلبت من الرياحة ٧٩ لسنسة ١٩٦٧ . ومحكة كفر الزيات الجزئية قضت حضوريا عمسلا بمواد الاتهام مع تطبيق الممادة ٣٣ من قانون العقوبات بحيس المتهم حيسا بسيطا لمدة أربعسة المسادة ٣٣ من قانون العقوبات بحيس المتهم حيسا بسيطا لمدة أربعسة

أيام عن التهمتين مع تنفيذ جميع الإجراءات اللازمة لإزالة أمياب المخالفة على تفقته . فاستأنفت النيابة هذا الحرىم ، ومحكة طنطا الابتدائية بسبيئة استئنافية بسفة ١٩٦٧ باجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى الآتى : (أولا) بالنسبة للتهمة الأولى بحبس المتهم ٤٨ ساعة جبسا بسيطا عنها (ثانيا) بالنسبة للتهمة الثانية بحبس المتهم ٤٨ ساعة حبسا بسيطا عنها مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإزالة أسباب المخالفة على نفقته بلا مصاريف جنائية . فطعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... إللح .

#### المحكمة

حيث إن النيابة الهامة تنمى على الحبكم المطمون فيه الحلطاً في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أنزل بالمطمون ضده عقوبة مستقلة عن كل من جريمتى عدم تقديمه أنفارا لمقاومة دودة القطن بزراعته وعدم تواجده بها أثناء المقاومة على الرغم مما بينهما من ارتباط لا يقبل التجزئة ويقتضى توقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد طبقا للدة ٢/٣٧ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطمون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أثبتها في حق المطمون ضده أنه في يوم ١٩٦٧/٦/٢١ لم يخرج أنفارا لم التي أثبتها في حق المطمون ضده أنه في يوم ١٩٦٧/٦/٢١ لم يخرج أنفارا ما يقطع بأن ما وقع منه إنما كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به معنى المرتباط الوارد بالمادة ٢٩٣٧ من قانون العقوبات ، لأن هاتين الجريمتين المسندتين إليه و إن كان لكل منهما ذاتية خاصة ، إلا أنهما وقعتا لغرض واحد وهوالتخلص من الأعباء والتكاليف والإجراءات التي فرضها عليه القانون وتستنزمها أعمال مكافحة آفة دودة القطن ثم الرغبة في عدم معاونة الجمعية التماونية المختصة في تلك الأعمال اعتبارا بأنه لم يقصر فيها أو أن أرضه لا تحتاج بيمضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ثما يقتضى وجوب اعبارها جريمة واحدة بعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ثما يقتضى وجوب اعبارها جريمة واحدة واحلم بالعقوبة المقررة لأشسدها ، لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق

المــادة ٢/٣٧ من قانون العقوبات أن تكون الحرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منهآ مجتمعة الوحدة الإحرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة النابية من المادة المذكورة ، وكان من المَقُور أنه وإن كَان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائم الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق فانونا مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الحوائم سالفة الذكر وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها ، فان ذلك منه يكون مز قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب ندخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح للماكان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوية مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى المطعون ضده على الرغم من قيام الارتباط بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطسق القانون مما يقتضى نقضه نقضا حزيا وتصحيحه وفق القانون واعتبار الحريمتين حريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها . ولما كان الأصل في العقو مات التكبلة أنها تحل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله وأنها عقوبات نوعية مراعى فما طبيعة الحريمة ، إلا أن التنصيص علما في الحكم رهن بقيام موجها فعلا وقت صدوره و إلا كان توقيعها عيثا لورود القضاء بها على غر محل ، و بما أن إحراءات المفاومة المطنوبة كانت لازمة في موسم زراعة القطن في سنة ١٩٦٧ وقد انتهي موجها بانتهاء الوقت الذي كان بجب أن تتخذ فيه ، فإنه لا محل للنص في الحُكم على إزالة أسباب المخالفة لورودها على غىر محلى .

# جلسة ١ ٩ من يناير سنة ١ ٩ ٦ ٩

بریاسة السید المستشار / عد صبری ، وصفویة السادة المستشارین ، عبدالمنم هزاری، وتصر الدین هزام ، وعد أبو الفضل ، وأنور خلف .

# (r)

#### الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ القضائية

( ؛ ،ب،ج،د) تلمس . قبض . تفنيش . مأمورو الضبط الفضائى . تعدى على الموظفين . عقوبة . حكم . <sup>وو</sup> تسييه . تسيب معيب <sup>،،،</sup> مواد محدرة .

(1) الأحوال التي يجوز فيها لرجل الضيطالقبض على المتهم . المــادة ٣ ٩ إجراءات .

العبرة في تحديد العقوية في معنى المسادة ٣٤ إجراءات بما يرديه نص القانون .

حق رجل الضبط في القبض على المتهم بجريمة التعدى المنصوص عليها في المادنين ١٩٣٦ ، ١/١٣٧ عقو بات .

- (ب) كلما كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتيشه .
- (ج) صحة التفنهش بقصد النوق والتحوط من شر المقبوض عليه
- ( د ) النفات الحكم عن الدليل المستمد من التغنيش إثر قبض صحيح · خطأ .

۱ - إجازت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات لرجل الضبط القضائي القبض ط المتهم في أحوال التلبس بالجنح بعامة إذا كان القانون يعاقب طها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وفي جنع معينة وردت في الفانون على سهيل الحصر ومن بينها جريمة التعدى الشديد ولوفى غير أحوال التلبس ، متى وجدت دلائل كافية على إتهامه بالجريمة ، والعربة فى تقدير العقوبة بما يرد به النص طبها فى القانون لا بما ينطق به القاضى فى الحكم ، وإذ كان ذلك وكانت جريمة التمدى التي قارفها المتهم تندرج تحت نص المادتين ١/١٣٧ ، ١/١٣٧ من قانون المقوبات الذى ربط لهما عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستين أو الغرامة التي لا تجاوز عشرين جنها ، فإنه يسوغ لرجل الضبط القضائى أن يقبض على المتهم .

٧ — نص قانون الإجراءات الجنائية بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يغتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا ، كان التغتيش الذي يرى من خول إجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الفرض منه ، وذلك لحموم الصيغة التي ورد بها النص .

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تشهد بأن التفتيش
 كان لازما ضرورة إذ أنه من وسائل التوقى والتحوط الواجب توفيرها أمانا
 من شر المقبوض عليه إذا حدثته نفسه استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون
 لديه من سلاح على من قبض عليه ، فإن التفتيش يكون صحيحا .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المثهم قد وقع منه - وهو في حالة سكر بين - تعد شديد على رجل الشرطه ، فإن ذلك مما يجيز قانونا القبض المتهم - ولو في غير حالة التلبس بالحريمة - ومن ثم إذ التفت الحكم في قضائه عن الدليل المستمد من التفتيش فإنه يكون خاطئا متعينا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة السامة المطمون ضده بأنه فى يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة قديم بولاق محافظة القاهرة . أحرز بقصد التعاطى جوهرا نخدرا حشيشا فى غير الأحوال المصرح بها فانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات لمحاكته بالقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر بذلك. ومحكة جنايات القاهرة فضت حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٠٨ من قانون العقوبات بيراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطمون فيه أنه إذ قضى براءة المطمون ضده من تهمة إحراز المخدر إستنادا إلى بطلان التفتيش الواقع عليه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على ما قال به من أن التقيش يجب أن يتم في حدود ما أسند لجماني بحثا عن دليل يعززه وفات الحكة أن المتهم ارتكب جنحة تمد على أحد رجال الشرطة ، ومن ثم فإنه يصح القيش طرورة ، وأن الضابط كان من حقه تفتيش المتهم توقيا لمعاودة الاعتداء مما تبرره ظروف الحادث حسبا أثبتها الحكم ، ومن ثم فإنه يكوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن المطعون ضده كان في حالة سكرين وأن الأهلين تحلقوا حوله في الطريق العمام ولما أراد الشرطى اقتياده إلى القسم تعدى عليه بالضرب فأبلغت شرطة النجدة ، فانتقل الضابط إلى مكان الحادث حيث وجد المتهم لم يفق من سكره و إذ رآه وضع يده في جبيه بصورة ألقت في روع الضابط الحوف من أن يخرج شيئا يعتدى به فغتش جبيه فعثر به على قطعة من الحشيش . ثم انتهى الحكم إلى قبول الدفع فنطان القبض والتفتيش يجب أن يتم فناه المنز إلى المحلم أن التفتيش يجب أن يتم فناه ما أسند إلى الجائى بحنا عن دليل يعزز ما أسند إليه ، فا دام الشرطى عد الجمل لم يذكر أن المتهم — المطعون ضده — إعتدى عليه بآلة ، فلم يكن من حق الضابط أن يفتشه . أما ما يتعلل به من تفتيشه للتهم خوفا من أن يعتدى عليه بمناسبة وضع يده في جبيه ، فلا يصلح مسوغا للتفتيش ، فالتخوف من التعدى ليس من الحالات التي تجيز التفتيش ، و بذا يكون تفتيش المتهم قد

تم بغير مسوغ قانوني وفي غير الحالات التي أجازها القانون مما يتعين معه قبول الدفع ببطلان التفتيش والقضاء ببراءة المتهم عملا بالمادتين ٣٠٤ ، و ٣٨١ من قانون الإجراءات " لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أجاز في المادة ٣٤ منه لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بعامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وفي جنح معينة وردت في الفانون على سبيل الحصر ومن بينها جريمة التعدى الشديد ولو في غير أحوال التلبس ، متى وجدت دلائل كافية على إتهامه بالجريمة والعبرة في تقرير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم . ولما كانت جريمة التعدى التي قارفها المطعون ضده تندرج تحت نص المادتين ١٣٦ و ١/١٣٧ من قانون العقو بات الذي ربط لها عقوية الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تجاوز عشرين جنبها ، فإنه كان يسوع لرجل الضبط القضائي أن يقبض على المتهم . وإذ كان قانون الإجراءات قد نص بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا ، كان التفتيش الذي برى من حول إحراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض والغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص . ومن جهة أخرى فإن مدونات الحكم تشهد بأن التفتيش في هذه الحالة كان لازما ضرورة إذ أنه من وسائل/التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المفبوض عليه إذا حدثته نفسه استرجاع حريته بالاعتداء بمـا قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه . و إذن فإذا كان الحكم مع مَا أثبته من أن المتهم وقع منَّه تعد شديد وهو في حالة سكر بين مما يجيز القبض عليه في القانون ــ ولو في غير حالة التلبس بالجريمة ــ قد التفت في قضائه عن الدليل المستمد من التفتيش الذي وقع على إثر القبض ، فإنه يكون خاطئا متعينا نقضه ولماكان هذا الخطأ قد حجب ألحكمة عن تقدير أدلة الدعوى، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة •

# جلسة ١٣ من ينايزسنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشاد على ختار مصطفى رضوان نائب وئيس المحكة ، وعضوية السادة المستشارين : عد عبد الوهاب خليل ، وعجود عباس العمرارى ، وعجود عطيفه ، والدكتور أحمد يحد ابراهيم .

# ( 77 )

### الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ القضائية

- "شهادة " . محكة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل".
- إحراءات المحاكمة .حكم . " تسبيه. تسبيب غير معيب".
- قصد جنائي . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
- (†) أخذ الحسكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم،
   وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن إمتراف المتهم له بأنه
   بحرز المخدر بقصد الإنجار . لا يعبيه .
  - (ب) تجزئة أفوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع .
- (ج) عدم إعتراض المتهم على قبول محاميه تلارة أفوال الشاهد . حق انحكمة الإستغناء عن سماع الشاهد .
- (د) ه) مواد محدرة . جريمة . "أركان الحريمة" . قصد جنائى . دفوع . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب " .
  - ( د ) متى ينحقق القصد الحنائي في جرمة إحراز المخدر ؟

١ -- لا يعيب الحكم أن يأخذ بأقوال ضابط الشرطة فى كيفية ضبط المتهم ثم لا يعول طها وراه عن إعترافه له بأنه أحرز المخدرات بقصد الاتجار ، ذلك بأن الشاهد لم يشهد بنفسه واقعة الإتجار وإنما روى ما سمعه من المتهم ولم تر المحكمة الأخذ بهذا القـــول لعدول المتهم صنه وصدم وجود ما يظاهر قولة الضابط .

٢ - لحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن إليه
 و تطرخ ما عداه لنعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى .

٣ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٧ السنة ١٩٥٧ المحكمة الإستفناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومن ثم فإذا كان النابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المتهم لم يبد اعتراضا على قبول محاميه تلاوة أقوال الضابط ولم يتمسك بسماع أقوال هذا الشاهد فإنه يكون من حق المحكمة أوب تستغنى عن سماعه وتعول على أقواله في التحقيقات .

و القصد الحنائى في جريمة إحراز المحدر إنما هو علم المحرز أو الحائز بأن
 ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة .

ه — المحكمة غير مكلفة بالتحدث على إستقلال عن القصد الجنائي إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحرزه غدرا ، وإذ كان ذلك وكان الحمج قد أورد أن المتهم ألتي من يده بالكيس الذي كان يعنوى على المخدرات بجرد رؤيته للضابط ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من المتهم أو المدافع عنه لم يدفع بإنتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحمج من وقائع وظروف دالا على قيامه في حق المتهم ، فإنه لا على لما عاما المتهم من أن الحمج لم يعن بيان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر المسئلة إله .

### الوقائع

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطمن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجر مة إحراز بوهر مخسر بغبر قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستمال الشخصى جاء مشوبا بفساد الإستدلال والخطأ في الفانون و بطلان الإجراءات والقصور في النسبيب، ذلك بأنه استند في إدراة الطاعن إلى شهادة ضابط الشرطة التي تضمنت أن الطاعن اعترف له بأنه مجرز المخدرات بقصد الإتجار ثم عاد الحكم بعد دلك في صدد نفى فصد الإنجار عن الطاعن وأطرح أقوال الضابط في هذا الشأن، وجهذا يكون الحكم قد أخذ بأقوال الضابط في صدره ثم عاد فاهدرها في آخره مما يعبه به الفساد في الإستدلال ، كما أن وفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش استنادا إلى الصورة أي أعطاها الضابط للواقعة من أن الطاعن كان في حالة تلبس مع أن هذه الصورة غير مقبولة لأن الضاط لم يكن يعرف الطاعن من قبل كما أن الطاعن لم يكن يعرفه شهادة الصابط و بذلك تدكون قد أخلت بقاعدة شفو ية المرافعة ، كما لم يسمع بيان القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر ومدى توافره لدى الطاعن وكل ذلك مما يعيب الحكم و يستوجب نقضه .

وحيث إنا لحكم المطعون فيه قد بينواقعة الدعوى بماتتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المحدرات التي دان بها الطاعن وأورد على سُومَها و حقه أدلة مستمدة من أقوال ضابط الشرطة ونتيجة النحليل . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يأخد بأفوال ضابط الشرطة في كيفية ضبط الطاعن ثم لا يعول على ما رواه عن إعترافه له بأنه أحرز المخدرات بقصد الإنجار ، ذلك بأن الشــاهد لم يشهد بنفسه واقعة الإنجار وإنمـا روى ما سمعه من الطباعن ولم تر المحكمة الأخذ بهذا القسول لعدول الطاعر عنه وعدم وجود ما يظاهر قوله للضابط ، وفضلا عن ذلك فإن لحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق دلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى ما شهد به الضابط من أن المتهم ألق بالكيس الذي يضم المخدر عند مارآه فإنه لا تجوز الحادلة في ذلك أمام عُكمة النقض ما دام تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها . لما كان ذلك وكات المادة ٢٨٩ من قانون الإحراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت للحكمه الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يبد إعتراضا على قبول محاميه نلاوة أفوال الضابط ولم يتمسك بسهاع أقوال هذا الشاهد فإنه يكون من حق الحكمة أن تستغنى عن سماعه وتعول على أقواله في التحقيقات لل كان ذلك ، وكان القصدالحنائي فى جريمة إحراز المخدر إنما هو عــلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث على استفلال عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كاميا في الدلالة على أن المنهم كان عالما بأن ما يحرزه مخدرا وكان الحكم قد أورد أن الطاهن ألتي من يده بالكيس الذي كان يحتوى على المخدرات بجرد رؤيته للضابط ،وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بإنتفاء هدا العلم وكان ما اورده الحكم من وفائع وظروف دالإعلى قيامه فى حقّ الطاعن ، لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعر في هذا الصدد. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجبا رفضه موضوعا .

# جلسة ١٣ من ينايرسنة ١٩٦٩

بريامة السيد المستشار / نحتار مصطفى وضوان : نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : يجد عبد الوهاب خليل ، ومجمود عباس العمراوى ، ومجمود عطيفه ، والدكتور أحمد بجد ابراهم .

# ( 77)

#### الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٨ القضائية

- ( ١٠٩) موانع العقاب . مسئولية جنائية . قصدجنائي . "القصد العام " . مواد محدرة . قانون . " تفسيره " .
  - ( 1 ) النبيوم المانعة من المشولة . ماهيتها ؟
- (ب) تناول المواد انحدرة أو المسكرة اختيارا أو عن علم بحقيقة أمرها .
   لا يؤثر في توافر القصد الجنائي الهام .
- (ج ،د) جريمة . "أركان الجريمة ". ضرب."ضرب أفضى إلى موت". قصد جنائى . "القصد الخاص". "القصد العام ". حكم . "تسيبه . تسيب غير معيب ".
- (ج) عدم تطلب القانون قعدا خاصا في جربة الغرب المفضى إلى المرت .
- (د) العبرة فى القصد الخاص.هى بحقيقة الواقع عدم كفاية الأخذ بالاعتبارات والافتراضات القافونية لإثبات قيامه .

ان الأصل – على ما جرى به قضاء محكة النقض – أن الغيبوبة المسائعة من المسئولية على مقتضى المسائدة ٢٣ من قانون العقوبات هى التي تكون ناشئة عن عقاقبر محدرة تناولها الجانى قهوا عنه أو على غير علم منه محقيقة أمرها.

٧ - يجرى القانون حكم المدرك النام الإدراك على من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو عن علم بحقيقة أمرها ، بما ينبنى عليه توافر القصد الجنائى لديه فى الجوائم ذات القصد العام ومن ثم فانه يكون مسئولا عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها .

٣ – لا يتطلب القانون في جريمة الضرب المفضى إلى الموت قصدا خاصا . وإذ كان الحكم المطمون فيه قد أنبت أن الطاعن تناول المسكر باختياره – وهو مالم يجادل الطاعن فيه بوجه الطمن – فانه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم قموده عن بحث درجة هذا السكر الاختيارى ومبلغ تأثيره فى ادراكه وشعوده في صدد جريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين بها مادام القانون لا يستلزم فيها قصدا خاصا اكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث .

إلى الشارع لا يكتنى أن ثبوت القصد الحاس بالأخذ باعتبارات وافتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع، ومن ثم فانه لامحل للنسوية بين الجرائم ذات القصد العام وكلك التي يتطلب فيها قصدا جنائيا خاصا .

## الوقائع

آممت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : قتل مهدى صديق السيد عبد الجواد عمدا بأن طمنه بسكين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت محياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الحنايات لمحاكمة طبقا للقيد والوصف الوارد في قوار الإحمام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمحادة ١٩٣٨ من قانون العقو بات بمعاقبة المتهم بالسجن عمس سنوات وذلك على إعتبار انه أحدث بالحنى عليه الحرح الموصوف بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الجرح أفضى إلى موته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض ... أنح .

#### المحكمة

حيث إن الطاعن سعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد أخطأ في الإسناد وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه عول ضمن ما عول عليه — في إطراحه دفاعه بقيام حالة الدفاع الشرعى — على أول الشاهد عبسى عبد عبسى وأسند إليه على خلاف أقواله بمحضر الجلسة أن الطاعن غادر المكان الذى كان بجاس فيه مع المجنى عليه والشهود ثم عاد ومعه السكين وطعن بها الحجنى عليه ، في حين أن أقوال هذا الشاهد بها تضمنت أن أحد الشهود كان يلاحق الطاعن من قبل إحضاره السكين واعتدائه على الحجنى عليه أحد الشهود كان يلاحق الشرعى ، كما يوفر قيام حالة الدفاع الشرعى ، كما يوفر قيام حالة الدفاع الشرعى ، كما دفع الطاعن بأنه كان في حالة سكر أفقده الرشد ومع أن الحكم سلم بأنه كان ثملا بعد أن شرب الخر ، إلا أنه لم يبحث مدى أثر تلك الحالة على شعوره و إدراكه ، الأنه ينبى على فقدانه شعوره — حتى في حالة السكر الإختيارى — إعقاءه من المقاب لعدم توافر القصد الحائي لديه ، في خلك الحراثم ذات القصد الحاص ولا على للتفوقة بينهما ، في ذلك الحراثم ذات القصد العام أو ذات القصد الخاص ولاعل للتفوقة بينهما، لأن الأصل في الأحكام أن تنبى على أساس الحقيقة الواقعة وليس على أساس من النظريات والفروض وكل ذلك مما بعيب الحمة ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العاصر القانونية لحريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ، عرض إلى دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى وأطرحه استنادا إلى ماثبت لديه من شهادة شهود الإثبات ومنهم عيسى مجدعيسى من أنهم إذ طردوه من مجلسهم فقد غادرهم متوعدا إياهم بإحضار سكين للإعتداء عليهم ، ثم عاد ومعه السكين وطعن بها الحبي عليه . لما كان ذلك ، وكانت شهادة عيسى مجد عيسى — وعلى ما يبين من مراجعتها محضر الجلسة — تتطابق وما أورده الحكم بشأنها وما إستخلصه منها من أن الطاعن كان البادئ بالعدوان و بما تنفى معه حالة الدفاع الشرعى . لما كان ذلك ، فإن ما يبيره الطاعن

من رمي الحكم بعيب الخطأ في الإسناد وما رتبه على ذلك من قيام حالة الدفاع الشرعي لايكون له على لما كان ذلك ، وكان الطامن قد أحيل إلى المحاكمة بتهمة القتل العمد وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إنتفاء القصد الخاص وهو نية إزهاق الروح وانتهى إلى إدانة الطاهن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت ، وكان القانون لاستطلب في هذه الحريمة قصدا خاصا ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن تناول المسكر بإختياره وهو مالم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن ــ لما كان ذلك فإنه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الإختياري ومبلغ تأثيره في إدراكه وشعوره في صدد حريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دين بها ما دام القانون لايستلزم فيها قصدا خاصا اكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث، ذلك أن الأصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ــ أن الغيبوية المانعة من المسئولية على مقتضي المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير محدرة تناولها الحاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو عن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثرها، فالقانون فهذه الحالة بجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك، مما ننيني عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ولا محل للتسوية بين هذه الجوائم وتلك التي يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصاذلك لأن الشارع لايكتفي في ثبوت هذا القصد بالأخذباعتباراتوافتراضات فانونية بل بجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، لماكانذلك فإن ما شره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل و يكون الطُّعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

### جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / غنار مصطفىومنوان:نائبه رئيس الحكمة ، وعضو ية السادة المستشار بن : بحد عبد الوهاب خليل ، ومحود عباس العمراوى ، وعجود صليفه ، والدكتور أحمد بحد ابراهيم .

## ( 7 2 )

#### الطعن رقم ١٧٧٧ أسنة ٣٨ القضائية

(۱،ب،ج،د،ه) مؤسسات عامة . أشخاص اعتبارية . موظفون عموميون . إختلاس . "أموال أميرية . أموال مشروعات خاصة" . جريمة . " أركان الجريمة" . قصد جنائى . تروير . "الأوراق الرسمية" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير توافر القصد الجنائى" . حكم . "نسبيه . سبيب غيرمعيب".

( ٢ ) المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العـام -

العاملون في المؤسساتالعامة يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامين -

(ب) نطاق سريان المادة ١٩٢ عقربات ؟

العامل بالمؤسسة العامة **العا**حن والمضارب والمخابر . في حكم الموظف الصام .

- (د) مريان المادة ۱۳ بر مكروا مقوبات مل كل عضو مجلس ادارة أو مدر أو سنخدم في المشروعات الخاصة الواددة بها حصرا ولا صاهر الدولة أو احدى الهيئات العامة في مالها أنة صفة

خروج العاملين با نئوسسات العامة عن نطاق المادة ١ ١ مكررا عقو بات .

الرُّسمة العامة . شخصية اعتبارية مستفلة . التياع أساليب الفاغرن العام فى ادارتها . تمتمها بقسط من حقوق السلطة العامة يالقدو اللازم لتحقيق أغراضها .

- ( ه ) تحدث الحكم استقلال عن القصد الجنائي فيجريمة النزوير عفير لازم .
   ما دام قد أورد من الوقائم ما يدل عليه .
- (و، ز، ح) نزویر. "الأوراق الرسمیة" . جریمه . فاعل أصلی . اشغاك . "إنماق مساعدة" . إثبات "إثبات بوجه عام". "قوائن" . حكم . "تسبیه تسبیب غیر معیب" . محكة الموضوع . "خلطتها فی تقدر الدلیل" .
  - (و) ما هية الاشتراك بطريق الاتفاق ؟
  - (ز) متى يتحقق الاشتراك بطريق المساعدة ؟
- (ح) حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته من الأدلة المباشرة أو فير المباشرة - مثال .

1 — المؤسسات العامة على ما يبين من قوانين إصدارها رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٧ و ١ سنة ١٩٩٣ مي مرافق عامة يديها أحدا شخاص القانون العام ، ومن ثم فان العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامين . ٧ — جرى قضاء محكة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٦ من قانون العقو بات المدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موطف أو مستخدم عومى ومن في حكه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من قانون العقو بات يختلس ما لا تحت يده متى كان المال المحتلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، ويتم ما الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الجاني إلى التصرف فيا يحوزه بصفة قانونية من مال سلم إليه أو وجد في عهدته بسبب وظيفته ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عد المتهم الأول باعتباره موظفا بالمؤسسة العامة المطاحن الحكم المطعون فيه قد عد المتهم الأول باعتباره موظفا بالمؤسسة العامة المطاحن

والمضارب والخابز في حكم الموظفين العموميينوفقا للفقرة الأخيرةمنالمـــادة ١١٦ والمـــادة ١١٩ من قانون العقو بات وطبق فى حقه المـــادة ١١٧من.هذا الفانون، فانه يكون قد طبق الفانون على وجهه الصحيح .

٣ - تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومى أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، يستوى في ذلك أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الافراد ، لأن العبرة هي تسليم المال للجال ووجوده في عهدته بسبب وظيفته ، ولما كان المتهم الأول لا يجادل في أنه موظف بالمؤوسسة العامة للطاحن والمضارب والخابز، وقد أثبت الحكم قبله أنه قام بغير حق و بوصفه مديرا المنشأتين النابعتين لهذه المؤسسة بصرف مبالغ من أموالها المودعة بالبنوك والمسلمة إليه قانونا بصفته إلى المتهم النابي بمقتضى شبكات ، وذلك بنية اختلاس هذه الاموار، فإن النمى على الحكم بدءوى الحلط في تطبيق القانون يكون غير سديد .

إلى المادة ١٩٦٧ مكروا من قانون العقوبات التي أضيفت بالفانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٧ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته ، إكما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فها على سبل الحصر ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها أية صفة كانت ، ومن ثم فان المؤسسات العامة تحرج بطبيعة تحوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لأن هذه المؤسسات يحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشئها الدولة لنباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العمام ، وتتبع في إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها .

الفصد الجنائى فى جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى
 التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم
 أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، ما دام قسد أورد من الوقائع
 ما يدل طيه .

 الاشتراك بطريق الانفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكر
 الاستدلال بها عليه .

 ٧ - يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذى جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك

 ٨ - منى كان للقاضى الجنائى مطلق الحرية فى تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فإن له إذا لم يقم عن الاتفاق دايل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستتاج والقرائن التى تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره .

## الوقائع

المهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بالهم في خلال الفترة من المهم المست النيابة العامة الطاعنين وآخرين بالهم في خلال الفترة من المعاملة عافظة الحرة :
المتهم الاول (أولا) بصفته موظفا عوميا ومن الأمناء على الودائم محمدي مطحى دار السلام وكساب النابعين للؤسسة العامة للطاحن والمصارب واعنابز "إختلس أموالا مسلمة إليه بسبب وظيفته بأن اختلس مبلغ من أموال المطحنين فيمة الشيكات المبينة بالأوراق والمسلمة إليه محكم وظيفته ( ثانيا ) بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا في عررات لإحدى المنشآت النابعة لتلك المؤسسة وذلك بجعله واقعد منورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها حالة كونه مختصا تحرير هذه المحررات بأن أصدر الشيكات المبينة بالتحقيقات للهم الثاني ( .. . . . ) وآخر على هذه المحررات بأن أحدد المبينة بالتحقيقات للهم الثاني ( .. . . . ) وآخر على هذه الشيكات ما يفيد أنها دلى خلاف الحقيقة وأثبت كذبا في كموب بعض هذه الشيكات ما يفيد أنها دفعت ثمنا لقمع المطحنين وذلك بقصد بعض هذه الشيكات ما يفيد أنها دفعت ثمنا لقمع المطحنين وذلك بقصد

إختلاس المبالغ المدونة في هذه الشيكات موضوع التهمة الأولى ــ المتهمين الثاني والثالث : اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الإختلاس موضوع التهمة الأولى بأن انفقا معه على إختلاس هذه المبالغ وساعداه على ذلك بأن قام أولها بصرف مبلغ٢٥٥٣ جو ٨٦٠م أربعة عشر ألف وثلاثمائة وثلاثة وخمسن جنها وثمانمائة وستن مليا قيمة شيكات مزورةأصدرها المتهم الأول بأمره وقام ثانيهما بإثبات بيانات شيكات مزورة قيمتها ١٣٧٢ إج و.٣م إحدى عشر ألف وثلثاثة واثنين وسبعين جنيها وستين ملما بدفترى بوستة الصندوق والبنك لهذين المطحنين وقد تمت الجريمة فعلا بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة. المتهم الرابع : إرتكب تزويرا في محرر لإحدى المنشآت التابعة للؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخا نروذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت على خلاف الحقيقة فى كشف القمح الوارد لمطحن كساب برطى المؤرخ ١٧ يوليو سنة ١٩٦٦ ما يفيد ورود اربعائة أردب قمح كما أثبت هذا البيان المزور في دفتر تموين المطحن وفي باقي مستندات المطحن المبينة بالتحقيقات . المتهم الخامس : إرتكب تزويرا في محرر لإحدى المنشآت التابعة للؤسسةالعامة للطاحن والمضارب والمخايز وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورةوا قمة صحيحةمع علمه بتزو يرها بأن أثبت على خلاف الحقيقة فى كشف الإنتاج الخاص بشهر يوليو سنة ١٩٦٦ الخاص بمطحن كساب برطىما فهيدورودأرجمالة أردب قمح الطحن. وطلبت من مستشار الإحالة أن يأمر باحالة جميع المتهمين إلى محكمة الجنسايات لمحاكمتهم طبقا لنص المواد ٢/٤٠ ٣-٣ و١١ و٢/١١٦ و١//١٢- و١١٨ و١١٩ و٢١١ و٣١٢ وو٢١ مكرر من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الحنزة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهــام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقو بات بالنسبة إلى المتهمين جميعاوالمادتين ١/٥٥ و١/٥٦ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهمين الرابع والخامس \_ أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات و بعزله من وظيفته ـ ثانيا : بمعاقبة المتهم الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات \_ ثالثا \_ براءة المتهم النالث من بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على كل منهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم - خامسا : بتغريم المتهمين الأول والثانى متضامنين مبلغ ١٤٣٥٣ ج و ٨٦٠ م أربعة عشر ألفا وثلاث وخمسين جنبها وثما نمائة وستين ملياو بتغريم المتهم الأول وحدد أيضا مبلغ ٢٦٦١ ج و ٢٧٠م ألفين وستائة وواحد وستين جنبها ومعمائة وعشرين مليا وهو ما يساوى باق فيمة المبلغ المختلس . فطمن المحامى عن المحكوم عليه الثانى في هذا الحكم بطريق النقض كما طمن فيه بالنقض أيضا المحامى عن المحكوم عليه الأول ... الح

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتي إختلاس أموال مملوكة لمنشأتين تابعتين للؤسسة العمامة للطاحن و إرتكاب نزوير في محررات لاحدى المنشآت التابعة لتلك المؤسسة ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه إعتبر الطاعن موظفا عاما وطبق في حقه المــادة ١١٢ من قانون العقوبات مع أن الشــابـــ أنه موظف بمؤسسة المطاحن والمضارب، وأموالها ليست أموالًا عامة ومن ثم فإذا صحت الحريمة المسندة إليه فان المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات تكون هي الواجُّبة التطبيق، وجاء الحكم قاصرا عن بيان واقعة الدعوى وعن الإحاطة بدفاع الطاعن ، ولم يرد على ما أثاره الدفاع عنه من إنتفاء نية تملك المبالغ التي صرفت والتي كان الفصد مزيم فها شراء آلات وأدوات وسيارة للطحن ، وقد تحقق بالفعل شراء بعضها كما في صفقة " السيور " وقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع للتحقق من مدى صحته أو أن ترد عليه ردا سائغا . كما أثار الدفاع أنه حتى ولولم يستقم جدلا أن المبالغ قد صرفت لشراء شيء من تلك الأدوات وإنماجرى أخذها بنية ردهآ فإن الواقعة لاتعدو أن تكون جنحة بالنطبيق للفقرة الثانية من المادة ١١٣ مكررا من قانون العقو بات لإنتفاء نية الإختلاس أصلا , وقد حاءت أساب الحكم فاصرة عن إطراح هذا الدفاع وخاطئة عندما قالت بأن الطاعن هو صاحب البد على الأموال المودعة بالبنك بوصفه صاحب الصفة في الصرف منها رغما عن أن هذه اليد لانقوم له ولاتتوا فر له هذه الصفة، ولم تتحدث الحكم عن قصد التزويروشاب أسبابه الغموض والإبهام والتواتر ، وذلك كله ثما يعسه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بمــا تتوافر به كافة العناصر القانونية لحريمتي الإختلاس والتزوير اللتين دين الطاعن سهماءوأقام عليهما فيحقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك، وكانت المؤسسات العامة على ما يبين من قوانين إصدارها رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم . ٦سنة ١٩٦٣ ، ورقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام ومن ثم فإن العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العامن ، وكان قضاء عكمة النقض قد جرى على أن مجال تطبيق المادة ١١٢من قانوزالعقو باتالمعدلة بالقانون رقم٦٦ لسنة١٩٥٣ يشمل كلموظف ومستخدم عموى ومن فحكه ممن نصت عليهم المادة ١١١من قانون العقو بات يحتلس مالايحت يده متى كان المــال المختلس قد سَلم إليه بسبب وظيفته، و يتم الإختلاس فيهذه الصورة متى انصرفت لية الحاني إلى التصرف فيا يحوزه بصفة قانونية من مال سلم إليهأو وجد في عهدته بسببوظيفته، فإن الحكم المطعون فيهو إذ عدالطاعن بإمتباره موظفا بالمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمحابزق حكم الموظفين العمومين وفقا للفقرة الأخرة من المادة ١١١ ، والمادة ١١٩ من قانون العقوبات ، وطبق في حقه المادة ١١٢ من هذا القانون يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ولا محل لما يثيره الطاعن في إنطباق المادة ١١٣ مكررا على واقعة الدعوى ذلك لأن هذه المادة التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته ، إبما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر لاتساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة كانت. ومن ثم فإن المؤسسات العامة تحرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لأن هذه المؤسسات بحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية إعتبارية مستقلة تنشئها الدولة لتباشر من طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتبع فى إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . لما كان ذلك، وكانت جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقو بات تقفق متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للسادتين ١١١ و١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون المال أمريا أو مملوكا لأحد الأفراد

لأن العرة هي تنسلم المال للجانيووجوده في عهدته يسببوظيفته،وكان الطاعن لاعجادل في أنه موظَّف بالمؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخابز، وقد أثبت الحكم أنه قام بغير حق ــ و بوصفه مديرا للنشأتين التابعتين لهذه المؤسسة بصرف مبالغ من أموالها المودعة بالبنوك والمسلمة إليه قانونا بصفته إلى المتهم الثاني ممقتضي شيكات ، وذلك بنية إختلاسهذه الأموال، فإن النعي على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق الفانون يكون غير سديد . لما كان ذلك ،وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية الإختلاس لدى الطاعن فأثبتها في حقه بقوله . ووحيث إن المحكمة لاتعول على دفاع المتهم الأول (الطاعن ) ذلك أن دفع المبالغ للتهم الثانى بالشيكات رغم استمراره مدة سنة كاملة فإن المتهم الأول استمرفي هذه العملية دون أن يورد المتهم الناني شيئا ولأنه لم يثبت أن أيامن آلات وسيارات المطحن كان في حاجة إلى إصلاح كما أنه لم يثبت أنه كان في إحتياج لسيارة ولم يوضح المتهم الأول في أقواله على التحديدالآلات والسياراتالمعينة التي دفع المبالغ من أجل إحضار قطع الغيار والموتورات لهاولأن المتهم الأول لم يثبت في كعوب الشيكات عند إصدارها أن قيمتها ثمن قطع غيارات وموتورات سيارات ثم إثباته في هذه الكنوب في مطحن كساب عند قرب استلام المدير الحديد الشاهد الثاني إدارته منه أن القيمة ثمن قمح على خلاف الواقع بالإضافة إلى أن القيد الذي تم في الدفاتر تم على أساس أن المبالغ الصادر بها الشيكات هي ثمن قمح واستمرار المتهم الأول في القيام بهذه العملية في المطحن الثاني الذي نقل إليه من مطحن دار السلام وعدم قيام المتهم الأول بإخطارأ حد من المسئولين بالمؤسسة بالمطحن بقيامه بهذه العملية "ثم قول الحكم بعد ذلك " إن نية الإختلاس ثابتة في حق المتهم الأول بعد أن أهدرت الحكة دفاعه الذي مقتضاء أنه سلم الشيكات بعد قيامه تحويرها إلى المتهم الثانى الصادرة لصالحه الشيكات والذى قام بصرفها وذلك لشراء قطع غيار للطحن بقيمتها " . فإن هذا الذي أورده الحكم من أدلة وشواهد سائغ وكاف للتدليل على ثبوت قصد الإختلاس . لمــاكان ذلك،وكان القصد الحنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وَلَيْسَ بِلازِمِ أَنْ يَتَّحَدْثُ الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ،وكان ياقى ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما إستخلصته المحكمة من أوراق الدعوى

والتحقيقات التي تمت فيها لايخرج عن كونه جدلا موضوعيا في وزن عناصر الدعوى و إستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. لمساكان ما تقدم فإرى الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم المطعون فيسه إذ دانه بجريمة الاشتراك بطريق الانفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الاختلاس قد شابه قصور في النسبيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يستظهر بالنسبة المطاعن طريقة الاشتراك في الجريمة ولم يبين عناصر الاتفاق المكون له والأدلة على شوته في حق الطاعن، وقد جاء الحكم خلوا من بيان ملم الطاعن بظروف الجريمة و إلحامه بها . هدا إلى أن صرف الطاعن القيمة الشيكات بعد عملا لاحقا لقيام جريمة الاختلاس وهو مالا يتوافر به الاشتراك بالمساعدة التي تستلزم أن تكون بفعسل معاصر لارتكاب الجريمة وليس لاحقا لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، وأورد مؤدى أقوال الطاعن بما مفاده أنه اعترف باستلامه قيمة حميع الشيكات المحررة باسمه لشراء موتورات لعربات النقل ، وأنه كان يعلم بأن النقود التي تسلمها هي من أموال المطحنين ، وأنه لم يدفع شيئا كعربون لشراء هذه الآلات دلل الحكم على شبوت اشتراك الطاعن مع المتهم الأولى في جريمة الإختلاس بقوله "وحيث إن إشــراك المتهم الثاني (الطاعن) مع المتهم الأول ثابت في حقه من إصــدار المتهم الأول الشيكات لصالحه وقيامه بعمرف قيمتها بعد إذ أهدرت المحكة دفاع المتهم الأول الذي مقتضاه أن المتهم المناذ كور سلم المبالغ قيمة الشيكات للتهم الثاني لإحضار قطع غيار للآلات مومورورات للسيارات مع عدم وجود أية معاملات أو صلة بين المتهم الناني و بين المفعدين اللذي عمل المتهم الأول مديرا لهما على التعاقب ولا محمقة لما ذكره ورشة سمكرة وادعى أنه سيستورد القطع المطلوبة عن طريق الغير من الخارج ورشة سمكرة وادعى أنه سيستورد القطع المطلوبة عن طريق الغير من الخارج وان ما أورده الحكم فيا تقدم شوافر به الاشتراك بطريق الايفاق والمساعدة ، ونكان الاشتراك يطريق الذيركاب الفعل ذلك أن الاشتراك يطريق الزيكاب الفعل ذلك أن الاشتراك يطريق الوتكاب الفعل

المتفق عليه و يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه و إذا كان للقاضى الجنائى مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائم الدموى ، فان له إذا لم يقم على الانفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستناج من القرائن التي نقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبره . ولما كانت الأدلة والقرائن التي ساقها الحكم للتدليل على اشتراك الطاعن بطريق الانفاق والمساعدة من شأنها أن تؤدى إلى شوته ، ف حقه، وكان الاشتراك بالمساعدة إنما يتحقق بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله و يتحقق فيه معني تسهيل إرتكاب الحريمة الذي جعله الشارع مناطا لمقاب الشريك، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى جدل في موضوع الدعوى وفي تقدير الطاعن في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى جدل في موضوع الدعوى وفي تقدير أدلها عما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على خير أساس متعينا وفضه موضوط .

## جلسهٔ ۱۹۲۹ مز ینایرسنة ۱۹۲۹

بریامة السید المستشار / مجد صبری ، وصوریة السادة الممتشارین ، عبد المتم حزاوی ، ونصر الهین عزام ، وعمد أبو الفضل حفی ، آذر را حمد خلف .

## ( 40 )

### الطعن رقم ٥٥٥ السنة ٣٨ القضائية

- (٢، ب) قانون . " سريانه من حيث الزمان ". "القانون الأصلح". دفيق . رده . تموير ، قوارات وزارية ، إثبات ، " إثبات بوجه عام " .
- (۱) تغاير مواصفات الرده على توالى القراوات الوزاوية الصادرة نجديدها
  لا ينحقق به معنى القانون الأصلح النهم ، ما دامت جميها متفقة
  على تحديد مواصفات الاستخراجها وتأثيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات .
  (ب) عدم اشتراط القراورتم ۹۰ استة ۱۹۵۷ في شأن استخراج الهديق
  وصناعة الخيز الممدل وجوب فحص الدية بطريق النخل والتحليل
  الكياني معا وأن تكون المحالفة في نسبدن على الأقل من النسب
- (ج) إثبات . "خبرة " . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب " . محكمة الموضوع " سلطتها في تقدر آراه الخراء " .

المة, رة الواصفات •

تقدير آراء الخبراء والفصل فيا يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات · أمر موكور إلى قاضى الموضوع .

١ - إن مفتضى قاعدة شرعة الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم
 ما يقع في ظله من جرائم إلى أن نزول عنه الفوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ

أحكامه وهذا هو ماقنتته الفقرة الأولى من المهادة الخامسة منقانون العقو بات ينصها على أن "يعاقب على الجرائم بمفتض القانون المعمول به وقت ارتكابها". أما ما أوردته المسادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للتهم فهو آلذى يتبع دون غيره " ، واكما هو إستثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالنضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت إلى تفريره لأن المرجع في فض التنازع بين التأثيم في جريمة استخراج ردة معدة لرغف العجين غير مطابقة للواصفات يكمن أساسًا و محالفة أمر الشارع بالتزام مواصفات معينة في استخراج الردة، وكانت القرارات النمو ينية الى تحدد تلك المواصفات إنما تخضع لاعتبارات أقتصادية محت لانتصل عصلحة مستخرحي الردة و شيء ولاتعدو أن تكون من قبيل التنظيات التي تمليها نلك الظروف في غير مساس هاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمـــة ، ومن ثم فإن تغاير مواصفات الرده على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديدها لا يتحقق به معيي الفانور لاصلح للتهم مادامت حميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأثيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات ، ويكون لمرجع فآتحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلىالقرار السارى وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع عن العمل صفة الجرعة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات .

٢ - إذ نست المادة ٢٥ من فرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الحز المعلمة بالقرارين رقمي ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ و ٩٢ لسنة ١٤٦ لسنة ١٤٥٠ و ٩٢ لسنة ١٤٩٠ الدقيق والرده والحبر وغيرها الى تؤخد من المطاحن والمحابر ومحال بيع الدقيق والخيز والمحال العامة إلى إدارة منتجات الحبوب بوزارة التموين لتعطى رقا صريا ثم ترسل إلى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة اعامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف وتعتبر العينة غير مصابقة للمواصفات المطاوية إذا كانت غالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لئلك المواصفات "المطاوية إذا كانت غالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لئلك المواصفات"

الدقيق والرده بمسكانت تقضى به المسادة ١٧ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الملغى بمقتضى المسادة ٣٩من القرار رقم ٩٠ لسنة ٧٥ ١٩ س وجوب فحص العينة بطريقى النخل والنحليل الكيائي معا وأن تكون المخالفة في نسهتين على الأقل من النسب المقرره للواصفات .

٣— تقدير آراء الخراء الفراء الفراء العرب في الموجه إلى تقار يرهم من اعتراضات مرجعه إلى عكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أرن تازم بندب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام استنادها إلى الرأى الذى انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

# الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة من كر منيا القمع محافظة الشرقية : أنتج ردة غير مطابقة للواصفات على النحو الموضح المحضر. وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكة منيا القمح الحزئية قضت حضور يا ببراءة المنهم . فاستأنفت النيابة العسامة هذا الحكم ومحكة الزفاذيق الإبتدائية سبيئة استثنافية \_ قضت حضور يا بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع و بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠٠ قوش مع المصادوة . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم يطويق النقض ... الح

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطمن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن بجريمة استخراج ردة معدة لرغف السبين غير مطابقة الواصفات قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في النسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ،

هذه المباديء مقررة أيضا في الطعن رقم ١٩٥٨ لمنة ٣٨ ق جلمة ٢٠ يتاير سنة ١٩٩٩ ( لم يشتر ) •

ذلك بأنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قوار من وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواصفات الردة المعتقبرغف العمين وذلك برفع نسبة الرساد المسموح بها إلى ٦/ و ١٩٦١/ و ١٩٦٧ أ. وإذ كانت الواقعة المسندة إلى الطاعن أنه تجاوز نسبة الرماد المحددة في قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ وكانت نسبة الرماد في هذه الواقعة أقل من النسبة المسموح بها بموجب القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٧ فإن هذا القرار يعتبر القانون الأصلح بلاتهم طبقا للفقوة الثانية من المادة الخاصة من قانون العقوبات و يجب تطبيقه على الواقعة التي أصبحت غير مؤتمة بمقتضى القرار الأخير ، ثم إن الحكم أطرب طلب الطاعن إعادة تحليل العينات بقوله إن الحكمة تطمئن إلى سلامة إجراءات أن يكن مضمون التحليل الذي إطمئن إلى متيجته وهل ووعى فيه أن يكون فحص العينات بطريق التحليل الذي إطمئن إلى متيجته وهل ووعى فيه أن يكون فحص العينات بطريق التحليل الذي إطمئن إلى معا على ما تقضى به المدادة ١٧ من القرار الوزارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٤٧.

وحيث إن مقتفى قاعدة شرعية الجريمة والمقاب أن القانون الجنائي محكم ما يقسع في ظله من جرائم إلى أن زول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهذا هو مافنته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقو بات بنصها على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت إرتكابها » أما ما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها النانية من أنه " ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا فانونا أصلح للتهم فهو الذي يتبع دون غرم " فإنما هو إستثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق و يدور وجودا من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه . ولما كان من حيث الزمان هو قصد الشارع الذي لا تجوز مصادرته فيه . ولما كان التأثيم في جريمة إستخراج ردة معدة لرغف العجين غير مطابقة المواصفات يكن أساسا في نحالفة أمر الشارع بالزمام مواصفات معينة في استخراج الردة وكانت أسلوارات التموينية التي تعدد تلك المواصفات إنما تخضع لإهتبارات إقتصادية التجريم أو العناصر بحت لا تناير عواصفات الردة على تولى القرارات التوينية التي تمليا تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير مواصفات الردة على تولى القرارات

الوزارية الصادرة بتحتجديدها لا يقق به معنى القانون الأصلح للتهم مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإستخراجها وتأثيم عدم مطابقتها لهلذه المواصفات ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الرُّدة المعدة لرغف العجين إلى القـــرار السارى وقت استخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن يرفع عن الفعل صــفة الحريمة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات. لماكان ذلك، وكان الفرارالسارى وقت استخراج الردة موضوع الدعوى المطروحة هو القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الطاعن لاينازع فيأنّ الردة التي استخرجها بمطحنه لاتطابق المواصفات المنصوص عليها في هذا ألقرار، فإن إنطباق هذه المواصفات على ما جاء بالقوار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . و إذ كان آلحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا و يكون النعي عليه في هذا الصدد غير سديد . كاكانذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطمون فيه أنه بعد أن بين مؤدى تقرير معامل التعليل عما مفاده أن العينة ردة غير مطابقة للواصفات المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لتجاوز نسبة الرماد بهـا وهي ٣٥٥٪ عن الحد المقرر ولوجود مخلفات على منخل ٢٥ يقــــدر بعشرة في المائة قد أفصح عن إطمئنان المحكمة إلى سلامة إجراءات أخذ العينة وما أسفر عنه تحليلها ولم ترُّ المحكمة من بعد ثمت مبرر لإجابة الطاعن إلى طلبه بإعادة تحليل العينة . لمـــا كان ذلك ، وكان تقدير آراء الحبراء والفصل فيا يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلزّم بندب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام استنادها إلى الرأى الذي إنتهت إليه هو استناد سليم لايجافي المنطق والقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد إطمأن إلى تقرير معامل التحليل وبين النتيجة التي أسفر عنها فحص العينات المضبوطة فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم بدعوى عدم بيانه مؤدى تقسيرير التحليل وعدم إجابته إلى طلبه إعادة تحليل العينات يكون في غير محله . أما ماينماه الطاعن على الحكم من قصور لأنه لم يبين أن العينات قد تم فحصها بطريق النخل والتحليل معا على ماتقضى به المُـادَّةُ ١٧ مر القـــوار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ فردود بأن

هذا القررار قد ألني ممتنفي المادة ٣٩ من قدرار وزير التموين رقم . ٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخزوالمطبق على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت الممادة ٣٥ من القرار الأخير المدلة بالقرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٨ إذ نصت على أنه "ترسل عينات الدقيق والخيز والحال العامة إلى إدارة منتجات الحبوب بوزارة التموين لتعطى وقا مريا ثم ترسل إلى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة المعامل بوزارة المريا ثم ترسل إلى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة المعامل بوزارة المحتوية العينة غير مطا بقة المواصفات المطلوبة إذا كانت مخالفة انسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات " فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أنه المنتد في فيص عينات الدقيق والودة بما كانت تقضي به الممادة 192 التحليل المكياتي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب المقررة الكيائي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب المقررة المواصفات ، ومن ثم فإن المعان برمته يكون على غيرأساس ويتعين وفضه موضوها . كان ما تقدم ، فإن العلمن برمته يكون على غيرأساس ويتعين وفضه موضوها .

# جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٦٩

بريامة السيد / المستشار مجد صرى ، وعضوية السادة المستشارين ؛ مجد عبد المنم حزاوى ، ونصرا لدين عزام ، وعمد آبو الفضل حفنى ، واقور احمد خلف .

## ( ۲٦ )

### الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٨ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . إثبات . "إثباث بوجه عام" . "شهادة" . "خبرة" . قتل عمد .

مَّى يَكُونَ الحُمَّكِ معها بالفَساد في الاستدلال؟ مثال في مجال التوفيق بين الدليان القولى والفئي . وجوب بناء الأحكام الحِمَّانية على الحِمْرِم واليقين لا على الفنن والاحتمال .

إذا كان الحكم المطعون فيه في مجال النوفيق بين الدلين القولى والفنى قد افترض من عنده أن المحتى عليه كان عند إطلاق النار عليه قد خر على الأرض منكشا على نفسه ليستقيم له تصحيح رواية شاهدى الحادث وهو فى ذلك قد نقض ما سبق له أن أثبته نقلا عنهما من رؤيتهما وأى المين للواقعة على الصورة التي أدليا بها والتي مؤداها أن المجنى عليه كان واقفا يستدير المهمين عند إطلاق العبار الأول عليه ثم يستقبلهما عند إصابته بالعبار الثانى ، وجهد فى المواءمة والملاعمة بين ها تين الصورتين المختلفتين باعتبارات عامة مجردة لا تصدق فى كل الأحوال ، وكان هذا الاقتراض لا سند له ولا شاهد عليه حسبا أثبته الحكم الوقع في مدوناته ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الفروض والمنت الحردة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسد الاستدلال ميبا واحب نقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العــامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢ يولية سـُـنة ١٩٦٥ بدائرة. مركز أسيوط محافظة أسيوط : (أولا) قتلا عمدا بحيت أحمد بحيت بأن أطلقا عليه أعرة نارية من بندقيتين يجمل كل منهما واحدة منها فأحدثا به الاصابات. الموصوفة بنقر برالصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجنامة بجنالة أخرى هي أنهما في الزمان والمكان نفسه شرعا في قتل مصطفى أحمل سلمان وعبد الهادى مرس عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن انتويا قتلهما وعقدا العزم علىذلك وأعدا لهذا الغرض سلاحين ناريين (بندقيتين) وترصداهما في المكان الذي أيقنا سافا تواجدهما فيه وما أن ظفرا بهما حتى أطلقا عليهما عدة أهيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهما وخاب أثر الجربمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو عدم إحكام الرماية . ( ثانيا ) أحرزا بغير ترخيص سلاحن ناريين مششخنين . ( ثالثا ) أحرزا طلقات مما "ستعمل في السلاحين الناريين السالفين دون أن يكون مرخصا لهما في حيازتهما وإحرازها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد وي وجع و. ٣٣٠ و ۲۲۱ و ۲۳۲ و ۲۲۲ من قانون العقوبات والمواد ۱/۱ و ۹ و ۲/۲۳ ـــ بح و ٣٠ من القانونين رقمي ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول جدول ٣ المرفق، فقرر بذلك . وادعت مدنيا ... ... أرملة المجنى عليه وطلبت القضاء لهـــا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعابُ المحاماةُ . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضور يا عملاً بالمواد ٢/٢٣٠ و ٢/٢٣٤ من قانون العقو بأت و ٦١ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ اسنة ١٩٥٤ والجدول المرافق مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين. بآلأشغال الشاقة المؤبدة عن النهم المسندة إليهما وألزمتهما متضامنين أن يؤديا إلى بخيته عد على قرشا واحدا على سبيل النعويض المؤقت مع المصاريف المدنية. وعشرة جنبهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

#### المحكمة

حيث إن ثما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيـ أنه إذ دانهما بجريمة القتل العمد قد شأبه الفصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عنهما أثار أمر الحلاف بين الدلبين الفولى والفنى في شأن كيفية إصابة المحنى عليه ، مدللا بذلك على كذب شاهدى الرؤية ، ولكن الحكم افترض أن المحنى عليه أصيب وهو جالس الفرفصاء منكشا على نفسه مما لا سندله من أقوالهما التي تتضمن أنه أصيب وهو واقف يستدير المتهمين تارة ، ويستقبلهما تارة أخرى والجميع في مستوى واحد من الأرض ، والمحمده الأقوال في الإدانة في موضع أمره أستبدها بما يجرحها في موضع آخرة مما يعبله بما يجرحها في موضع آخرة مما يعبله بما يجله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعوف فيه عرض لما أثاره الدفاع عن الطاعنين من أمر الخلاف بين الدليلين القولى والفني على أساس أن الطبيب الشرعى التهمى ف تقويره وفي شهادته بجلسة المحاكمة إلى أن إطلاق النار على الحبي عليه كان بميل من أسفل إلى أعلا ، وأن ذلك يتنافى مع ما قوره شاهد الرؤية من أن الإطلاق كان على مستوى أفقي واحد في الوضع آلقائم وأنه أصيب أولا من الخلف بعيار ثم استدار فأصيب بالعيار الثاني من أمام ورد على هذا الدفاع بما نصه "و-يث إن الحكة إذ استدعت كبير الأطباء الشرعين الدكنور صبحى اسكندر بحلسة اليوم وعرضت عليه التقرير الطبي ومحضر المعاينة وأقوال الشهود ، وطلبت منه بيـــانُ كيفية إصابة المحنى عليه الصورة الواردة بالتقر برالطي الشرعي ، فأبان بأنه لا ممكن تعليل مستوى الأعرة النارية إلا بأن المحنى عليه قد جلس على الأرض أثناً. الإطلاق، وفي هذه الحالة يكون الفخذ الأبمن أعلا من الحوض فينقلب المستوى بدلا من أعلا إلى أسفل كالمنتظر ، فيكون من أسفل إلى أعلا ، وقد ذهب الدفاع إلى افتراض أن يكون الجاني محتفيا في الترعة المواجهة لدكان "إمام قناوي" و بندقيته على مستوى الأرض والمحنى عليه واقفا فمن المكن أن تكون إصابته على الصورة التي ظهرت في تقرير الصفة النشريحية ، وقد أبد كبر الأطباء الحاضر هذه الصورة . وإن ما ذهب إليه الدفاع مردود بأن المحكمة على يقين تام من وقوع الحادث على الصورة التي رواها الشهود ومن قدوم

المتهمين ــ الطاعنين ــ ومحاولتهما قتل الشاهدين مصطفى وعبد الهادى سليان ثم إطلاقهما النار على بخيت أحمد بخيت فقتلاه وهربا على الصورة التي شهد بها كل من " جابرعبدالفضيل " و" أحمد سلم " " وتوفيق عِدَعجِمي " "وعبد الحبيد أمام " . ولا ترى المحكة في أختلاف تصوير الشاهدين جابروكمال عن موقف المجنى عليه وقت الاطلاق عما ظهر من تقرير الصفة النشر يحية ذلك أن موقف المجنى عليه يرجع إلى حركاته التي تحكمها حالته وقدرته على التفكير وهو بين برائن الاعتداء ، واختلاف الشاهد في ذلك أمر طبيعي لأنه لا بتصور ما فعله الجاني بعقله وفكره هو في الوقت الذي يكون الشاهد مصوبا أعصابه الموترة صوب الجانى الذى يخشى منه ويلحظه بالاهتمام الأكر، وبالنسبة للشاهد " جابرعبد الفضيل " ففضلا عما ذكره بأنه ليس من الأسرة المطلوب منها الثار ، إلا أنه لا شك كان يخشى الاعتداء عليه أو إصابته خطأ فلا بدأن يكون قد انحذ ساترا برى منه الحادث ، و يتى نفسه شره ، ولا تعول المحكمة على ذكره في هذا الصدد من تحديد موقف المحنى عليه على وجه الدقة وقت إصابته ، أما الشاهد " كمال عبد الحميد " وسنه لا زيد على ١٤ عاما فإن المحكمة لا تعتقد أنه بعد رؤيته للتهمين يطلقان النار على " مصطفى وعبد الهادى سلمان " ورؤيته لهذين المتهمين يقفان أمام دكانه أن يتمالك أعصابه ويظل واقفا في مواجهتهما رغم احتمال إصابته شخصيا ... وإن المحكمة فضلا عما سلف ترى بيقين أن المجنى طيه إذ شاهد واقعة الاطلاق الأولى التي لم تسفر عن إصابته وعاد المتهمان من ذات الطريق توقع شرا فما أن وقف المتهمان أمامه حتى خرعلي الأرض يحاول أن يجعل نفسه في أقل حيز ممكن ، ولكن المتهمين لم يمهلاه فأطلقا عليه العبار بن اللذين أصابا منه مقتلا . . و إن التصوير الذي فرضه الدفاع قد جاء مخالفا للثابت في التحقيقات بل إن المعاينة التي لم تسفر عن أثر لمثل هذا الفرض قد أبانت أن الطلقين كانا بالطريق أمام الدكان وهو ما يقطع بأن الجانيين كانا بالطريق على الصورة التي ذكرها الشهود " ومفاد ما تقدّم أن الحكم المطعون فيه 🗕 في مجال التوفيق بين الدليلين القولى والفني ـ قد اقترض من عنده أن المجنى عليه كان عند اطلاق النارعليه قد خرعلي الأرض منكمشا على نفسه ليستقيم له تصحيح رواية الشاهدىن، وهو في ذلك قد نقض ما سبق له أن أثبته نقلا عنهما من رؤيتهما رأى العين م . ( ه ) . ج

للواقعة على الصورة التي أدليا بها والتي مؤداها أن المجنى عليه كان وافقا يستدير المتهمين عند اطلاق الديار الأول عليه ثم يستقبلهما عند إصابته بالديار الثانى ، وجهد في الموامنة والملاممة بين هاتين الصورتين المختلفتين باعتبارات عامة مجردة لا تصدق في كل الأحوال ، ولما كان هذا الافتراض لا سندله ولا شاهد عليه حسبا أثبته الحكم و بينه في مدوناته ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تهنى بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة ، فإن الحكم المطمون فيه يكون فاسد الاستدلال معيبا بما يوجب النقض والإحالة ، وذلك دون حاجة التصدى لسائر أوجه الطعن .

# جاسة ٢٠ من ينايرسنة ١٩٦٩

رياسة السيد المستشار / مختار معطني رضوان نائب رئيس المحكة ، وضعوية السادة المستشارين : عد نور الدين عويس ، وضرالدين عزام ، وعد أبو الفضل حفي ، وأفور غلت .

## (YY)

## الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ القضائية

تأمينات اجتماعية . عمل . حكم . " تسبيبه . تسبيب معيب " دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إصابة خطأ .

إما بات العمل التي تقرّم هية التأميات الاجهاعية بعلاجها و إعانة المعازين امثر ن طبهم في مدة السجز أو أداء تمو يش أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس الصاب في يتعنق بنك الاصابات الحملة في المبية بأحكام أي فافون آخر، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى ساحب العمل إلا إذا كانت إما يت فنظأ جميم من جانبه ١ المسادنات ( ١/د ) ٢٠ من القانون ٦٣ إلى تع من القانون ٦٣ إلى ع من القانون ٦٣ المدد .

تقضى الفقرة (د) من المادة الأولى الواردة في الباب الأول من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية بأنه يعد ضمن إصابات العمل التي تلتزم هيئة النامينات الاجتماعية بالاجها و إعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم —وفقا للشروط والقواعد المنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من الباب الرابع من القانون المذكور — أية إصابة نتيجة حادث أثناء تادية العمل أو بسببه وكل حادث يقع للؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي . كا تنص المادة ٢٤ من الفصل الرابع من الباب الثاني على أنه لا يجوز للصاب

فيا يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الحيثة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت من خطأ بحسيم من جانبه . وإذا كان الطاعن بصفته صاحب العمل قد تمسك فى دفاعه بحكم هذه المدادة استنادا إلى أن المصابين والمتهم من عماله وأن الحادث من حوادث العمل ، فان ذلك كان يقتضى من المحكة حتى يستقيم قضاؤها - أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه لأنه هو دفاع جوهرى قد يننى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفحل ولم تعرض إطلاقا - على ما بين من مطالمة الحكم المطمون فيه - لهذا الدفاع ، فان حكها يكون معينا بالقصور فى البيان المطمون فيه - لهذا الدفاع ، فان حكها يكون معينا بالقصور فى البيان المدنية .

## الوقائع

إنهمت النيابة العامة ( ... .. ) بأنه في يوم ١٩٦٥/٣/١٤ بدائرة قدم مصر الجديدة : تسبب خطأ في إصابة ... ... .. .. .. .. .. .. وكان ذلك ناشا عن إهماله وعدم احتياطه مخالفا القوانين واللوائح بأن قاد ميارة أبوة بسرطة والتي نجم عنها الخطر فصدم بها إحدى الجوارات التي كانت تعمل في رصف الطوق فحدت إصابات الحبني عليم . وطلبت عقابه بالمحادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . وعمكة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا عمسلا عمدة الاتهام محمس المتهم شهوين مع الشغل وكفالة محميائة قرش لإيقاف وديمتى قسطنطين وإيلا جواله وقدرية عبد الحليم السيد ، مدنيا بمبلغ ١٥ ج قبل المتهم والسيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطيران العربية المتحدة بصفته قبل المتهم والسيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطيران العربية المتحدة بصفته المسئول عن الحقوق المدنية وذلك على سيل التعويض المؤقت مع المصاديف والأتعاب - ثم قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها والأتعاب - ثم قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها

وتأييد الحكم الغيابى الممارض فيه وفي الدموى المدنية بالزام المتهم والمسئول مدنيا بأن يدفعا متضامتين لكل من المدهبين بالحق المدنى مبلغ ١٥ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية هذا الحكم، ومحكمة القاهرة الابتدائية سهيئة استئنافية سس قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل استئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ١٠ج وتأييده فيا عدا ذلك . فطعن وكيل المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلح .

حيث إن مما ينعاه الطاعن – المسئول عن الحقوق المدنية – على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في الدموى المدنية بالزامه بالتضامن مع المتهم بأن يدفع لكل من المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقَّت ، قد شابه قصور في النسبيب ، ذلَّك بأن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستثنافية بأن إصابات المدعين بالحقوق المدنية ـــ وهم عمال بالشركة العامة لحدمات الطيران التي يمثلها – قد حدثت أثناء عودتهم من مقر عملهم بسيارة الشركة مما تعد معه من إصابات العمل في حكم الفقرة " د " من المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين في مدة العجز أو ترتيب معاش لهم في حالةالعجز المستديم وفقا لنصوصالمواد ٢١ و ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ من القانون المذكور ولا يجوز للعال المصابين طبقا لنص المــادة ٤٢ من هذا القانون التمسك قبل الطاعن بصفته صاحب عمل بأحكام أى قانون آخر إلا إذا كانت إصاباتهم نتيجة خطأ جسيم من جانبه وهو ما لم تثبته الأوراق ، ولكن الحكم المطعون فيه أيد حُكم محكمة أول درجة لأسبابه فها قضى به من إلزامه بالتضامن مع المتهم بقيمة التعويض الدعين بالحقوق المدنية دون أن يعرض ادفاعه أو يفنده ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١/١٩ ف الدعوى المدنية والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى إدانة المتهم سيد ابراهيم حسن الذي يعمل هو والمطعون ضدهم بمؤسسة الطيران العربية المتحدة – الجمهة الطاعنة – بجريمة إصابة خطأ عرض إلى الدعوى

المدنية المقامة من المحبى طيهم وهم المطعون ضدهم وقضى فيها بالزام الطاعنة بالتضامن مع المنهم بدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت لم استنادا إلى أحكام المسئولية المدّنية التقصيرية والمــادة ١٧٤ من القانون المدنى التي تقضى بمسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تادية وظيفته أو بسببها كما يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقــــا لوجه الطعن أن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستثنافية في مذكرته المصرح له بتقديمها يعدم جواز مطالبة المدعين بالحقوق المدنية للؤسسة التي يمثلها بالتعويضات المدنية استنادا إلى أحكام أى قانون آخر . لما كان ذلك ، وكانت المــادة الأولى فقرة " د " من الباب الأول من هذا القانون تقضى بأنه يعد ضمن إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم وفق للشروط والقواعد المنصوص عليها في الفصلين الثاني والنااث من الباب الرابع من القانون أية إصابة نتيجة حادث أثناء نادية العمل أو بسببه وكل حادث يقع المؤس علية خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذَّهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو امحراف عرااطريق الطبيعي، وكانت المادة ٤٢ من الفصل الرابع من الباب الثاني تنص على أنه لا يجوز للصاب فيها يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوزله ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، وإذ كان الطاعن بصفته هو صاحب العمل وقد تمسك في دفاعه بحكم هذه المادة استنادا إلى أن المصابين والمتهم من عماله وأن الحادث من حوادث العمل فان ذلك كان يقتضي من المحكمة ـــــ حتى يستقم قضاؤها ـ أن تعمل على تحقيق هذا للدفاع بلوغا إلىغاية الأمر فيه لأنه هو دفاع جوهرى قد ينبني عليه \_لو صح\_تغير وجه الرأى فى الدعوى أما وهى لم تفعل ولم تعرض إطلاقا ، على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه ، لهذا الدفاع فان حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية مع إلزام المدعين مالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية .

## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برياسة السيه المستشار/ بجد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : بجديمد محفوظ ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه ، والله كنور أحمد ابراهيم .

# ( Y A )

#### الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ القضائية

عمل . مسئولية جنائية . مؤسسات عامة ، جمعيات تعاونية . "زراعية". حكم . "تسييه . تسبيب معيب" . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" . قرارات وزارية .

رئيس نجلس إدارة الحمية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رفم ٩١ السبسة ١٩٥٩ . تعين مدير أو مشرف له سلطة الإشراف والإدارة . إعتاره المسئول عن تنفيذ الفانون المذكور .

إختصاص المشرف الزراعى وفقا لفرار وذير الزراعة رقم ١٦٦ أسنة ١٩٦١ هو الثوجيه والإرشاد والموافية •

مؤدى نص المادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الجميات التعاونية ، أن رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية هو محسب الأصل وب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل وقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يرفع عنه هذا الوصف إلا إذا عين مجلس الإدارة — بعد موافقة الجمعية المعومية مديرا أو مشرفا يمنعه سلطة الإشراف الإدارى ويكون من المختصاصه وققا لنظام الجمعية — مراعاة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح . ولا يغير من ذلك أن يكون المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة مشرف بكل جمعية تعاونية زراعية المامة مشرف بكل جمعية تعاونية زراعية المادة الأولى من القوار رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٩١ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ — هو مجود التوجيه

والإرشاد والمراقبة دون الإدارة التي يختص بها مجلس إدارة الجمعية التعاونية ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

## الوقائع

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في النسبيب ، ذلك بأنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من التهم المسندة إليه الخاصة بخالفة أحكام القانون رقم ٩١ لسسنة ١٩٥٩ بالنسبة لعالى الجمية التماونية الزراعية التي يرأس مجلس إدارتها ، قد أقام فضاءه على أن الاشراف

الإدارى على شئون الجمعية وبالتالى تنفيذ أحكام القانون منوط بالمشرف على الجمعية دول رئيس مجلس الإدارة طبقا لحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٦٦ والقرار الوزارى رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٦ ) مع أن المستفاد من نصر المادة ٧٧ من ذلك القانون والقرار الوزارى المشار إليه هو أن الجمعية التماونية الزراعية هى التي تقوم بتنفيذ القوانين والقرارات الوزارية ويتحصر إختصاص المشرف في المراقبة والإشراف على هذا التنفيذ . ولما كانت الجمعية التماونية الزراعية لما شخصية معنوية ويمثلها قانونا رئيس مجاس اداوتها فإنه يكون مسئولا عن غالفة القانون ما دام أرب مجلس الإدارة لم يعين مديرا لتولى أعمال المجمعة .

وحيث إن النيابة العامة إتهمت المطعون ضده ـــ وهو رئيس مجلس إدارة الحمعية التعاونية الزراعية بأدفو — بأنه شغل متعطلين دون أن يكونا حاصلين على شهادة قيد من أحد مكانب القوى العاملة المختصة ولم يخطر هذا المكتب عن الوظائف والأعمال التي خلت لديه في الميعاد المقــــرر ولم يقدم ما يثبت تقاضى العمال أجورهم وحصولهم على أجازاتهم السنوية ولم يحرر عقــــد عمل من نسختين لكل عامل باللغة العربية ولم بنشىء إضبارة خاصة لكل عامل متضمنة البيانات المقررة ، وقضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده وبني فضاءه في ذلك على قوله " إن المــادة ٧٢ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٦ تنص على أنه بجوز لمحلس الإدارة أن يمين مشرفا أو مديرا يقوم بتصريف شئون الجمعية وقد نص القرار الوزاري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ في ١٩٦٦/١٢/٣٠ (وزارة الزراعة ) فى بيان اختصاص المشرف وإختصاص الحمعية التعاونية وإختصاص الأدرة قاصر على زيادة الإنتاج وتوفير حاجيات الأعضاء كما ينص القـــرار ٣٤٤٢ لسنة ١٩٦٧ على أن المُشرف هو المختص بجميع الأعمال الإدارية (وهو غير منطبق على واقعة الدعوى ) . . . وإن المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للنشأة في الإشراف والإدارة على شئون العمال المنوط به الاختصاص يتنفيذُ مَا افترضهالقانون... وانهمتي كانذلك وكان المتهم بوصفه رئيس مجلس الإدارة ليس هو المشرف إداريا على شئون الحمعية فإنه لا يكون رب عمل ولا تجـــوز مساءلته عن تنفيذ أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ " . وهــذا الذي قال به الحكم المطعون فيه غير

سديد في القانون ، ذلك بأن المــادة ٣٦ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية تنص على أن "يكون لكل حعية 'تعاونية مجلس إدارة مدىر شئونها ويؤلف من ثلاثة أعضاء و بمثل مجلس الإدارة الحمعية قبل الغير". كا تنص المادة ٧٢ من القانون المدكور على أن المحاس الإدارة أن يعين بعد موافقة الجمعية العمومية مشرفا أو مدرا من أعضاء الحمعية أو من الغريقوم بتصريف الشئون الحارية للجمعية . . . ويبين نظام كل جمعية إختصاصات المشرف أو المدىروحقوقه " . ومؤدى ذلك أن رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاوسية الزراعية هو بحسب الأصل رب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام القانود رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يرفع عنه هذا الوصف إلا إذا ءين مجلس الإدارة – بعد موافقة الجمعية العمومية – مديرا أو مشرفا يمنحه سلطة الاشراف الإدارى ويكون من إختصاصه - وفقًا لنظام الجمعية - مراعاة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح . ولا يغير من ذلك أن يكون للؤسسة المصرية التعاونية الزراعيةالعامة مشرفا بكل جمعية تعاونية زراعية ، ذلك مأن إختصاص المشرف ــ وققا للسادة الأولى من القرار رقم ١٦٦ لسسنة ١٩٦١ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ - هو مجرد التوجيه والإرشاد والمراقبة دون الإدارة التي نختص سا مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قدخالف هذا النظرفإنه يكون معيبا بالخطأفي تطبيق القانون بما يوجب نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٢٠ من ينــاير سنة ٢٩٦٩

برياسة السيد المستشار/مختار مسطنى ومنوان نائب رئيس المحكة ، وهفو ية السادة المستشاوين : يحد هيد المنهم حمزارى ، ويحد قرو الدين هو يس ، رئيس الدين عزام ، ويجد أبو الفضل سفنى .

# ( 4 )

#### الطعن رقم ٧٩٧٠ لسنة ٣٨ القضائية

إجراءات المحاكمة. محكة الجنايات. "الإجراءات أمامها". دعوى جنائية. " نظرها والحكم فيها ". محكة الجنح . "اختصاصها " . اوتباط. " ارتباط بسيط ". طعن. " ما لايجوز الطعن فيه من الأحكام" . نقض . " ما لايجوز الطعن فيه من الأحكام". اختصاص. "تنازع الاختصاص. التنازع السلمي". حق محكة الجنايات في الاقتصار على نظر الجنايات وفسل الجنع المرتبطة بها لمرتباطا بسيطا

راحالتها لل محكة الجنح . طاقه ؟ العلمن بالنفس في حكم محكة الجنايات بإحالة الجنمة إلى محكة الجنح . فيرجائز أساس ذلك . الحسكم غير منه للخصومة .

متى كان بين من الاطلاع على الأوراق وعلى الحكم السابق صدوره من محكة المختج بعدم الاختصاص ، أن هذا الحكم كان مقصورا على تهمة الحناية المستدة إلى المتهم الأول فقط بعد أن هذا الحكم كان مقصورا على تهمة الحناية المستديمة ، ومن ثم فهو لم يشمل الجنع المسندة إلى باق المتهمين إلا محكم ارتباطها ارتباطا بسيطا بواقعة الحناية ، ولما كان هذا الارتباط قد زال بعد صدور قرار محكة وقوى يحول دون الفصل في الحنح المسندة إلى باق المتهمين من محكة الحنح بعد أن زال أثر الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص نزوال الارتباط بين واقعة بعد أن زال أثر الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص نزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكة الجنايات بالحكم المطعون فيه و بين الجنع المسندة إلى باق المتهمين والتي قضى بإطالتها إلى محكة الجنع حود الشق الذي ينصب عليه الطمن — وبالسائل فإن الحكم في قضى به من الإحالة لا يكون مهيا يطمومة ولا ينبي عليه منع السير في الدعوى ، ومن ثم فهو لا يجوز الطعن فيه بطويق النقض .

## الوقائع

إتهمت النيابة كلا من المطعون ضده وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦٤/٥/٩ بدائرة مركز أرمنت . المتهم الأول : ضرب المتهم الرابع فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثاني :ضرب على موسى على فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشر بن يوما ، والمتهم النالث : ضرب المتهم الناني فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطى والتي تقور لعلاجها مدة لا تريد على عشرين يوما . والمتهم الرابع:ضرب المتهم الثالث فأحدث به الإصابات الموصوفة بالنقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها ملة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الحامس: ضرب المتهم الأول فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي اعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لانريد على عشرين يوما . وقدمتهم إلى محكمة جنح أرمنت الجزئية لمعاقبتهم بالمادتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقو بات. فقضت بعدم اختصاصها بنظرالدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإحراء شئومهافيها بعد أنتبين لها أن إصابة المتهم الرابع تخلف دنها عاهة مستديمة . وقد حققت النيامة العامة الدعوى وانتهت إلى طلب إحالة المتهمين إلى مستشار الإحالة بوصف أنهم في يوم ١٩٦٤/٥/٩ بدائرة مركز أرمنت محافظة قنا . المتهم الأول : ضرب عمدا عجد الشاذلي على الشهير بالشاذلي على عزت بعصا على يده اليمني فأحدث به الإصابة الموصوفة بالنقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي إعاقة فيحركة الإصبع الخنصر الأيمن مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٤ ٪ المتهم الثاني: ضرب عمدا المحنى طيه سالف الذكر على وجهه فاحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الثالث: ضرب عمداً على موسى على فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الرابع : ضرب حماية على موسى السهير تحمد على موسى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقور لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الخامس : ضرب عمدا فراج بحد الشاذلى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقوير الطبي والتي تقرر لملاجها مدة لا تريد على عشرين يوما الأمر المنطبق على الجناية المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٠ من قانون العقو بات والجنعة المنصوص عليها في المادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٠ من ذلك القانون . فقرر مستشار الاحالة إحالة المتهمين إلى محكة جنايات قنا نحاكتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكة جنايات قنا فقت حضور يا عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ٥٥ و٥٥ من قانون العقو بات بما يتم الأول بالحبيب مع الشغل لمدة ستأشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وإحالة الجنع المسندة إلى باقى المتهمين إلى محكة الجنع الحنتصة للفصل فيها . فطعنت النيابة العامة في هسنذا المحتم يطريق النقض ... الخر .

#### المحكمة

من حيث إن مبنى ما تنعاه النيابة العسامة على الحكم المطعون فيه هو أن محكة الجنايات قد أخطأت في تطبيق القانون حين أمرت بفصل جنح الضرب البسيط و إحالتها إلى محكة الجنح لعسدم الإرتباط بينها و بين جناية العاهة المستديمة على الرغم من مبق قضاء محكة الجنح بعدم إختصاصها بنظر جميع الوقائم المسندة لكل المتهمين في الدعوى مما سوف يترتب عليه حتما قضاء محكة الجنح بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى الحكم السابق صدوره من محكة المحنح بعدم الإختصاص أن هذا الحكم كان مقصوراً على تهمة الجناية المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى أحد المجنى عليهم عاهة مستديمة ، ومن ثم فهو لم يشمل الحمح المسندة إلى باقى المتهمين إلا يحكم إرتباطها \_ إرتباطا وثيقا \_ بواقعة الجناية ، ولما كان هذا الإرتباط قد زال بعد صدور قوار

محكمة الجنايات بفصل الجنح وقصر نظرها للدعوى بالنسبة إلى الجناية فقط فإنه لم يعد هناك مانع قانوني يحوّل دون الفصل في الجمع المسندة إلى باقي المتهمين من محكة الجنع بعد أن زال أثر الحكم الصادر منها بعدم الاختصاص بزوال الإرتباط بين واقعة الحناية التي قضت فها محكمة الحنايات بالحكم المطمون فيه وبين الجنح المسندة إلى باقي المتهمين . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه فيا أمر به من إحالة الجنح المسندة إلى باق المتهمين إلى عكمة الحنح

وهو الشق الذي ينصب عليه الطعن — لا يكون منهيا للخصومة ولا بنيني طيه

منع السير في الدعوى ، ومن ثم فهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض

### جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكة ، ومضوية السادة المستشارين : عد عبد المنعم حزاوى ، وعمد نور الدين عويس ، وعمد أبو الفضل حفى ، وأخور أحمد خلف .

# ( ~ . )

## الطعن رقم ه ١٩٠٠ لسنة ٣٨ القضائية

تأمين . "التأمين الإجبارى على السيارات" . مسئولية جنائية . "مسئولية شخصة . مسئولية مفترضة" .

مسئولية عضو عجلس إدارة شركة التأمين أومديرها ــطبقا الـــادة ٢٨ من القانون وتم ٢٠٥ لسنة ٥ • ١٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات – من عقد عمليات تأمين بغير الأسمار أو الشروط المقررة - مسئولية شخصية

إن المستفاد من هبارة المسادة ٢٨ من الفانون رقم ٢٥٢ لسسنة ١٩٥٠ بشأن الإجبارى عن المستولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات في وضوح وجلاء — أن مناط مستولية كل من عضو مجلس الإدارة أو مدير الهيئة عند مخالفة حكم المسادة ١٤ من الفانون آنف البيان هو "إذا قام بعقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة" مما مفاده أن المستولية هنا مسئولية شخصية وليست مسئولية مفترضة و بالتالى فإنه لا يسال إلا عن التعاقد الذي يثبت أنه أبرمه بنفسه أو أجازه صراحة أو ضمنا ، ومن ثم لا يكون مسئولا عن تعاقد غيره من الوكلاء أو المندو بين إذا تجاوز حدود وكالته ف عقد عمليات التأمين إلم عقود هذه العمليات بصورة مخالفة الفانون .

## الوقائع

إتهمت النيامة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى خلال عام 1907 بدائرة قسم قصر النيل . بصفتهم مديرين عامين بشركة التأمين "شركة التأمينات التجارية" تعاقدوا على عمليات تأمين بغير الأسعار والشروط المرقر وة قانونا ولم يلتزم تعريفة

الأسعار الموضحة بالجدول على الوجه المبين بالمحضر وطلبتمعاقبتهم بالمسادتين١٤ و ١٨ من القانون رقم ١٥٤ لسـنة ١٩٥٥ . ومحكة قصر النيل ألجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملًا بمادتي الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الناني (الطاعن) والتالث (أولا) بتغريم كل منهما مائتي جنيه . ( ونانيا ) براءة المتهم الأول مما نسب إليه . فعارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الحكم . ومحكمة القاهرة الاستدائية \_ مهيئة استثنافية \_قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض. وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الإبتدائية لتحكم فها من جديد هيئة استثنافية أخرى . و لمحكمة المذكورة\_م.يمةاستنافية أحرى\_قضتحضور يا بالنسبة لىالمتهم الأول وعياسيا بالنسبة إلى المتهم التابى بقبول الاستثناف شكلا وفى الموضوع برفضه ونأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم للرة الثانية . و بتاريخ ١٨ يوفم ر سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

#### المحكمة

حيث إن واقعة الدعوى مفصلة في الحكم المستأنف ، وحاصلها فيا أبلغت به مصلحة التأمين ضد مدير عام شركة التأمينات التجارية لخالفته حكم المدة ١٤ من القانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ على الوجه المبين بالمحضر المرفق بالبلاغ ، وهو مؤخ ٢٥٧/٥/١٧ بعرفة مفتش مصلحة التأمين و يتضمن أن الشركة لم تلتزم تعريفة الأسعار المقررة فانونا لوتائق التأمين المبينة به ، و إذ سئل مدير عام الشركة — ... .. ف ذلك قرر أن مندو بي الشركة ووكلاءها بالأقاليم هم الذين أبرموا تلك الوثائق وأنهم لم يكونوا على دراية تامة بالأسمار الصحيحة الواجبة التطبيق خاصة وأن عمليات التأمين كانت وقتلذ في بداية عهدها ، وقد طلبت إليه النيابة العامة بيان أسماء وعال إقامة هؤلاء المندو بين والوكلاء فاوضحها

بالمحضر المؤوخ ١٩٥٩/٨/٦ ، ثم قدمته النيابة العامة للمعاكمة بوصف أنه في خلال سنة ١٩٥٦ — بصفته مدير عام لشركة تأمين "شركة التأمينات التجاوية " تعاقد على عمليات تأمين بغير الأسعار والشروط المقررة قانونا ولم ياترم تعريفة الأسعار الموضحة بالجدول على الوجه المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالممادتين ١٤ و ٢٨ من القانون وقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ ولدى نظرها بالجلسة قرر المتهم أنه لم يكن مديرا للشركة في فرة وقوع المخالفات موضوع المحاكمة وأورى أن المديرين حيئة هما السيدان / عبد اللطيف المرديل وأرنست كوهين ، وقد أدخاتهما النيابة العامة متهمين في الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٨ حكمت المحكة غيابيا (أولا) بتغريم كل من المتهمين أرنست كوهين وعبد اللطيف المرديلي مائتي جنيه بلا مصاريف. (ثانيا) ببراءة المتهم أحمد سابق بما نسب إليه بلا مصاريف معارضتهما وإذ عارض المحكوم عليهما في هسذا الحكم وقضت المحكة برفض معارضتهما والحكم ببراءة من التهمة المسندة إليه .

وحيث إله بالرجوع إلى القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشان التأمين الإجبارى عن المستولية مدسيه الناشئة عن حوادث السيارات ببين أن المادة ١/١٤ منه مقد نصت على أنه "يجب على المؤمن أن ياترم سعريفة الأسعار الموضحة بالجدول المرافق ولا يجوز له أن يجاوزها أو ينزل عنها" كما نصت المادة ٢٨ منه على أنه "بماقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة و بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خميائة جنيه أو باحدى هاتين العقو بتين كل عضو مجلس إدارة أو مديرهيئة أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية إذا عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط في وضوح وجلاء — أن مناط مسئولية كل من عضو مجلس الإدارة أو مدير المحيد المادة ١٤ من القانون هو " إذا قام بعقد عمليات تأمين بغير الأسعار أوالشروط المقررة مما مفاده أن المسئولية منا سئولية شخصية وليست بغير الأسمار أوالشروط المقررة مما مفاده أن المسئولية منا سئولية شخصية وليست مسئولية مقترضة و بالتالى فإنه لا يسال إلا عن التعاقد الذي يثبت أنه أبرمه منفسه أو أجازه صراحة أو ضمنا ، ومن ثم لا يكون مسئولا عن تعاقد غيره من الوكلاء

أو المندوبين إذا تجاوز حدود وكالته في عقد عمليات التأمين إلى إبرام عقود هذه العمليات بصورة مخالفة للقانون . كما كان ذلك ، وكان الثابت من الدعوى خلو أوراقها من أى دليل على أن المستأنف أبرم بنفسه عمليات التأمين موضوع المحاكمة أو أنه أجازها صراحة أو ضمنا فقد حق القضاء بالفاء الحكم المستأنف و براءة المتهم المستأنف عما أسند إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و٣/٤١٧من قانون الإحراءات الجنائية .

# جلسة ٢٠ من ينــاير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / محد صبرى ، وعضو ية السادة المشتمارين : عجد مجد محفوظ ، ومحمود الصراوى ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد أبراهيم .

# ( 41 )

الطعن رقم ٢٠١٠ لسنة ٣٨ القضائية

- (١) قرابة الشهود الجن عليه . لاتمنع المحكمة من الأخذ أقوالهم
   من أفتحت بها .
- (ب) رزن أقوال الشاهد وتقدير الظررف التي يؤدى فيسا هبادته وتعويل
   القضاء علها . موضوعي .
- (ج) فتل عمد . " نية الفتل ". محكة الموضوع . "سلطتها فى تقدير توافر أركان الجريمة " . حكم . " تسبيبه . تسبيب غير معيب " . قصد جنائى .

تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة . تقدر توفره • موضوعي •

(د )إثبات . " إثباب بوجه عام ". سبق إصرار . حكم . " تسهيه . تسهيب غيرمعيب ".

جواز اعبَّاد الفاض على ما يحصله من معلومات في مجلس الفضاء أتسبَّاء فطـــر الدعوى •

(ه) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ". حكم . "نسهيه .
 تسبيب غير معيب " . إثبات . "شهادة" . محكمة الموضوع .
 مدم الزام اله كمة بنابة المهم في ماحى دفاعه المختلفة .

 ان قرابة الشهود لليجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقوالهم متى اقتنعت المحكة بصدقها .

٧ — الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوله من الشهات كلذلك مرجعه إلى محكة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لحكة النقض عليها .

٣ — إن تعمد القتل أمر داخل متعلق بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره الى سلطة قاضى الموضوع وحريته في تقدير الوقائم. ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توفر نية القتل لدى الطاعنين من إحاطتهم بالمجنى عليه وقت أن ظفروا به وطعنهم له العديد من الطعنات بالسكين في مقاتل من جسمه في رقبته وصدره و بطنه وقيام الطاعن الثانى بذبحه بعد أن سقط أرضا ولم يتركوه إلا بعد أن تيقنوا من الإجهاز عليه وأنه أصبح جنة هامدة وأن دافههم في ذلك الأخذ بنار والد المتهم الثانى الذي أنهم المجنى عليه في قتله ولكن حكم ببراءته قبل الحادث يومين نما أثار حفيظة الجناة الاخذ بنارهم ، فإن ما أورده الحكم تدليلا على قيام تلك النية لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التي أوضحها في هذا الشأن سائغ وكاف لاثبات توفر نية القتل لديهم .

ع — من المقرر أنه يجوز للقاضى أن يعتمد في حكه على المعلومات التى حصلها وهو في مجلس القضاء أشناء نظر الدعوى وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التى لا يجوز له أن يستند إليها في قضائه ، وأن استخلاصالنتانج من المقدمات هو من صميم عمل الفاضى فلا يصح معه أن يقال إنه قضى بعلمه. ولما كان ما قرره الحكم في معرض صديمة عن توفر ظرف مبق الاصرار من أن الأخذ بالنار في بيئة المهم الأول أمر لا عيص عنه ولا سكوت عليه لا يعتبر من المعلومات الشخصية ، وإنماهى معلومات حصلتها المحكمة في مجلس القضاء واستخلصتها كنتيجة سائنة عقلا ومنطقا من أقوال شاهدى الاثبات اللذين شهدا بأن المتهم الأول كان يطلق النار بعد الحادث معلنا فرحه للاخذ بنار والده وأن الزغاويد كانت تنطلق من منزله تعيرا عن مشاعر الفرح بهذه المناسبة ، فأن الزغاويد كانت تنطلق من منزله تعيرا عن مشاعر الفرح بهذه المناسبة ، فإن الزغاويد كانت تنطلق من منزله تعيرا عن مشاعر الفرح بهذه المناسبة ،

ه — إن المحكمة لا تلترم بأن تتنبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يشيرها على استقلال لذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعنون من التفات الحكم عن الرد على دفاعهم من عدم تخلف إصابات بهم أو آثار بملابسهم نتيجة التحامهم بالحجنى عليه لا يكون له محل .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٤ أكتوبر سـنة ١٩٦٥ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج : (أولاً) قتلوا يونس السيد يونس عمدا مع سبق الإصرار والرَّصد بأن انتووا قتله وعقدوا العزم عليه وأعدوا لذلك آلات حادة «موسى » وكمنوا له في الطريق الذي أيقنوا بمروره فيــه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه طعنا بالآلات المذكورة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا ) ١ – المتهم الأول أيضاً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً " مسدس " . ٧ ـــ أحرز ذخائر " طُلقات " ثما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصاً له في إحراز السلاح أوحيازته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٢و٢٢/٢ ــ ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والبند (١) من القميم الأول من الحدول. قم ٣ المرافق، فقرر بذلك . وادعت بالحقوق المدنية زوجة المحيى هليه عن نفسها و بصفتها وصيةعلى أولاده القصرقبل المتهمين متضا منين تبلغ قرش صاغوا حدهلي سبيل التعويض المؤقت. ومحكة جنا يات سوها جقضت في الدعوي حضور ياً عملا بالمواد ٣٠٠ و ٢٣١ من قانون العقويات والمواد ١/١ و ١٩٣٦ و ١ — يُو٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالفانونين رقمي ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ أو ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والحدول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المادتين ٣٣ و ١٧ من قانون العقوبات . ( أولا ) عماقية المنهم الأول بالأشغال الشاقة

المؤبدة عن التهمتين المسندين إليه . (ثانيا) و بمعاقبة كل من المتهم الثانى والثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة . (ثالثا) مصادرة المضبوطات . (رابعا) إزام المتهمين متضامنين أن دفعوا للمدعية بالحق المدنى ... ... ... ... بصفتها مبلغ قرش صاغ واحد على سليل التعويض المؤقت والزمتهم متضامنين المصاريف المدنية ومبلغ . . . . . . . . . . . . . . . المحام في هذا المحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز الإسلحة النارية والذخائر قد خالف القانون وانطوى على فساد في الاستدلال وقصور في البيان وتناقض في التسبيب، ذلك بأنه أخذ بأقوال شهود الإثبات إستنادا إلى عدم وجود قرابة مباشرة بينهم وبين المجنى عليــه في حين أن الشاهد حسن أبو على اسماعيل قرر أن زوجته أخت زوجة المحنى عليه لأبيها مما مفاده أنه قريب المحنى عليه من الدرجة التانية . وما قاله الحكم من تبرير لتآخر شاهد الإثبات الوحيد في التبليغ عن الحادث لمدة ثلاث ساعات لتوجهه إلى القربة لتبليغ ابن عم والد القتيل ثم عودته النقطة للابلاغ بعد رفض الأول، ذلك أمر غيرمستساغ عقلا ومنطقا - كما أن الحكم لم يعن باستظهار نية القتل ومدلل على توافرها لدى الطاعنين . هذا إلى أن الحكمة أقامت حكمها على علمها الحاص عندما قــــورت في معوض حديثها عن ظرف سبق الإصرار أن الأخذ بالتأر في بيئة المتهم الأول أمر لا محيص عنه ولا سكوت عليه ، فلم تعن تتحقيق هذا الأمر والتيقن منه . كما أن الحكم قد ذكر و معرض رده على دفاع المنهم الثالث من أنه كان بمدينة طهطا وقت وقوع الحادث بأن الحادث وقع في السامة الثامنة وعشر دقائق صباحاً في حين أنه أُثبت عند تحصيله لأقوال شاهد الإثبات أن الحادث وقع في الساعة الثامنة والنصف صباحا مما يشكل تناقصا ف النسبيب . هــــذا إلى أن الحكم لم يرد على دماع الطاعنين من كذب شاهد الإثبات إذ لم يتخلف بهم أو بملابسهم أى آثار نفيد تماسكهم بالمحبى عليه الأمر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بمــا تتوافر به العناصر القانونية للحرائم التي دين بها الطاعنون وأورد على شبوتها في حقهم أدلة لها معينها الصحيح بالأوراق ومن ثانها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ، عرض إلى دفاع الطاعنين من وجود صلة قرابة بين شهود الإثبات والمحنى عليه ورد عليه وفنده بقوله " أن الدفاع لم يتمكن من إثبات قرابة مباشرة بين أحد من شهود الإثبات والمحنى عليه وقصارى ما إستبانته المحكمة من مناقشة الدفاع لهؤلاء بالجلسة أن<sup>رد</sup> نجع غضين " يضم الشهود المذكورين والمتهمين وأن نسبهم حميماً ينتهى بلقب ° غضين " وأن جميع سكان نجع غضين تربطم قرابة ولكن قرابة الشهود بالمتهمين قرابة بعيدة " ومفاد ذلك أن الحكم خلص إلى وجود قوابة بين شهود الإثبات والمحنى عليه والطاعنين أيضا وإن كانت تلك الفراية الأخيرة بعيدة ، ورغم أنهم أولى قرابة بالحنَّى عليه إلا أنه إطمأن إلى أقوالهم وآنس الصدق فيها ، ومن ثم فلا جناح عليه إن هو أخذ بها ، إذ قرابة الشهود للجني عليه لا تمنع من الأخذ بأفوالهم متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، ويضحى ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما آثاره الدفاع من تأخير شاهد الإثبات في التبليغ ورد عليــه بقوله إن " المحكمة لا ترى فيه دلالة معينة نستفيد منها المتهمون ذلك أن تأخيره هذا له تربيره ، إذ ذكر أنه على إثر شاهدته للحادث توجه إلى القربة وأبلغ عُد مرعى حسين إبزع والد الفتبل بما رآه وأخذ يحاول إقناعه بالتبلغ ننفسه عن الحادث فأيى وأنهذا استغرقمنه مضالوقت فتوجه هو إلى التبليغ فإذا كان مافعله هذا الشاهد قد إقتضي منه بعض التأخير فإن هذا التأخير فصلاً عن أنه قد بروه التيرير السائغ سالف الذكر، فلا يؤخذمنه أنه كاذب في شهادته ما لم يقدم الدفاع دليلا مجرح به أقواله تجريحا مؤيدا بالدليل وهو الأمر الذي لم سوصل إليه الدفاع "وما أورده الحكم من ذلك سائغ في العقل والمنطق و يكفى للرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأنَ ، إذا لأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوله من الشيهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقالة لمحكمة النقض علمها ، ومن ثم فإن ما شيره الطاعنون فيهذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موصوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة

الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تعمد القتل أمرا داخليا متعلقا بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توفر نية الفتل لدى الطاعنين من إحاطتهم بالمجنى عليه وقت أن ظفروا به وطعمهم له العديد من الطعنات بالسكان في مقاتل من جسمه فى رقبته وصدره و بطنه وقيام الطاعن الثاني بذبحه بعد أن سقط أرضا ولم يتركوه إلا بعد أن تيقنوا من الإجهاز عليه وأنه أصبح جثة هامدة وأن دافعهم فى ذلك الأخذ بثار والد المتهم الثانى الذى أتهم المحنى عليه فى قتله ولكن حكم ببراءته قبل الحادث بيومين نما أثار حفيظة الجناه للا خد شارهم ، فإن ما أورد. الحكم تدليلا على قيام تلك النية لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التي أوضحها فيهذا الشأن سائغ وكاف لإثبات ترفر بية الفتل لديهم ويضحى منعاهم في هذا الصدد ولا محل له إذ لا يعدو أن يكون عودا إلى مناقشة أدلة الدعوى.' ك كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدهوى وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية ! في لا يجوز له أن يستند إليها فى قضائه ، وأن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضى فلا يصح معه أن يقال أنه قضي بعلُّمه ، وكان ما قرره الحكم في معرض حديثه عن توفر ظرف سبق الإصرار من "أن الأخذ بالثار في بيئة المنهم الأول أمر لا محيص عنه ولاسكوت عليه" لا يعتبر من المعلومات الشخصية ، و إنما هي معلومات حصاتها المحكمة فى مجلس القضاء واستخلصتها كنتيجة سائغة عقلا ومنطقا من أقوال شاهدى الإثبات اللدىن شهدا بار" المتهم الأول كان يطلق النار بعد الحادث معلنا فرحه للا ُخذ بِثَار والده وأن الزغاريد كانت تنطلق من منزله تعبيراً عن مشاعر الفرح بهذه المناسبة " ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم فد رد على دفاع الطاعن النالثمن أنه كان في مدينة طهطا وقت وقوع الحادث وبأن شاهديه لم يؤيداه فيما ذهب إليه إذ قور أولها أنه حضر له في الساعة التاسعة أو التاسعة والنصف لا قبل ذلك وقرر الثانى أنه لم يلتق يه إلا حوالىالساعة العاشرة صباحا الأمر الذي لا يستفاد منه بعده عر مكار الحادث ساعة وقوعه في الساعة الثامنة ـ

وصر دقائق صباحا حسبا شهد شاهد الإثبات الأول ، وما أورده الحكم من ذلك سائغ وسديد ولا يتنافى أو يتمارض مع ما قرره فى ممرض سرد الواقعة من أن شاهد الإثبات الأول شهد بأن الحادث وقع فى الساعة النامنة والنصف صباحا ما دام أن تحديد وقت وقوع الحادث بالدقة التامة لم يكن مقصودا لذاته فى هذا الخصوص، وإنما المقصودهو الردعل دفاع المتهم الثالث فى هذا الشأن . ولما كان الحكم قد اطمأن بالأدله السائمة التى أوردها إلى أنه كانت هناك فسحة من الوقت تسمح لهذا المتهم معناد المائد الحادث بعد وقوعه والتواجد فى مدينة طهطا فى الوقت الذى حدده شاهداه ، فإن منماه فى هذا الشأن لا يكون له على إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شهه شيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة اليبوت السائفة التى أوردها الحكم ، فإن ما شيره الطاعنون من التفات الحكم عن الرد على دفاعهم من عدم تخلف إصابات بهم أو آثار بملابسهم تنيجة التحامهم بالحبى عليه لا يكون له على . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه مرضوعا .

# جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩ .

بريامة السيد المستشار / بجد صبرى ، وعضو بة السادة المستشارين : بجد مجد محفوظ ، رجد صيد الوهاب طبيل ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد مجد أبراهيم .

## ( 44 )

### الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ القضائية

(۱، ب، ج) شيك بدون رصيد . جريمة . "أركانها". قصد جنائى. مسئولية جنائية .

- (١) متى يعد المحرر شيكا ؟
- (ب) تحقق حريمة إحطاء شيك بدون رصيد. باصدار المتهم الشيك عالما
   وأند لا يقابله وصيد .
- (ج) لا تأثير التخالص اللاحق بقيمة الشيك في المسئولية الجنائية عن إصداره بغيروميد .

۱ — إذا كان بين من المحرر أنه يتضمن أمرا صادرا من المتهم لأحد البنوك بدفع ميلغ معين فى تاريخ معين ، فانه فى هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بجرد الاطلاع ، و يعد شيكا بالمهنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، و يجرى بجرى النقود فى المعاملات .

٢ - متى كان المتهم حياً أصدر الشيك يعلم بأن قيمته لا تصرف بدلالة إفادة البنك بعدم وجود حساب له ، فإن القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيدقائم يكون ثابتا ، وتكون الجريمة المسندة إلى المتهم قد توافرت أركائها القانونية .

٣ - إن إيفاء قيمة الشيك إذا كان قد جاه لاحقا لوقوع الجريمة يعد
 استكالها للشرائط التي نص عليها القانون ، لا يكون له أثير على قيام المسئولية
 الجنائية .

# الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الموسكي الجزئية ضد المتهم ( ... ... ) بوصف أنه في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ مدائرة قسم الموسكى : أعطاه بسوء نية شبكا مسحوبا على بنك القاهرة فرع الأزهر لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمــادتين ٣٣٧/٣٣٥ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سهيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المشار إلها قضت غيا بياعملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفاله. . هق لوقف التنفيذ و إلزامه بأن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤفت والمصاريف المدنية ومبلغ ٢٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأنلم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية (ببيئة استثنافية) قضت بقبول الاستثناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع ينقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لنحكم فها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( سيئة استئنافية) قضت في الدعوى من جديد باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض المرة الثانية فقضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن الوقائع — حسبا تبينها المحكة — توجز في أن المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى بطريق الادعاء المباشر بعريضة أورد فيها أن المنهم (المعارض) أصدر إليه شبكا بميلغ ٢٦١ج و ٦٤٥م مسحويا على بنك القاهرة — فرع الازهر — مستحق الوفاء في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ ولما تقدم به إلى البنك لصرف قيمته أقاد بالرجوع على الساحب لعدم وجود حساب له طبقا للافادة الصادرة من البنك بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ الأمر الذي يكون الحريمة المنسوص عليها في المادتين ٣٣٧ ، ونيه سنة ١٩٦٤ الأمر الذي يكون عقله بهما مع إلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش واحد على سيل التعويض المؤقت مقابل الضرر الذي لحق به من جراء الحريمة التي ارتكبها — وقدم المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش واحد على سيل بقدم المدعى بالحقوق المدنية البنا الفاهرة — فرع الأزهر — بتاريخ وقدم الموسنة ١٩٦٤ ومعه ورقة صادرة من البنك في ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ ومعه ورقة صادرة من البنك في ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤

وحيث إن المحكة ناقشت المتهم بجلسة اليوم فى التهمة المسندة إليه فأقر بصدور الشيك منه وأضاف بأنه انفق مع المسدعى بالحقوق المدنية على الوفاء بقيمة هذا الشيك إليه مباشرة بعد تسوية الحساب بينهما وقدم دعما لدفاعه غالصة مؤرخة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ صادرة من المدعى بالحقوق المدنية تحل هذا المهنى .

وحيث إنه بالاطلاع على المحرر المؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ يتضع أنه استوفى البيانات التي يتطلبها القانون لاعتباره شيكا يجرى بحرى التقود لأنه يمل أمرا صادرا من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين وهو في هـنه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بجرد الاطلاع و يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وإذ كان المتهم حيا أصدر الشيك كان عالما بأن قيمته لن تصرف بدلالة إفادة البنك المؤرخة ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ بعدم وجود حساب الساحب فإن سوه نيته المؤرخة ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ بعدم وجود حساب الساحب فإن سوه نيته

تكون ثابتة في حقه بالإضافة إلى القصد الحنائي بمعناه العام في حريمة إعطاه شبك لا يقابله رصيد قائم ومن ثم تكون الجريمة المسندة إلى المتهم قد توافرت أركانها القانونية في حقه ولا تلفت المحكمة إلى دفاعه المستند إلى التخالص لأنه جاء لاحقا لوقوع الجريمة بعد استكالها للشرائط الى من علمها القانون ولا تأثير له علم المسئولية الجنائية ، وبناء على ما تقدم فإن الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه إذ أيد الحكم المستأنف القاضي بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشفل و إزامه بأن يدفع المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون في محله لهذه الأسباب وللأسباب التي بني عليم التيم فرى الحكمة المقان أرتكب فيها التي المحكمة يتعدن المتهم الموقوة المنافقي بها فرى المحكمة للظروف التي ارتكب فيها المتهم الحريمة على الاعتقاد بأنه لن يعود المحكمة المقان أن تأمير با يقاف تنفيذها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وذلك عملا بنص المحكمة بين هروده من قانون العقو بات .

# جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / غتار مصلف رضوان ثائب رئيس المحسكة ، وعضوية السادة المستشاوين : مجد عبد المندم حمزاوى ، ومجد نور الدين هويس، ونصر الدين عزام ، وأفور خلف

# ( 44 )

### الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) تموین . خبر . حكم . "تسبیه . تسبیب غیرمعیب". جریمة .
 "أركان الجریمة".

جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن · عدم استلزامها ثبوت النقص عند وزن الحبز مرتبن قبل النهوية و يعدها معا ·

(ب، ج) مسئولية جنائية . مسئولية مفترضة . تموين .

(ب) ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايها لمما الله عما يقع في المحل
 من جمائم النموين .

(ج) مستولية صاحب المحل علما يقع فيه من جرائم القانون ه و سنة ه ١٩٤٥ . سنولية فوضية ، استحقاقه عقو بتن الحيس والفرامة معا ، اثبات صاحب المحل غابه أو استحالة مراقبته للحل ، جواز إسقاط عقوبة الحبس دون النرامة في طده الحالة ،

(د) اثبات . "شهادة " . محكة الموضوع . "سلطتها فى تقديرالدليل". حكم . "تسبيه . تسهيب غيرمعيب " .

حق محكمة الموضوع في التعويل على قول متهم على آخر .

( ه ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . محاماة .

التمارض بين مصلحة المتهمين . مناطه : أن يلزم عن دفاع أحدهم عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذو هل محام واحد الترافع عنهما معا . ١ — إن المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ سنة ١٩٥٧ الانستازمان للمقاب على جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن أن يثبت الدقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية و بعدها معا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن مقتش التموين اكتشف عجزا في وزن الخبز وهو ساخن ، ثم قام بوزنه بعد انتهاء المدة القانونية التهوية وأثبت مقدار العجز في متوسط الرغيف بعد التهوية بما لم ينازع الطاعن في تجاوزه النسبة المسموح بها ، فإنه الاجناح على المحكمة إن اكتفت بذلك بدون بيان مقدار العجز في الخبز وهوساخن أوعدد الأرغفة التي قام بوزنها وهي ساخنة .

ب يكفى فى قيام مسئولية صاحب المحل عن جرائم التموين طبقا للقانون
 رقم هه لسنة ١٩٤٥ ؟أن تثبت ملكيته له، يستوى فى ذلك أن تكون كاملة
 أه مشتركة

٣ ــ مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن صاحب المحل يكون مسئولا مستحقا لعقو بتى الحبس والغرامة معا متى وقعت فى المحل جريمة من الجوائم المنصوص عليها فى القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على أساس افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استعالت عليه المراقبه فتعذر عليه منع وقوع المخالفة .

ي من حق محكة الموضوع أن تعول في تكوين معتقدها على قول متهم على
 آخر متى اطعأنت إليها .

ه ــ إن مناط التعاوض بين مصاحة المتهمين أن يكون لأحدهم دفاع يلزم
 عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على عام واحد أن يترافع ضهما معا .
 ولما كان اشتراك الطاعن في المسئولية عن المخبز لا يرفع عن شريكه الطاعن الآخر شيئا منها فلا تعارض بين مصلحتهما .

# الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ٢٩ / / ١٩٦٧ بدائرة قسم أول المنصورة : أنتجوا خبرا بلديا أقل من الوؤن المقور . وطلبت عقامهم بالمواد ٥٦ و ٥٩ و ١٩٥٥ و ١ و ٣٨ من القوار رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . ومحكة المنصورة الحزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الانهام بحيس كل من المنهمين سنة أشهر مع الشغل وتغريم كل منهم ١٠٠٠ ج والمصادرة وكفاله ٢٠ ج لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض . . إلح .

#### المحكمة

#### (أولا) عن الطعن المقدم من الطاعن الأول

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إنتاج خبر بلدى أقل من الوزن المقرر قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يتبت وزن الحبر وهو ساخن ولم يوضح أوزانه على نفس النمط الذى أوضحها به بعد التهوية بما يحتمل معه أن يكون الوزن الكلى لمجموع الأرغفة وهي ساخنة مطابقا للقانون باعتبار أن القانون لا يعتبر الحبر ناقصا عن الوزن المقرر إلا إذا كان ناقصا بعد بهويته لمدة ثلاث ساعات بما يزيد عن النسبة المسموح بها وكان ناقصا في الأصل وقبل التهوية عن الوزن المقرر وهذا يعيب الحسم بحب با

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنهأثبت قيام مفتش التموين بوزن الارغفة المنتجة حديثا لدى مداهمته المخبز و إذ تبين له نقص فى وزنها عن المقرر قام بضبطها وأعاد وزنها بعد إنتهاء المدة القانونية للتهوية فثبت له وجود عجز يبلغ ٦٦ و ٦ جرام فى متوسط الرغيف الواحد . كما كان ذلك ، وكانت الممادة ٢٦ من قوار وزير التموين رقم ، ٩ لسنة١٩٥٧ تنص على أن يكون النسائح ق الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للجنر على الأكثر ه / للجنر البلدى المهوى تهوية 
تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الوزن ، ولا يتسامح في أية نسبة في الحبر الساخن 
كما تنص المادة ٢٧ من القوار فاته على أن وزن الحبر بكون نخالفا للقانون 
إذا ثبت أن المجز في مجموع الأرغفة يزيد على نسبة ه / المسموح بها بسبب 
عن الوذن المقرر وكانت المادتان سالفتا الذكر لا تستلزمان للمقاب على جريمة 
إنتاج الحيز البلدى ناقص الوزن أن يثبت النقص عند وزن الحبر مرتبين قبل 
التهوية و بعدها معا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبتأن 
مفتش التموين اكتشف عجزا في وزن الحبز وهو ساخن ، ثم قام بوزنه بعد انتها 
مفتش التموين اكتشف عجزا في وزن الحبز وهو ساخن ، ثم قام بوزنه بعد انتها 
المدة الفانونية للتهوية وأثبت مقدار المجز في متوسط الرغيف بعد التهوية بمالم 
اكتفت بذلك بدون بيان مقدار العجز في الحيز وهو ساخن أوعدد الأرغفةالتي 
تازع الطاعن في تجاوزه النسبة المسموح بها ومن ثم فلا جناح على الحكمة إن 
اكتفت بذلك بدون بيان مقدار العجز في الحيز وهو ساخن أوعدد الأرغفةالتي 
قام بوزتها وهي ساخنة ولا يكون فيا ذهب إليه الحكم ما يعيه و يكون ما بناه 
الطاعن عليه في غريحله متعينا رفضه . (ثانيا ) عن الطعن المقدم من الطاعن الناني .

حيث إن مبنى الطعن الفساد في الإستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة إنتاج خبز أقل من الوزن المقرر في حين أنه لم يثبت وجوده بالمخبز وقت الضبط بأية صفة بل أخذه بقولة الطاعن الأول من أنه شريكه في الحبز المذكورم أنه لم يقدم دليل مدعاه فضلاعن أن الإشتراك في ملكية المخبز لايستازم الإشتراك في إدارته ، كما أنه على الرغم من قيام التمارض بين موقفي الطاعنين فقد تولى الدفاع عنهما محام واحد ، إذ أن أحدهما حال إشراك الآخر في المسئولية بإدعاء قيام شركة بينهما في الوقت الذي حال إشراك الآخر في المسئولية بإدعاء قيام شركة بينهما في الوقت الذي الم يقل فيه الطاعن بقيام تلك الشركة ، مما يعبب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين مما أثبته الحكم المطعون فيه أن مفتش التمويز أوضح أن الخبز مملوك للطاعنين ، وأنه استند فيا إخذهما به إلى أقوال مفتش التمويز محروالمحضر التي نقلها عن الطاعن الأول ولم يثهت مجاضر الحلسات أن الطاعن نازع في هذه الواقعة التي كانت أساس اتهامه في الدعوى . وكان يكفي في قيام مسئولية صاحب الواقعة التي كانت أساس اتهامه في الدعوى . وكان يكفي في قيام مسئولية صاحب

المحل عن جرائم التموين طبقا للقانون رقم وه اسنة ١٩٤٥ أن تثبت ملكيته له يستوى في ذلك أن تكون كاملة أو مشتركة ، وكان مؤدى نص المادة ٨٥ من أن صاحب المحل يكون مسئولا مستحقا لعقوسي الحبس والغرامة معامتي وقعت في المحل حريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ومسئوليته فرضية تقوم على أساس افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه و إنما نقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دونَ الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالت مليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . وكان من حق المحكمة أن تعول فى تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى اطمأنت إليها ، وكان هذا الطاعن لم يجادل أمام محكة الموضوع في إنتفاء قيام الشركة أو استحالة المراقبة فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون في غير محله . أما ما يثيره الطاعن خاصا بقيام التعارض بين مصلحته ومصلحة الطاعن الآخر ومن ثم فلا يجوز لمحام واحد أن يتولى الدفاع عنهما فهو غير سديد إذ أن اشتراك الطاعن في المسئولية عن الخبر لا رفع عن شريكه الطامن الأول شيئا منها مما لا يتوافر معه قيام التعارض الذي يقول به الطاعن إذ أن مناط التعارض بين مصلحة المتهمين أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحدأن يترافع عنهما معا وهذا غير متحقق في الدعوى المطروحة .

وحيث إنه لما سلف يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

# جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / مختار مصلغى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : بحد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وعجد أبو الفضل حفنى ، وأنور خلف .

## ( ٣٤ )

#### الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) نقض . و أسباب الطعن . إيداعها . ميعاد إيداعها " .

- (١) إيداع أسباب العلمين بالدنش أو وصولها إلى فلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو فلم كتاب محكمة النقض في الميعاد • شرط لفيول العلمين شكلا •
- (ب) مأمور السبن جهة غير مختصة بتلن تقار برأسباب الطعن أو إرسالها . تقديم تقرير الطعن بالنفض له في الميداد . عدم وصول هذا انتقر بر إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أر فلم كتاب محكمة النقض في الميداد . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . المادتان ١/٣٩٤٣٤ من القانون ٧ ه لسنة ١٩٥٧ .

١ - جرى قضاء محكة النقض على أنه يجب لقبول الطمن بالنقض أن تودع أو تصل أسبابه لقلم كتاب المحكة التى أصدرت الحكم المطمون فيه أو قلم كتاب محكة النقض فى الميعاد الفانونى الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم γο لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطمن أمام محكة النقض، أى في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ الحكم الصادر فيها .

تقديم تقرير الأسباب بالطعن بالنقض إلى مأمور السجن في الميعاد –
 وهوجهة غرضتصة بنلق تقارير أسباب الطعن بالنقض من المحكوم طبهم أو إرسالها –

لا ينتج أثره القانونى إذ العبرة هى بتاريخ وصول تقرير الأسباب إلى قلم كتاب المحكمة التقض ، و إذ كان ما تقدم الحكمة التقض ، و إذ كان ما تقدم وكان تقرير الأسباب قد وصل إلى قلم كتاب محكمة النقض بعد فوات الميماد المقانوني المنصوص عليه فى المدادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الطعن يكون — بالتطبيق لأحكام المدادة ٣٩ / ١ من هذا القانون ضغر مقبول شكلا ٠

# الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعنبانه في يوم ١٩٧//٢٣٣ بدائرة مركز دير مواس: 
بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها 
فضائيا لصالح إسماعيل مومي والتي صلمت إليه على مبيل الوديعة لحراستها وتقديمها 
في اليوم المحدد للبيع إضرارا بالحني عليه وطلبت عقابه بالمادتين 
٢٤٣ و ٣٤٣ من قانون العقوبات . ومحكة دير مواس الجزئية 
قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادتي الانتهام مجمس المتهم ستة أشهر مع الشغل 
والنفاذ . فاستأنف المتهم هدا الحكم ومحكة المنيا الابتدائية ببيئة 
استئنافية ب قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بوفضه 
وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الحكوم عليه في هدذا الحكم بطريق 
المقض ... إنه .

#### المحكمة

حيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطمون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٦٨ من محكة المنيا الابتدائية وأن المحكوم عليه قدر بالطمن فيه بالنقض من السجن بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٦٨ ، يبد أن محاميه أرسل تقريرا بأسباب الطمن إلى مأمور سجن المنيا لذكليف المحكمة المنيا الابتدائية فقام مأمورالسجن بمرضه على المتهم الذي وقع عليه ف ١٩٦٨/٤/٣٨ ثم أرسله في اليوم التالى إلى بمرضه على المتهم الذي وقع عليه ف ١٩٦٨/٤/٣٨ ثم أرسله في اليوم التالى إلى

مأمور مركز ديرمواس لتسليمه لمحامى الطاعن الذي طاب في ١٩٦٨/٥/٨ إرساله إلى محكمة المنيا الكلية ، وإزاء ذلك بعث مأمور السجن بتقرير الأسباب إلى رئيس نيابة المنيا الكلية في ١٩٦٨/٥/١٦ الذي بعثه بدوره إلى المحامى العام لدى محكمة النقض حيث أرفق بأوراق الطعن ولا بحمل هذا التقرير ما يدل على إشبسات تاريخ إيداعه في السجل المعد لهذاالغرض بقلم الكتاب . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكة النقض قد جرى على أنه يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه لفلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطمون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في ألميعاد القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المــادّة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ نسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أى فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فيها . لما كان ما تقدم ، وكان تقديم تقرير الأسباب إلى مأمور سجن المنيا ــ وهوجهة غير مختصة بتلتى تقارير أسباب الطعن بالنقض من المحكوم عليهم أو إرسالها في الميعاد ــ لا ينتج أثره القانوني إذ العبرة هي بتاريخ وصول تقرير الأسباب إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلّم كتاب محكمة النقض ، وكان تقرير الأسباب إنما وصل قلم كتاب محكمة النقض بعد فوات الميعاد الفانوني المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المسادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والذي ينقضي في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٨ ، فإن الطعن يكون \_ بالتطبيق لأحكام المادة ١/٣٩ من هذا القانون \_ غر مقبول شكلا .

### جلسة ٢٠ من ينـاير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد الستشار / مختار مصلنى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : عد عبد المنتم حزاى ، وعجد نور الدين دوبس ، ونصر الدين عزام ، وعجد أبو الفضل حفنى .

## ( 40)

#### الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب، ج، د) إثبات . " إثبات بوجه عام " . محكمة الموضوع .

"سلطتها في تقسدير الدليل" . تزوير . دفوع .

" الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ". حكم. " تسبّيبه.

تسبيب غير معيب " .

 (١) حق القاضى الجنائ فى إختيار طريق الإثبات مغلق ما لم
 يقيده القانون بنص خاص . حريته فى وزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر

 (ب) إثبات التزوير • ليس له طريق خاص ، مهما كانت قيمة المال .وضوع الجرية •

(ج) عدم إلتزام المحكمة بالرد على دفع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب .

(د) لمحكمة الموضوع الأخد من أى بينة أو قرينة ترتاح إلبها دليلا لحكمها .

( هـ ) نقض . "أسباب الطعن " .

وجوب أن تكون أسباب الطعن واضحة محددة

۱ ـــ فتح القانون الجنائى ــ فيا عـــدا ما إستازمه من وسائل خاصة
 فى الإثبات ــ بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه

موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قــوة الإثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة فى تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية فى كل حالة حسبا يستفاد من وقائم كل أدلة وظروفها .

٢ - لم يجمل الفانون لإثبات التروير طريقا خاصا مهما كانت قيمة المال موضوع الحريمة . ومن ثم فلا محل لما ينماه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ، على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع فى مذكرته المصرح له بتقديمها .

 ٣ ــ لا تلتزم المحسكة بالرد على دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محبة الصواب .

ع ــ من سلطة محكمة الموضوع أن تأخذ من أى بينة أو قوينة ترتاح إليها
 دليلا لحكمها . فلا تثريب عليها في إستدلالها على مقارفة الطاعن للجريمـــة بأقوال
 الحبى عليه وحده .

ه ــ يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة . ولما كان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ما هية الدفاع الذي يقول أنه أثاره فسكت الحكم عن الرد عليه بل أرسل القول فيه إرسالا ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

# الوقائع

آنهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٥/١٠/٣٠ بدائرة قسم مصر الحديدة : توصلا إلى الإستيلاء على مبلغ النقود المبين بالمحضر لبدروس سليان صليب وكان ذلك بالإحتيال لسلب بعض نقوده بإستمال طوق إحتيالية بشأن إيهامه بوجود واقعة من ورة بأن أفهماه بوصول بضاعة من المانيا واصطحباه إلى مطار القاهرة الدولى وأخذامنه مبلغ ٢٤ ج و٥٠٠ م ثمن سداد الرسوم الجمركية فانخذع المجتمعلية بذلك وسلمهما المبلغسالف الذكر ثم اكتشف عدم ورود أية بضاعة له وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٣ من قانون العقوبات .

ومحكة مصر الجديدة الجزئية قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهم الأولوحضوريا إعتباريا بالنسبة إلى المتهم التانى عملا بمادة الإتهام بحيس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشفل وكفالة خمسة جنبهات . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحمكم ولدى نظر الإستئناف أمام محكة القاهرة الإبتدائية — بهيئة إستئنافية — إدعى المحتى عليه مدنيا قبل المتهمين ثم قسر بتنازله عن دعواه المدنية ، ثم قضت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء مجبس المتهمين شهرين مع الشغل وقطعن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

#### المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه \_ إذ دانه بحريمة النصب قد ران عليه القصور ، ذلك بان الطاعن تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة لحجاوزة المبلغ المقول بالإستيلاء عليه عشرة جنيهات ، فلم يعوض الحكم لهذا الدفع ، فضلا عن أنه راح يدين الطاعن على سند من أقدوال المجنى عليه وصده ، مع أن الصحيح في الفانون ألا يكون في أقوال المجنى عليه عناء عن قيام دليل مادى يشهد على توافر أركان الجريمة . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم سكت عن الرد على باقى دفاعه الموضوعي الذي نوهت به مرافعة المدافع عنه والمستندات والمذكرات التي قدمها ، فبات الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان بين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحريه النصب التي دان الطاعن بإرتكابها وأورد على شوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها ، وكان القانون الجنائى في عدا ما استلزمه من وسائل خاصة في الإشبات ضع بابه أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطاقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلة في كل حالة حسبا يستفاد من قائع كل أدلة وظروفها ، وكان لم يجمل لإشبات التزوير طريقا خاصا ،

مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة ، فإنه لا على لما ينماه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة — على فوض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصرحل بتقديمها ، ذلك بأنه دفع ظاهرالبطلان و بعيدعن محيمة الصواب ملا تلترم المحكمة يا يراده والرد عليه . كما أنه لا تثريب على المحكمة في إستدلالها على مقارفة الطاعن بلجريمة بأقوال الحجني عليه وحده ، ذلك بأن من ساطتها أن تأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلا لحكمها ، مما تصبح معه دعوى الطاعن بقصور هذا الاستدلال مجرد جدل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية ذلك الدفاع — الذي يقول أنه أثاره فسكت الحكم عن الرد عليه — بل أرسل القول عنه إرسالا ، وكان يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

## جلسة ۲۷ من ناير سنة ۱۹7۹

برياسة السيد المستشار / بحد سبرى ، وعضو ية السادة المستشارين : عبد المنهم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وبحد أبو الفضل حفى ، وأفور خلف .

# ( ۲7 )

### الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١) قتل عمد ، مسئولية تقصيرية ، دعوى مدنية . " المصلحة في الدعوى " ضرر ، تعويض ، " التعويض عن الضرر الأدبي " .

نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدنى ؟

حق الأخت في المطالبة بالتعويض من الضرو الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها .

(ب،ج) اثبات . " اثبات بوجه عام " . " قرائن " ، محمكة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " ، نقض . " أسباب الطمن ، مالا يقبل منها " . حكم . " تسبيب ، تسبيب غير معيب " .

(ب) تقدير الدليل . موكول لمحكمة الموضوع .

قرائن الحال طريق أصلى في الإثبات في المواد الجنائية .

مجادلة محكمة المرضوع في تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام النقض .

(ج) إمابة المجنى عليها بشلل في إحدى بديها لا يحول دون استعال اليد الأخرى.

١ — إذ نصت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى صراحة مل أنه يجوز الحكم بالتعويض للازواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتيلة ، فإن هذه القرابة تتحقق بها المصلحة فى وفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للجنى عليها أم لا، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذقفنى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت من الضرو الأدبى الذى أصابها من جراء فقد أختها لم خطى و في تطبيق القانون .

٧ — إن تقدير الدليل موكول لمحكة الموضوع ومنى اقتنعت به واطمأت إليه فلا معقب عليها فى ذلك، ولها فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الأحوال وهى من طرق الإتبات الأصلية فى المواد الجنائية ، وإذ كان ما تقدم وكانت الأحلة والاعتبارات والقرائن التى أوردها الحكم من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها من ثبوت مقارفة الطامن بحريمة الفتل العمدم سبق الإصرارالتى دين بها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير أدلتها عمل تستقل به محكة الموضوع .

٣ -- إصابة المجنى عليها بشلل نصفى قاصر على يد ورجل واحدة لا يحول
 دون إمكان إستعمالها ليدها الأخرى في مقاومة المتهم .

## الوة ئع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ، ٧ يونيه ستة ١٩٦٦ بناحية مركرا استطة عافظة الغربية : قتل زوجته بهية بسيونى زايد عمدا مع سبق الاصرار وذلك بأن بيت النية على قتلها وانتهز فرصة تواجدها بمفردها بالمنزل وقام بكتم نفسها وخنقها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت عياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى عكمة الجنابات لمعاقبته بالمادتين ٣٠٠ و ٢٢٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ، وادعت مدنيا مزرة بسيوني زايد وطلبت القضاء كما قبل المتهم بميلغ قرش صاغ واحد على معيل النعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماه، وعممة جنايات طنطا مقضت حضوريا عملا بمادي الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال المشاقة المؤبدة والزامه أن يدفع إلى المدعية بالحق المدنى مزيزه بسيونى زايد مبلسغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض .. الخ .

#### المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الفتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه خطأق الإسناد وفساد فىالإستدلالوقصورفىالتسبيب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أورد فى مدوناته — كباعث على الجريمة — ما لا أصل له فى الأوراق حين ذكرقيام منازهات قضائية بين الطاعن وزوجته الحبى عليها إنتهت بطرده من الأطيان التى كان يضم يده عليها كا أن الحكم عزا الإصابات التى وجدت بالطاعن إلى أنها حدثت به نتيجة مقاومة المخبى عليها على الرغم مما هو ثابت فى التحقيق من أنها كانت مصابة بشلل نصفى يحول دين إمكان تحريك ذراعيها أوقبض يديها مما تستحيل معه إستقامة النتيجة التى انتهى إليها الحكم في هذا الشأن . هذا وقد دان الحكم الطاعن لمجرد وجوده قرب منزله أو خروجهمنه مع أن ذلك لا يؤدى بذاته إلى النتيجة التى رتبها الحكم من شبوت مقاونه لفعل الفتل وينطوى على فهم غير صحيح لمعنى القرينة قانونا ، كما أخطأ الحكم حين قضى لأخت الحبنى عليها \_ وهى لا ترثها \_ بتعويض عن الضرر الأدبى .

وحيث إنه يتضح من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن معترف يصدور حكم بطرده من الأطيان لصالح زوجته المجنى عليها منذ خمسة أشهر سابقة على وقوع الحادث وأنه سلمها تلك الأطيان نتيجة لذلك ومن ثم فتكون دعوى الخطأ في الاسناد على غير أساس . أما ما ينعاه الطاعن بشأن استحالة حدوث ما به من إصابات نتيجة مقاومة المجنى عليها وهي المصابة بالشلل فمردود بما هو ثابت بالتحقيقات على ألسنة شهود الواقعة من أن المحنى عليها كانت مصابة بشلل نصفي قاصر على يد ورجل واحدة مما لا يحول دون إمكان استعال المحنى عليها ليدها الأخرى في مقاومة الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الثبوت التي استند إلها في إدانة الطاعن مستمدة من أقوال عزيزة بسيوني زايد ولطفي أحمد عامر وإبراهم عبد الله زايد ومجد عبد الظاهر أبو العزم و كمال وكاميليا عهد السحيمي وأقوال الطاعن والتقارير الطبية ، ساق الفرائن التي اعتمد عليها في ثبوت مقارفة الطاعن حريمة فتل زوجته الحني عليها وذلك في قوله 2 إنه بعد استعراض وقائع الدعوى وشهادة الشهود السابقين ترى المحكمة أن القرائن كافية وآخذة بالمتهم ـ الطاعن ـ في ارتكاب جريمة قتل زوجته المحنى طيها عمدا أمع سبق الإصرار ذلك أن المتهم أنكر إنكارا قاطعا أنه كان في منزله مع المجنى عليها

صباح يوم الحادث في حين أجمع ثلاثة من الشهود سالفي الذكر على رؤيتهم للتهم يدخل أو يخرج من المنزل في وقت معاصر لاكتشاف الحادث صباح يوم ١٩٦٦/٦/٢٠ كما ثبت من شهادة الشاهدة الأولى أن المحنى عليها كانت على قيدا لحياة مساء يوم ٩٦٦/٦/١٩ اومن شهادة كمالوكاميليا عجد السحيمي أنها كانت كذلك حتىصباح يوم ٢٠/٦/٦٠ إذ أعدت طعام الافطارللا ولاد وطعام الافطار الذي أرسلته إلى المتهم مع ابنته الثانية فمشاهدة المتهم بعد ذلك فى منزله وفى وقت زعم أنه كان خلاله فى حقله أمر له دلالته المقنعة بصلته الوثيقة بارتكاب الحادث فإذا ما أضيف إلى ذلك إنكار المتهم أيضا لواقعة مغادرة حقله بعد حضوركاميليا إليه فى الصباح وهى واقعة شهد بها وأيدهاجاره في الزراعة لطفي أحمد عامر الذي شاهده يترك زراعته في حراسة كاميلياً و يطلب إليها الانتظار حتى يعود ويتجه نحو القرية في وقت مقارب لوقت ارتكاب الجريمة كان لذلك الانكار أيضا دلالته في محاولة المتهم التخلص من الجريمة أو الانصال بها في ذلك الوقت بالذاتكما يؤيد ذلك ما وجد بوجهه وكتفه من إصابات فشل في تعليل سببها إذ لاصلة بين لطم خديه الذي يدعيه وإصابته ف كنفه الأمر الذي يبعث على الإعتقاد بأنها آثار مقاومة الفتيل لاعتدائه طلها، كما يبعث على اطمئنان المحكمة أن المتهم قد تخبط في قوله تعليلا لما شوهد بالجثة من الإصابات الحيوية فقد ادعى أنها إصابات أحدثتها أختها عززة بعد وفاتها وظهر كذبه بمــا اتضح من النشريح الشرعى من حيويتها كما ظهركذبه فيما ادعاه من حدوث الوفاة بسبب سقوطها عَفُوا في الخزان وفيا زعمه من أن الخزان كان مكشوفا قبل الحادث وهو ما نفاه النه كمال ... ... ... ... وإنه مما يزيد في اطمئنان المحكمة وعقيدتها في جرم المتهم أن بواعث الجريمة قد توافرت عند المتهم فالزوجة القتيل قد أصبحت لمرضها غرصالحة في نظره لأعباء الزوجية وهو يريد التخاص منها لمرضها والفتيل قد قاومت ذلك واعترضت عليه ولم تجد لذلك سبيلا أصلح من نزع ثروتها وما نملكه من أطيان وعقار من ده وقد نجحت فى ذلك بحصولها على حكم فضائى بطرده " . لما كان ذلك ، وكان بقدر الدليل موكولا لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها ف ذك ، ولها فيسهيل تكوين عفيدتها أن تأخذ بقرائن الأحوال وهي من طرق الأبات الأصلية في المواد الحنائية . ولما كات الأدلة والاعتبارات والقرائن التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدى إلى مارتب طبها من شبوت مقارفة الطاعن لحريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التي دين بها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يمدو أن يكون جدلا ف واقعة الدعوى وتقدر أدلتها مما تستقل مه عكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد الأسس التي أقام عليها قضاءه في الدعوى المدنية في قوله " ومن حيث إن عزيزه بسيونى زايد شقيقة المحبى عليها القتيل طلبت الحكم لها بتعويض مدنى .ؤقت ورمزى قدره قرش واحد وإذا كان الثابت مما تقدم أن المتهم قد قتل شقيقتها بهية بسيوني زايد عمدا مع سبق الاصرار وهو فعــل ضار أحاق ضرره الأدبي على الأقل بالمدعية لمَّ عانته من آلام الحزن وفراقها لشقيقتها وهي تستحق عن ذلك تعويضا ما و إذ كانت قد اكتفت بالمطالبة مؤفتا بقرش واحد فيتعين إجابة طلبها والحكم لها على المتهم مع مصروفات الدعوى المدنية وأتعاب المحاماه عملا بالمسادة ٣٢٠من قانون الأحراءات الجنائية ". لما كان ذلك ، وكانت المدعية بالحق المدنى هي أخت الحنى علمها فهذه القرامة كافية لوجود صالح لرفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للجني عليها أولا ، ذلك بأنَّ المادة ٢٢٢ من القانون المدنى قد نصت صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من حراء موت المصابِّ، والأخت تعتعر قريبة من الدرجة الثانية. بالنسبة للقتيلة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي لها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدى الذي أصابها من حراء فقد أختها لم يخطى. في تطبيق القانون . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

### جلسة ۲۷ من ينــاير سنة ۱۹۶۹

برياسة السيد الممتشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة الممتشارين : مجد مجد محفوظ ، ومجد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمرارى ، ومحمود عطيفه .

# ( ٣٧ )

#### الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) غش . مصادرة . إثبات . "إثبات بوجه عام " . محكة الموضوع . "سبيه . الدليل " . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب " . نقض . "أسباب الطمر . بالنقض . ما لا يقبل منها " .

( أ ) عدم ضبط المسواد الغذائية المغشوشة . أثره : عدم جسواز القضاء بمصادرتها .

(ب) سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الثبوت .

۱ حتى كان البين من المفردات المضمومة أن المادة الغذائية موضوع الجريمية لم تضبط ، فان طلب مصادرتها يكون واردا على غير محمل ومن ثم لا يجوز القضاء بها .

حتى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكة لم تطمئن إلى أدلة النبوت
 ف الدعوى ولم تفتنع بها ورأتها غير صالحة للاستدلال بها ، فإن ذلك مما يدخل
 ف مطلق سلطتها بغيرمعقب عليها من محكة النقض .

## الوقائع

إنهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٦/١١/١٠ بدائرة بندر المحلة الكرى محافظة الغربية: حوض البيع زيت بذرة كتان مغنوشا لارتفاع درجة حوضته عن الحد المقرر وعلى النحو المبين بتقوير معامل التحليل . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ومحـ محمة جنع بندر الحسلة الحزية قضت حضوريا إعتباريا عمـــلا بمواد الإنهام متغريم المتهم عشرة جنبات والمصادرة . فاست ناسا المحكوم عليه هذا الحكم ومحكة طنطا الإستانية (بهبئة استثنافية ) فضت غيابيا يقبول الإستثناف شكلا وفي الموضوع بإلفاء الحكم المستأنف و براءة المتهم بلامصاريف جنائية . بطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقص ... الح

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطمون فيه أنه إذ قضى براءة المطمون فيه أنه إذ قضى براءة المطمون ضده وخلا من نطبيق القانون ذلك بأنه وقد انتهى في أسبابه إلى أن المطمون ضده كان حسن النية في إرتكابه الحريمة المسندة إليه فقد كان لزاما عليه أن يسبغ على الوافعة وصفها الفانوني الصحيح بإعتبارها مخالفة بالتطبيق للدة ١٨ من نقا بور المطبق و يقضى بالعفوبة المقررة لها و عصد درة المهادة لفدا ية عن الحر عة إعمالا لحكم المهادة سالفة الذكر والمهادة من قانون العموبات

وحيث إن الدعوى الحنائية رمعت على المطمون صده بوصف أنه عرض للبيع زيت بذرة كتان مفشوش لإوتفاع درجة حوضته عن الحسد المقرر وقد قضى الحكم المطمون فيه بالراء، ، و برر قضاء بقوله : "إنه لم يثبت أن المتهم صاحب معصرة ، وأنه كصاحب مطم يأخد كية الزيت المقررة له بحوجب بطاقة تموينية من عمل محدد هو عمل المنهم الذي قضى ببراءته وأن لا إرادة لمثل المتهم في أن يشترى الزيت من أي عمل آخر غير الذي تحدد له ، ومن تم ترى

الحكة فضلا عن أنه لا إرادة لمثل المتهم في إختيار من يسترى منه الزيت فان التقرير لم يبين لنا نسبة الحموضة ومن المتسهب في إحدائها عما تكون معه النهمة على شك "وهذا الذي أورده الحكم مفاده أن الحكة لم تطمئن إلى أدلة البوت فى الدحوى ولم تقتنع بها ورأتها غير صالحة للاستدلال بها على المتهم ، وهو ما يدخل فى مطلق ساطتها بغير معقب عليها في ذلك من عجكة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن المادة الغذائية موضوع الحريمة لم تضبط فان طلب المصادرة يكون واردا على غير عمل علا يجوز القضاء بها . لما كان ما تقدم ، فان الطمن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

# جلسة ۲۷ من ينايرسنة ۱۹۶۹

بریاسة السید انستشار / مختسار مصطفی رضوان نائب رئیس المحکمة : وعضویة السادة المستشارین : بحد عبد الوهاب خلیل ، وحسین سعد ساعج ، ومحمود عباس المعراوی ، ومحمود عطیفه .

### (mx)

#### الطعن رقم ٣٥ ١٨٥ لسنة ٣٨ القضائية

غش . عقوبة . مصادرة . زيت .

القشاء بمسادرة المواد أر المقافير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة في مفهوم نص المسادة v من القانون A بالسنة ع ع و المعدل - شرطه : أن تكون منشوشة أو فاسدة .

مفاد نصر المسادة السابعة من العانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الحاص بقمع الفش والتدايس المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أنه يتعين للقضاء بمصادر والمواد أو المفاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الحريمة أن تكون مفشوشة أو عاسدة . ولماكان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لاتنطوى هلى جريمة لعدم ثبوت غش الزيت موضوع الدعوى أو فساده ، وكانت الطاعنة لاتجادل في هذا الذي انتهى إلمه الحكم كان القضاء بالمصادرة يكون بمنعا .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطمون ضده وآخرين بأنهم فى يوم ١٩٦٥/١٠/٢٧ بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية : المتهمين الأول والتانى : عرضا للبيع شيئا من أغذية الإنسان "زيت مغنوش " مع علمهما بغشه وفساده المتهم الثالث : أنتج بفصد البيع " الزيت " سالف الذكر دون أن يتوافر فيه الحدود المقررة من عناصر تكوينه على النحو المين بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمواد

و ٧ و ٨ و ٩ و ١ من القانون ٨٤ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٧٢ مسنة ١٩٥٥ والمسادة ١ من القرار الخاص بازيوت والدهون والقسرار الوزارى و م ١٠٩٥ لسنة ١٩٥٩ . و محكة بندر المحلة ١ مزية فضت حضوريا بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى وحضوريا إعتباريا بالنسبة إلى المتهم الثالث عملا بحواد الإتهام مع تطبيق المسادة ٤ ١/٣٠٥ من قانون الإجراءات الحنائية بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث براءة الأخيرين ١ أسد إليهما وتغريم المتهم الثانى محسة جنيهات والمصادره ١٧ مصاريف جنائية ما مناهد المحكم عليه هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية سبيئة استثناف عد واعاة المتهم بلا مصاريف جنائية وفي الموضوع بالنساء الحكم المستأنف و براءة المتهم بلا مصاريف جنائية وفعلمت النيانة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إنح .

#### 1521

حيث إن البيابة العامة تنعى على أحكم المطعون فيه الخطأ في تصبق القانون ذلك بأنه إذ قصى ببراءة المطعور حدم رالهمه السندة إليه، قد فائه أن يقضى بعقوبة المصادرة مع وجوب ذلك فانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه سد أن ساق الأدلة التي أسس عليه قضاءه بالبراءة. رد على طلب مصادرة الربت المضبوط بقوله "كما أمه لا محق مصادرة الربت لأن أحدا لم يقل أنه فاصد . أنه غر صالح لفذاء الإنسان، وكل ما هناك أنه ليس درجة اولى كما هو ثابت خر ر التحليل . لكن من الدرجة النابية الذي يصلح لفذاء الإنسان وليست و حديد حرية" . ولما كان ؤدء ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوى على جرعه عد. شبوت غش الزبت موضر الدعوى أو فساده وكانت الطاعنة لا تجادل و هذا الدى انهى إليه الحكم و ر الفضاء بالمصادرة يكون ممتنعا ، ذلك أد . غاد نص المددة السابعة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤١ الحاص بقمع النش والتدبيس المدل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤١ أن تكون المؤاد أو المفاقير أو حسلات التي هي جسم الجرعة مغشوشة أو فاسدة وهو ما إنهت الحكمة . عد نبويه . من كان ما تقد ، ١٠ ان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موسوعا .

# جُلَسة ٢٧ من يناير سنة ٩٦٩

بریاسة السید المستشار / مختار مصنفی وضوان نائب رئیس ا≟کمة ، وصفویة السادة المستشاوین : عمد بحد محفوظ ، وجمد عبد الوهاب خلیل ، ومحمود عباس العمراوی ، و هجمود عضفه .

## ( ٣٩)

#### الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) ارتباط ، عقوبة . "عقوبة الجريمة الأشد" . نقض . " حالات الطعن بالنقض . غالفة الفانون" . "الحكم في الطعن" . "ملطة محكة النقض" . إنلاف مزروعات ، الاعتداء على حق الغير ومنعه من مزاولة العمل بالقوة .

إعمال المحكمة المسادة ٣٢ نقو بات على الجرائم المدندة لتهم · وجوب توقيع مقوبة الجريمة الأشد فحسب .

للحكمة الفض فقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر يمخالفة الفائون ولو لم يرد مذا اللوجه في أسباب طنته . لها نفض الحكم بالنسبة للحكوم عليه الذي يقرر بالطمن لوحدة الواقعة وحسن سبر العدالة .

- (ب،ج) حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام. شهود" .
  - (ب) عدم النزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي .
  - (ج) عدم التزامها بيبان علة اطراحها أقوال شهود النفي •

السخم عدد منى عماقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة شهر
 و بغوامة عشرة جنبات من التهم المسندة المدعملا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات

للإرتباط القائم بينها وأوقع عليه هذه العقوبة باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إنلاف المزروعات موضوع التهمة الثانية وكانت العقوبة التي فرضها الشارع لهذه الجريمة بمقتضى المسادة ٣٦٧ من قانون العقوبات قاصرة على الحيس دون الغرامة المحكوم بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع عقوبة الغرامة المقررة لجريمة الاعتداء على حق الغير ومنعه من مزاولة العمل بالقوة — وهي الجريمة الأخف — بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة الإتلاف وهي الخد عملا بالمادة ٣٧ من قانون العقوبات، يكون قد خالف القانون و يتعين لذلك نقضه وتصحيصه بالغاء عقوبة الغرامة المقضى بها وذلك عملا بالحق الخول لحكة النقض بالمادة ٣٥ من القانون و السنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالفة القانون و لم يرد هذا الوجه في أسباب الطمن وذلك بالنسبة إلى الطاعن و إلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن بالنقض نظرا لوحدة الواقعة وحسن سرالهدالة .

لا تلتزم المحكمة بالرد صراحة على الدفاع المتعلق بموضوع الدعوى بل
 يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدامة استنادا إلى أدلة النبوت
 التى أخذ بها

٣ – لا تلتزم المحكمة ببيان علة إطراحها أقوال شهود النفي .

### الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن و آخرين بأنهم فى يوم ٩ نوفمبر سنه ١٩٦٦ بدائرة مركز إسنا . (أولا) استعملوا القوة و العنف و تدابير غير مشروعة فى الإعتداء على حق الغير فى العمل وفى أن يستخدم أشخاصا بأن منعوا نظير يعقوب و الشاذ لى مصطفى من مزاولة إعمالهم فى زراعة فحرى موسى و آخرين على النحو المدين بالمحضر . (ثانيا) أتلفوا و آخرين جمهولين عمدا زراعة الموز و البطيخ والطاطم المبينة وصفا وقيمة بالمحضر و المملوكة لفخرى موسى والسعيد ميخائيل على النحو المدين با محضر

( ثالثا ) أتلفوا وآخرين مجهولين عمدا البابوالأزيار والفرن المبنوصفا وقيمة بالمحضر والمملوكين لشنوده ميخائيل موسى وذلك بأن ألقوا بالباب على الأرض وكسروا الأزيار وهدموا الفرن على النحو المبن بالمحضر ( ثانيا ) الأول أيضا أحدث عمدا وآخر بجهول بالشاذلى مصطفى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقور الملاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت مقابهم المواد ٢/٢٤٢ و ۱/۳۲۱ و ۱/۳۲۷ و ۱/۳۷۰ من قانود العقوبات . وادعى مدنيا كلى من فخرى موسى وشنودة ميخائيل والسعيد ميخائيل بمبلغ ١٠٠ ج قبل المتهمين متضامنين . ومحكمة جنح إسنا الجزئية قضتحضوريا عملابمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة . . ه قرش لكل لوفف التنفيذ وتغزيم كلمن المتهمين عشرة جنيهات وذلك عن النهم المنسوبة إليهم بلا مصروفات جنائيــة وألزمت المتهمين متضامنين أن يدفعوا إلى المدعن بالحق المدنى مبلغ خمسة وعشرين جنيها وألزمتهم المصروفات المدنية المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ديث من الطلبات . فاستأنف المحكوم هليهم والمدعيان؛ حن المدى هذا الحكم ...الح. وعكمة قنا الإبتدائية \_بهيئة استثنافية\_ قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلاوني الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بتأييده فيما قضى به بالنسبة للتهمين الأول والثآنى و بإلغائه فيما قضى به بالنسبة لاتهمين الثالث والرابع وتبرئهما مما أسند إلهما ويرفض الدعوى المدنية قبلهما وألزمت المتهمين الأول والثانى المصاريف المدنية الاستثنافية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أنعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. فطعن وكيل المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطمن هو أن الحكم المطمون فيه إذ دان الطامن بجرائم استمال القوة والعنف في الاعتداء على حق النسير في العمل والإنلاف قد شابه قصور في التسبيب ، فقد ذهب الحكم إلى أن الثابت من أقوال الشهود وما فدمه أولهم من مستندات أن المدمين بالحق المدنى يضعون اليسد على أرض بعز برة العلوانية بطريق الإيجاد من الدولة ولحم الحق في ذراعتها ومزاولة العمل بها دون أن يرد

على دفاع الطاعن بأن قرارا صدر بتملك هذه الأرض إلى المعدمين من الناحية وإلى بعض الجنود الذين عملوا فى اليمس وأن المدعين بالحق المدنى أرادوا زراعة هـ أه الأرض إضرارا بأولئك المتفعن فتوجه أهالى البلاة لمنع ذلك كا ذهب أعضاء بلانة الاتحاد الاثتراكى لمكان الحادث لمنع حصول أى اشتباك وهو دفاع جوهرى أيده فيه كثير من الشهود كما أن الحكم لم يرد على أقوال شاهد نفى الطاعن الذى شهد بأن الطاعن كان موجودا فى يوم الحادث فى مدينة بورسميد واكتفى الحكم بقوله إن المحكة لا تعول على أقوال شهود النفى لعدم الاطمئنان إليها دون أن يعين أسباب عدم الاطمئنان إلى أقوالهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه مين وافعة الدعوى بمــا يخلص في أن المطعون ضدهم يضعون اليد على أرض زراعية بجزيرة العلوانية بطريق الإيجار من الدولة منذ عام ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٦٥ تولت إحدى اللجان المختصة بحث حالته. تمهيدا لتمليكهم إياها غيرأن أعضاء وحدة الانحاد الاشتراكى ورجال الادارة بالبلدة تقدموا بشكاوي في هذا الخصوص وفي صباح يوم الحادث فوجيء المطعون ضدهم بالطامن وآخرين يتوجهون إلى تلك الأرضّ التي يضعون اليد عليها قصد منعهم من زراعتها ، وكان نظير يعقوب والشاذلي مصطفى يحرثان الأرض فأمرهما الطاعن بالتوقف عن الحوث وصفع أولهما بيده على وجهه وانهال ضربا على الثانى وقام الطاعن ومن معه بعد ذلك باتلاف زراعات الموز والبطيخ والفثاء المملوكة للطعون ضدهم وأوقفوا ماكينة الرى حتى لا تروى زراعتهم كمآ قصدوا دارا لهم بالجزيرة وأتلفوا باجا وفرنا وأزيارا بداخلها . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدله سائغة مستمدة من أقوال المطعون صدهم والشاهدين الشاذلى مصطفى ونظير يعقوب ومن المستندات التي قدمها المطعون ضده الثاني ومعاينة مكان الحادث والتقرير الطبي . ثم عرض الحكم لأقوال شهود النفي فأطرحها لعدم اطمئنانه إلى صدقها . لما كان ذلك وكان الدفاع الذي يشير إليه الطاعن في طعنه متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تاتزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الردعليه مستفادا من الحكم بالأدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذبها ، كما أنها غير ملزمة ببيان علة إطراحها أقوال شهود النفي ، ومن ثم فان الطعن يكون على غير أساس ، إلا أنه ك كان الحكم قد

قضى بماقبة الطاعن بالجبس مع الشغل لمدة شهر و بغرامة عشرة جنبهات عن التهم المسندة إليه محملا بالمحدد ٣ من قانون العقوبات الإرتباط القائم بينها وأوقع عليه هـ نه العقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إنلاف المزروعات موضوع التهمة الثانية وكانت العقوبة التي فرضها الشارع لهـ نه المخروعات موضوع التهمة الثانية وكانت العقوبة التي فرضها الشارع لهـ نه المخرود على الحيل مع الشغل دون الغرامة المحكوم بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع عقوبة الغرامة المقررة لجريمة الإعتداء على حق الغير ومنعه من مزاولة العمل بالقوة وهي الجريمة الأخف بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة الإتلاف وهي الجريمة الأخف بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة القانون ويتمين لذلك نقضه وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها وذلك علا بالحق المخول محكمة النقض بالمادة ٥٣ من القانون وقم ٥٧ لسسنة ١٩٥٩ في مان حالات وإجراءات الطعن أمام محكة النقض من القانون وقم ٥٧ لسسنة ١٩٥٩ إذا تعلق الأمر بخالفة القانون ولو لم يرد هـ ذا الوجه في أسباب الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن بالنقض نظرا لوحدة الواقة وحسن سو العدالة .

### جلسة ٢٧ من ينابرسنة ١٩٦٩

بريامة السيد المستشار / بجد صبرى وصفو ية السادة المستشارين : عجد عبد المنتم حمزارى ، ونور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومجد أبو الفضل حفنى .

## ( 1 - )

#### الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ القضائية

(۱، ب، ج) نصب . جريمة . "أركانها " . حكم "تسبيبه . تسييب . ميب " .

(1) جريمة النصب. أركانها ؟

(ب) ركن الاحتيال · شروط توافره فى حق المتصرف فى الأموال الثايته أو المقوله ؟

(ج) مدى مسئولية غير المتصرف والوسيط ؟ مثال •

(د) نقض. "الحكم في الطعن. أثره ". " سلطة محكمة النقض " .

قض الحسكم بالنسبة للعساهن يقتضى فضه بالنسبة للعكوم طبيعا الآخرين اللذين يتصل بهما وجه الطمن ولو لم يقررا بالطمن بالنفض - المسادة ٤٣ من الفاقون ٥٧ لسنة 4 ه 1

١ – جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه صحية هذا الاحتيال الذى يتوافر باستمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى ملك النير ممن لا يملك التصرف .

٧ — إذا كان يكفى لتمكوين ركن الاحتيال في جريمـــــة النصب بطريق التصرف لا يعلك النصرف المتصرف لا يعلك النصرف الدى أحراه ، وأن يكون الممال الذى تصرف فيه غير مملوك له ، إلا أنه لا تصح إدانة غير الممنصوف – والوسيط كذلك – إلا إذا كانت الجريمة قد وقعت تتبجة تواطؤ وتدبير سابق بينه و بين المنصرف مع علمه بأنه يتصرف فيا لا يملكد وليس له حق التصرف فيه حتى تصح مساءلته سواء بصفته فاعلا أو شريكا .

٣ — لا يكفى لنائيم مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيا زعمه من ادعاء الملك إذا كان هو في الحقيقه يجهل الواقع من أحره أو كان يعتقد بحسن نيه أنه مالك للقدر الذي تصرف فيه . ولما كان التابت من مدونات الحمح أن الطاعن سمسار وله بهذه المثابة أن يجمع بين طرق العقد ويقتضى أجر الوساطة بينهما ، ولا يكلف مؤونه الثبت من ملكية البائع أو محث مستنداته ، فإن الحمكم المطمون فيه إذ دانه دون أن بين ما وقع منه مما يعد في صحيح القانون احتيالا ، يكون قاصرا عن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة طبقا لما أقرضته الممادة ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية معيا بما يبطله ويوجب نقضه .

ع - متى كان المنعى الذى نعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه بالقصور فى النسبيب - والذى أخذت به المحكمة - يتصل بالمحكوم عليهما الثالث والرابع أيضا ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما كذلك ولو لم يقررا بالطعن بالنقض طبقا الحادة ٢٤ من القانور وقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٤ بدارة بندر دمنهور . توصلوا إلى الإستيلاء على النقود المبينة قدرا بالمحضر والمملوكة لوجنات أحمد المسيرى وذلك عن طريق بيع العقار المبين بالمحضر لها مع أنهم 

#### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطمون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب بغيع ملك الغير قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون المقوبات التى دين بمقتضاها بما تتطابه من احتيال وقصد جنائى مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الإبتدائى الماخوذ بأسبابه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن — وهو سمسار — قصد الحبى عليها بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٥ وأقهمها أن المنهم الثانى فى الدعوى يملك — بمقتضى عقد تبين فيا بعد أنه مزور — أطيانا زراعية مساحتها عشرون فدانا بزمام جهة زرقون يعرض عليها شراءها نظير نمانين جنيها للفدان ، فعاينت المشترية الأرض ، وأبرمت المقدالذى حرد عام وشهد عليه شاهدان وهما المتهمان الثالت والراح ، ودفعت أربعائة جنيه عربونا ثم تكشف لها أن المتهم الثانى لا يملك الأرض التى باعها ، واتبهى الحكم

في تسبيبه إلى إدانة الطاعن والمتهمين الأخرين حملة واحدة بجريمة النصب طبقا للـادة ٣٣٦ من قانون العقويات بإعتبارهم قد باعوا عقارا ليس ملكا لهم ولا لهم حق التصرف فيه مع أن التصرف المؤثم ــ بهذا التنصيص ــ لم يقع إلا من المتهم الثاني وحده بإعتباره البائع للعقار الذي لا يملكه . ولما كانت حريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقو بات تتطلب لتوافرها أن يكون تمة احتيال وقع من المتهم على الحبني هليه بقصد خدمه والإستيلاء على ماله فيقع المجنىعليه ضحية هذآ آلاحتيال الذى يتوافر بإستعال طرق إحتيالية أوبإتخاذ إسم كَاذَّبِ أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف. وإذا كان يكفى لتكوين ركن الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك النصرفالذي أجراه، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، إلا أنه لا تصح إدانة غير المتصرف ــ والوسيطكذلك ــ إلا إذا كانت الحريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين المتصرف ، مع علمه بأنه يتصرف فيها لا يملكه وليس له حق التصرف فيــه ، حتى تصح مَساءلته سواء بصفته فاعلا أو شريكا . ولا يكفى لتأثيم مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فها زعمه من إدعاء الملك إذا كان هو في ألحقيقة يجهل الواقع من أمره أوكان يُعتقد بحسن نية أنه مالك للقَدر الذي تصرف فيه. ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن سمسار . وله بهذه المثابة أن يجمع بين طرق العقد ويقتضى أجر الوساطة بينهما ،ولا يكلف مؤونة التثبت من ملكية البائم أو بحث مستنداته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه دون أن يبين ما وقع منه مما يعد في صحيح القانون احتيالا بالمعنى المتقدم ، يكون قاصرا عن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة طبقا لما افترضته المادة ٣١٠ من قانون الإحراءات الجنائية معيباً بما يبطله ويوجب نقضه . ولما كان هذا المنعى يتصل بالمحكوم عليهما الثالث والرابع أيضا ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما كذلك وأولم يقررا بالطعن بالنقض طبقا الادة٢٤ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطمن أمام محكمة النقض .

#### جلسة ۲۷ من يناير سنة ۱۹۲۹

رياحة السيد المستشار / بجد صرى ، وعضوية السادة المستشارين ؛ عجد عبد المنتم جزاوى ٪ . ونور الهين حويس ، ونصر الدين حزام ، وأقود خلف .

# ( 1 1 )

#### الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) عقوبة. "العقوبة المبررة"، ظروف مخففة. اختلاس أموال أميرية.
 استيلاء على مال للدولة بغير حق . قمض . " المصلحة في الطعن" .

معاقبة الطاعن بمقتضى الممادة ١١٣ عقر بات مع استمال الرافة وفقا للمادة ١٩ من من ذلك القانون . لا جدوى بما يشره الطاعن من أن الممادة ١١٣ مكرر مقو بات. هى الواجعية النطبيق ما داست العقوية المقضى بها مقروة فى القانون وفقا المادة. المذكروة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير المعقوبة تحت تأثير الوصف الذي أصلته الوافعة .

(ب) محكة الموضوع . "سلطتها فى تقدير آراء الخراء" . إثبات. "خبرة". حكم . " تسبيه . تسبيب غير معيب " .

لمحكة الموضوع الجزم بصحة ما رجحه الخبير في تقريره .

(ج، د) حكم . "تسييه. تسبيب غير معيب". إثبات . "إثبات بوجه عام" .

- ( ج) الأدلة في المواد الجنائية متساندة .
- (د) نحكة الموضوع الأخذ إقوال المتهم في أية مرحة من مماحل التحقيق
   وإن عدل عنها بعد ذلك .

١ - متى كان البين من مطالعة الحكم المطمون فيه أنه قضى بمعاقبة الطاعن بالسيجن لمدة ثلاث سنوات و بالغرامة والرد والعزل بمقتضى المحادة ١١٧ من قانون العقو بات وذلك بعد أن استعمل الرأوة معه وفقا للحادة ١٧ من هذا القانون فإنه لا جدوى للطاعن محما شيره من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى هي المحادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المفضى بها مقررة في القانون وفقا للحادة ١١٣ مكررا المذكورة. ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرأوة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الحنائية التي قارفها الحالي لا الوصف القانوي الذي تكفه المحكة وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعال الرأفة وذلك متطبق الحدة ١٧ من قانون العقوبات، فإنما تقدر العقوبة التي تقاسم مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف.

 ٢ - لمحكة الموضوع أن تجزم بصة مارجحه الخبير في تقريره مي كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها

س لايشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث بني، كل دليل منها و يقطع أفي كل جزئية من جزئيات الدعوى \_ إذ الأدلة في المواد الحنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكة واطمئنانها إلى ما إنهت إليه .

٤ ــ من المقرر أن لحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وإن على عنها بعد ذلك ، وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم 11 نوفمبر سسنة 197٧ بناحية مركز طنطا محافظة الغربية : بوصفه موظفا عموميا ومن الأمناء على الودائم ° كاتب الجمعية التعاونية الزراعية بقرية تشرسيت اختلس المبلغ المبين المقدار بالتحقيق ( ٢٤٤ م ) والمملوك للجمعية التعاونية الزراعية سالفة الذكر ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات لها كته بالمواد ١١١١/١٢٥١/١١ حنطا قضت و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكة جنايات طنطا قضت حضور يا بتاريخ ٣٠ ما يوسنة ١٩٦٨ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلات سنوات وتفر بمهميلة ١٣٤٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلات سنوات وتفر بمهميلة ١٣٤٢ و ١٩٥٦ وعزله من وظيفته فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

#### المحكمة

حبثإن مبنىالطعنءو أن الحكم المطعون فيهإذ دانالطاعن بجناية الاختلاس قد أخطأ في تطبيق الفانون وشابه قصور فيالتسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الحكم طبق على واقعة الدعوى المــادة ١١٢ من قانون العقو بات مع أن المسادة ١١٣ مكررا من ذات القانون هي المنطبقة على الواقعة. كما أن الحكم اعتمد ضمن ما اعتمد عليه في ثبوت الجريمة على تقرير مصلحة تحقيق الشخصية دون أن يبين مؤدى هــذا التقرير على نحو يكشف عن وجه استدلاله به وعلى الرغم من عدم صلاحية النقريركدليل يقيني يصح التعويل عليه ف ثبوت الجريمة في حق الطاعن لاحتوائه على احتال فتح الحزانة وسرقة ما بداخلها بمفتاح آخر مصطنع مغاير لذلك الذي في عهدة الطاعن • كما أن الحكم استخلص من إقرار الطاعن بتحمله مسئولية العجز وعدم وفائه لمبلغ السنة جنيهات المتبقية للجريمة من المبلغ الذي كان قد أخذه من الخزانة سدادا لأجر التليفون دليلا علىمقارفته مع أن ذَّلَكُ لا يؤدى إلى مارتب عليه . وأخيرا فإن الحكم أسند إلىالطاعنخلاها للتَّاتِ في الأوراق إقراره بأنه أحكم غلق الخزانة قبل فتحها واكتشاف سرقتها كما أثبت في حقه مقارفته للحادث سدا للمجز الذي تكشف وجوده في عهـــدة زميله نبيل سيداروس مع أن التابت بالأوراق أرب العجز سدد بأدوات كانت نخزن الجمعية دون آلمـــال المقول باختلاسه . وحيث إنه لمـــا كان البس

من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى عماقية الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالغرامة والرد والعزل بمقتضى المسادة ١١٢من قانون العقوبات وذلك يعد أن استعمل الرأفة معه وفقا للسادة ١٧ من هذا القانون فإنه لا جدوى للطاعن مما شره من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعــة الدعوى هي المــادة ١١٣ مُكُورًا مِن قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقضى بها مقررة في القانون وفقا للادة ١١٣ مكررا المذكورة ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقــدر العقوبة تحت تأثر الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن تقـــدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الحانى في إستعمال الرأفة وذلك سطبيق المادة١٧ من قانون العقوبات فإنما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن من وأقعة الدعوى أورد الأدلة على شبوتها في حق الطاعن مستمدة من اقوال الشَّهُود وأقوال الطاعن ومن تقرير مُصلحة تحقيق الشخصية الذي بين مؤداه في قوله" إن قفــل الخزينة وجد سلما وكذا ميكانيكيته من الداخل وأنه بفحص أجزائه الداخلية ميكروسكوبيا في مواضع احتكاك المفتاح بها وجد آثار منتظمة لإستعال أكثر من مفتاح من بينها آثار إستعمال المفتاح المسلم إلا أن الآثار الغير حاصة بهذا المفتاح لا تنبيء عن إستعال متكرر متعدد كما في الحالة الأولى وأن هذا القفل يصعب عمل مفتاح مصطنع له بدون مطابقة على المفتاح الأصل أو فك أحزائه الداخلية"، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تجزم بصحة ما رجمه الحبر في تقريره مني كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدته لدمها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المُطعون فيه من قصور في هــذا الصدد لا يكون له على . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن إقراره بتحمل مسئولية العجز وعدم وفائه للبلغ المتبقى من أجر التليفون لا يكنى لإستخلاص مقارفته للجر ممةمردودا مما هو مقرر من أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد علمها الحكم محيث يذيء كل دليل منها و يقطع في كل حزيبة من حزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الحنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا سنظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما إنسب إليه وهو أمر لم تحلي، المحكة تقديره. ومن ثم فيكون ما يشيره الطاعن في هذا الشأن على غير أساس له لما كال ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطمون فيه أنها عتمد حسنها اعتمد عليه في بوت الواقعة في حق الطاعن إلى إقراره بحضر السرطة بأنه أحكم غلق الخزانة قبل فتحها الانهاف سرقتها واطرحت أقدواله بحضر تحقيق النيا بة الذي عدل فيهمن أقواله الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك وهي في ذلك غير ملزمة بابداء الاسباب إذ الأمر مرجعه إلى إطمئنانها، فإنه لا يقبل من الطاعن في شأن سداد العجز الذي وجد يعهدة نبيل سيداروس زميل أما ما يثيره الطاعن في شأن سداد العجز الذي وجد يعهدة نبيل سيداروس زميل الطاعن عنا دون المال المقول باختلاسه فردود بأن العجز لم يكن قاصرا على بعض الأدوات ( قطع النياد) التي ردت بالفعل بل شمل أيضا مبائ أخرى عبرة عن قيمة مبيدات وأسمدة وذلك حسبا جاء بأقوال رزق شوق اسحق رئيس المراجعة التي أوردها الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برعته بكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

رياحة السيد المستشار/بجد هيد المنم هزارى ، وصفوية السادة المستشارين : بجد أبور الدين هو يس ، وقسر الدين هزام ، وبجد أبور الفضل حفى ، وأمور خلف .

## ( 11)

#### الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١) نقض · " الطعن بالنقض . التقوير به " · " أسباب الطعن · تقديمها " . "

التقرير بالطمن بالنقض • تقديم أسباب الطمن في الميعاد • أثرهما ؟

- (ب، عج) قتل خطأ . إصابة خطأ . خطأ . رابطة السببية . حكم . "تسبيبه . تسبب غير معيب".
- (ب) مسالة كل من أمهم فى الأخطاء التي نشأ منها الحادث أيا كان قدر خطته . مسترى فى ذلك أن يكون خطؤه سيا مباشرا أم غير مباشر فى حصول الحادث .
- (ج) إبراد الحكم لأوجه الحفظ التي أسهمت في وفوع الحادث . كفايته التدليل عل قبام رابطة السبية بين الخمط والنقيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .
- (د) إثبات. " إثبات بوجه عام" . "شهادة ". محكمة الموضوع. "سلطتها في تقدير الدليل " .
  - حق محكمة الموضوع في أن تسول على ما تطمئن إليه من أقوال -
- ( ه ) حكم · " تسبيبه · تسهيب غير معيب " · إثبات · " إثبات · "

فبيب أحكام الإدانة ؟

١ - جرى قضاء محكة النقض على أن التقرير بالطمن بالنقض هو مناطرا تصال المحكة به وأن تقديم الأسباب التي بنى طلها الطعن في الميماد الذى حدده الفانون هو شرط لفبوله > وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ب تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم
 فيها أيا كان قدر الخطأ الملسوب إليه ، يستوى فى ذلك أن يكون سهبا مباشرا
 أو غير مباشر فى حصوله .

٣ - متى كان ما أورده الحكم سديدا وكافيا لبيان أوجه الحلقا التى أناها المتهم ، وكانت من بين الأسباب الني أدت إلى تصدع الحائط المشترك وانهيار المخزلين على من فيهما من السكان ووفاة البعض و إصابة الآخرين ، فان همذا بما يتوافر به قيام رابطة السهبية بين ذلك الحطأ والنتيجة الضارة الني حوسب عليها المتهم بحسب ما هي معرفة به في القانون .

إلى من أقوال دون المحكمة الموضوع الحق في أن تعول على ما تطمئن إليه من أقوال دون المحض الآخر .

 ه — إذا كان الحكم المطمون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة المناصر القانونية للجريمة التي دان المتهم بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شانها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها مردودة إلى أصلها الصحيح من أوراق وفطن إلى ما دفع به المتهم الدعوى وعرض له ورد عليه بما لا يخرج عن الاقتضاء المقلى والمنطق ، فإن الطعن يكون عل فيرأساس و يتعين الرفض موضوعا .

# الوقائع

انهمت النيابة العسامة الطاعنين بأنهما فى يوم ١٦ قبراير مسنة ١٩٦٦ بدائرة بندر الفيوم : تسهبا خطأ فى موت كل من وهبيه اصحق وأصماء عهد مجمود وخالد أحمدو عمد أحمد ومفاف خليل وخليل صالح وهد أمين حامدو إصابة كل من

ناديه فوزى نصيف وناديه أحمد عبد الفتاح وسامىخليل وأحمد عبدالفتاح مؤمن وحسن حامد عبد اللطيف وعادل سمير فوزى بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما ورعونتهما بأن أفام الأول ساء دون الاستعانة بأحد المختصين للاشراف عليه ودون مراعاة الأصول الفنية فيالبناء وعدم إنحاذه والمنهم الثاني الحيطة لمنع تسرب المياه إلى الحائط الفاصل المشترك بينهما وتراخبهما في القيام برمم حوائط المنزلين رغم قدم بنائهما فادى ذلك إلى تشبع الحائط الفاصل بالرطوبة وتحلله وانهياره وإسميار أسقف المنزلين الحملة عليه وسقوط الأنقاض على قاطني المــــزاين ووفاة بعضهم وإصابة آخرين . وطلبت معاقبتهما بالمادتين ١/٢٣٨ – ٢ و ١/٢٤٤ –٣ من قانون العقوبات ، ومحكمة بندر العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيمات لإيقاف التنفيذ. فاستأنف المحكوم عليهما هذا آلحكم. ومحكمة الفيوم الإبتدائية — بهيئة استثنافية — قضت حضوريا بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف 🗕 وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الطاعن الأولُّ أسبابًا لطعنه ولم يقدم الطامن الثاني أسبابا لطعنه .

#### المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى و إن كان قد قرر بالطعن في الميماد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . ومن ثم يكون طعنه غر مقبول شكلا وذلك لما حرى به قضاه هذه المحكمة من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بن عليها الطعن في الميماد الذى حدده الفانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول ... قد استوى الشكل المقررى القانون. وحيث إن هذا الطاعن سعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الحطأ قد شابه قصور في النسهيب وفساد في الاستدلال وانطوى على مخالفة للناس في الأوراق ، ذلك بأنه لم يعن تحديد سهب الحادث وعلاقةالسببية بينه و بين خطأ الطاعن الأول ، إذ أن ما ساقه من أخطاء أسندها المهندسون أليه - على فرض وجودها - قد مضت علمها مدة طويلة دون أن يتصدع البناء ، وأنه لولا عامل الرشح الذي طرأ على الحائط المشترك بين منزلي الطاعنينُ لظل البناء قائمًا ومن ثم فالرشح هو العامل الرئيسي الذي يعتبر قَانُونا سَببا للحادثُ إذ لولاه لما نشأ الفعل الصار ، وهذا السبب لا دخل للطاعن فيه لأن مصدره خزان الصرف الكائن بالمنزل الشرق الذي يملكه الطاعن الثاني ولم يكتشف أمره إِلاَّ بَعد أَنَّ نَبهِ إليه الطاعن الأولُّ عند استجوابه أمَّام النيَّابة وبعد أن كان المهندسون قد أرجعوا سبب الحادث إلى عوامل أخرى ساهمت في سقوط الحائط مردها إلى أخطاء وقعت في تشييد البناء وضعف سمك الحائط المشترك وعدم بناء دورات المياه " بالطوب الأحمر " بمنزل الطاعن الأول وتسرب مياه الصرف من مواسير المنزل الشرقي ، وقد أضيف عامل الخزان إلى تلك الأسباب معد أنَّ اكتشف أمره ، وقد أخذ الحكم الاسدائي وجاراه في ذلك الحكم المطعون فيه بهذا المنطق مع أن تلك الأسباب كانت قائمة من قبل منسذ أمد طويل ولوكانت تؤدي حقيقة إلى إضعاف متانة الحائط و التالي إلى سقوطه لسقط منه عهد طویل ، ومن ثم فالرشح الذي تسرب إلى الحائط ،ن خزان الصرف الواقع يمتزل الطاعن الآحر والذي لاسلطان للطاءن الأول عليه كان هو العامل الذَّى أدى مباشرة إلى ضعف الحائط وبالنالي إلى سقوطه . هذا وقد التفت الحكم عما شهد به المهندسان مجود توفيق والغريب أحمد سلمان أمام محكمة أول درجة من أن السبب في الرشح راجع إلى تسرب الرطوبة من خزان الصرف الكائن بالمنزل الشرق الذي أهمل شانه الطاعن الآخر واعتمد الحكم على ما قالا به في تحقيقات النيابة على الرغم مما صرح به أولهما محمود توفيق من أمه لم يعاين منزل الطاعن الأولوأنه كان يعني بما ذكره في تلك التحقيقات المنزل الشرق المملوك الطاعن الآخر . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن النات من معاسة النيامة أن حوائط دورات المياه في منزله كانت مشيدة بالطوب الأحمر . وأنه لو قدرت محكمة ثاني درجة كل هذه الحقائق لتفروجه الرأى في الدعوى أماوهي لم تفعل فقد تعيب حكمها ما يوجب نقضه .

وحيث إن ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أن العامل المباشر للحادث هو الرشح الذى كان سببه مزان الصرف الذى لا سلطان له عليه لأنه يمزل الطاعن

الآخر وأن الأخطاء الأخرى التي أقام علمها الحكم مسئولية الطاعن لم تكن سببا مباشرا للواقعة و إلا لانهار البناء منذ أمد طو يلومن ثم فلا مسئولية على الطاعن، فمردود بأن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فها أيا كان قدر الحطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سهيا مباشراً أو غير مباشر في حصوله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ما نماه الطاعن على الحكم الاسدائي وفنده مبينا خطأ الطاعن وعلاقة السبيبة بينه و بين النتيجة الضارة التي نشأت عنه كما يتطلبه القانون في قوله " إن الثات مَّن تقارير ألخبراء الهندسيِّين المودعة ملفُّ الدعوى ومناقشتهم أمَّام النيابة أن المهم الأول ــ الطاهن الأول ــ أخطأ حين أقام بناء منزله على غير الأصول الفنية المرعية وأفام الحائط المشترك بسمك يقل عن السمك العادى في الطابقين الثانى والنالث وتركه دورات المياه على الحائط المشترك رغم أنه مبنى بالطوب الأخضر بالنسبة للطابقين التانى والنالث ووضع عروق سقف منزله عمودية على الحائط المشترك مناؤه من الطوب اللن عما أدى إلى الضغط المتواصل علمه لأنه يحل ثلاث طوابق مع ضغط مستمر له نتيجة تمآكل المونة وانتشار الرطوبة من دورات المياه ومن خزان المنزل المجاور والمملوك للتهم الثانى وأن سقوط المنزلين يرجع سببه إلى الإهمال في العناية وقدم البناء والعيوب الفنية التي يعلمها وكانت ظروف الحال تمكنه من هذا العلم كما ذكر المتهم الأول نفسه من أن المتهم الثانى وهو صاحب المنزل المجاور لم يقم بكسح خران المجارى من خمس أوست سنوات مما تسبب عنه رشح بالحائط الفاصل بين المتزلين وفوق ذلك فإن الحائط المشترك مملوك للطرفين شيوعا وأن أى إخلال فيه يوجب مسئوليتهما جنائيا لما يحدث بساكنيه وغيرهم وأن ما ذهب إليه المتهم الأول من أن المهندس محرد توفيق شهد أمام محكمة أول درجة من أن الحائط مشبع بالرطوية بسبب تسرب بعض مياه مطابخ المنزل الشرق وليس الغربي فقد شهد أسام النيابة (ص١١)أن دورات الميآه مقامة بالطوب الذين في المنزل الغر في أما المنزل الشرق فليس به دورات مياه وكان على صاحب المنزل الغربي عند إدخال المياه إلى المنزل أن يغير دورات المياه ويقيمها بالطوب الأحمر والأسمنت حق لا يؤثرعل الرشح الطبيعي الناتج من هذه الدورات واستطرد الحكم إلى أن هذا الشاهد قال " إن الشخص الذي أقام البناء وأدخل المياه في البيت الغربي

مسئول أيضا وقال إنه لو اتبعت الأصول الفنية لما تهدم البناء وف ذلك رد كاف شاف لما أورده الحيران الاستشاريان في تقريرهما والتي لا تطمئن المحكة إليهما " وما أورده الحكم فها سلف سديد وكاف في بيان أوجه الخطأ التي أناها الطاعن الأول وكانت من بين الأسباب التي أدت إلى تصدع الحائط المشرك وانهيار المنزلين على من فيهما من السكان ووفاة البعض و إصابة الآخرين ويتوافر به قيام رابطة السببية بن ذلك الحطأ والنتيجة الضارة التي حوسب عليها الطاعن محسب ماهي معرفة به في القانون . أما ما نتعاه الطاعن خاصا باعتاد الحكم على شهادة المهندسين محمود توفيق والغرب أحمد سلمان في تحقيقات النيامة والتفاته عما غايرتنك الشهادة أمام محكمة أول درجة ، فردود بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من حقها في أن تعول على ما تطمئن إليه من أقوال شاهد في التحقيقات دون ما شهد به أمام الحكمة وأن تأخذ بيعض أقواله دون البعص الآخ \_ وأما ما يثره الطاعن من أنه أقام حوائط دورات المياه في منزله بالطوب الأحمر وأن الحكم قد خالف في هذا الشأن ما هو ثابت في معاينة النيابة ، فهو مردود بأنه فضلاً عما كشفت عنه أقوال المهندسين التي عول عليها الحكم من عدم سلامة دعوى الطاعن ، فإن ما أثبته الحكم ، نقلا عن معاينة النياية هو أن الحائط المشترك لم يكن مبنيا بالطوب الأحمر إلا على ارتفاع مترين فقط ـــ وهو أمر أشار إليه الطاعن في طعنه ، يضاف إلى ذلك أن تقرير الحبيرين الاستشاريين المقدم من الطاعن والذي عرض له الحكم وأطرحه ، قام في هذا الخصوص على أنه لا يلزم بناء دورات المياه بالطوب الأحمر ، ومفاد هذا الرأى الذي لم مجادل فيه الطاعن انه لم يتكشف لواضعي التقرير أن الحوائط كانت مبنية بالطوب الأحمر ، و إلا لمـا فاتهما التنويه به ، وبذلك يكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من مخالفة النابت في الأوراق غير سديد . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيهقد بنواقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصرالفانونية للجر يمةالتي دان الطاعن بها وأورد على شوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها مردوده إلى أصلها الصحيح من أوراق الدعوى وقد فطن إلى ما دفع به الطاعن الدعوى وعرض له ورد عليه بما لا نخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فانالطعن يكون على غير أساس و يتعين رفضه موضوعا .

# جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

بریاسة السید المستشار / عادل بونس وئیس انحکمة ، وعضویة السادة المستشاوین : بحد محمد محفوظ ، وحسین سعد ساع ، وعمود هباس العمراوی ، ومحمود عطیفة .

# ( 2 3

#### الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١) محاماه . " تقدير أتعاب المحاماه " . قانون . " تفسيره " .

مجال التقيد بفئات الأتعاب المنصوص طيباً فى المــأدة ١٧٦ من قانون المحاماة الجديد ؟

(ب) حكم . "وضعه والتوقيع عليه" . بطلان . نقض." -الات الطمن . بطلان الحكم " .

وجوب وضع الأحكام الجنائية والترقيع طيها خلال ثلاثين يوما من النعلق بها . مخالفة ذلك ، بطلان الحمكم -الممادة ٢/٣١٢ إجراءات .

١ - بجال التقيد هئات الأتعاب المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ هو الأتعاب الحامة بالحامين أدضاء النقابة التي تؤول إلى صندوقهم طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من القانون المشار إليه فلا تتعداه إلى الأتعاب المحكوم بها للجهات التي تنولى المدافعة عنها إدارة قضايا الحكومة عملا بقانونها الحاص .

ب ان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٧ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها و إلا كانت باطلة ، و إذ كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قدصد ربتاريخ ٢٩ يناير سنة ٩٩٨، وحتى يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٨ لم يكن فيد تم التوقيع عليه و إيدامه قلم المكتاب

على ما بين من الشهادة الصادرة من فلم كتاب النيابة المختصة المرافقة لأسباب الطمن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه

### الوقائع

أتهمت النيابة المامة التهم بأنه في يوم ١٤ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم مصر الجديدة ١ ـــ تسبب خطأ في موت عبد اللاه عبد ربه إبراهيم وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وهدم احترازه وغالفته القوانين واللوائح بأن قاد سيارة الأتوبيس المبينة بالمحضر في سمرعة ورعونة ينتج عنها الخطر رغم مروره في مفترق ودون أن تكون مستكلة لأجهزة الأمن ، فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أودت بحياته • ٧ ــ قاد السيارة الأنو بيس المبينة بالمحضر دون أن تكون مستكلة لأجهزة الأمن . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨من قانون العقوبات . وأدعت زوجة المجنى عليه ــ عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المحبى ءايه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ثم عدلت طلباتها إلى مبلغ ٥٦ جعلى صبيل التعويض المؤقت . وأثناء سير الدءوي ندخات هيئة النقل العمام بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية. ومحكة جنح مصر الحديدة الجزئية قضت حضور يا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل وكفالة ه ج لإيقاف انتنفيذ و إلزامه أن يُدفع إلى المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها . مبلغ ٥١ ج على مبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية فاستأنف كل من المتهم والمسئول من الحقوق المدنية هذا الحكم. وعكمة الفاهرة الإبتدائية ــــ بهيئة إستثنافية ــ قضت حضوريا بقبول الإستثنافين شكلا وف الموضوع (أولا) برفض الدفع المبدى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها.ن غيرذى صفة وبقبولها (ثانياً) بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة ، والاكتفاء سغريم المتهم خمسين جنها وتأييده فما عدا ذلك ، و إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بالتضامن المصاريف المدنية الإستثنافية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتماب المحاماه . فطمن المحامي عن هيئة النقل العام في هذا الحكم بطريق النقض .

#### المحكمة

حيث إن الطاعنة – المسئولة عن الحقوق المدنية – تنعى على الحكم المطعور فيه أنه إذ قضى بالزامها المصاريف المدنية الإستثنافية بالتضامن مع المتهم المحكوم عليه . قد شابه البطلان ذلك بأن أسبابه لم تحرر ولم يوقع عليه في مدة الثلاثين يوما من تاريخ النطق به .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٧ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع علمها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كات باطلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ سناير سنة ١٩٦٨ ، وحتى يوم ٢٩ فراير سنة ١٩٦٨ لم يكن قد تم التوقيع عليه و إيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة شرق الفاهرة للمؤرخة ٢٩ فراير سنة ١٩٦٨ المرافقة لأسباب الطمن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه فيا قضى بعمن إلزام الطاعنة بالتضامن مع المحكوم عليه المصاويف المدنية ومائمة والإحالة مع الزام المصلون ضدها عن نفسها وبصفتها المصاويف المدنية وملة حسة جنبات مقابل المعلون ضدها عن نفسها وبصفتها المصاويف المدنية وملة حسة جنبات مقابل الأتعاب المحسوص عليها في المحادرة المدافعة عنها ، وذلك دور تقيد بفئات الأتعاب المحسوص عليها في المحادة هو الأتعاب الخاصة بالمحامين اعضاء النقابة التي تؤول إلى صندوقهم طبقا للفقرة الأولى من المحادة ١٨٥٨ من القانون المشاو المحكومة عملا بقانونها المحاص .

## جلسة ٣ من فبراير سنة ٩٦٩

برياسة السبه المستشار /بجد عبد المندم حزارى ، وصفو يةالسادة المستشارين : عبد ثور الدين حريس ، وضعر الدين عزام ، وبجد أمو «فضل حفى ، وأثور خلف .

### ( ٤٤ )

#### الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ القضائية

. " أركانها " . خطأ . جريمة . " أركانها " . خطأ . " صور الحطأ " . رابطة السبية . حكم. " تسبيه . تسبب غرمصب " .

( † ) تحقق جرية القتل خطأ . محدرت القتل تنجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ هقو بات . عدم جدرى النمي بأن الخطأ لا يتوافر في حتى المتهم إلا إذا كان ما صدر عند تحالفا للقواعد الدراية لمنم المصادمات في البحاد أو نحالة لأنمة المنا.

(ب) منى يعد ما أررده الحكم سائفا في التدليل على توافر ركن الخطأ ؟

(ج) قتل خطأ . رابطة السببية . محكة الموضوع . "سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة " . حكم . "تسهيبه . تسبب غير معيب " . تقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقدير توافر علاقة السببية - موضوعى . عدم جواز المجافة فى توافرها أمام النقض مادام أن الحسكم قد أقيم على أسهاب تؤدى إلى توافرها .

(د ، ه) دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . حكم . " تسبيه . تسبيب غير معيب " . محكمة الموضوع . " محكة استثنافة " .

( د ) عدم الرَّام المحكمة بالرد على دفاع لم يُر أمامها •

النمى على المحكمة اغفالها اجراء لم يطلب منها . غير صبح .

١ – لا يلزم للمقاب على جريمة القتل الحلماً أن يقع الحلماً الذي يتسبب عنه الإصابة بجيع صوره التي أوردتها الحادة ٢٣٨ من قانون العقو بات ، بل يكفى لتحقق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للتهم من التحدى بأن الحلماً لايثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه نخالفا للقواعد للدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفا للائحة الميناء فحسب ولا من المحادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللواضح مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الحلماً في حقه استنادا إلى الصور التي أوردها والترق وهو ما يكفى وحده لإقامة الحكم .

٧ — إذا كان مؤدى ماقاله الحكم أن المنهم لم يتخذ الحيطة فى خروج القاطرة التي كان يقودها من مكابها لتفادى الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التنبيه ، وقاد الفاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلو الطريق خلفه ، كما قادها بسرعة وقت خرجها من المرسى مع أنه كان من المتعين وهو يسير بها بمؤخرتها أن يسير ببطء حتى يستقيم خط السير و يكون الطريق مرئيا ، فان ما تقدم يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ .

٣ - ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعيـــة التي ينفود قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه ، و بالتالى فانه لا يقبل منه المجادلة فى ذلك أمام محكة النقض .

ع. حتى كان النابت بوجه النمى أن المنهم لم يصر على منازعته فى قبام علاقة السببية أمام المحكمة الإستثنافية ، كما خلا محضر جلسة الله المحكمة من أى دفاع بشأن انتفاء هذه العلاقة ، فان المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها ، ولا يكون لما ينعاه المنهم بهذا السبب محل .

 ه – إذا كان المتهم لم يطلب إلى محكة الموضوع اجراء تحقيق في أى شيء
 ثما يدعيه في طعنه بشأن الخبرة أو الشهادة ، فليس يصح له أن ينمى على الحكة اغفالها اجراء لم يطلب منها .

#### الوقائع

اتهمت النابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٢/٨/١٨ بدائرة قسم الميناء : سبب خطأ في موت عد خليل ابراهم بأن تحرك بالفاطرة الآلية قيادته إلى الخلف بحرى الفنال دون أن يتبين خلو الطريق خلفه فصدم من بالفاطرة فحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته . وطلبت معافيت بالمحادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى محق مدنى كل من والد المجنى عليه عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على قصر الجني عليه ووالدة المجنى عليه وزوجته وطلبوا القضاء لهم بميلغ ٥١ ج على سبيل التمويض المؤقت قبل المتهم وهيئة قناة السويس بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين . ومحكة ميناه بورسميد أخرثية قضت حضوريا عملا بمادة الإنهام بتغريم المنهم عشرين جنيها وإزامه أن يدفع إلى المدعود يا عملا بمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاسانف ومساريف الدعوى المدنية ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاسانف الإبتدائية مي ومحكة بور سعيد الإبتدائية مي محلة المحكوة عليه فى هذا الحكم بطريق بوضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هوأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الحلطاً قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في النسبيب كما أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه أقام قضاء مبتوافر رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاة الحيني عليه على أن إصابات الأخير حدثت إثر سقوطه في المالب بسبب التصادم بين القاطرة التي كان يقودها الطاعن و بين اللنش الذي كان يركبه المجنى عليه ، في حين أن الثابت من التقوير الطبي أن سبب الوفاة هوأن الحيى طبه أصبب بصدمة عصية وقد تمسك الطاعن في دفاعه الذي أبداء بمذكرته المقدمة

لحكة أول درجة بأن المخى عليه إذ نزع من رؤية اللنش يقترب من القاطرة أصيب بالصدمة وسقط في المحاد دون أن يكون لواقعة الاصطدام دخل في سقوطه ، إلا أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه - ثم أنه استظهر خطأ الطاعن وفقا للفواعد العامة في حين أن الحادث وقع بن سفينتين مسيرين آليا في عام قنال السويس وتحكه القواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة بمقتضي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٦ لمستم المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة بمقتضي قرار رئيس الجمهورية العربية لانسب خطأ لمجاني إلا إذا كان ما صدر عنه قد إنطوى على تخالفة لأحكامها وقد أغفل من جانب قائد اللنش لا الطاعن وفقا لتلك القواعد . هذا إلى أن المدافع من جانب قائد اللنش لا الطاعن وفقا لتلك القواعد . هذا إلى أن المدافع من بانب قائد اللنش لا الطاعن وفقا لتلك المهيئة الإستثنافية ندب خيروشتون البحار لمناقشته الرأى في الحطأ المسند إلى الطاعن كما طلب سماع شهادة قائد ميناء بور سعيد الذي أعلن وحضر بالجلسة إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الإستدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيه مين واقعة الدعوى بما نتوافر به المناصر القانونية لحريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على شوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رب علها وبعد أن ساق مؤدى أدلة الثبوت ونقل عن التقرير الطبى ما أبته من رفاص أو ما أشبه بحنة المحبى عليه وأن "الإصابات من تصادم الحدم بآلة مثل رفاص أو ما أشبه وسبب الوفاة الصدمة العصبية "خلص إلى أن تلك الإصابات هي التي أدت إلى وطاة الحجني عليه ثم استظهر أركان حريمة القتل الخطأو بين وابطة السببية بين خطأ المام والضرر الطاعن ووفاة المحبي عليه فوله" كما توافرت رابطة السببية بين خطأ المهم والضرر يقودها باللنش الذي يركبه المحبي عليه لما سقط الأخير في الماء ولما إصطدم يالوفاص ولما حدث إصاباته التي أودت بحياته". لما كان ذلك، وكان الحكم قد دلل على أن خطأ الطاعن متصل بوفاة المجني عليه إنصال السهب بالمسبب عيث لا يتصور وقوع الوفاة بغير وجود هذا الحطأ بما يكني لحمل قضائه .

وكان ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع متقدرها ومتى فصل فها إثباتا أو نغيا فلارقابة لحكة النفض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنهى إليه فإنه لا يقبل من الطاعن المحادلة في ذلك أمام محكمة النقض ل كان ذلك ، وكان الثابت بوجه النعي أن الطاعن لم يصر على منازعته في قيام علاقة السببية أمام المحكمة الإستثنافية كما حلا محضر تلك المحكمة من أى دفاع بشأن إسفاء هذه العلاقةومن ثم فإن الحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع لم يثر أمامهاولا يكون لما ينعاه الطاعن بهذا السبب محل لماكان ذلك، وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين خطأ الطاعن فى قوله . " إن الثابت من الأقوال سالمة الذكر أن المتهم لم يتحد أى حيطة لخروج بالفاطرة من مكانهاحتي يتفادى أىاصطدام بأى عائمة أخرى قد تكون،طريقه ظم يطلق آلات التنبيه ، وعندما إقرب من اللنش لم ينحرف من مكانه لتفادى الاصطدام به كما دلت على ذلك المعاينة وأفوال الشهود من أنه اصطدم بمؤخرة القاطرة بمنتصف اللنش من جهة اليمين ولم يلتفت إلى لويح الحبي عليه لمحاولة تنهمه ، يضاف إلى ذلك ما ثبت من أقوال الشهود أن الع طرة كانت مسرعة إبان حروجها من المرسى وكانت سرعتها أكثر من سرعة اللنش وهذا في حد ذاته يكون خطأ إذ ما دام كان يقود القاطرة بمؤخرتها فكن يتعين عليه أن يقودها بسرعة بسيطة حتى يستقيم خط سيره و يكون الطريق مر"يا أمامه . " وما قاله الحكم فيما نقدم مؤداه أن الطاعن لم يتخذ الحيطة في حروج القاطرة التي كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام ، وأنه لم يعلق آلة التنبيه وقاد القاطرة مؤخرتها دون أن يتبن خلو الطريق خلفه كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرسى مع أنه كان من المنعين وهو يسير بها بمؤ ترتها أن يسير ببطء حتى يستقيم خط السبر و يكون الطريق مرثيا،و يسوغ بهالقول بتوافر ركن الحطا، لماكانًا فلك ، وكان لايلزم للعقاب أن يقع الخطآ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صوره التيأوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بل يكفى لتحقق الحرِّمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التحدى بأن الخطأ لايثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو غ لفا للائحة الميناء فحسب ولا من المجادلة في شبوت أو عدم شبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح مادام أن الحكم فد أثبت توافر

متعن الرفض موضوعا.

ركن الخطأ في حقه استنادا إلى الصور التي أوردها والتي منها عدم الاحتياط وهدم التوقى على الوجه بادى الذكر وهو ما يكفى وحده لإقامة الحكم . لماكان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب إلى محكة الموضوع إجراء تحقيق في أي شيء ثما يدعيه في طمنه بشأن الحبرة أو الشهادة حاليس يصح له أن ينمى على الحكة إغفالها إجراء لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم ، قان الطمن يكون على غير أساس

#### جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

رياسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكة ، وصفوية السادة المستشارين : يحد مجد محفوظ ، ومجدعيد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمواوى، والعكتور أحمدمجد ابراهيم.

### ( 60 )

#### الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١) مأمورو الضبط القضائى . "اختصاصم". اختصاص . تحقيق .
 جريمة . استيلاء على مال للدولة بغيرحق .

- (ب، ج) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "اعتراف". إكراه . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .
- (ب) ساطان الوظيفة فى ذاته . لا يعد إكراه . ما دام لم يستطل بالأذى مادياكان أر معنو يا إلى المهم ، استخلاص ما إذا كان اصراف المهم فى الظروف و الملاصات التى حصل فيها مناثرا بسلطان الوظيفة . موضوعى .
- (ج) الأخذ باعراف المتهم في حق نفسه وفده من المتهمين . من اطلاقات محكمة الموضوع .

١ — إذا كان ما أجراه مأمورو الضبط القضائى في الدعوى من تحويات وضبط إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على أساس حصول واقسها في اختصاصهم، فإن اختصاصهم، عند إلى جميع من اشتركوا فيها أو انصلوا بها أينا كانوا و يجمل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من الحريمة التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يخولم القانون من إجراءات سواء في حتى المتهم في الحريمة أو في حتى غره من المتصلين بها .

٧ — إن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات ، لا يعد إكراها مادام لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياك أومعنويا ، إذ بجرد الحشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ، ما لم تستخلص المحكة من ظروف الدعوى وملاساتها ثأثر إرادة المنهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ، ومرجع الأمر في ذلك لمحكة الموصوع .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأحد باعتراف المتهم
 فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحديق وإن عدل
 عنه بعد ذلك متى اطمأت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ... ٢ - ... .. ( الطاعنين ) ٣ - ... ٤ - ... بأنهم في يوم ١٥ ينابر سنة ١٩٦٦ بدا رَّوَ فَسَمَّ أَسُوانَ. محافظة أسوان: (أولا) المتهمين مر الأول حتى الرابع أحرزوا بغير ترخيص سلاحا ناريا ذا ماسورة مششخنة ''سندقية لى انفيلد'' . ( تانيا ) المتهمين الأول والثاني بصفتهما موظفين عموميين " عريفين بفرق أمن أسوان " استوليا بغير حق على مال مملوك للدولة هو السلاح النارى المبين بالمحضر لمديرية أمن أسوان . (ثالثا) المتهمين الثالث والرابع . أخفيا البندقية المختلسة مع علمهما بأمهامتحصلة من الجناية سالفة الذكر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٤ مكررا و ١١١/٥ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقو بات والمسادتين ١/١ و ٢/٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسسنة ١٩٥٤ المعمل بالقانونين ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسمنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول مر الحدول رقم ٣ ، فقرر بذلك . ومحكة جنايات أسوان قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المسادنين ١٧ و ٣٣ من قانون العقو بالسب السبة إلى المتهمين التلاثة الأول والمسادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨ من قانون الإجراءات الجمائية بالنسبة إلى المنهم الراح بمعافبة كل من المتهمين الأول والثانى بالسجر لمسمدة ثلاث سنوات وعزلهما من وطيفهما وتغريم كل منهما خمسهانة جبيه ومعاقبسة المتهم النالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة و براءة المتهم الرابع مما أسند إليه بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم طبهما الأول والثانى في هذا الحكم بطويق المقض وقدم المحامى عن الطاعن الثانى تقريرا بالأسباب ، أما الطاعن الأول فلم يقدم أسبابا لطعنه .

#### المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول و إن قرر بالطعن فى الميماد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الناني قد استوفى الشكل المقرر فىالفانون. وحيث إن مينيالطعن المقدم من الطاعن المشار إليه هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتي إحراز سلاح ناري مششخن بغير ترخيص واستيلاء بغد حق على سلاح مملوك للحكومة مسلم إليه بسهب وظيفته قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور و التسبيب و إخلال محق الدفاع وفساد في الاستدلال ذلك بأن رجال الضبط فى الدعوى تجاوزوا إختصاصهم المكانى بأن أجروا التحريات وضبط السلاح والقبض على الطاعن المذكور في دائرة محافظة قنا في حين أن وافعـــة الاختلاس حدثت بدائرة محافظة أسوان وهي دائرة اختصاصهم المكاني الأمر الذي يرتب عليه بطلان الإحراءات و بالنالي بطلان الدليل المستحد منها . كما أن ما أورده الحكم من أن الطاعن الأول اعترف في التحقيقات بأن البندقية ملمت إليه من الطاعرُ الأول لا يصح الاستناد إليه في الإدانة لأنه صدر منه تحت تأثير إكراه وقع عليه ولم تحقق آلمحكمة هــذا الدفاع والتفتت عن الردعليه مع وضوح مصلحة الطاعن الثاني فيه ، ثم إن المحكمة اعتمدت في إدانة الطاعن الشاني على تحريات الشرطة الباطلة وفي الوقت ذاته قضت براءة المتهم الرابع لعِدم اطمئناتها إلى ما ورد فى تلكالتحريات علىالرغرمن أن الواقعة التى تضمنها التحريات واحدة مما يعيب الحكم المطمون فيه ويستوجب نقضه . وحيث إنه فضلا عن أنه لا يبن من محضر جلسة المحاكة أن الطاعن الشاني أو المدافع عنه قد دفع أيهما ببطلان إجراءات الضبط الذي أسفر عن العثور على البندقية التي دانه الحكم بجنايتي إحرازها واختلامها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشازم دود بأن ما أحراه مأمورو الضبط القضائي في الدعوي من محر يات وضبط البندقية المختلسة إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على أساس حصول واقعمافي إختصاصهم، ومرثم فإن اختصاصهم يمند إلى حميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها أينماكانوا ويجعل لهم الحقءعندالضرورة فى تتبعالا شياء المتحصلة من جريمة الاختلاس التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يخولهم القانون من إجراءات سواء في حق المتهم بالاختلاس أو في حق غيره من المتصلين بالحريمة، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعــة الدعوى عــا تتوافر به كافة العناصر القانونية للجر متين اللتين دان الطاعن الثاني بهما وأورد على شوت هـــذه الواقعة في حقه ما ينتجه من وجوه الأدلة . و بينها اعتراف للطاعن الأول في التحقيقات حصله الحكم مما مؤداه أن الطاعن النابي أحضر له البندفية المضبوطة وقاما عليه النالث بمبلغ ٢٧ جنَّمها وأخذ الطاعن الثانَّى نصيبه في الثمن ... وعرض الحكمُ إلى ما أثاره الطَّاعن الأول مجلسة المحاكمة من أن الاعتراف المنسوب صــدوره إليه بالتحقيقات كان وليد إكراه ورد عليه فى قوله "لايوجد بالأوراق ما يدعم هذا الإدماء بل إنه يبين من إستقراء الاعتراف وتفاصيل ما تضمنه أنه كانًا وليد إرادة حرة ورغبة في ترديدُ الوقائع تنويرا للحقيقة "ثم أضاف الحكم إلى ذلك ما نصه ... "والقول من الدفاع أن التحقيق مع المهم المذكور ( الطاءن الأول) وقد تم في قسم الشرطة حيث يتواجد رؤساء المتهم يجمل المتهم مسلوب الإرادة مما يهدر ماجاءعلي لسانه من اعتراف، هذا القول لانقره المحكمة إذ مكانالتحقيق وتواجد رؤساء المتهم لا يؤثران بحال على حرية المتهم في الاعتراف من عدمه هذا الاعتراف الذي تطمتن إليه المحكمة سواء بالنسبة لمن صدر عنه هـ ذا الاعتراف أو بالنسبة للتهمين الناني ( الطاعن الثاني ) والنالث ... " وما أورده الحكم فها تقدم سدند في القانون . ذلك بأن سلطان الوظيفة في ذاته بمايسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراها ما دام لم يستطل إلى المتهم بالأذى

ماديا كان أو معنويا، إ: مجرد الخشية منه لا يعدقرين الإكراه المبطل للإعتراف لا معنى ولا حكما ، ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المنهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ، ومرجم الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع . وإذ كانت قد اطمأنت إلى اعتراف الطاعن آلأول فإن لها أن تأخذ الطاعن الثاني به لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أَى دور من أدوار التحقيق و إن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع. لماكان ذلك وكان ما ننعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه من قالة التناقض حين عول في إدانته على تحريات الشرطة في الوقت الذي أهدرها فيه حين برأ المتهم الرابع فى الدعوى ، ما ينعاه من ذلك مردود بأن الحكم أورد فى شأن من قضى براءته من المتهمين ما نصه . "وترى المحكمة أن الاتهام المسند إلى المتهم الرابع يحوطه الشك والرببة ذلك أن الثابت من الأوراق حسما سلف البيان أن دور هــذا المتهم كان قاصرا على حضوره واقعة إخفاء المتهم الثالث للبندقية المختلسة فقط وكان ذلك بسهب صلة النسب التي تربطه بالمتهم النااث ويؤيد هذا النظر مبادرته بالإرشاد عنمكان إخفاء البندقية فور مواجهته بمك أسفرتعنهالتحريات كما لا يوجد في الأوراق ما يفيد علم هذا المتهم بأن البندقية متحصلة من جناية أو جنحة ومن ثم يتمين القضاء براءته نما أسند إليه" . وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم لا تناقض فيه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن الثاني في هذا الصدد لايكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكور على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

### جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٩

بریاسة السید المستشار / بهد مبد المنم حزاری ، وعضویة السادة المستشارین : بحد فور الدین مویس ، ونصر الدین عزام ، وبحد آبر الفضل حفی ، وآنور خلف .

# ( ٤٦ )

#### الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) وصف التهمة . إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . "سلطتها في تعديل التهمة ". دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لايوفره". رشوة . اختلاس أموال أميرية .

نطاق حق محكمة الموضوع في تكييف الوافعة وإسباعُ الوصف القانوني عليها ؟

(ب) ضرائب . حجز . "حجز إدارى " .

لمصلحة الضرائب حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لهــا بطريق الحجــــــز الإدارى .

- (ج،د) اخلاص أموال أمرية . جريمة . "أركانها "إ. أركان جرية المادة ١١٢ مقوبات ؟
- (a) فاعل أصلى . شريك . اختلاس أموال أميرية . تزوير . " تزوير الأوراق الرسمية " . استجال المحمور المزور .

الفاءل الأصلى في الجريمة ؟

(و) نقض · "المصلحة في الطعن " . فاعل أصلى . شريك . عقوبة · "العقوبة المبررة ". اختلاص أموال أمرية . تزوير .

ثبوت اشتراك الطاعن فى جرائم الاختلاس والنزوير والاستمال • لامصلحة لهَ فى المجادلة فى معاقبته على أساس أنه فاعل أصلى . (ذ ، ح) تزوير • " تزوير المحرد الرسمى "

مي يعتبر المحرر رسميا ؟

اختصاص الموظف لمحرير الورقة الرسمية ؟

(ل) إثبات . "اعتراف" . محكة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .
 حكم . " تسبيه . تسبيب غيرمعيب " .

الامتراف في المسائل الجنائية . تقديره موضوعي .

 (ى) محكة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " إثبات بوجه عام " . جريمة . " إثباتها " .

حق محكة الموضوع في الندليل على ثبوت الجريمة •

(ك) نقض . " المصلحة فى الطعن " . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " .

إطراح المحكمة التحقيق الذي أحرته الرقابة الإدارية وأخذها بالنحقيق الذي أُحِمّته النياية السامة . المعي على انتحقيق الأول با بطلان لا محل له .

١ - جرى قضاء محكة النقض فى تفسير نص المادتين ٢٠٨ ٥ ٢٠٨ من قانون الإبراءات الجنائية على أد محكة الموضوع مكلفة بأن تحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص الفانون تعليبةا محيحا ، ولما كذلك تعديل التهمة بتحوير كانها المادى واو بإضافة الظروف المشددة التى قد يكون من شأنها تغيير نوع الجريمة وتغليظ العقوبة ما دامت الواقعة التى وفعت بها الدعوى الجنائية لم تغير ، وايس عليها فى ذلك إلا مراهاة ما تقضى به المادة ٢٠٠٨ من ضرورة تنيه المتهم ومنحه أجلا لنحضر دفاعه إذا طلب ذلك منما للافتئات على الضهانات القانونية التى تكفل لكل منهم حقه فى الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقا لا مبتورا ولا شكليا أمام سلطة الفضاء فى التهمة بعد أن يكون قد أحيط بها علما وصار على بينة من أمره فها ، دون أن يفاج أس من غير أن تتاح له فرصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجريه أن يفاج أساس ما تجريه المن غير أن تتاح له فرصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجريه المناهد من أساس ما تجريه المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد من أساس ما تجريه المناهد المناهد

المحكمة من تعديل . والأصل المتقدم من كليات القانون المبنية على تحديد نطاق أنصال الحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المعين بورقة التكليف بالحضور أوكاص الإحالة وعلى الفصل بين جهة التحقيق وقضاء الحكم ويفسره أن سلطة التحقيق لا تقضى و مسئولية المتهم ملا متصور أن تستبد بالتكييف النهائي لحر عنه ، بل إن هذا التكييف مؤقت بطبيعته ، وأن قضاء الحكم بما يتوافر لديه من العلانية وشفوية المرافعة وسواهما من الضانات التي لاتتوافر في مرحلة التحقيق أولى بأن تكون كلمته هي العليا في شأن التهمة وتكبيفها سواء مما استمده من التحقيقات التيأجريت في مجموع الواقعة بعناصرها المكونة لها أو مما يكشف عنه التحقيق الذي يجريه بجلسة الحاكمة . فاذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاصين الموظفين بمصاحة الضرائب بتهمة الإرتشاء اعتبارا بأنهما أخذا أربعائة حنيه من المشترى للسيارة المحجوز علمها لتسميل بيعها له بأقل من نمنها فتهنت المحكمة من الشواهد والأدلة المطروحة على نساط البحث في الجلسة أنهما استوليا على هذا المبلغ بعينه اختلاسا من ممن السيارة فهذا من حقها في فهم الواقع في الدعوى وتحرى حكم القانون فيه ، ولا معقب عليها فيما ارتأت ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يسوغه ، ولا يعتبر ما أحرَّه المحكمة تغييرا في الواقعة بل تعديلا فى التهمة بردها إلى الوصف الصحيح المنطبق عليها . ولما كانت المحكمة قدنبهت الطاعنين إلى هذا التعديل فترافعا بلسان محاميهما على أساسه دون اعتراض منهما أو طلب التأجيل ، فإنها لا تكون قد أخلت بحقهما في الدفاع .

٧ - لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضرائبية ومنها الفانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل - حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإدارى طبقا للقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والقرار وقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذا له ، وجعلت اللائحة التنفيذية المقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٩ سالف الذكر في المادة ٤٩ منها لمأمور الضرائب المختص حق اقتضاء الضربية من المحول نظير إيصال .

متى كان الناب أن قيام مأمور الضرائب ومندوب الحجز بإيقاع الحجز على
 سيارة المجول وانفاذ البيع وتحصيل ثمن المبيع إنما حصل على مقتضى الحق المحول

لمصلحة الضرائب بمقتضى القانون . فإن تسلم الطاعتين الأول بصفته .أمور الضرائب والتانى بصفته مامور الضرائب والتانى بصفته مندوب المجز حصيلة بيع السيارة المحجوزة إنما يحصل طبقا لاختصاصهما الوظيفى وبسبب الوظيفة، فإذا قبضالنفسيهما حزمامن تمنها بنية إضاعته على مالكه أياكان، فإنهما يكونا قدارتكا جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١/١١٧ ، ٢ من قانون العقوبات . ولا يؤثر فيذلك أن يكون المال المختلس مالا خاصا ما دام لم يسلم إليهما إلا على مقتضى الوظيفة .

ع - جرى قضاء محكة النقض على أنه لا يلزم لتجريم الإختلاس في حكم المادة ١٩٦٧ من قانون العقو بات سوى وجود الشىء تحت يد الموظف العموى أو من فحكه طبقا للمادة ١٩١٩ من القانون المذكور ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليا ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ، كما يستوى أن يكون الشىء المختلس مالا عاما مملوكا للدولة ، أو مالا خاصا مملوكا لأحد الأفراد لأن المعرة هي بقسليم الممال للجانى ووجوده فى عهدته بسبب وظيفته .

٥ — إذ نصت الحادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلا في الحريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تشكون من حملة أعمال في آتى عمدا عملا من الاعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أنعال صواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما ولو لم يبلغ حد الشروع يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجد لدى الحافى نية التدخل تحقيقا لقصد مشترك هو الفاية النهائية من الجريمة ، مجيت يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في ايقاع تلك الجريمة المعينة . ولما كال البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعتين له شأن في إيقاع سي من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعتين له شأن في إيقاع بي السيارة المحجوز طيها وتحصيل تمنها وتحوير الأوراق المنبئة المزايدة وأمهما الأوراق المنبئة عن مدين ومكان معين وقاما بإجراء من ايدة وهمية حرد ثانيهما الأوراق المناحة بها وحصل أولها حصيلة البيع تبعبة تواطق وتدبير بينهما فتقاسما أفعال الخوائم المستدة إليما وأمهم كل منهما بدور فيها ، فإن ذلك حسب الحكم الاعتما مها ،

٣ — أنه بفرض أن الطاعن الثانى هو وحده المختص بكل العمل وأنه هو وحده الفاعل الأصلى ف جوائم الإختلاس والتزوير والاستعال ، فإن الطاعن الأول يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة لأيهما من وراء ما أثاره في شأن اختصاصه بتحرير المحروين المزورين لكون المقوبة المقررة للفاعل الأصلى هي بذاتها المقوبة المقررة للفررة للشريك طبقا للااد ٤١ من قانون المقوبات .

 ٧ ــ يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقو بات متى صدر أو كان في الإمكان صدوره من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل في هذا التحرير .

۸ – لا يستمد الموظف اختصاصه تحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمده كذلك من أوامر رؤسانه فيا لهم أن يكلفوه به تكليفا صحيحا ، كما يستمد المحرو رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ، ولزوم تدخل الموظف لإشباتها أو لإقرارها .

هـ من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال
 التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها في سهيلذلك أن ناخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه .

١٠ ــ من المقرر أن لحكة الموضوع أن تدلل على شبوت الحريمة المسندة إلى المنهم بسوابقها ولواحقها من الفرائ والأمارات التي تشهد لقيامها وإسنادها إلى المنهم الذي تحاكمه وإسنادها إلى المنهم الذي تحاكمه ولا تصح المجادلة في ذلك أمام محكة النقض .

۱۱ -- منى كانت محكة الموضوع قد أطرحت التحقيقات التي أحربها الرقابة الإدارية حملة وأخذت بالتحقيق الذي أيرية النبابة العامة باعتبارة إسراء مستقلا من ذلك الاستدلال الذي أطلته ، فإن النبي سطلان هذا الاستدلال يكون ضربا في غير مضرب وطعنا وأودا على غير عمل .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامه الطاعنين ــمع آخرين قضى ببراءتهم بأنهم في يوم . . بدائرة قسم العطارين (أولا) بصفتهما موظَّفين عموميين(الأول مساعد مأمور ضرائب والثاني مندوب حجز بمأمورية ضرائبالعطارين) أخذا عطية للاخلال بواجبات وظيفتهما بأن أخذا من المتهمين الثالث والرابع والحادى عشر مبلغ . . ٤ جنيه أربعائة جنيه طى سبيل الرشوة مقابل بمكينهم من شرآء سيارة محجوز عليها لصالح مصلحة الضرائب بسعر يقل كثيرا عن سعرها الحقيقي فالسوق ودون إنباع الإجراءات الرسمية المقررة بشأن المزايدة في بيعها (ثانيا) بصفتهما سالفة الذكر إرتكبا تزويرا في محررين وممين هما محضر بيسع سبارة الممول باسيلي فرابجيدس المحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الضرائب آستمارة رقم ( ٥ حجز ) وكشف المرايدين في بيع السيارة المرفق بالمحضر والمؤرخين ١٩٦٤/ ١٩٦٤ حال تحويرهمـــا المحتصين بوظيفتهما وذلك بجعلهما واقعة مزورة فى صـــورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزو برهما بأن عمــــدا بالتواطؤ مع باقى المهمين إلى إثبات بيانات غير صحيحة في محضر البيع وكشف المتزايدين المرفق به مفادها إجراء مزايدة غير حقيقية شان بيع هذه السيارة انتهت بما يفيد رسو من اد بيعها على المتهم الثالث بقصد تمكينه والمتهمين الرامع والحادى عشر من الحصول عليها بسعر يقــــل كثيرا عن سعرها الحقيقى فالسوق ولنفادى اشتراكهم فرمزاد معلى بيعها وذلك مقابل حصولهما على الرشــوة موضوع التهمة الأولى ( ثالثا ) استعملا المحررين الرسمين سالفي الذكر مسع علمهما بتزويرهما بأن قدما هما إلى مأمورية ضرائب المطارين لإرفاقهما بملف المول المذكور لإثبات مضمونهما وما يفيد سداد هذا الممول المبالغ المستحقه عليه وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الحنايات لمعاقبتهما بالمواد ١٠٣ و ١٠١٠ و ١١٠ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات. فقرر ذلك،ومحكمة جنايات الإسكندرية إنهت إلى إدانة الطاعنين يوصف أنهما ف الزمان والمكان سالفي الذكر (أولاً) إرتكبا تزورا في عررين رسمين هما عضر بيع سيارة انمول باسيل فرانجيدس المحجوز عايهــا إداريا لصالح مصلحة الضرائب " ضريبة مهن حرة الاستمارة رقم ه " وكشف المزايدين في بيع هذه السيارة المرفق والمؤرخين ٢٨ /١٩٦٤/١١ حال تحريرهما المختص بوظيفة الأول بوصفه مساعد مأمور ضرائب والثاني بوصفة مندوب حجسز بمامورية ضرائب العطارين وذلك بجعلهما واقعــة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مــع علمهما بتزو برهما بأن قاما بإثبات بيانات غر صحيحة وتخالف الحقيقة في محضر البيع وكشف المزايدين مفادها إجراء مزايدة غير حقيقية بشأن بيع هذه السياوة وذلك فى البيانات الخاصة بمسكان إنعقاد المزايدة وأسمساء المزآيدين والمبالغ المدفوعة تأمينا والأسعار التي عرضها المزاىدون الصوريون والثمن الذي رسي به المزاد وقدره. ۳۰ جنیه و إسم الراسي علیه المزاد و جمیعها صور یه وعلی خلاف الحقيقة ( ثانيا ) استعملا هذين المحروين الرسميين سالفي الذكر مع علمهما بتزويرهما بأن قدماهما وأرفقاهما بملف الممول المذكور وما يفيد إتمام عملية المزايدة الصورية ورسو مزاد السيارة وأنها بيعت بمبلغ ٣٠٠ جنيه ( ثالثا ) إختلسا مبلغ . . ٤ جنيه وهو الباقي من المبلغ الحقيق المدَّفوع ثمنا لسيارة الممول آنف الذكر وقدره ٧٠٠ جنيه والذي كانا قد أثبتاه على خلاف الحقيقة فيمضر المزايدة وكشف المزايدين الصورين أنها بيعت بمبلع ٣٠٠جنيه وكار استلامهما لهذا المبلغ بسهب وظيفتهما الأول مساعد مأمور ضرائب والثاني مندوب حجز بالمواد ١/١١ و ١١/ ١ – ٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ٢١٤ و ١٧ و ٣٣ من قانون العقو بات بمعاقبة كل من المتهمين الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات والعزل وغرامة ٥٠٠ جنيه خمسهائة جنيها و إلزامهما برد مبلغ ٢٧٠جنها وذلك عن التهم المسندة إليهما . فطعن المحـكوم عليهما في هذا الحد عطريق النقض .. الخ .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعبين بجرائم الاختلاس والتروير في محروين وسميين واستمالهما قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه القصور في التسبيب وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكة عدلت الواقعة المرفوعة بها الدعوى في خصوص المبلغ المنسوب إليهما اقتضاؤه من رشوة إلى اختلاس ، وهو مالا يصح في القانون إجراؤه ولو برضاء

المتهمين ، واعتبرت المزايدة الأولى دليلا في إثبات التزوير والاختلاس ، واعتمدت شهادة الشهود عليها مع أنه لاصلة لها بالتهم المطروحة ومتى كان ثمن السيارة الذي دفع وهو ثلاثمائة جنيه يزيد على مطلوب مصلحة الضرائب التيُّ استوفت الضربة المستحقة لها ، فإن الطاعنين تحردان من صفتهما الوظيفية بالنسبة إلى المبلغ الباقى المدنوع إلىهما ويكون هذا المسال مالا خاصما تملوكا لصاحب السيارة والحريمة نصباً لا اختلاسا أو ارتشاء ، كما أنالسيارةالمحجوز طهاكات في حراسة آخر هو الحائز الفعلي والقانوني لها بصفته حارسا سواءبقيت بحالتها أو استحالت إلى مبلغ نقدى يمثل ثمنها . ولما كان يشترط لتطبيق المادة ١/١١٢ - ٢ من قانون العقوبات أن يكون المال مسلما إلى الموظف العام أو من في حكمه بسهب وظيفته وكان هذا الركن متخلفا كان الاختلاس ممتنعًا ، ولم يناقش الحكم اختصاص كل من الطاعنين بتحوير المحروين المدعى يترو يرهما مع اختلافه في هذا الحصوص ولم ببين وجه اختصاص الطاعن الأول بالذات في تحريرهما ، ولم يرد على ما دفعاً به من أن ما أحرى في المحروين من تغيير يعد عملا خارجا عن النطاق الوظيفي لأى منهما وقد دفع الطاعنان ببطلان التحقيق الذي أجرته الرقابة الإدارية ، ويبطلان الاعتراف المسند إلى الطاعن الناني أمامها لصدوره تحت تأثير الوعد والوعيد ، وكذلك سطلان اعترافه أمام النيامة العامة باعتباره امتدادا للاعتراف الحاصل أمام الرفابة الادارية ، إلا أنَّ الحكم المطعون فيه ردعلي هذا الدفع ردا مبتسرا صحح به اءتراف الطاعن المذكور أمام النيابة العامة مع أنه مطعون عليه كذلك ، وأخذُه باعترافه أنه اختلس خمسين جنبها ثم دانه على أنَّه اختلس مع زميله أربعالة جنيه ، وهو تناقض ظَّاهر كُلَّ أوائك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطمون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن الطاعن ... الأول ما مور ضرائب يقوم بوظيفة ما مور المجز وعمله المنوط به هو الاشتراك ... مع المندو بين في توقيع المجوز وتنفيذ البيوع العامة طبقا لما يوجبه الحجز الإدارى من ضرورة توقيع ما مور الحجز ومندو به على محضر البيع وكشف المزاد يعتبر جزءات منه وذلك اعتبارا بأن ما مور الحجز هو الممثل القانوني لمصلحة الضرائب ، وأن الطاعن التاني مندوب الحجز ، وله جهذه المثابة الفيام بإجراءات بيع المحجوزات:

لصالح مصلحة الضرائب ويجوزله الانفراد باجراءات البيع وإرساء المزاد وعليه أن يحيط مأمور الحجز علما بالحجز الذي ينفرد فيه والرجوع إليه عند الضرورة ـــ وأن مامورية ضرائب العطارين أوقعت الحجز التحفظي على ســـيارة ملاكي رقم ٨٧١٣ اسكندرية مملوكة لمن يدعى " باسيلي فرانجيدس " المحاسب القانونيي نظير مبلغ ٢٣٤ ج و ٢٠٠ م سدد منه بعض الأقساط فأصبح الباق في ذمته من الضريبة ١٧٢ ج و ٩٨٤ م وتحدد للبيع يوم ١٩٦٤/١١/٢٨ بجراج شخص يدعى "ستابو ميخائيلي " حيث كانت تودع السيارة وفي اليوم المحدّد توجه الطاعنان لإجراء البيع ، وتجمع بعض الأشخاص وفتحت المزايدة ، فبلغ أقصى ثمن للسيارة تسمائة جنيه ، ولكن مأمور الضرائب الطاعن الأول — أبلغ المتزايدين سَاجيل المزايدة بدعوى أنه يريد ألفا من الحنيهات ثمنا للسيارة ، واستفلا إلى عمل " عجد إبراهيم عجد " وثمت دونا في محضر بيع السيارة وهو الاستمارة رقم ه حجز وفى كشف المزايدبنوهما من الأوراق الرسمية التي يختص المتهمان بتحر رهما ... يحكم وَظَيْفَهُما – بَيَانَاتَ غير صحيحة بأن أثبتا أن إجراءات المزايدة فتحت في جراج استليو نحالى بناحية الأزاريطة ، وفي حضور أشخاص آخرين غر المترامدين في الجراج دام كل منهم خمسين جنبها تأمينا ، وأن المزايدة وصلت إلى ثلاثمانيُّةً جنبه وانا الزاد رسا على شخص معين هو عبد المنهم عهد حسن انخذت معه إجراءات رسو المزاد ، وقام بدفع المبلغ وحصل على الايصال المتضمن أداءه في حين أن حقيقة المبلغ الذي دفع ثمنا للسيارة هو سبعائة جنيه وردا منه في خزينةمصلحة الضرائب ثلاثمائة واختلسا الباق ومقداره أربعائة جنيه وقد وقع النزوىر في أشخاصالمتزايدين ، ومبلغ التأمين والثمن الحقيق لبيع السيارة ، وأودع المحرران المزوران ملف الممول إثباتًا لمــا ذكر ، ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ومنهـا اعتراف الطاعن الثانى في تحقيق النيابة اعترافا صحيحا صادقا ، فضلا عن شهادة الشهود والاطلاع على الأوراق الواردة في المساق المتقدم ، وهو ما تنوافر به العناصر القانونية كافة للجرائم التي دين بها الطاعنان من الاختلاس والتروير والاستمال . ولما كانت المـادة ٣٠٧ من قانون الإحراءات الحنائية قد نصت على أنه " لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة وطلب التكليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة طيه الدعوى ونصت المسادة ١/٣٠٨ — ٣ على أن ٣ للمحكة أن تنمر

في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند لاتهم ، ولهما تعديل النهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الحلسة ولوكانت لمهنذ كر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور وعلى المحكة أن تنبه المتهم إلى هـــذا التغيير وأن تمحه أجلا لتحضير دفاهه بناء على الوصف أو التعديل الحديد إذا طلب ذلك وقد حرى قضاء هذه المحكمة في تفسير البصين ملي أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولهاكذلك تعديل التهمة بتحوير كيانها المـــادى ولو باضافة الظروف المشدة الني قد يكون منشأنها تغيير نوع الجريمة وتغليظ العقوبة ما دامت الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية هي لم تتغير . وايس عليها في ذلك إلا مراعاة ما تقضى به المــادة ٣٠٨ من ضرورة تنبيه المتهم ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ، منعا للافتئات على الضامات القانونية التي تكفل لكل منهم حقه في الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا أمام سلطة القضاء في النهمة بعد أن يكون قد أحيط بها علما وصار على بينة من أمره فيها ، دون أن يفاجأ بتعديلها من غير أن نتاح لدفوصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجويه المحكمة من تعديل . والأصلالمتقدم من كليات القانون المبنية على تحديد نطاق إتصال المحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المدين بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة وعلى الفصل بين جهة التحقيق وقضاء الحكم ويفسره أن سلمة التحقيق لا نقضي في مسئولية المتهم فلا تصور أن تستبد بالتكييف الهائي لحرمة بل إن هذا التكييف مؤقت بطبيعته ، وأن قضاءا لحكم بما يتوافر لديه من العلانيه وشقوية المرافعة وسواهما منالصانات الني لاتتسوافر في مرحلة التحقيق أولى بأن تكون كامته هي العليا في شأن التهمة وتكييفها سواء نما يستمدهمن التحقيقات التي أجربت في مجموع الواقعة بمناصرها المكونة لهـــا أو مما يكشف عنه التحقيق الذي يجريه بجلسة المحاكمة . فاذا كانت الدعوى قــــد رفعت على الطاعنين الموظفين بمصلحة الضرائب بهمة الإرتشاء إعتبارا بأنهما أخذا أربعانة جنيه من المشترى لنسميل بيعها له بأقل من أعنها فتبينت المحكة من الشواهد والأدلة اختلاسًا من ثمن السيارة فهذا من حقها في فهم الواقع في الدعوى ، وتحرى حكم القانون فيه ، ولامعقب طها فيا ارتأت مادامت قد أقامت قضاءهاعلى ما يسوغه

ولا يعتبرما أجرته المحكمة تغييرا في الواقعة بل تعديلا في التهمة بردها إلى الوصف الصحيح المنطبق طيها . ولما كانت المحكمة قد نهت الطاعنين إلى هذا التعديل فترافعاً بلسان محامهما على أساسه دون إعراض منهما أو طلب للتأجيل ، فإنها لاتكون قد أخلتُ بحقهما في الدفاع . ولما كان لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضرائبية ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح النجارية والصناعية وعلى كسب العمل والذي حصلت الصريبة على أساسه حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها يطريق الحجز الإدارى طبقا للقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والقرآر رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذا له ، وجعلت اللائحة التنفيذية للقانون رفم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر في المسادة ٤٩ منها لمأمور الضرائب المحتص حق إفتضاء الضريبة من الممول نظر إيصال ، ومن ذلك فإنه يتضح أن قيام مأمور الضرائب ومندوب الحجز بإيقاع الحجز وإفاذ البيع وتحصيل ثمن المبيع ، إنما يحصل على مقتضى الحق المخول لمصلحة الضرائب عقتضي القانون، وإذن فنسلم الطاعنين الأول بصفته مأمورالضرائب والثانى بصفته مندوب الحجز حصيلة سيع السيارات المحجوزه إنما يحصل طبقا لإختصاصهما الوظيفي ، وبسبب الوظيفة ، فإذ إقتطعا لنفسهما جزءًا من ثمنها بنية إضاعته على مالكه أيا كان ، فإنهما يكونا قد إرتكبا جنابة الإختلاس المنصوص علمها في المادة ١/١١٢ ــ من قانون العقوبات ولا يؤثر في ذلك أن يكون المال المختلس مالا خاصا مادام لم يسلم إليهما إلا على مقتضى الوظيفة فقد جرى قضاء هذه الحكمة على أنه لايارم لتجريم الإختلاس في حكم المــادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود الشيء تحت بد الموظف العمومي أو من في حكه طبقا الحادة ١١١ ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ، كما يستوى أن يكون الذيء المختلس مالا عاما مملوكا للدولة ، أو مالا خاصا مملوكا لأحد الأفراد لأن العبرة هي بتسليم المـــال للجاني ووجوده في عهدته بسبب وظيفته ولما كانت المادة ٣٩ من قانون العقو بات قد نصت على "أنه يعتر فاعلا في الجر ممة من بدخل في إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتى عمدا عملامن الأعمال المكونة لما فقد دلت على أن الجويمة إذا تركبت من عِنهِ إنْمالِ سواء بحسب طبيعتها أو طبقًا لِخطة تنفيذها ، فإن كلُّ ﴿

من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما ولولم يبلغ حد الشروع، يعد فاعلامع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل وآحد أو أكثر تمن تدخلوا منه فها، من وجد لدى الحاني نية التدخل تحقيقا لقصد مشترك هوالغاية النهائية من الجريمة ، بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معدفى إيقاع تلك الجريمة المعنية . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلامن الطاعن له شأن في إيقاع البيع وتحصيل الثمن وتحرير الأوراق المنبتة للزايدة وأنهما تلاقيا معا في زمان معين ومكان معين وقاما معا بإجراء مزايدة وهمية حرر ثانهما الأوراق الخاصة بها وحصل أولهماحصيلة البيع نتيجة تواطؤ وتدبير بينهما فتقاسما أفعال الجرائم المسندة إليهما وأسهم كل منهمآ بدورفيها، فإن ذلك حسب الحكم لاعتباركل منهما فاعلا أصليا فى جرائم الإختلاس والتزويروالاستعال التى دانهما بها ، وبفرض أن الطاعن الثاني هو وحده المختص بكل العمل وأنه هو وحده الفاعل الأصلي في الجرائم المذكورة فإن الطاعن الأول يعد حيًّا شريكًا فيها فلامصلحة لأبهما من وراء ما أثاره في هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقو بتهاطبقاللــــادة ٤١ من قانون العقو بات ولما كان المحور يعتبر رسميا في حكم المادئين ٢١٣/٢١ من قانون العقوبات متى صدر أوكان في الإمكان صدوره من موظف عام مختص بتحريره ممقتضي وظيفته أو التداخل فيهذا التحرير، وكأن اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمده من القوانين واللوائح فحسب بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به تكليفا صحيحاً ، كما يستمد المحرر وسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدوه أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ، وَزُومِ تَدخُلُ المُوظفُ لِإِثْبَاتُهَا أُو لَإِقْرَارِهَا ﴾ وكان الحكم المطعون فيه لم يقصر في بيان مقتضي وظيفته كل من الطاعنين في تحرير المحررين الرسمبين ولا فيتسلم المــال موضوع الاختلاس حسبًا تقدم فإن الطعن بهذا الخصوص لا يكون له من وجه ولا يُعتَد به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذالطاعنين بالاعتراف المسند إلى ثانيهما في تحقيق النيابة إطمئنانا إلى صحته من جهة الإحراء ، وصدقه من حيث المضمون مدللا علىذلك بمــا ينتجه منصدور الاعتراف نتيجة إحراءات سليمة لا شائبة فيها في التحقيق الذي أجرته النيابة العامة بعيدًا عن سلطان الرقابة الإدارية وأنه طابق الحقيقة التي استظهرتها المحكمة منالشواهد والأدلة الأخرى، ى. (٨). ج

وكان من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه ، وكان من المقرر كذلك أن لحكمة الموضوع أن تدلل على ثبوت الجريمة المسندة إلى المتهم بسوا بقها ولواحقها من القرائن والإمارات التي تشهد لقيامها و إسنادها إلى المتهم الذي تحاكمه ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكة القض لا تصح . ولما كانت محكمة الموضوع قد أطرحت التحقيق الذي أجرته الزيابة العامة باعتباره إجراء مستقلا عن ذلك الاستدلال الذي أبطته ، فإن النبي بطلان هذا الاستدلال ، يكون ضربا في غير مضرب وطعنا واردا على فرعل، ما كان ذلك ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لايئار لدى محكمة النقض، فإنه يكون على فر أساس متعين الوفض .

# **جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦**٩

برياسة السبد المستشار / بجد صبرى، وعضوية الدادة المستشارين : مجد عبد اننعم حزاوى، وفور الدين مويس ، ونصر الدين دزام ، ومجد أبو الفضل حفتى .

### ( ٤٧ )

### الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٨ القضائية

نقض . " الطعن بالنقض . إجراءاته . شروط قبوله" . كفالة .

عدم إبداع الكفالة من المحــكوم عليه بعقوبة غير مقيدة لهربة حتى تاريخ فغار الطعن ، أر عدم حصوله على قرار بالإيفاء مها ، أثر ذلك : عدم قبول طعنه شكلا .

أنالقانوزرقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكة النقض قد أوجب لقبول الطعن بالنقض من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية ، إيداع الكفالة المبينة في المحادة ٣٦ منه . وإذ كان ذلك ، وكان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خرينة المحكة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقاردة في القانون حتى تاريح نظر الطعن بالحلسة ، ولم يحصل على قرار من لحنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من (١) ... ... (٢) ... ... (٣) ... ... بأنهم في يوم ه أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الخربية . (أولا) لم يرسلوا البياز نصف السنوى عن فحص الممال وهدد العمال. (ثانيا) قاموا باستخدام ثلاثة عم ال دون شهادات قيدمن مكتب التخديم المختص. (ثالثا لم يخطروا

مكتب التخديم المختص عن خلو الوظائف المبينة بالمحضر في الميصاد المقرر (رابعاً) لم يحرروا عقود عمل للعال الموضحين بالمحضر وطلبت عقابهم بالمواد ١١٥ و ٢٢١ و ٢٢٠ و ٢٢٠ و ١١٥ و ١١٥ و ١٢٠ و ٢٢٠ و ٢٢٠ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . وعمكة الحلة الكبرى الجزئية قضت غيابيا عملا عواد الإتهام بتغريم كل منهم ٢٥ قرشاعن كل تهمة من النهم الثلاثة الأول و ٢٠٠ قرض عن التهمة الوابعة و بالنسبة للأخيرة بتعدد العال فعارضوا ، وقضى في معارضتهم بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بالنسبة إلى الأول والثالث وإلغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة إلى الأول والثالث والغاء الحكم المعارض فيه والثالث هدذا الحكم . وعكمة طنطا الإبتدائية هيول الإستثنافية م قضت حضوريا بقيول الإستثناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . ونطور يا بقيول الإستثناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . ونظمن وكيل المحكوم عليه الثالث في هذذا الحكم بطوريق النقض ... إنخ .

#### المحكمة

حيث إن القانون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكة النقض ، أوجب على المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحدية سه لقبول طعنه سـ إبداع الكفالة المبينة فى المسادة ٣٦ منه . ولمسا كان الطاعن سـ وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزينة المحكة التى أصدرت الحمك مبلغ الكفالة المقروة فى القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالحلسة ، ولم يحصل على قرار من لحنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا ، ويتعين المقضاء ذلك .

# جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المعم حزاوى ، ونصر الدين عزام ، و يحد أبو الفضل حفى ، وأفور خلف .

### ( ٤ ٨ )

#### الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ القضائية

- (١، ب) جريمة . "أركان الجريمة " . إنتهاك حرمة ملك الذير . حيازة . قانون . "تفسيره" . قصدجنائى . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . نظام عام .
- (۱) الركن المادى في جريمة دخول منزل في حيازة آخر بقصد منع حيازته
   بالفوة . متى ينحقق ؟

معنى الدخول في حكم المــادة ٣٦٩ مةويات ؟

(ب) مثال لتسبيب معيب في تو افر الركنين المسادى والمعنوى في جريمة دخول
 منزل في حيازة آخر بقصد منع حيازة بالقوة

1 — إن البين من نص المادة ٣٦٩ من قانون المقوبات في واضح عبارته ، وصريح دلالته ، وعنوان الباب الذي وضع فيسه — وهو الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث ، تحت عنوان "إتهاك حرمة ملك الغير " — وسياق وضعه من الكتاب الثالث التحضيية له ، أن " الدخول " المكون للركن المادي في جربمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحي يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للفير في حيازته للمقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالفوة، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن ، وسواء كان الحائز مالكا للمقار أو غير ذلك ، تقديرا من الشارع أن التعرض المادي إذا وقع لحائز المقار دون الالتجاء إلى القضاء ولو إستنادا إلى حق مقسر و يعتبر من الحاني إقامة للعدل بنفسه مما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام .

٧ - من المقرر أنه لا يكفى لتوافر الركن المادى في جريمة دخول مقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أن يكون المتهم قد تصرف في المقار ببيعه إلى الغير أو أن يكون قد اعترض على قرار أو أن يكون قد دعوى بأحقيته في وضع يده أو أن يكون قد اعترض على قرار النياية في شأن تمكين خصمه من وضع يده ، مهما كان في ذلك من الافتئات على الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فعسل يعتبر تعرضا ماديا أو غصبا للخيازة أننابتة أخيره ولو بسند باطل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما باعا العين المتنازع عليها لآخر ، وأنه سبق لهما شراؤها من شخص آخر ادعى أنه اشتراها بدوره من المطعون ضده بموجب عقد مطعون فيه التزوير دون أن يثبت اقتران هذا التصرف القانوني بقعل مادى يصدق عليه أنه "دخول " بالمني الاصطلاحي الذي عناه الشارع وبينه حسبا تقدم ، وأن هذا الدخول كان نية منع حيازة المجني عليه للمقار بالقوة ، فإن الحكم يكون قاصرا عن بيان الواقعة المكونة للجرية بركنيها الممادى والمعنوى طبقا لما افترضته الممادة و المنون الإحراءات الحنائية .

# الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ه أبريل سسنة ١٩٦٤ بدائرة فعم مصر الجديدة محافظة القاهرة: دخلا عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٦٩ من قانون العقو بات . وادعى مدنيا رزق جرجس البياض وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامنين بمياغ قرش صاغ واحدهل سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المخاماة . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت عملا بمادة الإتهام حضوريا إعتباريا للا ول وحضوريا للنائي بتغريم كل منهما عشرين جنيها و الزامهما بأن يدفعا إلى المدعى بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية وماتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . وعلمة القاهرة الإبتدائية — بهيئة استناف المحكم عليهما هي هذا الحكم بطريق وتأييد الحكم المحكم عليهما في هذا الحكم بطريق وتأييد الحكم المحتانف . . اخخ

#### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان أن الحكم المطمون فيه إذ دانهما بجريمة دخول عقار قد شابه الحطأ في الفانون والقصور في النسبيب ، ذلك بأن الأمر لا يعدو أن يكون نزاعا على الملك لا جريمة فيه والقانون إنما يحمى الحيازة ولو بناء على حق متنازع عليه ، ولم يدع المدعى بالحقوق المدنية أن أحدا دخل العقار عنوة بقصد منع حيازته بالقوة ، فإذا كان الحكم قد دان الطاعنين على أساس أنهما اعتديا على الملك المطمون ضده فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعةالدعوى أن المطعون ضده. المدعى بالحقوق المدنية ـ حاز أرضا فضاء مساحتها ١٠٤٨ مترا مربعا عيدان وهبي بمنشية البكرى يملكها بالشراء بموجب عقد مسجل وأنه يباشر حيازته لها بالمرور طبها من حين لآخر، وإذ من في بعض الأيام وجد بها أخشابا وخفيرا معينا من قبل من زعم أنه تملك بالشراء جزءا من الأرض بموجب عقد بيع صادر من الطاعنين ، اللذين سبق لهما شراؤها بمن بدعي عد صديق سعد راج " الذي ادَّعَى أنه أَيْمَرَاهَا مَنَّ المَطْعُونَ ضَدَّه بعقد أَبَيْع طَعَن بْتَرُورِهُ في دعوى لا زالت قائمة وأنه وضع فيها ثلاجة وعربة إيهاما بوضع يده الأمر الذى أبلغ الشرطة عنه في حينه فاستردّ حيازته . وأشهد على حيازته آلا ٌرض حيازة هادئة مستمرة مدة تزيد على عام عبهية تادرس وجعفر النفراوى اللذين صادقاه . وإنتهى الحكم من تقريره واستدلاله إلى معاقبة الطاعنين بجريمة دخول عقار في حيازة المدعى المدنى بقصد منع حيازته بالقوة . وهــذا الذي أورده الحكم معيب بالقصور في التسبيب، ذَلَك بأن المــادة ٣٦٩ من قانون العقوبات التي دين الطاعنان بموجبها تقضي بمعاقبة من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . وقد ورد نصها في الباب الرابع عشر من الكتَّابِ الثالث تحتُّ عنوان " انتهاك حرمة ملك الغير" وجاءت تعليقات الحقانية أن الغرض من النص هو معاقبة من يتعرض بالقوة لواضعي اليد محافظة على النظام العام . والبين من هذا النص فى واضح عبارته ، وصريح دلالته ، وعنوان الباب الذى وضع فيه ، وسياق وضعه ومن الأعمال التحضيرية له ، أن " الدخول " المكون للوكن المــادى في الحريمة لفظ اصطلاحي يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير في حيازته للعقار

حيازة فعلية ننية الافتئات علمها بالقوة ، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن ، وسواء كان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك ، تقدرا من الشارع أن التعرض المــادى إذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء إلى القضاء واو إستنادًا إلى حق مقـــرر يعتبر من الحاني إقامة للعدل تنفسه مما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام ، ولا يكفي لتوافر الركن المادي في الحريمة أن يكون المتهم قد تصرف في العقار ببيعه إلى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى بأحقيته في وضع يده أو أن يكون قد اعترض على قرار النيابة في شأن تمكن خصمه من وضع يَّده ، مهما كان في ذلك من الافتئات على الملك أو وضع البد ، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضا ماديا أو غصبا للحيازة الثانتة لغره ولو بسندماطل. لًى كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما باها العين المتنازع عليها لآخر ، وأنه سبق لهما شراؤها من شخص آخر ادعى أنه اشتراها بدوره من المطعون ضده بموجب عقد مطعون فيه بالتزوير دون أن شبت اقتران هذا التصرف القانوني بفعل مادي يصدق عليه أنه " دخول" بالمعني الاصطلاحي الذي عناه الشارع وبينه حسبها تقدم ، وأن هذا الدخول كان منية منع حيازة المحنى عليه للعقار بالقوة ، فإن الحكم يكون قاصرًا عن بيان الواقعة المكونة للجر ممة بركنها المادى والمعنوى طبقالما اقترضته المادة . ٣١من قا نون الإحراءات الحنائية ، و تعين لذلك نقضه والاحالة .

### جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عهد صيرى ، > [مصنــــوية السادة المستشارين : عدعيد النعر حزاوى، ونصر الدين عزام، وهد أبو الفضل حفى، وأنور خلف .

# (٤٩)

#### الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ القضائية

قتل خطأ . } إصابة خطأ . خطأ . مسئولية جنائية . حكم . " تسبيه . تسبيب معيب ". نقض . " سلطة محكة النقض ".

المسئولية الجنائبة لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر • حدودها ؟

الأصل أن من يشترك في أعمال الحفر لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تيق الأنفس بما قد يصيبها من الأضرار إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه وإذكان ذلك، وكان ماتساند إليه الحكم في قضائة بإدائة الطاعن الأول من أنه كان يتردد على مكان الحفر ولم يمنع العمال من وضع الاربة بجوار السور ، لا يكفى - ترتيبا على هذا النظر المسائد، ذلك بأن هذا الذي ساقه الحكم ليس يدل في فواه على جرد اطمئنان الطاعن الأول على جريات سير العمل بوصفه وباله غير مسئول عن اتخاذ احتياطات بشأنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فاصرا قصورا يعبه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعين نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٥ مارس سنة ١٩٦٣ بدائرة بندر سوهاج (أولا) تسهبا خطأ في موت كل من أحمد بحيت قاسم وجوده سوارس سلوانس وكان ذلك ناشئا عن أهمالهما وعدم احترازهما وإخلالهما إخلالا جسما بما تفرضه عليهما أصول مهمتهما كقاولين بأن كلفا عماله.ا المجهولين بحفر أرض مملوكة للأول . وطلب منهم إلغاء ما يتخلف عن الحفر من أتربة بجوار سور مدرسة المعلمين العامة بسوهاج فتراكمت الأتربة لثقلها على السور الذي لم يتحملها فسقط على الطلبة المتواجدين بجواره وحدثت بالمجنى عليهما الإصابات المبينة بالتقرير الطيوالتي أودت بحياتهما . ( ثانيا ) تسببا خطأ في احداث إصابة كلمن مازن عثمان هريدى ومنبر بسطاوى حنا وأحمد محود طاب وأبوحمادي أحمد عد وسليم السيد عبد اللاه ورفعت عد خليفه وناصر عبد عبد الله وكان ذلك ناشئا عن إهمالهُما وعدم احترازهما وإخلالهما إخلالاجسها بمــا تفرضه عليهما أصول مهنتهما كمقاولين بأنكلفا عمالهما المجهولين محفر أرض مملوكة للاول فطلبا منهم القاءما يتخلف عرب الحفرمن أتربة بجوار سور دار المعلمن العامة بسوهاج فتراكمت الأتربة على السور الذي لم يتحملها فسقط على الطلبة المتواجدين بجواره وحدثت بالمجنى عليهم الإصابات المبينة بالتقرير الطبى . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢٣٨ ، ٢ و ٢٤٤/ ١ - ٢ -٣ من قانون العقو بات . وادعى مدنيا قبل المتهمين كل من سوارس سلوانس بمبلغ ٥٠٠ ج وزينب عهد السيد بمبلغ ٢٠٠ ج وعد بخيت قاسم وحمزه نجيب قاسم وخديجة بخيت قاسم بمبلغ ١٠٠ َج لـكلُّ منهم على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماه'. ومحكمة بندر سوهاج الجزئية قضت حضور يا عملا بمادته الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقو بات بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عنالتهمتين وإلزامهما بالتضامن بآنيدفعها لسوارس سلوانس المدعى بالحق المدنى مبلغ . . ه ج وأن يدفعا لزينب عهد السيد مبلغ . . ٢ج واكمل من عهد بخيت قاسم وحمسـزه بخيّت قاسم وخديجه بخيت قاسم مآلة جنية و إلزامهما بالتضامن بالمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠ ج مقابل أنعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف كل من المتهمين والمدعين بالحق المدنى هذا الحكم .

ومحكة سوهاج الإنتدائية بهيئة استثنافية قضت حضوريا عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقو بات بقبول الاستثناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت يوقف تنفيذ عقوبة الحيس المقضى بها بالنسبة إلى المتهمين مدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور هذا الحكم. فطعن المحكوم طيم في هذا الحكم بطريق النقض . . . لخ

#### المحكمة

حيث إن بما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطمون فيه أنه إذ دانه بحر يمتى الفتل والاصابة الخطأ قد ران عليه الفصور ، ذلك بأنه على الرغم من أن الحكم المطمون فيه قد سلم بأن الطاعن الأول كانف الطاعن الثانى بوصفه مقاولا — بعملية حفر الأساس في أرض كان شارعا في البناء عليها ، وأن عمال هذا الأخير أسندوا الأتربة النائجة عن الحفر إلى سور مجاور فانهار على المجنى عليهم ، مما مقاده استقلال المركز القانوني للطاعن الأولى في واقعة الدعوى ، عن مركز الطاعن الثانى ، فإن الحكم المطمون فيه — وقد راح يسائل الطاعن عن المساهمة في الجريمتين لمجرد أنه كان يتردد على مكان العمل ولم يمنع العمال من وضع الأتربة بجوار السور، وفاته أن هذا التردد في الظروف المبار ذكرها حلم يكن يقصد الإشراف على عمال الطاعن الثاني فيا ناطبهم الثيام به تنفيذا لعقد المقاولة ، بل لحبرد الاطمئنان إلى إنجاز العمل ، شأنه وذلك شأن أي مالك معنى بأمر نفسه — يكون قد قام على ما لايحله ، فيات معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الإبتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خلص إلى إدانة الطاعنين بقوله : "وحيث إن المحكمة ترى أن الإشهام ثابث قبل المتهمين – الطاعنين – من إمتراف المتهم الأول بالتحقيقات أنه كلف الثانى بالحفر بصفته مقاولا وأنه كان، أى الأول، يتردد على مكان الحفر وأنه ذهب قبل الحادث بستة أيام ويوم الحادث وأنه لم يمنع الهال من وضع الأتربة بجوار الحائط بل أنه قور باقواله بأن وضع الأتربة بجوار الحائط سهبه هو إمادة ردها بعد الحفر الأمر الذي يستفاد منه أنه وافق عل قبام العال بوضع الأتربة بجوار الحائط ولم يمنعهم وثابت أيضا قبل الثانى من اعترافه بأنه كان يقوم بالعمل بواسطة العال بالحفر، ومن اعتراف بعض العال من أن المتهم الثاني كانموجودا يوم الحادث في الساعةالسابعةصباحاولم يمنع العمال من وضع الأتربة بجوار الحائط وهو العامل-امد محود ، ومن التقرير الفّي والثابت منه أن وضع الأتربة بجوار الحائط كان السبب المباشر في إنهيار الحائط وأنه كان يتعين على من يشرف على العال أن يقوم بوضع الأتربة بعيدا عن الحائط ولان ضغطُ الْأَتربةُ هو الذي أدى مباشرة إلى هدم السور. . " لما كان ذلك ، وكان الحكم في استخلاصه للادانة يقوم - على ماسلف إيراده - على أنه كان يتعين على من يشرف على العال أن يأمر بوضع الأتربة بعيدا عن السور ليتفادى ضغطها الذي أدى إلى سقوطه ، وأن الطاعن الأولـــوهو صاحب العمل\_عهد إلى الطاعن الثاني بعملية الحفو - بوصفه مقاولا - وأن الطاعن الثاني اعترف بأنه كان يقوم بالعمل بواسطة العال . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من يشترك في أعمال الحفر لا بسال إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقي الانفس مما قد يصيبها من الأضرار إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه . لمــاكـان ذلك ، وكان ما تساند إليه الحسكم في قضائه بإدانة الطاعن الأول من أنه كان يتردد على مكان الحفر ولم يمنع العال من وضع الأثربه بجوار السور ، لايكفى ـــ ترتبيا على هذا النظر – لمساءلته ،ذلك بأن هذا الذي ساقه الحسكم ليس بدل في فحواه على غر مجرد اطمئنان الطاعن الأول على مجريات سير العمل بوصفه ريا له غير مسئول من اتحاذ احتياطات نشأنه . لما كان ما تقدم ، فإن الحسكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبة ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول و إلى الطاعن الثاني ، وذلك نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سر العدالة ، بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه طعن الطاعنين .

### جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / محمد مجد محفوظ ، وعضوية السادة المستشادين ؛ عهد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد ساع ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود عطيفه .

### $(\circ \cdot)$

الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٨ القضائية

نقض . "التنازل عن الطعن" . طعن .

التازل عن الطعن بالنقض . جواز الافرار به لمأمور السجن .

متى كان الطاعن قد تقدم باقرار لمأمور السجن يقر فيه بتنازله عن الطعن فإنه يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ أكتو برسنه ١٩٦٣ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج : بدد المنقولات المبينة بالمحضر والحجوز عليها لصالح وزارة الإصلاح والمسلمة إليه على سهيل الوديمة لحراستها فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز. وطلبت عقابه بالمحادين و ٤٤٣ من قانون العقو بات . وعكمة طهطا الجزئية قضت غيابيا عملا بمحادي الاتهام بحيس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة . ٧٠ قرش لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وعكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استثنافية ) قضت حضوريا إعتباريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف

و إحالة الأوراق للنيابة العامة لتحقيق واقعة نزوير المخالصة المؤرخة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . عارض ، وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الح .

#### المحكمة

حيث إن الطاعن تقدم باقرار مؤرخ ١٠ |بريل ســنة ١٩٦٨ لمأمور السجن يقر فيه بتنازله عن الطعن ، ومن ثم يتمين إثبات نزول الطاعن عن طعنه .

# جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / بحد صبرى ، وعضوية السادة المستشاوين : عد عبد المنعم حزاوى ، وعجد نور الدين عويس ، و نصر الدين عزام ، وعمد أبور الفضل حفنى .

(01)

#### الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١) نقض . و التقرير بالطعن . ميعاده " .

ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة ؟

(ب) حكم . "وضعه والتوقيع عليه " .

وجوب وضع الأحكام الجنائية والنوفيع عليها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها و إلا كانت باطلة .

١ — إن علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له هي افراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم. ولما كان تكليف الطاعن بالحدمة بالقوات المسلحة في الفترة التي وقعت فيها حرب إن يونيه سنة ١٩٦٧ يعتبر عذرا قهريا مانها من حضور جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٦٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، ولم يثبت علم الطاعن وسميا بصدورهذا الحكم قبل اليوم الذي طعن عليه فيه، فإن ميعاد الطعن عليه فيه، فإن ميعاد الطعن شكلا.

٧ — أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها. و إلا كانت باطلة . لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٧ وحتى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ لم يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه فلم الكتاب على مايبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب النيابة المرافقة لأسباب الطمن ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا متمينا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاص بأنه في يوم ٢٣ نوفم سنة ١٩٦٥ بدائرة قدم مصر الجديدة محافظة القاهرة : تسبب خطأ في موت عد صالح عد وجرح هنر حراد وكان ذلك ناشئامن اهماله وعدم احرازه وتخالفته القوانين واللوائح بأن قاد السيارة النقل المبينة المحضرفي سرعة ورعونة ينجم عنها الحطرثم انحوف بها فيأة إلى الطريق دون أن يسلك في ذلك الاتجاه القانوني مخالفا بذلك قواعد المرور ودون أن ينبه السيارة الاخرى التي تسير خلفه فاصطدمت السيارة الأخيرة بالسيارة قيادته وأصبب الحجي عليهما نتيجة ذلك بالإصابات الموصوفة بالتقريرين المطبيين المرفقين والتي أودت بحياة الأولى نتيجة ذلك . وطلبت عقابه بالمسادة عن المرابع على الإنهام محمد أنهر مع الشغل بالمسادة عامرة حزيهات لوقف التفييد . فعارض ، وقضى في معارضته وكفالة عشرة جزيهات لوقف التنفيد . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وف الموضوع برفضها وتأبيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، فحكمة القاهرة الإبتدائية حب بهشة استنافية حضور يا بقبول الإستئناف ، شكلاوف الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف ، فطمن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

#### المحكمة

من حيث إنه وان كان الحكم المطعون فيهقد صدر بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٢ بتأييد الحكم النيابي الإستثنافي المعارض فيه ، فلم يطمن عليه الطاعن بطريق النقض ولم قدم الأسباب الابتاريخ . ١٩٩٧/٩١ أى بعد المبعاد المنصوص عليم في المادة على من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطمن أمام محكة النقض واعتذر بأنه كلف بالعمل بالقوات المسلحة من ٣ يونيه سنة ١٩٦٧ حتى ١٩٦٧ أغسطس سنة ١٩٦٧ وقدم شهادة من قائد وحدته تفيد أنه استدعى للخدمة في الفترة من ١٩٦٧/٦١ حتى ١٩٦٧/٨١٢ . لما كان ذلك ، وكانت علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبسدا له هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدويه، فاذا ما انتفت هذه العلمة لممان قهرى ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا في الفترة الممارذ كرها – وهي فترة وقعت فها حرب ه يونيه سنة ١٩٦٧ بيتبر عذرا قهريا مانعا من حضور جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ التي صدر فيها المحكم المطعون فيه ، ولم يثبت علم الطاعن رسميا بصدور هذا الحكم قبل طعنه عليه في يوم ١٩٦٧/٦/١٢ اليوم . ومن تم لعون قبول الطعن شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لعدم إيداع أسبابه في الميعاد القانوني .

وحيث إنه لما كان القانون — وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكة — وطبقا لنص المادة ١٣٦٧من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيمها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٦٧/٦/١ ، وحتى يوم ، ١٩٦٧/٩/١ ، يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب ، على ما يبن من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة شرق القاهرة المرافقة لأسباب الطمن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه والإحالة .

# جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

ر باسة الديد المستشار / مجد عجد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : عمد عبدالوهاب خليل ، وحسين سمد ساع ، ومحمود دباس العمراوى ، ومحمود عطيفه .

# (07)

#### الطعن رقيم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ القضائية

عقوبة . حكم . "إصداره" . "شرط صحته" . إستثناف . "نظره والحكم فيه" . معارضة . نقض . "حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون". محكة النقض . "سلطتها عند نظر الطعن" . تبديد . خيانة أدانة .

النص فى كل من الحكم الغيابي الاستثبافى والحمكم الصادر فى المارضة فى ذاك الحسكم على أن تشديد العقو بة كان باجماع الآراء . وإجب لعمة كل من الحكين . تخلف مذا الشرط . وجوب الفضاء بتنض الحكم المطمون فيه وتأييد الحكم المستأنف ولوكان بيراءة المتهم .

إن مقتضى الجمع بين حكى المادتين 4.1 و ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، يجعل النص على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء، واجبا لصحة كل من الحكم النيابي الاستثنافي الصادر بناء على استثناف النيابة والحكم الصادر الذي الذي الفقاء بعراءة المتهم وقضى بإدانته لم يصدر بالإجماع ، فإنه لا يكون أمام الحكمة الاستثنافية وهي تقضى في المعارضة إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف ، ومن ثم فإن الحكم الاستثنافي وقد قضى على خلاف ذلك بتأييد الحكم النيابي الاستثنافي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يحق ممه لحكمة النيابي الاستثنافي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يحق ممه لحكة النقض أن تنقض الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم، علاك وذلك إعمالا لنص المحادة ٢٩٥٠ من القانون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٥٩ في شان حالات واجراءات الطعن أمام محكة النقض .

### الوقائع

آبهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ من أكتو برسنة ١٩٦٦ بدائرة الموسى عافظة الفاهرة: بدد مبلغ النقود المبين ومغا وقيمة بالمحضر لمحمد على حسانين والذي لم يسلم إليه إلاعل سبيل الوكالة قا ختلسه لنفسه بنية تملكه إضرارا بالمجنى عليه وطلبت عقابه بالمحادة ٢٤١ من قانون العقوبات . ومحكة جنح الموسك الحزية قضت غيابيا عملا بالمحادة ٤١/٣٠ من قانون الإجراءات الحنائية ببراءة المتهم بلا مصاريف ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكة القاهرة الابتدائية سبهيئة استئنافية حقت غيابيا عملا بالمحادة ٢٤١م تقانون العقوبات بقبول الاستئنافي شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ. فعارض، وقضى في معارضته بقبولما المحكم عليه في هذا الحكم الحيايي الاستئنافي المعارض فيه . فعلمن الحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إنه بين من الأوراق أن الحكم الاستئنافي الغبابي قد ألني الحكم الصادر بالبراء: من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر باجاع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٩٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "إذا كان الإستئناف مرفوعا من النيابة العامة ... فلا يجوز تشديد العقوبة الحكوم بها ولا إلفاء الحكمة الصادر بالبراءة إلا باحاع آراء قضاة الحكمة "فإن هذا الحكم يكون باطلافيا قضى به من إلغاء الراءة لتخلف شرط صحة الحكمة الالغاء وفقا القانون . لما كان ذلك ، وكان مقتضى الجع بين حكى المادتين ١٠١ و ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية بحمل النص على أن التشديد كان باجماع الآراء واجبا لصحة كل من الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بناء على استئنافي النيابة والحكم المسادن وهي تقضى في الممارضة إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف ما دام الحكم وهي تقضى في الممارضة إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف ما دام الحكم

المنيابي لم يصدر بالإجماع وكان الحكم المطمون فيسه قد قضى على خلاف ذلك بتأييد الحكم النيابي الاستثناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان لهدفه المحكمة طبقا لنص الممادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ نسسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض المحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فإنه يتمين نقض الحكم المطمون فيه وتاييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

# جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار /مجدعد محفوظ ، وعضوية السادة المستشاوين : عمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباش العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(07)

الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١) جريمة . "أركان الحريمة " . تسعيرة .

مناط قيام جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها ؟

(ب) قانون . و مريانه . العلم يه " .

العلم بالقانون الحنائ والقوانين العقابية المكلة له • مفترض في حق الكافة .

(ج) نقض . " أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها " ، حكم . "بطلانه". بطلان .

عدم جواز إبداء أسباب أمام محكة النفض ــ من النيابة أو الحصوم ــ فير تلك التي أبديت في الميعاد المذكور بالمسادة ٣٤ القانون رقم ٥٧ اسنة ٩٥٩ .

الحالات التي أجاز فيها الشارع لمحكمة النقض ـــ استنتاء ـــ تفض الحمكم لمصلحة المتهم من تلقاء قديها . واودة على سبيل الحصر . ليس من بينها خلو الحكم من بيان مواد الفاقون التي قضي عوجها .

١ -- مؤدى نصالمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة . ١٩٥ الخاص بشنون التسعير الجرى وتحديد الأرباح المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، أن جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها إذ المناطف في قيام الجويمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلمة .

 لا العلم بالفانون الجنائى والقوانين العقابية المكلة له يفترض فى حق الكافة ، ومن ثم فإنه لا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفى القصد الحنائى .

٣ ــ الأصل ، طبقا لنصالفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانونرقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإحراءات الطعن أمام محكمة النقص ، هو أنه لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة ــسواء من النيابة العامة أو من أى خصم ــ غر الأسباب التي سبق سانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون أمًّا نقض محكة النقض للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة النانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر على خلاف هذا الأصل فهو رخصة استثنائية خولها الفانون الحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثالت ف الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون أولاولاية لها بالفصل فيالدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . ولماكان خلو الحكم المطعون فيه من بيان مواد القانون التي قضي بموجها لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل إنه يدخل تحت حالات البطلان الى تفتح سهيل الطعن عملا بالبند ثانيا من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه دون أن تعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الحطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند أولا من المــادة المذكورة والذي لا ينعطف إلا إلى نخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكلة له أوقانون الإجراءات الحنسائية فيا تضمنه من قواعد موضوعية . ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن بالحلسة و بعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول.

# الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم ثان المنصورة : باعا سلمة مسعرة (موز ) أزيد من السعر المقرر . وطلبت عقابهما بالمواد ٨ و ١٩ و ١٥ و ١٥ و ١٦ من الموسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والجدول الملحق . ومحكة جنح بندر المنصورة المستعجلة قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما أسند إليهما بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هـ فما الحكم ومحكة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استثنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستثناف شكلا وفي الموضوع و باجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وحهس المتمم الأول ستة شهور معالشفل وتغريمه مائة جنيه و بتغريم المتهمالتا في مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم على واجهة المحل بأحرف كبرة لمدة ستة أشهر بلا مصاريف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هـ فما الحكم بطريق النقض ... إنح .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة بيع سلمة مسعرة بأزيد من السعر المحدد ، قد أخطأ في تطبيق الفانون ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على نفى صلته بتجارة الفاكهة ، وأن وجوده بمحل المتهم التاتى كان عرضا ، فهو يجهل أحكام قانون التسعير الجبرى ، غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع وأسس قضاء على اقراض علم الكافة بأحكام القانون مع أن هذه القاحدة الفانونية لا تنطبق إلا بالنسبة إلى قانون العقو بات دور القوانين العقابية الحاصة .

وحيث إن الحكم المطمون فيه عرض إلى دفاع الطاعن في قوله : " وحيث إنه من المقرر افتراض علم الكافة بالسعر الجبرى المقرر طبقا للقانون — ومن ثم فلا يفيد المنهم من قوله أنه لا علم له بالسعر المقرد " . وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ذلك أن المادة التاسعة من القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٠ الخاصة بشئون التسعر الجبرى وتحديد الأرباح المصدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ قد جرت في فقرتيها الأولى والثانية بأنه " يماقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين و بغرامة لا تقل عن مائة جنبه ولا تزيد على خميائة جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين كل من باع سلمة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو برجم يزيد عن السعر أو الربح المعين أو المتنع عن بيمها بهذا السعر أو الربح أو فوض على المشترى شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون نخالفا للعرف التجارى " ، بما مؤداه أن هذه الجريمة تقوم فى حق كل من يبيع سلعة بازيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته فى بيعها إذ المناط فى قبام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بازيد من السعر المعين للسلعة . لما كان ذلك ، وكان العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكلة له يفترض فى حق الكافة فلايقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفى القصد الجنائى ، فإن ما يتيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين وافعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المقرر لها التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى صعرة أذية سائفة تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ، فإن الطعن يكون على خير أساس .

وحيث إن الطاعن أثار فى الجلسة سبباجديدا مؤداه بطلانالحكم المطعون فيه ذلك بأنه لم بين موادالقانون التى قضى بموجبها .

وحيث إن الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من الفانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكةالنقض هو أنه لايجوز إبداء أسباب أخرى أمام الحكة سواء \_ من النيايةالعامة أو من أى خصم غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك الفانون ، لما كان ذلك ، وكان نقض المحكة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من الممادة ٣٥ سالفة الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استنائية خولها القانون المحكة في حالات معينة على سميل الحصر إذا تبين لما عاهو ثابت في الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون أو لا ولا ية الدعوى ، وكان خلو الحكم من بيان مواد القانون التي قضى بحوجها لا يندرج الحدى هذه الحالات بل أنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح احدى هذه الحالات بل أنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سهيل الطعن فيه عملا بالبند . " ثانيا " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه سهيل الطعن فيه عملا بالبند . " ثانيا " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه سهيل الطعن فيه عملا بالبند . " ثانيا " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه سهيل الطعن فيه عملا بالبند . " ثانيا " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه سهيل الطعن فيه عملا بالبند . " ثانيا " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه سهيل الطعن فيه عملا بالبند . " ثانيا " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه سهيل الطعن فيه عملا بالبند . " ثانيا " من المادة ٣٠ من القانون المشار باليه المناء من المادة ٣٠ من القانون المشار المد

دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الحطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند "أولا" من الممادة المذكورة والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواءاً كان قانون العقوبات والقوانين المكلة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيا تضمنه من قواعد موضوعية ، فإن ما أثاره الطاعن بالجلسة وبعد فوات الميماد المحدد بالقانون يكون غير مقبول . لماكان ما تقدم ، فإنه يتمن رفض الطعن موضوعا .

# جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عد صبرى ، وهفو ية السادة المستشارين : عمد عبد المنعم حزاوى، وفور الدين عويس ، وفصر الدين عزام ، ومجدأ بوالفضل حقى .

## (01)

### الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) قتل خطأ . إصابة خطأ . خطأ . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب " .

عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسبيب .

(ب) دعوى مدنية . مسئولية مدنية . خطأ . ضرر . تعويض . رابطة السبية . نقض . \* حالات الطعن . مخالفة القانون والخطأ . في تطبيقه . \* . فنل خطأ . إصابة خطأ .

نشو. الضرو عن خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من[المنطأين واوكان أحد هذين الخطأين صادرا من المضرور . مخالفة الحسكم هذا النظر والزام المتهم والمسئول يالحقوق المدتية حته بكامل التعويض دون إنقاصه بقسدار ما يجب أن شحمه المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرو . مخالف المتاذون.

(ج) نقض . " الطعن بالنقض . نطاق الطعن " . " الحصوم في الطعن " .

مَّى مِحْكَمَ يَنْفُضُ الحُمْكُمُ بِالنَّسِةِ الصَّنُولُ بَالْحَقُوقُ المَّذِيَّةُ الْمُمْمِ الذِّى لَمْ يَقُرر بالطَّمَنُ ؟

١ - إذا كان الحكم الإبتدائي —الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه — قد حصر الخطأ في المتهم وحده ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه إلى القول

بهامهام المجنى عليه فى الخطأ بنير أن يكشف عن نوع هذا الخطأ ومداه ، يكون معيها بالقصور فى التسبيب .

٢ ــ إن الحكم المطعون فيه إذ أسند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجنى عليه معا ثم ألزم المتهم والمسئول المدنى عنه بكامل التعويض المقضى به إسدائيا على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده ، يكون معيبا بالخطأ في مطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدنى وإن نصت على أن "كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه ، فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا ما لقد, المناسب لحطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطأين : خطؤه وخطأ غيره ، يقتضي توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة ولا يكون الغير ملزما إلا بمقدار التعويضءن كل الضرر منقوصا منه ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن استظهار ما قـــرَّه في أسبابه من خطأ المجنى عليه وبيان أثره في مقدار التعويض وقضى بالزام المسئول المسدني به كاملا دون أن ينقص منه ما يوازي نصيب المحنى عليه في هذا الخطأ ، فإنه يكون فضلا عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضي به في الدعوى المدنية .

 س إن نقض الحكم بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم – وإن لم يقرر بالطعن – إذا ما إتصل وجهالطعن به وذلك إعمالا للدة ٤٢ من القانون وقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن ... ... بأنه في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر القـــديمة عافظة القاهرة : (أولا) تسبب خطأ في قتل

عبد الحفيظ أبو زيد مرزوق . ( ثانيا ) نسبب في إصابة على محمود عطيه ومحمود أحمد على وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونته وعدم إتباعه القوانين والقوارات بأن قاد سيارة بسرعه ينجم عنها الحطر بطريق آهل بالمـــارة فصدم المجنى عليهم وأحدث بهم الإصابات المبينة بالتقــــرير الطبي والتي اودت محياة الأول . (ثالثا) قاد سيارة بسرعة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور . وطلبت عقابه بَالْمُادَيِنُ ١/٣٣٨ و ١/٢٤٤ مِن قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعت مدنيا فاطمة عثمان عجد عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم عبدالحفيظ أبو زيد وطلبتالقضاء لها قبلالمتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ( هيئة النقل العـام لمدينة القاهرة ) متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سهيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحــاماة . ومحكة مصر القديمة الجزئية قضت حضوريًا عملا بمواد الإتهام مع تطبيقالمادة ١/٣٢ من قا نون العقوبات (أولا) فىالدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة شهور معالشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ عنالتهم الثلاث المسندة إليه بلا مصاريف جنائية . ( ثانيا ) وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته أن يؤديا إلى المدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لها منه مبلغ ٥٠٠ ج ولأولادها مبلغ ٢٥٠٠ ج للذكر منهم ضعف حظ الأنى والمصاريف المدنية المناسبة لمبلغ التعويض المحكوم بهومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الإسدائية \_ بهيئة إستئنافية \_ قضت حضوريا بقبول الإستئنافين شكلا وفي الموضوع (أولا) بالنسبة إلى الدعوى الحنائية بتعديل الحكم المُستأنف إلى تغريم المتهم ثلاثين جنيها (ثانيا) فيا يتعلق بالدعوى المدنية برفض الإستثنافين وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصروفات المدنية الإستثنافية . فطعن النائب بإدارة قضايا الحكومة عن هيئة النقل العام لمدينة الفاهرة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

#### المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه هيئة النقل العام — المسئولة عن الحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ قضى فى الدعوىالمدنية بتأييد الحكم الإبتدائي الذى دان تابعها بجربمة القتل الحطأ وحصر الحطأ في جانبه وحده وألزمة متضامنا معها بالتعويض ، قدخالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك بأنه خلص في أسبابه إلى أن المجنى عليه — مورث المدعية بالحق المدنى — قد ساهم بخطئه في وقوع الحادث ورتب على ذلك تخفيف مسئولية تابع الطاعنة من الناحية الحنائية إلا أنه قضى بكامل النعويض الذى قدره الحكم المستأنف دون أن ينقصه بما يوازى ما أمهم به المضرور في الحطأ وفقا المحادة ٢١٦ من القانون المدنى الذي يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم ... ... (أولا) تسهبخطأ في قتل عبد الحفيظ أبو زبد مرزوق ( ثانيا ) تسبب خطأ في إصابة مجمود عطيه ومحمود أحمد على وكانب ذلك ناشئا عن إهماله ورعونته وعدم إتباعه القوانين والقرارات بأن قاد سيارة بسرة ينجم عنها الخطر في طريق آهل بالمارة فصدم المحنى طلهم وأحدث بهم الإصابات المبينة بالنقر يرالطبي والتي أودت بحياة الأول ( ثالثا ) قاد سيارة بسرعة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور ـــ وطلبت النيامة العامة عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وأحكام القانون وقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وقد ادعت فاطمة يجد عثمان عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم عبد الحفيظ أبو زيد مدنيا قبلالمتهم وطلبت القضاء بإلزامه وهيئة النقل العام لمدينة القاهرة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفعا لها متضامنين مبلغ عشرة آلاف من الخيهات على سبيل التعويض، وستاريخ ١٩٦٧/٦/٩٦ قضت محكمة مصر القديمة الحزئية حضوريا (أولا) في الدعوى الجنائية بحبس المنهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ عن التهم التلاث ( ثانيًا ) وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته بأن يؤديا للدعية بالحق المدنى عن نفسها ويصفتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لها منه خمسائة جنيه ولأولادها مبلع ٢٥٠٠ ج للذكر ضعفٌ حظ الأنثى والمصاريف المدنية المناسبة لمبلغ التعويض المحكوم به ومبلغ خمسة جنيهات أتعابا للمحاماة . وبتاريخ ١٩٦٧/١١/٨ قضت محكةالقاهرة الإبتدائية حضوريا بقبولاالإستثنافين شكلا وَفَ المُوضُوعِ ( أولا ) بالنسبة للدعوى الحنائية بتعديل الحكم المستأنف

إلى تغريم المتهم ثلاثينجنيها ( ثانيا ) فيما يتعلق بالدعوى المدنية برفض الإستثنافين وتأييد الحكم المستأنف والزمت المستأنفين المصروفات المدنية الإستثنافية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الإنتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإدانة إلى توافر ركن الخطأ في حق المتهم وإنتهيي إلى تقـــدير ما أصاب المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها من أضرًا ر مادية وأدبية \_ حيمًا بمبلغ ثلاثة آلاف من الجنبهات ، وكان يبين منالحكم المطعون فيه أنه عرض لمُوضُوعُ الإستثناف بقولهُ" وحيَّث إن الحكم الْمُسْتَا نَفُ فَ مُحله للا سباب الواردة به والتي تأخذُ بها هذه المحكمة ، إلا أن المحكمة ترى أن هناكخطأ من جانب المحبى عليه وهو صدم احتياطه احتياطا كاملا ، إلا أن الخطأ لا يجب خطأ المتهم بل يخفف من مسئوليته ، ومن ثم ترى تعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم طبقا لما هو وارد بمنطوق الحكم " . لما كان ذلك ، وكان الحكم الإبتدائي \_ الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه ـ قد حصر الخطأ في المتهم وحده ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه إلىالقول بإسهام المحنى عليه في الخطأ بغير أن يكشف عن نوع الخطأ ومداه ، يكون معيبا بالقصور في التسبيب . ومن ناحية أخرى فإنَّ الحُكُمُ المطَّمُونَ فيه إذْ أُسند وقوع الحادث إلى خَطَّأُ المتهم والمجني عليه مما ثم ألزم المتهم والطاعنة متضامنين بكامل التعويض المقضى به أبتدائيا على الرغم من أن الحكم الأخر قد حصر الحطأ فى جانب المتهم وحده يكون معيبا بالحطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدنى و إن نصت على أن "كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بحطئه في الصرر الذي أصابه فإن ذلك بجب أن يراعى في تقدير مبلغ النعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير . لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطأين : خطؤه هو وخطأ غيره ، يقتضي توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأكل منهما . وبناء على عملية تشبه المقاصة لا يكون الغير ملزما إلا يمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر منقوصا منه ما يجب أن يتحمله المضرور سبب الخطأ الذي وقع منه . وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر والتفت عن استظهار ما قرره في أسبابه من خطأ المحنى عليه وبيان أثره في مقدار التعويض وقضى بالزام الطاعنة به كاملا دون أن ينقص منه ما يوازى نصيب المجنى عليه

فى هذا الخطأ ،فإنه يكون فضلا عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيا قضى به فى الدعوى المدنية والإحالة مع إزام المطعون ضدها المصروفات. المدنية . كما كان ذلك ، وكان نقض الحكم بالنسبة إلى المسئولة عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم – وإن لم يقسرر بالطعن – لإتصال وجه الطعن به إعمالا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات. وجراءات الطعن أمام محكة النقض .

## جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / بحدصبرى ، وبيضوية السادة المستشارين ؛ عهد مجد محفوظ ، وعهد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمود عطيقة .

# (00)

### الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ القضائية

(۱) حكم . " وصف الحكم " . معارضــــــة . " قبولها " . "مىعادها".

متى يعد الحكم حضوريا اعتباريا ؟

العبرة فى وصف الحسكم بأنه حضورى أو سضورى اعتبارى أو غيابى • بحقيقة الواقع . مناط قبول المعارضة فى الحسكم الحضورى الاعتبارى الصادر من المحكمة الاستثنافة؟

بد. ميماد المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري . من تاريخ إعلان المتهم به .

(ب) حكم . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . معارضة . "معادها" .

قابلية الحسكم للطمن فيه بالمعارضـــة . أثرها : عدم جواز الطمن فيه بالنقض .

١ – الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيا لا وجو بيا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولماكان الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره شخصه في جلسات سابقة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة

الأمر حضوريا اعتباريا طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وإن وصف الحكم وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى على خلاف الواقع ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غيابى هى بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق ، وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قبام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يبدأ ميعاد المعارضة فيه إلامن تاريخ إعلان المتهم به .

٧ — إن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكة النقض ٤ لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣ من ذات القانون تقضى بعدم قبول الطعن بالمقض ما دام الطعن فى الحكم بالمعارضة جائزا ، وكان النابت من المفردات التي أمرت الحكة بضمها ، أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة و يبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون ، فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لما يزل مفتوحا ، و يكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

# الوقائع

آبهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٣ نوفبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم باب شرق: تسبب خطأ فى موت رشدى عمد إسماعيل جابروكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم إحترازه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد السيارة بمالة ينجم ضها المظر فصدم عامود الإنارة حيث تصادف نزول المجنى عليه من الباب المحلق للسيارة فوقه الأخير أرضا بعد اصطدامه بالعامود المذكور وحدث به الإصابات الموصوفة بالمقرير الطبي الشرعى والتي أودت محياته . وطلبت معاقبته بالمواد ٢٣٨ / ٢٨ من قانون المقانون و ١ و ١ ٥ و ٨ م و ٩٠ من الفانون وتم ١٤٤٩ من قانون المقربات و ١ و ٢ و ٨١ و ٥ ٨ و ٩٠ من الفانون وتم ١٩٤٩ المنام من قانون المقربات و ١ و ١ من المعانون وتم ١٩٤٩ المنام عبد على المتهم وهيئة النقل العام المشمولة عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سيل

التعويض. ومحكة باب شرق الجزئية قضت فى الدعوى حضور يا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مماأسند إليه ورفض الدعوى المدنية المفامة قبله وألزمت وافعها المصروفات. فاستأنفت النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية ( بهيئة استثنافية ) وعكة الإسكندرية الإبتدائية ( بهيئة استثنافية ) قضت فى الاستثنافين حضوريا بقبولها شكلا وفى الموضوع و باجماع الآراء بالمفاء الحكم المستأنف وتغسريم المتهم نحسين جنيها عما نسب إليه والزمته والمسئول بالحقوق المدنية بصفته متضامنين مبلغ ألفى جنيه ( ٢٠٠٠ ج ) والمصروفات المدنية المناسة عن الدرجتين ومبلغ نحسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنها . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

#### المحكمة

من حيث إنه بين من الأوراق أن النيابة العامة استأنفت الحكم الصادر من عمدة أول درجة ببراءة المتهم — الطاعن — من تهمة القتل الحطأ كما استأنفت المدعية بالحقوق المدنية قضاء هذا الحكم برفض دعواها المدنية و ببين من مراجعة عاضر جلسات المحكة الاستئنافية أن الطاعن لم يتخلف عن الحضور بشيخصه في جلسة ٨ من أكتو برسنة ١٩٦٧ التي قررت فيها المحكة حجز القضية للحكم لحلسة ٢٩ من أكتو برسنة ١٩٦٧ وفي هذه الحلسة قررت المحكة إعادة القضية للمرافعة لحلسة ١٩ نوفر رسنة ١٩٦٧ وكلفت النيابة العامة باعلان الطاعن و باقى الخصوم في الدعوى وفي هذه الحلسة الأخرة لم يحضر الطاعن بشخصه وحضر الخصوم في الدعوى وفي هذه الحلسة الأخرة لم يحضر الطاعن بشخصه وحضر سنة ١٩٦٧ ثم قررت مد أجل النطق بالحكم لحلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ من النيابة العامة والمحمون عبد موصوفا بانه حضورى بقبول استئناف كل من النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية شكلا وفي الموضوع و باجماع الآراء بالناء الحكم المستون بالمناق والمحمون بعبه عما أسند إليه والمستون بالمخاوف بالمختورة المدنية بصفته متضامنين بمبلغ ألفي جنيه والمصروفات المدنية المناه بالمادية المدرون ومبلغ حمسة متضامنين بمبلغ ألفي جنيه والمصروفات المدنية المناه بالمدنية المناه المحاماة .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإحراءات الحنائية قد أوجبت على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر ينفسه ولوكان الحبس جوازيا لا وجو بيا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة -ولما كان الطامن لم يحضر بالجلسة الأخيرةالتي حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره بشخصه في جلسات سابقة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر ف حقيقة الأمرحضوريا إعتباريا طبقا لنص المادة ٢٣٩ منقانون الإجراءات الحنائية و إن وصفته المحكمة بانه حضورى ملى خلاف الواقع إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري إعتباري أو غيابي هي محقيقة الواقع فيالدعوي لا بما يرد في المنطوق ، وهو بهذه المثابة يكون قابلاللعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعهمن الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للسادة ٣٤١ من قانون الإحراءات الجنائية ولايبدأ ميعاد المعارضة إلا من تاريخ إعلان المتهمبه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطمن أمام محكة النقص لا تجيزالطمن إلا في الأحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٧ منه تقضي بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا . ولما كان الثاب من المفردات – التي أمرت المحكة باب المعارضة ويبدأ به سريانالميعاد المحدد لها في القانون ، فان باب المعارضة في هذا الحكم لمسايزل مفتوحًا، و يكون الطعن فيه بالنقض غير جائزو شعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة .

# جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / مجدعيد المنم حزارى ، وعضوية السادة المستشاوين : عجد فورالدين حويس ، وخسر الدين عزام ، وعجد أبور الفضل حفى ، وأفوراً حمد خلف .

# (07)

### الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٨ القضائية

مواد محدوة . حكم . "تسبيه . تسبيب معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .

إفراد الطاعن بالتحريات و المرافبة لا يترتب عليه بالنمرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذي ضبط فى صندوق لايستاش باستماله و إنما يشاركه فيه آخرون . مثال -

إنه ليس لازم إفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة أن يكون هو — دون سواه — صاحب المخدر الذي ضبط في صندوق لا يستأثر باستماله و إنما يشاركه فيه آخرون ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يني بذائه لدحض دفاع الطاعن القائم على شيوع التهمة بينه و بين أولاده وزوجهالتي أثار المدافع عنه سبق إتهامها باحراز محدرات فغدت بذلك غير بعيدة عن مواطن الشبهات بالنسبة لهذا النوع من الاتهام ، الأمر الذي كان يتمين معسم على الحكم أن يواجه دفاع الطاعن سالذي يعد في واقعة الدعوى دفاع جوهريا — بما يحمل اطراحه له ، أما وهو لم يقمل فقد تعيب بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم١٢/٥/١٦ بدائرة مركز كفر الدوار عافظة البعيرة : إحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا «حشيشا» في غر الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات المعاقبة ... بالمواد ١ و ٧ و ٧ و ٣ و ٣ و ٣ و ٧ ؟ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الحدول / ١ المرفق، فصدر قراره بذلك . وعسكة جنايات دمنهور قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٧ و ٧ و ٧ و ٤ و ٢ و ٢ و ٢ و ٢ و ٢ من قانون المخدرات سالم الذكر بمعاقبة المتهم بالسبحن ثلاث سنوات و بتغريمه خميائة جنيه ومصادرة المحدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن إحراز المتهم للحدركان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

#### المحكمة

حيث إن نما ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إمراز جوهر محدر بغير قصد الانجار أو الاستعال الشخصى، قد شابه قصور فىالتسبيب ذلك بان الممافع عن الطاعن دفع بشيوع التهمة لضيط الأنمر فى صندوق لايستقل باستعاله بلهو معد لحفظ ملابسه وملابس زوجته وأولاده مما يقوم معه الاحتال بأن المحدر لاى منهم دون تحديد وخاصة أن للزوجة اتهاما سابقا فى جناية إحراز مواد مخدرة ، غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يسيغ إطراحه ولا يصلح ردا عليه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع التهمة بما أثاره في وجه طعنه من شيوع المخدر بين الطاعن وزوجته وأولاده لفنيطه بصندوق يستعملونه جميعا في حفظ ملابسهم وخاصة أن الزوجة سبق ضبطها محرزة لمخدرات، وقد عرض الحكم لهذا الدفاع وأطرحه بقوله: "ويلاحظ بالنسبة لحالة الشيوع المدعى به أن التحريات والمراقبة قد انصبت على المتهم وحده دون الزوجة أو الولد وعلى هذا الأساس يكون المخدر المضبوط منسو باله دون غيره" . لماكان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيانقدم لا يغي بذاته لدحض دفاع الطاعن القائم على شيوع التهمة بينه و بين أولاده وزوجه التي أنار المدافع صبق اتهامها باحراز مخدرات فعدت بذلك غير بعيدة عن مواطن الشبهات بالنسبة

لهذا النوع من الاتهام ، ذلك بأنه ليس لازم إفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة أن يكون هو حدون سواه حس صاحب المخدر الذى ضبط فى صندوق لا يستأثر باستهاله و إنما يشاركه فيه آخرون هلى مايستفاد ضمنا من رد الحكم المطمون فيه الأمر الذى كان يتعين معه على الحكم أن يواجه دفاع الطاعن حالدى يسد فى واقعة الدعوى دفاعا جوهو يا حبائه اطراحه له، أما وهو لم يفمل فقد تعيب بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة بغير إحاجة إلى بحث الوجه الآخر من وجهى الطعن .

## جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

بریاسة السید المستشار / بحد عبد المنحم حزاری، وهضویة السادة المستشارین : عبد نور اقدین هویس ، ونصر الدین هزام ، وعبد آبو الفضل حفی ، وأفور خلف .

# ( o v )

### الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ القضائية

 (١) ب ) هيئات عامة . " الهيئة العامة الاصلاح الزراعي " ، موظفون عموميون . أشخاص اعتبارية . مرافق عامة .

الهيئة العامة الاصلاح الزراعي • من أشخاص القانون العام . مالها مال عام • العاملون بها من الموظفين العمومين .

(ج، د) اختلاس أموال أميرية . موظفون عموميون . حكم " تسبيه . تسبيب غير معيب " .

( ج ) تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها فى الممادة ٢ ١١ عفر بات بقسليم الممال إلى الموظف العام ووجوده فى عهدته بسبب وظيفته . يستوى أن يكون الممال عاماعلوكا للدولة أو خاصا عكوكا للافزاد .

د ) عدم جدوى السي على الحسكم عدم تعيينه مقدار المسأل الذ، د اخله الغش.
 مادام الطاعن يسلم بما أثبته الحسكم تحديدا انقدار ما اختلس

۱ — يبين من نص الحادة ۱۲ من القانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۳ الاصلاح الزراعى المعلمة بالقانون رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۵۳ و ۱۸ من قرار وئيس الحمه رية رقم ۱۹۵۷ لسنة ۱۹۹۳ في شأن تنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعى . في صم يح عبارتها وواضح دلالتها أن هيئة الإصلاح الزراعى هيئة عامة من أشخاص الله ون العام تقوم على صرفق من مرافق الدولة ) وتقتم بقسط من اختصاصات الساعه العامة )

ولها الإشراف على الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى الخاضعة لها وتوجيهها في حدود القانون ، كما أن ما لها مال عام ، ولها ميزانية تلحق بالميزانية العامة للسدولة ، والعاملون فيها من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لائحية إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة .

۲ – متى كان البين من مدونات الحكم أن المواد المختلسة مال عام مملوك للهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، أما دور الجميات التعاونية فقاصر على الاشراف على توزيعها ، فانه لا وجه لما زعمه الطاعن من أنها مال خاص للجمعيات التعاونية .

٣ ــ من المقرر أن جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقو بات تتحقق متى كان الشيء المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أومن في حكه طبقا المادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما مملوكا للدولة أو مالا خاصا مملوكا للافراد، لأن العبرة هي بتسلم المال للجاني ووجوده في عهدته بسبب وظيفته .

ب حتى كان الحكم المطمون فيدقد أثبت على الطاعن بادلة منتجة أنه اختلس مادتى الدبتركس والسيفين من عبواتها التى كان يضع فيها مكان ما يختلسه منها أحجارا وترابا ، ومين مبلغ ما اختلسه ، وحدد قيمته ردا إلى شهادة الحبراء مما له أصله النابت في التحقيق الذي أجرته المحكة في الجلسة ، ولاينازع الطاعن فيشيء منه ، فلا يجديه الحياطة في تعيين مقدار ما داخله الغش وما لم يداخله ، مادام مو يسلم في طعنه بحل أثبته الحكم تعيينا لمقدار ما اختلس بأنه ه ٣٠٥ كيلو براما من مادة الدبتركس ثمنها ٣٤٧ ج و ٥٠٥ م ، إذ أن الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالغش في مادتى الدبتركس والسيفين موضوع العجز دليلا على اختلاسه القدر النافعي في عهدته أيا كان .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في أخريات صنة ١٩٩٣ وأوليات صنة عادن بناحية مركز المنصورة محافظة الدقهلية : وهو موظف عموى "أمين مخازن الإصلاح الزراعي بناحية البقلية " اختلس المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه أمينا عليها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إصالته إلى عكة الجنايات لمحاكنه طبقا لمواد الإتهام ، وعكمة جنايات المنصورة فضت في الدعوى حضور ياعملابالمواد ١٩١١/١١ / ١/١١/١٠ من من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث صنوات و بعزله من وظيفته و إلزامه برد مبلغ ٢٠٥ ج و ١٨٥ م وتغريمه ٥٠٠ م بصفته مستخدما في الحيثة العامة للاصلاح الزراعي النابعة للحكومة "أمين مخازن الإصلاح الزراعي بناحية البقلية مركز المنصورة" إختلس الأشياء الموضحة بالمحاضر (٥٣٠ كيلو مواما من مادة المدبركس) و و و ره كيلو جواما من مادة المسيمين قطمين الحملاح الزراعي والمسلمة قيمتها حميما ١٠٠ ج و ١٨٥ م والخلوكة للهيئة العامة للاصلاح الزراعي والمسلمة قيمتها حميما ما ونفيقته حالة كونه أمينا عليها . فطمن المحكوم عليه في هذا المحكوم عليه في هذا المحكوري النقض ... انخ .

#### المحكمة

حيث إن منى الطعن أن الحكم المطمون فيه إذ دانالطاعن بجناية الاختلاس قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشايه الفساد في الاستلال، والقصور في التسبيب، ذلك بأن الواقعة — بفرض صحتها — تعتبر جنحة تبديد لأن المال المقول باختلاسه مال خاص بلجمعيات التعاونية طبقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٦ وليس مالا عاما مملوكا للدولة، كما أن الثابت أن المحجز في مادة الدبتركس مقداره ٢٥٥ كيلو وصف في الكشف بأنه مغشوش ومستبدل بأثرية في حين أن المحكمة المطعون في حكها وقع في نفسها أن المغشوش منه ٢٥٠ كيلو فقط وأن الفرق وهو ١٠٠ كيلو في عزا في مادة سليمة ، وإذلك دانته بالإختلاس ووفضت دفاعه المؤسس على يمثل عجزا في مادة سليمة ، وإذلك دانته بالإختلاس ووفضت دفاعه المؤسس على

أنه تسلم العلب المحتويةعلى تلك المسادة مقفلة دونأن يتبين فساد ما يحويه بعضها، هذا إلى أن الثابت من التحقيق أن الطاعن شاركه فى العمل أمين نحزن آخرتما يرشج غيمه للاتهام، وقد تأثرت المحكة فى الإدانة بأن الطاعن أبدى استمداده لرد ما اختلس مع أن ذلك لا يفيد حصول الإختلاس من جانبه، عمما يعيب حكها عما يوجب نقضه.

وحيث إن المــادة ١٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالفانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ قد نُصت على أنه (تنشأ و ميثة عامة " تسمى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الاصلاح الزراعي و إصلاح الأراضي و يصدر بتنظيمهاقرارمن رئيس الجمهورية،وتكونُ لما ميزانية خاصةً تلحق بالميزانية العامة للدولة ... ويكون للهيئة الاشراف على الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى وتوجيهها فى حدود القانون) ونعمت المــادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ألهيئة العامة للاصلاح الزراعي على أنه ( تسرٰى على العاءلين بالهيئةالعامة للاصلاح الزراعي أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة فبما لايرد في شأنه نص خاص في اللوائع التي يضعها تجلس الإدارة ) . ويبين من هذه النصوص في صريح عبارتها وواضح دلالتها أن هيئة الإصلاح الزراعي هيئة عامة من أشخاص القانور آلمام تقوم على مُرفق من مرافق الدولة ، وتتمتع بقسط من إختصاصات السلطة العامة ، ولها الإشراف على الجمعيات التعاونية للرصلاح الزراعي الخاضعة لها وتوجيهها في حدود القانون ، كما أن مالهامال عام،ولهاميزآنية تلحق بالميزانية العامة للدولة ، والعاملون فيها من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة ملاقة تنظيمية لأنحية إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للوظائف العامة. والبين من مدونات الحكم أن المواد المختلسة مال عام مملوك للهيئة العامة للاصلاح الزراعي أما دور الجميات التعاونية فقاصر على الاشراف على توزيمها، فلا وجه لما زعمه الطاهن من أنها مال خاص للجمعيات التعاونية المذكورة . وفضلاعن ذلك، فإنهمن المقررأن جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العفو بات تتحقق متى كان الشيء المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أومن في حكمه طبقا للسادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسهب وظيفته

يستوى في ذلك أن يكون ما لا عاما مملوكا للدولة أو ما لا خاصا مملوكا للا فراد ، لأن العبرة هي بتسلم المـــال للجاني ووجوده في عهدته بسببوظيفته، فلامصلحة الله الطاعن في هذا الصدد ولاوجه لمانعاه . لما كان ذلك، وكان الحكم المطمون فيه قد أثبت على الطاهن بأدلة منتجة أنه اختلس مادي الدبتركس والسيفين من عبواتها التي كان يضع فيها مكان ما يختلسه منها أحجارا وترابا، وعين مبلغ ما اختلسه ، وحدد قيمته ردا إلى شهادة الخبراء ممـــ له أصله النابت في التحقيق الذي أحِرَته المحكمة في الجلسة ، ولا ينازع الطاعن في شيء منه،فلايجديه المجادلة فى تعيين مقدار ما داخله الغش ومالم يداحله ، مادام هو يسلم فى طعنه بمـــا أثبته الحكم تعيينا لمقدار ما إختاس بأنه و٣٥٠ كيلوجراما مرب مادة الدبتركس تمنها ٣٤٧ ج و ٩٠٠ م ، إذ أن الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالغش في مادتي الدبتركس والسيفين موضوع العجز دليلا على اختلاسه للقدر الناقص في عهدته أياكان . ولماكان الحكم ردعلي دفاعه من أنه تسلم عهدته بحالتها من الغش، بأدلة سائغة ، وكان لم يتخذ من إبداء الطاعن استعداده لرد ما إختلس دليلا على اختلاسه ، بل ساقه مساق الواقع في بيانه ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لاشار لدى محكة النقض ، فإنه يكون على غير أساس متعن الرفض .

# جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد/ المستشار بمد صرى ، وصنو بة السادة المستشارين : عد بمد محقوق ، وحسين ساع ، ومجمود الصراوى ، ومجمود صليفه .

## (01)

### الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ القضائية

- (١١٠) إثبات . "شهادة" . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب" .
- (١) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة . موضوعي •
- (ب) أخذ محكة المرضوع شهادة شاهد . يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على مدم الأخذ بها .
- (ج) عاهة مستديمة . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . ضرب . " إحداث عاهة". دعوى جنائية .

لا يعبب الحكم عدم تعرضه لإصابات لم تكن عمل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . ما دام قد انصب على إصابة بعيثها نسب إلى المتهم إصدائها ، وآثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة الى أن المتهم هو يحدثها .

(د) دفاع شرعى . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره".حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي" . نقض . "أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها" . دفوع .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرمى . من الدفوع المرضوعة التي يجب الحملك بها له يحكمة الموضوع وإثارته لأول مرة أمام محكة النفض . شرطه أأن ندل الوقائم الثناية بالحسكم ، بذائها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعى أو ترهم نقيامها . ١ ـــ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقــدير الظروف التي يؤدون فيها
 الشهادة متروك لتقدير محكة الموضوع

متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت
 جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لجملها على عدم الأخذ بها

٣ — الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها واطمأت المحكة إلى أن المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة إلى التعرض لفيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يقطن إليها .

٤ — الأصل أن الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكة النقض إلا إذا كانت الوقائم الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لاتتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى، وماورد على لسان الدفاع صنه لايفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكة النقض .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين بأنهم فى يوم ٢٤ أكنو برسنة ١٩٦٦ بدائرة مركز سمالوط عافظة المنيا ( المتهم الأول ) شرع فى قتل عيسى مجد عبدالله عمدا بأن أطلق مليه مقذوفا فاريا من بندقية <sup>هو</sup>إيطالى "كان يحملها فاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيههو مداركة المجني عليه بالعلاج • (ثانيا) أحرز

بغر ترخيص سلاحا ناريا مششحنا "بندقية إيطالي" في فير الأحوال المصرح بها قانُونا . ( ثالثا ) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه ﴿ المَّهُمُ النَّانِي ﴾ شرع في قتل عقيلي عد عبد الله عمدا بأن أطلق عليه مقذوفا ناريا من بندوقية "خرطوش"كان يحملها قاصدامن ذلك قتله فأحدثبه الإصابات الموصوفة بالتقرير الطي الشرعي وخاب أثر الحر عة لسبب لادخل لإرادته فيهمو مداركة المجنى عليه بالعلاج (المتهم النالث) شرع فى قتل عدعبد الله أحد عمد ابأن أطلق عليه مقدوفاناريا من بند قية "لى انفيلد" كان يجمله قاصدا منذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الحر ممة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة الحني عليه بالعلاج . (المتهم الرامع) ضرب رجب على ابراهيم عداوى بآلة حادة "سنجه" على رأسه فحدثت إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه منجراتها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام قبوة الرأس ان بمال بنسيج عظمي بل بنسيج ليفي مما يجعله عرضة لخطر المضاعفات وتقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٠ / "عشرون في المسائة" ( المتهم الخامس ) أحدث عمدا إصابات على إبراهيم عداوى الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشر بن يوما . (المتهمان السادس والسابع) أحدثا عمدا بالمتهم الرابع الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعـــلاجها مدة لا تريد على عشرين يوما . وطلبت إلىمستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جايات المنيا قضت في الدعوى غيابيا للثاني وحضور يا للباقين عملا بالمواد . ١/٢٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات و ٣٠٤ / ١ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية (أولا)ببراءة المتهمين الأول والخامس مما أسند إليهما. (ثانيا) بمعاقبة كل من المتهمين الثانى والثالث بالحيس ستة أشهر مع الشغل • (ثالثا) بمعاقبة المتهم الرابع الطاعن بالسجن ثلاث سنوات. (وابعا) بمعاقبة كل من المتهمين السادس والسابع بالحيس شهرين مع الشغل ومصادرة المضبوطات عداالبندقية والطلقات عهدة المتهم الثالث . فطمن ألحكوم عليه "الطاعن" في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ..

#### المحكمة

حيث إن منى الطمن هو أن الحكم المطمون فيه إذ دان الطاعن بحريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه عول في قضائه بالإدانة على أقوال المحنى عليه مع ما تحمله من تخاذل يتضح من ماديات الدعوى فقد أصيب باصابات رضية في أجزاء أخرى من جسمه مما يدل على تعدد الضار بين له وتعدد الآلات التي استعملت في الاعتداء عليه كما أرا لحكم وقد أثبت أن الطاعن قد أصيب بدوره فقد كان لزاما عليه أن يعرض لقبام حالة الدفاع الشرعى خاصة وأن مدوناته ترشح لقيامها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعـــة الدعوى بمــا تتوافر به العناصر القافونية لحريمة إحداث عاهة مستديمة التي دان الطاعن بها ، وأقام علمها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الحبي عليه وشهود الواقعة ومن التقارير الطبية وهي أدلة سائفة تؤدى إلى مارتبه الحكم علمها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدر الظروف التي يؤدون فها الشهادة متروك لتقدر محكمة الموضوع ، ومتى أخذت شهادة شاهــد فأن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على هدم الأخذ بها ، فان ما يثيره الطاعن في شأن تخاذل أقوال المحنى عليه وتناقضها ، لا يعدو أن يكون من قبيل الحدل الموضوعي في تقدر المحكمة لأدلة الدعوى وفي سلطتها في وزن عناصرها واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اتهى نقلا عن التقرير الطبي الشرعي إلى أن حريمة العاهة التي أسندها للطاعن ترجع إلى إحداثه بالحن عليه إصابة يمن فروة الرأس من آلة حادة ثفيلة كسنجة ولم يُسند إليه إحداثه الإصابات الرَّضية التي أظهرها التقرير الطبي بالحاجب الأيسر والكنف والظهر والتي لم يكن لها دخل في إحداث العاهة ولم ترفع الدعوى الحنائية بشأمها ، فإن ما شيره الطامن شأن تعدد إصابات الحنى عليه وتمسد الضاربين له والتفات الحكم عن هذا الأمر يكون غر سديد. ذك بأن الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهمهو محدثها ، فليس به

من حاجة إلى التعرض لفرها من إصابات لم تكن عل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصبح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يقطن إلها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم تعرضه لقيام حالة الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعة التي يجب التمسك بها لدى محكة الموضوع ولا يجوز إثارتها لاول مرة أمام محكة النقض إلا إذا كات الوقائم الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدموى كما أبتها الحكم المطمون فيه لا نتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها وكان بين من عضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى من عضر جلسة الحاكمة أن الطاعن أن الطاعن "مصاب ومضروب و يتعين علينا معرفة ما إذا كان ضرب هو الأول أم انضرب" لا يفيد التمسك بقيام ملك الحالة ولا يعد المنات العامن إنارة عذا الدفاع لأول مرة أمام حكة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون عذا الدفاع لأول مرة أمام حكة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون علينا غير أساس متعينا وفضه وضوعا .

# جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / بهد عبد المنهم حمزاوی ، وعضو ية السادة المستشارين ، مجد قوراندين عو يس ، وفسر الدين عزام ، وعهد أبو الفضل حفي ، وأفور خلف .

# ( • • )

### الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ القضائية

 (١) قانون . " سريانه من حيث الزمان " . نقض . " حالات الطمن بالنقض الخطأ في تطبيق الذانون " . دستور .

لاعقاب إلا على الأمعال اللاحقة لنفاذ القانون •

عدم تفاذ القانون . قبل نشره .

- (ب ، ج ) عقوبة . "العقوبة المبررة". طعن . "المصلحة فى الطعن". نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . "المصلحة فى الطعن " . تسعيرة .
  - (ب) المصلحة مناط الطعن .
- (ج) توقيع عقوبة راحدة على الطاعن من تهمين مما . انتفاء مصلحته في النبي على الحكم . إدانته من إحدى التهمين قبل تفاذالفانون الذي يماقب عليها ، ما دامت العقوبة المتضى جاهى ذات العقوبة المقررة للتهمة الأخرى .
- (د ، هـ) ارتباط: · نقض. " حالات الطعن بالنقض. الحطأ في تطبيق القانون " . تسعيرة .
  - (د) تطبيق المادة ١/٢٢ عقو بات . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
- ( ه ) الانتاع عن بيع طعتين إحداهما مسعرة والأخرى غير مسعرة فى فحات ظروف الزبان والمكان بالنسبة إلى مشترواحد . وجوب تطبيق المادة ۱/۳۲ مقربات .

- (و) جريمة . و أركان الحريمة " . تسميرة . قانون . " نفسيره ". رق تخفق جريمة الامتناع عن بع سلمة مسعرة أو محددة الربج ؟ تخصيص عموم النص بنير مخصص . لايصح .
- (ز) دفوع . "الدفع بتلفيق التهمة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يونور " . يحكة الموضوع ." سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسهيه . تسهيب غير معيب " .

الدفع بتلفيق التهمة • موضوعي •

١— من المقرر بنص الدستور والمادة الحاسة من قانون الدقو بات أنه لاعقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الحريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الحنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه . وهي قاعدة أساسية افتضها شرعية الحريمة والعقاب . ولماكان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار بعوض السلم المخزونة لديهم أو لدى آخرين ـ الذي دين الطاعن بمقتضاه عن التهمة الأولى ـ وإن صدر في ١٩٦٨ من أخسوس سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم ينشر في الوقائع المصرية إلا في ١٧ من أكتوبرسنة ١٩٦٦ أي بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن ، ومن ثمان الحكم من أكتوبرسنة إذ ١٩٦٥ أي بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن ، ومن ثمان الحكم المطمون فيه إذ دانه عن هذه النهمة يكون قد أخطأ .

ب من المقرر أن المصلحة مساط الطعن فحيث تنتفى لا يكون الطعن مقبولا .

٣ - متى كان الحكم المطمون فيه قد قضى بتفريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانيةمما ، وهذه العقو بةهى هى العقو بة المقررة للتهمة الثانية في المحدة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، فإنه لا مصلحة للطاعن في التشكى من إدانته في التهمة الأولى قبل نفاذ الفانون الذي يعاقب عابها .

إن انطباق نص المادة ١/٣٦ من قانون العةو بات على الواقعة كما
 أثبتها الحكم والقول بوحدة الجريمة أو بتعددها هو من التكييف الفانوني الذي

يخضع لرقابة محكمة النقض ، ومن ثم فإن حدم تطبيق تلك المــادة يكون من الأخطاء الى تقتضى تدخل محكمة النقض لإثرال حكم القانون على وجهه الصحيح .

٥ - من كان الطاعن قد نسب إليه في النهمتين الثانية والثالثة امتناعه حملة عن بيع سلمتين إحداهما مسمرة والاخرى خير مسعرة في ذات ظروف الزمان ولمكان بالنسبة إلى مشتر واحد طلب الصنفين معا ، فإن ما وقع منه على هذه الصورة فعل واحد هو الامتناع عن البيع ، ومن ثم فان المحادة بهم المهمة قانون العقو بات هي التي تحكمه ، مما يوجب نقض الممكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بحذف العقوبة التي أوقعها بالنسبة إلى النهمة الثالثة اكتفاء بالعقوبة التي أوقعها بالنسبة إلى النهمة الثالثة اكتفاء المتفوبة التي قضى مها من أجل جريمة الامتناع من بيع سلمة مسعرة موضوع النهمة الثانية باعتبارها الجريمة الأشد .

٣ — إن المرسوم بقانون رقم ١٩٣٠ اسنة ١٩٥٠ إذ نص بصفة عامة في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلمة مسعرة أو محدة الربح قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلمة متى توافرت لهم حيازتها في محالم أو غازبهم و إلا اعتروا ممتنعين عن بيمها بالسعر المحدد لها جبرا دون أن يقبل منهم التعلل باية علمة ، وهذا الامتناع معاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر زيد على السعر المحدد أو لم يكن .

 ٧ ــ من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية ألى بحسب الحكم ردا عليها أخذه إدلة الثيوت في الدعوى .

# الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطباعن بأنه في يوم ١٩٦٧/١٠٩٩ بدائرة مركز أخميم : (أولا) لم يعرض بالمحل ( الجمعية الاستهلاكية )كمية مناسبة منالسلع (الصابون) الموجوده نجزته ( ثانيا ) امتنع عن بيع سلمة مسعرة ( صابون الشمس ) ( ثمالتا ) امتنع عن بيع سلمة غير مسعرة ( صابون لوكس ) . ( رابعا ) لم يعلن 

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن فى الجرائم التحوينية المسئلة إليه ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه أعمل قرار وزير التموين رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن التهمة الأولى مع أنه لم ينشر فى الوقائع الرسمية إلا بعد تاريخ الواقعة المسندة إليه ، والقاعدة الدستورية أنه ليس للقوانين الجنائية أثر رجعى ، وقضى بتغريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية فى حين أن هذا المبلغ هو أدنى الغرامة المقررة بمقتضى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى دين بمقتضاه ، ولم يطبق المادة ٣٦ من قانون العقوبات عن التهمتين الثانية والثالثة الحاصة بالامتناع عن بيع سلمتين من الصابون مسعوة وغير مسعوة ، وقلد عن أن الحريمة تنطلب لتوافرها قصد الامتناع لسبب من الأسباب التى عددتها المادة الناسعة من القانون سالف الذكر ، وقد دفع الطاعن بتلفيق حددتها المسؤوعين يقضه .

وحيث إن قوار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار بعرض السلع المحزونة لديهم أو لدى آخريٰن ـــ الذى دين الطاعن. بمقتضاه عن التهمة الأولى — و إن صدر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم يُنشر في الوقائم المصرية إلا في ١٧ من أكتوبرسنة ١٩٦٦ ، على أن يعمل به بمقتضى المادة الثالثة منه من تاريخ نشره أى بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن في 9 من أكتوبر سنة ١٩٦٦ ولماً كان من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقو باتأنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي منص علمها والذي لا خفذ بنص الدستور قبل نشره في الحريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه ، وهي قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الحريمة والعقباب . وكات الهمة الأولى الخاصة بعدم عرض كمية مناسبة من السلمة التموينية الموجودة نخزن الجمعية الاستهلاكية قد وقعت قبل التاريخ المحدد لنفاذ القرار الذى يؤتمها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن هذه التهمة أيكون قد أخطأ ، إلاأن خطأه هذا لا يؤدي إلى نقضه ، لأنه قضى بتغريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية معا ، وهذه العقو بة هيهيالعقو بة المقررة للهمة النابية في المسادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ ألسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم فلا مصلحة له في التشكي من إدانته في التهمة الأولى قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها ، كما لا مصلحة له من النعي على الحكم أنه أوقع عليه أدنى العقوبة عن التهمة الثانية ، لأن المصلحة مناط الطعن فحيث تنتفى لا يكون الطعن مقبولا . ولما كان الطاعن قد نسب إليه في التهمتين الثانية والثالثة امتناعه جملة عن بيع سلعتين آحداهما مسعرة والأخرى غر مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكآن بالنسبة إلى مشتر واحد طلب الصنفين معا ، فإن ما وقع منه على هذه الصورة فعل واحد هو الامتناع عن البيع ، ومن ثم فان المادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات هي التي تحكمه أذ تقضي بأنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، وجب اعتبار الحريمة التي عفو بتها أشد والحكم بعقوبتها دون غرها ، ولما كان انطباق النص على الواقعة كما أثبتها الحكم والقول بوحدة الجريمة أو بتعددها هو من النكبيف الفانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، فان عدم تطبيق تلك المادة يكون من الأخطاء تى تقتضى

تدخل هذه المحكمة لإنزال حكم القانون ملي وجهه الصحيح ، مما يوجب نفض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه محذف العقوبة التي أوقعها بالنسبة إلى التهمة الثالثة اكتفاء بالعقوية التي قضي بها من أجل جريمة الامتناع هن بيع سلعة مسعرة موضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الأشسد عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانونالعقوبات . ولما كانالمرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة . ١٩٥٠ إذ نص بصفة عامة في المادة التاسعة منه على عقاب من يتنع من بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حبازتها في محالهم أو مخازنهم ، و إلا اعتبروا ممتنَّعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جرادون أن يقبَّل منهم التعلُّل بأية علة ، وهذا الامتناع معاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب صعر يزيد على السعر المحدد أو لم يكن ، ولا يصح تحصيص عموم النص بغير مخصص ، ولا صرفه عما يحقق الغاية التي تغياها المشرع من تقريره . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي محسب الحكم رداعلها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا شار لدى محكمة النقض ، فإنه يكون على فير أساس متعين الرفض عدا ما وجب نقضه وتصحيحه في خصوص التهمة الثالثة حسما تقدم .

### جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩

بريامة السيد المستشار / عمد صبرى وعضوية السادة المستشارين : عجدهبد المنهم حزارى ، ونور الدبن عوص ، وضر الدين عزام ، وأنور خلف .

# (7.)

## الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ القضائية

- (١) إخفاء أشياء مسروقة . حريمة . "أوكان الحريمة ". إخفاء في، مسروق أيا ماكان قدره . ينحقق به الركن المسادى في جريمة إخفاء أشياء مسروقة .
- (ج) وصف التهمة . نيابة عامة . تحقيق . أمر الإحالة حكم . "
  "تسييه . تسييب غير معيب " . عقوبة . " العقوبة المبررة " . إخفاء أشياء متحصلة من جنابة .

متى تنضين الوافعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصة من إختلاس ؟ كفاية وافعة ما تتربر العقوبة المقضى بها · علم جدوى النبى على الحمكم بشأد وافقة أخرى لا تأثير لثيوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها ·

- (د، هـ) مأمورو الضبط القضائى . " إختصاصهم " . رفابة إدارية . إستجواب . تحقيق . نياة عامة .
  - (د) الاستجواب المحظوو على رجل الضبط إجرازه ؟
     رجال الرفاية الإدارية من مأموري الضبط .

- ( ه ) مباشرة النيابة المتحقيق . عدم إنتضائه قد...ود مأمور الضبط عن القيام بواجه .
- (و) نيابة عامة . تحقيق . دفوع . "الدفع ببطلان التحقيق " . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . بطلان . إختيار النياية مكان التحقيق . متروك لتقديرها .

عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النياية لأول مرة أمام محكمة النقض

- (ز ، ح ) حكم. "تسبيبه. تسبيب غير معيب". إثبات . "إثبات بوجه عام". محكمة الموضوع. "سلطتها في تقدير الدليل " .
  - (ز) إقامة الحسكم قضاءه على «اله أصل ثابت بالتحقيقات الدى عليه بدهوى
     الخطأ فى الإسناد . غير مقبول · خطأ الحسكم فياساقه تزيدا عن حاجة الدعوى لا يعيبه •
  - (ح) تحدث الحسكم عن واقعة سابقة أو لاحقة الواقعة المطروحة . متى
     لا يعبه ؟

 ١ - يكفى لتوافر الركن المادى في جريمة أخفاء الأشياء المسروقة، إخفاء شيء مسروق أيا ماكان قدره

٧ — إن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك عكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمته في الإثبات، فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المدور إليه قد انتزع بطريق الاكراه ، ومتى تحقق أن الاعتراف سليم هما يشوبه واطمأنت إليه نفسه ، كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضها لرقابة عكمة البقض .

س متى كان ما ينعاء الطاعن من أن الحسكم دانه عن واقعة لم ترد بأمر
 الإحاله حوهى إخفاء الثلاثة أطنان حرمدودا بأنه فضلا عن أن الثابت من
 مراجعة المفردات أن تلك السكية من الشمع كانت محسلا للتحقيق في الدعوى
 بما دل عليه تناول الطاعن والمتهمين الآخرين لهما في احترافاتهم ، وتناول

النيابة العامة لها لدى سؤالها مدير حسابات الشركة الذى قور في شأنها بأن أجولة الرسالة كانت ممزقة وجرى عليها الإختلاس، ومفاد ذلك \_ في ليس \_ أن النيابة العامة حين أشارت في وصفها للتهمة إلى أن الاختلاس وقع على كمية الشمع المبينة بالمحضر قد أقامت الدعوى عن اختلاس الأطنان الثلاثة إلى جانب الأطنان الخسة ، يؤيد هذا النظر أن المدافع عن الطاعن قد عرض في مرافعته للاطنان الثلاثة واعترها "كنسة" لا يجرى عليها علمه بأنها مسروقة ثم واح يناقش في طعنه إنحسار ركن العلم عن الجريمة بشأن هذه الكية ، على أنه لا جدوى من هذا النعى ما دامت واقعة الخسة أطنان كافية وحدها لتر والعقوبة المحكوم بها .

 إ — الإستجواب المحظور على مأمورى الضبط القضائي — ورجال الرقابة الإدارية منهم — هو بجابهة المنهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشتهامناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرا لها أو يعترف بها إذا شاه الاعتراف .

ه ــ قيام النيابة السامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط عن القيام بواجبهم ومتابعته ، ومن ثم فإن دعوى الطاعن بعدم مشروعية إجراءات الرقابة الإدارية لا يكون له محل ، ولا يغير من ذلك حجز المتهمين في مبنى الرقابة بعد صدور أمر النيابة السامة بحبسهم ، ذلك بأنه ــ على فرض صلامة هذه الواقعة ـــ لا يترتب طيها غير مؤاخذة إدارية ممن صدرت عنه .

٣ — إذا كان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يثر لدى محكة الموضوع شيئا عن بطلان تحقيقات النيابة السامة بما في ذلك ما ينعاه طبها بطعنه من إجرائها التحقيق بمبنى الرقابة الإدارية \_ ودو أمر متروك لتقدير النيابة السامة وحسن اختيارها حرصا على صالح التحقيق وسرعة إجرائه \_ فإنه لا يصح إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ - متى كان ما أثبته الحكم عن أوال الطاعن وأقوال المتهمين المعترفين له أصل ثابت في تحقيقات النيابة على ما اتضح من مراجعة المفردات التي أممت المحكة بضمها ، فإن دعوى الحطأ في الإسناد لا تكون مقبولة ، ولا يقلح في ذلك ما دلت عليه المفردات من خطأ الحكم في قال به عن عدم تداول الشح

فى الأسواق ، ذلك بأن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن على ما يبين من سياق استدلاله إلا تريدا بعد أن استوفى دلبل علم الطاعن بأن الشمع مسروق .

۸ - لا ملى عكمة الموضوع أن تتحدث فى حكمها بالإدانة عن أية واقعة صابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لحل ، ما دام أن الظاهر من الحكم - على ما هو حاصل فى الدعوى المطروحة - أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة إلا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

# الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من (١) ... ... (٢) ... ... (٣) ... ... (٤) ... ... (٥) ... ... بأنهم في غضون شهر نوفمبر ســـنة ١٩٦٦ بْدَائْرَة قسم الميناء محافظة الإسكندرية : المتهم الأول : بصفته مستخدما عموميا رئيسأفسام المشتريات بشركة مصر للتغليف الإقتصادى إختلس كمية شمع البرافين المبينة القيمة بالمحضر والمملوكة للشركة المذكورة والمسلمسة إليه بصفته سالفة الذكر . المتهمون الثانى والثالث والرابع: إشركوا مع المتهم الأول في إرتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريقي الاتفاق والمساعدة بأن إتفقوا معه على إختلاس كمية شمع البرافين المبينة القيمة بالمحضر وبيعها وقسمة ثمنها وساعدوه على ذلك بأن أحضروا له وسيلة النقل "سيارة" وقاءوا بنقلها إلى مخزن المتهم لحامس بعد أن سهل له المتهم الثانى إجراءات الإستلام فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك الساعدة . المتهم الخامس : أخفى كمية الشمع المبينة القيمة بالمحضر والمملوكة لشركة مصر للتغليف الاقتصادى مع علمه بأختلاسها وأنها متحصلة من الجناية سالفة الذكر. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الحنايات لمعـاقبتهم طبقا للـــواد ٢/٤٠ – ٣ و٤١ و ٢/٤٢ مكرر و ۱۱۱ / ۱ و ۱۱۲ / ۱ و ۱۱۸ و ۱۱۹ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا للتهمين التانى والخامس وغيابيا للباقين عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المسادة ١٧ من قانون العقو بات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة الأول (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثاني

والثالث والرابع بالسجن مدة ثلاث سسنين و الزامهم متضامين برد قيمة ما اختلسوه وقدره ثما نمائة وواحد وستون جنبها وتفريمهم متضامين مبلغا مساويا لهذا المبلغ وعزل المتهم الأول من وظيفته ( ثانيا ) معاقبة المتهم الخامس بالحبسم الشغل مدة ستة أشهر. فطمن الطاعن الأول فهذا الحكم بطوريق النقض ولم يقدم أسبا با لطعنه ، كما طعن في هذا الحكم أيضا الحامى عن الطاعن التاني وقدم تقريرا بالاسباب .

#### المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول و إن قرر بالطعن فى الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبا با للطمن ، فيتمين عدم قبول طعنه شكلا .

وحيث إن الطعن المفدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر فى القانون -

وحيث إن مبنى هذا الطمن هو أد الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن الثانى باخفاء كيتين من الشمع المسروق وزن إحداهما خمسة أطنان ووزن الأخرى حوالى ثلاثة — قد أخطال في القانون وفي الإسناد وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، فأما الخطأ في القانون فيراه الطاعن قائمًا على أصمين أولهما أنه دانه عن واقعة لم ترد بأمر الإحالة ، ذلك بأنه اعتبر كية الشمع على الجريمة حوالى ثمانية أطنان رغم أن التحقيق لم يدر إلا على خمسة أطنان فقط ، أما الكية الأخرى البالغة حوالى ثلاثة أطنان فان الشركة المجنى عليها كانت قد التفتت عنها باعتبارها عجزا عوضتها عنه شركة التأمين والأمر الثانى ألم الحكم تساند إلى إجراءات الرقابة الإدارية فيا تضمته من اعترافات باطلة حصلت عليها نتيجة استجواب المتهمين – بعد اتصال النيابة العامة بالتحقيق – واستبقائهم تحت سيطرتها رغم صدور أمر النيابة العامة وقد جرى في مبنى الرقابة الإدارية وقام على سند من إجراءاتها النيابة العامة وقد جرى في مبنى الرقابة الإدارية وقام على سند من إجراءاتها النيابة العامة وقد جرى في مبنى الرقابة الإدارية وقام على سند من إجراءاتها

يكون بدوره باطلا ولا يصح أن يقوم عليه قضاء بالإدانة . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم لم يرد على ما أثير عن الإكراه الذى نال المتهمين ردا سائفا، وسكت في رده عن تناول ما ثبت باحدى جلسات المعارضة من إحالة واحدمنهم إلى الكشف الطبي . وأما الخطأ في الإسناد فيراه الطاعن ماثلا في عدم مسافة الأوراق الحكم في اثبته على لسان بعض المتهمين والطاعن عن دلم هذا الأخير بأن الشمع مسروق ، وفيا عول عليه من أن الشمع غير متداول في الأسواق . وأما الفساد في الإستدلال في يته أن الحكم تساند في تدليله على العلم بالسرقة على واقعة ما كان له أن يعول عليها لخروجها عن نطاق الإتهام . وقوام هذه الواقعة أن بعض المتهمين من بينهم الطاعن خو الكتبين موضوع الحاكمة وسابقة عليها ، عنوى من الشمع حفير الكبتين موضوع الحاكمة وسابقة عليها ، أخرى من الشمع حفير الكبتين موضوع الحاكمة وسابقة عليها ، فوان الحكم لم يلتفت إلى دفاع الطاعن في شان هذه الصفقة من أنها بما تبيمه شركات التأمين ، ولا إلى ماثبت بالأوراق من أن الثلاثة أطنان كانت عبارة عن "كنسة" مكتفيا في الرد على ذلك بثبوت سلامة الأطنان الخسة الباقية . و بذلك كله بات لحكم ميبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه بين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى عما تتوافر به العناصر الفانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبومها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . لماكاز ذلك ، وكان من بين ما أثبته الحكم من وقائع الاختلاس التي دان باقي المتهدن بارتكابها أنه أورد عجريات الأمور في رسائل ثلاث من شمع الرافين وردت للشركة الحني عليها، افسح الحكم عما جرى في شأن رسالة وردت لحساب الشركة في شهر سهتمبر المستقلة المتهمة الأول من هذه الرسائل ، فقد استرجاع المتهم الأول لها وردها للشركة الحني عليها بعد أن أنهى إلى الصاعن أنها مسروقة ، ثم أشار الحكم إلى رسالتين آخريين وردتا في شهر نوفم سنة ١٩٦٦ مسروقة ، ثم أشار الحكم إلى رسالتين آخرين وردتا في شهر نوفم سنة ١٩٦٦ المرضوع المحاكمة وأثبت ما جرى في شأنها إلى الطاعن ثم باعوه خمسة أطنان منها إلى الطاعن عم الموضوع المحاكمة وأثبت ما جرى في شأنها إلى الطاعن ثم باعوه خمسة أطنان منها إلى الطاعن ثم باعوه خمسة أطنان

من الرسالة الثانية البالغة ٥٥ طنا . وإذ عرض الحكم لأدلة الثبوت، فقد حصل أقوال محاسب الشركة ومدير حساباتها عما تكشف لهما عند مراجعة أذونات الإضافة الواردة للشركة من أن ما ورد لها هو ع،ه طنا من الرسالة الأخيرة وأنه ورد للشركة من إدارتها التجارية ما يفيد أن العجز بأولى رسالتي نوفمرسنة ١٩٦٦ نشأ عن تمزق الأجولة وأن شركة التأمين تحملت هــذا العجز البالغ حوالى ثلاثة أطنان . ثم تناول الحكم بعد ذلك اعترافات المتهمين المساهمين في الإختلاس فأورد رواية المتهم الأول عن أولى الرسالات واسترداده ما باعة للطاعن منها بعد ان أفهمه أنه مسروق ثم بيعه له الثلاثة أطان والحمسة أطنان من الرسالتين الأخريتين ، ثم حصل من اعتراف المتهم الثاني أقوالا تتفق مع اعتراف المتهم الأول وأنه قرر بعلم الطاعن بأن الأطنان الحمسة مسروقة وأثبت اعتراف المتهم التالث سنقل ما اختلسوه من الرسالتين الأخيرتين إلى الطاعن كما نقل الحكم من أقوال المتهم الرابع ما يطابق أقوال المتهم الأول بشأن ما جرى في الرسالات جميعاً . وإذ تناهى الحكم إلى اعتراف الطاعن فقد حصله بما مؤداه أنه اعترف عـ حرى بصدد أولى الرسالات واسترداد المتهم الأول لما باعدله منها لانه . مم ما كان من إحضار المتهمين له الكيتين موضوع الحاكمة وادعى أنه لا يعلم سرقها . كما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أثبت ما تقدم وعرض لدفاع المتهم الناني من أن اعترافه كان وليد إكراه ، تناول دفاع الطاعن فأورد ما قاله من أن الشركة لم تكتشف إلا اختلاس الخمسة أطنان وأنها لم تذكر شيئا عن الأطنان الثلاثة وما نعاه على إجراءات الرقابة الإدارية من عدم المشروعية و إنكار علمه بسرقة ما وصل إلى محله من أول رسالة وقوله إن الثلاثة أطنان كانت وكنسة "وأنه في الجملة لايقوم في الدعوى دليل على علمه بالسرقة فأطرحه \_\_ إطمئنانا منه إلى اعترافات الطاعن — وباق المتهمين — مقررا أنها صـــدرت عنهم فى التحقيقات ؛ وأكدوا سلامتها بعبارات واضحة واستخلص فىتدليلسائغ أن ألمتهمن الأربعة ــ المقدمين بجريمة الاختلاس ــ عملوا على تمزيق الاحولة في الرسالةُ التي تحوى ١٦٥ طنا وأختلسوا منها الثلاثة اطنانَ ، وأنهُ لا يغير مَن ذلك أن تكون شركة التأمين قد تحملت ثمن العجز في تلك الرسالة . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من أن الحكم دانه عن واقعة لم ترد بأمر الإحالة \_ وهي إخفاء الثلاثة أطنان ــ مردودا بأنه فضلا عن أن الثابت من مراجعــة

المفردات أن تلك الكية من الشمع كانت محلا للتحقيق في الدعوى بما دل عليه تناول الطاعن والمتهمين الآخرين لَمَّا في اعترافاتهم ، وتناول النيابة العامة لمـــا لدى سؤالها مدير حسابات الشركة الذى قرر في شأنها بأن أجولة الرسالة كانت ممزقة وحرى علها الإختلاس ، ومفاد ذلك - في غير ابس - أن النيابة العامة \_من أشارت ف وصفها للهمة إلى أن الإختلاس وقع على كنية الشمع المبينة بالمحضر قد أقامت الدعوى عن اختلاس الأطنان الثلاثة إلى جانب الأطنان الخمسة ، وبما يؤيد هذا النظر أن المدافع عن الطاعن قد عرض في مرافعته للاطنان الثلاثة واعترها وكنسة " لايجوى هليها علمه بأنها مسروقة ثم راح يناقش في طعنه انحسار ركن العلم من الجرعة بشأن هذه الكية على أنه لاجدوى من هذا النعي مادامت وافعة الحسة أطنان كافية وحدها لنبرير العقوبة المحكوم بها عليه . لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن عنعدم مشروعية إجراءات الرقابة الإدار بة و بطلان تحقيقات النيامة العامة وقصور الحكم في الرد على الإكراء الذي نال المنهمين ، مردودا مأنه لما كان الاستجواب المحظور على مأموري الضبط القضائي ــ ورجال الرقابة الإدارية منهم - هو مجابهة المنهم بالادلة المختلفة قبله ومناقشتها مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرا لها أو يعترف بها إذا شاء الاعتراف ولم يدع الطاعن وقوع رجال الرقابة الإدارية في هذا المحظور ، وكان قيامالنيابة المامة باحراء التحقيق بنفسها لايقتضي قعود مأموري الضبط عن القيام بواجبهم ومتابعته ، ومن ثم فإن دعوى الطاعن بعدم مشروعية إجراءات الرقابة الإدارية لا كهن لها محل . ولا يغير من ذلك حجز المتهمين في مبنى الرقامة بعسد صدور أمر النياية العامة بحبسهم ذلك بأنه على فرض سلامة هذه الواقعة ، فإنه لا يترت علمها غير مؤاخذة إدارية عمن صدرت عنه . و إذ كان الطاعن على ما يبين من عضر جُلسة المحاكمة لم يثر لدى محكة الموضوع شيئا عن بطلان تحقيقات النيامة العامة بما في ذلك ما سعاه علمها بطعنه من إحرائها التحقيق بمبنى الرقامة ــوهو أمر متروك لتقدير النيابة العامة وحسن اختيارها حرصا علىصالح التحقيق وسرعة إجرائه \_ فإنه لا يصح إثارة هذا الدمع لأول مرة أمام محكة النقض . أما فيا يختص بالنعي على الحَمَّ بالقصور في آلرد على ما أثاره من بطلان الاعترافُّ لصدوره وليد إكراه ، ونه فضلا عن أن المتهمين بما فيهم الطامن قد أدلو باعترافاتهم أمام النيابة العامة على مايبين من المفردات - فإنَّ الإعترافُ

في المسائل الحنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحته وفيمته فى الإثبات ، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعتراف المعزو إليه قد انتزع بطريق الإكراء ومتى تحقق أن الإعتراف سليم مما يشو به واطمأنت إليه نفسه ، كان له أن يأخذ به وهوفي ذلك لا يكون خاضعًا لرقابة محكمة النقض . ولما كان الطاعن لا يماري في صحة ماقام طيه رد الحكم على هذا الدفع ، وكان هذا الرد سائنا ، فإن النعى على الحكم. بالفصور يكون غير سديد ، وَلايغير من ذلك قول الطاعن بأن أحد المتهمين أحيلُ لدى نظر إحدى المعارضات في أمر الحبس إلى الكشف الطبي وأن الحكم سكت عن قول كامته في هذا الشأن مادام أنه لا يبين من مراجعة عماضر الجلسات أن الطاعن قد أثار هذا الأمر في دفاعه لدى محكمة الموضوع . كما كانذلك ، وكان ما شره الطاعن من خطأ الحكم في الإسناد ، فيا قام عليه إستدلاله على علمه بأن الشمع مسروق من إعراف نسبه إليه و إلى بعض المتهمين ، ومن كون الشمع غرمتداول والأسواق مردودا بأنه يبين منالحكم المطعون فيه أنه بعد أن فرغ من إثبات مؤدى الإعترافات، خلص إلى ثبوت علم الطاعن بالإختلاس بقوله : "وأنه عن علم المتهم الخامس\_الطاعن\_بأن الشمع البرافين مسروق فهو أمر قائم الدليل عليه من أقواله أنه كان قد إشترى وشريكه أسبيروماركريس من المتهم الأول في أوائل شهر اكتوبرسنة ١٩٦٦ خمسة أطنان من شمع البرافين ثم عاد إليه المتهم الأول في اليوم التالى طالبا استرداد تلك الكية لأنها مسروقة ولما تيقن المتهم الخامس من شريكه اسبيروماركريس بأنها كذك أعاداها إليه ، وأنه عن قولُ المتهم الخامس بأن البضاعة التي اشتراها بعد ذلك كانت" عواريه عنمانه مما يقطع بكذبه أن الخمسة أطنان التي اشتراها من الرسالة البالغ قدرها ٥٩ طنا في غضون شهر نوفمبر سنة ١٩٦٦ كانت سليمة ولم يقم من الأوراق مايساند المتهم فيدفاعه، ولعل ما يقطع بعلمه بأنها مسروقة قوله أنه أبقاها عنده بضعة أيام دون تصرف فيها يترفب عُودة المتهم الأول لإستلامها ثانية ، فضلا عن أن البضاعة المختلسة غر متداولة في السوق " ولما كان ما أثبته الحكم فيانقدم نقلاعن أقوال الطاعن وأفوال المتهمين المعترفين له أصل ثابت في تحقيقات النيابة على ما إنضح من مراجعة المفردات التي أمرت الحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن، فإن دعوى الحطاق الاسناد لاتكون مقبولة ولايقدح في ذلك مادلت عليه المفردات

مَن خطأ الحكم فيما قال به من عدم تداول الشمع في الأسواق ، ذلك بأن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن على ما يبين من سيَّاق استدلاله السالف إبراده إلا تزيدا ــ بعد أن استوفى دليل علم الطاعن بأن الشمع مسروق ــ فغدا بذلك غير ذي أثر على سلامة الحكم . أماعن دعوى الطاعن بفساد الحكم في الإستدلال على علم الطاءن بالسر قة وما ران عليه من القصور حين عول في ذلك على سبق قبوله الصفقة السابقة على الكيتين موضوع الإتهام ورده لهابعد علمه بأنهامسروقة رغم أن هذه الواقعة خارجة عن نطاق الدعوى ، وحين لم يلتفت إلى ما قال به الطأعن من أن تلك الصفقة كانت مما تبيعه شركات التأمين ، ولا إلى ما أثاره من أن الثلاثة أطنان الأخرى كانت "كنسة " فإنه مردود بأنه فضلا عن أن الطاعن نفسه قد ناقش الصفقة الأولى على إتجه إليه من سلامة مركوه فها مدعوى أنها مما تبيعه شركات التأمين ، فإنه لاعلى محكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أولاحقة لها، متىكان ذلك منها في سبيل إيضاح حقيقة تلك الواقعة، ومادام الظاهرمن الحكم على ماهو حاصل في الدعوى المطروحة ـــ أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة إلا ليستدل بها على شبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى وأما ما ينعاه الطاعن من عدم ردالحكم على أن مسلكه في تلك الصفقة كان بعيدا عن التأثيم أو سكوت الحكم عن قول كلمته في أن الثلاثة أطنان كانت "كنسة " فإنه لا يعدو أن يكون مجود جدل حول حق المحكمة في تقدير أدلة الدعوى وليس أدل على سلامة الحكم مما قال به الطاعن من أنه إجتزأ في الرد على دفاعه ثيوت سلامة الأطنان الخسمة الباقمة ، ذلك بأنها ممـا يكفى بها وحدها ويسوغ قضاء الحكم بإدانة الطاعن في جريمة إخفاء الأشياء المسروقةالتي يكفى لتوافر ركنها المادى ثبوت إخفاء شيء مسروق أيا ما كان قدره . لما كانما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

## جلسة ۲۶ من فيراير سنة ۲۹۹۹

ریامة السید / المستشار عد سری ، وطنویة السادة المستشارین : عبد المنم حمزادی ، ونورالدین عویمی ، وبحد آبر الفضل ، وأنور خلف .

# (11)

### الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

إصابة خطأ . جريمة . "أركانها" . عقوبة . "نطبيقها" . حكم . "تسييه . تسهيب معيب " . نقض . "حالات الطعن . الخطأ فى تطبيقالقانون" . "الحكم في الطعن" .

إسابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص - وجعوب ماقبته طبقا لنصائفترة الثالثة من السادة با ٢ ع عقو يات بالحبس لا بالغرامة . إفراد الحسكم اثنين من المصابين فى الحادث بوضع مستفل تفاديا لاعتبار المصابين أكثر من ثلاثة . يعيب الحسكم •

. ي تمين أن يكون مع النقض الإحالة . مثال .

إن الفقرة الثالثة من المادة ٤٤٤ من قانون العقوبات توجب توقيع عقوبة الحهس دون الغرامة إذا تشأ عن الجرعة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، ومن ثم إذا كان المسند إلى المتهم أنه أصاب عدة أشخاص بين راكب وراجل، وأفرد الحكم اثنين من الخمسة المصابين بوضع مستقل ليتأدى من ذلك إلى اعتبار المصابين ثلاثة أشخاص ، وقضى بإدانة المتهم بعقوبة الغرامة ، فإنه يكون قد شابه حظأ في الإستاد أدى إلى إيقاع عقوبة الغرامة طبقا المفقرة الأولى من الممادة علا المفقرة الأولى من المادة علا المفقرة الأولى من المادة علا المفقرة الأولى من الماكن يتمين القضاء بها كان يتهي إليه الحكم في تقسدير المفقرة في حدود النص المنطبق دون هذا المطا ، فإنه يتعين أن يكون ما المقضى الإحالة .

# الوقائع

اتهمت النابة السامة المطمون ضده بأنه في يوم ع يونيه سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز بوش عافظة بني سويف: (أولا) تسبب خطأ في إصابة كل من عدالعظيم عويس عبد الحواد وعبد الحميد عبد زارع ونفيسة عبد عميس وأحمد أحمدها مروعيد عبد اللطيف وهبه وذلك بأن قاد سيارة غير مستوفاة لشروط الأمن والمتانة فصدم المخيى عليهم وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطي ( ثانيا ) سير من قانون العقو بات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون وقم ٤٤٤ من قانون العقو بات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون وقم ٤٤٤ حضور يا عملا بمواد ١٢٦م من قرار وزير الداخلية ، وحكمة بن سويف المؤتية قضت حضور يا عملا بمواد الاتهام عبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ ، فاستأنف المتهم همدا الحكم وعكمة بن سويف الإستدائية سبيديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتقريم المتهم عشرين جنيها ، فطعنت سعديل الحكم الحدايق الغض ،

#### المحكمة

حيث إن النيابة السامة تنمى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بتغريم المطعون ضده عشرين جنبها فى جريمة الإصابة الخطأ التى دين فيها قد شابه خطأ فى الإسناد أدى إلى خطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأنه أعمل الفقرة الأولى من المادة ع٢٤ من قانون العقو بات اعتبارا بأن المصابين فى الحادث ثلاثة فى حين أنهم حمسة، أفرد الحكم أثنين منهم هما "عبد العظيم عويس عبد الجواد وبحد عبد اللطيف وهبه عزوز" بوضع مستقل قولا بأنهما لم يذكرا أنهما أصيبا فى الحادث ، مع أن ذلك يخالف ماذكراه فى المحضرين المؤرخين ١٩٦٦/٩/٤، ومن ثم فإن العقوبة التى كان يتمين توقيعها هى الحيس دون النرامة ويقا للفقرة الثالثة من المحادة المذكورة بما يعيب الحكم بما يوجب نقضه ،

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن المطعون ضده كان يقود سيارة لم تستوف شروط الأمن والمتانة وانحرف بها دون تريث في طريق فرعي فاصاب بها عدة أشخاص بين راكب وراجل ، وأفرد اثنين من الخمسة المصابين بوضع مستقل ليتأدى من ذلك إلى اعتبارهم ثلاثة . ونسب إلى الاثنين ما يخالف دلالة أقوالها في التحقيق من أنهما أصيبا مع الآخرين في ذات ظروف الزمان والمكان من ذات السيارة — حسبا بيين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكة بضمها تحقيقا للطعن — ومن ثم فإن الحكم يكون قد شابه من فانون العقوبات توجب توقيع عقوبة الحبس دون الغرامة إذا نشأ من الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم في الإسناد واعتبار المصابين ثلاثة لا خمسة قد ترتب عليسه إيقاع عقوبة الحبس الغرامة طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٤٢ المذكورة بدلا من عقوبة الحبس الغرامة في مدود النص المنطبق دون هذا الخطأ ، فإنه يكون واجب العقو ويكون منعينا مع النقص الإحالة .

## جلسة ۲۶ من فبراير سنة ۱۹۲۹

بريامة السهد المستشار / يحد سبرى ، وصفوية السادة المستشارين : عبد المنتم حزاوى ، وتوو الدين هو يس ، ويحد أبو الفضل ، وأثور خلف .

# (77)

### الطعن رقم ٢١٥٦ سنة ٣٨ القضائية

(۱) ب، ج، د، ه) تهریب . جمارك . تبغ . دخان . قانون . " فسیره" حریمة . " أركان الجریمة " . حکم . "بیاناته" . "سیبیه . تسبیب معیب" . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

- (1) البريب الجرك . ماهية كل من البريب المعلى والبريب الحكمى ؟ المادة ١٣١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ اسنة ١٩٦٣ .
- (ب) عدم اعتبار أفعال التهريب الحبكى التي تقع فيا ودا.
   اله الرة الجركية تهريبا

هدم اعتبار حيازة البضاعة — من غير المهرب لها فاعلاً أو هر يكا — وراء الدائرة الجمرية تهربيا إلا إذا توافر ، فيا يختص بمرب التبغ ، إحدى الحالات المنصوص طبها فى المادة ٢ من الفافون رتم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ . عدم اظبان المادة ٤٤ مكروا من فانون العقو بات على هذه الحيازة .

- (ج) مثال لتسبيب معيب في جريمة تهريب تبغ .
- (د) حكم الإدانة · بياناته ؟ المادة ٣١٠ من فانون الإمراءات!لمنائية .
- ( ه ) إحالة الحكم في بيانه لله ليل ، إلى مذكرة مدير هام شئون الإنتاج دون بيان مضمونها ، عدم كفايته ،

(و) حكم . "تسييه . تسبيب معيب " . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .

وجوب شاء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يفتنع بها القاضى - وجوب استخلاصه عقيلته بنفسه دوق أن يشاركه أحد .

(ز) حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب " . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

عدم الزام المحكمة بمنابعة المهم في مناحى دفاعه المختلفة • فطاقه ؟

١ ــ حرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة ١٢١ من قانون الحمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، على أن المراد بالتهريب الجمرك هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إحراجها منه علىخلافالفانون وهو ماعبرعنه الشارع بالطرق فير المشروعة ، وينقسم التهريب الجمركي من جهة محله إلى نوعين : نوع يردعل الضريبة الجركية المفروضة على البضاعة بقصد النخلص من أدائها ونوع يرد على بمض السلع التي لايجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضُه الشارع في هذا الشأن . وفي كلا النوعين إما أن يتم التهريب فعلا بتمام إحراج السلمة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، وإما أن يقع حكما إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فوض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الحمركية ولكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤتمة أن تجعل إدخالالبضائع أو إخراجها قريبالوقوع فىالأغلب الأم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة النامة ولولم يتم للهرب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال ــ أيا كانت ــ عند اجتياز البضاحة للدائرة الجمركية خدعاً للوظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الرسم أو مباشرة المنع ، يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف والخاصة بالتهريب الحكمي معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى

تالية لها فى الحكم مرتبطة بها فى المعنى بحيث لا يصح أن ترتبط كل فقرة منها بحكها دون معيار مشترك .

٧ — إن وقوع أفعال التهرب الحكى أيا كانت فيا وراء الدائرة الجركية لا يعد في القانون تهريبا ، كما لا تعد حيازة البضاعة — من غير المهرب لها فاعلا أو شر يكا وراء هذه الدائرة تهريبا إلا إذا توافر — فيايخنص بتهريب التبغ — إحدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها في المادة الثانية من الفانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ، ولا يعتبر كذلك إخفاء لأشياء متحصلة من حريمة في حكم المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها النشريعى أنها تفرض وقوع حريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة . ولا كذلك في حريمة التهريب .

٣ ــ متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الأفعال التي قارفها الطاعن
 ثما يعد تهريبا بالمهنى المتقدم ، ولم يبين إن كانت تلك الأفعال تندرج تحت
 حكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون معيبا بالقصور
 ق التسبب .

ع - يوجب قانون الإجراءات الجنائية - في المادة ٣١٠ منه - في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعــة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكة النقض من مراقبة صحة النطبيق القانوني على الواقعــة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا.

من المقور أنه لا يكفى في بيان الدليل إحالة الحكم إلى مذكرة مدير
 عام شئون الإنتاج ما دام هو لم يوره مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على
 بوت التهمة بعناصرها الفانونية كافة ووجه إندفاع ما دفع به الطاعن نفيا لها

إن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضى
 بإدانة المتهم أو ببراءته منها صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها حومما يجريه

من النحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح فى القانون — كما فعل الحكم — أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

٧ — إنه و إن كان الأصل أن المحكة لا تلترم بمتاسة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتمين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بيها ، أما وقد النفت كلية عن التعرض لدفاع المتهم الذي ضمنه المذكرة المقدمة منه إليها وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن أنها أطلعت عليه وأقسطته حقه ، ون حكما يكون قاصرا .

# الوقائع

إتهمت النيابه العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ يوليه سنة ١٩٩٩ بدائرة قسم امبابه عافظة الحيزة: (أولا) هرب الدخان المبين بالمحضر من الرسوم الجركة . (ثانيا) بصفته صاحب مصنع دخان أحرز دخانا غلوطا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالنصوص التي أشارت إليها في القانونين رقم ٢٦ لسسنة ١٩٣٣ فو ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . ومحكة امبابه الحزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٠ ج عن كل تهمة و إلزامه أن يؤدى لحموك الفاهوة ما يوازى مثل الضرائب الحموكية المستحقة والمصادرة . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها و بتأييد الحم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكة الحيزة الابتدائية \_ بهيئة استثنافية \_ قضت حضور يا بقبول الاستثناف متكلا وفي الموضوع (أولا ) في شأن التهمة الأولى الخاصة بالتهريب برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف وتغريم المتهم عنها الخاصة بالتهريب برفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف وتغريم المتهم عنها الخاصة بالتهرب بالم غلم المستأنف وتغريم المتهم عنها و إلزامه بأداء ما يعادل مثلي الضرائب المحركية المستحقة على شأن التهمة الثانية الخاصة باحراز دخان محلوط بالغاء الحكم المستأنف ويراءة المتهم منها . فطعن المحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخر

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجو يحسة 
تهريب الدخان من الرسوم الجمركية قد شابه القصور في التسبيب والحطأ
في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن قدم إلى المحكمة مذكرة دفاعه فند فيها
التهمة بأسانيد حددها وشواهد عددها مدلا على أدائه للرسوم الجمركية كاملة
من وافع القسائم المقدمة منه للجنة التي شكات لمراجعة مشترياته من الأدخنة ،
كما دنعها بعدم توافرها قانونا و بسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى
المدة ، إلا أن الحكم أحال في الردعلى دفاعه الموضوعي إلى مذكرة مدير الإنتاج
دون بيان مضمونها ووجه الإستناد إليها واعتبرها بمنابة الحكم ، وأغفل دفاعه
القانوني في جملته فلم يشر إليه أو يرد عليه نما يعبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن كان منسو با إليه تهمتان الأولى منهما تهريب الدخان من الرسوم الجمركية والثانية حيازته لأدخنة مخلوطة ، فقضت المحكمة المطعون في حكها براءته من التهمة الثانية ودانته في التهمة الأولى وسيبت قضاءها بالإدانة بما نصه (وحيث إنه عن النهمة الأولى الخاصة بالنهويب فإر... الْفَقَرة الثانية من المُسادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ صريحة في أنه يعتبر في حكم التهويب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو إرتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها . وما أورده مديرعام شئون الإنتاج في مذكرته المؤرخة ٢٢/٥/٥٩٢ قاطع في الدلالة على إرتكاب المتهم أفعالا بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة للأسباب التي ناخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها جزءا متمما لأسباب هذا الحكم وهي تؤكد صحة التهمة الأولى آنفة الذكر وفيها الرد الكافى الصريح والضمني على ما أثاره المنهم في دفاعه ، وما قدمه من مستندات . و إذ نقرر ذلك ، فإن الاستثناف يكونُ نحصوص النهمة الأولى في غبر محله ومن المتعن رفضه وتأبيد الحكم المستأنف فيما قضي به بشانها ) ولما كانت المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد عرفت الهريب بنصها على أنه

"يعتبرتهريبا إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المموعة . ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائم أو الدريات أو إربكاب أي فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركة المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المهربة . ولا يمنع من إثبات التهريب عدم ضبط البضائع " وقد حرى قضاً -هذه المحكة في تفسير المسادة المذكورة على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقلم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبرعنه الشارع بالطرق غير الشروعة ، و ينقسم التهريب الجمركي من جهة محله إلى نوعن: نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ونوع يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . وفي كلا النوعين إما أن يتم التهريب فعلا بتمام إخراج السلَّمة من إقايم الجمهورية أو إدخالها فيه ، و إما أن يقع حكما إذا لم تكن السلعة الحاضمة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد أجتازت الدائرة الجمركية واكن صاحب جلبها أو إحراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤتمة أن تجعل إدخال البضائع أو إخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع إبتدآء وأجرى عليها حكم الحريمة النامة ولو لم يتم للهرب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال ــ أيا كانت ــ عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدماً للوظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الرسم أو مباشرة المنع ، يدل على ذلك أن الَّفقرة الثانية من مادة التعريف والخاصَّة بالتهريب الحكمى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى تالية لها في الحكم مرتبطة بما في المعنى بحيث لا يصح أن ترتبط كل فقرة منها بحكها دون معيار مشترك وعلى ذلك فإن وقوع أفعال التهريب الحكمي أيا كانت فيا وراء الدائرة الجمركية لا يعد في القانون تهريبا ، كما لا تعد حيازة البضاعة - من غير المهرب لحسا فاملا كان أو شريكا وراء هذه الدائرة تهريبا إلا إذا توافر – فيا يختص بهرمِ التبغ - إحدى حالات النهريب الحكى المنصوص عليها في المادة الثانية

من الفانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . ولا يعتبركذلك إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المـادة ٤٤ مكرَّرًا من قانون العقوبات ، لأن البن من نص المـــادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة . ولا كذلك حريمة التهريب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه لم يبين ماهية الأفعال التي قارفها الطاعن مما يعد تهر ببا بالمعنى المتقدم ، ولم يبين إن كانت تلك الأفعال تندرج تحت حكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤ ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب. لما كان ذلك ، وكان الحكم - فوق ذلك - لم يورد الأدلة التي استند إليها في إثبات هذه الأفعال ، وكان قانون الإجراءات الحنائية أوجب في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالإدانة إن شتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مرافبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم و إلا كان قاصرا ، وكان لا يكفى في بيان الدليل إحالة الحكم إلى مذكرة مدير عام شئون الإنتاج ما دام هو لم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ووجه إندفاع ما دفع به الطاعن نفيا لها، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الأدلة التي يقتنعُ منها العاضي بإدانة المتهم أو ببراءته منها صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو ثما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح في القانون ــكما فعل الحكم ــ أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه . و إذ كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناء بر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، أما وقد التفتت كلية من التعرض لدفاع المتهم الذى ضمنه المذكرة المقدمة منه إليها وأسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشُّف عن أنها اطلعت عليه ، وأقسطته حقه ، فإن حكمها يكون قاصراً . ﻟﻤﺎ كان ذلك ، فإر الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله و يوجب نقضه.

## جلسة ۲۶ من فبراير سنة ۲۹ و

برياسة السيد المستشار / مجدسيرى ، ومضوية السادة المستشارين : مبدالمنم حزارى ، وبجد فورالدين عويس ، ونصر الدين هزام ، وبجد أبور الفضل حفنى .

# ( 77)

### الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٣٨ القضائية

تفتيش . " إذن التفتيش " . دفوع . " الدفع ببطلان التفتيش " . حكم . " " تسهيبه . تسهيب معيب " .

قضاء المحكة بيطلان الفتنيش تأسيساعل عدم وجود إذن النفنيش بملف الدعوى دون أن تستجل حقيقة الأمر . قصور .

متى كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببطلان تفتيش المطعون ضده تأميسا على عدم وجودإذن النفتيش بملف الدعوى وهو مالا يكفى وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالنفتيش ، ما دام الحكم قد أثبت أن محضر تحقيق النابة قد أورد فحوى الإذن واسم وكبل النابة الذى أصدره وتاريخ وساعة إصداره ، مما كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — أن تجرى تحقيقا تستجل فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهى إلى القول بعدم صدور الإذن ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة ، فان حكمها يكون معييا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة .

# الوقائع

إنهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركومنوف محافظة المنوفية : حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية خرطوش) . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات لحاكته إلى 1908 المعدل لحاكته بدلواد ١٩٥١ هـ ١٩٥٣ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونينرقي ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٩٣٨ و ١٩٣٨ و ٣٠٠ من قانون شبين الكرم قضت حضوريا عملا بالمواد ١٣٠٤ و ١٣٣٨ و ٣٠ من قانون المقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة السلاح المضبوط. فطعنت النابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلح .

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطمون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطمون ضده من تهمة حيازة سلاح نارى بغير ترخيص استنادا إلى عدم وجود إذن التفيش بملف الدعوى قد شابه قصور فى النسبيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن النابت مما حوته التحقيقات أن وكيل النيابة قد أثبت اطلاعه على محضر التحريات وعلى صدور الإذن بالتفتيش بناء عليها فكان لزاما على المحكمة أن تجرى من جانبها ما تراه موصلا إلى حقيقة ما ثبت بالتحقيقات فى هدا الشأن إن استرابت فى الأمر ومن ثم فيكون الحكم المطعون فيه بمسلكه هذا معيها بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطمون فيه أنه قدم لما قضى به من براءة المطعون ضده بقوله "ومن حيث إن الثابت أن محضر التحريات المرفقة صورته بالأوراق حرر في الساعة التاسعة من صباح يوم ١٩٦٧/٨/٣٠ وقد أصدر الأستاذ ماهر الجندى وكيل النيابة إذنه في الحادية عشرة والربع من صباح ذلك اليوم وحدد أجلا معقولا لنفاذ إذنه سبعة أيام من تاريخ وساعة صدوره أى أن هذا الأجل ينتهى في ١٩٦٧/٩ فإذا كان الضبط والتفتيش في ١٩١١ / ١٩٦٧ أى بعد فوات ذلك الإذن أصلا إذ أن ألى بعد فوات ذلك الإذن أصبح في حكم العدم لا حول له ولا قوة و إذا ا تتهت المحكة إلى هذا فإن كل دليل مستمد من هذا الإجراء الباطل يكون منه باطلا ولا ينظر إلى أثر مترتب عليه وأصبحت كذلك الواقعة بلا دليل عليها ولم يكن قبل المنهم من دليل علي فسرة غال المنهم من دليل علي الله على الحكة لا تعول عليا ولم يكن قبل المنهم من دليل علي فيل الحكمة لا تعول عليا ولم يكن قبل المنهم من

ما أثبته السيد وكبل النيابة المحفق في محضره المؤرخ ١٩٦٧/٩/١٢ الساعة الواحدة وعشر دقائق صباحا من اطلاعه على محضر التحريات المحرو في الساعة السابعة اللا نلث أو الناسعة إلا نلث من مساء يوم ١٩ / ٩ / ١٩٦٧ وإذن النيابة الصادر والمحدد فيه ثلاثة أيام لتنفيذه لعدم وجود هذين المحضرين بأوراق الدعوى مما لا يمكن مواجهة ذلك الدفع بهما ". لماكان ذلك ، وكان البين نما أورده الحكم فيا تقدم أن المحكمة قضت ببطلان تفتيش المطعون ضده تأسيسا على صدم وجود إذن التفتيش الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بملف الدعوى وهو ما لا يمكنى – وحده – لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش ما دام المحكمة بالمحتود وأدن التنابة الذي أصدره وتاريخ وساعة إصداره ، مماكان يقتضى من المحكمة بـ حتى يستقيم قضاؤها – أن تجرى تحقيقا تستبلى فيه حقيقة الأمر المبارة القاصرة ، فان حكمها يكون معبيا بالقصور والفساد في الاستدلال بما البيارة القاصرة ، فان حكمها يكون معبيا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يحب نقضه والإحالة .

## جلسة ۲۶ من فبراير سنة ۲۹۹

رياسة السيد المستشار/ بحد صرى ، وصفوية السادة المستشارين : عبد المنم حزارى ، ونور الدين هو من ، وبحد أبو الفضل ، وأفور خلف .

# (71)

## الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ القضائية

إثبات . " إءتراف " . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " . حكم . " تسييه . تسهيب معيب " . ترو يح عملة ورقية .

الأخذ باعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع متى اقتنعت بصحته .

يان سبب إطراح المحكمة إنكار المتهم لامترآنه . واجب عند استنادها على هذا الاعتراف . غالفة فلك . قصور في الحكم .

ائن كان للحكة كامل السلطة فى أن تأخذ باعتراف المنهم فى التحقيق متى اقتنمت بصحته ، إلا أنه إذ أنكر صدوره منه \_ على ما هو حاصل فى الدعوى المطروحة \_ فإنه يجب عليها أن تبين سبب إطراحها لإنكاره وتعويلها على الاعتراف المسند إليه ، فإن لم تفعل فإن حكها يكون قاصرا متعينا نقضه .

# الوقائع

إتهمت النابة العامة الطامنين بأنهما في يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٦٦ بناحية الحامول مركز بيلا محافظة كفر الشيخ : ووجا العملة الورقية المفلدة "أوراق مالية فئة العشرة جنبهات "المتداولة قانونا في الجمهورية العربية المتحدة والمقلدة بعلريق الرسم باليد على غرار الورقة الصحيحة بأن دفعا بها إلى التعامل مع علمهما بتقليدها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكة الجنايات

لمعاقبتهما طبقا لمواد الاتهام، فقرر بذلك. ومحكة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات فطمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

#### المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن النانى قد استوفى الشكل المقرر فى الفانون .

وحيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطمون فيه أنه — إذ دانه بجريمة ترويج عملة ورقية مقلدة —قد ران عليه القصور ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن قد بين للحكة أن إجابته في التحقيقات لا تتضمن اعترافا منه بالحريمة ، وأنه ظل ينكرها في التحقيقات وفي جلسة المحاكة ، غير أن المحكمة قد دانته واستندت فيا استندت إليه إلى هذا الاعتراف ، دون أن تتعرض لهذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة عضر جلسة المحاكة أن الطاعن أنكر التهمة وأن المدافع عنه أثار في مرافعته أن الطاعن لم يعترف في التحقيقات وأوضح للمحكة كيف أن أقواله الواردة بها لا يمكن أن تشير إلى أى اعتراف وأنه لا يعلم حقيقة أوراق النقد المضبوطة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكة لم تتعرض لهذا الدفاع وعولت في قضائها بالإدافة على الاعتراف المسند إليه بالتحقيقات وهو ما يعيب حكها بالقصور في التسبيب ، نلك بأنه و إن كان للحكة كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصحته . إلا أنه إذ أنكر صدوره منه حلى ما هو حاصل في الدعوى المطروحة ب فإنه يجب عليها أن تبين سهب إطراحها لإنكاره في الدعوى المطروحة بي إنه يجب عليها أن تبين سهب إطراحها لإنكاره

وتعويلها على الاعتراف المسند إليه ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعنا قفضه .

وحيث إنه لما تقدم يتدين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الذي قور بالطعن ولم يقدم أسبابا لطعنه ، وذلك نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة بغير حاجة إلى بحث باق أوجه الطعن .

### جلسه ۳ مارس سنه ۹۹۹

برئامة السيد الممتشار / مجد عبد المنتم حمزاوى وعضوية السادة الممتشارين : عهد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وعهد أبو الفضل حفى ، وانور حلف .

# (70)

### الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١) غش . أسباب الإباحة . مسئولية جنائيـــة . عقوبة . حكم .
 " تسبيبه . تسبيب معيب" نقض . "حالات الطمن با لنقض. الحطأ في تطبيق القانون".

مناط إعفاء التاجر المخالف من المسئولية الجنائية طبقا قــادة ٢ / ٢ من القانون وقم ٤٨ لسنة ٤١٩٤١ المعلة بالفانون وتم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ؟

(ب) قانون . "سريام من حيث الزمان " . نقض . "حالات الطمن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " . حكم " تسبيه . تسبيه معيب " . غش .

إلغاء الفافون وقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ هتوبة المخالفسة المنصوص عليسا في المسادة ١/٧ من القانون وقم ٨٤ سنة ١٩٤١ بالنسبة لغير المســـواد الفذائية ٠ مثال .

( ج) مصادرة . عقو بة . غش .

المصادرة المنصوص طبهــا في المــادة v من القانون رقم A؛ لسنة ٩٩٤١ · طبيعها ؟

١ مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المدى صدر
 ف ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١

بقمع التدليس والغش أن المشرع أعنى الناحر الخالف من المسئولية الحنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع ، وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المفشوشة . وعلة الإعفاء أن الناجر الذي يراعى واجب الذمة في معاملاته هو شخية لصانع هذه المسواد و يجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة . و إذ كان الحبكم المطعون فيه على الرغم من إجابته أن المتهم قسد توافرله ما يوجب الفضاء ببراءته بحسب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حسن النية وإثبات مصدر البضاعة المفشوشة قصى باعبار الواقعة عالفة، فافه يكون معيبا بحا يوجب النقض والبراءة مع مصادرة المحادة المضبوطة التي تكون جسم الحريمة .

٢ - متى كان الحكم المطمون فيه قدد اعتبر الواقعة المسندة إلى المطمون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المددة السابعة من الخانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقدة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ الذى أنحى جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المددة بالنسبة لغير المواد الغذائية التي يسرى عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فانه يكون قد اطوى على مخالفة القانون بإعماله نصا نسخ حكمه .

٣ — إن المصادرة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ — سواء قبل تعديلها أو بعدتمديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ — تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء المغشوش فيذاته لاخراجه من دائرة التعامل لأن الشارع الصق به طابعا جنائيا مجعله في نظره مصدر ضرر أو خطرعام ، الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دنعب إلا بمصادرته ، ومن ثم فإنها تسكون واجبة في جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة استثناء في هذا من الأحكام العامة للصادرة في الحريمة المنون العقو بات، يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيتها قضى بادانته أو بيرانه ، وأده رفع .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطمون ضده بأنه في يوم ١٩٦٧/٨/١٧ بدائرة قسم الأقصر : ١ حرض للبيع صابونا غيرمطابق للواصفات الفانونية حالة كونه عائدا ٢ حـ وضع بيانا تجاريا غير مطابق للحقيقة وطلبت عقابه بالمواد ٢٧٠ و ١٩٤٥ من فانون المقوبات . وعكمة الأقصر الجزئية قضت في الدعوى حضوريا إعتباريا عملا بمواد الإتهام والمادة ١٩٢٣ من فانون العقوبات يحيس المتهم أسبوعا مع الشفل والنقاذ والمصادرة ونشر الحكم على نفقته بجريدة الأهرام عن التهمتين فاستأنف المتهم هذا الحكم . وعكمة قنا الإبتدائية حسيمية إستشافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم بطريق النقض من التهمة الثانية . ونطعت النابة قطعت النابة . ونطعت النابة المنابة المنابة النابة المنابة النابة المنابة المنابة النابة المنابة النابة النابة المنابة النابة النابة المنابة المنابق النقض ... الخ

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تبعى على الحكم المطمون فيه أنه إذ دان المطمون ضده عرض صابون للبيع غير مطابق للواصفات ، قد أخطأ فى تطبيق الفانون، ذلك بأنه إعتبر الواقعة مخالفة مع تقريره بحسن نية المطمون ضده و إثباته مصدر السلمة وطبق فى حقه الفقرة الأولى من المادة السابعة من الفانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤١ على الرغم من أن جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة قد ألفيت بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٦ الواجب التطبيق لصدوره ونشره قبل وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده ، فكان يتمين تبرئته ومصادرة المادة المناشوشة طبقا لمادة الثانية من الفانون المذكور .

وحيث إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى صدر في ١٠ يوليو ١٩٦١ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش نص في الممادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من الممادة الثانية منالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التسدليس والغش النص الآتى :

° و بفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الحائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الحريمة "كما نص في الماءة الثانية منه على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه النص الآتي : " يجب أن يقضي في الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أوالمقاقير أوالحاصلاتالتي تكون جسم الجريمةفاذا لمرزم الدعوى الجنائية لسهب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة "وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا الفانون "أنه رؤى تعديل الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية سالفة الذكر بحيث لايقبل من التاجر المحالف أن يدحض قرينة العلم بالفش إلاإذا أثبت علاوة على حسن نينه مصدر المادة الفاسدة أو المغشوشة وذلك إعتبارا بأن هذا الإثبات سهل ميسر على التجار الذين يراعون واجب الذمة في معاملاتهم . وق نفسالوقت رؤى أن هؤلاء التجار حسى النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعي المواد المغشوشة أو الفاسدة أو المتجرين فيها جديرون بإعفائهم كلية من العقاب حتى عن حريمة المحالفة ولهذا إقتضى الأمر تعديل المادة السابعة بما يؤدى إلى ذلك مع بقاء النص على وجوب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الموادالتي تَكُونَ جسم الجريمة " ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاحر المخالف من المسئولية الحنائية متى أثبت إنه لا يعلم بغش أوفساد الموادأوالعقاقير أوالحاصلات التي يعرضها للبيع، وأثبت مصدرهذه المواد الفاسدة أوالمفشوشة. وعلة الاعفاء أن التاحر الذي يراعي واجب الذمة في معاملاته هوضحية لصانع هذه الموادو يجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الحريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إعتبر الواقمة المسندة إلىالمطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى منالمادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي ألني جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المــادة بالنسبة لغير المواد الغذائية التي تسرى طيها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فإنه يكون قد إنطوى على مخالفة القانونُ بإعماله نصا نسخ حُكه . ولما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر قد نص في المَّـادة الثانية منه حسبًا تقدم على وجوبالحكم في حميع الأحوال بمصادرة المواد أوالعقافير أوالحاصلات التي تكون جسم الجريمة ، و إزام النيابة العامة بالمصادرة إذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما . كما جاء في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤٨ لَسنة ١٩٤١

قبل تعديلها تعليقا على المادة السابعة منه مانصه: " تتطلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع إثبات سوء نية المتهم . وقد لايتوافر إثبات هذا الركن فيفلت المنهم من العقاب بالرغم مما يسببه إهماله من الضرر على صحة الأفراد والأصل أن الواجب عليه عند شروعه في تحضير المواد أو سِمها أو عرضها للبيع أوفي حيازتها أن يستوثق من سلامة العمليات التي يقوم بها أومن نقاوة الأصناف التي يعدها للبيع وخلوها من الغش ، فإن لم يفعل ذلك فهو مهمل وقد يقع أن يكون متعذراً عَلَيه مثل هذا الإستيثاق ، وعلى الحالين بجب إعتبار مجرد وجود الأشياء المغشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن إعتباره أكثر من ذلك . غيرأن إعتبارتلك الحالة مخالفةلايرفع الأذى من تلكالمواد المغشوشة أوالفاسدة، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم ألعام من قانون العقو بات لا تتناولها إذ كات قاصرة على الجنايات أو الجنح لذلك نص على المصادرة استشاء من القواعد العامة ". ويبين من هذه النصوص بجلاء أن المصادرة المنصوص علما في المسادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ واجبة في حميع الأحوال أياكان نوع الجريمة ، ولوكانت عجالفة استثناء في هذا من الأحكام العــــامة للصادرة في المــادة ٣٠ من قانون العقو بات ، يقضي بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أوغير مالك حسن النية أوسيتُها قضى بإدانته أو ببراءته، وفعت الدعوى الحنائية عليه أولم ترفع ، مما يدل على أنها تدبير عيني وقائي بنصب على الشيء المغشوش فى ذاته لإخراجه من دائرة التعامل لأنالشارع ألصق به طابعاجنا يبا بجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، الأمر الذي لا تحقق رفعه أودفعه إلا بمصادرته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من إثباته أن المتهم قد توافوله ما يوجب القضاء ببراءته محسب القانون رقم ١٨٦٠ سنة ١٩٦١ من حسن النية وإثبات مصدر البضاعة المنشوشة قضى بإعتبارالواقعة محالفة. مرنه يكون معيبا بمايوجب النقض والبراءة مع مصادرة المادة المضبوطة التي تكون جسم الحريمة .

### جلــة ٣ من مارس سنة ٩٩٩

برياسة السيد المستشار/ عد مبد المنم حزاوى ، ومضوية السادة المستشارين : عد قور الذين هويس ، وقسر اقدين هزام ، رعد أبو الفضل حفتى ، وأفور حلف .

# (77)

### الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ القضائية

- (١، ب، ج) جريمة . "أركان الحريمة" . .حكم . "تسبيب . تسبيب مميب " . سلاح . ظروف مشددة . ظروف محففة . عود . عقوبة . "العقوبة المبررة" . نقض. "حالات الطعن بالنقض المصلحة في الطعن . بطلان الحكم" . دفاع . "الإخلال محق الدفاع . ما يوفره" .
- (†) إضال الحكم الإشارة إلى الدليل الذى امتند اليه في تواقر الغارف المشدد حق جريمة احراز السلاح النارى حق حق الطاعن والتعرش لإنكاره لأية صابقة ، قصور .
- (ب) التزام الحكمة الحد الأدنى المقرر لعقو بة جناية احراز السلاح النارى المعرف مع قيام الظرف المشدد بعسد تطبيق المادة ١٧ عقو بات دلالة ذلك مل أن المحكمة وقفت عنه حد التخفيف واحيال نرولها الى عقو بة أدنى ما نزلت اليه لولا مذا القيه الفانونى دخول المقو بة المقضى بها في نشاق العقو بة المقررة بناية احراز السلاح مجردة من النظرف المشدد لا يور و القول بأن العقو بة المقرف بنا المقون عامرة و من المرف المهرف بها المقون بها مرزة •
- (ج) القصور الذي يتسع له وجه الطمن له الصدارة على غيره من أوجه الطمن المنملة بحَالفة القانون .

 ١ - متى كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة النبوت فيها خلص إلى إدانة الطاعن بالتطبيق إلى مواد الاتهام بما فيها المادة ٧/ح من قانون الأسلمة والذخائر دون أن يشير إلى الدليل الذي المتند إليه في توافر الظرف المشدد في حق الطاعن وهل هو صحيفة الحالة الحنائية أم السوابق المحلية ، ولم يعرض لإنكار الطاعن لأبة سابقة ، فإنه يكون معيبا بالقصور و يعجز محكة النقض عن مراقبة تطبيق الفانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من دعوى الحطأ في تطبيق الفانون .

٧ - ائن كانت العقوبة المقضى بها وهى السجن ثلاث سنوات داخلة فى العقوبة المقررة لحناية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، إلا أنه متى كان المواضح من الحكمة مع استمال الرافة عملا بالمادة ٧٠ من قانون العقوبات هد النزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، مما يشعر بأنها إبما وقفت عند حد التخفيف الذى وقعت عنده ولم تستطع النزول إلى ادنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد - الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تتزل بالعقوبة عما حكت به لولا هذا القيد القانونى ، فإمه يتمين نقض الحكم والإحالة .

٣ — القصور الذي يتسع له وجه الطعن . له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٩٦/٥١٤ بناحية نجع الصفط من أعمال مركز أبنوب محافظة أسيوط: حاز سلاحا ناريا مششخا (بندقية لم أفيله) بغير ترخيص . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى مكمة الحنايات لمحاكمته بالمواد ١/١٥ و ٣٠ و ٣٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين وقي ١٥٥ اسنة ١٩٥٤ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و الحدول رقم ٣/ لمرفق، فقرر ذلك. وحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بالمود ١ و ١/٥ و ١/٥ و ١٠ من فانون العقوبات من قانون الأسلحة والذخائر سالف الذكر والمهاد، ١٧ من فانون العقوبات

بماقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط وذلك على أعتبار أنه فى الزمان والمكان سالنى الذكر ارتكب الجريمة المذكورة حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى سرقة بتاريخ ١٩٦٦/١/١٧ فى القضية رقم ١٧٧٦ سنة ١٩٦١ جنح أبنوب . فطس المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق القض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجر عة إحراز ملاح نارى بغير ترخيص وطبق المادة ٣/٣٦ من قانون الأسلحة والدخائر في حقه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه استند في قضائه بالظرف المشدد إلى سابقة الحكم على الطاعن بعقوبة مقيدة الحرية ف جنحة السرقة رقم ١٩٧٦ سنة ١٩٦١ المناقبة المحدونة بصحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى في حين أن الطاعن أنكر بجلسة المحاكمة مسبق الحكم عليه بأية عقوبة مقيدة للحرية ، ولم ترسل صحيفة الحالة الجنائية الخاصة به إلى مصلحة تحقيق الشخصية بلضاهاة البصمات والكشف على السوابق فنيا ، بل اكتفى أفها باثبات السوابق من واقع دولاب الصحف المحلية ، فضلا عن أن السابعة التي استند إليها المحكم خاصة تشخص الصحف المحلية ، فضلا عن أن السابعة التي استند إليها المحكم خاصة تشخص المحد عن البعب المحكم ويبطله .

وحيث إن الدءوى الحنائية أفيمت على الطاعن بوصف أنه في يوم ع ما يو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أبنوب: حاز سلاحا ناريا مششخنا ( بندفية لى أنفيله ) بغير ترخيص وطلبت النيابة العامة عقابه بالمواد ١/١ و ٢/٣ من القانون رقمي ٤٥٠ رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المصدل بالفانونين رقمي ٤٥٠ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٧ و الحدول رقم (٣) المرافق – ولدي نظرها بالحلسة الأولى عدلت محكمة الحنايات وصف النهمة بأن أضافت إلى ما يتمارة وسمالة كونه سبق الحمم عليه بعقوبة مقيدة للحرية لسرقة في الحمة رقم ١٧٧٣ سسنة ١٩٦١ أبنوب بتاريخ ١٩٦٧/١/١٧ الأمم المنطبق على مواد الاتهام والمحادة ٧٦٠ من القانون المطبق وعقابه بها ونظرا المباب الطاعن فقد قروت

تأجيل نظرها لإعلانه بالوصف المعدل وإذ حضر بالحلسة أنكر سابقة الحكم عليه بأية عقوبة . لما كان ذلك ، وكان ببين من الرجوع إلى الحكم المطعوزفية أنه بعد أن بن واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فها خلص إلى إدانة الطاعن بالتطبيق إلى مواد الإتهام عما فيها المادة ٧/ ح من قانون الأسلحة والذخائر دون أن يشر إلى الدليل الذي استند إليه في توافر الظرف المشدد في حقالطاعن وهل هو صحيفة الحالة الحنائية أم السوابق المحلية ولم يعرض لإنكار الطاعن لأية سابقة مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكة من مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كا صار إثباتها به والتفرير برأى وشأن ما أثاره الطاعن فيطعنه من دعوى الحطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن هــذا القصور – الذي يتسع له وجه الطعن – له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة تخالفة القانون . ولا يغير من ذلك أن العقوبة المفضى بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلة في العقوبة المقررة لِحْتَايَة إحراز السلاح مجودة من الظرف المشدد ، لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعال الرأفة عملا بالمــادة ١٧ من قانون المقو بات قد الترمت الحد الأدنى المقور لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ؛ مما يشعر نأنها إنمــا وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدني مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكت مه لولا هذا القيد القانوني . لما كان ما تقدم ، فقد تعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما شيره الطاعن في طعنه .

### جلسة ۳ من مارس سنة ۹۹۹

بریامة السید ۱۱ شار / بحد صبری ، وصفر یة السادة المستشار بن : مجد مجد محفوظ ، وعجد هید الوهاب خلیل ، وحسین سام ، و محمود الفعراری .

## (٦٧)

### الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٣٩ القضائية

(۱) تموین.خبز. اثبات ." إثبات بوجهءام". محکمةالموضوع. "سلطتها فی تقدیرالدلبل" . حکم. " تسبیبه . تسبیب غیرمعیب " .

قدير المحكمة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذى وجدعليه . موضوعى.

- (ب) قانون . "القانون الأصلح " . قرارات وزارية ، خيز ، تموين .
   قرار تخفيض وزن رغيف الخبز من الوزن المقرر 4 وقت انتاجه ، لا يلحقق به
   معنى الفانون الأصلح .
  - (ج) تموین . خبر . حکم . "تسبیبه . تسبب غیر معیب " . 
    یا نات حکم الادانة فی بریم انتاج خبر أقل من الوزن ؟

    سبه التساع فی وزن الخبر البلدی بسبب الجفاف . خالفها . ؟

    خصرفسة الجفاف للخبر البلدی مرتبن ، غیر جائز .

۱ \_ إذا كانت محكة الموضوع قد قدرت فى حدود سلطتها الموضوعية أن علية نقل وتفريخ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذى وجد عليه، فأن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل إذ هو لايعدو أن يكون جدلا موضوعيا .

حوار وزير التموين رقم ۲۸۷ لسنة ۱۹۲٥ والمعمول به من تاريخ نشره
 و ديسمبرسنة ۱۹۲۵ الذي خفض وزن الرغيف من الحبز البلدى لا يتحقق به حوصل ماجرى عليه قضاء محكة النقض۔ معنى القانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقو بات .

٣ — المادة ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ، ٩ لسنة ١٩٥٧ — المعدل بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٩١ الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة — قد حدد وزن الرغيف من الجبز البلدى في محافظة القليو بية — مكان الحادث ٣٦٠ براما ، وقد نصت المادة ٢٦ من ذات القرار على أن يكون النسام في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الأكثر ه / " للخبز البارد ، ومقاد ذلك أن وزن الرغيف البلدى في بعد استنزال النسبة المسموح بها بسهب الجفاف الطبيعي للخبز بعد التهوية قد صار ١٩٣٩ براما وهو نفس القدر الذي أورده الحكم المطمون فيه ، ومن ثم ضار ١٩٣٩ براء هذا الخصم بسبب الجفاف مرتين .

# الوقائع

إنهمت النيابة إلعامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز طوخ محافظة الفليو بية: أنتجا خبزا أقل من الوزن المقرر . وطلبت عقابهما بمواد القانون إرقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ومحكة طوخ الجزئية قضت في الدعوى حضوريا ببرئة استثنافية ) قضت في الإستشناف حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع و بإجماع الآواء بالفاع الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين سنة أشهر مم الشغل وتفريم كل منهما مائة بينيه و المصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المخبز مدة سنة أشهر . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحسكم بطريق النقض . وقدم المحامى عن الطاعن الأولى تقريرا بالأسباب ، موقعا عليه منه . أما الطاعن الناني فلم يقدم أسبأ بالطعنه . . . الخ .

#### المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى و إن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون طعنه غيرمقيول شكلا.

وحيث إن الطعن لمفدم من الطـاعن الأول قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبى الطعر المقدم من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بحريمة إستاج خبر بلدى ناقص الوزن قد أخطأ في تطبيق الفانون وشابه قصور في النسيب، ذلك بأن العجز الذي أبنته الحكم في الرغيف يدخل في نطاق القدر المنسامح فيه سبب الحفاف على ما تقضى به المادتان ٢٦،٢٧ من قسرار وزير المحوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ م بل إن صرد هذا العجز بفرض وجوده صحوساقط ألياف الردة والدقيق العالقة بالحبر عندنقله وتفريفه من المخبر إلى مقر الشرطة حيث وزن، نما ينبى عليه — نظرا لضآلته صعدم قيام القصد الحنائي العامن

وحيث إن الحكم المطمون فيه بعد أن بين في معرض إيراده لواقعة الدعوى أن متوسط وزن الرغيف البلدى الذي أنتجه الطاعن هو ١٤٩٧ جراما وأن الوزن الفانوني بعد النهو بة هو ١٤٩٥ جراما وخلص من ذلك إلى أن متوسط العجز في الرغيف هو ١٤٩٤ حرما ، عرض إلى ما ينيره الطاعن بوجه النبي ورد عليه وفنده بقوله . "وحيث إن ما ساقه المنهمان — الطاعن والمحكوم عليه النائي عن عملية نقل الخبر وجاراه فيه الحكم المستأنف فإنه مردود — على فرض تساقط بعض الردة أو الفتات من الخبر أثناء نقله — بأن العجز الذي نتج عن ذلك لا يمكن أن يغطى الفحة الثابقة في المحضر من وجود عجز في وزن الرغيف بلغ في المتوسط ٢٩٤ جرام ، وحيث إنه عما أثاره المتهمان والحكم المستأنف من المقرر وفقا لما حرى عليه قضاء عكتنا العليا أن جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن لا يتطلب قصدا جنائيا خاصا وإنما تقوم مجرد إنتاج الخبر مهما يكن مقدار النقص وأن المشرع وقد

نص على خصم نسبة ه / من الوزن المقرر قانونا قبل الحفاف فان الشارع قد قصد من ذلك مواجهة كافة ما يطرأ على الخبز بعد خروجه من النار من نقص نفيجة التأثرات الحوية بعســد خبزه وهذآ الجزء المسموح به هو حد أفصى **لما** يجوز النسامح فيه نظير هذه التغيرات وما أورد، الحَمَّم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن المسادة ٢٤ من قرار وزير التموين وقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٧٤ سنة ١٩٦١ — الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة \_ قد حددت وزن الرغيف من الحبز البلدى ف محافظة الفليوبية مكان الحادث ١٦٢ حراما وقد نصت الحادة ٢٦ منه على أن يكون النسامح في الوزن بسبب الحفاف الطبيعي لخبر هو على الاكثر ه / للخبر البارد ، ومفاد ذلك أن وزن الرغف البلدى بعد استنزال النسبة المسموح بها نسبب الجفاف الطبيعي للخنز بعد ، التهوية قد صار ١٥٣٨ جراما وهو نفس القدر الذي أورده الحكم المطعون فيه . لما كار ذلك ، فإن منعى الطاعن بأن نقص الوزن بدخل في الحد المسموح به يكون على غير أساس إذ لا يجوز إجراء هذا الخصم سبب الجفاف مرتين ، ولا يقدح في هذا صدور قرار وزير النموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من تأريخ نشره في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ الذي خفض وزن الرغيف من الحبز البلدى إلى ١٥٣ جراما في محافظة القليوبيــة ، ذلك بان هذا القرار وعلى ما حرى به قضاء محكة النقض لا يتحقق به معنى القانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الوضوع قد قدرت في حدود سلطتها الموضوعية وعلى ما سلف بيانه أن عملية النقل والتفريغ ليس من شأنها إنقاص وزن الخبز إلى الحد الذي وجد عليه ، فان ما يشره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاموضوعيا . لما كان ذلك، وكانت جريمة إنتاج خبر ناقص الوزن تتم بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل مقدار النقص فيــه ، ولا تنطلب قصدا جنائيا خاصا على اعتبار أن التأثيم في هذه الجريمة يكن الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون وقعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه و بالتالى فان ما يعببه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور يكون غير ســديد . الما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضهموضوعا.

# جلسة ١٠ من مارش سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / بمد صبرى ، وصفوية السادة المستشاوين ؛ عبد المنتم حمزاوى ، ونسر الدين عزام ، وبمد أبو الفضل حفى ، أنور أحمد خلف .

## ( ٦٨ ) الطعن رقم ه ٩٣ السنة ٣٨ القضائية

سيابة عامة . " المحامى الدام الأول . حقه في الطمن في القرار بألا وجه الصادر من مستشار الإحالة . أمر بألاوجه . "حق النيابة في الطمن فيه " نقض . " الصفة في الطمن " . " تقرير الطمن . توقيعه " . " أسباب الطمن . توقيعها " . دفوع . " الدنع بعدم قبول الطمن لرفعه من غير ذي صفة " . رشوة .

حق الحدى العام الأول عند غياب النائب العـام أو خلو منصبه أو قيام ماخ له يه في التقرير بالطمن مالنفض فىالأمر بأن لاوجه الصادر من مستشار الاحالة وتوقيع أحيابه -فيا عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامى العـام الأول حق الطمن إلا يتركيل خاص من النائب العام. خلو الأوراق من هذا التوكيل - عدم قبول الطمن ارفعه من غير ذى صفة

مؤدى نص المادتين ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن السلطة ولم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦٧ في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ، أن المحام الأول لا يمك التقرير بالطمن بالنقض في الأمر بأن الطمن إلا في حالة غياب النائب العبام أو خلو منصبه أوقيام مانع لديه ، وفيا عدا الطمن إلافي حالة النائب العبام أو خلو منصبه أوقيام مانع لديه ، وفيا عدا حذه الحالات الثلاث ، فإن المحام أو خلو منصبه أوقيام المام أم و إذ كان ما تقدم وكانت النيائب العامة لم ثر في مذكرتها المقدمة مها ودا على الدفع بعدم قبول الطمن شكلا لوفعه من غير ذى صفة ما يشير أن النائب العبام قد قام لديه سبب من الأسباب الثلاثة المبار ذكرها حتى

يمكن أن يقوم ذلك سنداكاشفا عن أن توقيع المحامى العام الأول على أسباب الطمن إنم جرى بوصفة قائما بأعمال النائب العام، وكان التابت من مذكرة أسباب المطمن أن المحامى العام الأول قد وقعها "عن النائب العام "، وهو ما يشير إلى أنه لم يكن قائما بأعمال النائب العام وإنه إنما وقع عليه بوصفه وكيلا عنه وكالت الأوراق قد خلت من صدور توكيل خاص من النائب العام بهذا الإجراء، فأن التقرير بالطمن الصادر من رئيس نيابة شرق الاسكندرية بالتوكيل عن المحامى العام الاول، وتقرير أسباب الطمن الذي وقعه هذا الأخير، يكونان قد صدوا من غير ذى صفة ، نما يتمين معه قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطمن شكلا.

# الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ... ٢ ... ( المطعون ضده ) بأنهما في خلال المدة من ١ أغسطس سنة ١٩٦٦ حتى ٢ أكتو برسنة ١٩٦٦ بدائرة أفسام المنشية وباب شرقى والمنتزه محافظة الإمكندرية : المتهم الأول (أولا) عرض رشوة على موظف عموى للاخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن قدم لشحانه السيدحسن مأمور صرائب المنشية مبلغ مائة جنيه على سبيل الرشــوة مقابل تسليمه محضر المناقشة المحور معه بتاريخ ١٩٦٦/٨/١٥ وعدم التبليغ بحقيقة نشاطه التجارى ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه ( ثانيا ) توسط في جريمة الرشوة المنسوبة للتهم الثانى وذلك بأن سلم مأمور الضرائب سالف الذكر مبلع الرشوة للاخلال بواجبات وظیفته ــــ المتهم الشانی: عرض رشوة على موظف عمومی للاخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن عرض على شحاته السيد حسن مأمور ضرائب المنشية مبلغ أربعائة جنيه وسلمه مبلغ ثلثائة وخمسون جنيها بواسطة المنهم الأول مقابل مساعدته في تخفيض الضرائب المستحقة عليه ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالنهما إلى محـكمة الحنايات لمعاقبتهما بالمواد ١٠٤ و ١٠٧ مكرر و١٠٩ فقرة ١ أو ١١٠ من قانونالعفو بات فقور مستشار الإحالة عجكمة الأمكندرية الإبتدائية حصوريا ( أولا ) بإحالة الدعوى إلى محكمة جنايات الإسكندرية بالنسبة للتهم الأول لمعاقبته طبعا للقيد والعصف الوابع بن بهذا الأمر (ثانيا) بألا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة إلى الميهمالياني بن فطيميت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض بالنسبة إلى المتهم التافيم.

#### المحكمة

من حبب إن التاستان الإطلاع على الأوراق ومن مراجعة المفردات التي أمرات الخفية بضمة الحقيقالة فع المطعون ضده بعدم قبول الطعن شكلا لصدوره من غير ذى صَفْتُهُ الْأَرْفُيسُ تَبْأَلُهُ مُنزِقًا آلْإِسْكُمُ عَلَو يَدْقُرُو بِالطَّعْنِ بِالنَّفْضِ والأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى الحنائية على المطعون ضدهوذلك بوصفه وكيلاعن المحامى العام الأولء وأن المحامى العام الأول وضع أسباب الطعن فاليوم نفسه وأودعها فلم الكتاب كأبيث في تقرير الأسباب أنه يقوم بهذا الإجراء عن النائب العام " وقد خلت المفردات بما يشير إلى أن النائب العام قد وكل المحام العلمُ الأول في مِنْهَا الشَّالْمِير لِي كَانْ ذَلِكُ و كَانْتِ إلْمَادِةِ ١٩٣ من قانون الإحراءات الميائية المعدلة بالقائمة وقم ٧ . [ اسنة ٢٠٥٠ قد نصيب على أن "للنائب العام وللدِّعِي بِاللَّهِ وَ اللَّهِ بِيدَ الطَّهِ لَمَّامٍ عِكَةَ النَّقَضِ فِي الأَمْمِ الصادر من مستشار الإَحَالِيِّ بَانِ لِاوِجِهِ لِإِهَامَةِ الدِّعِرِي " ونصِتِ المِلدَّةِ مِن القانون رقم ٤٣ لسنة مديم في شأن السلطة القضائية على أنه " يكون إلي الحراكم نائب عام يمام نه علم عام أولي وعدد كاف من الجامين الهابين ووفيساء النيابة العامة وو كلائم ومساعد اومعاونها . وفي حالة غياب النائب اليام أيو خلو منصبه أو قياً عالم لليه على على الحياي السياء الأولو وتكون له حيم المنتساماته أيا كانت " . وسؤدي هذي النصين أن الحياجو للهام الأول لا علك التمان والطهن بالنقص في الأس بأن لاوجه لإقليم البروي المنانية العوادر من ستشليره الإسالة أم التوقيع على أسباب الطون الإفراطالة ضايب النائي الهري كراح فالاف منصية أو قيام ما نع لديه ، وفها عدا هذم الحالات الثلاث عَرْفان الجابي العام إ الأول لا يباش جق العلمن الا وكيل اص من النائب العام المراكل والمعلمة عمد وكانت النيابة العامة لم ترفيمذ كترا المقدمة منا - يدم والدفع و مايس مال ان من الناعية بالمراع فد فيام الموق سوب من الأسبال النافية بالمراه في المراه المالية أن يقوم ذلك سنداكاشفا عن أن توقيع المحامى السام الأول على أسباب الطعن إنما برى بوصفه قائمًا بأعمال النائب العام ، وكان الثاب من مذكرة أسباب الطعن أن الحساس العام قد وقعها " عن النائب " وهو مايشير إلى أنه لم يكن قائمًا بأعمال النائب العام وأنه إنما وقع عليها بوصفه وكيلا عنه ، ولما كانت الأوراق قد خلت من صدور توكيل خاص من النائب العام بهذا الإجراء، فإن التقرير بالطعن الصادر من رئيس نيابة شرق الإسكندرية بالتوكيل عن المحام الداول و تقرير أسباب الطعن الذى وقعه هذا الأخير يكونان قد صدوا من غير ذى صفة ، مما يتعين معه قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطعن شكلا ،

### جلسة ١٠ من مارس سنه ١٩٦٩

يرياسة السيد المستشانز / مجد صبرى ، وعضوية السادة المستشاوين: مجدعيد المنح حمزاوى ، ونور الدين عويس ، وتصر الدين عزام ، وأنور خلف .

# (79)

## الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٣٨ القضائية

تقليد . علامات تجارية . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب ". إنبات . " إثبات بوجه عام " .

تقليد أندلامة التجارية . ما هيته ؟ وجنوب إثبات الحسكم وصف الدلامة الصحيحة والدلامة المتندة وتبيان أوجه التشابه ينهما وإلاكان قاصرا .

ليس القاضي أن يؤسس حكمه على رأى لغيره .

من المقرر أن تقليدالعلامة التجارية يقوم على عاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما ، واستند في ثبوت توفر التقليد على وأى مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوبا بالقصور ، لأن القاضى في المواد الحنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

# الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٧/٥/٢٤ بدائرة قسم الجمالية محافظة القاهرة : زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون بأن قلد العلامة التجارية المسجلة باسم شركة الوادى للمادن والمصوغات . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٩ . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت حضوريا حملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ خمسين جنيها .فاستأنف، ومحكمةالفاهرةالإبتدائية \_ بهيئة إستثنافية - قضت حضوريا بقبول الإستثناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن مما ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه \_ إذ دانه بجريمة تقليد علامة تجارية \_ قد ران عليـ القصور ، ذلك بأنه لم يبين أوجه النشامه بين الملامة التي يستعملها الطاعن وعلامة الشركة المقول بتقليدها ، فبات معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبن من مراجعة الحكم الإبتدائي ــ المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنَّه حصل واقعة الدعوى عامؤاده أنه تكشف لمفتش مصلحة الدمغة والموازين وجود تشابه بين العلامة المنقوشة على مشغولات ذهبية قدمها الطاعن للصلحة ، وبين علامتين تجاريتين مسجلتين باسم شركة الوادى للصوغات ، فحور محضرا بذلك وبضبط علامتين على شكل °ذ اسطعبة " من الصلب لدى الطاعن وإرسالها إلى مصلحة التسجيل والرقابة الإدارية وقدم مراقب العلامات التجارية تقريرا أثبت فيه أنه تبين له من المقارنة قيام تشابه يدعو إلى اللهس وتضليل الجمهور . ثم خلص الحكم بعد إيراد ما تقدم إلى إدانة الطاعن في قوله " ومن حيث إنه لما كان الواضح مما تقـــدم أن النهمة ثابتة في حق المنهم ـــ الطاعن ــ من أقوال محرو المحضر وتأيد ذلك من تقرير مراقب الملامات التجارية سالف الذكر وأن المحكمة لا نعول على إنكار المتهم للتهمة لأن ذلك جاء على سبيل الدفاع . " وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم فقد أثار المدافع عنه قيام الحلاف بن ما ضبط لديه وبين العلامتين المقول بتقليدهما ، وطلب ضم التسجيلين الحاصين بهانين العلامتين ، فلم تلتفت المحكة إلى هذا الدفاع ، وراحت تؤيد الحكم المستأنف لأسبابه . لما كار ذلك ، وكان من المقرو أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الاصل والتقليد، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلمة ومن بيان أوجه النشابه بينهما ، واستند في شبوت توفر التقليد على وأى مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوبا بالقصور، لأن القاضى في المواد الجنائية إنما يستند في شبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكه على رأى غيره . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطمون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير

ما تهذم ، قان الحكم المطفول فيه يدون معيب بن يستوجب مصد و بر علما حاجة إلى محث باق أوجه الطمن .

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المسئشار / بجد محمد محفوظ ، وعضو ية السادة المسئشار بن ، عد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد ساح ، ومحمود عباس العمراوى ، وعجد أبو الفضل حكني .

# $(v \cdot)$

### الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ القضائية

- (۱) ب) ضرب . "ضرب أحدث عاهه " . جريمة . " أركانها " . واعث . إثبات . " إثبات بوجه عام " . "خبرة" . حكم . " تسييه . تسبيب غيرمعيب " .
- ( ) الباعث على الجريمة ليس ركنا فيها . أثر الحطأ فيه أو بناله على الغلن أو إغفاله كلية ؟
- (ب) الضرب على قة الرأس إمكان حدوثه من ضارب يقف أمام المجنى عابه
   أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة .
- (ج ، د،ه) دفاع . " الاخلال بحق الدفاع ما لايوفره ". دفوع "الدفع بتعذر الرؤية " . إثبات . " إثبات بوجه عام ". محكة الموضوع . "صلطتها في تقدير الدليل " .
- (ج) النعى على المحكمة سكوتها عن طلب لم يبده الدفاع أو عدم الرد على دفاع ظاهر البطلان . غير جائز .
- (د) الدفع بتعلم الرؤية قد يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لاتستأهل ودا . مثال •
  - ( ه ) محقب الدفاع في كل جزئية شيرها في مناحي دفاعه خير لازم.

اطمئنان المحكة إلى الأدلة التي عرات طبها . يفيد إطراحها جميع الإضاوات التي ماقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها . يهان علة إطراحها . غر لازم .  ١ — الباعث على الجرائم ليس ركنا فيها ، فلا يقدح في سلامة الحمكم الخطأ فيه ، أو ابتناؤه على الظن ، أو إغفاله جملة .

ب من البداهة أن الضرب بآلة راضة على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى هلية أو يقف خلفه على السواء ، مما لا يحتاج فى تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضى الالتجاء إليها.

ب إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعى لتحقيق ما يدعيه ، فليس له أن يعيب على الحكة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يبده أو الرد على دفاع ظاهر الفساد .

لدفع بتعذر الرؤية لحلك الظلام في صورة الدعوى من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا لتلاحم الأجساد الذي يحقق الرؤية عند حصول الاعتداء بآلة راضة .

م محكة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم فى كل جزئية شيرها فى مناحى
 دفاعه الموضوعى ، إذ فى اطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها ما يفيد إطراحها
 جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها ، دون
 أن تكون ملزمة بيان علة إطراحها إياها .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز بنى سويف محافظة بنى سويف: (أولا) ضرب بكرى الكردى مجد حسبو بفاس على رأسه فاحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد بعظام الحدارية اليمني في مساحة × ٤ مم لن يملا بالعظام مما يقلل من كفاءته على العمل و يصعب تقدير مداها (تانيا) أحدث عمدا بالمجنى عليه سالف الذكر بكرى الكردى مجد حسبو الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لملاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما

وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات لمحاقبت وفقا للمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، فقرر بذلك. وادعى المجنى عليه بالحق المدنى قبل المتهم وطلب إلزامه بمبلغ ٢٠٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت بالمصاريف والأتعاب . ومحكة جنايات بنى سويف قضت حضور يا عملا بالمدادة ١/٢٤ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات و إلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ مائتى وخمسين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف ومبلغ ثلاثة جنهات أتعابا للحاماء . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب الذي أحدث عاهة مستديمـــة قد شابه القصور في النسبيب ، ذلك بأن المدافع عنه أثار في مرافعته أن إصابة المجنى عليه كما وصفها الطبيب الشرعى إفى قمة الرأس والحدارية اليمنى تشير إلى حدوث الاعتداء من الحلف لا من الأمام، فلا يتسنى للجنى عليه رؤية الضارب له خصوصاً في حلك الظلام ، كما فني الطاعن وجوده في مكان الحادث مستشهدا موظفا صادفه ، وفني إشتفاله بالزراعة بشهادة من الجمية التعاونية ، و بالتالي فإن موجب وجوده في مكان الحادث يكون منتفيا ، والحادث لا باصث له ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يحقق يكون منتفيا ، والحادث لا باحث له ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يحقق دفاهه، ولم يعرض له بالرد مما يعيبه بما يبطله ، و يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطمون فيه أثبت بيانا لواقعسة الدعوى ما محصله أن المجنى عليه ذهب لرى أرضه ، فنازعه والد الطاعن ، فحاء إبنه بالفاس وضربه على رأسه و بعض جسمه فأحدث به جمله الإصابات التي تخلفت عن إحداها عاهة الزأس ، ودلل على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وهي شهادة المجنى عليه والتقرير الطبى الشرعى ، ولما كان مرب البداهة أن الضرب بآلة راضة على قمة ارأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يقف خلفه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه

إلى خبرة فنية خاصة يتمين على القاضى الالتجاء إليها • وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعى لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك ، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يبده أو الرد على دفاع ظاهر الفساد، وكان ما حصله الحكم من أقوال الحبى عليه والتقرير الطبي ما يتلام به فحوى الدليان بغير تناقض ، وكان الدفع بتعذر الرؤية لحلك الظلام في صورة الدعوى من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ودا خاصا لتلاحم الأجساد الذي محقق الرؤية عند حصول الاعتداء بالله راضة . لما كان الحطأ فيه، أو ابتناؤه على الحرام ليس ركنا فيها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الحطأ فيه، أو ابتناؤه على الغلن ، أو إغفاله جملة ، على أن الحكم أثبت بغير ممقب أنه الحلاف على الغلن ، أو إغفاله جملة ، على أن الحكم أثبت بغير معقب أنه الخلاف على الغلن ، وكانت محكة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم عليها في كل جزئية بيرها في مناحى دفاعه الموضوعى ، إذ في اطمشنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد اطواحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحلها في عدم ما الأخذ بها دون أن تكون ما ذيرة بيان عله اطواحها إياها، وكان الطمن في حقيقته جدلا موضوعيا صرفا لايثار لدى محكة النقض ، فإنه يكون على غير أساس متمين الوفض .

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشاد / عادل يونس رئيس المحكة ، وهضوية السادة المستشارين : بهد بحد محفوظ ، وبهد عبد الرهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمود العموارى .

# ( VI)

## الطعن رقم . ٢٠٤ لسنة ٣٨ القضائية

(۱، ب، ج) عمل . قانون . "إصداره . النفويض النشريمي " . قرارات وزارية . جريمة . "أركاما" .

 (١) فصل العامل في منشأة تستخدم أكثر من خمسة عمال قبل أعرض الأمر على المجنة المختصة يعتبر عملا مؤنما جنائيا

صدور قرار وزیر العمل رقم ۹ به لسنة ۱۹۹۲ المعدّل بالقرار وقم ۸ دلسنة ۱۹۹۵ فی شماق النقو یش القشر یعی الواود فی المــادة ۲۹ من قانون العمل ۰

(ب) جواز الجـــع بين الجزاءين الجنائي والتأديق عن المخالفة
 الواحدة .

(ج) المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع ؟

١ - المادة ٣٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل بعد أن حظرت على صاحب العمل تجاوز العقوبات التأديبية التي بينتها في حالة وقوع غالفة من العامل ، نصبت في الفقرة الأخيرة منها على " ويصدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ببيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديبية وفراعد وإجراءات التأديبية من عند قدم ١٩٦٣ قواد وزير العمل وقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ وأودد

في المادة السادسة المستبدلة عقوبة الفصل ضمن العقوبات الجائر توقيعها على العامل بأن نص على أنه "إذا رأت المنشأة التي تستخدم خمسة عمال فأكثر أن المخالفة التي ارتكبا العامل تستوجب فصله تعين عليها قبل أن تصدر قرارا نهائيا بغلك عرض الأمر على لحنة (حددت المادة تشكيلها) ". ولما كان القرار الوارى السالف الإشارة إليه قد صحدر في نطاق التفويض النشر يعى الوارد في المادة ٢٦ من قانون العمل، وكانت هذه المادة قد وردت في الفصل الثاني من ذلك القانون ، وكانت المادة ٢٦٦ قد نصت على معاقبة كل من مجالف أحكام ذلك الفصل والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش ، وكان الشابت من المفردات التي أمرمت على مئة قرش ولا تجاوز ألفي قرش ، وكان الشابت من المفردات التي أمرمت المحكة بضمها أن المنشأة قبل عرض الأمر على المجنة بعتبر عملا مؤثما جنائيا طبقا لمواد في مثل تلك المنشأة قبل عرض الأمر على المجنة بعتبر عملا مؤثما جنائيا طبقا لمواد القانون سالف الذكر .

لا يوجد ثمة ما يمنع قانونا من الجمع بين الجزاء الجنائى والتأديبي عن المخالفة الواحدة للقانون .

# الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز كوم حماده محافظة البحرة: فصل عاملا قبل عرض أمره على اللجنة المحنصة. وطلبت عقابه بالمواد ٢٦ و ٢٢٠ و ٢٣٠ من القــانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩. ومحكة كوم حمادة الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه. فاستأنفت النياة العامة الحكم . وعمكة دمنهور الانتدائية — مبيئة استثنافية — قضت غيابيا بقبول الاستثناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

#### المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطمون فيه أنه إذ قضى بعراءة الممطون ضده من تهمة فصل عامل قبل عرض أمره على المجنة المختصة قد الخطأ في تطبيق الفانون وفي تأويله ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن جزاء الفصل لم يرد ضمن الجزاءات التأديبية التي أوردتها المادة ٢٦ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٥ فقد اقتصر على إبطال فصل العامل دون عرضه على الجمنة ولم يورد جزاء جنائيا لذلك مع أن القسوار المشار إليه صدر بمقتضى النفويض الذي خوله الشارع وزير العدل بالمارة ٢٦ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٥ وقد حظوت المادة وزير العدل بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقد حظوت المادة السادسة من ذلك القرار على صاحب العمل الذي يستخدم خمسة عمال فاكثر فصل العامل قبل عرضه على الجنة المختصة ، ونصت المادة ٢٢١ من القانون على عقاب كل من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني منه ومن بينها المادة ٢٦ والقرارات المنفذة لها، ومن ثم يكون الفعل المسند إلى المطعون ضده مؤتما قانونا بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث ان المادة ٢٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل بعد أن حظرت على صاحب العمل بجاوز العقو بات التأديبية التي بينتها في حالة وقوع غالفة من العامل ، فصت في الفقرة الأخرة منها على "و يصدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ببيان العقو بات التاديبية وقواهد و إجراءات الناديب وبناء على هذا التفويض التشريعي صدر في ٢٥ نوفم سنة ١٩٦٧ وأورد في المادة السادسة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٥ وأورد في المادة السادسة المستبدلة عقو بة الفصل ضمن العقو بات الحائز توقيعها على العامل بأن نص على أنه "إذا وأت المنشأة التي تستخدم خسة عمال فا كثر أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله ، تعين عليها قبل أن تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الأمر على تستوجب فصله ، تعين عليها قبل أن تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الأمر على لمنة — حددت المادة تشكيلها ". لماكان ذلك ، وكان هذا القرار الوذاري

قد صدر في نطاق التفويض التشريعي الوارد في المادة ٦٦ من قانون العمل. وكانت هذه المادة قد وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني من ذلك القانون . وكانت المادة ٧٧١ قد نصت على معاقبة كل من يخالف أحكام ذلك الفصل والقوارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قوش. وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن المنشأة تستخدم أكثر من خمسة عمال . لما كان ذلك ، فإن فصل العامل في مثل تلك المنشأة قبل عرض الأمر على اللجنة يعتر فعلا مؤثمًا جنائيًا طبقًا لمواد القانون سالف الذكر. ولا سال من ذلك ما نص عليه القرار الوزارى من بطلان هذا الإجراء المخالف، لأنه لا يوجد ثمة ما يمنع قانونا من الجمع بين الحزاء الحنائي والتأدبي عن المخالفة الواحدة للقانون . و إذَّ كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين معه نقضه . ولما كان المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع هو صاحب الأمر محسب النظام الموضوع النشأة في الإشراف الإداري على شئون العال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون، وهذا الوصف في المخاطب، وكن في الحريمة التي تنسب إليه. وكان خطأ الحكم قد حجبه من محث توافر هذا الوصف في المطعون ضده كا جبه عن تحيص أدلة الثبوت فيها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

### جلسه ۱۷ من مارس سنة ۱۹۶۹

برياسة السيد المستشار /بجد صبرى ، وصفرية السادة المستشارين ، بحد نور الدين هو يس ، ونسرالدين عزام ، وبجد أ والفضل حفثي ، وأفور أحمد عاف .

# (YY)

## الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ القضائية

- ( ) ، ب ، ج ) قتل خطأ . قضاة . "صلاحيتهم للحكم". بطلان . حكم . "بطلانه" . نيابة عامة . غرفة المشورة . أمر بألا وجه . إحالة . "أعال الإحالة". دعوى مدنية .
- (١) اشتراك القاضى في هيئة غرفة المشروة التي نظرت الطمن في الفراد الصادر من النابة بالا وجه . الفاء الفرقة لهذا القراد . عمل من أعمال الإسالة - استاع اشتراك القاضى بعدذاك في الحكم في الدهوى -مخالفة داك : بطلان الحكم - المسادة ٢٤٧ اجراءات -
- (ب) حق المدعى المدنى في الطعن في قرار النيابة الصادر بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، المادة ، ٢١ اجراءات ،
  - (ج) الغاء الأمر بألا وجه يعنى كفاية الأدلة لتقديم المتهم العاكمة ·

١ - تنص المادة ٧٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية هل أنه "يمتنع على القاضى أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطمن إذا كان الحكم المطمون فيه صادرا منه" وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة "أن أساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع مايشترط في القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجيج الحصوم وزنا مجردا" و إذ كان ذلك وكان اثنان

من أعضاء هيئة المحكة التي أصدرت الحكم المطمون فيه قد اشتركا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيابة العامة بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطمون ضده وفصلت فيه بإلغاء الأمر وهو عمل من أعمال الإحالة ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضى عن الاشتراك في الحكم إذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الإحالة وإلا كان حكمه باطلا ، ومن ثم فإنه يتمين نقض الحكم المطمون فيه والإحالة .

للدعى بالحقوق المدنية الطعن فى الأمر الصادر من النيابة العامة بألا
 وجه لإقامة الدعوى الجنائية وفقا المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية

٣ — إلغاء الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية من غرفة المشورة يعنى
 كفاية الأدلة قبل المتهم لتقديمه للحاكمة

# الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن في أنه صدر أمر من النيابة العامة بالا وجه لإقامة الدعوى الحنائية قبل المطعون ضده فطعن المدعى بالحقوق المدنية – الطاعن – في هذا الأمر أمام محكة المنح المستافة متمنعة دة في غرفة المشورة. فقضت الغرفة – مشكلة من السادة الراهيم إدر بسر يوس المحكة وجدخيرى عبدالله وعبدالله مرسى القاضيين – بالغاء هذا الأمر، ثم أقامت النيابة العامة الدعوى الحنائية ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٦٤/٦/٢٠ بدائرة قسم الأزبكية: تسبب خطأ في موت فريد نصير نوح بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونته وعدم احترازه بأن قاد الترام في منحدر و بسرعة فائقة ولم يتكن من إيقاف الزام في الوقت وعلى المسافة المناسبة فاصطدم بالسيارة التي تتقدمه فصدمت الحنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالحضر والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ١٩٣٨/١ من قانون المقوبات. وادعى نويد نصير ومريد فريد نصير وشوقى فريد نصير مدنيا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه قبل المنهم وهيئة النقل السام بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية متضامين وذلك على سيل التمويض مع المصاريف المسئولة عن الحقوق المدنية متضامين وذلك على سيل التمويض مع المصاريف

ومقابل أتماب المحاماة ، ومحكة الأزبكية الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة . . ٧ قرش لوقف التنفيذ وأن بته والمسئولة عن الحقوق المدنية منف المدنية المدنية بالمحتون المدنية بنارض، وقضى المدنية مبلغ . . . ٧ ح ألني جنيه ومصروفات الدعوى المدنية . فعارض، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي الممارضية . فاستانف المتهم ودفض الدعوى المدنية وأثرت رافعها المصاريف عن الدرجتين مع المقاصة في أتماب المحاماة . وكانت هيئة الحكة مشكلة من السادة ابراهيم ادرس رئيس المحكة وعبد الله مرسى وهلال غنيم الفاضيين . فطعن الوكيل عن المدوين المقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن ثما ينعاه الطاعنون —المدعون بالحقوق المدنية —على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة القتل الحطا و برفض الدعوى المدنية قد شابه البطلان ، ذلك بأن عضو ين من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه سبق أن اشتركا في الهيئة التي أصدرت قواوا بإلغاء أمن النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده ثما يبطل الحكم المطعون فيه إعمالا لنص المسادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه بيين من الاطلاع على الأوراق ومن مراجعة المفردات التي أمرت المحكة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أنه صدر أمر من النيابة العامة بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٤ بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطمون ضده فطمن المدعى بالحقوق المدنية الأول — الطاعن الأول — في هذا الأمر أمام محكة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة فقضت هذه المحكة في هذا الأمر في ١٩٦٥/٩/١٤ وكانت الهيئة مشكلة من السادة ابراهيم ادريس رئيس المحكة وعهد غيرى عبد الله وصد الله مرسى القاضيين فرفعت الهيئوية على المطعون ضده لأنه في يوم ١٩٣٤/٦/٢٠ تسبب خطأ في موت فريد نصير فرج — وقضت محكة

الأزبكية الجزئية غيابيا بحبس المطمون ضده ستة أشهر معالشغل ، فعارض المحكوم عليه فقضت المحكمة الجزئية متأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف ، قضت المحكمة الاستثنافية حضوريا في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وكانت هيئة المحكة مشكلة من السادة ابراهيم ادريس رئيس المحكمة وعبد الله مرسى وهلال غنيم القاضيين . كما كان ذلك وكان البين مما تقدم أن عضوين من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - هما الرئيس ومضو اليمين ــ سبق لهما الفصل في الطعن المرفوع من الطاعن الأول عن قرار النيامة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، وكان للدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمرالصادر من النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وفقا للسادة . ٢١ إجراءات جنائية ، وكان إلغاء الأمر من غوفة المشورة يمنى كفاية الأدلة قبل المتهم لتقـــديمه إلى المحاكمة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٤٧ تنص في فقرتها الثانية على أنه " يمتنع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعور فيه صادرا منه " وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قبامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن جيم الحصوم وزنا مجردا . لما كان ذلك وكان اثنان من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشتركا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيامة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الحنائية قبل المطعون ضده وفصلت فسه بإلغاء الأمر وهو عمل من أعمال الإحالة ، وكان القانون قــد أوجب امتناع القاضي من الاشتراك في الحكم إذا قام في الدعوىبعمل من أعمال الإحالة و إلَّا كان حكمه باطلا ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيــه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى محث بقية أوجه الطعن .

### جلسة v ۱ من مارس سنة q ٦ و ١

برياسة السيد المستشار / بجد صبرى ، وعضو يةالسادة المستشارين ، مجد نور الدين عويس ، وقسر الدين هزام ، وبجد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

# (YT)

## الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ القضائية

- (۱، ب، ج، د) نقد مقاصة . حريمة · " أركان الحريمة ". تهريب · حكم " تسبيب ، تسبيب ، عيب " . قانون . " نفسيره " . عقومة ، " تعليقها " ، "العقوبة التكيلية " . مصادرة .
- (1) حاصل تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجني أمران: حظر مطلق ،
   رتنظيم إدارى يسمح بالاستثناء .
- (ب) جريمة المقاصة في قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي تعريفها ؟
- (ج) ضبط النقد الأجني · ليس ركنا في جريمة المقاصة · عدم جواز اشتراطه دليلا عليها · أثرعدم ضبطه في العقوية ·
  - (د) جريمة تعامل غير المقيم بالنقد المصرى. تعريفها ؟
- ( ه ) مأموروالضبط الفضائي . " اختصاصهم ". حكم . " تسبيب .
   تسبيب معيب ". إثبات . " بوجه عام ".
- ( و ، ز ) محكمة الموضوع." سلطتهافى تقدير الدليل". حكم · "تسبيبه. تسبيب معيب " . نقض · "حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطسة القانون " .
  - و) كفاية تشكك القاضي في ثبوت التهمة القضاء بالراءة . حد ذلك؟؟

(ز) عبوب التسبيب الموجبة للاحالة · لها الصدارة على الطمن بمحالفة القانون
 الموجب التصحيح ·

١ — ان البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموما ، ومن مذكرته التفسيرية ، وأعماله التحضيرية ومن الفانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذي نسخت أحكامه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ ، ومن أصله التاريخي والمصدر الذي استمد منه في التشريع الفرنسي أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أي نوع أياكان الاسم الذي يصدق عليها في الفانون يكون موضوعها نقد أجنبيا ما دام من شأنها أن تؤدى بطريق مباشر أوغير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوها من الجز أو الإستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهمنة على الاقتصاد القوى لايباح لأى شخص أن يتصرف في مبلغ منه إلا اذنها. وكل اخلال بالتجميد الذي فرضه الشارع في هذا الشأن يقع حبّا في نطاق النائيم والمقاب . فأصل تشريع الرقابة على النقد الأجنبي أمران: حظر مطلق ، وتنظيم إداري يسمح بالاستثناء .

٧ — إن المقاصة بمعناها العام داخلة بالضرورة في نطاق الحظر الذى فرضه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وقد عرفها الشارع بموضوعها و بالغاية منها . والمستفاد من تعريفه لها أنها كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجني بما ينطوى هلى اجراء تحويل أو القيام بالتسوية للديون بين مصر والخارج. ولاشأن للقاصة بهذا المدي في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجني بالمفاصة المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ وما بعدها من القانون المدى باعتبارها سببا من أسباب انقضاء الإلترامات يقع على نحو ذاتى بقو القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هى تساقط دينين متقا لمين: دين واجب الإداء ، ودين مستحق الوفاه . بل المقصود هو المقاصة الاختيار يقالتي تتجهفها إرادة أطوافها إلى احداث أثرها بجعل دين في مقابلة دين تهويبا للنقد الأجني واحتيالا على أحداث المقانون ، وعلى ذلك يدخل في عموم المقاصة بالمدى المقصود على اداء لأى مبلغ في مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في أخلارج مادام

ملحوظا فى الأداء والاستئداء انطواء أى منهما على تعامل مقنع بنقد أجنبى أو اجراء تحويل أو تسوية للديون بين مصر والخارج باستنزال أو خصم دينما دين بمقدار الإقل من الدينين كما هو الحاصل فى الدعوى ، والمقاصة بذاتها لا تقتضى تقل النقد من مصر أو إليها بل يصح أن تتم ولو بقيود دفرية بحتة ، كما يحصل فى نظام الحسابات الجارية ونظام غرف المقاصة فى المصارف لأن من مزايا المقاصة بطبيعتها تفادى نقل الأموال ،

س \_ إن ضبط النقـد الأجنبي ليس ركنا في جربمة المقاصـة ، ولا يصح اشتراطه دليلا عليها ، يدل على هذا أن الشارع نفسه اقترض في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٤٧ عدم ضبط المبالغ محل الدعوى ورتب على ذلك وجوب الحكم على الجاني بغرامة اضافية تعادل قيمتها باعتبارها عقوبة وجوبية تكيلية بديلا للصادرة .

ع — إن المقصود بالتعامل بالنقد المصرى — حسبا جرى قضاء محكة النقض تفسير نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من الفانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من الفانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ حوكل عملية من أى نوع يكون فيها دفع بالنقد المصرى إخلالا بواجب التجميد الذي فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حساب غير مقيم في أحد المصارف المرخص لها في من اولة عمليات النقد ، حتى ياذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها ، واستبداع النقد المصرى وتسليمه بالوكالة عن غير المقيم بغير المصارف المعتمدة يعتبر ولا شك عملية من هدذا القبيل . ومتى كان الحكم المطمون فيه لم يعرض لهذه الجريمة بل أغفلها جملة ، فإنه يكون معيبا بالحطأ في الفانون .

من المقرر أن مهمة مأمور الضبط القضائي ... بمقتضى المادة ٢١ من فانون الإجراءات الجنائية ... الكشف عن الحرائم والنوصل إلى معاقبة من تكبيها ، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا الأثره ، ما لم بتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معلومة ، ولا تثريب على مأمور العقيط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارعة ما يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة ،

ومن ذلك التخفى وإنتحال الصفات ، واصطناع المرشدين ولو أبق أمرهم سرا مجهولا .

٣ – من المقرر أنه وإن كان يكفى أن يتشكك القاضى في شبوت التهمة ليقضى للتهم بالبراءة ، إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى هن بصر وبصيرة وألم بادلتها ، وخلا حكه من الخطأ في القانون ومن عبوب التسبيب وهي ما تردى فيه الحكم المطعون فيه إذ لا وجه لما أطلقه من تعبيب الإجراءات أو تخلف شرائط المقاصة المؤتمة في القانون .

 من المقـرر أن لعيوب التسبيب الموجبة للاحالة الصدارة على الطعن تخالفة الفانون الموجب للتصحيح .

# الوقائع

إنهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما في خلال سنة ١٩٦٤ وحتى الم يلسنة ١٩٦٤ وحتى الم يلسنة ١٩٦٤ والم الم الم يلمية و ١٩٦٤ النقد الأجني إذ أجريا مقاصة منطوبة على تحويل نقد أجني لتخارج بأن قبض المتهم الأول من السيد بدوى عبد الرؤوف رياض مبلغ ٢٠٠ دينارا كويتيا ودفع له المتهم النافى ( المطعون ضده ) ما يقابلها بالنقب له المصرى وذلك على خلاف الشروط و الأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصاوف المرخصة لها . ( ثانيا ) قاما بعملية من عمليات النقب الأجني المأسوف المرخصة على تحويل نقد أجني للخارج ، بأن قبض المتهم الأول من مجهول يدعى " سليم " نقسدا أجنبيا ودفع له المتهم النافى ما يقابله بالنقد المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة مقداره ما ثنا جنيه مصرى — وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها . في التيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي لإجراء مقاصة منطوية ( ثالثا ) شرعا في القيام بعملية من عمليات النقد الأجم الثانى مبلغ ما تحق من معرى وانفق معه على دفعها لمن يتقدم إليه بعلامة رمزية لمقبض مقابلها عصرى وانفق معه على دفعها لمن يتقدم إليه بعلامة رمزية لمقبض مقابلها مصرى وانفق معه على دفعها لمن يتقدم إليه بعلامة رمزية لمقبض مقابلها مصرى وانفق معه على دفعها لمن يتقدم إليه بعلامة رمزية لمقبض مقابلها مصرى وانفق معه على دفعها لمن يتقدم إليه بعلامة رمزية لمقبض مقابلها مصرى وانفق معه على دفعها لمن يتقدم إليه بعلامة رمزية لمقبض مقابلها مصرى وانفق معه على دفعها لمن يتقدم إليه بعلامة رمزية لمقبض مقابلها مقورية لمقبض مقابلها مقورية لمقبض مقابلها من المقبلة ما تحديد المؤروث المؤروث لمؤروث لم

في الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقسورة قانونا ومن غير صويق المصارف المرخص لها . وخاب أثر الحريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هوضبط المتهم الثاني قبل إتمام الجريمة . (رابعاً) تعاملاً بالنقد المصرى الموضح في التهم الثلاث السابقة والبالغ قدره ٤٠٠ جنيهمصرى حالة كون أولهما من غير المقيمين بالجمهورية العرسة المتحدة والثاني وكيلا عنه وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ومن غيرطريق المصارف المرخص لها . وطلبت عقابهما بالمادتين 1 و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ الممدل . ومحكمة القاهرة الحزئية للجراهم المالية \_ وبعد أن دفع الحاضر عن المهم النابي سطلان إحراءات التحقيق – قضت غيابيا بالنسبة إلى المتهم الأول وحضوريا بالنسبة إلى المتهم الثاني عملا بمــواد الإتهام (أولا) برفض الدفع ببطلان إحراءات التحقيق (وثانيا ) حبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمياتة قرش لوقف التنفيذ وحبس المتهم الثانى شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي فرش لوقف التنفيذ ( وثالثا ) مصادرة مبلغ ١٣١ ج و ٦٠٠ م مائة وواحد وثلاثين جنيها وستمائة مليم من المبلغ المضبوط مع المتهم الثانى وتغريم المهمين غرامة إضافية قدرها مائنان وثمانية وستون جنها وأربعائة مليم. فاستأنف المتهم الثاني (المطعون ضده ) هذا الحكم ، ومحكة القاهرة الإستدائية -بهيئة إستثنافية ــ قضت حضوريا بقبول الإستثناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريقي النقض ... إلخ .

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطمون فيه أنه إذ قضى براءة المطمون ضده من جرائم المقاصة والتعامل بالنقد المصرى بصفته وكيلا عن غير مقيم انطوى على الحطأ فى القانون ، وشابه التخاذل والقصور فى التسبيب ، ذلك بأمه أوود أسبابا مبهمة خلط فيها بين صحة الإجراء وثبوت الواقعة على نحو لا يكشف عن عقيدة المحكمة ، ولا يبين منه الوجه القانونى لانتفاء جرائم المقاصة وقال بأنه لم

شبت أن أموالاخرجت من مصر أو دخلت إليها وأن نقدا أجنبيا لم يضبط مع أن الحريمة لا تقتضى شيئا من ذلك سواء لتوافر أركانها أو لتحقق شبوتها ، ولم يعرض للتهمة الرابعة الخاصة بالتعامل بالنقد المصرى عن غير مقيم ، مما يعيبه بما يحله و يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الإبتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيــه فى شأن بيان واقعة الدعوى أنها تتحصل فى أن مأمور الضبط فى قسم مكافحة التهريب نمى إليه أن المتهم الأول – صاحب محلات السلام بالكويت – يرأس شبكة تعمل على تهريب الأموال بطريق المقاصة بين الكويت ومصر ، وذلك بقبض مدخرات المصريين الذين يعملون بالكويت وبعض الكويتيين الذين يفدون للسياحة ثم يوفد من يتسلم نقدا مصريا من المتهمالثاني—المطعون ضده - بواقع مائة جنية مصرى عن كل ستين ديناراكو يتيا، فأراد أن يكشف من هذه الجريمة فأرسل مرشدا من قبله دمع ستين دينارا للتهم الأول وتسلممنه خطابا فيه رموز تشير إلى التهريب -- ثم سلم المطعون ضــده الخطاب وتسلم منه مائة جنيه بالنقد المصرى طبقاً للاً من الصادر إليه بالشفرة من المنهم الأول ، وكان النسليم والنسلم تحت رقابة مأمور الضبط الذى قام بضبط الحطاب والمبلغ جيعا واعترف المطعون ضده بأنه سلم المرشد مائة جنيه من مبلغ أربعائةجنية كان المتهم الأول قد أودعها لديه ليدفع منه إلى من يعينه من قبله ، وأنه سبقله أن سلم شخصا ما ثنى جنيه أخرى من الَّمبلغ المذكور المودع لديه تنفيذا للتعلمات التي صدرت إليه من المتهم الأول ، ودلَّل الحكم الابتدائي على هـده الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة الواردة في المساق المتقدم ومنها اعتراف المطعون ضده نصا في اقتراف جرائم المقاصة والتعامل بالنقد المصرى بالوكالة عن غير مقيم فى مصر وانتهى من تسبيبه وخلص من استدلاله إلى صحة الإجراءات وثبوتُ التهم الأربع حميمًا في حق المطعون ضده ، إلا أن الحكم المُطعون فيه قضي ببراءته منها بما نصه "وحيث إن الحكمة لا تطمئن إلى ما آتخذ في هـذه القضية من إجراءات إذ أن تسليم النقد الأجنبي إلى المتهم الأول ... .. تم بواسطة مرشد مجهول قام بتسايم مبلغ سبعن دينارا كوينيا إلىصديق له بالخارج لتسليمه إلى ذلك المتهم . والمحكمة كي تطمئن إلى إسناد التهمة المتهم لا بد أن تطمئن إلى

معة الاحراءات التي اتخذت في هذه القضية وأن تتحقق بنفسها من سلامتها الأمر الغير متوافر حدوثه في هذه الدعوى ، فلم يثبت لا في الأوراق ولا أمام المحكة أن المرشد قام بدفع نقد أجنبي إلى المتهم الأول كالم يثبت أن هناك أموالا خرجت مرمى مصر أو أدخلت إلها دون الطريق الفانوني ، وعملية الحروج أو الدخول بمعنى عملية التحويل لا تفترض ولا تستنتج ، بل لا بد أن يقوم الدليل الذي لا يقبل الشك على تمامها فعلا ، ومتى كآن ذلك ، فإن المقاصـة بمعناها القانوني تكون غير متوافرة . إذ أن من شروطها أن يكون الغرض من دفع المبلغ في مصر هو في مقابل دين في الخارج ، فإذا كان المتهم الثاني ـــ المطمون ضده ـــ لايعلم بوقوع الدين بين المرشد والمتهم الأول ، فان شرطا جوهريا من شروط المقاصة يَكُون غير متوافر ، ولاتقوم حريمة المقاصة بدونه، و إذا أضيف إلى ما تقدم أن تجريم المقاصة في هذه الحالة هو خشية تضييع نقد أجنبي على البلاد ، فأذا بني النقد المصرى في البلاد كما حدث لحساب غيرمقم في البلاد دون اجراء أية مقاصة نقدية ودون حرمان للدولة من نقد أجنى ، فلا جريمة ولا شروع في ارتكابها ، وأخيرا فانه لم يضبط نقد أجني في الدعوى كى يمك القول متوافر الحرائم المنسوية إلى المتهم . وحيث إنه لمــا سلف تكون النهم المنسوية إلى المنهم على غير أساس من الحق والقانون ويتعين الحكم ببراءته . . " وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه ينطوي على الحطأ في تطبيق القانون ، والتخاذل في التسبيب ، ذلك بأن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد قد نص في الفقرة الأولى من المُــادة الأولى منه على أنه ( يحظر التعامل في أوراق النقد الأجنى أو تحويل النقد من مصر أو إليها ، كما يحظو كل تمهد مقوم مملة أجنبية، وكل مقاصة منطوبة على تحويل أوسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنى وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم لأجل إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بفرار من وزير المــالية وعن طريق المصارف المرخص لها في ذلك) وجاء فيالمذكرة النفسيرية للقانون مانصه ( وجب أن يكون الحظرشاملا العملات الأجنبية وجميع العمليات التي يمكن أن تتم بهاكما حرص المشرع كذلك على منع المقاصة المنطوية على تحويل أو تسوية كأملة أوحزئية بنقد أجنبي إلا بالشروط والأوضاع التي يعينهاوز يرالمالية حتى لابدع ثغرة للتحايل عن طريقها في المنع الوارد بالقانون . وقصد بمنع المفاصة

مواجهة أمثال العمليات الآتية التي تتم بالعملة المصرية (أولا) الدفعات التي تم لحساب أو بأمر أشخاص مقيمين خارج مصر ( نائيا ) الدفعات التي تم على اعتبار أن شخصا يستوفى مبلغا أو يكتسب حق ملكية خارج مصر أو على أساس انشاء أو تحويل حق مؤكد أو محتمل لصالح شخص يقبض مبلغا ، أو باكتساب ملكية خارج مصر أوعل أساس الفيآم بعمل يخول شخصا حقا مرتبطا بالعمليات المدكورة وتوضيحا لذلك نذكر أن من الأمثلة الكثيرة في العمل التي يقصد بها حرمان مصر من الحصول على العملة الأجنبية أن الشخص المقيم فى مصر إذا كان مدينا لدائن في الحارج ودائنا لمدين في الحروج كذلك فانه بدلامن أن يدس ما عليه في الحساب المحجوز و يستوفي ما له بالعملة الاجنبية، يستوفي ما له تمـاً عليه ، وبذلك يتساقط دينه وحقه معا ، ثم يستون الدائن في الحارج من المدين في الخارج بالعملة الاجنبية ، وعلى هذا الوجه يضبع على مصر عملة أجنبية ، و يتفادى الدائن في الخارج أن يعتبر دينه في حساب محجوز، وتحاشيا لهذاكله منعت المقاصة المنطوية على تحويل أو تسوية كلية أو حزئية ننقد أجنى إلا بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المسالية "والبين من تشريع الرفابة على عمليات النقد الأجنى عموما، ومن مذكرته التفسيرية، وأعماله النحضيرية ومن القانون رقم ١٠٩ كسنة ١٩٣٩ آلذي نسخت أحكامه بالقانون رقم ٨٠ ٪ لسنة ١٩٤٧ ومن أصله التاريخي والمصدر الذي استمد منه في التشريع الفرنسي وهو المرسوم بقانون رقم ٤٧ ــ ١٣٣٧ الصادر في ١٥ من يوليو سنة ١٩٤٧ أنالرفابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أى نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في الفانون يكون موضوعها نقدا أجنبيا ما دام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غيرمباشر إلىضياع نقد أجنبي كان منحق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعا من الحجز أو الإستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القوى لايباح لأى شخص أن يتصرف فى مبلغ منه إلا بإذنها . وكل إخلال بالتجميد الذى فرصَّه الشارع في هذا الشأن يقع حتماً في نطاق النَّاثيم والعقاب . فحاصل تشريع الرقابة على النقد الأجنى أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إداري يسمح بالاستثناء . والمقاصة بمعناها العام داخلة بالضرورة في نطأق هذا الحظر ، وقد عرفها الشارع بموضوعها وبالغاية منها . والمستفاد من تعريفه لها أنها كل اتفاق يتم بين أطرآفه على تحقيق

تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجنبي مما ينطوى على اجراء تحويل أو الفيام بتسوية للديون بين مصر والخارج . ولا شأن القاصة بهذا المعنى في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي بالمقاصة المنصوص علبها في المادة ٣٦٢ وما بعدها من القانون المدنى باعتبارها سببا من أسباب انقضاء الالتزامات يقــع على نحــو ذاتى بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هي تساقط دسين متفايان : دين واجب الأداء ، ودين مستحق الوهاء. بلالمقصود هو المماصة الإختيارية التي تتجه فيها إرادة أطرافها إلى إحداث أثرها بجمل دين في مفا له دير تهريبا للنقد الأجني واحتيالا على أحكام القانون. وعلى ذلك يدخل و عمـــوم المقاصة بالمعني المقصودكل أداء لأى مبلغ في مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج مادام ملحوظا في الأداء والاستئداء إنطواء أى منهما على تعامل مقنع بنقد أجنبي أو إجراء تحويل أو تسوية للديون بين مصر والحارج باستزال أو خَصم دين من دين بمقدار الأقل من الدينين ـ كما هو الحاصل في الدعوى . والمفاصة بذاتها أيا كانت لا تقنضي نقل النقد من مصر أو إليها بل يصح أن تتم ولو بقيود دفنرية محتة ، كما يحصل في نظام الحسابات الحارية أو نظام غرف المقاصة في المصارف لأن من مزايا المقاصة بطبيعتها تفادى نقــل الأموال ، كما أن ضبط النقد لأجنى ليس ركنا في الحريمــة ، ولا بصح إشتراطه دليلا عليها، يدل على هذا أن الشَّارع نفسه امترض في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عدم ضبط المبالغ محل الدعوى ورتب على ذلك وجوب الحكم على الجانى بغرامة إضافية تعادل فيمتها باعتبارها عقوبة وجوبية تكيبية بديلا للصادرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه لم يبين وجه عدم اطمئنان المحكمة إلى سلامة الاحراءات ، وكان ما ساقه من أقاويل مهمة خلط فيها بين الاجراء الذي أسلس لضبط الواقعة وبين ثبوتهما بالدليل المعتبر ، لا يكشف عن وجه استدلاله ولا ينيء عن أن المحكمة فهمت الواقعة علىحقيقتهاومحصت أدلتهاومنها اعتراف المطمون ضده نصا فيافتراف براثم المفاصة الثلاث، وفحوى الحطاب المتضمن الرموز الدالة على التهويب، وضبط المبلغ المدفوع في مقابلة النفدالأجني، وهي أدلة مستقلة خاصة بالمطعون ضدمولا شأن لها بالاحراءات السابقة عليها والتي أتخدت مع المتهم الأول المقم في الكويت وحده ، وكان من المقرر أن مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإحراءات

الحنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثره ، ما لم يتدخل بفعله في خاتى الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت أرادة الجانى حرة غير معدومة ، ولا تريب على مأمور الصبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارعة لمفصوده في الكشف عن الحريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة ، ومن ذلك النخفي وانتحال الصفات ، واصطناع المرشدين ولو أبق أمرهم سرا مجهولاً . وكان من المقرر كذلك أنه و إن كان يكفي أن يتشكك الفاضي فى ثبوت النهمة ليقضى للتهم بالبراءة ، إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر و نصيرة وألم بأدلتها ، وخلا حكمه من الحطأ في القانون ، ومن عيوب التسبيب وهي ما تردي فيه الحكم المطعون فيه إذ لا وجه لما أطلقه من تمييب الإجراءات أو تخلف شرائط المقاصة المؤثمة في القانون حسما تقدم . لما كان ذلك ، وكان ما وقع من المطعون ضده من أداء نقد مصرى لحساب غيرمقيم بصفته وكيلا عنه تتحقق به جريمة التعامل في النقد المصرى ، ذلك بأن الفَقَرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن تنظم الرقابة على عمليات النقد والمضافة بالفانون رفم ٧٥ لسنة ١٩٥٠ قد نصتُ على أنه " يحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من وزير المـــالية " وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تفسير هذاً النص على أن المقصود بالتعامل بالنقد المصرى كل عملية منأى نوع يكون فيها دفع بالنقد المصرى إخلالا بواجب التجميد الذي فرضه الشارع على أموال-غير المقيم وضرورة وضعها في حساب غير مقيم في أحد المصارف المرخص لهـــا في مُزاولة عمليات النقد ، حتى يأذن وزُّير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها ، واستيداع النقد المصرى وتسليمه بالوكالة عن غير المقيم بغير المصارف المعتمدة يعترولا شُك عملية من هذا القبيل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه الجريمة بل أغفلها جملة ، فإنه يكون فوق تخاذ له وقصوره معيبا بالخطأ في القانون بما يتعين معه النقض والإحالة ، لأن لعيوب التسبيب الموجبة للإحالة الصدارة على الطعن بخالفة القا نون الموجب للتصحيح .

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكة ، وعضو ية السادة المستشارين : عمد عمد محفوظ ، ويجد عبد الرهاب خليل ، وحسين ساحح ، وعمود العمراوي .

# (٧٤)

## الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ القضائية

ضرب "عاهة مستديمة" . مسئولية جنائية . رابطة السبيية .حكم . "تسبيب . مسيب " . فض . " الطمن القصور في التسبيب " .

ظاق مسئولية المهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ؟

إثرام المبنى ءايه بخمل جراحة يمكن أن تؤدى إلى شفائه من العامة التي قديه - لا يصح ما دام يخذى أن تعرض العملية حياته للنظر -

من المقرر أن المتهم يكون مسئولا جنائيا عن جميع التنائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ، وإذ كان ذلك وكان البين من المفردات المنضمة أن المخبى عليه ببلغ من العمر ست سنوات وقسد واجهت النيابة والده وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبي من أن العامة التي تخلفت بعين ابنه المخبى عليه يمكن شفاؤها باجراء عملية جراحية له فرفض إجراء هذه العملية لخشيته تعرض أبنه المذكور الخطر ، وكان لا يصح أن يازم المجنى عليه بخصل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته الخطر ، فإن المحكمة إذ اعتبرت الواقعة جنعة ضرب إستنادا إلى أن تلك العاهة قابلة الشفاء باجراء عملية جراحية المجنى عليه دون أن تتحدث في حكها عن وجه تأثير صدم رصاء وليه الشرعى بإجراء هذه العملية على تكيف الواقعة فإن حكها يكون قاصرا بما يعيه ويوجب فقضه .

# الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدها مع " آخريات " بأنهن في يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز قنا محافظة قنا : المتهمة الأولى \_ المطعون ضدها \_ ضرب على مبارك على عدعمدا محجر على عينه الهني فأحدثت مه الإصابة الموصوفة التقرير الطي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستدعة يستحيل برؤها هي تحول في فتحة الفناة الدمعية بالحفن السفلي مما يجعلها لا تقوم بوظيفتها الطبيعية من تصريف الدموع من العين مما مجعل الدموع تنساب إلى الحارج فتجعل العين دامعة باستمرار وهذا يعرضها للالتهابات الحلدية بجوار العبن أيصا وتقدر ننحو عانية في المائة (٨ / ) المتهمة الثانية : أحدثت عمدا بآمنه أحد عد الإصابة الموصوفة بالتقرير الطي التي تقسرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين بوما المتهمتين الثالثة والرابعة : أحدثنا عمدا بفوزية عد حفى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيدعلي عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهن إلى محكمة الحنايات لمعاقبة الاولى (المطعون ضدها) بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات والباقيات بالمادة ١/٢٤٢ من القانونذاته . فقور مذلك . ومحكة جنايات قنا إنتهت إلى تعمديل وصف التهمة المسندة إلى المتهمة الأولى ( المطعون ضدها ) إلى أنها ضربت على مبارك على فاحدثت مه الإصاة المبينة بالتقريرين الطببين الإبتدائي والشرعي والتي تقور لعلاجها مدة لاتزيد عن عشرين يوماً . ثم قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٧ من قانون العقومات بالنسبة إلى المتهمات حيمًا بمعاقبة المتهمة الأولى ( المطعون ضدها ) بغرامة خمسة جنبهات ومعاقبة كل من الثانية والثالثة والرابعة مغرامة التقض فيا قضي به قبل المتهمة الأولى ( المطعون ضدها ) . الخ ...

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى عل الحكم المطمون فيه أنه إذ دان المطمون ضدها على إمتبار أن الواقعـــة المصنفة إليها جنعة ضرب منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات مستبعدا وصف الجناية قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قد ثبت من تقرير الطبيب الشرعى أن إصابة المجنى عليه بعينه تخلفت عنها عاهة مستديمة تقدر بحوالى ٨ . / وقد رفض والد المجنى عليه حمو وليه الشرعى - إجراء الجواحة التى أشار إليها الطبيب الشرعى فى تقديره خشية تعريض عين ابنه للخطر، ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جناية طبقا للفقرة سافة البيان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن مشاحنة وقعت بين المطعون ضدها فوزيه عهد حفني وبين زينب مبارك لرغبة كل منهما في ملء جرتها أولا فاعتدت الأولى على الثانية فلما صاح شقيقها على مبارك باكيا ضربته المطعون ضدها على عينه النمني فحدثت به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي وبعد أن أورد الحكم أقـــوال الحبي عليه وشهود الإثبات عرض للتقرير الطبي بقوله 🕫 وثبت من الكشف الطي الإبتدائي أن علىمبارك على وجد مصابًا بورم في الحفون ورمد صديدى حاد وجرح قطعي بسيط بالجبهة الأنسية للجفن السفل وعتاج لعلاج أقل من عشرين يوما . وجاء بتقسوير الطبيب الشرعي أنه و إن كان قد تسبب عن هذه الإصابة تحول في فتحة القناة الدمعية بالجفن السفل مما يجعلها لا تقسوم بوظيفتها الطبيعية من تصريف بالدموع فتنساب إلى الحارج وتجعل العين دامعة باستمرار وعرضة للالتها بات الحلدية بجوارها وان ذلك يعد عامة تقدر بحوالي ٨ / إلا أنه أكد في ختام التقرير أن هذه الحالة التي وصفها بأنها عاهة في العين ليست مستديمة حيث يقرر بأنه من الممكن زوالها بإحراء عملية حراحية مناسبة طبقا للا صول الطبية الفنية الحديثة ". ثم تحدث عن تكيف الواقعة المسندة إلى المطعون ضدها بقول " وعما أن النياية العامة صورت واقعة إصابة الطفل على مبارك على إنها جناية احداث إصابة تخلفت عنها عاهة طبقا للادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات إعتادا على ما قرره الطبيب الشرعى آنفا من أن الإصابة قبل إجراء العملية الجراحية تعتبر عاهة مستديمة ف حين أنه تصوير مؤقت للاصابة لمـــا وود في النقر برمن أنها قابلة فعلا للزوال بمجرد إجراء الحراحة المفررة والمتعارف طها طبيالإزالتها،ومن ثم فلاتعدقانونا عاهة مستديمة وبالتالي بتعين استيعاد هذا التصوير وإعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢/٧٤٢

نقضهه

من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان سين من المفردات المنضمة أن الحبى عليه بينغ من العمر ست سنوات وقد واجهت النيابة العامة والمده وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبي من أن العاهة التي تخلفت بعين ابنه يمكن شفاؤها بإجراء عملية جراحية له فرفض إجراء هذه العملية لخشيته من تحريض ابنه لخطر . وكان من المقرر أن المتهم يمكن مسئولا جنائيا عن جميع التتائج المختمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ، وكان لا يصح أن يازم الحبى عليه يحمل عملية جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته لخطر ، فإن المحكمة إذ اعتبرت الواقعة جنعة ضرب استنادا إلى أن تلك العاهة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية للجني عليه دون أن تتحمث في حكها عن وجه تأثير عدم رضاء وليه الشرعى بإجراء هدة العملية على تكيف الواقعة ، فإن حكمها يكون قاصرا بما يعبيه ويوجب بإجراء هدة العملية على تكيف الواقعة ، فإن حكمها يكون قاصرا بما يعبيه ويوجب بإجراء هذه العملية على تكيف الواقعة ، فإن حكمها يكون قاصرا بما يعبيه ويوجب بإجراء هذه العملية على تكيف الواقعة ، فإن حكمها يكون قاصرا بما يعبيه ويوجب

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٩

رياسة السيد / المستشار عادل يونس رئيس المحكة ، وعضوية السادة المستشارين : يجد بحد مخدرظ ، ربحد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساخ ، ومحمود عباس الصدارى .

# ( ٧ 0 )

### الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) تزوير . "نزوير الأوراق الرسمية" . جريمة . "أركان الحريمة" .
 حكم . "تسييه . تسبيب غير معيب " .

جريمة النزويرفي الأوراق الرسمية . مني تلحقق ؟

مثال لتسبيب غير معيب في جريمة اصطناع تصريح نقل قم .

(ب) عقوبة . "العقوبة المبررة" . نقض . "المصلحة في الطعن" . طعن .
 "المصلحة في الطعن" .

عدم جدوى المنازعة فى رسمية المحرر المزور · ما دامت العقو بة المقضى بها مقررة لجريمة الذو يرفى المحررات العرفية ·

١ -- لايشرط فيحريمة التروير في الأوراق الرحمية أن تصدر فعلامن الموظف العموى المحتص بتحرير الورقة ، بل يكفى أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرحمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برحميتها ولو لم تصدر في الحقيقة عنه . و إذ أثبت الحكم أن اصطناع تصريح نقل القمح الذي نسب إلى مراقبة الضرائب العقارية بالمنبا إنحا تم بتدبير الطامن ومشاركة المجهول في اصطناعه والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين لماموو الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الإدارة بها وأنه قد اتخذ من مظاهر المحمية ما يكنى لأن يتخدع الجمهور به وخلص من ذلك إلى قيام الجريمة ، فإنه يكنى قد طبق الفانون تطبيقا سليا .

 لا يجدى الطاعن المنازعة في رسمية المحرو المزور ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه ، وهي الحيس مع الشغل لمدة سنة شهور ، مقررة لحريمة التزوير في المحروات العرفية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر بأنهما في يوم ١٠٠٠ يوليه سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم المنيا محافظة المنيا : (أولا)اشَّتركا بطريق الاتفاق والمساعدة معجهول فيارتكابُ تزوير في محرر رسمي هو تصريح نقل حاصلات خارج محافظة المنيا والمنسوب صدوره من مرافبة الضرائب آلعقارية بها بأن اتفقا مُعَه وساعداه على اصطناع ذلك التصريح وملثه ببيانات مغايرة للحقيقة تتضمن التصريح للتهم الأول منقل أر بعين أردبا من القمح إلى ناحية برديس بحافظة سوهاج والتوقيع عليه بتوقيمين مزورين لمأمور الضرآئب العقارية بالمنيا ورئيس الإدارة بها فتمت الحريمة بناء على ذلك الإتفاق وتلك المساعدة . ( ثانيا ) استعملا المحرر الرسمي المزورالسالف الذكر مع علمهما بتزويره بأن قدماه إلى مكتب النقل مجافظة المنيا لنقل كميات القمح تمفتضاه . ( ثااثا ) استحصلا بغير حق على ختم مأمورية الضرائب العقارية بالمنيا واستعملاه استعالا ضارالها بأن وضعا بصمته على المحرر المزورالسالف الذكر. وطنبت عقامها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . وعكمة جنايات المنيا قضت في الدعوى حضور ياعملابا لواد ٠٠/١و١٩٤١ ٢٩٣١ ٢٠٧٧ و ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المسادة ين٣٧/٢ و ١٧ منالقانون المذكور معبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل . فطعن الطاعن هذا الحكم بطويق النقض .. الخ .

#### المحكمة

وحیث إن مبنی الطمن هو أن الحكم المطمون فیه إذ دان الطاعن بالاشتراك فی نزو پرمحرو رسمی هو تصریح نقل حاصلات منسوب صدوره إلى مأمورية الضرائب العقارية بالمنيا واستهال هذا المحرر والحصول بغير حق على ختم المأمورية المذكورة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في النسبيب ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه يشترط في التروير المؤثم الحاصل في ورقة رسمية أن يكون الموظف المنسوب إليه الورقه مختص بتحريرها بينا مامورية الضرائب العقارية بالمنياغير مختصة بإصدار تصاريح نقل الحاصلات من هذه المحافظة إلى جهة أخرى ومن ثم تفقد الجريمة أحد أركانها ، وقد رد الحكم المطمون فيه على هذا الدفاع بأن اصطناع المحرر طريقة من طرق التروير المادى والورقة التي تعطى شكل الأوراق الرسمية و ينسب إنشاؤها كذبا إلى موظف عمومي محتص تعتبر في حكم الأوراق الأميرية المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقو بات دون أن يعرض الحكم إلى اختصاص مأمورية الضرائب العقارية بالمنيا أو موظفها بتحرير مثل ذلك الترخيص على الرغم من أنه قد أورد في تحصيله لمؤدى أقوال الشهود أن تلك المأمورية غير محتصة بإصداره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله (أنالمتهمين عدايراهيم هبد الرحيم البرديسي الشهير بسعودي و برعى عمد ابراهيم ـــ الطاعن ـــ اشتركاً بطريق الإتفاق والمساعدة مع مجهول فى ارتكاب تزوير فىمحرر رسمى هوتصريح نقل أربعين أردب قمح من بلدة تله من أعمال محافظة المنيا إلى بلدة البرديسي دائرة محافظة سوهاج ونسب صدوره إلى مراقبة الضرائب العقارية بالمنيا بأن انفقا معه وساعداً، على اصطناع هــــذا التصريح وملاء ببيانات تغاير الحقيقة تتضمن التصريح للتهم الأول عجد ابراهيم عبد الرّحيم البرديسي بنقل تلك الكية من القمح إلى أأحية برديس والتوقيع عليه بتوقيمين مزورين لمأمور الصرائب العقا ية بالمنيا ورئيس الإدارة بها وتقدما بهــذا التصريح بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٢ إلى إسماعيل عطا على ملاحظ السيارات بمكتب النقل البرى بالمنيا فعكف كال عبد الحميد على السائق بهذا المكتب على تنفيذ هذا التصريح ونقل القمح إلى بلدة برديس فتوجه بالسيارة رقم ٦٠ نقل المنيا إلى منزل المتهم الثاني برعي مجد ابرأهيم بناحية تله مركز المنيا مصاحبة النباع أحد صابر خليل حيث قام المتهم بتحميل أجولة القمح من منزله إلى السيارة ثمّ سار بالسيارة وبالحمولة التي علبها إلى بلمة برديس حيث باع المتهم عد ابراهم عبد الرحيم البرديسي القمح وقبض الثمن . وقد تبين من تقرُّ يرقسم أبحاث النزييف والتزوير أن التوقيعين المنسو بين لفاروق

سيد فرغلي رئيس مأمورية الضرائبالعفارية بالمنيا ودانيال ابراهيم برسوم رئيس الإدارة بهذه المأمورية على تصريح القمح مزورين عليهما وليس توقيعهما". وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن ما ينتجها من وجوه الأدلة التي استمدها من أقوال الشهود والمتهم الأول و تقرير قسم محوث النزييف والتروير. الله عن الله عن الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بأن الترخيص لا يعتبر ورقة وسمية على أساس أنه لم يقم بتحريره موظف عمومي ورد عليه بقوله "أما عن القول بأن الترخيص لا يعتبر ورقة رسمية ومن ثم فإن النزو يرالذي وقع منه لا يكون قد وقع في عرر وسمى فإنه لا سندله من القانون لأن اصطناع المحروطويقة منطوق التروير المسادى والورقة التي تعطى شكل الأوراق الرسمية وينسب كذبا إنشاؤها إلى موظف عمومي مختص تعتبر في حكم الأوراق الأميرية المنصوص عليها في الماده ٢١١ عقو بات . ولما كان التابت أن المنهمين قد اشتركا مع مجهول في اصطناع تصريح النقل والمنسوب صدوره من مراقبة الضرائبالعقارية والتوقيع عليه بتوقيمين مزورين لمأمور الضرائب العقارية بالمنيا ورئيس الإدارة بها فإنهما يعاقبان طبقا لأحكام تلك المادة" . ولما كان ما أورده الحكم فها تقـــدم تتوافريه كافة الأركان القانونية لجريمة التزوير في محرر رسمي بطريق الاصطناع التي دان الطاعن بها ، ذلك بأنه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص يتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صــدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها ولو لم تصدر في الحقيقة عنه . وإذ أثبت الحكم للأدلة السائغة التي أوردها أن اصطناع تصريح نقل القمح الذي نسب إلى مراقبة الضرائب العقارية بالمنيا إنماتم بتدبير الطاعن ومشاركته لمجهول فى اصطناعه والتوقيع عليه بتوقيعين مزورين لمأمور الضرائب العقارية بالمنيك ورئيس الإدارة بها وأنه قد انحذ من مظاهر الرسمية ما يكفىلأن ينخدع الجمهوريه وخلص من ذلك إلى قيام الحريمة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سلما . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن ـ فضلا عما تقدم ـ المنازعة في وسمية ذلك المحرر ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه وهي الحبس مع الشغل لمدة ســــــــــة شهور مقررة لحريمة التزوير في المحورات العرفية ، فإن الطعن يكون على غيرأساس و تتمين رفضه موضوعا .

### جلسة ۲۶ من مارس سنة ۲۹۹۹

برياسة السيد المستشار / غتار مصلفى رضوان نائب رئيس المحسكة ، ومضوية المسادة المستشاوين : مجد عبدالوهاب خليل، وحسين سعد ساع، ومحمود عباس العمرارى ، ومحمود صايفه .

# ( ٧٦ )

### الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٣٨ القضائية

عقوبة . "عقوبة تكيلية . غلق . مصادرة " . محال عامة قار . فقض. "حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " . طعن .

اطلاق الشارع مقوبة النلق في جريمة فتح المحل العام بدرن ترخيص . جريمة لعب الفعار فى المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأدرات والأشياء الأخرى التى استمعلت فى الجريمة .

نصت المادة ع٣ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال المامة المحلل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ - التي تؤثم لعب القمار في المحال العامة – بالحبس وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتمكاب الحريمة ، كما نصت المادة ١٩٣٦ من هذا القانون على أنه في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ – التي تؤثم فتح المحلل العام بدون ترخيص – و ١٩ و ١٢ يجب الحكم باغلاق المحل ، و إذ كان الحكم المطمون فيه قد أغفل القضاء بمصادرة الأدوات وغيرها من الأشياء الخاصة بالمطمون ضده والتي استعملت في ارتمكاب الجريمة كم يتوقيت هقو بة الغاق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

# الوقائع

إتهمت النيامة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم في يوم ٣٠٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر المحلة : المتهمين من الأول إلى الرابع: لعبوا القمار في محل عام على النحو المبين بالمحضر. المهم الخامس (المطعون ضده ): (أولا) سمح بلعب القمار فعله العام. ( ثانيا ) فتح مقهى قبل الحصول على ترخيص بذلك من إدارةاللوائم والرخص. وطلبت معاقبتهم بمواد القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة بندر المحلة قضت عملا ممواد الإتهام حضوريا بالنسبة إلى المتهمين الأول والثااث وغياسا مالنسمة إلى باقى المتهمين بحبس كل من المتهمين الأربعة الأول أسبوعين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ ونغريم كل منهم ٣٠٠ قرش وحبس المتهم الخامس ( المطمُّون ضَّده ) شهراً وأحداً مَّع الشغل وكفألة . ٣٠ قَرَشُ لوقفُ التنفيذُ وَنَعْرِيمُهُ عَشْرَةَ جَنِيْهَاتَ . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المتهم الأول . ومحكمة طنطا الإبتدائية ( بهيئة استثنافية ) قضت غيابيا للأول والثاني والثالث وحضور يا للرابع والخامس ( أولا ) بعدم قبول إستثناف المتهم الأول شكلا للتقريريه بعد الميماد بلا مصروفات جنائية (ثانيا) بقبول إستئناف النباية شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد العقوبة المقضى بها مع غلق المقهى لمدة شهر تبدأ من تاريخ هذا الحكم بلا مصروفات جنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بأنه معم للتهمين الأربعة الأول في الدعوى بلعب النمارف محله العام و بأنه فتح مقهى قبل الحصول على ترخيص فى ذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أغفل الفضاء بمصادرة الأدوات وغيرها من الأشياء التي استعملت فى إرتدكاب الحريمة طبقا لنص الممادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة الممدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ كما أنه قضى بغلق المحل لمدة شهو محالفا بغلق وجو بى بغلق المحال للعاق وجو بى ومؤقت .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهمين الأربعة الأول لأنهم لعبوا القمار في محل عام وعلى المطعون ضده لأنه سمح بلعب القمار فى محله العام كما فتح مقهى بدون ترخيص وطلبت النيابة العامة عَقَابِهم بمقتضى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وبعد أن نظرت محكة أول درجة الدعوى قضت يحبس كل من المتهمين الأربعة الأول أسبوعين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ وتغريم كل منهم ثليائة قرش وحبس المطعون ضده شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثاثيائة قرش لوقف التنفيذ وتغريمه عشرة جنيهات فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم لخطأ في تطبيق القانون كما استأنفه المتهم الأول، وقضت محكة ثانى درجة بحكمها المطعون فيه بعدم قبول إستثناف المتهم الأول شكلا للتقويربه بعد الميعاد وبقبول استثناف النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأسيد العقوبة المقضى بها مع غلق المقهى لمدة شهر . كما كان ذلك ، وكانت المسادة ٣٤ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ٩٥٦ في شأن المحال العامة المعدل بالفانون وقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ قد نصت على أنه يعاقب على مخالفة أحكام الماءة ١٩ – التي تؤثم لعب القمار في المحال العامة — بالحبس و بغرامة لاتجاوز ألف جنيه و يحكم بمصادرة الأدوات والنقرد وغيرها من الأشباء الني إستعملت في ارتكاب الحريمة ، كما نصت المادة ٣٦ وَمَرة أولى من هذا الفانون على أنه في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ — التي تؤثم فتح المحل العام بدون ترخيص — و ١٠ و ١٢ يجب الحكم باغلاق المحل ، فإن الحكم المطمون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة في إرتكاب الحريمة كما قضي بتوقيت عقوبة الغلق يكوز قد أخطأ في تطبية. القانون بمايتعين معه نقضه نقضا حربيا وتصحيحه بالغاء توقيت عقو بة الغلق ، وإضافة عقوبة مصادرة المضبوطات الخاصة بالمطعون ضده إلى العقوبات المحكوم ساعليه.

### جلسة ۲۶ من مارس سنة ۲۹۹۹

برياسة السيد المستشاد/مخناز مصطفى ومنوان نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة المستشاوين : يجد عبد الرهاب خليل ، وحسين سعد ساع ، ومجمود عطيفة ، والدكتوو أحمد بجد ابراهيم .

# $(\vee\vee)$

#### الطعن رقم ٤٠١٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١) إستيلاء على مال للدولة بغير حتى . اختلاس أموال أميرية . موظفون هموميون . حكم . "تسييه . تسبيب غير معيب " . جريمة .

مثال لجريمة الاستبلاء على مال الدولة بنير حق .

- (ب، ج، د) محكة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الدليل " . إثبات . " "إثبات بوجه عام " . "أوراق رسميــــــة " . دفاع . " "الإخلال محق الدفاع. ما لايوفره " . نقض . "أسباب الطمن بالنقض . ما لا يقبل منها " .
- (ب) حق محكمة الموضوع في الالتفات من دليل النفي ، ولو حملته أوراق رحمية .
- (ج) حق محكمة الموضوع في تكوين مقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
- (د) النعى على المحكمة قعودها عن القيام بلجواء لم يطلب منها أو الرد مل دفاع لم يتر أدامها • غير جائز .

متى كادب الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعنين – وهما من الموظفين العموميين – قد استمرا ، رغم وفاة والدتهما ، في صرف المماش الذي كان مستحقاً لها من وزارة الخزانة ودائهما – ضمن ما دانهما به – بحر يحسة الاستيلاء على مال الدولة بغير حق وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة

مستمدة من اعتراف المتهم الشائى وأقوال مندوبى شياخات قسمى أول وثانى طنطا ومفتش صحة مركز طنطا وأقارب المتهمين وتقسرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ونتيجة الاطلاع على دفترى وفيات عملة منوف وقسم طنطا — فإن الأدلة التى أوردها الحكم تكون سائفة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها .

 علمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

إس للطاعن أن ينعى على المحكة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه
 منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في خلال الفترة بين يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدارة بندر طنطا محافظة الغربية :

( أولا ) إشتركا بطريق التحريض والمساعدة مع موظفين عمومين حسى النية هم عبد الني عبد مصطفى ومبد الفتاح مرسى بدر مندو بي شياخة قسم أول طنطا وحسن عبد حسن ومصطفى صابر عبد مندو بي شياخة قسم ثان طنطا والسيدمتولي السنجلتي وعبد الرحيم عبد محمد مرسال كابي ضبط قسم ثان طنطا في إرتكاب تزوير في عروات رسمية هي شهادات الوجود المؤرخة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ والتي تفيد وجود والمتهما والمرحومة خبرية عبد القطاوى على قبد الحياة حال تحويما المختصين بوظيفتهم وكان المك مجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن قام المهمة المنافي علا عبيانات هذه الاستمارات بما يفيد وجود والدته على قيد الحياة المهمة الناني علا عبانات هذه الاستمارات بما يفيد وجود والدته على قيد الحياة المهمة المنافي علا عبد العبد وهذه العربية المهمة عليات على قيد الحياة المهمة المنافي علا عبد المهمة عليانات هذه الاستمارات بما يفيد وجود والدته على قيد الحياة المهمة المنافي علا عبرانات هذه الاستمارات بما يفيد وجود والدته على قيد الحياة عليهما والقدة على قيد الحياة عليهما والقدة على قيد الحياة عليهما والمه عليهما في قيد الحياة عليهما والموردة في قيد الحياة عليهما والمنه علية عليهما قيد الحياة عليهما والمنافقة عليهما والمنافقة عليهما والمنافقة عليهما والمنافقة عليهما والمهد عليهما والمنافقة والمنافقة

في التواريخ المثبتة بها وذلك على غير الحقيقة وحرضا المتهمين الموظفين سالفي الذكر على التوقيع عليها بما يفيد صحتها وساعداهم على ذلك بأن قدما هذه الشهادات لهم فقاموا بالتوقيع عليها وتمت الحريمة بناء على هذا التحريض وتلك المساعدة ( ثأنيا ) استعملاً المحررات المزورة سالفة الذكر مع علمهما بتزويرها مأن قدماها للإدارة المامة للعاشات بوزارة الخزانة لصرف المعاش الذي كان مستحقا لوالدتهما ( ثالثا ) بصفتهما موظفين عموميين ( الأول ) والد بالشرطة والثاني كاتب بإدارة قضايا الحكومة بطنطا ) إستوليا بغير حق على مال للدولة هو ملبغ٩٠٧ ج و ٥١١ م المبين بالمحضر والمملوك لوزارة الخزانة (رابعا ) اشتركا بطريق الإتفاق فبما بينهما وبطريق التحريض والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو فهمّى سعد الدىن كاتب صحة بندر طنطا قسم آنان في إرتكاب تروير في محرر رسمي «سجل قيد وفيات قسم ثان طنطا "حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه متزورها بأن إتفق المتهمان على إبلاغه بوفاة والدتهما المرحومة خبرية مجدالقطاوى بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٦ ونقدم إليه المتهم التانى بإخطار يتضمن ذلك على خَلَاف الحقيقة وطلب منه إثباته بالسجل فقام الموظف سالف الذكر مذلك ووقع المتهم عليه فتمت الحريمة بناء علىهذا الإتفاق والنحريض وتلك المساعدة ( خامسا ) إرتكبا وآخر مجهول تزويرا في محروات عرفية هي أمر الدفع المؤرخ ٨ أغسطس سنة ١٩٦١ والشيكاتوأوامر الصرفوالتحو بل المبينة بالتحقيقات والمنسوب صدورها إلى خيرية عجد القطاوى وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن أثبتا البيانات الواردة بها و بصما علمها مخاتم نسباه زورا إلى خير يهجدالقطاوي سادسا — استعملا المحررات المزورة سالفة الذكر مع علمهما بتزو برها. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما على محكة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للواد . ١/٤-٣\_١/٣ و٤١ و١/١١٣ و١١٨ و١١٩ و٢١٣ و٢١٤ وه٢١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك. ومحكة جنايات طنطاقضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقو بات بالنسبة إلى المتهمن والمسادة ١٧ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهم التاني \_ أولا \_ بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات وعزله من وظيفته ــ ثانيا ــ بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل مدّة ســـنة واحدة وعزله من وظيفته مدة سسنتين ــ ثالثا ــ بتغريم المتهمين المذكووين متضامتين مبلغ ٧٠٧ ج و١١١ م و الزامهما متضامتين برد مبلغ ٧٠٧ج و ٥١١م لوزارة الخزانة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن ا لحكم المطعون فيه إذ دانه بجرائم الإشتراك في إرتكاب تزوير في محررات رسمية وإرتكاب ترو بر في محررات عرفية وإستعال هذه المحررات مع علمه بتزو برها والاستيلاء بغير حق على مال للدولة قد شابه قصـــور في التسبيب و إخلال بحق الدفاع وفساد في الإستدلال ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن السيدة التي توفيت في سنة ١٩٦١ ليست والدته التي توفيت في ســــنة ١٩٦٢ وقدم تأييدا لدفاعه إعلانا تم لوالدته في يوليه سنة ١٩٦٢ ومستندات تفيد وجود خصومة بينه و بنن شهود الإثبات إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع الحوهري ولا للستندات التي قدمها تأسيدا له . كما أنكر الطاعن تحرير بيانات الشبكات المدعى بنزو برها وقرو أنه لم يكن له شأن بمعاش والدته وأن مراسلها حو المهم التاني وهو إبنها الأكبر وأن جميع المستندات والشهادات بخطه ومقدمة منه وطعن على تقرىر المضاهاة المقدم من قسم أبحاث التربيف والتروير بمصلحة الطب الشرعي والذي جاء به أن بيانات هذه الشيكات محررة بخطه لأن عملية المضاهاة تمت بطريقة غرقا نونية وحدثت في ظروف غر طبيعية وطلب إعادة إحراءات الإستكتاب والمضاهاة بمعرفة الحبىر في حضوره إلا أن المحكمة استندت في إدانته إلى هذا التقرير دون أن تحقق دفاعه وتجيبه إلى طلبه كما استندت إلى أقوال الموظفين الذن وقعوا على الشهادات المعتمدة من المنهم الثاني في حين أن أقوالهم لا ممكن النعويل علمها وهم يستبرون خلف صفة الطاعن كضابط لدرء المسئولية عن أنفسهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " إنها توجز في أن المرحوم القائمقام مجد عبد الله حماد الذي كان ضابطا بالحيش المصرى استحق معاشا بعد وفاته آل جزء منه إلى زوجته المرحومة خيرية مجدالقطاوى والدة المتهمين عبد العزيز عهد عبد الله حماد ــ الطاعن ــ وهو ضابط شرطة برتبة واند بمديرية

أمن الوادى الحديد وأحمد شوق عهد عبد الله حماد وهو موظف إدارى بقسم قضایا الحکومة بطنطا وقد ربط لهذه السیدة معاش قدره ۱۷ ج و ۳۸۵ م طلبت أثناء حياتهـا تحويل صرفه إلى حسابها الجارى رقم ٦٨٠٣ بفرع بنك مصر بطنطا واستمر صرفه إليها بموجب شيكات أو أوام صرف كانت تحرو وتحمل بصمة ختمها المعتمدة من البنك والتي تقرأ خيرية عهد القطاوى سنة ١٣٧٧هـ وقد حدث أن توفيت السيدة خيريه عجد القطاوى والدة المتهمين بتاريخ ١٩٦١/٦/١٨ ومع ذلك فإن أحدا من أولادها أو أفاربها لم يبلغ وزارة الخزانة إدارة المعاشات عن وفاتها حتى توقف صرف معاشها واستمرت هذه الإدارة الأخرة في تحويل المعاش إلى جهة صرفه حتى شهر فعرا يرسنة ١٩٦٦ إذ وصلها بلاغ من مجهول يتضمن أن المتهم الأول استمر في صرف معاش والدته رغم وفاتها عام ١٩٦١ فقامت وزارة الخزانة بابلاغ ذلك إلى النائبالعام بعد أن تحفَّقت من ذلك وتبين لها أن المبالغ التي صرفت على ذمَّة هذا المعاش دون وجه حق قد بلغت مبلغ ٩٠٧ جُ و ٥١١ مُ وقد جرى التَحقيق بمعرفة النيابة العامة وتكشف عن الحقائق الآتية (أولا) أن السيَّدة المرحومة خيرية عد الفطاوى وتفصيل اسمها الكامل خيرية عدجرز القطاوى توفيت أثناء إفامتها بطنطا معانبها المتهم الأول عبدالعزيز مجدعبدالله حماد (رائدالشرطة) بتاريح ١٩٦١/٦/١٨ وعلى أثر ذلك قام ولداها المتهمان كلاهما ينقسل جثمانها مساء في سيارة أحرة إلى بلدتها محلة منوف حيث قام ابن أخيها منير فهي القطاوى بتجهيزها ودفنت فى اليوم التالى بمقابر البلدة وقيدت بدفتر وفيات محلة منوف ( ثانيا ) أنه رغم علم المتهمين بعدم استحقاقها لمعاش من وزارة الخزانة فإن أحدا منهما لم يبلغ إدارة المعاشات بذلك بل سولت ميول المتهم الأول الإجرامية له أن يستمر في صرف هذا المعاش الذي كان يتولى صرفه لوالدته أثناء حياتها وعمد في سهيل ذلك إلى التزوير فطلب من أخيه المتهم النا بي أن يحرر شهادة بوجودها على قيد الحياة على النموذج الخاص بذلك ، وهذَّه الشهادة من إجراءات استمرار صرف المعاش وتحرر في مواعيد دورية ، وقام المتهمان متقد عها إلى موظفين حسني النية لإعتادها وأرسلاها بالبريد إلى وزارة الخزانة وقد تجدد هذا الإجراء سنويا واستمر صرف المعاش إلى بنك مصر لحساب والدتهما بعد وفاتها حتى شهر فبراير سنة ۱۹۲۹ (ثالثا ) رسم المتهم الأول بعلمالثانى واشتراكه خطةليتمكن من

صرف المعاش دون أن يكشف أمره فكان محرر شيكات أو أوام صرف يوقع عليها بختم والدته المعتمد من البنك لإذن شخصية وهمية تدعى فاطمة عجد الحنايني ثم يوقع على ظهر الشيكات أو الأوام، الموجهة لبنك مصر طنطا سبصمة ختم منسوب إليها ثم يقومهو أوالمتهمالتانى بصرفالشيكات أو الأوامر بعد توقيعهما بمعرفة شخصيتها بجوار بصمة خمها وكانت عبارة " طرف الرائد عبد العزيز حاد أو أحمد شوقى حاد " ووظيفة كل منهما تحرر بجوار بصمتها أيضا . (رابعا ) ثبت أن المتهم الأول باشتراكه مع الثانى وهما من الموظفين العموميين قد تمكنا بهذه الوسيلة من الإستيلاء على مبلغ ٩٠٧ ج و ١١٥ م من أموال الدولة " وزارة الخزانة إدارة المعاشات" . ( خامساً ) عندما شعر المتهمان بقرب تكشف حريمتهما عمدا إلى إرتكاب جريمة تزوير أخرى بقصد التخلص من آثارا لحرائم السابقة فدبرالمتهم الأولذلك بأز اصطحب خادمة تعمل عنده من مدة طويلة وتدعى وحيدة عد الحارحي وهي سيدة مسنة للعلاج عند طبيب صحة طنطاً أكثر من مرة ثم توجه إليه مع المتهم الثانى يوم ١٩٦٦/٣/١٩ وأفهمه أولهما أن السيدة التي كان يعالجها قد توفيت وطلب إليه تحرير الإستارة اللازمة لإثبات سبب وفاتها والنوقيع ملى شهادة بوفاتها وسهبه وأملى عليه اسمها خيرية عد القطاوى فأثبت الطبيب ذلك وذكر سبب وفاتها ومرضها ووقع الإستمارة والشهادة ثم توجه المتهمان بعد ذلك إلى مكتب صحمة طنطا ووقع أنهما على بيانات الشهادة باعتباره المبلغ عن الوفاة و ساء على ذلك أثبت مكتب صحة طنطاً واقعة وفاة والدنهما المذكورة بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٩ ( سادسا ) أنه فضلا عن اشتراك المتهمين في نزو ير المحررات الرسمية (شهادات الوجود على قيد الحياة لوالدتهما بعد وفاتها) والعرفية ( أوامر الصرف والشيكاتالتي تحمل ختموالدتهما بعد وفاتها ) فانهما قد استعملا هذه المحرارات بتقديمها لوزارة الحزانة وصرف الشيكات والأوامر من بنك مصر بطنطا". وأورد الحكم على شوت هذه الواقعة في حق المتهمين أدلة مستمدة من إعتراف المتهم الناني وأقوال مندو بي شياخات قسمي أولوثاني طنطا ومفتش صحة مركز طنطا وأقارب المتهمين وتقرير قسم أمحاث ألتزييف والتزوير بمصلمة الطب الشرعى ونتيجة الاطلاع على دفترى وفيات محلة منوف وقسم ثان طنطا وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رب طيها . ﻠـــا كَانَ ذَلِك ، وَكَانَ الحُكُم قد عَرْضُ لدَفَاعَ الطَّاعَنُ وَرَدُ عَلَيْهِ بَقُولُهُ :

" ومن حيث إن المتهم الأول أنكر ما نسب إليه وصم طوال التحقيقات والحلسة على أن كافة الأوراق صحيحة وأن والدته توفيتٌ في ١٩٦٦/٣/١٩ طبقًا لشهادة الوفاة الثابتة في هذا التاريخ بناء على تبليغ أخيه المتهم الثاني في ذلك التاريخ والثابتة بدفاتر صحة قسم ثانى طنطا تحت رقم ٢١٥ وقد ذهب كما ذهب الدفاع عنه إلى أن المتوفاة بناحية محلة منوف ليست والدته لأن هناك من تدعى خدية عد حرز القطاوى وطل أقوال شقيقه المتهم الثانى بأن هذا الأخير مصاب بمرض عقلي فلا يؤخذ بإعترافه بأن والدته توفيت سنة ١٩٦١ ولا ترى المحكمة في هذا الدفاع إلا منتهى التضليل ومحاولة إخفاء الحقائق التابتة المعلومة لكافة أفراد هائلته وأقربهم صلة له ولا أدل على إمعان هذا المتهم فى الإسفاف والإمعان في الباطل من أن أخاه المتهم الثاني قد إعترف صراحة بأن والدته هي التي توفيت في ١٩٦١/٦/١٨ وأنه مع أخيه المنهم الأول هما اللذان توليا أمر نقل جثمانها وتشييع جنازتها سلمة محلة منوف و إذ كان المتهم الأول قد بني دفاعه على هذا الأساس الباطل المنهار فان كافة الاتهامات التي نسبت إليه تكون ثابتة فى حقه بعد ذلك فضلا عما قام على ثبوتها من الدلائل سالفة البيان وجدير بالذكر فى هذا المقام أن المحكمة قد ناقشت المتهم النانى بالجلسة فامترف إعترافا كاملا مفصلا بكل وعي وتعقل ونفي أنه مصاب بمرض عقل وقال في هذا الشأن أنه كان في حالة نفسية سيئة بسبب انكشاف أمر جرائم أخيه ومجاراته فها ". لما كان ذلك ، وكان لحكة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى ولها أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة فىالدعوى، وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة السائغة التيأوردتها في حكمها إلى أن والدة الطاعن قد توفيت في سنة ١٩٦٦ وردت على دفاعه في هذا الشأن ردا سائغا بما يفنده ، واطمأنت إلى أقوال مندو بي الشياخات الذين قرروا أن الطاعن هو الذي قدم إليهم شهادات الوجود على قيد الحياة التي وقعوا طيها ، كما اطمأنت إلى تقرير قسم أبحاث التربيف والتروير بمصلحة الطب الشرعى الدى أثبت أن الطاعن هو الكاتب ببيانات بعض الشيكات وأوامر الصرف وقد وقع عليها و جميعها تممل بصمة ختم والدته وتواريخها تالية لتاريخ وفاتها، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر أى نعى على إجراءات المضاهاة ولم يتقدم بأى طلب في هذا الصدد ، فإنه لا يكونله من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أملها ، لماكان ماتقدم ، فإن الطمن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره و يتعين لذلك رفض الطمن موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقسدم من الطاعن الثانى هو القصور والفساد فى الإستدلال ذلك بأن الطاعن قد أسس دفاعه على أنه كان واقعا تحت تأثير اكراه مادى وأدبى من أخيه المتهم الأول وثبت هذا الإكراه من أقوال الشهود غيرأن الحكم المطعون نيه أطرح هذا الدفاع دون أن يناقش أقوال الشهود ورد عليه بما لا يبرر إطراحه .

وحيث إن الحكم المطمون فيه عرض لدفاع الطاعن بأنه كان وافعا تحت إكراه أدبى ومادى من أخيه المتهم الأول فيا وقع منه من جرائم وردهليه بقوله: "ومن حيث إن المتهم النائى إعترف بما نسب إليه إلا أنه علل ما أراق إليه من جرائم بانه كان واقعا تحت إكراه أدبى ومادى من أخيه المتهم الأول وقلا ذهب في ذلك إلى حد الإدعاء بأن أخاه المتهم الأول قد هدده بمسدس ليجبره على التوجه معه إلى طبيب الصحة عهدى لبيب للحصول على شهادة بوفاتها نتيجة دفتر الوفيات وأنه أكرهه أيضا على التوقيع على تبليغ صحة قدم ثان والتوقيع على دفتر الوفيات وأنه حصل على توقيعه على الشيكات دون أن يطلعه على مضمونها إذ كان يعرضها عليه من ظهرها للتظهير فقط ولا ترى المحكمة في ذلك علة ذلك إلا محاولة للدفاع لا تلتفت إليها فالمتمم الثاني هو الأخالاً كبر لأخيه المتهم الأول وهو رجل نال حظا من التقافة وموظف قديم بقسم قضايا الحكومة يدرك مسئولياته وليس من المقبول أن يقع تحت إكراه أدبى ومادى من أخيه يصل به

إلى حد إرتكاب إلحرائم لا شك هو عالم بعقوبها ومداها اللهم إلا أن يكون ضالها وعامدا ما إرتكبه وهو ما تنبىء عنه بحريات التعقيق وما أسفر عنه من أنه قد حرر سفسه بيانات شهادات الوجود على قيد الحياة المزورة لوالدته المتوفاة وصاحب أخاه للحصول على التصديق عليها أحيانا وأنه رغم علمه بوفاة والدته قد ظهر هيكات بعد وفاتها تحمل ختمها بمبالغ حصل عليها شخصيا بل إن دفاعه في صددالشيكات لا سند له نقد ثبت أنه حرر سانات بعض هذه الشيكات بمخطة الأمر الذي ينفي عرضها عليه من ظهرها كما يقول ". لما كان ذلك ، وكانت العبرة في الحاكة الحنائية هي باقتناع القاضي ساء على الأدلة المطروحة عليه ، وكانت الحكة قد اقتنعت للادلة التي أوردتها في حكها بأن الطاعن ضالع مع أخيه المتهم الأول فيا وقع منهما من جرائم ، وردت على دفاعه ردا سائفا بما يفنده ، فإن ما يشيره الطاعن في هدذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يستقل به بغير معقب ولا يجوز البحث فيه أمام محكة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطمن يكون على غير أساس متعينا فيضه موضه ط .

### جلسة ۲۶ من مارس سنة ۲۹۹۹

برياسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان، نائب رئيس المحكة وعضو ية السادة المستشارين: عجد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد ساع ، وعمود عباس العمرادى ، والدكتور أحمد بجد ايراهيم -

# $(\vee \wedge)$

### الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ القضائية

وصف التهمة . محكمة الموضوع . "سلطتها فى تكبيف الواقعة ". إجراءات المحاكمة . . موازين . جريمة . " أركانها " .

القيرد التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكييفالواقعة وإسباغ الوصف الغانوفي الصحيح عليها ؟ منال في موازين .

إنه وان كان الأصل أن محكة الموضوع الانتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة المعامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا الأنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال بها بالها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي وفعت بها المدعوى على أن تزم في هذا النطاق الا تعاقب المتهمين واقعة مادية غيراتي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضود دون أن تضيف إليها شيئا . ولى كان الناب من أو طلب التكليف بالحضود دون أن تضيف إليها شيئا . ولى كان الناب من دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية ، وكان الفعل المادى المكون لهذه الحريمة يختلف عن الفعل المادى المكون المحرية المتناب عالماتها الحريمة المناب عالماتها المحريمة المناب عن الفعل المادى المكون المقبلة المحتمة في "علون الفعل المادى المكون المفتلة المحتمة في "علون الفعل المادى المكون علم "الوزن الفعل المادى المكون الفعل المديمة المناب عالمة المحتمد في "الوزن الفعل المادى المكون المورعة وقانونية والمناب وهي المورعة المنصوص عليها في "علون الفعل المورعة الوزن الفعل المادى المحون المناب المنصوص عليها في "علون الفعل المورعة الوزن الفعل المورعة الوزن الفعل المنصوص عليها في "علون الفعل المورعة الوزن الفعل المنصوص عليها في الوزن الفعل المعالية المنصوص عليها في "علون الفعل المعالية المحدون المعالية المعالية المحدون المعالية المعالية المحدون الفعل المعالية ال

فى الفرار الوزارى رقم ه ٣٥٠ لسنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فهى واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلبالنكليف بالحضور،فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بىراءة المطعون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مدموغة وقانونية يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

# الوقا ئع

اتهمت النيابة العـامة المطمون ضده بأنه فى يوم 7 أكتو برسنة ١٩٦٧ بدائرة مركز شبين الكوم محافظة المنوفية: حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤ و ١٩٥٤ القانون ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ والحدول المرافق . وحكة مركز شبين الكوم الجزئية قضت حضور يا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم حدا الحكم . وعكة شبين الكوم الإبتدائية \_ بهيئة إستثنافية \_ قضت المتمم هذا الحكم . وعكة شبين الكوم الإبتدائية \_ بهيئة إستثنافية \_ قضت حضوريا بقبول الإستثناف وبراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطويق النقض ... الح

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطمون فيهأنه إذ قضى ببراءة المطمون ضده من تهمة حيازة موازين غير صحيحة وغر مدموغة قد جاء مشوبا بالخطأ في تطبيق الفانون ، ذلك بأنه إذا كانت النيابة قد أخطأت ووصفت التهمة بأنها حيازة موازين غير صحيحة أو مدموغة على خلاف ما "بت مجصر الضبط من أن المطمون ضده كان يثبت في علوم الوزن أوزانا مخالفة للا وزان الحقيقية، فاكان للحكمة أن تفضى بالبراءة لأنها غير مقيدة بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل وكان يتمين عليها أن ترجع الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح .

وحيث إن النيابة إسندت إلى المطعون ضده أنه حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وفانونية وقضى الحكم المطعون فيه ببراءته مما إسند إليه وأقام

قضاءه على " إن المحكة ناقشت محور المحضر ع . . معلوماته فقور بجلسة ١٩٦٨/٣/٢٣ أنه بالتفتيش على الموازين التي في حيازة المتهم فتبين له أنها صحيحة ومدموغة ، إلا أنه اكتشف أن علوم الوزن التي يصدرها يحرر فيها أوزانا مخالفة للأوزان الحقيقية للأقطان التي يقوم بوزنها كما أنه يعهد إلى آخر بهذا العمل مخالفا بذلك أحكام القانون . وحيث إنه أخذا بشهادة محرر المحضر تكون التهمة المسندة إلى المتهم غير قائمة على أساس من القانون أو الواقع". وحيث إنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعـــل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن محص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحاً لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال علمها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت ما الدعوى على حقيقتها كا تتبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالحلسة ، إلا أنه يجب أن تلزم في هذا النطاق بألا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دونُ أن تضيف إليها شيئا . ولما كان الناب من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف أنه حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية ، وكان الفعل المادي المكون لهذه الحريمة يختلف عن الفعل المادي المكون لحريمة إثبات أوزان مخالفة الحقيقة في " علوم " الوزن الي يحررها - باعتماره قبانيا - وهي الحريمة المنصوص علما في القرار الوزاري رقم و٣٥ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم فهي واقعة مغايرةللواقعة الواردة بطلبالتكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من حريمة حيازة موازين غر صحيحة وغر مدموغة وقانونية يكون قد طبق الفانون تطبيقا صحيحاً . كما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

### جلسة ۲۶ من مارس سنة ۲۹۹۹

برياسة السيد المستشار / مخار مصلفى وضوان نائب وأيس المحكة ، وعضوة السادة المستشاوين : عد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد سامح ، ومحمود عباس العموارى ، والدكتور أحمد يجد إبراهم .

# ( ٧٩ )

#### الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ القضائية

مواد مخدرة . إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسهيبه . تسهيب معيب " .

فشاء الداءة . شرطه : أن يكون بعد الإحاطة بأدلة الدءوى وظودتها والموافقة بينها . فشاء الحكم المطمون فيه بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل للجمارك . يعيبه .

ائن كان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراء متى تشككت في صحة إسناد النهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة النبوت عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها و بأدلة النبوت التى قام الاتهمام عليها عن بصر و بصيرة ، ووازنت بينها و بين أطلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داختها الريبة في صحة عناصر الإثبات . وإذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المضون فيه لم يمرض للدليل المستمد من الحوز الذي أثبت في مدوناته أنه أرسل لمصلحة الجمارك ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل ، مما ينبي و بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به و محصه ، فإن حكمها الدون معيها مستوجبا للنقض .

# الوقائع

آتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنهما في يوم ١٩٦٢/١٠/١ بداره مندر شبرا محافظة الفليو بية : (المتهم الأول) حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (المتهمة الثانية) أحرزت بقصد الاتجار جوهوا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكة الحنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١١/١ – أ و ٣٦ و ٢٤ من القانون ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ وفقرر بذلك . وحكة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمواد ١٩٠٤/١ من قانون المقوبات بيراءة المتهمين بما أسند إلهما ومصادرة الجواهر المحدرة المضبوطة ، فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلح .

#### المحكمة

حيث إن النيابة تنعى على الحكم المطعون فيه — أنه إذ قضى براء المطعون ضدها من تهمة إمراز جواهر محدوة على أساس أن الحرز الذى ضبط مع المطعون ضدها الثانية ختم بحتم الحقق "مراد رشدى " بينا الذى أرسل إلى المطعون ضدها الثانية لبس هو ما أرسل إلى المعامل ومن ثم تكون الدعوى مع المطعون ضدها الثانية لبس هو ما أرسل إلى المعامل ومن ثم تكون الدعوى بغير دليل — يكون قد خالف الثابت في الأوراق وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بان الثابت في الأوراق أن المضبوطات ختمت محتم المحقق الأستاذ مراد رشدى وإذ أميدت من المعامل الكياوية لوضع بصمة المتم على الاستمارة التي رشدى وإذ أميدت من المعامل الكياوية لوضع بصمة المتم على الاستمارة التي نظرا لنقل المحقق الأصلى إلى نيابة أخرى . كما أنه ينابت بالأوراق أن ما ضبط لدى المطعون ضدها إلنائية بن ٢٥٨٨ حراما أخذت منه عينة ترن هشرة جرامات هى التي أرسلت إلى التعليل بينا أرسلت باق المضبوطات إلى مصلحة الحماول

لحفظها فكان يتمين على المحكمة إذا تشككت فى إجراءات تحريز ما أرسل إلى التحليل أن تطلب الحرز الذى كان ما زال مودعا بمصلحة الجمارك وتعرض للدليل المستمدمنه .

وحيث إن النيابة أسندت إلى المطعون ضدهما حيازة جوهر مخدر (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وقضي الحكم المطعون فيه بيراءتهما مما أسند إلىهما وأقام قضاءه على ''أنه بالاطلاع على تحقيقات النيابة تبين منها أن وكيل النيامة الذي باشر التحقيق هو الأستاذ مراد رشدي وقد مدأ التحقيق في يوم أول نوفمر سنة ١٩٦٦ الساعة ٤ صباحاً . وفي نهامة النحقيق في ذات التاريخ أثبث أنه قام بوضع المخدرات المضبوطة داخل كيس أصفر وختمه بالجمع الأحر بثمانية أختام باسمه وأشر أيضا بأن برسل إليه الحوز بالنيابة للتصرف وبعد ذلك أعيد فتح المحضر يومي ٣ و ٨ نوفمر سنة ١٩٦٦ بذات الهيئة السابقة ولم يتخذ أي إجراء في اليوم الأول ، وفي اليوم التالي ٨ / ١١ / ١٩٦٦ أثبت وكيل النيابة أنه انتقل إلى الصيدلية ووزن المخدر وحرزه في حرزين ليرسل أحدهما إلى التحليل والناني إلى مصلحة الجمارك ووضع عليهما خاتمه الذي يقرأ ( مراد رشدى ) وقد جاء بتقرير المعامل الكماوية بمصلحة الطب الشرعي أن الحرز المرسل إليها عبارة عن قطعة حشيش وزنت صافيا ١٠ جرام مضبوطة طرف ... ونحتومة بختم ( جمال بيومي ) ودل البحث على أنها لجوهر الحشيش . وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحرز الذي ضبط مع المتهمة الثانية ختم بخاتم ( مراد رشدی ) بینما الذی أرسل إلى التحلیل بخاتم ( حمال بیومی ) الأمر الذي يقطع بأن ما ضبط مع المتهمة الثانية ليس ما أرسل إلى المعامل ومن ثم تكون الدموى بغير دليل ولا ترى المحكمة بعد ذلك أنها في حاجة إلى التعرض لباقى أوجه الدفاع حيث استفر في وجدانها أن ما ضبط مع المتهمة النانية ليس بخدر ، ومن ثم يتعين براءة المتهمين ١٠ أمند إليهما". لما كان ذلك،

وكان من المقور أنه و إن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكها على ما يفيد أنها عصت الدعوى وأحاطت بظروفها و بأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر و بصيرة ، ووازنت بينهاو بين أدلة النبي فر جحت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الإثبات ، ولماكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستمد من الحرز الذي أثبت في مدوناته أنه أرسل إلى مصلحة الجارك ولم تدل المحكة برأيها في هذا الدليل مما ينبي، بأنها أصدرت حكها دون أن تحيط به و عجصه، فان حكها يكون معيها مستوجبا للنقض والإحالة .

#### جلسة ۲۶ من مارس سنة ۱۹۶۹

برياسة للسيه المستشار /غنار مصطف وضوان نائب وئيس المحكة وحضو يةالسادة المستشارين : يجد حيد الوطاب خليل > وحسين سعد ساع >وعمود عباس العدوادي > وعمود عليفه •

# $( \wedge \cdot )$

#### الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ القضائية

- ( ) ، ب ، ج )مواد مخدرة . مأمور الضبط الفضائي . جريمة . تلبس . إثبات . ( ) باثبات بوجه عام . شهادة " دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم " تسهيب . تسهيب غير معيب " .
- (١) وجود مظاهر خارجية تني، بذاتها عن وقوع جريمة أحراز مخدر . بوفر حالة التابس باحرازها .
- (ب) إلقاء المتهم لفافة من حوزته وانتشار محتو ياتها وظهور
   أن ما جا مادة محدة . تحقق حالة التلبس .
- (ج) ليس من شأن تخوف المتهم وخديته من مأمور الضبط عو الأثرالقانونى لقيام حالة التلبس .
- ( د ) مواد مخدرة . مأمور الضبط القضائي. اختصاص. "اختصاص مأمور الضبط مكانيا الضبط المكانيا مكانيا مضبط الواقعة".
- إسباغ المشرع مفة مأمور النبط القضائى في حيم أنحاء الجهورية لل نصت عليم المسادة 2 من الفائون ولم ٨٦ لسسسة ، ٩٦ و في شأن مكافحة الحدوات وتتظيم استهالما والاتجاز فها - حدم جنوى المنازعة فى اشتصاص من نصت طبهم المسادة المذكورة مكانيا بضبط برية الحاؤ غنور .
- (ه) إجراءات المحاكمة . عكمة الموضوع . "الإجراءات أمامها". إثبات . "شهادة" . دفاع . "الإخلال محق الدفاع . ما لا يوفوه" .

تنازل المتم أو المدافع منه عن سماع الشهود . أثره : الاستغناء من سماههم والاكتفاء بتلارة أفوالهم بالتحقيقات ، عدم جواز النبي على المحكمة تعودها هن سماههم .

(و) إجراءات المحاكمة . تزوير . "الادعاء بالتزير" . محضر الجلسة . حكم .

الأصل في الإجراءات الصحة .

الادعاء نحالفة ما أثبت في محضر الجلسة أر في الحكم من اجراءات . فيرجائز إلا عن طريق الادعاء بالنّز ورفيا أثبت .

ا سان ما ينعاء الطاعن على الحكم من مخالفته التابت في الأوراق في شأن ما أثبته من إلقاء الفاقة وما نتج من ذلك من انتثار محتوياتها: وظهور المادة المخدرة ، مردود بأنه بفرض صحة ما يذهب إليسه الطاعن من أن اللفافة قد انفجرت و بانت منها فقط أكياس تشبه أكياس الحشيش ، فإن ذلك يوفر حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تغيىء بذاتها عن وقوع جريمة إحراز محدر .

٧ - إذا كان الحكم قد أثبت أن رئيس قدم المخدرات بشبرا الحيمة كان يترف في الطريق مقدم شخص دلت التحريات على أنه يتمر في المواد المخدرة ، وتصادف أن أقبل المتهم راكبا دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى بعت عليه ما تعرب من الحيب الأيمن الحارجي للمجاب المنافقة وألتي بها بعيدا فا تترت عتوياتها و بان أن ما بها مادة مخدرة ، فإن ما أتبته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة إحراز مخدر .

 جرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يمحو الأثر الفانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدو بعد إلقائه ، ومن ثم لا يقبل من المتهم قوله أن تخليه عن اللفافة كان اتقاء لقبض باطل خشى وقوعه عليه .

إذ جملت المادة وع من الفانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استمالها والاتجار فيها لمديرى إدارة مكافحة المخمدرات

وأقسامها وفروعها ومعاونها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الأول والمساعدين الأول والمساعدين الثانوين الفيطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون المذكور ، فإنه يكون من غير المجد ما يثيره المتهم فى شأن عدم اختصاص الضابط مكانيا بضبط الواقعية بدعوى وقوعها فى دائرة اختصاص محافظة أخرى غير تلك التى يعمل فيها .

ه — من المقرر أن للحكة أن تستنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو شمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تستمد في حكها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ، مادامت هذه الأقوال مطووحة على بساط البحث. وإذ كان ما تقدم ، وكان المدافع من المتهم قد تنازل صراحة من سماع شهادة الإثبات مكتفيا بتلاوة أقوالهما في التحقيقات ، فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن سماعهم و يكون ما ينعاه في هذا الصدد في غير محله .

٣ - متى كان الأصل في الإجراءات الصحة، ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطمن بالتزوير، فإنه لا يقبل من المتهم قوله أن عبارة "عمدل عن طلباته" قد أفحمت تبريرا لإجراء باطل اتحدته المحكمة ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطمن بالتزوير فيا دون مجمضر الجلسة، ويكون ما ردده في طعنه في هذا الصدد غير سديد.

# الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن بانه في يوم١٠/ ١٩٦١/ ١ بدارة مركز شهين الفناطر عافظة القلوبية : أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى عكمة الجنايات لمعاقبته بالمواده و و و ١/٧ و ١/٣٤ - و ٣٣ و ٤٣ من الحدول لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ ، فقرو بذلك . و عكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا محواد الإنهام

مع تطبيق المــادة ١٧ من قانون العقو بات بمعاقبة المتهم بالأشفال الشاقة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيهوالمصادرة. فطعن المحكوم عليه في هذا الحمكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بحريمة إحراز جوهر مخدر قد اعتراه بطلان في الإجراءات وقصور في السبيب وخالف النابت بالأوراق ، ذلك بأن المحكمة لم تستمع إلى شهادة شاهدى الإثبات فخالفت بذلك مبدأ شفوية المرافعة ورفضت سماع شهود النفي مع ثبوت إعلانهم وحضورهم بالحلسة . أما العبارة التي اثبتت في محضرها وهي أن المسدافي من الطاعن قد "عدل عن طلباته " في شأن سماع هؤلاء الشهود فقد أقحمت على المحضر دروا وتبريرا للاجراء الباطل الذي اتخذته برفضها سماع الشهود وقد دفع الطاعن بيطلان إجراءات القبض والتفتيش لعمم إختصاص الضابط مكانيا بإجرائها الا أن الحكم رد على هذا الدفع بعبارة قاصرة لا يستقيم بها الرد عليه ، وخالف الحكم الناب بالأوراق حين أثبت أن الطاعن تخل عن المالك قبض باطل عليه . خلك أن الدين من التحقيقات أنه أكره على هذا التخلى لينفي به إلقاء قبض باطل عليه . كأن ما ذكره الحكم من أن الطاعن حين ألق اللفافة قد انثر ما بها و بات المادة المخدرة يخالف الثابت في التحقيقات من أن الطاعن حين ألق اللفافة حين ألقيت قد تمزقت المادة المخدرة يخالف الثابت في التحقيقات من أن الطاعن حين ألق اللفافة حين ألقيت قد تمزقت وبانت منها أكباس تشبه أكباس الحشيش .

وحيت إنه بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن شاهدى الإثبات لم يحضرا وأن النيابة والدفاع قد اكتفيا بتلاوة أقوالهما الواردة بالتحقيقات وأنها قد تليت بالفعل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للحكة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ، ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث، وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شاهدى الإثبات باكتفافه بتلاوة أقوالهما في التحقيقات، فليس له من بعد أن ينمى على المحكة قعودها عن سماعهما و يكون ما ينعاه في هذا العمدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان النابت بحضر جلسة ما ينعاه في هذا العمدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان النابت بحضر جلسة

المحاكمة أن المدافع من الطاعن بعد أن طلب سماع شهادة شهود نفي عاد وهدل عن طلباته ، وكان الأصل في الإجراءات الصعة، ولا يجوز الادعاء ما يخالف ما أثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن عبارة "عدل من طلبانه" قد أقحمت تبريرا لإحراء باطل اتخذته المحكة ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيماً دون تجضر الجلسة ، و يكون ما ردده في طعنه في هذا الصدد غرسدند . لما كان ذلك ، وكانت المــادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعالها والابجار فيها قد جعلت لمديرى إدارة مكافحة الخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأانيين صغة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص طمها في هــذا الفانون ، فانه غير مجد ما يثيره الطاعن في شأن عدم اختصاص الضَّابِط مكانيا بضبط الواقعة بدعوى وقوعها في دائرة محافظة القليوبية . ولما كان الحكم قد أثبت أن المقدم كال كساب رئيس قسم المخدرات نشرا الحيمة كان يترقب في الطريق مقدم شخص دلتالتحريات على أنه يتحر في المواد المخدرة، وتصادف أن أقبل الطاعن راكبا دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى مدت عليه علامات الاضطراب وسقط من على الدراجة ثم أخرج من جيب جلبابه الأيمن الخارجى لفافة وألتي بها بعيدا فانتثرت محتوياتها وبآن أن ما بها مادة محدرة ، فان ما أثبته الحكم من ذلك يوفر حالة التابس بجريمة إحراز محدر ، وإذ قضى بصحة إجراءات القبض والتفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون. لا كان ذلك ، وكان مجرد تخوف المهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن عجو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المحدر بعد إلقائه ، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن تخليه عن اللفافة كان اتقاء لقبض باطل خشى وقوعه طيـــه. اما ما سنعاه الطاعن على الحكم من مخالفته الثابت بالأوراق في شأن ما أثبته من إلقاء اللفافة وما نتج عن ذلك من انتثار محتو ياتها وظهور المـــادة المخدرة ، فإنه مردود بأنه بفرض صحة ما مذهب إليه الطاعن من أن اللفافة قد انفجرت و مانت منها فقط أكياس تشيه أكياس الحشيش ، فإن ذلك يوفر أيضا حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تنبيء بذاتها عن وقوع الجريمة . لما كان ما تقــدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

### جلسة ۲۶ من مارس سنة ۲۹۹۹

برياسة السيد المستشار / مخشار مصطفى وضوان مائب و"بيس الهمكة : وصفوية السادة المستشارين : عد عبد الوهاب طليل ، وحسين سعد ساخ ، ومحمود عباس العمواوى ، ومحمود عليفه .

### $(\Lambda \Lambda)$

### الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ القضائية

- (١، ب) دنوع . " الدنع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ". نقض . "أسباب الطعن بالنقض الأسباب المتعلقة بالنظام العام ". نظام عام . دعوى جنائية . " نظرها ". حكم . " تسبيه . تسبيب معيب ". دفاع ، " الإخلاع بحق الدفاع . ما يوفره " .
- (†) الدفع بعدم جواز نظر الدموى لسابقة الفصل فيا تعلقه إلانظام
   العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكة النقض ؟
- (ب) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من الدفوع الجوهرية . عدم إراده أو الردطيه . قصور .
- (ج) نيابة عامة . نقض . "المصلحة في الطعن " . طعن . " المصلحة في الطعن " .
  - مصلحة النيابة العامة في الطمن في الأحكام بطريق النقض . مناطها ؟

 ١ من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجـــوز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه – أو كانت عناصر هذا الدفع قدا نطوت عليها الأوراق – بغير حاجة إلى تحقيق موضوعى . ٧ - متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المطعون ضده دفع بأنه "حكم عليه بالغرامة في قضية أخرى" وهو ما يحل على الدفع بعدم جواز نظر العموى لسابقة الفصل فيها . ولما كانت النيابة الطاعنة أثارت وأقرت في طعنها يأنه سبق الحكم على المطعون ضده عن ذات الوفائع وسدد الغرامة المقضى عليه بها وأصبح الحكم فيها نهائيا من قبل الفصل في هذه الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده دون أن يفطن إلى هذا الدع فلم يورده أو يعن بالرد عليه على الرغم من أنه دفع جوهرى قد ينبى عليه - لوصح تغير وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان .

٣ — من المقرر أر الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ، ومن ثم فالها أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطمن بل كانت المصلحة للحكوم عليه وطالما أنه لا ينبى على طعنها — فى حالة عدم إستثنافها لحكمة أول درجة — تسوئ لمركز المنهم .

# الوقائع

 و ۱۸ من الفانون ٤ السنة ١٩٦٦. و محكمة جنع بندر الزقازيق الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام سفر بم المنهم الأول ١٠٠ ق عما أسند إليه و تغريم المنهم الثانى و جوضعف رسوم الترخيص عما أسند إليه بلا مصر وفات . هارض المحكوم علمه الثانى ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا و في الموضوع برفضها و تأييد المحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة از قازيق الإبتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوويا بقبول الإستئناف شكلا و في الموضوع برفضه و تأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات : فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلى .

#### الحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرائم إقامة بناء بدون ترخيص وعلى أرض غير مقسمة ولا تطل على طريق قائم وغير مزودة بالمرافق وشغل البناء لا كثر من ٢٠٠ / من مساحة الأرض ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه يبين من الاطلاع على الحنحة ٣٠٠٠ صنة ١٩٦٦ مند الزقازيق أن المطعون ضده قد حوكم عن ذات الواقعة وقضى بإدانته وسدد الغرامة المحكوم بها عليه وذلك بتاريخ ٢٠٠ نوفجر سسنة ١٩٦٦ وأصبح الحكم نهائيا لعدم إستئنافه ، وقد دفع المطعون ضده بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في تلك الحنحة ، إلا أن المحكمة أغفلت هدا الدفع دون أن تورده في حكها أو ترد عليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه فضلا عن أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متملق بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكةالنقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطمورفيه – أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الاوراق – بغير حاجة إلى تحقيق موضوى ، فان النابت بمحضر جلسة المحاكة المؤرخ ه نوفبر سسنة ١٩٦٧ أن المطمون ضده دفع بأنه "حكم عليه بالغرامة في قضية أخرى " وهو ما يحل على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ولما كانت النيابة الطاعنة أثارت وأقرت في طعنها بأنه سبق الحكم

على المطمون ضده عن ذات الوقائم ، في الجنمة رقم ٢٠٣٠ سنة ١٩٦٦ بندر الزقازيق وسدد الغرامة المقضى عليه بها وأصبح الحمّ فيها نهائيا من قبل الفصل في هذه الدعوى ، وكان الحمّ المطمون فيه قد دان المطمون ضده دون أن يقطن إلى هذا الدعوى ، وكان الحمّ المطمون فيه قد دان المطمون ضده دون أن يقطن عليه هذا الدعوى المورد عليه على الرغم من أنه دفع جوهرى قد يذي عليه لو صح تغيير وجه الرأى في الدعوى . لما كان ذلك ، فان الحمّ المطمون فيه يمكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والإحالة ، ولا يقسد في ذلك أن يكون الطمن مرفوعا من النيابة التي لم تكن قد استأفقت حمّ محكة أول درجه طالك أن الأصل أن النيابة العامة في عجال المصلحة أو الصفة في الطمن هي خصم على المنافق في الطمن هي خصم على المنافق المنافق في العلم موجبات الفانون، ومن ثم فلها أن تطمن بطريق القض في الأحكام وان لم يكن لما كسلطة إنهام مصلحة خاصة في الطمن بل كانت المصلحة هي الحكوم عليه وطا لما أنه لا ينبني على طعنها — في حالة عدم إستثنافها لحمّ محكة أول درجة — تسوى لمركز المتهم ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتمين نقض الحمّ المطمون فيه والإحالة ،

### جلسة ۲۶ من مارس سنة ۲۹۹

بريامة السيد المستشار / نخنار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكة ، وعضوية السادة المستشادين : عد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساع ، ومحمود مباس العمرادى ، ومحمود عطيفة .

# (XY)

### الطعن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ القضائية

- (۱، ب) إثبات . " إثبات بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " . حكم . " تسبيبه . تسبيب معيب " . قتل عمد .
  - (١) تسائد الأدلة في المواد الجنائية .
- (ب) تعویل الحکم فی إدانته لطاعن علی ما أورده خلافا الثابت بالأرواق - من وجود آثار دما. بملابه . خطأ فی الاسناد .

٢ ــ متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن جلباب الطاعن التانى وجدت بها تلوثات ثبت أنها من دم آدمى وعول على ذلك في إدانة هذا الطاعن ، فأنه يكون معيبا بالخطأ في الإسناد .

إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون مقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذي انتهت إليه المحكمة .

# الوقائع

آجمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٤ ما يو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز قاعافظة قنا : قتلوا توحيدة سليم جاد الكريم عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بينوا النية على قتلها وأعدوا لهذا الغرض فأسا وعصياوتر بصوا لها في الطريق الذي اعتادت المرور فيه وما أن ظفروا بها حي انهال عليها المتهمون الثلاثة الأول ضربا بالفاس والعصى قاصدين من ذلك قتلها فاحدثوا بها الإصابات المبينة بتقرير الصفة النشر يحية والتي أودت بحياتها وذلك بينا كان المتهم الراجع يقف معهم يشدأ زرهم و يمسك زوج الحنى عليها مجد إبراهيم أحمد . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم على محكة الحنايات لمعاقبهم بالمواد ٣٣٠ و ٣٣١ من معاون العقوبات . فقرر ذلك ، ومحكة جنايات قنا قضت حضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المحادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغل الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليهم في هدا الحكم بطريق النقض . . إنخ .

#### المحكمه

حيث إن مما ينعاء الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمةالقتل الممد قد أخطأ فى الإسناد ، ذلك بأنه قد أوردف بيانه لأدلة الدعوى أن جلباب الطاعن الثانى عبد الحابر على أحمد وجدت به آثار ثبت أنها من دم آدى فى حين أن الثابت من تقرير التحليل أن هذا الجلباب لم يمكن الجزم بوجود دم به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها ومن بينها تقرير المعمل البكتريولوجى عرض لما تضمنه هذا النقرير بقوله ونهت من تقرير المعمل البكتريولوجى أن جلباب عبد الحابر على أحمد شوهد على أنسجة الكم الأيسر قرب المتصف مسحة مسموة خفيفة تحتل مساحة من المحارج أخذت منها عينات للدم فيهت أنها من دم آدى وأن قيص أحمد على أحمد وجد به على البلن الحساني الأيمن من دم آدى وأن قيص أحمد على أحمد وجد به على البلن الحساني الأيمن

الحلف قرب الذيل مسحتين مسمرتي اللون مختلطتين بالطنن أكرها تحتل مساحة ٢ 🗴 ٢ وهما أكثر وضوحا من الخارج أخذت منها عينات للدم وفحصت فثبت أنها من دم آدمي كما أن ما شوهد على رجلي السروال الخاص بهذا المنهم من تلوثات قرب حافة فتحتى الرجلين فحصت فثبت أنها من دم آدمى وكذا آثار الدماء على الحذاء الحاص به " . لماكان ذلك ، وكان يبين من المفردات المنضمة أن تقرير المعمل البكتريولوجي بمصلحة الطب الشرعي قدورد به أن جلباب الطاعن الثاني عبد الحاير على أحمد وجدت سها عدة بقع أخذت منها عينات للدم فحصت فلم يمكن الجزم بوجود دم وأن جلباب الطَّاعن الثالث أحمد على أحمد وقبيصه وسرواله وحذاءه وجدت بها تلوثات ثبت من تحليلها أنها من دم آدمى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن جلباب الطاعن الثاني عبد الحار على أحمد وجدت بها تلوثات ثبت أنها من دم آدمي وعول على ذلك في إدانة هذا الطاعن يكون معيما بالحطأ في الإسناد ولا يغني في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى، إذ أن الأدلة في المواد الحنائية متساندة نشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي يحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدامل الباطل في الرأى الذي انتهت إليه الحكمة . كما كان ذلك ، فإنه سعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغر حاجة إلى بحث سائر ما يثرهالطاعنون في تقرير أسباب الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن الثاني وكذلك باق الطاعنين نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة.

## جلسة ۲۶ من مارس سنة ۲۹۹۹

برياسة السيد المستشار / بحد صبرى ، وعضوية السادة المستشاوين : بحد عبد المنتم حزاوى ، وبحد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وأفرر خلف .

# $(\Lambda T)$

### الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ القضائية

( ٢ ، ب) قضاة " صلاحيتهم للحكم ". نقض . " أسباب الطعن بالنقض. ما لا يقبل منها ".

(١) القرابة أو المصاهرة التي تمنع القاضى من تغلو الدعوى. تعريفها؟
 (ب) مناط قبول وجه الطعن : أن يكون واضحا محددا .

(ج) تلبس. محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير قيام حالة التلهس". قبض . تفتيش . رجال السلطة العامة . استيقاف . حكم . "تسبيبه . تسهيب غير معيب " . مواد محدرة .

التابس : يكنى لقيامه وجود مظاهر خارجية تني. عن وقوع الجرية . اجازته لرجال السلطة السامة التعفظ على المتهم واقتياده إلى أحد مأمورى الضبط مثال فى جريمة تلبس باحاز مواد نخدرة .

١ — تنص الحادة ٧٧ من القانون وقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شان السلطة الفضائية على أنه: "لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بدنهم قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بدخول الغاية — كا لا يجوز أن يكون ممثل النابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه بمن تربطهم الصلة المذكورة باحد القضاة الذين بنظرون الدعوى ". والقرابة والمصاهرة كسهب من أسباب عدم صلاحيه القاضى هى التي تمتد إلى الدرجة الرابعة ، أما إذا تجاوزتها فإنها لا تمنع القاضى من نظر الدعوى .

٢ — الأصل أنه يجب لقبول وجه الطعن أدب يكون واضحا عددا.
 ولما كان الطاعن قد ساق قوله مرسلا عن قرابة وكيله الأصيل برئيس الدائرة التي أصدوت الحكم فلم يقدم دليا عليها و بأنها تمند إلى الدرجة الرابعة ، فإن ما يتيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٣ - من المقرر أنه يكنى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبيء بذاتها عن وقوع الجريمة ، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكة الموضوع. ومتى كان الحكم المطعون فيهقد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورحاله بأسباب سائفة تتوافر بها حالة النابس بالحريمة التي تبيح لفير وجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد هؤلاء المأموريين ، وكان القول بأن الطاعن ألمق المخدر المشيئة من وجلى الشرطة فإنه بفرض صحته بيس من شأنه أن يجو الأثر القانوني لقيام حالة النابس بإحراز المخدر أثر إلقائه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له على .

# الوقائع

اتهمت النيابة السامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٧ بناحية قسم أول طنطا محافظة الغربية : حاز بقصد الاتجار جوهرا محدرا (أفيونا) وذلك فى غير الأحوال المصرحها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ١٩٣٣ عمن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ المعدل بالقانون رقم ١٨٠ مصوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ من الجدول / ١ . و عكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٥ و ١٩٣٠ من القانون رقم ١٨٣ و ١٩٣٠ من القانون رقم ١٨٣ و ١٩٣٠ من القانون رقم ١٨٣ المناقب ١٩٦٦ والبند/ من الجدول المرفق به مع تطبيق المحادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم من الجملس مع الشغل مدة ستة شهور وتغر يمه خميائة جبه ومصادرة الجوهر المخدر بالمحبس مع الشغل مدة ستة شهور وتغر يمه خميائة جبه ومصادرة الجوهر المخدر المخبوط . وذلك بعد أن عدلت المحكمة وصف التهمة وجعلتها إحراز أفيون بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعال الشخصي . فطمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

#### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطمون فيه إذ دان الطاعن بجر يمة إحراز جوهر محمد في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه قصور في النسبيب وانطوى على بطلان في إلاجراءات ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن من النيابة المامة ولأنه لم يكن في حالة من حالات النلهس المحكة قضت برفض هذا الدفع بحبة أن الطاعن تخلى عن المخدر طواعية إلى أن رئيس الهيئة التي بالخدر إلا خشية محاولة رجل الشرطة الفبض عليه ، هذا إلى أن رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم يمت بصلة الفربي إلى الأستاذ عبد المنعم التي كانت منظورة بجلستي ١٦ و ١٧ من نوفم سنة ١٩٦٨ أن رئيس الميئة قرر إحالة تلك الفضايا إلى دائرة أخرى لوجود مانع لديه هو أنه قريب عامى المتهمين الإستاذ عبد المنعم طلمت المحامى عن الطاعن ومع ذلك نظرت المضف الحامى عن الطاعن ومع ذلك نظرت المحكمة المدعوى رغم وجود الممانع وأصدرت الحكم المطعون فيسه ، مما

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به المناصر الفانونية للجريمة الى دان الطاعن بها وأورد على شوتها فى حقه أدلة سائمة تؤدى إلى ما رتبه عليها عرض إلى الدفع ببطلان القبض والنفتيش ورد عليه بقوله "أما ما دفع به الحاضر مع المتهم — الطاعن — فردود بأنه ما دامت الواقعة هى أن المتهم عندما وقع بصره على رجيل الشرطة السرية ألتى طواعية واختيارا المخدر الذى كان يحله فمفاد ذلك أنه تركه وتنصل منه وعمل على قطع كل علاقة له به وظهور المخدر على النحو المتقدم يعد تلبسا بجريمة إسراز المخدر ، ومن تم يكون الدفع فى غير محله متعينا إطراحه " وما قاله الحكم فيا تقدم سائغ ويتوافر به حالة التلبس بالجريمة التي تنبيح له روجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم على أحد هؤلاء المأمورين ، ذلك بأنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبيء بذاتها عن وقوع الجريمة — كم هو الحال في الدعوى المطروحة — والبت فى هذا الشأن من صميم عمل محكة الموضوع .

أما القول بأن الطاعن ألق المخدر لحشيته من وجل الشرطة فإنه \_ يفرض صحته ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلهس باحراز المخدر إثر إلقائه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له عل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية قد نصت على أنه "لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لغاية المدرجة الرابعة بدخول الغاية كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم المدافع حنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى" والقرابة والمصاهرة - كسبب من أسباب عدم صلاحية القاضى - هي التي تمتد إلى الدرجة الرابعة ، أما إذا تجاوزتها فانها لا تمنع القاضى من نظر الدعوى . ولما كان الطاعن قد ساق قوله مرسلا من قرابة وكيله الأصيل برئيس الدائرة التي أصدرت الحكم فلم يقدم دليلاعليها و بأنها تمتد إلى الدرجة الرابعة يكان الأصل أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعنا وفضه .

### جلسة ۲۶ من مارس سنة ۲۹ و ۱

برياسة السيد / المستشار مجد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين ؛ مجد هبد المنتم هزارى ، وعمد تور الدين عويس ، وتصر الدين عزام ، وأنور خلف .

# ( \ \ \ \ )

### الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١) فاعل أصلي . سرقة باكراه .

الفاعل الأصلى في الجريمة . مثال في جريمة سرقة باكراه •

(ب) إجراءات المحاكة . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تعييب التحقيق السابق ملى الحاكمة لا يصلح سببا للطعن على الحكم .

(ج) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

ما لا يؤثر في سلامة الحكم • مثال .

(د) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . توافق .

الحدل الموضوعي في وزن عناصر الدعوى · استقلال محكمة الموضوع بتقدره درن رقابة نحكة النقض ·

١ — إن بجرد ظهور الطاعن على مسرح الحريمة واتيانه عملا من الأعمال المكونة لها بما يدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩من قانون العقو بات وهو مظاهرته و باق المتهمين للتهم الأول بالالتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبته بالتهى إليه الحكم فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه التي دين بها •

لاحكام هى باجراءات المحاكمة و بالتحقيقات التي تحصل أمام المحكة . فتعييب التحقيق في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

٣ لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون – بفوض النسليم بدعوى الطاعن – قد أخطأ فيها نقله عن اعترافه أمام النيابة بأنه كان وقت الحادث يحمل زجاجة خمر فارغة ، ولا ما يثيره من أنه لم يمس المجنى عليه يأية صورة ، طالما أن الأمرين جميعا لا ينالان من التكيف القانوني الصحيح لمركز العلاعن في الدعوى كما انتهى إليه الحكم .

ع ما يثيره الطاعن من حدم شبوت توافق بينه و بين باقى المتهمين وحدم
 العثور على شيء من المال المسروق لديه ينحل إلى جدل موضوعى فىسلطة المحكة
 فى وزن عناصر المدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكة النقض

# الوقائع

إنهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى ليلة 21 ديسمبر سنة 1977 بدائرة قدم الخليفة محافظة القاهرة: سرقوا مبلغ ثلاثة وعشرين جنبها والمحلوكة لمحمود أمين الحدب بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اعترضوا طريق سيارته وأجبروه على الوقوف وأمسك به المتهم الأول من ملابسه ودفعه بقوته وضر به بيده في صعوم معطلين بذلك مقاومته و يمكنوا بهذه الوسية من الإكراه من السرقة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكة الجنايات لمحاكمة جنايات القاهرة قضت عملا الموادين بتقوير الإتهام ، فقرر بذلك . وحسكة جنايات القاهرة قضت عملا بالمسافق بالمائية بالقالمة بمن عملا وغيابيا بالنسبة المحمين الثاني والثالث وحضوريا بالنسبة المائية المتهمين بمعاقبة المتهم الأولى بالأشغال المبلس مع الشغل مدة سنتين و بمعاقبة المتهم السادس بالحبس مع الشغل مدة سنتين و بمعاقبة المتهم السادس بالحبس مع الشغل مدة واحدة . فطعن الطاعن في هذا الحم بطريق النقض ... إلى الحب

#### المحكمة

حيث إلى ما ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه — إذ دانه بجريمة مرقة باكراه — قد أخل بحقه في الدفاع وأخطا في الإسناد وفي القانون وران على القصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الإخلال بحقه في الدفاع مرجعه أن السيدة المرافقة للجني عليه وقت الحادث لم تسأل في أي مرحلة من مراحل الدعوى رغم احيال كشفها للحقيقة بما يؤيد دفعه التهمة وأما الحطأ في الإسناد فيراه في أن الحكم أسند إليه أنه كان وقت الحادث يحل زجاجة محرفارغة رغم إنكاره الذي الحكم أسند إليه أنه كان وقت الحادث يحل زجاجة محرفارغة رغم إنكاره الذي إلى ما تقدم أن الخطأ في القانون يتمثل في أن الحكم دانه على الرغم من عدم ثبوت مساسه بالمحبي عليه على أية صورة ، وعدم قيام توافق بينه و بين باقي المتهمين على ارتكاب الجريمة ، وأما القصور فهو يرين على الحكم من التفاته عن إعمال مؤدى ما كشفت عنه مجويات التحقيق من أن شيئا من النقود المسروقة لم يضبط عنده مكشفت عنه مجويات التحقيق من أن شيئا من النقود المسروقة لم يضبط عنده و بذلك كله يكون الحكم معيها عمل ستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من صراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى عائتوافر به العناصر القانونية للجريمة الى دان الطاعن بارتكابها . فأورد في همذا التحصيل ما مؤداه أن الطاعن كان يصاحب باقى المتهمين في نزهة ليلية بسيارة من سيارات القوات المسلحة يقودها المتهم الأول ، حتى إذا ماصادفوا المحنى عليه عائدا بسيارته من مدينة المقطم بعد منتصف الليل و بوفقه إحدى السيدات ، فقد إقترح المتهم الأول على زملائه الخمسة أن يستولوا على نقود المحنى عليه كرها ، القيادة ينبعه الباقون وفي بد الطاعن زجاجة خمر فارغة وأحاطوا بسيارة المجنى عليه ، وغادر مقعد وأوهمه المتهم الأول بأنه وصحبه من رجال المخابرات وطلب منه نقودا ، وإذ لم يستجب له المجنى عليه بالنقود على أنه واضعهم من رجال المخابرات وطلب منه نقودا ، وإذ لم يستجب له المجنى عليه فقد أمسك بتلابيه وضر به بقبضة يده في صدره وظاهره منها ، و بعد أن أورد الحكم على شوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها ، و بعد أن أورد الحكم على شوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن وبعد أن أورد الحكم على شوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن وبعد أن أورد الحكم على شوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن وبعد أن أورد الحكم على شوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن وبعد أن أورد الحكم على شوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن وديد أن أورد الحكم على شوت الواقعة لديه على وزملائه وصفهم قاعلين

أصلين في الجريمة. كماكان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص عدم سؤال المحقق للسيدة المرافقة للجني عليه وقت الحادث مردودا بأن ذلك لا يعدو أن يكون تعييبا للتحقيق الذي حرى في المرحلة السابقة على المحاكمة عما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم إذ العرة في الأحكام هي باحراءات المحاكمة و بالتحقيقات التي تحصل أمام الحكمة . ولما كان النابت من مراجعة محاضم جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلبامن المحكمة إستدعاء هذهالسيدة لسماع شهادتها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك، وكان مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجر ممة وإنيانه عملا من الأعمال المكونة لها مما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة و٣٩ من قانون العقو بات وهو مظاهرته وباقى المتهمين للتهم الأول بالالتفاف حول سيارة المحنى عليه ومطالبته بالنقود يجمله كما انتهى إليه الحكم فاعلا أصليافي الحريمة التي دين بها لل كان ذلك ، وكان لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون بفرض التسليم بدعوى الطاءن قد أخطأ فيها نقله عن اعترافه أمام النيابة بأنه كان وقت الحادث محمل زجاجة الحمر الفارغة ، ولا ما شره من أنه لم يمسس المحنى عليه بأمة صورة ، ذلك بأن الأمرين جيعا لا ينالان من التكيف القانوني الصحيح لمركز الطاعن في الدعوى كما انتهى إليه الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما شره الطاعن من عدم ثبوت توافق بينه و بين باقي المتهمين ، وعدم العثور على شيء من المــال المسروق لديه ، ينحل إلى جدول موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض . كما كان ما تفدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متمينا رفضه موضوعا .

### جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عمد صبرى ، وعضو ية السادة المستشارين : مجد عبد الوهاب خليل وحسين سامح ، ومحمود الممراوى ، ومحمود نطيفة .

# ( . . )

### الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ القضائية

دعوى جنائية . " رفعها " . موظفون عموميون . مستخدمون عموميون . قاميم . شركات . عمسل . عقد قامي . عمل . عقد نقض . " حالات الطعن . الحلطأ في تطبيق القانون " . محكمة النقض . " سلطتها " .

شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها . عدم اعتبارهم فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلا حيثاً ينص الشارع على ذلك كالشأن فى الجرائم التى حددها فى فانون المعقوبات .

إمنيار المشرع العامل شركة من فركات القطاع العام فى حكم الموظف أو المستخدم العـام فى علم العام فى علم العـام فى علم عابدة على عبال المـادة ٣٠ / ٣ إحراءات فها أصفته من حماية خاصة على الموظف العام .

تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام الشركات المئوعة أو فى طبيعة العلاقة المقديد التى تربطها بالعاملين فيها .

إن القانون رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٦١ الصادر ف ٢٠ / ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت و إن قضى بتأميم شركتى الشهال النقل وشركة الميناء والبحيرة لنقل البضائع – اللتين أطلق عليهما في بعد اسم شركة المنيا لنقل البضائع بالاسكندرية مأدمجتا تحت اسم شركة النيل العامة لنقل البضائع عليما بالما المنطق ضده ، إلاأنعذا النيل العامة لنقل البضاع – وهى التي يعمل بها المتهم المطعون ضده ، إلاأنعذا

القانون قد نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانوني وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها . وقد أفصح الشارع عن اتجاهه إلى مدم اعتبار موظفي وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه في المادة الأولى من لأمحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادر بقرأر رئيس الجهورية وقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٦١ منّ سريانقوانين العمل والتأمينات|الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا منمما لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بايراده في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الحمهورية رقم ٣٠٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الحمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالفطاع العام الصادر تنفيذ اللقانون وقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وفي ذلك كله آية بينة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلوله ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو طبيعة العلاقة العقدية الني تربطها بالعاملين فيها ، وكاسا رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين في موطن ما أورد به نصا ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب الخطأ الحسيم في الحاق صرر جسيم **بالأموال وغيرها من الحرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني** من قانونالعقو بات حينأضاف بالقانوذرقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٣ إلىالمــادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعــــد في حكم الموظفين العمومين – في تطبيق نصوص الحرائم المشار إليها – مستخدموا الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . فحمل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا مجاوزه إلى مجـــال الفقرة الثالثة من المـــادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم، فإن المطعون صده في علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف

العام أو المستخدم العام و بالتالى لاتنطيق عليه الحماية المنصوص طبها في المادة ٣٣٠ من قانون الإجراءات ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في القانون و يتعين لذلك وقد حجبه الحطأ الذي تردى فيه عن نظر الموضوع\_ أن يكون مع النقض الإحالة .

# الوقائع

آبمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٠ يوليه سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز طنطا : (أولا) تسهب خطأ فى موت نجيسة الحوهرى خضر وكان ذلك ناشئا من إهماله وعدم احتياطه وغالفته اللوائح والقوانين بأن قاد سيارة بحالة يخيم عنها الخطر دون أن يتخذ الحيطة الكافية فصدم المجنى عليها وأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياتها . ( نانيا ) قاد سيارة والمواد ١ و ٢ و ١ ٨ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٤ اسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . ومحكة مركز طنطا الحزئية قضت فى الدعوى حضور يا عملا بمواد الاتهام محيس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . الاتهام محضور يا بقبوله شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف و بعدم قبول الدعوى المنافية المقبدة في هذا الحكم بطريق التقض . الخ بطعين النابة العامة فى هذا الحكم بطريق التقض . الخ به الحريق التقض . الخ به الحريق التقض . الخ به الحريق التقض . الخ به الموسور الحديد المستقيل . الموسور ا

#### المحكة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدموى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبر المطعون ضده مستخدما عاما — بوصفه عاملا فى مؤسسة — على خلاف النابت فى الأوراق من أنه يعمل بشركة مؤتمة آلت ملكيتها إلى الدولة ، وأسبغ عليه الحماية المقررة فى المسادة ٣/٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى شأن عدم

جواز رفع المدعوى الحنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة حالة أن التأميم لم يغير من العلاقة التعاقدية التى تربط الشركات المسؤممة بالداملين فيها .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة في قوله " إنه متى كان من المقرر سنص المادة ٢/٦٣ أ . ج المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنه ١٩٦٢ أنه لا يجوز لذير النائب أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لحريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، ومتى كان الثابت من الأوراق أن المتهم يعمل سائقا بمؤسسة النقل الداخلي ووقع منه الحادث اثناء ونسبب نادية وظيفته وكان موظفو المؤسسات موظفين عموميين ، وأن الدعوى العمومية لم ترفع من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة وفقا لما أوجبته المادة ٦٣ آجراءات بل رفعت من السيد عضو النيابة ومن ثم تكون قد رفعت خبر الطريق القانوبي ومن غير ذي صفة وتكون غير مقبولة " . لما كان ذلك ، وكان الناب من المفردات الى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المطعون ضده يعمل قائدا لسيارة نقل بشركة النيل العامة لنقل البضائع التابعة لمؤسسة النقل الداخلي ، وكان القانون وقم ١١٧ اسنة ١٩٦١ الصادر في ١٩٦١/٧/٢٠ بتأميم بعضالشركات والمنشآت و إن قضي بتأميم شركتي الشهال للنقل وشركة المنيا والبحيرة لنقل البضائع – اللتين أطلق عليهما فيما بعد اسم شركة المنيا لنقل البضائع بالإسكندرية وشركة النيل العامة لنقل البضائع بالاسكندرية ثم أدمجتا تحت آميم شركة النيل العامة لنقل البضائع — وهى التي يعمل بها المطعود ضده ، إلا أن هٰذا القانون قد نص على احتفاظ الشركات المؤممة نشكلها القانوني وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها مع إخضاعه لإشراف الحهة الإدارية التي يرى الحاقه بها . وقد أفصح الشارع عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه في المــادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصــــادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على

موظفي وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متمما لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بايراده في المسادة الأولى من لأنحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادرة بقوار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القسوار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فُيما بعد القراد الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام ألصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وفى ذلك كله آية بينة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها الفانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها وكلما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين في موطن ما أورد به نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب الخطأ الجسيم في الحساق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين النالث وآلرابع من الكتاب الثاني من قانون العقو بات حينأضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلىالمــــادة ١١١ من قانون العقو بات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم المرظفين العموميين — في تطبيق نصوص الحرائم المشار إليها — مستخدمو الشركات ألتي تساهم الدولة و إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما باية صفة كانت – فحل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المسادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيها أُسبغته من حماية خاصة على الموظف العام . لمــا كان ما تقدم ، فان المطعون صده في علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف أو المستخدم العام و بالتالي لا تنطبق طيه الحماية المنصوص عليها في المــادة ٦٣ من قانون الإحراءات الحنائية . و إذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه . ولمساكان الخطأ الذي تردى فيه الحكم قدحجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

### جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عد عبد المنتم حزاوى ، وهندسوية السادة المستشارين : عهد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وعد أبو الفضل حفى ، وأفور خلف .

# (A7)

## الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ القضائية

بناه . عقوبة . " تطبيقها " . حكم . "تسبيه . تسبيب معيب " . نقض . " طالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . عمكمة النقض . "سلطتها " .

إثرام المتم بافامة بناء بدون ترخيص بتقديم السومات الهندسية للبناء في المدة التي مجددها الحكم · واجب عند طلب الجمهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك · خطأ في القانون ·

تنص المادة النائية من القانون وقم ه ؛ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم المباني على أن يقدم مع طلب الترخيص الرسومات والبيانات التي تحسد بقرار وزير الإسكان القرار رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الانحة التنفيذية لهذا القانون متضمنة الرسومات الواجب تقديمها ، وإذ كان ذلك ، وكانت المحادة ١٩٦ من القانون المذكور بعد أن بينت في فقرتها الأولى المقويات التي يحكم بها لمخالفة أحكامه والقرارات المنفذة له ، نصت في فقرتها النائية على أنه و كايجب الحكم بضمف الرسوم المستحقة عن الزخيص في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص ، كما يحكم بناء على طلب الحهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتقديم الرسومات المنصوص علمهافي القرارات المنقذة لما ألم المنافقة نظر عليا في المدة المحددة كان للجهة الإدارية المذكورة إعدادها على فققة نظر بتقديما في المدة المحددة كان للجهة الإدارية المذكورة إعدادها على فققة نظر

مقابل قلموه 1 / من قيمة تكاليف الأعمال بحد أدنى قدره خمسة جنبات وتحصل هذه المصاريف بالطريق الإدارى " . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطمن أن الجهة الإدارية المختصه بشئون التنظيم قد طلبت تكليف المطمون ضده بعمل وسم هندسى في المدة التي محددها الحكم ، فإن الحكم المطمون فيه إذا يستجب لهذا الطلب وأنبي قضاء الحكم المستأنف بشأنه يكون قد أخطأ في الفانون خطأ يستوجب نقضه نقضا حزئيا وتصحيحه بالزام المطمون ضده بتقديم الرسومات الممندسية خلال شهر ، بالإضافة إلى عقوسى الغرامة وضعف رسوم الترخيص المقضى بهما .

## الوقائع

إنهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٢/١٢/١٠ بدائرة مركز المراغة : أنشأ البناء المبين بالمحضر بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٧ و ٧ و ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢. التنظيم المؤتمة فضت في المدعوى غيابيا عملا بحواد الإتهام بتغريم المتهم حمسة جنيهات واستكال الأعمال المخال الخالفة والزامه بضعف رسوم الترخيص وسقديم الرسومات الهندسية الخاصة خلال شهر . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأبيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المنهم هذا الحكم ، ومحكة سوهاج الإبتدائية — بهيئة إستثنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف في قضى به من تقديم الرسومات واستكال الأعمال المخالفة . قطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلى .

#### المحكمة

حيث إن مبنى ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه ـــ إذ دان المطعون ضده بجريمة إقامة بناء بغير ترخيص ـــ قد أخطأفى القانون . ذلك بأنه على الرغم من مطالبة الجمهةالإدارية المختصة بشئون التنظيم بتكليف المطمون ضده ستقديم الوسومات الهندسية ، واستجابة الحكم الإشدائى إلى هذا الطلب فإن الحكم المطعون فيه أانى هذا القضاء بغير علة يتساند إليها فبات معيها بما بستوجب نقضه

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضده يوصف أنه أنشأ بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ وإذ فُضت محكمة أول درجة بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات والزامه باستكمال الأعمال المخالفة وبضعف رسوم الترخيص وتقديم الرسومات الهندسية خلال شهو ، فقد استأنف المطعون ضده هذا الحكم، فقضى الحكم المطعون فيه بتأييدا لحكم المستأنف مع إلغاء عقوبة تقديم الرسومات واستكمال الأعمال المخالفة ، ولم يكن قوله في هذا القضاء إلا أن قال "وحيث إنه بالنسبة لما نص عليه الحكم من عقوبة استكال الأعمال المخالفة فهو أمر لا نص عليه في القانون فيتعين إالهاء الحكم في هذا الصدد " . لما كان ذلك ، وكانت المهادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، تنص على أن يقدم مع طلب الترخيص الرسومات والبيانات التي تحـٰدد بقرار وزير الإسكان وقد أصدر وزير الإسكان القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن اللائحة الننفيذية لهــــذا القانون متضمنة الرسومات الواجب تقديمها وكانت المادة ١٦ من القانون المذكور ، بعد أن بينت في فقرتها الأولى العقوبات التي يحكم بها لمخالفة أحكامه أو الفرارات المنفذة له ، نصت في فقرتها التانية على أنه " كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص 🗕 كما محكم بناء على طلب الحهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتقديم الرسومات المنصوص طيها ف القرارات المنفذة لهذا الفانون في المدة التي يحددها الحكم ، فإذا لم يقم المحالف بتقديمها في المــدة المحددة كان للجهة الإدارية المذكورة إعدادها على نفقته نظير مَقَابِلَ قِدره ١ / من قيمة تكاليف الأعمال بحد أدنى قدره خسة جنيهات وتحصل هذه المصاريف بالطريق الإداري " لما كان ذلك ، وكان الثاب من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الجهة الإدارية المختصة يشئون التنظيم قد طلبت تكليف المطعون ضده بعمل رسم هندسي في المدة التي محدها الحكم ، فإن الحكم المطمون فيه إذ لم يستجب إلى هذا الطلب وواح يلغى قضاء الحكم المستأنف بشأنه يكون قد أخطأ في الفيان خطأ يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالزام المطمون ضده بنقسديم الرسومات الهندسية خلال شهر ، بالإضافة إلى عقوبتى الغرامة وضعف وسوم الرخيص المفضى بهما .

## جلسة ٣١ من مارس سنة ٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكة ، وعضوية السـادة المستشارين : مجد بحد محفوظ ، ومجد عبد الوهاب خايل ، وعمود عباس العمرارى ، وعمود عطيفه .

## $( \wedge \vee )$

## الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ القضائية

(١١، ب ، ج ) دعوى جنائية . "تحريكها". "انقضاؤها بالحكم". اثبات . "قوة الأمر المقضى". حكم . "حجيته . التماس امادة النظر".

- (١) مدى حجية الحكم الجنائ النهائر ؟
- (ب) حالة طلب إعادة النظر المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة ٤١ ٤٤ احراءات - فطاقها ؟
- (ج) للبابة الداءة رفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المتحكوم عليه فى الجربة التي صدر فيها الحكم بادائه حسواء كان فاعلا أو شريكا حسالاً أنه لايجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أناست الدعويين على أساس وحدة الفاعل بأن أنجيت فى دعواها الأخيرة إلى اسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا من صدر الحكم بادائه طالما بن الحكم الأول عنا يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجربة . لها طلب إلذاء الحكم الأول عن طريق الحماس اعادة النظر طبقا للدادة ١٤٤/٥ اجراءات فاذا ماتم طريق الحماسات العادة النظر عقوريك الدعوى الجفائية من جديد قبل المتم الآخر.
- (د) نقض . "سلطة محكة النقض " . مستشار الإحالة . أمرً بالا وجه . دعوى جنائية . "تحريكها " . بطلان . "بطلان أصلى " .

لمحكة النقض نقض الأمر المعلمون فيه العداد من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتشى القانون العالمة المادة ٢/٣٥ من القانون ٥١ لسنة ١٩٥٩ .

بطلان اتصال قضاء الاحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وبعوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى .

الإجراءات الفاطمة للتقادم الدعوى الجنائية ؟

ا تقطاع التقادم حين . إمتداد أثره إلى جميع المنهمين فى الدعوى ولولم بكو نوا طرفا فى تلك الإجراءات .

(و) جريمة . " الجريمة المستمرة " . سلاح . ذخيرة . دعوى جنائية . " إنقضاؤها بمضى المدة " .

١ — نص قانون الإجراءات الجنائية فالمادة ٥٥ منه على أنه : "لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أداة جديدة أو بناء على ظهور أداة جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانون لجريمة ". فدل بذلك على أن حكم القضاء هو عنوان حقيقة أقوى من الحقيقة ذاتها، ومن ثم فلا يصح النيل منه إلا بالطمن فيه بالطريق المقرر لذلك في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من القانون المشار إليه .

٧ - أضافت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإحراءات الحنائية إلى حالات طلب إعادة النظر حالة مستحدثة رؤى بها أن تكون سبيلا إحتياطيا لتدارك ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى مع الحالات الأخرى الحائز إعادة النظر فيها ولا تنفك عنها ، الأمر الذى دلت عليه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات الحنائية . وقد أجيز بمقتضى تلك الفقرة طلب إعادة النظر

فى الأحكام الصادرة بالعقوبة فى مواد الجنايات والجنع . " إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائم أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائم أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه " .

٣ ــ مؤدى استصحاب سياسة التشريع معالقاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها بالأحكام الواردة بالفقرة الخاسة من المادة ٤١ والفقرة الأخرة من المادة ع و عوالمادة و وعن من قانون الإحراءات الحنائية أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام وإحترامها ــالتي تمليها المصلحةالعامة ــ نفرض قيداعلى سلطةالنياية العامة في تجديد الدعوى الحنائية بعد صدور حكم فيها بالإدانة ، فهي وإن كان لهـ أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الحريمة آلتي صدر فيها الحكم بادانته ـ سواء كان فاعلا منصاً أو شريكا ــ إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوبين على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة إلى اسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا ممن صدر الحكم بإدانته إذ يمتنع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الحديدة طالمًا بقي الحكم الأول فأمَّا يشهد أن المحكوم عليه هو مرتكب الحريمة . وقد هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية سالفة البيان للنيابة العامة أن تطاب - عن طريق التماس إعادة النظر – إلغاء الحكم متى قدرت أرب الوقائم الجديدة قد حسمت الأمر وقطعت بترتيب أثرها في شبوت براءة المحكوم عليه ، فاذا ما تم لها ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائيـة من جديد قبل المتهم الآخر • وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار إليها مقصور على حالات الأخطاء الإجرائية التي لا ينكشف أمرها إلا بعد صــــدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل إلى تداركها إلا عن هذا الطريق . أما ما أشارت إليه النيابة في طعنها من أنها كانت تسعى ابتداء إلى محاكسة الجانى الحقبق في نظرها وكذلك شاهدي الزورحسب تصويرها بغية الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنهما نص الفقرة الثانية من المسادة ٤٤١ سالفة الذكر ، ما تقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد أن استحدثت الفقرة الخامسة من الماده المشار إليها التي لم يكن لمّا ما يقابلها في ظل قانون تحقيق الجنايات الملفى ، فضلا هما فيه من مساس ظاهر بالأحكام ومجلبة لتناقضها ومضيعة لقوتها وهيبتها التي حرص القانون دائما على صونها مقررا لها في سبيل ذلك من الضائات والقيود ما يكفل تحقيق غرضه تغلبها له عما عداه من اعتبارات أخرى، ولا تعارض بين هذا النظر و بين القول بان حجية الحكم نسبية الأثر ، لأن المقام ليس مقام دفع بالجمية حتى يرد بخناف شرط وحدة الخصوم و إنما هومجال النظر في اتباع الطربق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة .

ع - لحكة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لصلحة المتهمين عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكة النقض . ولما كان الأمر متعلقا ببطلان أصلى شاب اتصال قضاء الإحالة بالدعوى الجنائية فإنه يتمين القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني وذلك بما تضمته من تهم لا وجه لإلزام قضاء الإحالة بالمعنى المعنى المعنائية عنائية من تهم لا وجه لإلزام قضاء الإحالة الاجتراء بألها ما دامت قد سعت إليه جملة - باعتبارها مرتبطة معضها المعض - بإجراءات باطلة بطلانا أصليا .

مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في فيهته وأن هذا الانقطاع عيني يمند أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات .

 ٣ - جريمة إحراز السلاح النارى المششخن والذخيرة بغير ترخيص من الحرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المسقطة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة إلا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطمون ضدهم بأنهم ف خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ حتى ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية : المتهم الأول قتل مفتاح

حليل العربي عمدا بأن أطلق طيه عدة أعيرة نارية من بندقية فاصدا من ذلك قتله غاصابته إحداها بالإصابات الموصوفة سقوير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، كما أصاب المتهم الثالث سليان عهد سلمان سيف الدبن بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد افترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أن المتهم فى نفس الزمان والمكان شرع فى قتل ابراهيم عبدالرؤوف الشبيخ وسليان عجد سلمان سيف الدين عمدا بأن أطلق علهما عدة أعرة ناوية قاصدامن ذاك قتلهما وخاب أثرالجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهم فيهوهوعدم إحكام الرماية الأمر المنطبق على الجناية المنصوص علما في المواده، و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقو بات . والمتهمين الثانى والثالث: شهدا زورا على متهم في جناية وترتب على هذه الشهادة الحكم عليه وذلك بأن شهدا أمام جنايات شبين الكوم على خلاف الحقيقة بما يفيد أن عد قطب أبو عوف نجم وآخرهما اللذان قتلا مفتاح هليل العربي وشرعا في قتلهما وترتب على هذه الشهادة صدور الحكم على المذكور بالأَشْفَالُ الشَّاقة المؤبدة. والمُتهمِّينِ الأول والرَّاجِ :(أولا) أحرَزا سَلاحا ناريا «بندقية مششخنة» بدون ترخيص ( نانيا ) أحرَزا دُخَائر "طلقات» مماتستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصًا لحماني حيازتهأو احرازه. وطلبت إلى مستشار الإحالة بحكمة شبين الكوم الإبتدائية إحالة المتهمين إلى عجكة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٤/١–٤منقا نونالعقو بات، ١و٦و٣/٢-٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٤٦٥ لسنة ١٩٥٤ ، وه ١٥ لسنة ١٩٥٦ و ٥٠ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة إلى المتهمين الناني والثالث . والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ ــ ٤ و ٢٠من القانون ٤٩٤ لسنة ٤٩٥ المعدل بالقوانين ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤ و١٩٥٠ لسنة ١٩٥٦ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول (ب) مَن الجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة إلى المتهم الرابع . ولدى نظر الدعوى أمام مستشار الإحالة دفع الحاضرعن المتهمين (أولا) بَعْدُمُ اختصاص المحكمة بنظر الدعوى (ثانيا) عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ( ثالثا ) عدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . (رابعاً ) بطلان اجراءات تقديم الدعوى إلى المحكمة . وبجلسة ١٨ من بناير سنة ١٩٦٨ قضى مستشار الإحالة (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا سنظر الدعوى و باختصاصها بنظرها ( ثانيا ) رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيهامن محكة جنايات شبين الكوم بتاريخ ع ما يوسنة ١٩٦٥ و بجواز نظرها وقبولها ( تالتا ) وفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بنيرالطريق القانونى و بقبولها (رابعا) رفض الدفع ببطلان اجراءات تقديم الدعوى إلى المحكمة و بصحتها وقبول الدعوى ( خامسا ) وفي الموضوع بالاوجه لإقامة الدعوى قبل المتهمين الأربعة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وسقوط الإتهام تبعا لذلك . فطعن المحامى العام أمام محكمة استثناف طنطا في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن النيامة العامة تنعي على الأمر المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد والفساد في الإستدلال والقصور في النسبيب حين قضي بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المطعون ضدهم الأربعة استنادا إلى مضي أكثر من عشر سنوات من تاريخ وقوع جريمة القتل المسندة إلىالمطعون صده الأولالتي وقعت في ٢٢ نوفر سنة ١٩٥٦ دون أن تقطع باجراء قاطع لتقادمها ، ذلك بأن النيابة العامة كانت قد أجرت التحقيق في جرائم الفتل العمد المقترن بالشروع في القتل وجريمة احرازالسلاح النارى المششخن والذخرة بغير ترخيص في يوم وقوعها وانتهت إلى إنهام كل من عدقطب أبوعوف نجم وشقيقه عبدالعزيز وطلبت من "غرفة الإتهام" بمحكمة شبين الكوم الإبتدائية احالتهما إلى محكمة الجنايات ، فقررت الغرفة ذلك في ٢ من أكتو برسنة ١٩٥٧ ثم حرت محاكمة المتهمين المشار إليهما أمام عُكمة الجنايات التي قضت حضوريا في ٤ ما يو سنة ١٩٦٠ بمُعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤيدة و بعراءة المتهم الثاني ، فقرر المحكوم عليه الطعن في الحكم بطويق النقض في ٧ مايو سنة ١٩٦٠ . وقضت محكة النقض في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ برفض الطعن ثم قدمت إدارة المباحث الجنائية العسكرية بلاغا إلى النيامة العــامة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ منتيجة تحرياتها في الحادث تضمن أن المطعون ضده الأول عبد الحافظ عبد الصمد أبو عوف الشهر بعبد الحكم هو الذي ارتكب حريمة الفتل العمد والشروع في قتل المطعون صده الثالث وان إتهام المحكوم عليه عهد قطب أبوعوف وشقيقه إنما كان انتقاما منه

لخلافات سابقة ونولت النيابة العسامة التحقيق فيذلك البلاغ بتاريخ ١٣ دىسمبر سنة ١٩٦٦ وانتهت إلى تقديم القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة شبين الكوم الإسدائية بوصف أن المطمون ضده الأول إرتكب حريمة القتل العمد المقترن بالشروع في قتل كل من المطعون ضده الثاني والثالث وأن هذين الأخبرين شهدا زورا على المحكوم عليه عهد قطب أبوعوف نجم وأن المطعون ضدهما الأول والرابع أحرزا سلاحا ناريا مششخنا وذخيرته بدون ترخيص ونظوت الدعوى أمام مستشار الإحالة بجلسة ١٠ ديسمبرسنة ١٩٦٧ ثم أصدر أمره المطعون فيه بتاريخ ١٨ ينايرسنة ١٩٦٨ وهذه الإجراءات كلها تقطع التقادم لمــاله من أثر عيني يمتد إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا أطرافا فيها ، ذلك بأن كافة إجراءات التحقيق والمحاكمة التي اتخذت قبل المحكوم عليه عهد قطب أبو عوف نجم وشقيقه تقطع التقادم بالنسبة إلى المطعون ضده الأول وإن كان أمره لم ينكشف إلا بعد مضى عشر سنوات من ناريح وقوع الحريمة وكذلك الحال بالنسبة إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث لوقوع جنّاية الشهادة الزور المسندة إليهما في ٢٠ مايوسنة ١٩٦٠ ــ تاريخ جلسة محكمة الجنايات التي شهدا فيها زورا وصدر الحكم بمعاقبة المحكوم علية سالف الذكر بناء على تلك الشهادة ــو بذلك فإن المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الحنائية عن الحناية المشار إليهالم تكن قد إنقضت وقت صدور الأمر المطعون فيه كاأن جريمة إحراز السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص المسندة إلى المطعون ضده الرابع هي من الحرائم المستمرة ولا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا من تاريخ إنتهاء حالة الاستمرار وقد ثبت من الأوراق أن المطعون ضده المذكور قد أقر بالتحقيقات محيازته للبندقية المضبوطة وأنه أرشد ضابط المباحث الجنائية العسكرية عن مكان إخفائها في حقله حيث تم ضبطها في حيازته في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ولم تكن المدة المقررة للسقوط قد انقضت في تاريخ صدور الأمر المطعون فيه . هذا إلى أنه لم يفصل في شأن البندقية والذخرة فضلا عما تردى فيه من خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب حن تعرض الناقشة الافتراضية للأدلة المقدمة في الدعوى وتعييبه لإجراءات التحقيق و إطراحه اعترافات المطعون ضدهم بقالة صدورها عن طريق الإكراء والتعذيب وقعوده عن مناقشة أدلة الإدانة وتحيصها مما يعيب الأمر المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه ،

وحيث إنه يبين من الأوراق أن جناية القتل العمد المقترن بجنايتي الشروع في القتل العمد المسندة إلى المطعور... ضده الأول قد وقعت في ٢٢ نوفمر سنة ١٩٥٦ و باشرت النيابة العامة التحقيق في الحادث في هذا التاريخ واستمر التحقيق إلى أن أمرت بتاريخ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بتقديم القضية إلى" غوفة الاتهام " بالنسبة إلى عهد قطب أبو عوف نجم وعبد العزيز قطب أبو عوف نجم لإحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكتهما عن هذه الجناية فأمرت الغرفة بذلك في 7 من أكتو برسنة ١٩٥٧ وقضت محكمة جنايات شبين الكوم بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٦٠ براءة عبدالعزيز قطب أبو عوف نجم مما أسند إليه و بمعاقبة عمد قطب أبو عوف نجم بالأشغال الشاقة المؤبدة، فقرر هذا الأخيربالطعن في الحكم بطريق النقض ف٧ مأيو سنة ١٩٦٠ وقضت محكمة النقض ف١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ برفض طعنهثم قدمت إدارة المباحث الحنائية العسكرية بلاغا بتاريح وديسمبرسنة ١٩٦٦ يتضمن أن تحرياتها قد دلت على أن المطعون ضده الأول هو الذي ارتكب الحادث وأنه احتفظ ببندفيته التي استعملها في الحادث إلى أن أخفاها لدى المطعون ضده الرابع في حقله حيث تم ضبطها بمعرفة المباحث الجنائية العسكرية يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وأن اتهام عد قطب أبو عوف نجم وشقيقه إنمــا كان بإيعاز من المطعون ضده الثاني وعائلته انتقاما منهما لخلافات سابقة بينهم على قطعة أرض ويتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ باشرت النيابة العــامة التحقيق وسألت فيه المطعون صدهم ثم انتهت بتاريخ ٢٧ فبرايرسنة ١٩٦٧ إلى إحالتهم إلى مستشار الإحالة لإحالتهم إلى محكة الجنآيات لمحاكة الأول عن جناية القتل العمد المفترن بالشروع في الفتل والثاني والثالث عن جناية الشهادة الزور على متهم في جناية وترتب عليها الحكم عليه والأول أيضا والرابع عن إحراز سلاح نارى مششخن وذخائر بدون ترخيص ونظرت الدعوى أمآم مستشار الإحالة بجلستي ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧ و ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ثم أصدر أمره المطعون فيه بتاريخ ١٨ ينايرسنة ١٩٦٨ انتهى فيه إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى الحنائية لَانقضائها بمضى المدة بقوله ". . وثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى

أن تهمة القتل المنسوبة إلى المتهم الأول قد وقعت في ٢٢ نوفم سنة ١٩٥٦ وأن أول إحراء من إحراءات التحقيق والتي ينقطع بها سريان النقادم قبل النيابة العامة هو يوم ٩ديسمبر سنة١٩٦٦ إلا أنالنيابة ألعامةرغم تقديمهذا البلاغ إليها فيالتار يحالمذكور لم تقم بسؤال دراستجواب المتهم الثانى وقامت بعدئد سؤال المتهم الأول في ٣١ ديسمبرسنة ١٩٦٦ واستجواب المتهم الثالث في ٣ ينايرسنة١٩٦٧ والرابع ٢٦ ينابرسينة ١٩٦٧ وبذلك تكون مدة سقوط الدعوى الحنائية قبل في الأوراق ما يفيد وجود أي إجراء من إجراءات الإتهام أوالتّحقيق أو المحاكمة أو إحراءات الاستدلال الموجهة إلى المتهمين قد تمت وبزوال ما تقــدم من إحراءات قاطعة لمدة التقادم المسقط للدعوى الحنائية تكون مدة السقوط قد اكتملت وتزول الدعوى الجنائية ويزول الاتهام الملازم لها عن المتهمين جميعا وأنه و إن كانخصوم الدعوى الحالية لم يدفع أحدهم الدعوى بمضى المدةو يطالب مانقضاء الدحوى الحالية تبعا لذلك فإن هذا الأمر وهو القضاء بانقضاء الدعوى الحنائية متملق بالنظام العام وقدرتبه الشارع وألزم القضاء به لأنه مقرر للصاّح العام وليس لمصلحة المتهم وتبعا لذلك وفي ضوء ما تقدم وأخذا بأرب انقضاء الدعوى هو من النظام العام فانه يكون للحكمة بل وعليها ومن تلقاء نفسها أن تقضى بسقوط الدعوى الحنائية بمضى المدة ولولم يطلبه المتهم كما سلف القول بل ولو تنازل عنه المتهم طالبا السير في الدعوى لإثبات براءته مثلا وتأسيسا على ما تقدم ولتعلق هــذا الأمر بالنظام العام يكون للتهم أن يدفع الدعوى بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى بل ولأول مرة أمام محكمة النقض. ومن حيث إنه وفي ضوء ما نقدم بيين أن مدة التقادم المسقط للدعوى الحنائية قد توافرت شرائطه في هذه الدعوى وذلك لمضي أكثر من عشر سنوات على وقوع الحريمة المسندة إلى المتهمين الأربعة إذ حدثت واقعة القتل وما تلاها من جراتُم كجريمة شهادة الزور المسندة إلى المتهمين الثاني والثالث وكذلك حريمة إحراز السلاح والذخيرة المسندة إلى المتهم الرابع قد حدثت بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولم توجه أية إجراءات من إجراءات الاتهام إلى المتهمين إلا في 7 ديسمر سنة ١٩٦٦ وذاك بألنسبة للتهم الثانى حيثسألته النيابة منالتهمة واستجوبته ثمتم الإحراءالقاطع للدة بالنسبة للتهم الأول في ٣١ ديسمبر ســنة ١٩٦٦ حيث استجو بنه النيابة

لأول مرة و بالنسبة للتهم الثااث في ٣ يناير ســنة ١٩٥٧ و بالنسبة للتهم الوابع في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ حَيث استجوبتهما النيابة في هذا التاريخ ووجهت الإتهام إليهم وهذه الإحراءات القاطعة للدة قد حدثت بعد تكامل مدة التقادم المسقط للدعوى الحنائية أما تاريخ العثور على البندقية في ٢٠ نوفير سنة ١٩٦٦ المستعملة في الحادث والتي استعملها المتهم الأول في قتل المجنى عليه وفقا لتحريات إدارة المباحث الجنائية وهو التاريخ الذي ركنت إليه النيابة في تحديد التاريخ فيوصف التهمة والذي أوردته في تقرير الإتهام فهو تاريخ لايعتبر الاجراء الحاصل فيهوهو ضبط البندقية احراء قاطعا للدة لأنه لا يعدوأن يكون اجراء من احراءات الاستدلال لم تتخذ في مواجهة أي من المتهمين بلولم تعلم بهالنيابة العامة إلافي يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وبذلك تقضى المادة ١٧ من قانون الإحراءات حيث قالت "تنقطع المدة باجراءات التحقيق أوالإتهام أوالحاكمة وكذاك بالأمر الجنائي أو باجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي ... " والتقرير بانقضاء الدعوى الجنائية هو أمر يمس النظام العام كما سلف القولوأنه وان كَانَ المتهمون لم يدفعوا به سهوا ولم تَدفع به النيأبة عمداً وهي الحفيظة على حسن تطبيق القانون فان المحكمة تقوم احتراما للنظام العام وأخذا بنصوص القانون بالتقرير بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المتهمين حميعا لفوات مدة أكثر من عشر سنوات على وقوع الجريمة وهذا الأمر اعترفت به النيابة العامة في أوراق الدعوي بالنسبة لحريمي التزوير والإستعال المسندتين إلى الرائد بالمعاش عد عبد الحليم موسى والذي كان ضابطا لمباحث مركز تلا وقت وقوع حادث القتل موضوع هذه الدعوى وهو الذي دس البندقية المستعملة في الحادث على المتهم عجد قطب أبوعوف نجم وأخيه عبد العزيز لتلفيق الإتهام قبلهما كما جاء تحريات إدارة المباحث الحنائية العسكرية . . وكان الواجب يفتضيها إعمال نصوص القانوز في شاذ المتهمين الأربة وأن تأمر وهذا من حقها لله بانقضاء الدعوى الجنائية قبلهم أسوة بهذا الضابط وزميله بل إن المتهمين الأربعة أسبق تاريخًا في اكتمال مدَّة التقادم المسقط من الضابط وزميله لأن تهمة القتل وماتعلق بها من تهمة احراز السلاح قد حدثت في ٢٠ نوفمر سنة ١٩٥٦ أمامحضم العثور على البندقية المستعملة في الحادث والذي حرزة الضابط آنف الذكر بمشاركة الشرطي المشار إليه فقد حصلت في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وذلك لأن

النيابة العامة هي الأمينة على الدعوى العمومية والحفيظة على حسن سر القانون. وتطبيقه وتبعا لذلك يتعين التقرير بانقضاء الدموى الحنائية على المتهمين الأربعة وسقوطها بمضى المدة. لما كان ذلك ،وكان مفادمانصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الإجراءات الحنائية أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيمته وأن هذا الانقطاع مبنى يمتد أثره إلى حميم المتهمين في الدعوى واو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات . وكانت إجراءات التحقيق والاتهام والحاكمة التي تمت في جريمة القتل المقترن المسندة إلى المطعون ضده الأول والتي اتخذت في مواجهة المحكوم عليه عجد قطب أبوعوف نجم وشقيقه تقطع مدة التقادم فى حق المطعون ضده الأول ولم تنقص علما عشر سنوات . وكانت جنابة الشهادة الزور المسندة إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث قد وقعت بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٠ — وهي تاريخ جلسة محكمة الجنايات التي شهدا فيها ضد عهد قطب أبو عوف نجم وشقيقه – كما أن حريمة إحراز السلاحالناري المششخن والذخيرة بغير ترخيص المسندة إلى المطعون ضده الرابع هي من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المقررة لانقضاء الدعوى الحنائية فيها بمضى المدة إلا من تاريخ إنتهاء حالة الاستمرار وكان البين من الأوراق أن تاريخ ضبط السلاح وذخيرته هو ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وتلت ذلك إجراءات التحقيق . وكان مؤدى ما تقدم أن التقادم لم يلحق تلك الوقائع ، فإن الأمر المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك يكونُ قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه في هذا الحصوص .أما ماتنماه النيابة العمامة على الأمر المطعون فيه فيما استطرد إليه من تزمد في منافشة أدلة الدعوى فلا محـــل له ما دام لم يرتب على مناقشة تلك الأدلة أثرا فيا انتهى إليه قراره .

وحيث إن الدفاع عن المطعون ضدهم سبق أن أثار فى مرحلة الإحالة دفعا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ونعى على إجراءات تحريك الدعوى المطروحة أن النيابة العامة لم تسلك طريق التماس إهادة النظر المرسوم فى قانون الإجراءات الجنائية بمسا يصم تلك الإجراءات بالبطلان . وردد أمام هذه المحكمة - محكمة النقض - الدفع ببطلان إجراءات محريك الدعوى تأسيسا على حصولها بغير الطريق القانوني. لما كان ذلك ، وكان قانون الإحراءات الحنائمة قد نص في المادة هوي على أنه " لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فهانها ثيانناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء هلي تغيير الوصف القانوني للجريمة " فدل بذلك على أنحكم القضاء هو عنوان حقيقة أقوى من الحقيقة ذاتها ومن ثم فلا يصح النيل منه إلا بالطعن فيه بالطريق المقرر لذلك في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من القانون المشار إليه . وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من ذلك القانون قد أضافت إلى حالات طلب إمادة النظر حالة مستحدثة رؤى بها أن تكون سبيلا احتياطيا لتدارك ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى مع الحالات الأخرى الجائز إعادة النظر فهما ولا تنفك عنها ، الأمر الذي دلَّت عليه المذكرة الإيضاحية رقم ٣ عن مشروع قانون الإحراءات الحنائية . وقد أجير بمقتضى تلك الفقرة طلب إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح . " إذا حدثت fو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه" لما كان ذلك، وكان مؤدى استصحاب سياسة التشريع مع القاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها بالأحكام المتقدمة ، أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام واحترامها - التي تمليها المصلحة العامة - تفرض قيدا على سلطة النيامة العامة في تجديد الدعوى الحنائية بعد صدور حكم فيها بالإدانة . فهي وان كان لهـــا أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصّفه مساهما مع المحكوم دليه في الجريمة التي صدر فها حكم بإدانته - سواء كان فاعلا منضما أو شريكا - إلا أنه لا بجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعويين على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة إلى إسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلا ممن صدر الحكم بإدانته إذ يمتنع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الحديدة طالما بق الحكم الأول فائما يشهد بأن الحكوم عليه هو مرتكب الحرعة . وقد هبأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الحنائية سالفة البيان للنيابة العامة أن تطلب - عن طريق التماس إعادة النظر \_ إلغاء الحكم الأول متى قدرت أن الوقائع الجديدة قد حسمت الأمر

وقطعت بترتيب أثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فإذا ما تما إلحا ذلك به استعادت سلطتها في تحريك الدموى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر ، و مذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار إليها مقصور على حالات الأخطاء الإجرائية التي لا سكشف أمرها إلا بعد صدور حكمن متناقضين فلا يكور من سبيل إلى تداركها إلا عن هذا الطريق . أما ما أشارت إليه الطاعنة في طعنها من أنها كانت تسعى إبتداء إلى محاكمة الجانى الحقيق في نظرها وكذاك شاهدى الزور حسب تصويرها بنية الحصول على حكمن متناقضين لتجرى في شأنهما نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٤ سالفة الذكر ما تقول به من ذلكلا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد أن استحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار إلها التي لم يكن لها ما يقابلها في ظل قانون تحقيق الحنايات الملني، فضلا عما فيه من مساس ظاهر بالأحكام ومجلبة لتناقضها ومضيعة لقوتها وهميتها التي يحرص القانون دائما على صونها مقررا لها في سبيل ذلك من الضائات والقيود ما يكفل تحقيق غرضه تغليبا له عما عداه من اعتبارات أخرى ولا تعارض بس هذا النظرو بين الفول بأن حجية الحكم نسبية الأثر ، لأن المقام ليس مقام دفع بالحجية حتى يرد بتخلف شرط وحدة الحصوم وإنمى هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة . لما كان ما تقدم ، فإنه شعىن نقض الأمر المطعون فيه وتصحيحه على مقتضي القانون لمصلحة المتهمين - عملا بالفقرة الثانية من المادة و٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ــ لتعلق الأمر سطلان أصلى شاب اتصال قضاء الإحالة بالدعوى ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الحنائية لرفعها بغير الطريق القانوني وذلك بما تضمنته منتهم لاوجه لإلزام قضاء الاحالة الاجتزاء بأبها ما دامت قد سعت إليه حملة \_ باعتبارها مرتبطة بعضها البعض\_ بإحراءات باطلة بطلانا أصليا .

### **جلسة ۳۱ من مارش سنة ۹۹۹**

برياسة السيد/ المستشار يجد صبرى ، وهضوية السادة المستشارين : عهد يجد محفوظ ، ومحمد عبد الرهاب خايل ، وحسين سامح ، ومحمود العمراوى .

## $(\Lambda\Lambda)$

### الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ القضائية

(1) دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . إثبات . " بوجه عام ". "شهادة ". حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معبب "، نقض. " أحباب الطعن . مالا يقبل منها " . رشوة .

إثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .

النبى على ألمحسكة تعودها من أجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحسكم على ما شهد به شاهد عما ورد تسجيل لمنافشة بنه وبين انتهم ، دون سماء المحكمة لحفا التسجيل أو إيراد فحواه .

- (ب) رشوة . موانع العقاب .حكم . وتسبيبه . تسبيب غير معيب " .
- اقتصار الاعفاء الوارد فى المسادة ١٠٧ مسكررا عفو بات على الراشى والوسيط درن المرتشى.
- (ج>د) اشتراك ، عقوبة . " العقوبة المبررة " . جريمة . رشوة .
   اختلاس أموال أميرية . تزوير . " أوراق رسمية " . حكم .
   " تسييبه . تسبيب معيب " . ارتباط .
- (ج) تحقق الاشتراك بطريق الانفاق . بانحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المنفق هايه .
- (د) قصور الحكم في الثدليل على الاشتراك في جريتي الإشتراك في الإختلاس والزوير.
   عدم جدوى الدي به من المتهم ما داست المحكمة قد عاقبته بالعقوبة الأشد المقروة لهر عة الرشوة التي أكبتها في حقه .

- (ه.، و) إنبات . " إنبات بوجه عام " . "إعتراف" . حكم . "تسييه . تسبيب غير معيب " . محكة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
- (a) إقامة الحكم قضاءه على ما له مأخذه الصحيح من الأوراق . انحسار عبب
   الحلأ في الإسناد عنه .
  - (و) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى . ١٠ دام سائمنا .
- ۱ إذا كان المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عن تسجيل المناقشة التى دارت بين الطاعن والشاهد عضو الرقابة الإدارية ولا حما نقله هذا الشاهد عن التسجيل المذكور أو يطلب إعادة سماع هذا التسجيل ، فإن ما شيره الطاعن من النعى على الحكم عدم إيراد مؤدى تلك المناقشة المسجلة والاقتصار على إيراد تتبجتها دون الاستماع إليها لا يكون له عمل ، إذ ليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعى الول مرة أمام محكمة النقض .
- ٧ أن المشرع في الحادة ١٠٧٥ مكررا من قانون العقوبات قد منح الإعفاء الوارد بها للراشي باعتباره طرفا في الحريمة ، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط فيها سواء كان يعمل من جانب الراشي وهو الطالب ، أو يعمل من جانب المرشي وهو ما يتصور وقوعه أحيانا دون أن يمتدالإعفاء الرشي ، وإذ كان الحكم قد دلل بما أورده من أدلة سائفة على أن ما ارتكبه الطاعن يوفر في حقه حريمة الرشوة باعتباره مرتشيا وليس وسيطا فإن ما يثيره الطاعن من تعييب المقاب طبقا الحكم لعدم إعفائه من المقاب طبقا الحكم لعدم إعفائه من المقاب طبقا الحكم له وجه .
- سيكفى لتحقق الاشتراك بطريق الانفاق ، إتحاد نية أطرافه على ارتكاب
   الفعل المنفق طيه .
- ٤ لا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالقصور في التدليل على اشتراكه
   في جريمتي الإشتراك في الإختلاس والتزوير ما دامت المحكمة قدطبقت المسادة ٣٦٥
   ٠ (١٤) ج

عقو بات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقـــررة لجريمة الرشوة التي أثبتها الحـــكم في حقه .

متى كان النابت من المفردات ... التي أمرت المحكة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ... صحة ما نسبه الحكم الطاعن من إعتراف بالتوقيع على إذن الصرف ، فإن ما يثيره من قالة الحطأ في الإسناد في هذا الصدد يكون على غير أساس .

 ٣ - لمحكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبا يؤدى إليه اقتناعها ، يستوى فى ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحكنات العقلية ما دام ذلك سائفا

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن (المتهم الثانى) مع آخر بأنهما فى يوم ١٣ فبراير سنة١٩ ١٩ ١٠ الرام النيابة وسم العطار بن عافظة الإسكندرية : المتهم الأوال (أولا) بصفته موظفا عموميا ومن الأمناء على الودائم "ملاحظ بقسم الأقاليم بمنطفة تليفونات الاسكندرية"إختلس المهمات المبينة بالمحضر والمالة قيمتها ٥٥ جو ٢٦٠ موظفة و جهذه المعاشد السلكية واللاسلكية والمسلمة إليه بسبب وظيفته و جهذه الصفة. (ثانيا) بصفته موظفا عموميا أخذ عطية للاخلال بواجبات وظيفته بأن بمن ما المهمات الموجودة في عهدته و تركيبا فأعمال لم يؤذن بها (ثالثا) بصفته بعض المهمات الموجودة في عهدته و تركيبا فأعمال لم يؤذن بها (ثالثا) بصفته المصلحية وقم ٢٠٥٠٥٠ حال تحريره المختص بوظيفته بجمله وافعة منهورة في صورة واقعة صحيحه! في أثبت فيه على غيرا لحقيقة استلامه المهمات الموضحة به لتنفيذ العملية ٥٦ شبه حكوميه ( وابعا ) أحرز بقصد النعاطي جوهرا مخدوا مخدوا المصرت بها قانونا المتهم الثالم و الوالا) بصفته موظفا عموميا مساعد مهندس بإدارة النفيش أهندمي طلب لنفسه وأخذ موظفا عموميا مساعد مهندس بإدارة النفيش أهندمي طلب لنفسه وأخذ معطبة للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب من ومضان أبو العين ملاحظ

تليفونات سميئة تنمية الأراضي مبلغا من المسال ليقوم بنقل سويتش القرية الرابعة عنطقة أبيس ولتنفيذ الأشغال الأخرى المبينة بالتحقيق دون علم المسئولين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وأخذ منه مائة جنيه على سبيل الرشوة (ثانيا) إشترك مع المتهم الأول في إرتسكاب جريمة إختلاس مهمات هيئة المواصلات سالفة آلذكر بطريق الإتفاق والمساعدة بأن إتفق معه على إرتـكابها وتوجه إلى المخزن الذي يعمل به وعاونه في إعداد المهمات المختلسة وفي نقلها خارج المخزن فتمت الحريمة سناءعلي هذا الإتفاق وتلك المساعدة: (ثالثا) اشترك مع المتهم الأول بطريق الإتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في المحرر سالف الذكر بأن إنفق معه وحرضه على تزويره وساعده علىذلك بأن وقع عليه بتوقيع نسبه زورا إلى المهندس المختص بقسم الأقاليم فتمت الجريمة بناءعلى ذلك الإنفاق والتحريض وتلك المساعدة. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الحنايات لمعاقبتهما بالمواد ١/٤٠ – ٢ – ٣٠ ١٤و١٠ و ١٠٤ و ١١١٧ – ٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات والمتهم الأول أيضًا بالمواد ١ و ٢ و١/٣٧ وع ع من القانون ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ المحدل بالقانون رقر ٤٠ اسنة ١٩٦٦ فقرر بذلك. ومحكةجنا يات اسكندرية فضت فيالدعوى حضور ياللنا فيوغيا بياللا ولعملا بالمواد ٠١/٤ - ٢ - ٣ و ١٤ و ١٠٤ و ١٠١٤ - ١/١١ - ٢ و ١١١ و ١١١ و ١١٢ و ١٢ و ١١٢ من قانون العقو بات مع تطبيق المــادة ٣٢٠ن قانون العقو بات والمواد ١ و ٢ و١/٣٧و ٤٢ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢من الجدول المرافق مع تطبيق المــادة ١٧ من قانون العقو بات بالنسبة للتهم الأول ( أولا ) بمعاقبة كلُّ من المتهمين بالسجن مدة ثلاث سنوات وعزل كل منهما وتغريم كل منهما ... ج ( حميهائة جنيه ) (ثانيا ) بمعاقبة المتهم الشانى بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتفريمه خمسهائة جنيه ومصادرة المخــــدر المضبوط وذلك عن حريمة إحراز المخدر. فطمن المحكوم عليه التاني في هذا الحكم بطريق النقض. . الح.

### المحكمة

حيث إن ممــا ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الرشوة والإشتراك في الإختلاس والتزويرقد شابه قصور في التسهيب وخالف النا ب في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يدلل على اشتراك الطامن في جريمتي الاختلاس والتزوير ولم يورد الدليل على ما خلص إليه من أن المهمات قد ضبطت في حيازته وأنه استعان على صرفها باذن الصرف المزور إذ لم يرد بأقوال الشهود على نحو ما حصلها الحكم ما يفيد ذلك ، هذا إلى أنه نسب إليه أنه إعترف على إذن الصرف . كما استند الحكم إلى المحادثات التليفونية والمناقشة التي دارت بين الشاهد الأول والطاعن والتي كانت قد سجلت دون أن يورد مؤداها واقتصر على إثبات نتيجتها دون الاستماع إليها مع أنها تخالف ما خلص إليه الحكم، وأخيرا فإن الطاعن دون المتلفة من المعكوم عليه الأول والباقي المؤلف قلم المقود فإنه كان يتمن إزاء اعترافه إعفاؤه من المقاب عملا بالمادة لمؤطف قلم المقود فإنه كان يتمن إزاء اعترافه إعفاؤه من المقاب عملا بالمادة

وحيث إنالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر بهالعناصر القانونية لحرائم الرشوة والاشتراك في الاختلاس والترو برالتي دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها أصلها الثابت الصحيح بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين صورة اشتراك الطاعن مع المحكوم عليه الأول في جريمني الإختلاس والتزوير بطريق الإنفاق والمساعدة مما مؤداً. بأنه اتفق معه تليفونيا على ذلك ثم توجه إلى المحازن عهدة المتهم الأول حيث قابله ودفع له حصته المتفق عليها من مبلغ الرشوة وساعده في نقل المهمات موضوع الإختلاس إلى السيارة التيكان يستقلها والمعدة لحملها والتي كان يقودها أحد أعضاء الرقابة الإدارية تخفى في زى سائق وذلك بعد أن وقع للتهم الاول على إذن الصرف بتوقيع مزور وساق للتدليل على ذلك أقوال الشاهد الأول ورجال الرقابة الإدارية وضبطهم للطاعن وزميله وفي حيازتهما المهمات المختلسة ومبلغ الرشوة وهي أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما خلص إليه الحكم ، ذلك بأنه يكفى إتحاد نية أطراف الإنفاق على إرتكاب الفعل المتفق عليه لتحقق الاشتراك ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له عل . كما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات ــ التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ــ صحة ما نسبه الحكم للطاعن من اعتراف

والتوقيع على إذن الصرف ، فان ما يثيره مر قالة الخطأ في الإستاد يكون على غير أساس ، على أنه لا جدوى للطاعن من نعيـه على الحكم بالقصــور في التدليل على اشــتراكه في جريمتي الاشتراك في الإختلاس والتزوير ما دامت المحكة فـد طبقت المـادة ٣٢ عقويات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لحريمة الرشوة التي أثبتها الحكم في حقه. كماكان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تسجيل المناقشة التي دارت بين الطاعن والشاهد الأول وكذلك المحادثة التليفونية الي عت بينهما وحصلها بأن الطاعن طلب منه على سبيل الرشوة مبلغ أر بعين جنبها لنقل مركز تليفون مؤسسة تنمية الأراضي ومبلغ ستين جنيها لتغيير اللوحة الخاصة به، وكانت شهادة السيد / أحمد منبر محرم عضو الرقابة الإدارية بالحلسة قد تضمنت فحوى هذه النسجيلات التي استم إليها على الصورة التي أوردها الحكم ، وكان المدافع عن الطاعن\_على ماسين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكة - لم يثر شيئا عن هذا التسجيل أومانقله عنه الشاهد أو يطلب إعادة سمامه ، فإن ما شره الطاعن في هذا الحصوص لا يكون له محل إذ ليس له أن ينعي على المحكمة قعودهاعن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض. ك كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن بوصفه مرتشيا ، وكان لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسما يؤدى إليه إقتناعها يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الإستنتاج والإستقراء وكافة المكنات العقلية مادام ذلك سائفا، فإنه ليس للطاعن من بعد المجادلة في ذلك أوالنعي على الحكم بأنه لم يعمل في حقه حكم المسادة ١٠٧ مكروا من قانون العقوبات ، ذلك بأن المشرع قد منح الإعفاء في هذه المـــادة للراشي بإعتباره طرفا في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشي \_ وهوالغالب\_أو يعمل من جانب المرتشي، وهو ما يتصور وقوعه أحيانا دون أن يمند الإعفاء للرنشي ، و إذكان الحكم قد دلل بما أورده من أدلة صائغة على أن ما إرتكبهالطاعن يوفرڧحقه جريمةالرشوة بإعتباره مرتشيا— وليس وسيطًا — فإن ما يثيره الطاعن من تعييب الحكم لعدم إعفائه من العقاب طبقا للــادة ١٠٧ مكررا عقو بات لا يكون له وجه . لمــا كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

### جلسة ٣١ من مارس سنة ٩٦٩

برياسة السيد المستشار / يحد صبرى ، وصفوية السادة المستشارين : عد بجد محفوظ ، ويحد عبد الوهاب خليل ، ومحود العموارى، والدكتور أحمد يجد ابراهيم .

# $(\Lambda \Lambda)$

### الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

- . الدفاع الشرعى ". حكم . " تسبيه . تسهيب غير معيب " .
- ( ) تقدير الوقائع الله يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أوانتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك : أن يكون استدلال الحبكم سلها .
  - (ب) حالة الدفاع الشرعي . شرط قيامها ؟
- (ج) تخدير ظروف الدفاع الشرعى ومتنضياته أمر اعتبارى . وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيا مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد المدوان .

 ١ - من المقرر أنه وانكان تقدير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أوانتفاؤهامتعلق بموضوع الدعوى لحكة الموضوع الفصل فيه بفيرمعقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لاعيب فيه و يؤدى منطقيا إلى ما اتهى إليه .

٧ — الأصل أنه لايشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفمل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدرمن المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجوائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته إ، بل يكفى

أن يبدو كذاك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة .

٣ — تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها نحتلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان بمالا يصح محاسبته على مقتضى النفكيرا لهادئ البعيد عن المك الملابسات. ولما كان قول الحمّم أن المجنى عليه لم يكن وقت الاعتداء عليه على عصا وأن الطاعن لم تحدث به إصابات. هذا القول على اطلاقه لا يصلح سببا لنفى ما تحسك به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن مرضه أمام مراودة المجنى عليه له عن نفسه وامساكه بملابسه وصدره ، فان الحكم المطمون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في البيان مما يتعين معه نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النبا به العامة الطاعن بأنه فى ليلة ١٠ يوليو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم أسوان عافظة أسوان : قتل عمدا مع سبق الاصرار يوسف عباس أبو زيد بأن بيت النية على قتله وعقد العزم على ذلك وأعد لذلك عصا غليظة وما أن اختلى به حتى انهال عليه ضربا بالعصى فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الاحالة احالته إلى محكة المنايات لمعاقبته بالمحادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقو بات فقرر بذلك . وادعى مدنيا عباس أبو زيد فرج الله قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكة جنايات أسوان قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمحادة ٢٣٣من قانون العقو بات بمعاقبة المتهم بالأشنال الشاقة لمدة خمس سوات بواثومتها زيؤدى للدعى المدني المدنية . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الح

#### المحكمة

حيث إن بما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجر يمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في البيان ، ذلك بأنه اطرح دفاع الطاعن القائم على أنه حينا احتدى على الحبى عليه كان في حالة دفاع شرعى عن عرضه تأسيسا على أن المجنى عليه لم يكن يحل آلة اعتداء عندما حمل الطاعن المصا واعتدى بها عليه بالعديد من الضربات فضلا عن عدم وجود اصابات بالطاعن وأن حمل الطاعن العصا كاف لمنع محاولة المجنى عليه من الاعتداء عليه وهو قول غيرسائن ولا يصح تدليلا لنفي حق الدفاع الشرعى الذي أبيح لدفع اعتداء غير مشروع كان وشيك الوقوع على عرض الطاعن ولدوء خطره مما يعيب الحمكم المطعون فيه ويستوجب نقضه.

وحيث إنه بين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه في ليلة الحادث كان المني عليه والطاعن بصحبة رفاق لهما احتسوا خمرا وبعد أن فرغوا من تناولها توجهوا إلى حديقة عامة حيث انفرد المحنى عليه بالطاعن وطفقا يتسامران حتى ساعة متأخرة من الليل ووضع المجنى عليه عصاه التي كان يحملها بينهما ولم يابث أن راود الطاعن عن نفسه فآمسك الطاعن بالعصا واعتدى مها هليه بالضرب فأحدث به الإصاباتالتي أودت بحياته على النحوالمبين متقرير الصفة التشريحية واستند الحكم في قضائه بالإدانة - بصفة أساسية - إلى اعتراف للطاعن أدلى به في تحقيق النيابة و سين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن أقر بأنالحبي عليه أمسك به من ملا بسه وصدَّره وطلب منه أن يهتك عرضه واتبع ذلك برفع عصاه التي كان يحملها وألقاها عليه فسقطت على الأرض وعندئذ أمسلَك بها الطاعن وضرب بها دفاعا عن عرضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن العرض وأطرحه في قوله ووان تمسك الدفاع عن المتهم ــ الطاعن ــ بالدفاع الشرعى مردود بأن الثابت من التحقيقات أن المجنى طبه كان، لا يحمل آلة يعتدى بَها على المتهم أثناء حمله العصا التي استخدمهافي الاعتداء بهذا العديدمن الضربات هذا فضلاعن أن المتهم لايوجدبه أثر الإصابات كما أن في حمله العصا ما يكفي لمنع محاولة المجنى عليه الاعتداء عليه " كمان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير الوقائع الى يستنج منهاقيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدهوى لمحكمةالموضوعالفصل فيه بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون آستدلال الحكم سلما لاعيب فيه ويؤدى منطقيا إلى ما انتهى إليه ، وكان الأصل أنه لايشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء هلي النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى، ولايلزم فى الفعل المتخوف منهأن يكون خطراحقيقيا فى ذاته ، بل يَكْفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتباري بجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لايصح محاسبته على مقتضي التفكير الهادئ البعيد عن تلُّك الملابسات . ولما كان قولَ الحكم أن المحنى عليه لم يكن – وقت الاعتداء عليه — يحمل عصا وأن الطاعن لم تحدث به اصابات ، هذا القول على اطلاقه لايصلح سببا لنفي ما تمسك به الطاءن من قيام حالة الدفاع الشرعي عن عرضه أمام مراودة المجنى عليه له عن نفسه وامساكه بملابسه وصدره . لماكان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيـــه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال والقصور في البيان مما تتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى عث باقى أوحه الطعن .

### جلسة ٣١ من مارس سنة ٩٦٩

برياسةالسيد المستشار/ بمد صبرى ، وعضوبة السادةالمستشارين : بمد مجد محفوظ ، وحسين سام ، وعمود عطيفه ، والدكتور أحمد ابراهيم .

( 4 - )

### الطعن رقم ٤٥٢٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) تعد . مقاومة الموظفين . حريمة . "أركان الجريمة" . قصد جنائى . حجز . حكم . "تسبيه . تسبيب معيب" . نقض. "حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون" .

(۱) مناط النفرقة بين جنح اتعدى على الموظفين/المنصوص عليها في/المادتين ١٣٦ د ١٣٧ عقر بات والجناية المنصوص طبها في الممادة ١٣٧ مكررا (١٣٠° من القانون ذاته .

(ب) مثال لتسبيب معيب في جناية تمدى على موظف هام .

١ - من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها في المادتين ١٣٧ و ١٣٧ من قانون العقو بات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا "١" من هذا القانون يجمها ركن مادى واحد و يفصل بينهما الركن الأدبى في الجرائم التي من النوع الأولى قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجائي لما يفعل وعلمه نشروط الحريمة دون اعتداد بالباعث ، فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكررا "١" إلا إذا توافرت لدى الجاني بية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هيأن يؤدى عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرقبة المعتدى في متنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

٧ - من كان الحكم قد أثبت فى حق المتهم أنه أمسك بملابس المحضر الحنى عليه أثناء توقيع الحجز واعتدى على الحفير النظامى المرافق له ليحول دون الحفى فى إجراءات الحجز وقد ترتب على فعله أن استع المحضر عن مباشرة تلك الإجراءات ولم يتمكن من توقيع الحجز إلا بعد أن توجه إلى مركز الشرطة وأخطر من الحادث. فإن الحكم يكون قد أثبت قيام الركن المعنوى للجاية المنصوص عليها بناكدة ١٩٣٧ مكرا "١" من قانون العقوبات بعنصريه العام والخاص من المحادة ١٩٣٠ مكن الاعتداء قد انصرفت إلى منع المجنى عليه المحضو بلحكة - من أداء عمل من أعمال وظيفته ، ومن ثم فإن محكة الموضوع إذ انتهت - على الرغم من ذلك - إلى إدانته بجنعة التعدى تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وناويله مما يعبب حكها بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون وذلك بإعمال المحادة ١٩٧٧ مكردا "١" من قانون العقوبات .

# الوقائع

إنهمت النيابة العسامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٣ يوليه سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز أبوطشت محافظة قنا: استعمل الفوة والعنف مع موظف عموى ليحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من اعمال وظيمته بأن تعدى على أحمد عبد الدرير المحضر بحكة أبو طشت على الوجه المين بالمحضر ليمنعه من توقيع حجز على شقيقه علام على محمود و بلغ من ذلك مقصده . وطلبت إلى مستشار الإحالة إصالته إلى محكة الحنايات لمحاكمته طبقا للاحة ١٩٧٧ مكروا من قانون العقوبات فقرر بذلك . وعكة جنايات تمنا قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمادتين المحمر و مدرة جنبهات . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . . إلح ٠

#### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجنمة تعد على موظف عام وفقا للمادتين ١٣٦٦ و١٣٧ من قانون العقوبات قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الواقعة فى حقيقتها وكما أثبتها الحكم تكون جناية استمال القوة والعنف مع موظف عمومى لحملة بغير حق على الامتناع من عمل من أعمال وظيفته الأمر، المعاقب عليه بالمادة ١٣٧ مكررا " أ " من قانون العقوبات لأن الثابت أن المطمون ضده قد تعدى على المحضر لمنعه من توقيع المجزوأن المحضر المجنى عليه لم يتمكن من توقيع المجز إلا بعد إبلاغ الشرطة وهو ما يوفر أركان المحناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكروا " ا " من قانون المعقوبات مما يعيب الحمة على المستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضده أنه استعمل القوة والعنف مع موظف عمومى ليحمله بغير حق على الامتناع عنأداء عمل من أعمال وظيفته بأن تعدى على أحمد عبد الدردير المحضر بحكمة أبى طشت على الوجه المبين بالمحضر ليمنعه من توقيع حجز على شقيقه علام على مجمود و بلغ من ذلك مقصده . وحصل الحكم المطعون فيه واقعةالدعوى في قوله " إنه بتاريخ ٣ يوليوسنة ١٩٦٧ انتقل المحنى عليه أحمد عبد الدردير " محضر محكمة أبو طشت الحزثية " يرافقه الخفير النظامي عبد اللطيف رضوان عهد لتوقيع حجز كطلب فوزية زكى محمود بناء على الحكم رقم ٤٦٦ سنة ١٩٦٧ أبو طشت بمبلغ ٢٥ جنبها وكان يرافقهماشيخالناحية وما أن وصل إلى منزل المتهم لننفيذ هذا الججز فاعترضهما المتهم أحمد على محمود الطاعن – قولا منه أن المدين المواد توقيع الحجز ضده لا سكن له في المسكن المراد الحجز عليه ، ولما أصر المحضر المحنى عليه على أداء مأمور بته حال دون إتمامها بأن أمسك بملابسه فلما أراد الخفر النظامي عبد اللطيف رضوان عد إبعاده أمسك به من شال كان يرتديه وتجاذب معه فانسحب الجميع من مكان الواقعةو توجهوا إلى مقر الشرطةحيث أبلغوا بالواقعة وتم توقيع الحجز " . و بعد أن أورد الحكم مؤدى ادلة الثبوت التي استند إليها في قضائه تعرض للتكييف القانوني للواقعة في قوله "أن المحكمة ترى أن الفعل الذي ارتكبه المتهم هو جنحة ينطبق عليها حكم المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات إذ لا يعـــدو ما إرتكبه المتهم في حق المحنى عليه المكلف بخدمة عمومية هو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته لمنعه من توقيع الحجز على موجودات ليست مملوكة للحجوز عليه الذي لا يقم في المكان المرآد الحجز فيه " لمــا كان ذلك ، وكان

من المقرر أن جنحالتعدي على الموظفين المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و١٣٧ من قانون العقو بآت والجناية المنصوص عليها في المــادة ١٣٧ مكررا " أ " من هذا القانون يجمعها ركن مادى واحد ويفصل بينهما الركن الأدبى فبينما يكفى لتوافر الركن الأدبي في الحرائم التي من النوع الأول قيام القصد الحنائي العام وهو إدراك الحاني لما يفعل وعلمه بشروط الحريمة دون اعتداد بالباعث ، فإنه لا يتحقق في المـــادة ١٣٧ مكررا "١" إلا إذا توافرت لدى الحاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الحنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدى عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف أدائه ، لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه أمسك بملابس المحضر المحنى عليه أثناء توقيع الحجز واعتدى على الخفير النظامي المرافق له ليحول دون المضي في إحراءات الحجز وقد ترتب على فعله أن امتنع المحضر عن مباشرة تلكالإجراءات ولم يتمكن من توقيع الحجز إلا بعد أن توجه إلى مركز الشرطة وأخطر بالحادث فأن الحكم يكون قدأ ثبت قيام الركن المعنوى للجناية المنصوص عليها فى المــــادة ١٣٧ مكر را<sup>ود ا »</sup> من قانون العقوبات بعنصريه العام والخاص إذ استظهر أن نية المتهم من الاعتداء قد انصرفت إلى منع المجنى عليه — المحضر بالمحكة—من أداء عمل من أعمال وظيفته ، ومن ثم فان محكمة الموضوع إذ انتهت ــ على الرغم من ذلك ــ إلى إدانته بجنحة التعدى نكون قد أخطأت في تطبيق الفانون وتأويله مما يعبب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون وذلك باعمال المــادة ١٣٧ مكررا " ا " من قانون العقو بات ضد المتهم بوصف أنه استعمل القوة والعنف مع موظف عام ليحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته بأن تعدى على أحمد عد الدردير المحضر محكمة أبو طشت على الوجه المبين بالمحضر ليمنعه من توقيع حجز على شقيقه علام على محمود و بلغ بذلك مقصده وترى المحكة ــ وهي تقدر المقوية ــ أن تراعى معنى الرأفة الذي آخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقو بات .

### جلسة ٣١ من مارس سنة ٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عد عبد المنم حمزاوى ، ومضوية السادة المستشارين : جمد فور الدين هو يس ، ونصر الدين عزام ، وعجد أبو الفضل حفى ، وأفور خلف .

### (11)

#### الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) تحقيق . "تحقيق النيابة " . "تحقيق الحكمة" .

توزيع الأعمال بين كتاب كل محسكة أو نيابة . تنظيم داخل فاطه الشاوع برئيس كل محكمة أو نيابة كلية فى دائرة إختصاصه ومنها المحساكم الجزئية والنيابات الجزئية النابعة لكل منهما .

قيام كاتب نياية بعمل آخر في ذات دائرة النيامة الكلية . لا بطلان .

(ب،ج) مواد مخدرة .قصد جنائی .جريمة. "أركانها" حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب " .

> القصد الجنائى فى جريمة إحماز أو حيازة المخدر . ما هيته ؟ عدم إلتزام المحكة بالتحدث إستقلالا عن هذا الركن .

> > (د) تلبس . مواد مخدرة .

بحرد تحوف الطاعق وخشيته من مداهمة رجال مكتب المخدرات له . لا يممعو الأثر الفافونى لقيام حالة التليس بإحراز المخدر بعد المقائد .

١ حـ مؤدى نص المادة ١٥٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطةالقضائية أن توزيح الأعمال بين كتاب كل محكة أو نيابة لا يعدو أن يكون تنظيا داخليا ناطه الشارع برئيس كل محكة أو نيابة كلية في دائرة إختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما . ولما كانت دائرة نيابة بندو دمياط ودائرة نيابة مركودمياط حكلاهما حد من النيابات الجزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية تحكمة دمياط ، وكان يصدق في حق كل كاتب من كتبة ها تين النيابتين أنه كاتب بنيابة دمياط ، وكان الشارع لم يرتب جزاء البطلان على قيام كاتب النيابة بممل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية ، وكان مفاد المادتين ٧٧ ، و ١٩٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجوب استصحاب كاتب من كتاب الحكمة أو النيابة فيسب ، مطلقا بغير تخصيص أو اشتراط ضرورة ، فإذ التحدى ببطلان التحقيق الذي أجراء وكيل نيابة بندر دمياط بمقولة أنه استصحب كاتب نيابة البندر لا يكون له محل .

٢ ــ القصد الحنائى في جريمــة إحراز أو حيازة المخــدر يتوافر بتحقق الحيازة المادية وعلم الحانى أن ما يحرزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا .

 ٣ ــ لا تلتزم المحكة بالتحدث استقلالا عن ركن القصد الجنائى في جريمة إحراز أو حيازة المخدر متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالمــا بأن ما يحرزه مخدر .

إن مجرد خوف الطاعن وخشيته من مداهمة رجال مكتب المخدرات له،
 ليس من شأنه أرب يمحو الأثر القانوني لقيسام حالة التلبس باحراز المخدر معد القائه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فيوم ١٩٦٧/٩/٨ بدائرة بندر دمياط محافظة دمياط : أحرز بقصد الانجار جوهرا مخدرا محشيشا "في غيرالا حوال المصرح بما فانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به، فقور بذلك . وعمكة جنايات دمياط — بعد أن دفع الحاضر مع المنهم ببطلان التحقيق — قضت في الدعوى حضوريا عمسلا بالمواد ١ و ٧ و ١٤ من قانون المخدرات سالف الذكروالمادة ١٧ بالمواد ١ و ٧ و ١٤ من قانون المخدرات سالف الذكروالمادة ١٧

من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع صنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المسادة المخدوة المضبوطة. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

#### المحكمة

حيث إن مبني الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز نحدر في غير الأحوال المصرح بها قانوزا ، قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كم أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عن الطامن دفع ببطلان التحقيق إذ أجراه وكيل نيابة بندر دمياط واستصحب كاتبا من كتاب محكمة أو نيانة بندر دمياط ، في حن أن مفاد المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الحنائية أن يكون كاتب التحقيق من بين كتاب المحكمة المحتصةولايجوز الاستعانة بغيرهم إلا عند الضرورة ، وقد أطرحت المحكمة هذا الدفع استناداً إلى أن الحِقق اصطحب معه كاتبا من بين كتاب النيابة المخصصين لأعمال التحقيق دون أن تستظهر المحكمة التي يعمل بها الكاتب من واقع ملف عمله ، والحالأنه يعمل كاتبا بنياية مركز دمياط بعيدا عن دائرة نياية بندر دمياط ، كما شاطرت النيابة الرأى بشأن ما ذهبت إليه من حقها في ندب كاتب للتحقيق من غير كتاب النيابة المختصة دون اشراط حالة الضرورة مع وجوب توافرها واثباتها فى المحضر لتبرير الندب . هذا إلى أنه دفع ببطلان القبض عليه لعدم قيام حالة التابس ، إذكان تخليه عن حيازة المخدر وليد إجراء غير مشروع هو مداهمة رجال مكتب المحدرات له وشعوره بأنه واقع تحت القبض ، إلاأنّ المحكمة علىالرغم من اثباتها حالة الخوفالتي اعترت الطاعنُ راحت ترتب على هذا التخلي المشوبُ توافر حالة التلبس ثم أنها أطرحت دفاع الطاعن بشأن جهله كنه المادة التي تخلي عن حيازتها وَلَم تعرض إلى توافرالقصد الحنائي لديه مع أندركن في الجريمة، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على شوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، عرض إلى ما أثاره الطاعن حول بطلان

التحقيق وأطرحه بقوله " وأما ما ذهب إليه الدفاع في مسألة الكاتب فإن المادتين ٧٧ و ١٩٩ إجراءات أوجبتا استصحاب كاتب من كتاب المحكمة أو النيابة يوقع مع المحقق المحاضر ولم تخصص الكاتب باختصاص معين بل يكمى أن يكون من كتاب المحكمة أو النيابة المخصصين للتحقيق والنابت من محضر التحقيق أن السيد المحقق استصحب معه كانبا من كتاب النيابة مخصصا لأعمال التحقيق " وما انتهى إليه الحكم من ذلك صحيح ، ذلك بأن المــادة ١٥٤ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية نصت على أنه " يترلى رئيس كل محكمة توزيع الأعمال على كتابها وتحديد محل كل منهم ونعيين رؤساء الأقلام والكتاب الأول بالمحاكم الحزئية وكذلك نفل الكتاب وندبهم داخل دائرة المحكمة ، ويتولى رئيس كل نيابة كلية هذه الأعمال بالنسبة لكتاب النيا بات التابعيناء أومؤداها أن توزيع الأعمال بين كتاب كل محكة أو نيابة لا يعدو أن بكون تنظيا داخليا فاطهالشارع برئيس كل عكمةأو نيابة كلية فىدائرة اختصاصه ومنها المحاكم الحزئية والنيابات ألجزئيةالتابعة لكل منهما لما كان ذلك، وكانت دارة نيابة بندر دمياط ودائرة نيابة مركز دمياط -كلتاهما - من النيابات الحزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط ، وكان يصدق في حق كل كاتب من كتبة هاتين النيابتين أنه كاتب بنيابة دمياط ،وكان الشارع لم يرتب جزاء البطلان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة السكلية ، وكان مفاد الماـ تين ٧٧ ، ١٩٩ من قانون الاحراءات الحنائية هو وجوب استصحاب كاتب المحكمة أو النيابة فحسب ، مطلفا بغير تخصيص أو اشتراط ضرورة ، فإن التحدى ببطلان التحقيق الذي أحراه وكيل نيابة بندر دمياط بمقولة إنه استصحب كاتب نيامة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر لا يكون له عل. لماكان ذلك ، وكانَ الحُمَّمُ المطعون فيه عرض إلى الدفع ببطلان القبض ورد عليه بقوله: وومن حيث إنه من قول الدفاع ببطلان القبض فهو قول مردود بأن الجريمة كانمتلبسا بها وذلك أن المتهم مَّا أن رأى الضابط ومن معه حتى اعتراه الخوف تلقائيا فأخرج من ملابسه منديلا ألقاءعلىالأرضفتناولهالضابطوكشف أن بداخله مادة الحشيش فامر بالفاء القبض عليه ، و بذلك يكون "قبض صحيحا لا غبار عليه. " وما انتهى إليه الحكم فيا تقدم سائغ و يتوافر به حالة التلبس

بجريمة إحراز محدر لوجود مظاهر خارجية تنيء بذاتها عن وقوع الجريمة ، وما دام أن مجرد تخوف الطاعن وخشيته من مداهمة رجال مكتب المخدرات له ليس من شأنه أن يجو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد إلقائه ، فإن ما سعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . أما ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه من أنه لم يكن يعرف كنه المادة التي تخلي عن حيازتها فردود بما أورده الحكم المطمون فيه بقوله " وأما القول بأن المتهم لم يكن مرف كنه المادة فيكذبه في ذلك أنه ألقاها على الأرض بجرد أن رأى البوليس ولو أنه كان جاهلاكنهها لما لحياً إلى ذلك ، وهذا فضلا عن قوله بالحلسة أن الضابط هو الذي أشار عليه بأن يدعى أن شخصا يدعى محمود هو الذي حمله هذه المادة " وما رد به الحكم كاف و يسوغ به إطراح دفاع الطاعن . لما كان ذلك ، وكان القصد الحنائي في جريمة إحراز أو حيازة الخدر حوافر تحقق الحيازة المادية وعلم الجماني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا، وكانت الحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن متى كان ما أوردته فى مدونات حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن مايحرزه مخدر... كم هو الحال في الدعوى - فإن ما شره الطاعن بصددذلك يكون على غير أساس. لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون متعين الرفض موضوعا .

### جلسة ٣١ من مارس سنة ٩٦٩

# (97)

### الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) خيانة أمانة . إثبات . "إثبات بوجه عام . إثبات بالكتابة " . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب " . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدر الدليل . دعوى مدنية . تبديد .

مدى تقيد المحكة بقواعد الإثبات المدنية فى جريمة خيانة الأمانة ؟ اقتضاء المرجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار ، من المعلومات العسامة النى لا تحتاج إلى سند .

- (ب، عبر) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الدليل " . حكم . " تسبيبه . تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها " .
  - ( ب) كفاية تشكك القاضي في إسناد النَّهمة إلى المتهم الفضاء له بالبراءة .
- (ج) عدم جواز النبي على المحكمة قضاؤها بالبراءة بناء على احبّال ترجع قديها بدهوى قيام احبّالات أخرى قد تصح قدى غيرها

١ — إن المحكة في حريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيدها بتلك القواعد إلا عند الادانة في خصوص إثبات عقدالأمانة إذا زادموضوعه على عشرة جنيمات احتياطا لمصلحة المتهم حتى لا تتقور مسئوليته وعقابه إلا بناعلى الدليل المعتبرى القانون، ولا كذلك

البراءة لانتفاء موجب تلك الحيطة و إسلاسا لمقصود الشارع في ألا يعاقب برئ مهما توافر في حقه من ظواهر الأدلة . ومتى كان الحكم المطعون فيه فضلا عن ذلك قد أخذ في إثبات عقد الأمانة وفي التخالص كليهما بالدليل الكتابي ، وكان اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار من المعلومات السامة التي لا يحتاج في تقريرها إلى سند ، فإن إستناد الحكم إلى دلالة الخطاب الصادر من الطاعن يكون نافلة لا تؤثر في جوهر تسبيبه .

من المقرر أنه يكفى في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضى
 في إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ، الأن المرجع في ذلك
 إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أنه ألم بعناصر الدموى وأحاط
 بأدلتها عن بصر و بصيرة .

س من المقرر أنه لا يصح النبى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى فيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحله .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٥/٧/٤ بدائرة مركز مفاغة: بدد ميلغ النقود المبين بالمحضر والمملوك لحسن ادر يس راغب والمسلم إليه على سبيل الوكالة . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤١من قانون العقوبات، وادعى حسن ادريس واغب مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتماب . ومحكة مفاغة الجزئية قضت في الدعوى حضور ياعملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشفل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ و إلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٥ ج والمصاريف المدنية و ٢٠٠ قرش مقابل أتماب المحاماه . فاستأنف المتهم هذا المحكم . ومحكة المنيا الإبتدائية بهذا المحكم المستئنافي شكلا وفي الموضوع بالفاء بهيئة استئنافية و براءة المتهم عما أسند إليه ووفض الدعوى المدنية والزام وافعها المحكم المستأنف و براءة المتهم عما أسند إليه ووفض الدعوى المدنية والزام وافعها

المصروفات عن الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابلأتعاب المحاماة . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

#### المحكمة

حيث إن المدعى بالحقوق المدنية ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ فضى برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده عن جر عة خيانة الأمانة المنسوبة إليه قد شابه الفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المحكة تشككت في التبليغ وهو مالا مساغ له فى الإستدلال مادام المتهم لم يجمعد إيصالات الأمانة الماخوذة عليه ، ومادام المرجع فى الإثبات للقواعد المدنية واتخذت من الإيصال المؤرخ ١٩٦٤/٢/١٢ دليلا على تخالص المطعون ضده من دين لم يترتب فى ذمته إلا فى تاريخ لاحق إبتدا، من ١٩٦٤/٢/١٩ وفهمت الحطاب المؤرخ ١٩٥٨/٨/١٨ على غير مؤداه من اقتضاء الطاعن دفعات مقدمة من حساب الإيجار ، مع إنصراف دلالة هذا الحطاب إلى غيره ، ولم تنفطن إلى حساب الإيجار ، مع إنصراف دلالة هذا الحطاب إلى غيره ، ولم تنفطن إلى ديب حكها دلالة الكشف الموقع عليه من والد المطعون ضده ، مما يعيب حكها عما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض اتهمة خيانة الأمانة المنسوبة إلى المعلمون ضده من أنه إختلس ثمانين جنبها في ١٩٦٥/٧/٤ كان قد حصلها من المزارعين لحساب الطاعن بصفته وكيلاعنه ، فلم يطدن إلى ثبوتها اتراخى الطاعن في التبليغ سنة كاملة إلى أن شكاه المطعون ضده في مكتب العمل لفصله بغير مبرد ، وثبوت استلامه هذا المبلغ من المطعون ضده بي جلريان عادة المزارعين بسحب دفعات مقدمة على حساب المستحق لهم من الإيجار مستدلاعل جريان تالك العادة بفحوى خطاب صادر من الطاعن إلى المطعون ضده في ١٩٥٨/٥/١٨ أيا كانت المناسبة التي صدر فيها . لما كان ذلك ، وكان يكفى في الحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في اسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة لأن المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها عن بصر وبصيرة، وكانت المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حلمن التقيد بقواحد

الإنبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن الفانون لايقيدها بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على عشرة جنيهات إحتياطا لمصلحة المتهم حيى لاتتقرر مسئوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتبر في القانون ، ولا كذلك الراءة لإنتفاء موجب تلك الحيطة وإسلاسا لمقصود الشارع في ألا يعاقب برىء مهما توافر في حقه من ظواهرالأدلة . كما كان ما تقدم، وكان آلحكم فضلا عن ذلك قد أخذ في إثبات عقد الأمانة وفي التخالص كلهما بالدليل الكتابي، وكان إقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار من المعلومات العامة التي لايحتاج في تقريرها إلى سند ، فإن استناد الحكم إلى دلالة الخطاب الصادر من الطاعن يكون نافلة لاتؤثر في جوهر تسبيبه ومن ثم لايعيبه الخطأ في فهم فحواه — بفرض وقوعه — وهو لم يخطىء في ذلك ، وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت براءة المتهم ساء على إحمال ترجح لديها بدعوى قيام إحمَالات أخر قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمركلة يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئن إليه مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله . لمَـاكان ذلك ، وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض فإنه يكون على غيرأساس متعين الرفض مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه .

### جلسة ٣١ من مارس سنة ٩٦٩

برياحة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضو ية السادة المستشار بن : عبد عجد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود كامل صليفة ، والدكتور أحمد عبد أبراه<sub>ما</sub>

### (94)

#### الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٩ القضائية

٠ جم ، " الاخلال بحق الدفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم ، " البات بوجه عام " . " إثبات بوجه عام " .

- ( † ) مناط التأثيم فى جريمة الإتجار بالآثار : هو ثبوت مزاولة الإتجارفها بالفعل . مثال لإخلال بدفاع جوهرى .
- ( ب) إستناد القاضى الجنائى فى ثبوت الحقائق الفانوئية إلى الدليل الذى
   يةتنع به وحده . عدم جواذ تأسيس حكه على رأى غيره . مثال.
- (ج) المحكة التعويل في تكوين مقيدتها على التعويات باعتبارها معززة
   لما ساقته من أدلة التحويات لا تصلح وحدها لأن تكون قرمة معينة أو دليلا أساسيا على بوث الجرية

١ — مناط التأثيم في جريمة الإنجار في الآثار طبقا للدتين ٢٤ ، ٧/٣٠ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ هو ثبوت مناولة الإنجار بالفعل في الآثار بغير ترخيص . ولما كان ما أثاره الطاعن من منازعة في الإنجار في الآثار إستادا إلى أن الآثار التي يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها بعد من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين على محكة الموضوع أن تحققها أو ترد طيها بأسباب سائفة ، أما وهي لم تفعل فإن حكها يكون معيبا بالقصور والإخلال عن الدفاع .

٧ — القاضى فى المواد الجمنائية إنما يستند فى شبوت الحقائق القانوسة إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره . ولما كانت المحكمة قد جملت أساس اقتناعها بإنجار الطاعن فى الآثار على رأى عمر الحضر ، فإن حكمها يكون قد بنى على مقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة تتحصيلها بنفسها .

٣ — إنه وإن كان الأصل أن للحكة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحويات باعتبارها معززة لـ ساقته من أدلة ما دامت أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصع وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على شبوت الجريمة .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول ما يوسنة ١٩٦٤ بدائرة بندر الأقصر : إتجر في الآثار بغير ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ١ ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٣ ، ٣ ، ٣ من القانون وقم ٢٥ السنة ١٩٥١ المدلل بالقانون وقم ١٩٧١ سنة ١٩٥٥ . ومحكة الأقصر الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا بمسواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنبهات والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكة قنا الإبتدائية بيئة إستثنافية فضت حضوريا بقبول الإستثناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

#### المحكمة

حيث إن مماينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإنجار فى الآثار بغير ترخيص قد شابه القصور فى النسبيب وانطوى على إخلال محق الدفاع ، ذلك بأنه دفع النهمة بأنه لم يزاول الإنجار فى الآثار بالفسل فمجموعة الآثار الموجودة بالمحل والمقيدة بالسجل لا نزال كاملة ولم يتصرف فى شىء منها بالبيع انتظارا لصدور التصريح الذى طلبه من مصلحة الآثار ولم ترد المحكة على هذا الدفاع ممــا يعيب الحكم و يستوجب نقضه

وحيث إن الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بنن واقعة الدعوى في قوله " إنَّ معاون مباحث الأقصر علم أن المتهم يتاجر في الآثار مدون ترخيص وتوجه إلى المحل وأغلقه بالجمع الأحمر وحرر له محضرا بذلك ونبه عليه بعدم فتح محله الذي كان يحتوى على آثار كثيرة العدد . وأن اللجنــة المشكلة لحرد المحل قدمت تقريرها في ١٩٦٧/١١/٩ وثابت به أن بالمحل قطعا إثرية كثيرة العدد و أن هناك قطعا أكثر من القطع المسجلة بما يساوى ١٢٦جنيها وأن المتهم لم يدفع الاتهام المسند إليه بأى دفع أو دفاع ومن ثم فإن الاتهام المسند إليه يكون صحيحا متكامل الأركان كاملا ثابتا قبله من المحضر المؤرخ ١/ه/٩٦٤ اومن عدم دفعه الاتهام بأى دفاع وخلص الحكم من ذلك إلى إدانته بحريمة الإنجار في الآثار . لما كان ذلك ، وكان سين من الاطلاع على محاضر جُلسات المحكمة بدرجتها أن المدافع من الطاعن نازع في توافر أركان جريمة الاتجار في الآثار وقور أنه أعد المحل انتظارا لصدور ترخيص استغلال الآثار الذي طليه من مصلحة الآثار وأن الآثار التي يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها وقد حردت بمعرفة لحنة من المصلحة . كما كانذلك ، وكان مناط التأثيم في جريمة الإتجار في الآثار طبقا للسادتين ٢٤ و ٧/٣٠ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ هو ثبوت مزاولة الإتجار بالفعل في الآثار بغير ترخيص ، وكان ما أثاره الطاعن من منازعة في الإتجار إستنادا إلى أن الآثار التي يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والإخلال محق الدفاع ولا يغني في ذلك إستناد الحكم — وهو بصدد تحصيل واقعة الدعوى —إلى ما أرسله محور المحضر في أقواله من أن تحرياته دلت على أن الطاعن يتحر في الآثار ذلك بأن القاضي في المواد الحنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ولايصح أن يؤسس حكمه على رأى غيره، وأنه وإن كان الأصل أنَّ للحكمة أن تعولُ فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لمــا ساقته من أدلة ما دامت

أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصبح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على شبوت الجمريمة ، ولما كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها بإنجار الطاعن في الآثار على رأى محرر المحضر ، فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها " لماكان ما تقدم ، فإنه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بنسر حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

#### جلسة ٣١ من مازس سنة ١٩٦٩

بریاسة السید المستشار / عجد هبدالمنع حزاوی ، وعضویة السادة المستشارین : عجد نور الدین هویس ، ونصر الدین عزام ، وعجد أبور الفضل حدّن ،وأفور خلف .

# ( 9 ٤ )

#### الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ القضائية

(۱، ب) حكم . "تسبيبه . تسبيب معبب " . إثبات · " إثبات بوجه عام . خبرة " . قتل عمد .

استناد الحكم إلى مجرد رجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت
 ان هذه الدماء من دماء الفتيل . عيب .

(ب) نساند ا**لأدل**ة في المواد الجنائية ؟

١ — إن عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية بملابسه لا يؤدى إلى القول ان هذه الدماء هي من دماء المجني عليها ضرورة و بلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ، ذلك بأنه لا يكون لهذا الاستدلال على إلا إذا ثبت لدى الهمكة أن الدماء التي وجدت بملابسه هي من دماء القتيلة نفسها ، ومتى كانت المحكة قد خالفت هذا النظر وعولت صراحة في قضائها بادانة الطاعن على ماجاء بالتقرير تعليل فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكة بالبحث في علاقة تلك الدماء بالجروح التي ثبت وجودها بجسم الطاعن أو تنهت في حكما أنها من دم القتيلة نفسها ، وكان لا يعلم ما كانت تتهى إليه المحكة لو أنها تفطنت إلى فساد ذلك الدلما الدليل الذي ركنت إليه في قضائها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة
 تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على
 مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذي انتهت إليه المحكة .

# الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز سمالوط محافظة المنيا : قتل نعمات متولى السيد عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وأعد لذلك آلة حادة (سكين) واستدرجها من منرها إلى مكان الحادث حيث أنهال طبها طعنا بالآلة سالفة الذكر قاصدا من ذلك قتلها فدت بها الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها وطلبت الى مستشار الاحالة احالته إلى محكة الجنايات لمحاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأصرالاحالة اقرر بذلك وأدع مجد مجود هان روج الفتيلة عن نفسه و بصفته وليا شرعيا على أولاده القصر كال وممدوح ومجود وكذلك متولى السيد والدها حدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف و و بتاريخ ٢١/ ١٩٩٧ فررت محكة جيات المنيا احالة أوراق المتهم إلى مفتى الجمهورية ، ثم قضت حضوويا و باجماع الآراء عملا بالمادتين ١٩٣٠ من المحق المدنية ومبلغ ماشين و محسين جنيها على سبيل النوويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنبهات مقابل أتعاب المحاماة والومن الحكوم عليه في هذا بطريق النقض ... الخ و طعن الحكوم عليه في هذا بطريق النقض ... الخ و طعن المحكوم عليه في هذا بطريق النقض ... الخ و المحكوم عليه في هذا بطريق النقض ... الخ و المحكوم عليه في هذا بطريق النقض ... الخ و المحكوم عليه في هذا بطريق النقض ... الخ و المحكوم عليه في هذا بطريق النقض ... الخ و المحكوم عليه في هذا بطريق النقض ... الخ و المحكوم عليه في هذا بطريق النقض ... الخود بشورية عليه في هذا بطريق النقض ... الخود المحكوم المحكوم عليه في هذا بطريق النقص ... المحكوم المحكوم المحكوم عليه في هذا بطريق النقص المحكوم ال

#### المحكمة

حيث إن ممى ينعاه الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل المجنى عليها قد شابه فساد في الاستدلال ،ذلك بأنه عول في قضائه على ما وجد يجلباب الطامن من دماء آدمية لم تعرف فصيلتها ، على الرغم ممى أثاره في دفاعه عن انقطاع صلة هذه الدماء بالحادث،واحيّال انصالها بالحلباب من الإصابات التي وجدت بيديه ، و بذلك يكون الحكم معبها بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن ضمن مرافعته قوله " أما عن الدم الذي عثر عليه بجلباب المتهم ، فهو عبارة عن بقع لدم آدمی ، وثابت أن المتهم مصاب بيده بجرح قطعي ، ومن الحائز أن تكون هذه البقع لدمه هو ، أو يجوز أنها من دم آدمي آخر لأن المتهم يعمل مستشفى " . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في شبوت الواقعة في حق الطاعن إلى أدلة استمدها من أفوال الشهود والمعاينة ومن التقرير الطبي الشرعي الخاص به وبالمجني عليها . وحصل الحكم الدليل المستمد من تقرير الطب الشرعي بشأن الطاعن — نقلا عما ورد بذلك التقرير — في قوله " وجاء متقر بر الطبيب الشرعي شأن جلباب المتهم أنه قد وجد بها عدة مسحات مسمرة تحتل مساحة قدرها ه.١ × ٥ سم أكثر وضوحا من الخارج وأخذت منها عينات للدم فتبين أنها دم آدمى ( ولا تكفى للفصائل ) وتبين من الكشف المتوقع على المتهم أيضا بتاريخ ٢٨/١٢/٢٨ أنه وجد به جروح قطعية باليد اليمني وجرح قطعي بأسفل السبابة للبد البسرى وأن هذه الإصابات حدثت منذحوالي ٨٤ سامة أى تتفقوتار يخ الحادث ولاتحتاج لعلاج" . 🌙 كان ذلك ، وكان عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية بملاسه لا يؤدي إلى القول بأن هذه الدماء هى من دماء المحبى عليها ضرورة و بلا شك حتى يصح الاستدلال عليه بهذاالسبب ذلك مأنه لا يكون لمسفدا الاستدلال محل إلا إذا ثبت لدى الحكمة أن الدماء التي وجدت ملانسه هي من دماء القتيلة نفسها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خالفت هذا النظر وعولت صراحة في قضائها بإدانة الطاعن على ما جاء بالتقرير الطي من مجرد وجود بقع دماء آدمية بثوبه ، رغم أنها لم تفحص فنيا عن طريق تحليل فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفي علاقة

تلك الدماء بالجروح التي ثبت وجودها بجسم الطاعن ، أو نتبت في حكمها أنها من دم القتيلة نفسها . وكان لا يعلم ما كانت تتهمى إليه المحكة لو أنها تفطنت إلى فساد ذلك الدليل الذي ركنت إليه في قضائها بالإدائة إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا صقط أحدها أو امتبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذي انتهت إليه المحكة كما كان ما تقدم، فإن الحمك للمطمون فيه يكون معينا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

العــدد الأول السنة العشرون

# فهرس هجائى موضوعى عام للا حكام الصادرة من الدائرة الجنائية في المواد الجنائية

المغمة	القامدة	[۱] اللاف مزروعات . إتفاق . آثار . إشبات . إحالة . اختصاص . إختلاس أشياء محجوزة . إختلاس أموال أشياء محجوزة . إختلاس أموال المشروعات الحاصة . اخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة . إرتباط . أسسباب الإباحة وموانع العقاب . إستثناف . استيلاء
-		ملى مال للدولة بغير حق ، إشتباه . إشتراك . أشخاص اعتبارية . إصابة خطأ . إصابة عمل . إصلاح زراعي ، إعتراف . إعدان . إكراه . إلتماس إعادة النظر ، أمر إحالة ، أمر بألاوجه ، إنتماك حرمة ملك الغير . أوراق رسمية .
		إتلاف مزروعات راجع : إرتباط ونقض . ( الفاهدة رنم ۳۹ بالصعيفة رنم ۱۷۸ )

الصفحة	القاعدة	
		إتفاق
		الحدد الديات المتعلق الإصرار على المتهمين يلزم هنه المددات الدينات الذين المتعلق المت
		الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفســـه الجريمة من ا المصرين عليها .
۸٥	۱۸	(الطعن رفم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١/١/١٩١٢ )
		٧ ـــ ماهية الاشتراك بطريق الاتفاق ؟
۱۰۸	72	الفنن رقم ۱۷۷۷ لسة ۳۸ ق 🕳 جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		<b>آثار</b>
		مناط الناثيم في جريمة الاتجار بالآثار : هو ثبوت مزاولة الاتجار فيها بالفعل . مثال لإخلال بدفاع جوهرى .
٤٣٧	47	الوجارية بالمعلق بالمدان فرطان بالماري بولوي الماري المارية الماري المارية الم
		إثبات
		°° إثبات بوجه عام"  .
		<ul> <li>١ - نزو يرالمتهم في الأوراق الممضاة على بياض المسلمة</li> <li>إليه . إثباته بطرق الإثبات كافة .</li> </ul>
٣٨	٩.	(اَنْعَن رَمْ ٢٠٣٠ لَـنَةُ ٣٨ ق – جَلَّـة ١٩٦٩/١/٦ )
ĺ		٧ – عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية
		إلا عند الفصل فى مسألة مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة المطروحة . مطالبة صاحب الإمضاء على بياض أن يثبت كتابة
		ما يخالف المدون بالبياض . مخالفا للقانون .
۳۸	٩.	(الطمن رنم ۲۰۳۰ لسة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۹۹/۱/۱ ) ۲ — الإجواءات التي يقوم بها ما مور الضبط القضائي في سهيل
770	؟ اس	كشف الجوائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . شرط صحتها "
""	"	(الطمن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق – جلسة ١٩٦/٢/٧ )

المفعة	القامدة	ع ــ تقديرالمــانع الأدبى الذى يجيز الإثبات بالبينة .
۳۸	١,	موضوعی . (الطمن رقم ۲۰۳۰ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		<ul> <li>ه - لا بطلان على مخالفة الإجراءات الحاصة بأخذ العينة وتحليلها و إخطار صاحب الشأن بنتيجتها فى ظل النشر يمات الصادرة فى شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ .</li> </ul>
		خضوع الغش فى صناعة وتجارة الصابون لقواعد الإ^بات السـامة .
۲٥	۱۲	(الطمن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
	C approprie	<ul> <li>٦ ما نص عليه القرار الوزارى رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزواء المؤوخ ١٩٥٦/٤/٤ - ف مادته الخاصمة من بطلان إجراءات أخذالمينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، لا يقيد المحاكم علمة ذلك ؟</li> </ul>
۲٥	17	( الطمن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٧ — لم يعين القانون طريقا معينا لإثبات التزوير .
79	12	( العلمن وتم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق ــ جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ) ( والعلمن وتم ٢٠٠٠ لسنة ٣٨ ق ــ جاسة ١٩٦٩/١/٢٠ )
٨٥	,,	<ul> <li>٨ - مجرد إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من المصرين طيها .</li> <li>( اللمن رفر ١٩٦٣/ ١٠٥ ق - جلة ١٩٦٩/ / ١٩٦٩ )</li> </ul>
^3	14	

الصفحة	
1	٩ ــ حرية القاضي الحنائي في تكوين مقيدته من الأدلة
	المباشرة أوغير المباشرة . مثال .
1.4	( الطعن دفم ۱۷۷۷ كستة ۲۸ ق – بطسة ۱۹۱۳/۱/۱۳ ) ۲۶
707	(والطمن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق ــ جلسة ٢/٣/٢٤)
1	. ١ ـــ عدم اشتراط القرار رقم . ٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن
1	استخراج الدقيق وصناعة الحبر المعدل وجوب فحص العينة
1	بطريقي النخل والتحليل الكيائي معا وأن تكون المخالفة في نسهتين
1	على الأقل من النسب المقررة للواصفات .
114	(العلمن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ) و٧
- '	١١ — متى يكون الحكم معيبا بالفسادق الاستدلال ؟
}	وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لا على الظن
	والاحتال .
178	( العلمن وقم ۲۰۰۰ لسنة ۳۸ ق ــ جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ ) ۲۲۹
	١٢ ــ جواز اهتاد القاضي على ما يحصله من معلومات في مجلس
	الفضاء أثناء نظر الدموى •
160	( الطمن وقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٢٠/ ١٩٦٩ ) ٣١
Ì	١٣ ــ حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الإثبات مطلق.
1	ما لم يقيده القانون بنص خاص . حريته في وزن قوة الإثبات
1	المستمدة من كل منصر .
175	(الطعن رقم ه ٢٠٤ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ ) ٣٥
	١٤ ــ لمحكمة الموضوع الأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح
	الما دللا لحكما .
178	ر اللمن دقره ۲۰۱۵ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۹/۲۰) وم. اللمن دقره ۱۹۲۹ لسنة المجنى طيها بشلل في إحدى يديها لايحول دون
	١٥ ـــ إصابة المحنى عليها بشلل في إحدى يديها لايحول دون
	استعال البد الأحرى .
۱٦٨	( الطن رقم ١٨٤٩ لسة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ ) ٣٦
	!

٥		
المفحة	القامدة	
		١٦ ــ تقدير الدليل . موكول لمحكة الموضوع .
		مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام
		النقض .
۱٦٨	٣٦	(الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
۱۷۲	۳۷	(والطعن رقم ١٨٥٢ استة ٣٨ ق 🗕 جاسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
		١٧ ـــ الأدلة ڧالمواد الجنائية متساندة.
۱۸۷	٤١	(الطمن رقر ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
441	۸۲	(والطمن رقم ۱۱۸ لسنة ۳۹ ق ــ جلسة ۱۹۲۹/۳/۲٤ )
<b>£</b> £1	41	( والطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		١٨ _ تسبيب أحكام الادانة ؟ بيانات هذا التسبيب ؟
197	٤٢	( الطنن رقم ١٩٧٤ لسة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
79.	77	( والطفن رقم ۲۱۵ السنة ۳۸ ق — جاسة ۲۲/۲/۲۶ )
		١٩ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		بسوابقها ولواحقها من القرائن والأمارات التي تشهد لقيامها .
717	٤٦	· الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
		. ٢ ـــ إفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لايترتب عليه
	- 1	بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذي ضبط في صندوق
701	- 1	لا بستاثر باستعاله و إنمــا يشاركه فيه آخرون . مثال .
100	۲٥	(الطمن رقم ٢٠٢٤ لسة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
ĺ	- 1	٢١ _ اقامة الحكم قضاءه على ماله أصل ثابت بالنحقيقات.
- 1		النمى عليه بدعوى الحطأ في الاسناد . غير مقبول . خطأ الحكم
777	٦.	فيا ساقه نزيداً عن حاجة الدعوى · لا يعيبه . (الطمن دنم ١٨٥١ لسنة ٨٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/١٤)
- 1	Ţ,	(الطنزرتم ١٨٥١) لسنة ٢٨ ق ح جلت ١٨٥١/١٠٠٠) ٢٧ ــ تحدث الحكم عن واقعة سابقة أو لاحقة للواقعة
		٧٧ ــ محدث الحم عن واقعه شابعه او د عل موسد المطروحة . متى لايعيبه ؟
***	٦٠].	المطووف . شمى شيخية . (الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
- 1	- 1	<i>رـــان دم</i>

الصفحة	القامدة	
		<ul> <li>٣٣ – احالة الحكم في بيانه للدليل ، إلى مذكرة مديرهام شئون الإنتاج . دون بيان مضمونها ، عدم كفايته .</li> </ul>
44.	77	( الطمن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٦ ق – جلسة ٢٢/٢/١٦)
		بها القاضى . وجوب استخلاصه عقیدته بنفسه دون أن یشارکه احد .
44-	77	( الطمن دتم ٢١٠٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢١٩٦٩/٢/١)
717	٦٧	<ul> <li>٢٥ تقدير الحكة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزّنه إلى الحد الذى وجد عليه .موضوعى .</li> <li>(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٦ ق جلة ١٩٦٩/٢٣)</li> </ul>
, , , ,	''	_
	<b> </b>	٢٦ – الضرب على قمة الرأس . امكان حدوثه من ضارب
		يقف أمام المجنى عليه أو خلفه . تقــــدير ذلك لايحتاج الى خبرة .
444	٧٠	( اللهن رقم ۲۲۰۷ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۱۰ )
		<ul> <li>٢٧ – الدفع بتعذر الرؤية قد يكون من أوجه الدفاع</li> <li>الموضوعية التي لاتستأهل ردا . مثال .</li> </ul>
444	٧٠	( اللَّهَن رَمْ ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/١ )
		<ul> <li>٢٨ - تعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه .</li> <li>غير لازم .</li> </ul>
	ĺ	اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها . يفيد اطراحها
		جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		بيان علة اطراحها . غيرلازم .
477	· v•	( الطمن دتم ۲۲۰۷ لسنة ۳۸ ق _ جلسة ۲۲/۲/۱۰ )
		٢٩ ــ حق محكة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي .
	[	ولو حملته أوراق رسمية .
401	\ vv	(اللَّمَن رَمْ ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
		•

٧		
الصفحة	القامدة	
		٣٠ ـــ قضاء البراءه . شرطه : أن يكون بعد الاحاطة بأدلة
		الدعوى وظروفها والموازنة بينها . قصاء الحكم المطعون فيه
		بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل
		الجارك م يعييه .
٣٦٨	٧٩	( العلمن وقم ۲۲۳۷ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۲۹/۳/۲۶ )
		٣١ ــ تعويل الحكم في ادانته للطاعن على ما أورده ـــ
		خلافا للثابت بالأوراق ـــ من وجود آثار دماء بملابسه . خطأ
		في الاسناد .
441	۸۲	( الطمن رقم ۱۱۸ لسنة ۳۹ ق جسة ۱۹۲۹/۳/۲۶)
		٣٢ ـــ إقامة الحكم قضاءه على ماله مأخذه الصحيح من
		الأوراق . انحسار عيب الخطأ في الاسناد عنه .
2.1	۸۸	( الطمن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ )
		٣٣ ـــ امتخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
		موضوعی . مادام سائغا .
٤٠١	۸۸	(العلمن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
- 1		٣٤ ـــ النعي على المحكة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب
		منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد
		عما ورد بتسجيل لمناقشة بينه وبين المتهم ، دون سماع المحكمة
	;	لهذا التسجيل أو ايراد فحواه .
٤٠١	۸۸	( الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣١ )
}	1	٣٥ _ مدى تقيد المحكمة بقواعد الاثبات المدنية في جريمة
	l	خيانة الأمانة ؟
	-	اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الايجار . من
		المعلومات العامة التي لاتحتاج إلى سند .
271	11	(الطمن رقم ۱۲۰ لسنة ۳۹ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۳۱)
	•	

		A
الصفحة	القامدة	٣٦ – استنادالقاضى الجنائى فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ، عدم جواز نأسيس حكمه على رأى غيره . مثال .
٤٣٧	97	
£ <b>7</b> V	٩٣	<ul> <li>٣٧ – للمحكة التعويل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما سافته من أدلة . التحريات لانصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة . (الطن رتم ١٢١ لسة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)</li> </ul>
		۳۸ — استنادالحكم إلى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم دون أن يثبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماء القتيل .
٤٤١	98	1
		راجع أيضا : اعتراف .
		( القاعدة رقم ٥ ۽ بالصحيفة رقم ٢٠٧ )
		وتاپس .
		(الشاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٣٧٢ )
		وتهريب .
		( القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٢٩٠ )
		وشهود ٠
		( القامدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٩٢ )
		وقوة الأمر المقض .
		( القاصة رقم ٩ بالصحيفة وتم ٣٨ )

الصفحة	القاصة	
		إعتراف :
		ر ــ حق محسكمة الموضوع في التعويل على قــــول متهم
		على آخر .
		ر العلمة وقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٩٩/١/٢٠ )
107	٣٣	
]		٧ ــ لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة
	l	من مراحل التحقيق وإن حدل عنها بعد ذلك .
144	٤١	(الطن رقم ٢٠٩١/سنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) م
	1	٣ ـــ سلطان الوظيفة في ذاته . لا يعد إكراه . ما دام لم
1		يستطل بالأذى ماديا كان أو معنويا إلى المتهم . إستخلاص
ì	ľ	ما إذا كان إعتراف المتهم في الظروف والملابسات التي حصل
- 1	- 1	فها متأثرا بسلطان الوظيفه . موضوعي .
	- 1	ر الطنن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۳)
7.4	٤٥١.	,
	J	ع ــــــ الأخذ بافتراف المتهم فيحق نفسه وغيره من المتهمين.
	1	من إطلاقات محكمة الموضوع  .
۲.۷	۔ اوغ	(الطمن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۳۸ ق — جاسة ۱۹۲۹/۲/۳ )
Ϊ.	- 1	<ul> <li>الاعتراف في المسائل الحنائية . ما هيته : من عناصر</li> </ul>
- 1	-	الاستدلال ألتي تقدرها محكة الموضوع.
- 1		الاستعدال المح معدول علم الوحوع . (اللمن وفم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
117	٤٦] "	(الملمن رقم ١٠٥١ لسنة ٨٦ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/٤)
(۷۷	٦٠	<u></u> '
- [	1	٦ ــ الآخذ بآعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع . متح
		اقتنعت بصحته .
	.   .	بيــان سهب اطراح الحــكة إنكارالمتهم لاءرافه . واجب
		حندُ استنادها على هذا الاعتراف. مخالفة ذلك. قصور في الحكم .
	76	( اللمن رقم ١٩٩٩ لسة ٢٨ ق – جلسة ٢/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		أوراق رسمية :
		راجع : إثبات بوجه عام .
		(الغامدة وقم ۷۷ بالصحيفة وقم ۳۵۳)
		شهود :
		١ ــــ للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط . ذلك ؟
74	l v	(الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
47	١٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		<ul> <li>حجز المحكمة الفضية للحكم. عدم التزامها باعادة الدموى للرافعة لاجراء تحقيق فيها .</li> </ul>
٣٨	4	(الغنن والم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		<ul> <li>٣ - شرط التعويل على أقـــوال الشهود التي وردت في التحقيقات ؟</li> </ul>
٣٨	. •	(الطمن رقم ۲۰۳۰ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱/۱۹۲۹) مسا
		<ul> <li>ع - وجوب تلاوة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك .</li> <li>( المدن رفر ٢٠٣٠ لـ ٢٠ ت - جلة ١٩٦٦/١/١)</li></ul>
٣/	Ϊ ΄	'
٣		ه ــ عدم إجراء محكة ثانى درجة تحقيقات إلا ما ترى لزوما لا جرائه أو لاستكال نقص فى إجراءات محكة أول درجة. ( الطمن رفر ٢٠٠٠ استة ٢٠ ق ــ جلة ١٩٦٩/١) ٢ ــ ــ ١٩١٩/١٠ ٢ ــ ــ ٢ ــ ــ ٢ ٢ ــ ــ ٢ ٢ ــ ــ ٢ ٢ ــ ٢ ٢ ــ ــ ٢ ٢ ــ ــ ٢ ٢ ــ ــ ٢ ١٩١٩/١٠ ١٠٠ ٢ ــ ــ تقدير المانع الأدبى الذي يجيز الإنبات بالبينة .
٣	1	موضوعی . ( الطنن رنم ۲۰۳۰ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ )
1.		<ul> <li>اخذ الحكم بأقوال الشاهد فى خصوص كيفية ضبط المتهم ، وعدم أخذه بها فى صدد ما رواه عن اعتراف المتهم له بأنه يحرز المخدر بقصد الاتجار . لا يعيبه .</li> <li>اللمن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق _ جلمة ١٩٦٩/١/١٣ )</li> </ul>

الصائحة	القاعدة	
		٨ — تجزئة أقوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع .
١	**	( الطمن رقم ۱۷۷۱ لسنة ۴۸ ق ـ جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		<ul> <li>۹ حدم اعتراض المتهم على قبول محاميه تلاوة أقوال</li> </ul>
		الشاهد . حق المحكمة فىالاستغناء عن سماع الشاهد .
١	**	( الطمن رقم ۱۷۷۱ لسنة ۳۸ ق — بطسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		١٠ — قرابة الشهود للجني عليه . لا تمنع الحكمة من الأخذ
		بأقوالهم متى اقتنعت بها .
١٤٥	۲۱	( العلمن وقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق جنسة ١٩٦٠/١/٢٠ )
		١١ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها
i		شهادته وتعويل القضاء عليها . موضوعي.
١٤٥		( العلمن وفر ۱۹۲۰ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۰/۱/۲۰ )
۳۸	4	(والطعن رقم ۲۰۳۰ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۶۹/۱/۱ )
777	٥٨	(والطعن وقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		۱۲ —
۱۷۸	79	(اللَّمَن وقم ١٥٨٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٧)
		<ul> <li>١٣ – حق محكمة الموضوع في أن تمول على ما تطمئن إليه</li> <li>من أقوال .</li> </ul>
197	٤٢	(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق ـــ جلسة ٢/٢/٣ )
		١٤ – أخذ محكة الموضوع بشهادة شاهد . يفيد إطراحها
		حميع الاعتبارات التي ساقها الدَّفَاع لحملها على عدم الأخذ بها .
777	۸۰	( العلمن رقم ۲۰۶۷ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۷ )

الصفحة	القامدة	
		١٥ ـــ تنازل المتهم أوالمدافع عنه عن سماع الشهود . أثره:
		الاستغناء عن سماعهم والاكتفاء بتلاوة أفوالهم بالتحقيقات .
		هدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن سماعهم  .
۳۷۲	۸۰	(العلمن رقم ۲۲۳۸ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۶۹/۳/۲٤)
		راجع أيضاً : إثبات بوجه عام .
1		( القاعدتان رقا ۸۸ و ۹۲ بالصحيفتين رفمی ٤١٤ ٤٣٣٠٤)
		قرائن :
		قرائن الحال طريق أصلى في الاثبات في المواد الجنائية .
۸۲۱	۳٦	( الطن ولم ١٨٤٩ لسة ٣٨ ق — بطسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
		قوة الأمر المقضى :
		<ul> <li>١ – ليست الا حكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء</li> </ul>
		المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فبإيتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها
		إلى فاعلها . أساس ذلك ؟
٣٨	4	(الطعن رقم ۲۰۳۰ لسنة ۳۸ ق 🗕 جلسة ۱۹۲۹/۱/۱)
		٢ ـــ مدى حجية الحكم الجنائى النهائى ؟
٤٠١	۸۷	( الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣ )
		٣ — للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية علىمتهم آخر بوصفه
		مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بادانته ـــ
		سواء كان فاعلا أو شريكا 🗕 إلا أنه لايجوزلها تجديد الدعوى
		قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعويين على أساس
l		وحدة الفاعل بأن اتجهت في دمواها الأخيرة إلى اسناد الواقعة
}	1	ذاتها إلى متهم جديد بدلا ممن صدر الحكم بادانته طالما بق
1	1	الحكم الأول قائمًا يشهد بأن المحكوم عليه هومرتكب الحريمة.
(	(	لها طلب الغاء الحكم الأول عن طريق التمــاس اعادة النظرطبقا
'	í	

18	
المفحة	القاعدة /٤٤١ه اجراءات فاذا ماتم لها ذلك استعادت سلطتها
- 1	في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر.
٤٠١	في غويف الدنوي ابساني من جاية عبر المهم المراد ( العان دقر ١٩٦١ / ١٩٦٩ / ١٩٦١ ) ٨٧
	خبرة :
	١ ــ تقديرآراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقار يرهم من
l	اعتراضات . أمر موكول إلى قاضي الموضوع .
114	(العلن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣) وح
	٧ ــ لمحكمة الموضوع الجزم بصحة ما رجحه الحبـــير
	في تقريره .
۱۸۷	(العلمن وقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) و
	راجع أيضا : إثبات بوجه عام .
	( القاعدة رقم ٧٠ يا الصحيفة رقم ٣٢٣ )
	إجراءات المحاكمة
1	١ — بطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك
1	به أمام محكمة الموضوع .
	اثارة الدفع ببطلان أمر الاحالة لأول مرة أمام محكة النقض.
	غير جائز .
١	( الطمن رقم ۱۷۲۲ لسنة ۳۸ق ــ جلسة ۱۹۶۹/۱/۱۹۳۱ ) ۱۱
	٧ — الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعي . كفاية
	الرد عليه من أدلة الثبوت التيأوردها الحكم.
1	( اللهن وقم ۱۷۳۲ لسنة ۳۸ ق - جلسة ۱/۱۹۹۹ )
- (	٣ ـــ وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى
	أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . اعادة
1	

المفحة	القامدة	
_		الدعوى للرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم
		للاتصال بالدعوى .
v	۲	(الطمن رقم ۱۷۳۶ لسنة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۹۹/۱/ )
		٤ — العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع. متى يعتبر
		الحكم حضوريا ؟
٧	۲	( الطمن رقم ۱۷۳۶ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱/۱۹۹۹ )
		ه ــ عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى
		فيا يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكمة
		الجنايات .
٧	۲	( الطمن رقم ۱۷۲۶ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ )
	Ì	٦ حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادره في غيبة
	1	المتهم لغيره من الخصوم.
٧	۲	( الطمن رقم ١٧٣٤ لسة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
	1	٧ — ابطال الحكم الغيابي الصادرمن محكمة الجنايات بحضور
		المحكوم عليه في غيبته أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة
	1	بمضى المدة .
٧	١ ١	(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		<ul> <li>٨ - تقيد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة فأمر الاحالة.</li> </ul>
11		( الطمن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
	ļ	٩ ــ حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة
	1	إلى ما تتبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها إلى
	}	النيابة العامة للتصرف فيها . مثال .
11	1	( الطمن رقم ١٧٤٥ اسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
	1	

الصفحة	القاعدة	
		.١ ـــ للحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك ؟
44	٧	(الملعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١)
۳۸	٩	( والعلمن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		<ul> <li>١١ – وجوب تلاوة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك .</li> </ul>
44	٩	( الطمن رقم ۲۰۳۰ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۹۹/۱۶ )
47	٩	<ul> <li>١٢ — عدم اجراء محكة ثانى درجة تحقیقات إلاماترى ازوما</li> <li>لاجرائه أو لاستكال نقص فى اجراءات محكة أول درجة</li> <li>(الطمن رقم ٢٠٠٠ لسة ٣٥ ق – جلة ١٩٩١/١/١)</li> </ul>
٣٨	٩	<ul> <li>١٣ – حجز المحكة القضية للحكم. عدم الترامها باعادة الدعوى الرافعة لاجراء تحقيق فيها .</li> <li>١١لطن رفم ٢٠٠٠ ل نــ ٣٦٥ – جلمة ١٩٦٩/١/١)</li> </ul>
١٠.	77	<ul> <li>١٤ - عدم اعتراض المتهم على قبول محاميه تلاوة أقوال الشاهد .</li> <li>الشاهد . حق الحكمة فى الاستفناء عن سماع الشاهد .</li> <li>(الطمن رقم ١٧٧١ لسة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦/١/١٣)</li> </ul>
		<ul> <li>١٥ حق محكة الجنايات في الافتصار على نظر الجنايات</li> <li>وفصل الجنح المرتبطة بها ارتباطابسيطاوا حالتها إلى محكة الجنح.</li> <li>نطاقه ؟</li> </ul>
		الطعن بالنقض في حكم عكمة الجنايات باحالة الجنحة إلى محكمة الجنح . فير جائز . أساس ذلك : الحكم غير منه للخصومة .
120	79	(الطمن رقم ۱۷۹۷ لسنة ۳۸ ق — يطسة ۱۹۲۹/۱/۲۰ )
	i	<ul> <li>١٦ ــ نطاق حق محكمة الموضوع فى تكييف الواقعة واسباغ</li> <li>الوصف القانونى عليها .</li> </ul>
*11	27	(المسلمن دفم ۲۱۷۱ لسنة ۳۸ ق – بعلسة ۱۹۲۹/۲/۳)
•	'	

	,	
الصفحة	القاعدة	
		١٧ — القبود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكييف
		الواقعة واسباغ الوصف القانوني الصحيح عليها ؟ مشـــال
		فی موازین ۰
٣٦0	٧٨	(الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
		١٨ ــ تنازل المتهم أو المدافع عنه عن سمــاع الشهود .
		أثره : الاستغناء عن مماعهم والاكتفاء بتلاوهٔ أقوالهم بالتحقيقات.
		عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن سماعهم .
٣٧٢	۸-	( الطمن رفم ۲۲۳۸ لستة ۳۸ ق – بطسة ۱۹۲۹/۲/۲۶ )
		١٩ ـــ الأصل في الإجراءات الصحة .
		-
		الادعاء تخالفة ما أثبت في محضر الحلسة أو في الحكم من
		إجراءات . لا يجــــوز إلا من طريق الادعاء بالتزوير فيا ألبت .
		(الطنن وقم ۲۲۳۸ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۲۸٫۳/۲ ۱۹۶۹)
777	^	
		<ul> <li>٢٠ ــ تعييب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصلح مبباً للطعن على الحكم .</li> </ul>
		( الطعن رقم ۲۲۶ لسنة ۳۹ ق – جلسة ۱۹۲۹/۳/۲۶ )
444	^	·
		إحالة
		راجع : غرفة المشورة .
		(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ص ٣٣١ )
		إختصاص
		,
ļ		إختصاص المحاكم . " تنازع الاختصاص " .
	1	حق محكمة الجنايات في الإقتصار على نظر الجنايات وفصل
{		الجنح المرتبطة بها ارتباطا بسيطاوإ حالتها إلى محكة الجنح. نطاقه؟
120	۲۰	( الطمن دقم ۱۷۹۷ لمسنة ۳۸ ق – جلسة ۲۰/۱/۲۰ )
ı	!	

الصفحة	القامدة	
		إختصاص مأمور الضبط القضائى :
		١ ــــ امتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا
		في الحريمة التي بدأ تحقيقها أو انصلوا بها أينما كانواً . حقه عند
		الضرورة في تنبع الأشياء المتحصلة من هذه الجريمة واتخاذ
		الإجراءات قبل المتهم فيها وغيره من المتصلين بها .
۲٠٧	٤٥	(الطمن وقم ۱۹۸۸ الديمة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۳ )
		٢ — الاستجواب المحظور على رجل الضبط إجراؤه ؟
		رجال الرفابة الإدارية من مأمورى الضبط  .
**	٦.	(الطمن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ – جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		<ul> <li>٣ - مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضائها قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه .</li> <li>( الطن رفر ١٨٠١ لسة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )</li> </ul>
777	٦٠.	
770	٧٢	<ul> <li>ع - الإجراءات الى يقوم بها مأمور الضبط القضائى</li> <li>ف سبيل كشف الحوائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها.</li> <li>شرط صحتها ؟</li> <li>(الطمن دفر ١١١ لمنة ٣٦ق - جلمة ١٩٦٩/٣/١٧)</li> </ul>
<b>*</b> V <b>*</b>	٨٠	<ul> <li>اسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة 24 من القانون رقم ٨٢ لسنة 194، في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استمالها والإنجار فيها . عدم جدوى المنازعة فى اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز محدر .</li> <li>المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز محدر .</li> <li>(الطمن رقم ٢٢٢٨ لمنة ٨٦ ق - جلمة ١٩٦٩/٢/٢٤)</li> </ul>
		إختلاس أشباء محجوزة ١- العقوبة المقضى بها عن حربمة المحادة ٣٤٧ عقوبات. لا يتوافر بها الظرف المشدد المنصوص عليه في المحادة ٣/٢٦

المفحة	القاعدة	
		من القانون ٩٩٤ لسنة ٩٥٤ في شأن الأسلمة والذخائر الممدل. ولا تعتبر من جرائم الاعتداء على المسال في حكم المسادة ٧/ب من ذات القانون .
		حريمة اختلاس الأشياء المحيجوز عليها المؤتمة بالمادة ٣٤٧ عقو بات . من حرائم الاعتداء على السلطة . القصد الحنائى فيها هو عرقلة التنفيذ .
٤٩	١.	(الطمن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٦ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٢ – الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله ؟ أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .
۷۰	١٥	(الطن رنم ۱۷۵۷ لسنة ۸۳ ق – جاسة ۱۹۲۹/۱/۱۳) إختلاس أموال أميرية
71	٦	<ul> <li>١ — القول بارتكاب جريمـــة الإختلاس انصياعا لرغبة الرؤساء . غير جائز . وجوب مساملة المرءوس .</li> <li>( الطمن رم ١٩١٣ لسنة ٣٠ ق - جلمة ١٩١٩/١/٦ )</li> <li>٢ — المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد الناس الدارة الدارة</li> </ul>
1.7	72	أشخاص القانون العـم . العاملون في المؤسسات العـامة يعدون مر الموظفين أو المستخدمين العـامين . (الطن رقم ١٧٧٧ لـــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۰۸	78	فى حكم الموظفين العموميين . (الطمن رفم ۱۷۷۷ لسنة ۲۸ ق — جلسة۱۹۱۹/۱/۱۳)

لمفحة	القاعدة ا	
		٤ ــ متى تتحقق جنــاية الاختلاس المنصوص طيها [
	1	في المسادة ١١٣ عقو بات ؟
1./	1	(الطعن تم ۱۷۷۷ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		ه ــ معاقبة الطاعن بمقتضى المــادة ١١٢ عقوبات مع
	1	استعال الرأفة وفقا للمادة ١٧ من ذلك القانون . لا جدوى مما
	1	يثيره الطاعن من أن المادة ١١٣ مكرر عقو بات هي الواجبة
	ŀ	التطبيق ما دامت العقوبة المقضى بها مقررة في الفانون وفقا
	1	المادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن
		بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى
		أعطته للواقعة .
۱۸۷	٤١	( الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
		٣ ــــــ ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير
		والاستعال . لا مصلحة له في المجادلة في معافبته على أساس أنه
		فاعل أصلي .
717	٤٦	( العلمين رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٧ )
		٧ ــــ الفاعل الأصلى في الجريمة : مثال في إختلاس أموال
		أمرية .
717	٤٦	( الطمن رقم ۲۱۷۱ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/ )
- 1	-	٨ ـــــــ أركان جريمة المـــادة ١١٣ عقو بات ؟
717	٤٦	(الطمن وفم ٢١٧١ لسة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
		<ul> <li>٩ - تحقق جناية الإختلاس المنصوص طيها في المادة ١١٢</li> </ul>
	}	عقو بات بتسليم المال إلى الموظف العام ووجوده في عهدته
		سهب وظيفته . يستوى أن يكون المال عاما مملوكا للدولة
	į	أوْ خَاصاً مملوكا للا ُفراد .
221	•٧	( الملمن دمّ ۲۰۳۴ لسنة ۳۸ ق — بطسة ۱۹۲۹/۲/۱۷ )
ı	(	•

الصفحة	القاعدة	
	_	١٠ ــ عدم جدوى النعي على الحكم عدم تعيينه مقدار المال
	1	الذي داخله ألغش . ما دام الطاعن يسلم بما أثبته الحكم تحديدا
		لمقدار ما اختاس .
771	۷۰	( العلمن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
		راجع أيضا ; حكم .
		( القاعدة رتم ۸۸ بالصحيفة رقم ۱۹۶)
		ووصف التهمة .
		: ( القاعدة رقم ٦ ع بالصحيفة رقم ٢١٢ )
		' ' <u>'</u>
		اختلاس أموال المشروعات الخاصة
		سريان المادة ١١٣ مكرراعقو بات على كل عضو مجاس إدارة
İ		أو مدير أو مستخدم في المشروعات الخاصة الواردة بها حصرا
ľ		ولاتساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة.
		خُروج العاملين في المؤسسات العامة مِن نطاق المسادة ١١٢
ſ		مكررة عقو بأت .
- 1		,
		المؤسسة العامة . شخصية اعتبارية مستقلة . اتباع أساليب
- 1		القانون العام في إدارتها . تمتعها بقسط من حقوق السلطةالعامة
- 1		بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها .
1.4	72	(الطمن رقم ۱۷۷۷ لسنة ۳۸ ق٠– جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		إخفاء أشياء منحصلة من جناية أو جنحة
1		(١) الإخفاء المتحصل من جناية :
- 1	i	متى تنضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه
1		المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟
		كُفايةواقعة ءالتريرالعقوبة المقضىبها .عدم جدوىالنعي على
١		الحكم بشأن واقعة أخرى لاتأ ثير الثبوتها من عدمه على العقو بة المحكوم بها.
777	٦.	(العلن رقم ١٥٨١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٠/٢/٢)
	į	and the control of the second of the control of the

المفسة	القاعدة	
	l	الإخفاء المتحصل من سرقة :
		إخفاء شيء مسروق أيا ما كان قدره . يتحقق من الركن
		المــادى فى جريمة إخفاء أشياء مسروقة .
**	٦.	(الطعن رقم ١٨٥١ لسة ٣٨ ق — جلسة ٢/٢/٢٤ )
		إرتباط
		١ – اعتبار الحكم الجرائمالمسندة إلىالمتهم مرتبطةوتوقيعه
		هليه عقوبة أشدها . إنتفاء مصلحته في النعي على الحكم خطؤه
		باسنادج بمة لم ترد فيأمر الإحالة إليهطالما أنالعقوبةالمقضى الم هي عقوبة الجريمة الأشد الواردة في أمر الإحالة .
١٧	٤	(الطمن رقم ه١٧٤ لسنة ٣٨ ق ــ جلسة ٦/١/١٩٦٩ )
		٧ ـــ مناط تطبيق المــادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ؟
vv	١٦	(الطمن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ) معد
44	۲٠	(الطنن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣٣)
		٣ ــ تقدير قيام الإرتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه
	ł	موضوعي . متى يُخضع لرقابة محكمة النقض ؟
- 1		لاإرتباط بينجر يمةعدم إنشاءصا حبالعمل ملفا لكل من عماله
- 1		وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العال إجازات المواسم والأعياد .
- 1	- 1	المسادتان ١/٦٢ ، ١/٢٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنه ١٩٥٩
VV	17	(العلمن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		ع - تقدر قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي .
		إرتباط حريمة عدم تقديم أنفار دودة القطن بجريمة عدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة .
	- 1	
- 1		خطأ الحكم في تقدر قيام الارتباط . إعتباره من الأخطاء
		القانونية التي تستوجب تدخل محكة النقض لتصحيصه .
"	7.	( العلمن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )

الصفحة	القاصدة	
		<ul> <li>حق محكة الجنايات في الاقتصار على نظر الجنايات</li> </ul>
		وفصل الجنح المرتبطة بها إرتباطا بسيطا وإدخالها إلى محكمة
		الجنح . نطاقه ؟
۱۳۷	44	(الطعن وقم ۱۷۹۷ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۰ )
		٦ – إعمال المحكمة المسادة ٣٢ عقو بات على الجرائم المسندة
		للتهم . وجوب توقيع عقوبة الحريمة الأشد فحسب . أ
		لمحكة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر
		مخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب طعنه . لها نقض
		الحكم بالنسبة للحكوم عليه الذي لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة
		وحسن سيرالعدالة .
١٧٨	74	ر العلمن دنم ۱۸۰٦ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۷ ) المعمد دنم ۱۸۰۳ لسنة ۳۸ ق
		٧ – تطبيق المــادة ١/٣٢ عقوبات . خضوعة لرقابة محكمة النقض .
		النقض .
		الامتناع عن بيع سلعتين أحدهما مسعرة والأخرى غير مسعرة
		فى ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر وأحد .
		وجوب تطبيق المــادة ١/٣٢ عقوبات .
771	٩٥	(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
97	٧.	(والطعنوقم ۱۷۹۸ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
• • •		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		١ – أسباب الإباحة .
		(۱) الدفاع الشرعى :
		١ - تقدير الوقائع التي يستنج منها قيام حالة الدفاع الشرعي
		أو إننفاؤها . موضوعى . شرط ذلك : أن يكون استدلال الحكم سايا .
	1	( الطمن دفم ۲۲۰۳ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۳۱ )
٤٢٠	۸'	1 (1414) = 0 1x = 1111 / 20 7

المفحة	القاعدة	
		٧ ـــ حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها ؟
٤٢٠	٨٩	(الطمن رقم ۲۲۵۳ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۳/۲۱ )
		٣ ـــ تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر إعتبارى.
		وجوب اتجاهه وجهة شخصية براعي فيها مختلف الظروف الدقيقة
٤٢٠	۸۹	التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان . ( الطمن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣١ )
		(ب) إطاعة المرءوس لأمر رئيسه .
		١ - عدم امتداد طاعة الرئيس لمره وسه إلى ارتكاب الحرائم.
72	٦	(العلمن دقم ١٩١٣ لسنة ٨٦ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		٢ ـــ القــــول بارتكاب حريمة الاختلاس انصياعا لرغبة
		الرؤساء . غير جائز . وجوب مساءلة المرءوس .
72	٦	(الطمن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		٣ ـــ موانع العقاب :
		(١) الغيبو بة الناشئة عن تناول عقاقير محدرة
		ا ـــ الغيبوية المــانعة من المسئولية . ماهيتها ؟ (الطمن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٥ تـ ـــ جلمة ١٩٦٩/١/١٣)
1.5	**	٧ ــ تناول المواد المخــدرة أو المسكرة اختيارا أو عن علم
		ع من المواد الحدود المساور الوس عم المساور ال
۱۰٤	77	1
		(ب) إعفاء الراشي والوسيط .
		اقتصار الاعفاء الوارد في المسادة ١٠٧ مكررا عقوبات على
		الراشي والوسيط دون المرتشي .
111	^^	( الطمن رقم ۲۰۲۹ لسة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۳/۳۱ )

المفحة	القاعدة	
		(ج) حالة الضرورة . حالة الضرورة التي تسقط المسئولية . مناطمها ؟
71	7	( الطن رقم ۱۹۱۳ لسنة ۱۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ ) إستثناف
<b>۳</b> ۸	4	<ul> <li>١ — اقتصار قاعدة هـــدم جواز إضارة الطاعن بطعنه على المقوية والتعويض . خروج أتعاب المحاماء عنها .</li> <li>( الطمن رقم ٢٠٠٠ لسة ٣٨ ق — جلمة ١٩٦٩/١/٦ )</li> </ul>
72.	70	٧ — النصرق كامن الحكم النيابي الإستثنافي والحكم الصادر في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان بإحماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط. وجوب القضاء بنقض الحكم المطمون فيه وتأييدا لحكم المستأنف ولو كان ببراءة المنهم . ( اللمن دم ٢٠١٥ لمسة ٢٥ ص جلسة ١٩٦٧/١/١٠)
		إستجواب
777	4.	<ul> <li>ا سالاستجواب المحظور على رجل الضبط اجراؤه ؟</li> <li>وجال الرقابة الإدارية من مأمورى الضبط .</li> <li>(الطن دقم ١٨٥١ لسنة ٢٣ ق – جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤)</li> </ul>
		<ul> <li>٢ — مباشرة النيابة للتحقيق . عدم افتضائها قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه .</li> <li>(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)</li> </ul>
777	٦٠	إستعال محرر مزور
		راجع . فاهل أصلى . (القاهدة رتم ٤٦ بالصحيقة ٢٨٢ )
		The state of the s

المفحة	القاعدة	
		إستيقاف
		راجع . تاپس .
		( القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٣٨٤ ) .
		إستيلاء على مال للدولة بغير حق
144	٤١	۱ معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ۱۱۲ عقو بات مع استعمال الرافة وفقا للمادة ۱۷ من ذلك القانون . لا جدوى مما يشيره الطاعن من أن المادة ۱۱۳ مكر و عقو بات هى الواجبة التطبيق ما دامت المقو بة المقضى بها مقررة فى القانون وفقا للمادة المذكورة . لا يغير من هذا أن المحكة أخذت الطاعن بالرافة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة .
۲٥٠	\ \ \	٧ — مثال لجريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق
		واجع ايضاً : مأمورو الضبط القضائي .
		( القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٠٧ )
		إشتباه
•		مودة المشتبه فيه إلى حالة الاشتباه بعـد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة . وجوب معاقبته بعقو بتى الحبس والوضع تحت المراقبة .
`	1 '	( اللمن وقم ١٧٦٥ لسنة ٣٨ ق ــ جلسة ١٩٦٩/١/١٣) ٩

المنسة	القامدة	
_		اشتراك
		<ul> <li>١ – مجرد إثبات سبق الاصرار على المتهمين يازم عنه</li> <li>دشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفســــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
٨٥	۱۸	مصرين طيها . الطنن رقم ١٧٦٣ لسة ٣٨ ق — جلمة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٢ – متى يتحقق الاشتراك بطريق المساعدة ؟
۱۰۸	71	-
		<ul> <li>٣ - ثبوت اشتراك الطاعن فى جرائم الاختلاس والتزوير</li> <li>لاستعال . لا مصلحة له فى المجادلة فى معاقبته على أساس أنه</li> <li>عن أصلى .</li> </ul>
747	٤٦	لطَّمَن رَمِّ ٢١٧١ لِسَنَة ٣٨ ق — جلسة ٢/٢/٣ )
		<ul> <li>٤ - تحقق الاشتراك بطريق الاتفاق . باتحاد نية أطرافه</li> <li>رارتكاب الفعل المتفق عليه .</li> </ul>
٤١٤	۸۸	طعن رقم ۲۰۲۹لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۳/۳) الطمن رقم ۱۷۷۷ لسنة ۲۸ ق جسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
1.4	1 6	جع أيضًا : حكم .
		( القامد نان رقسا ٣ و ٨٨ بالصحيفتين وقى ١٢ و ٤١٤ )
		اعل أصلى .
		( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢١٢ ) .
		أشخاص اعتبارية
		جع : مؤسسات عامة وهيئات عامة .
		( القاعدتان وقاع۲ ، ۷ه بالصحيفتين رقى ۲٦١،۲۰۸ ) .

المفعة	القاعدة	<u> </u>
		إصابة خطأ
		و إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتاعية بعلاجها و إعانة المصابين المؤمن عليم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصاب في يتعلق بتلك الاصابات التسكقبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ ( د ) ٢٤ من القانون ٣٣ السنة ١٩٩٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهرى في هذا الصدد .
174	**	(الطمن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ )
197	ŧ۲	<ul> <li>۲ - مساءلة كل من أسهم فى الأخطاء التى نشاعتها الحادث أياكان قدرخطئه. يستوى فى ذلك أن يكون خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر فى حصول الحادث.</li> <li>(الطن رفم ١٩٦٤/٢/٤ ق - جلة ١٩٦٩/٢/٣)</li> </ul>
		<ul> <li>٣ - إبراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث. كفايته للندليل على قيام وابطة السبية بين الخطأ والنقيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .</li> </ul>
198	٤٢	( الطمن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
		<ul> <li>إ لمسئولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفو . حدودها ؟</li> </ul>
771	٤٩	(الطمن رقم ۱۷۷۳ لسنة ۳۸ ق ــ جلسة ۲/۲/۱۰ )
		ه ــ عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور فى التسبيب .
728	οź	(الطمن وقم ۱۳۸۳ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۹۱/۲/۱۱ )

المفعة	القاحدة	٦ ـــ اصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص. وجوب معاقبته
		·
	1	طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقو بات بالحبس
		لا بالغرامة . إفراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث
		بوضع مستقل تفاديا لاعتبار المصابين أكثر من ثلاثة .
		يعيب الحكم .
		متى يتعين أن يكون مع النقض الاحالة . مثال .
444	71	(العلمن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢/٢/٢/١)
		راجع أيضا : دعوى مدنية .
		(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٤٨ )
		إصابة عمل
		راجع: إصابة خطأ .
		( المقاملة وتم ٢٧ بالصحيقة وتم ١٢٩ )
		اصلاح زراعی
		راجع : هيئات عامة .
	}	(القاعدة رقم ٧٥ بالصعيفة رقم ٢٦١ )
		الاعتداء على حق الغير في العمل
		راجع: ارتباط .
		( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ١٧٨ )
		إعتراف
		راجع : إثبات " اعتراف " .

*4		
المفعة	المقاعدة	
		اعدام
- }		١ ـــ وجوباستيفاءالحكم الصادر بالاعدام اجرائى. اجماع
		آراء قضاة المحكمة وأخذ رأى المفتى و إلا كان باطلا .
Ì		الاجماعلا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لإصدار
ļ		هذا الحكم ،والنصطيه فيه شرط لصحته، إلا أنه لا يمس بأساس
- [		الحق في توقيع عقو بةالاعدام ذاتها ولاينال الجرائم التي يعاقب
		طيها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديلولا ينشىء لمقارفيها
		أعــذار! وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقــوبة   المقررة لها .
14	,	المعرود هنا . (الطمن رقم ۱۷۳٦ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۶۹/۱/۱
	'	
		<ul> <li>حواز إبدال عقو بة الإعدام المقررة لجريمة القتل العمد</li> <li>مع سبق الاصرار بعقو بة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة عند</li> </ul>
		مع صبق الرصرار بعنو به الرسفان الشاعة الموجدة الوالموصف عنه المطبيق المسادة ١٧ مقو بات .
۱۲	٣	(العلمن رقم ۱۷۲۱ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ )
		إعلان
		وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرهامن جلسة إلىأخرى طالما
		وجوب تتبع اطراف الدعوى فيرتماس جمعه إلى حربي علما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى للرافعة
		بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للانصال بالدعوى .
٧	۲	(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٨٦ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١)
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .
		( القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٧ )
		إكراه
		Į.
		راجع : إثبات . "اعتراف" .
		(القاعدتان رقا ه ۽ ٢٠٠٠ بالمسميفتين رقي ٢٠٧ ، ٢٧٧)

ة   الصفعة	القامد	
_ -	_	إلتمساس إعادة النظر
		۱ ـــ مدى حجية الحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٠١	۸۷	الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ )
		<ul> <li>حالة طلب اعادة النظر المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة</li> <li>ن المادة ٤٤١ اجراءات . نطاقها ؟</li> </ul>
٤٠١	۸۷	الملمن وقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق ـ جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
٤٠١	۸۷	أمر إحالة
		<ul> <li>١ – بطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك أمام محكمة الموضوع .</li> </ul>
		إناوة الدفع ببطلان أعرا الإحالة لأول مرة أمام محكمة النقض. رجائز .
ار	1	للمن وقع ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق ـــ جلسة ١٩٦٩/١/٦ )

الصفحة	القاعدة	
<u> </u>		٧ ـــخلو الحكم من بيان تاريخ اصدار أمرالإحالة . لايبطله
1	١ ١	(الطنن دقم ۱۷۳۲ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۹ )
۱۷	£	<ul> <li>٣ ــ تقيد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة في أمر الإحالة</li> <li>( اللمن رقم ١٧٤٥ لسة ٨٦ ق - جلمة ١٩٦٩/١٦)</li> </ul>
. 18	٤	<ul> <li>ع حق محكة الجنايات في إذامة الدموى الجنائية بالذسبة</li> <li>إلى ما تتبينه من وقائع غير المرفومة بها الدعوى و إحالتها إلى النيابة</li> <li>العامة للتصرف فيها . مثال .</li> <li>( الطمن رفم ١٧٥٠ لسة ٣٥٠ ل - جلسة ١٩٦٩/١/٦ )</li> </ul>
**	۹.	<ul> <li>متى تنضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟ كفاية واقعة ما لنبرير العقوبة المقضى بها . عدم جدوى النبى على الحكم بشأن واقعة أخرى لا تأثير لثبوتها من عدمه على العقوبة المحكوم بها .</li> <li>(الطن رفر ١٥١٥ له ٢٥ ق – جله ١٩٦٢/٢/٤)</li> </ul>
		أمر بألا وجه
		١ - حق المحامى العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبا بم . فيا عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامى العام الأول حق الطعن الابتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .
417	٦٨	( العامن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/٣/٢/١ )
		<ul> <li>حق المدعى المدنى فى الطعن فى قرار النيابة الصادر</li> <li>بالا وجه لإقامة الدموى الجنائية . المادة ٢١٠ إجراءات .</li> </ul>
۱۳۳	٧٢	( الطفن رقم ه ۲۲۲-لسة ۳۸ ق — چلسة ۱۹۲۹/۳/۱۷ )

القامدة	
	<ul> <li>الفاء الأمر ألا وجه يعنى كفاية الأدلة لتقديم المتهم للحاكة .</li> </ul>
٧٢	(الخطمن رقم ۲۲۲ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۷ )
	<ul> <li>ي - لحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدءوى وتصحيحه على مقتضى الفانون لمصلحة المنهدين. المادة ٣٥ / ٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .</li> </ul>
	بطلان اتصال قضاءالإحالة بالدعوى بطلانا أصايا . وجوب
	القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني .
٨٧	(الطمن رقم ۱۹۹۱ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۹۱/۳/۳۱ )
	إنتهاك حرمة ملك الغير
	<ul> <li>الركن المادى فى جريمة دخول منزل فى حيازة آخر</li> <li>بقصد منع حيازته بالقوة . متى يتحقق ؟</li> </ul>
٤٨	(الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠)
	<ul> <li>۲ — مثال لنسبب معیب فی توافر الرکنین . المادی والمعنوی</li> </ul>
	في جريمة دخول منزل في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة .
٤٨	(الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ ق ــ جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ )
	أوراق رسمية
	راجع : إثبات . "أوراق ".
	٤٨

·	•
القاعدة	
	(ب)
	باعث · بطلان . بناء . بيانات وعلامات تجاربة .
	ياعث
<u> </u>	راجع : جريمة .
1	(القاعدتان رقما ۱۸ ، ۷۰ بالصحيفتين رقمي ۸۵ ص ٣٢٣)
	بطلان
	١ ـــ بطلان الإجراءاتالسابقة على المحاكمة . وجوب التمسك
	به أمام محكمة الموضوع .
	إثارة الدفع ببطلان أمرالإحالة لأول مرة أمام محكمةالنقض غرجائز .
١,	(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١)
'	٢ ـــ الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية
1	التحريات بأدلة منتجة لها أصلها في الأوراق • كفايته .
	التحريات بادلة مسجة عا اصبها في الدوراني و تعالمه .
'	( الطين وتم ١٧٣٢ لسنة ١٠٦٥ ق – جلسة ١٩٦٩/١) والطين وتم ١٧٦١ لسنة ١٩٦٩/١) والطيف المرا الاحالة والاسبطلة .
l	كفاية إبراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة الجريمة.
Ι,	(اللهن دم ١٩٣٦ لسة ٨٦ ق - جلة ١/١٩٦١)
'	راهن رم ۱۷۲۲ سه ۲۸ سال ۱۱۸۱۱ است. مدا
	ع _ وجوب استيفاء الحم الصادر بالإعدام إجرائي الماع
	آراءقضاة المحكمةوأخذرأى المفي والاكان باطلا الاجماع لايعدو
	أن يكون إجراء من إجراءات المنظمة لاصدار هذا الحكم، والنص
	طيه فيه شرط لصحته ، إلا أنه لا يمس بأساس الحق في توقيع
	حقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم الني يعاقب عليها القانون
	بهذه العقوبة بالالغاء أو التعــديل ولا ينشىء لمقارفيهـــا أعذارا
	وظروفا تغير من طبيعة تلك الحرائم أو العقوبة المقررة لها .
٣	(الطنن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٦ )

الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>و - لا بطلان على مخالفة الاجراءات الحاصة بأخذ العينة</li> </ul>
		وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها فى ظل التشريعات
	1	الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧
		لسنة ١٩٣٨ خضوع الغش في صناعة وتجارة الصابون لفواعد
		الاثبات العامة .
		ما نص طیه القرار الوزاری رقم ۳۲۳ لسسنة ۱۹۵۹
		الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ – في ا
		مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينه إذا لم يعلر
		صاحب الشأن نتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، لا يقيد
		المحاكم . علة ذلك ؟
0٦	17	(الطمن رم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق ـــ جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٦ ــوجوبوضعالاحكام الجناثيةوالتوقيع عليهاخلال ثلاثين
		يوما من النطق بها . محالفة ذلك ، بطلان الحكم . الما دة ٢/٣١٢
		إحراءات •
144	٤٣	(الطعن رقم ١٩٨٣ السنة ٣٨ ق — إجلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
777	٥١	(والطمن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ ق حـ جلسة ١٩٦٩/٢/١)
		٧ ـــ عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول
		مرة أمام محكمة النقض.
771	٦.	( الطمن رتم ١٥٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
		٨ ـــ اشتراك القاضي في هيئة غرفة المشورة التي نظرت الطعن
		فى القرار الصادر من النيابة بألا وجه . إلغاء الغرفة لهذا القرار.
		عمل من أعمال الاحالة . امتناع اشتراك القاضي بعد ذلك في
		الحكم في الدعوى . مخالفة ذلك : بطلان الحكم . المادة٢٤٧
		إجراءات .
771	٧٢	(الطمن وفم ۲۲۲۵ لستة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۷ )

11	1	1
العبعب	القاعدة	<ul> <li>ب محكة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادومن مستشار</li> <li>الاحاله بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى و تصحيحه على مقتضى</li> </ul>
		القانون لمصلحة المتهمين . المادة ٢٥٥٥من القانون ١٩٥٩من العانون ١٩٥٩م
		بطلان اتصال قضاء الاحاله بالدعوى بطلانا أصليا .وجوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني .
٤٠١	۸۷	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
		راجع أيضاً : تصد .
		( القاعدة ؛ بالصحيفة رتم ١٧ )
		ونقض .
		( القاعدة رقم٣٥ بالصحيفة رقم ٣٤٣)
		بنء
		إلزام المتهم باقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات
		الهندسية للبناء في المدة الى يحددها الحكم . واجب هند طلب
		الحهة الادارية المختصه تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك .
		خطأ فى القانون . (الطعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ ف — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
<b>٣9</b> ٧	۸٦	
		بيانات وعلامات تجارية
		<ul> <li>١ – الحرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨</li> <li>في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون غالفات لا جنح</li> </ul>
		اعتبار قرار مجلس الوزراء الصــادر فى ٤ / ٤ /١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون استنادا إلى الإعلان الدستورى الصادر
		في ١٩٥٣/٢/١٠ ـــــ ناصخًا لما يتعاوض معه من أحكام في: النشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ اسنة ١٩٣٨

الصف	القاعدة	
_		سالف الذكر . إحالة القرار المـــذكور بالنسبة للعقاب
		على جريمتي الغش والخديمة إلى المــادتين ه و ٦ من القانون
		٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الندليس والغش ، و بالنسبة للعقاب
		على مخالفة البيان التجارى للحقيقة إلى الفانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩
		الخساص بالبيانات والعلامات النجارية والذى يعاقب على
		الجريمة المذكورة بعقوبة الجنحة .
۲٥	١٢	(الخلق وقم ١٣٨٤ كسنة ٣٦ ق — جلسة ١/١/١/١٢)
		<ul> <li>٢ وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية</li> <li>ف صناعة الصابون مجسب البيان المرقوم على السلمة و إلا كون</li> <li>الفعل غشا</li> </ul>
		إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يعتبر ذكرا لبيان
		تجاری غیر مطابق للحقیقة معاقبا علیه بالمواد ۲۲ و ۲۷ و ۳۶
		من القانون ۱۷ استة ۱۹۰۹ ۰
۲٥	۱۲	( الطمن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		<ul> <li>٣ ــ علم المتهم بغش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا له</li> <li>اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة</li> </ul>
		فى تكوينه . عدم قبولُ التذرع بجهله .
		صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة
		دائمًا في حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨ لسـنة ١٩٤١ و ٥٧
	}	لسنة ١٩٣٩ .
		زيادة نسبة القلوى المطلق الكاوى فى الصابون عن حد معين .
	1	مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية .
67	۱۲	(الطمن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
	ſ	l

الصفحة	القاعدة	
		( <i>ت</i> )
		تأميم . تأمين . تأمينات اجتماعية . تبديد . تبغ .
		تحقیق . ترویح عمله ورقبة . نزویر . تسعیرجبری .
	1	تصد . تعد ً. تعدى على الموظفين . تعويض .
		تفتيش . تقادم . تلبس . تموين . تبريب جمرکی . توافق .
		تأميم
		شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها • عدم
		اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلا حينما
		ينص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون
		العقو بات .
		إعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العــام
		في حكم الموظف المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته
		إلى مجال المسادة ٣/٦٣ إجراءات فيما أضفته من حماية خاصة
		على الموظف العام .
		تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسـنة ١٩٦١ لم يغير من
		نظام الشركات المؤتمة أو فى طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها .
797	۸٥	(الطمن رقم ١٩٧٣ السنة ٣٨ ق- جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		تأمين
		مسئولية عضو مجلس إدارة شركة التأمين —طبقاللـــادة٢٨
- 1		من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن النأمين الإجبارىءن
- 1	1	المسئولية المدنية الناشئةعن حوادث السيارات ــ عن عقدعمليات
		تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة . مسئولية شخصية .
121	۳۰	(الطعن رقم ١٩٠٥ لسة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		تأمينات اجتماعية
179	**	إصابات العمل التي تاتزم هيئة التأمينات الاجتاعية بعلاجها و إعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصاب فيا يتعلق بتلك الاصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أي قانون آحر ، ولايجوز له ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قدنشات عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ ( د ) ، ٢٤من القانون عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ ( د ) ، ٢٤من القانون العلن رم ١٩٦٤ . مثال لاخلال بدفاع جوهري في هذا الصدد (العلن رم ١٩٦٦)
		تبديد
		مدى تقيد المحكمة بقواعد الإثبات المدنية فى جريمة خيانة الأمانة ؟
£ 7.A	4)	اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإبجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند . (العلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند . (العلمن رفم ١٢٠ لسة ٣٩ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ )
		راجع أيضاً : إختلاس أشياء محجوزة .
		وعقوبة .
		( القاحدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٢٤٠ )
		تبغ
		راجع : تهر یب جمرکی .
		(القاعدة وقم ٢٢ بالصحيفة وقم ٢٩٠ )

المبةحة	القاعدة	
		تحقيق
		عمليق
		التحقيق بمعرفة النيابة :
		١ ـــ الاستجواب المحظور على رجل الضبط إجراؤه ؟
		رجال الرقابة الإدارية من مأمورى الضبط .
***	٦.	( الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
		<ul> <li>٢ ــ مباشرة النيابة التحقيق ، عدم افتضائها قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه .</li> </ul>
777	٦.	(الطبيط عن المنيام بو بيت . (الطبن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		<ul> <li>٣ — عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول</li> <li>مرة أمام محكة النقض •</li> </ul>
777	٦٠	(الطين رقم ١٥٨١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		<ul> <li>ع - توزيع الأعمال بين كتاب كل محكة أو نيابة .</li> <li>تنظيم داخل ناطه الشارع رئيس كل محكة أو نيابة كلية فيدائرة إختصاصه ومنها المحاكم الحرثية والنيابات الحرثية النابعة لكل مهما .</li> </ul>
		قيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية . لا بطلان .
272	٩.	( العلمن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ )
		راجع أيضا : مأمورو الضبط القضائي •
	- 1	( القاعدة رقم ٥٠ بالصحيقة رقم ٢٠٧ )
		ووصف التهمة .
	- 1	( القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة وقم ص ٢٧٧ )
	1	ترويج عملة ورقية
	1	راجع : إثبات . <sup>وه</sup> إعتراني " .
İ		( القاعدة رقم ٦٤ بالمسحيفة وقم ٣٠٠ )
	•	

المفحة	القامدة	1
		توير
		إثبات التزوير :
٣٨	٩	<ul> <li>١ - تزوير المتهم فى الأوراق انمضاة على بياض المسلمة إليه.</li> <li>إثباته بطوق الإثبات كافة .</li> <li>( الطن رفر ٢٠٠٠ لسة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١ )</li> </ul>
		<ul> <li>٢ ــ عدم تقيد الحكة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية الاعتدالفصل في مسألة مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة المطروحة . مطالبة صاحب الامضاء على سياض أن يثبت كتابة ما يخالف المدون بالبياض . غير صحيحة في القانون .</li> </ul>
٣٨	٩	(اللَّمَن رَفِّم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ق — بطسةً ٦/١٩٦٩/١)
79	١,	<ul> <li>٣ ـــ لم يمين القانون طريقا معينا لإثبات التزوير .</li> <li>( الطن رقم ١٦٦٠ لسة ٨٦ ق جلمة ١٩٦٩/١/١٣ )</li> </ul>
175		(والطنزرقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٠)
	, -	رُورِ الأوراق الرسمية :
		<ul> <li>١ - تحدث الحكم عن الفصد الحنائى في حريمة التزوير .</li> <li>غير لازم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .</li> </ul>
1.4	72	(الطعن رقم ۱۷۷۷ لسنة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
717	٤٦	<ul> <li>٢ — الفاعل الأصلى في الجريمة ؟</li> <li>( العلمن رفم ٢١٧١ لسنة ٨٦ ق – جلسة ٢٩٦٩/٢/٣ )</li> </ul>
		<ul> <li>٣ ــ ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير</li> <li>والاستمال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه</li> <li>فاعل أصلى .</li> </ul>
717	٤٦	( الطمن رقم ۲۱۷۱ لسنة ۲۸ ق جلسة ۲/۲/۱۹۹۹)

5 - N. a. cont			
لمفحه	القاعدة	. [	
		ع ـــ متى يعتبر المحرر رسميا ؟	
	1	إختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية ؟	
411	٤٦	(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )	
		راجع أيضا : إشتراك .	
	1	(القاعدة وقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨ )	
	1	وحكم ،	
	ł	(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤١٤)	
	1	نزوير الأوراق العرفية :	
		راجع : تزوير" إثبات التزوير" .	
		( القاعدة رتم ٩ بالصحيفة رقم ٣٨ )	
		الإدعاء بالتزوير :	
		الأصل في الاجراءات الصحة :	
		الادعاء بخالفة ما أثبت في محضر الجلسة أو في الحِكم من	
		إجراءات . لا يجوز إلا عن طريق الإدعاء بالتروير فيما أثبت .	
477	۸۰	( العامن رقم ۲۲۳۸ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۲)	
		سعبر حبری .	
		١ ــــ وجوب الفضاء بشهر ماخصات الأحكام التي تصدر	
		بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القا نون و ١٦٣٣	
		اسنة . ه ١٩٥٥ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر	
		إذا كان الحكم بالغرامة .	
٦٧	15	را العلمن رقم ۱۳۹۲ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )	
		٧ ـــ مناط قيام جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها.	
727	04	(الطمن رقم ۲۰۲۰ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ )	
ì	1	<b>,</b>	

<ul> <li>٣ متى تتحقق جريمـة الامتناع عن بيع سلمة مسعر</li> <li>عددة الربح ؟</li> </ul>
(الطمن دقم ٢٠٤٨ لسة ٢٨ ق بطسة ٢٠٢/٢/١٧) ٤ الامتناع عن بيع سلمتين احداهما مسعوة والأخرى
مسعرة في ذات ظُروف الزّمان والمكان بالنسبة إلى مشتر وا
وجوب تطبیق الحــادة ۱/۳۲ عقوبات . (العلمن رقم ۲۰۱۸ اســـة ۲۸ تن — جلــة ۱۹۲۹/۲/۱۷ )
راجع أيضاً : عقو بة .
( القاءدة رقم ٩ ه بالصحيفة رقم ٢٧١)
تصد
حق محكة الجنايات فى إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة ما تتيينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى و إحالتها للنيا بة للتصرف فيها . حكها فى هذه الوقائع . باطل . ( الطن رتم ١٧٤ سة ٣٦ ن – جنة ١٩٦٦/١/٦ )
تعد
مناط التفوقة بين جنح التعدى على الموظفين المنص عليها فى المــادتين ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنص عليها فى المــادة ١٣٧ مكروا <sup>(د ا "</sup> من القانون ذاته . مثال لتسبيب معيب فى جناية تعد على موظف عاد ( الطن رتم ٢٠٤٤ لــــة ٢٠٦٤)
تعدى على الموظفين
راجع : تعد . ( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٢٤)

السنسة	القاطة	
		وقبض .
		( القاحدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٩٦ )
		تعويض
		١ ـــ نطاق المــادة ٢٢٢ من القانون المدنى ؟
٨٢١	٣٦	حق الأخت فى المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبى الذى أصابها من جراء قتل أختها . (الطنن رتم ١٨٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلمة ١٩٦٦/١/٢٧ )
		٢ — نشوء الضرر عن خطأين . يوجب توزيع التعويض هنه بنسبة كل من الحطأين ولوكان أحد هذين الحطأين صادرا من المضرور . غالفة الحكم هذا النظر و إلزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقدار ما يجبأن يتحمله المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرور. غالف للقانون.
757	٥٤	(العلمن رقم ۱۳۸۳ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۱ )
		راجع أيضا : طعن .
1		( القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رفم ٣٨)
		تفتيش
- {		إذن التفتيش . " إصداره » .
		المرجع في تقدير جدية التحريات . لسلطة التحقيق تحت
		إشراف محكمة الموضوع .
"	ή.	(الطنن رقم ۱۷۳۲ لسنة ۸٪ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ س

- : u	14h I	
المفحة	القامدة	التفتيش في حالة التلبس :
		التلهس : يكفى لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبيء عزوقوع
i		الجريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المتهم
		واقتياده الى أحد مأمورىالضبط . مثال في جريمة تلبسباحراز
		مواد مخدرة .
٣٨٤	۸۴	( الطعق وقر ۱۸۵ لسنة ۲۹ ق جلسة ۲۹/۳/۲۶ )
		التفتيش في حالة القبض الصحيح :
		كلما كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتيشه .
47	71	( الطمن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		النفتيش بقصد التوقى :
	•	صحة التفتيش بقصد التوقى والتحوط من شر المقبوض عليه .
97	71	( الطمن رقم ١٧٦٩ لمنة ٣٨ ق جلمة ١٩٦٩/١/١٩٦٣ )
	l	الدفع ببطلان النفتيش :
	1	<ul> <li>١ – الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات بأدلة منتجة لها أصلها في الأوراق. كفايته .</li> </ul>
		التصريات بادله منتجه من أصلها في الأوراق. (هايته .
١	١ ١	(الطن رقم ١٧٣٢ لسة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١)
		٢ — قضاء المحكمة ببطلان النفتيش تأسيسا على عدم وجود ﴿
	1	إذن النفتيش بملف الدعوى دون أن تستجلى حقيقة الأمر .
	ļ	قصور .
791	1	(الطمن وقم ٢١٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢١/٢/٢١)
	ĺ	تقادم
		١ — جريمة إحراز السلاح النارى والذخيرة . طبيعتها :
	ì	مستمرة . بدء المدة المسقطة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها
		من تاريخ إنتهاء حالة الاستمرار .
٠,		(الطن رقم ۱۹۹۱ لمنة ۲۸ ق – جلمة ۱۹۲۹/۲/۱۱)
2.	'l ^'	1

الصفحة	الفاعدة	
		٢ — الإجراءات القاطعة لتقادم الدعوى الجنائية ؟
٤٠١	۸۷	انقطاع التقادم عيني إمتداد أثره إلى جميع المتهمين فىالدعوى ولو لم يتكونوا طرفا فى تلك الإجراءات . (الطمن دم ١٩٩١ لسنة ٣٦ ق — جلمة ١٩٦٩/٣/٣١ )
		تلبس
		<ul> <li>١ الأحوال التي يجيز فيها لرجل الضبط القبض على المتهم.</li> <li>١ ابراءات .</li> </ul>
		العبرة ف تحديد العقوبة في معنى المسادة ٣٤ إجراءات بمساير به الناس عليها في القانون .
٦.	*1	حق رجل الضبط فى القبض على المتهم بجريمة النعدى المنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ ، ١/١٣٧ عقوبات . (الطن رقم ١٧٦٩ لسة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦١/١٢)
		<ul> <li>٢ - وجود مظاهر خارجية تنيء بذاتها عن وقوع جريمة إحراز محدر . يوفر حالة التلبس بإحرازها .</li> </ul>
277	۸۰	( الطمن وقم ۲۲۳۸ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۲۷)
۳۸٤	۸۲	(والطعن رقر ۱۸۶ لسنة ۳۹ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۲۶ )
۳۷۲	٨٠	<ul> <li>س إلفاء المتهم لفافة من حوزته وانتشار محتوياتها وظهور أن ما بها مادة محدرة . تحقق حالة التليس .</li> <li>(الطمن دقم ۲۲۲۸ لمسة ۲۵ م جلسة ۱۹۲۹/۲/۳)</li> </ul>
		<ul> <li>إس من شأن تخوف المنهم وخشيته من مأمور الضبط</li> <li>و الأثر الفانوني لقيام حالة التلبس . مثال .</li> </ul>
**	۸۰	( العلمن وتم ۲۲۳۸ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۲۶ )
٤٢٨	41	(والطمن رقم ٢٠٥٦ لسة ٣٨ ق _ جلسة ١٩٦٩/٢/٣١)

المفحة	القاعدة	
		ه — التلبس : يكفى لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبيء
		وقوع الجريمة • إجازته لرجال السلطة العــامة التحفظ
		المتهم وافتياده إلى أحد ما ورى الضبط . مثال في جريمة
		س بإحراز مواد غدرة
۳۸٤	۸۳	
		٦ – مجرد تنحوف الطاعن وخشيته من مداهمة رجال مكتب
		درات له . لا تمحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز
		در بعد إلقائه .
٤٢٨	41	من رقم ۲۲۰۱ لسنة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۳۱ )
		تموين
		-,-
	ŀ	١ — تغاير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية
	ł	ادرة بتحديدها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للتهم ،
	ļ	امت جمعها متفقة على تحديد مواصفات لإستخراجها وتأثيم
	Ì	مطابقتها لهده المواصفات .
۱۱۸	70	من وقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ — جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٢ — عدم اشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن
		خراج الدقيقوصناعةا لحبرالمعدل وجوب فحص العينة بطريق
	1	ل والتحليل الكمائي معا وأن تكون المخالفة في نسبتين على إ
	ļ .	ل من النسب المفررة للمواصفات .
11/	۲۰	ن وخ ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق — بطسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		۲ جريمة انتاج الخبز البلدى ناقص الوزن. عدم استلزامها
		ت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا .
١٥٠	1 4	l'aran santan marin
		: - ملكبة صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفا يتهما
	[	لته عما يقع في المحل من جرائم التموين.
		ن دفع ۲۰۲۱ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۶۹/۱/۲۰ )
10,	יי וי	

المفحة	القاعدة	<u> </u>
		<ul> <li>ه مسئواية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم القانون</li> </ul>
		٩٥ سنة ١٩٤٥ . مسئولية فرضية . استحقاقه عقو بتى الحبس
		والغرامة معا . اثبات صاحب المحل غيامه أو استحالة مراقبته
		والغرامة معا . اثبات صاحب المحل غيامه أو استحالة مراقبته للمحل . جواز اسقاط عقوبة الحهسردوناالغرامةفي هذه الحالة.
١٥٦	٣٣	(الطمن رقم ۲۰۳۱ لسنة ۳۸ قى — جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۰ )
		٦ — تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها
		انقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه موضوعي .
411	٦٧	(الطمن وقم ۱۰۰ لسة ۳۹ ق ــ جلسة ۱۹۲۹/۳/۳ )
		<ul> <li>وأر تخفيض وزن رغيف الخبز عن الوزن المقرر له</li> <li>وقت انتاجه . لا يتحقق به معنى القانون الأصاح .</li> </ul>
		وقت أنتاجه . لا يتحقق به معنى الفانون الأصاح .
414	٧٢	( العلمن وقم ۱۰۰ لسنة ۳۹ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۳ )
		٨ ــ بيانات حكم الإدانة في جريمة انتاج خبزأقل من الوزن؟
		نسبة التسامح في وزن الحبز البلدي بسبب الجفاف . نطاقها ؟
		خصم نسبة الجفاف للخبز البلدى مرتين . خير جائز .
۳۱۲	٦٧	(الطمن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق ــ جلسة ٢٩/٣/٣)
		تهر بب جمرکی
		١ — التهريب الجمركي . ماهية كل من التهريب الفعلي
		والتهريب الحكمى ؟ المسادة ١٣١ من قانون الجمارك رقم ٦٦
		اسنة ١٩٦٣ .
44.	77	(الطمن رقم ٢١٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢١/٢/٢٤)
		٢ — عدم اعتبار أفعال التهريب الحكمي التي تقع فيما وراء
		الدائرة الجمركية تهريبا .
		عدم اعتبار حيازة البضاعة ـــ من غير المهرب لها فاعلا
		أو شريكا ـــ وراء الدائرة الجمركية تهريبًا إلا إذا توافر ،
	1	

المفحة	القاعدة	
		فيا يختص بتهريب التبغ ، إحدى الحالات المنصوص طيهـــا
		في المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . عدم انطباق
		المادة ع٤ مكرراً من قانون العقو بات على هذه الحيازة.
79.	**	(الطن رقم ٢١٥٦ لسة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤)
, ,	**	(افعن وم ۱۱۵۱) ۱۱۰۰
		٣ ـــ مثال لتسبيب معيب في جريمة تهريب تبغ .
44.	77	( الطمن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
		راجع أيضا : نقد .
		( القاعدة رقم ٧٧ فالصحيفة رقم ٣٣ )
		توافق
		راجع : نقض .
		(القاعدة ونم ٤ ٪ بالصحيفة وتم ٣٨ ٪ )
		(ج)
	ļ	حريمة . حمارك . جمعيّات تعاونية زراعية .
Ì		جريمة
- 1		أنواح الجوائم : "
- 1		الجريمة المستمرة "
	1	جريمة إ واز السلاح النارى والذخيرة طبيعتها : مستمرة
- 1	İ	بدء المدة المسقطة لانقضاء الدعوى الحنائية فيها من تاريخ انتهاء
	Í	حالة الاستمرار .
٤٠١	۸۷	( الطمن وقم ١٩٩١ لسة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
	ļ	" الحريمة المستحيلة ":
	į	كون الحي عليه أحدوجال الشرطة السريين لابجعل الحريمة
-	l	مستحيلة . شرط ذلك ؟
- 4	12	(الطمن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
- 1		

		29
	القاعدة	المفحأ
إثبات الجوائم :		
١ ــــــ لم يعين القانون طريقا معينا لإثبات التزوير :		ŀ
(الطمن دخ ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق ــ جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )	١٤	79
`و العامن رقم ه ٢٠٤ لسنة ٣٨ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ )	۳٥	178
٢ ــ حق محكمة الموضوع في التدايل على شبوت الجريمة .		
1	٤٦	717
أركان الحريمة .		1
راجع : إختلاس أموال أمرية .	'	
( القامدة رقم ٤٦ بالصحية وقم ٢١٢ ) •		
و إخفاء أشياء مسروقة .		
( القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٧٧ ) .	}	
و إصابة خطأ .	}	
( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٢٨٧ ) .	1	
و إنتهاك حرمة ملك الغير .	}	
( القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٢٧ ) •		
وزوير .		
( القاعدة وتم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨ ) .		
وتسعير جبرى .	l	
( القاعدتان رقا ٥٣ ، ٥٥ بالصحيفتين رقى ٢٤٣ ،	1	
. ( 771	Ì	
وتعد :	1	
( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٢٤ )	1	
وتهريب عركي .		
( القاعدة رتم ٦٣ بالصحيفة رنم ٢٩٠ ) .	1	

```
القاصة
                                                        وخبز .
                            ( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٥٦ )
                                                       ودعارة .
                            ( القاعدة رقم ه بالصحيفة رقم ٢١ ) •
                                                        رشوة .
                               ( القاعدة رفم ٨ بالمسعيفة رقم ٣٣ )
                                                       وسرقة .
            ( القاعدتان رقا ٧ ، ١٠ بالصحيفتين رقى ٢٩ ، ٩٤)
                                                       وسلاح .
                       ( الفاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٠٨ ) .
                                           وشیك بدون رصید .
                             ( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٥٢)
                                         وضرب أحدث عاهة .
                        ( الفاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم٣٢٣)
                                     وضرب أفضى إلى موت .
                         (القامدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٤)
                                                        وعمل.
                      (القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٢٧)
                                                   وقتل خطأ .
                            (القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٠١)
                                                     وقتل عمد .
                         ( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ٨٥)
                                                  ومواد مخدرة .
            (القاعد ثان رقا ٢٢، ٩١ بالصحية تين رقى ١٠٠ و٢١٨)
```

ألبنية	القامدة	1
		وموازين .
	ı	
	1	( القامدة رتم ٧٨ بالصحيفة رقم ٣٦٥)
		ونعبب .
		(القاعدتان رقا ٤٠ ، ٠٤ بالصحيفتين رقى ١٨٣٠٦ )
		ونقسد .
		(القاعدة رقم ٠٠ بالصحيفة رقم ٤٢٤ )
		جمارك
		راجع : تهریب حمرکی .
		( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٩٠ )
		جمعيات تعاونية زراعية
1		رئيس مجلس إدارة الجمعية النعاونية الزراعية . يعد صاحب الممل المسئول عن تنفيذ أحكام فانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
		تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والإدارة · إعتباره المسئول عن تنفيذ الفانون المذكور ·
		اختصاص المشرف الزراعي وفقا للقــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	7.	(الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		(ح)
		حجز . حكم . حيازة :
		حجز
		حجز إداري :
		لمصلحة الضرائب حق تحصيل الضرائب والمبالع المستحقةلها
: ]		بطريق الحجز الإدارى .
71	۶ ٦	(الطعن رقم ۲۱۷۱ لسة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۳)
. , ,	'	

المفحة	القاعدة	1.
		مح
		وضعه والتوقيع عليه و إصداره :
		ا — وجوب استيفاء الحكم الصادر بالإعدام إجرائى إجماع آراً، فضاة المحكمة وأخذ رأى المفتى و إلا كان باطلا .
		الإجماع لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة لإصدارهذا الحكم ، والنصءليه فيه شرط لصحته إلاأنه لايمس بأساس الحق في توقيع مقوبة الإعدام ذانها ولا ينـــال الجرائم
		التي يعاقب عليها القانون بهذهالعتمو بقبالالغاء أو التعديل ولايذشيء
		لمفارفيها أعذارا وظروفا نغر من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها .
١٢	٣	( الطمن رقم ١٧٣٦ لسة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		٢ — وجوب وضع الأحكام الجنائية والترقيع عليها خلال
		ثلاثين يوما من السطق بهـا . مخالفة ذلك بطلان الحكم .
		المادة ٢/٣١٢ لمبراءات.
144	٤٣	•
777	٥١	(والطمن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۴۸ ق — جلسة ۲۰/۲/۱۰)
		٣ — النص فى كل من الحكم الغيابي الاستثنافي والحكم
		الصادر في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد المقوبة كان
		بإجماع الآراء . واجب لصحة كل من الحكين . تخلف هذا
		الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وتأييد
		الحكم المستأنف ولو كان ببراءة المتهم .
72.	10	1
	1	

المفحة	القاعدة	ومف الحكم :
		١ ــ عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى
		فيا يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكمة   الجنايات .
v	۲	(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		۲ ـــ متى يعد الحكم حضور يا اعتبار يا ؟
		العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري
		أو غيابى . بحقيفة الواقع .
l		مناط قبول المعارضة في الحكم الحضورىالإعتبارى الصادر
l		من المحكمة الاستثنافية ؟
- [		بدء ميعاد المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري من تاريخ
- 1		اعلان المتهم به .
Yot	٥٥	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
٧	۲	(والطمن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
1		تسهيب الحكم :
		بيا نات التسبيب :
- 1		١ – خلو الحكم من بيان تاريخ اصدار أمر الإحالة .
	l	لايبطله .
1	1	( الطمن وقم ۱۷۳۲ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۹۲۹ )
1	- 1	٣ ـــ كفاية ايراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة
	- (	الجويمة . (الطعن دقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٦)
ľ	\ \ \	·
(	1	التسبيب المعيب :
		١ ــ تقدرقبام الارتباط بينا لحرائم. الأصل فيه أنه موضوعي.
- (	1	متى يخضع لرقابة محكمة النقض ؟
1	{	

الصفحة	القاعدة	
		لا ارتباط أبين جريمة عدم انشاء صاحب العمل ملفا لكل من
		عماله وبين جُريمة عدم منحه هؤلاء العال أجازات المواسم
		والأعياد . المهادتان ١/٦٢ ، ١/٦٩ من قانون العمل رقم ٩١ ﴿
		لسنة ١٩٥٩ .
٧٧	١٦	(الطمن رقم ٢٦ لأ ١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٧ ــ التفأت الحكم عن الدليل المستمد من التفتيش إثرقبض
		صحيح خطأ .
47	71	(الطعن رقم ١٧٦٩ است ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٣ — متى يكون الحكم معيبا بالفساد في الاستدلال ؟
		وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لاعلى الظن
		والاحتمال .
١٢٤	77	( العلمن وقم ۲۰۰۰ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
	1	٤ – إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية
		بعلاجها و إعانة المصابين المؤمن عليهم في مــــدة العجز أو أداء
		تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصاب فيا يتملق بتلك
		الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أىقانون آخر، ولايجوز له
		ذاك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته
		قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادنان ١ ( د ) و ٤٢
		من القانون ٦٣ لسمنة ١٩٦٤ . مثال لاخلال بدفاع جوهري
	1	في هذا الصدد .
		( الطنن وقم ١٣٦٩ لسة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ )
179	'l ''	ه – رئيس مجلس إدارة الحمية التعاوية الزراعية . يعد ا
		صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١
		لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرفله سلطة الاشراف والادارة
	1	احتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .
	1	

القاحة	•
	إختصاص المشرف الزراعى وفقا للقرار رقم١٦٦ لسنة١٩٦١ م هو النوجيه والإرشاد والمراقبة . (الطن رنم ١٧٩٠ لسنة ١٦٥ ق — جلمة ١٩٦٩/١/٢٠ )
	<ul> <li>جريمة النصب . أركانها ؟</li> <li>ركن الاحتيال . شروط توافره في حق المتصرف في الأموال</li> <li>الثابتة أو المنقولة ؟</li> </ul>
٤٠	( العلمن رفم ۱۸٦۰ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۷ )
٤٠	<ul> <li>۷ مدى مسئولية المتصرف والوسيط ؟ مثال في نصب .</li> <li>( الطن رقم ۱۸٦۰ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۹۹/۱/۲۷ )</li> <li>۸ مثال لتسبيب معيب في توافر الركنين المادى والمعنوى</li> </ul>
٤٨	في جريمة دخول منزل في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة .
٤٩	الحفر . حدودها ؟ (الطمن رقم ۱۷۷۳ لسنة ۳۵ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۰ ) ۱۰ – عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور
ot	في التسبيب . (الطعنونم ۱۲۸۳ لعة ۲۸ ق – جلعة ۱۹۲۹/۲/۱۱ ) ۱۱ – أفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يَرتب طيه
	بالضرورة أن يكون هو صاحب المحدّر الذي ضبط في صندوق لا يستأثر باستعاله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال . ( الطن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨٠ السنة ٢٠١ ) وجوب معاقبته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المسادة ٢٤٤ عقوبات
	£. £. £.A

الصفحة	القامدة	
		بالحبس لا بالنـــوامة . إفراد الحكم اثنين من المصايين
		فى الحادث بوضع مستقل تفاديا لإعتبار المصابين أكثر من ثلاثة .
		يعبب الحكم .
		•
		متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة . مثال .
YAY	71	( الملمن رقم ۲۱۰۳ لسنة ۳۸ق — بطسة ۱۹۲۹/۲/۲۶ )
		١٣ ـــ مثال لتسبيب معيب في جريمة تهريب تبغ .
۲٩٠	74	( الطنن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
•		١٤ – حكم الإدانة . بياناته ؟ المــادة ٣١٠ من قانون
		الإجراءات الجنائية .
79.	77	(العلمن رفم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		١٥ – إحالة الحكم في بيانه للدليل . إلى مذكرة مدير عام
	1	شئون الإنتاج . عدم كفايته .
44.	77	(الملمن وقم ٢١٥٦ لت: ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
	}	<ul> <li>١٦ – وجوب بناء الأحكام الحنائية على الأدلة التي يقتنع بها الفاضى . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن</li> </ul>
		بها الفاضي . وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن
	ļ	يشاركه أحد .
44.	77	(الملمن وقم ٢٥١٦ كسنة ٣٨ ق بلسة ٢١٩٦٩/٢/٢٤ )
	ļ	١٧ – عدم الترام الحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه
		المختلفة . نطاقه ؟
79.	1	(الطمزونم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٢/٢/٢٤)
, , ,	, "	١٨ ـــ فضاء المحكة ببطلان النفتيش تأسيسا على عدم وجود
		إذ التفتيش بملف الدعوى دون أرب تستجلي حقيقة
		الأمر. قصور .
		الله: و عمور على المتابع المت
797	77	(اللهن وفم ۲۱۰۷ لمسة ۳۸ ق – جلسة ۲۲/۲/۲۶ )
	1	•

• ٧		
المفحة	القاعدة	
		١٩ ـــ الأخذ باعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع. متى افتنعت بصحته .
		بيان سهب إطراح المحكمة انكار المتهم لإعترافه . واجب عند إستنادها علىهذا الإعتراف .مخالفة ذلك .قصور فى الحكم
۳.,	71	( الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ ق بطسة ٢٩٦٤/٢/٢٤ )
		<ul> <li>٢٠ ــ مناط إعفاءالتاجر المخالف من المسئولية الجنائية طبقا للكدة ١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ؟</li> </ul>
٣٠٢	70	(العلمن وفر ١١٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		٢١ ـــ إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المحالفة
		المنصوص عليها في المـــادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ بالنسبة لغير المواد الغذائية . مثال .
٣٠٢	٦0	( الطمن وقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		٢٧ - إغفال الحكم الإشارة إلى الدليل الذي إستند إليه
		فى توافر الظرف المشدد ـــ فى جريمة إحراز السلاح النارى ـــ   فى حق الطاعن والتعرض لإنكاره لأية سابقة . قصور .
٣٠٨	٠,٠	( العلمان وفر ۹۸ لسنة ۳۹ ق – جلسة ۱۹۲۹/۳/۳ )
		<ul> <li>٢٣ القصور الذي يتسع له وجه الطمن . له الصدارة على غيره من أوجه الطمن المتعلقة تخالفة الفانون .</li> </ul>
٣٠/	٦.	عيره من أوجه الطعن المملعة بحالقه العالول . ( الطمن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣ )
		<ul> <li>٢٤ - جريمة المقاصة فى قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنبي . تعريفها ؟</li> </ul>
		ضبط النقد الأجنبي . ليس ركنا في حريمة المقاصة . عدم
**		جواز اشتراطه دلیلا علیها . (الطن رفر ۱۱۱ لسته ۲۹ ســـطـــة ۱۹۹۹/۲/۱۷ ) س
111	1	(الطن رقم ۱۱۱ لنه ۲۹ق جلمه ۱۹۹۹/۳/۱۷) ام

المفعة	القامدة	
_		٧٥ ـــ جريمة تعامل غير المقيم بالنقد المصرى . تعريفها ؟
770	٧٢	( اللهن رقم ۱۱۱ لسنة ۳۹ق – جلسة ۱۹۹۹/۲/۱۷ )
		٢٦ ـــ الإجراءات التي يقسوم بها مأمور الضبط القضائي
		في سهيل كشف الحرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها .
		شرط صحتها ؟
440	٧٢	( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٧ )
		٢٧ ــ كفاية تشكك القاضي في ثبوت النهمة للقضاء
		بالبراءة . حد ذلك ؟
770	٧٣	(العلمن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
		٢٨ ــ عيوب التسبيب الموجبة الإحالة . لها الصدارة على
		الطمن بخالفة القانون الموجب للتصحيح .
440	٧٣	(الطمن وقم ١١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ )
		٢٩ — نطاق مسئولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها
		من الإصابة التي أحدثها ؟
		إلزام المحنى طيسه يتحمل حراحة يمكن أن تؤدى إلى شفائه
		إزام المجنى عليمه تتحمل حراحة يمكن أن تؤدى إلى شفائه من العاهة التي لديه ، لا يصح. ما دام يخشى أن تعرض العملية
		حياته للخطر .
		مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية. إعتبار الواقعة جنحة
		على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولى المجنى عليه إجراءا لحراحة
		وأثره على تكييف الواقعة . قصور .
٥٤٣	٧٤	(العلمِن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ )
		٣١ ــ قضاء البراءة ، شرطه : أن يكون بعد الاحاطة
		بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها . قضاءا لحكم المطمون فيه
		· ·

الصفسة	القاعدة	
		بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل
		للجمارك . يعيبه .
۲٦٨	٧٩	(العلمن رقم ۲۲۳۷ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۲۶ )
		٣١ ـــ الدفع بعدم جــــواز نظر الدعوى لسابقة الفصل
		فيها . من الدفوع الجوهرية . عدم إيراده أو الرد عليه قصور.
***	۸۱	(الطمن رقم ٢٢٤٥ كسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		٣٢ ــ تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟
۱۸۷		(الطمن رقر ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
441		(والطمن وتم ۱۱۸ لسنة ۲۹ قجلسة ۱۹۶۹/۳/۲۶)
221	48	( والطمن رقم ۱۹۳ لسنة ۳۹ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۳ )
		٣٣ ــ تعويل الحكم في إدانته للطاعن على ما أورده ــــ
		خلافا للثابت بالأوراق ـــ من وجود آثار دماء بملابسه .
		خطأ في الاسناد .
441	۸۲	(الطمن رقم ۱۱۸ لسنة ۲۹ ق ـ بطسة ۲۲/۳/۲۲ ) ر
		٣٤ ـــ الزام المتهم باقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات
		الهندسية للبناء في المُدة التي يحددها الحكم .واجب عند طلب
		الجهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك .
		خطأ في القانون .
<b>44</b> 4	٨٦	(الطمن رقم ١٩٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)
		٣٥ ــ قصور الحكم في التدليل على الاشتراك في جريمتي
		الاشتراك في الاختلاس والتزوير . عدم جدوى النعي به من
		المتهم ما دامت المحكمة قد عاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لحريمة
		الرشوة التي أثبتتها في حقه .
٤١٤	۸۸	(الطنن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٩٦٩/٣/١)
	i	1

272	القامدة	٣٦ - مثال لتسبيب معيب في جناية تعسد على موظف عام ؟ ( الطن دم ٢٤١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١)
212	•	۳۷ ــ استناد القاضى الجنائى فى شبوت الحقائق القانونية الدانيل الذى يقتنه به وحده . عدم جواز تأسيس حكمه على رأى غيره . مثال .
٤٣٧	94	( العلمن رفم ۱۲۱ لسنة ۳۹ ق – جلسة ۱۹۹۹/۳/۳۱ )
٤٣٧	44	<ul> <li>٣٨ - للحكة التعويل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما سافته من أدلة . التحريات لانصلح وحدها لأن تكون قوينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الحريمة .</li> <li>( العلمن وتم ١٢١ لسنة ٢٩ ق - جلمة ١٩٦٩/٢/١</li> </ul>
٤٤١	91	, and the second
,	١	(ب) الندبيب غير المعيب:  ١ ــــ المرجع في تقدير جدية التحريات . لسلطة التحقيق تحت إشراف محكة الموضوع .  (الطمن رم ١٧٢٧ لـــة ٢٦ ق ـــ جلــة ١٩٦٨/١/٦)
`	,	<ul> <li>الرد على شواهد الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحويات بأدلة منتجة لها أصلها فى الأوراق . كفايته .</li> <li>( الطمن رقم ١٧٢٢ لسة ٢٥ ق جلية - ١٩٦٩/١/٦ )</li> </ul>
71		٣ ـــ هدم استظهار الحكم توافر ركن الاعتباد فى حريمة إدارة مريم الدعارة . قصور . مثل معد للدعارة . قصور

71	
المفعة	, ·
	٤ ــ حالة الضرورة التي تسقط المسئولية . مناطها ؟
72	(الطمن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٦)
	<ul> <li>القول بارتكاب الجوم انصباعا لرغبة الرؤساء . غير</li> </ul>
	جائز. وجوب مساءلة المرءوس ·
72	(الطمن رقم ١٩١٣ لسة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١) إ
	<ul> <li>حطأ الحكم في تحصيل أقوال المحكوم عليه المعترف.</li> </ul>
	لا تأثيرله على سلامته . شرط ذلك ؟
44	(الطمن رقم ١٩١٥ لسة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٦) ٧
	٧ ـــ للحكمة الإستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك ؟
79	( العلمن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق - بطسة ١٩٦٦/١/٦ ) ٧
٣٨	( والطعن وقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦ ) ٩
	٨ ــ تقديرالمـانع الأدبى الذى يجيزالاثبات بالبينة .
	موضوعی .
٣٨	(الطمن رفر ۲۰۳۰ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱/۱/۱۹۱۹) [٩
	<ul> <li>ه - عدم لزوم التحدث عن كن القصدا لجنائى على استقلال.</li> </ul>
	شرط ذلك ؟
79	(الطمن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٣) ١٤
	. ١ – مجود البدء في استعال وسيلة الاحتيال قبل المجنى طيه.
	يتحقق به جريمة الشروع في النصب .
79	(الطن وفر ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣ ) الح
	١١ ـــ اعتبارمباشرةوسيلة الاحتيال؛الفعلشروعافي نصب.
	كشف المجنى طيه احتيال الجانى وامتناعه عن تسليمه المسأل ا
	أو تسليمه له لسبب آخرى نفسه . لا أثرله في قيام الجريمة .
74	(العلمن رقم ١٦٣٠ لمستة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ) 11
	1

	- (4)	
الصفحة	القاماء	
		١٢ لم يعين القانون طريقا معينا لإثبات التزوير .
79	11	(المطمن دخ ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢١ )
		١٣ ــــ النعى على الحكمة عدم اجرائها تحقيقاً لم يطلب منها .
		غير جائز .
79	١٤	( الطمن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		<ul> <li>١٤ – الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله ؟ أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .</li> </ul>
٧٥	١٥	(الطمن رتم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		١٥ – مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه
		الاشتراك بالانفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه الجريمة من ا المصرين عليها .
	١	المصرين طبها • (الطن دفر ۱۷۱۲ لنة ۲۸ ق – جلمة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
۸٥	۱ ۱۰	1
		١٦ – الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة . الخطأ فيه .
		لاناثيرله في سلامة الحكم .
٨٥		( الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١/١/١٣ )
٣٢٣	V.	( والطعن رقم ۲۲۰۷ لسنة ۳۸ ق ـ جلسة ۱۹۶۹/۳/۱۰ )
		١٧ ــ أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط
		المتهم ، وعدم أخذه بها فيصدد مارواه عن اعتراف المتهم له بأمه
		يحرز المحدر بقصد الاتجار . لايعيبه .
١	77	(الطعن رقم ۱۷۷۱ لسنة ۴۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳)
	1	١٨ — تجزئة أقوال الشاهد . حق لمحكمة الموضوع .
١	77	(العلمن رقم ٧٧١ : لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		<ul> <li>١٩ – عدم اعتراض المتهم على قبول محاميه تلاوة أقوال الشاهد . حق المحكمة الاستغناء عن سماع الشاهد .</li> </ul>
	}	
١	77	(العلمن رقم ۱۷۷۱ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳)
	1	1

التامدة المحتم على القصد الجنائي في جريمة احواز الخدرات. كفاية ايراد الحكم ما يدل على توافر القصد الجنائي لدى المتهم. مثال . وشال . (الملمن رم ۱۷۷۱ لسته ۲۸ ق جله ۱۹۲۹/۱۹۱۳)	3.4		
كفاية ايراد الحكم ما يدل على توافر القصد الحنائي لدى المتهم.  (الطفن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ) ٢٧  (الطفن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٣ ) ٢٠ المفضى إلى الموت . العبرة في القصد الخاص هي بحقيقة الواقع .  ولا ألفض الموت . العبرة في القصد الخاص هي بحقيقة الواقع .  (الطفن رقم ١٩٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩١٩/١/١١ ) ٢٣  (الطفن رقم ١٩٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩١٩/١/١١ ) ٢٠ ١١٨ ١١٨ ١١٨ ١١٨ ١١٨ ١١٨ ١١٨ ١١٨ ١١٨ ١١	الصفحة	القاعدة	
المفضى إلى الموت . العبرة في القصد الخاص هي بحقيقة الواقع . عدم كفاية الموت . العبرة في القصد الخاص هي بحقيقة الواقع . عدم كفاية الأخذ بالاعتبارات والافتراضات الفانونيسنة (الطنيرة بالاعتبارات والافتراضات الفانونيسنة (الطنيرة بالاعتبارات عبد ١٩٦٩/١/١٣) ٢٢ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ١٩٠١ المباشرة أو غير المباشرة . مثال . ١٩٦٥/١/١٦ ) ٢٤ ١٩٠١ المباشرة أو غير المباشرة . مثال . ١٠٨ ١٩٠١ المباشرة أو غير المباشرة . مثال . ١٩١٥/١/١٦ ) ٢٠ من اعتراضات . أمر موكول إلى قاضي الموضوع . من اعتراضات . أمر موكول إلى قاضي الموضوع . ١٩٦٥/١/١٦ ) ٢٠ أقوالم متى اقتمت بها . ورن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها (الطنين دم ١٩٦٠/١/١٠ ) ٢٠ مهادته وتعويل القضاء عليها . موضوعى . ١٩١٥/١/١٠ ) ٢٠ (الطنين دم ١٩٠٠ المبت ١٩٠٤/١/١٠ ) ٢٠ (الطنين دم ١٩٠٠ المبت ١٩٠٤/١/١٠ ) ١٩١٥/١/١٠ ) ١٩١٥ (الطنين دم ١٩٠٠ المبت ١٩٠٤/١/١٠ ) ١٩١٥ (الطنين دم ١٩٠٠ المبت ١٩٠٤ المبت ١٩٠٤/١/١٠ ) ١٩١٥ (الطنين دم ١٩٠٠ الم ١٩٠٤ الم ١٩٠٤ الم ١٩٠٤ المبت ١٩٠٨ المبت ١٩٠٤ الم			كفاية ايراد الحكم ما يدل على توافر القصد الجنائي لدى المتهم.
المفضى إلى الموت . العبرة في القصد الخاص هي يحقيقة الواقع .  ومدم كفاية الأخذ بالاعتبارات والافتراضات الفانونينة الإثبات قيامه .  (الطنررة ١٩٧٧ لـ ٢٥ تر جلة ١٩٦١/ ١٩١٦) ٢٢ — حرية الفاضى الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المباشرة أو غير المباشرة . مثال .  (االطمن رقم ١٩٧٧ لـ ٢٥ تر جلة ١٩٦١/ ١٩١٩) ٢٢ من اعتراضات . أمر موكول إلى قاضى الموضوع .  والطمن رقم ١٩٥٠ لـ ٢٥ تر جلية الإنمنع المحكمة من الأخذ المبادرة من والمبادرة المبادرة المبادرة المبادرة المبادرة وتعويل الفضاء عليها . موضوعى .  والطمن رقم ١٩٠٠ لـ ٢٥ تر جلية الظروف التي يؤدى فيها المبادرة وتعويل الفضاء عليها . موضوعى .  والطمن رقم ١٩٠٠ لـ ٢١ مرة ت حبلة ١٩١١/١/١١ )	1	77	( العلمن رفم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
لإثبات قيامه .  ( الطمن رقم ۱۷۷۲ لسة ۳۸ ق - جلة ۱۹۱۹/۱/۱۳ ) ٢٢ - حرية الفاضي الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المباشرة أو غير المباشرة . مثال .  ( الطمن رقم ۱۷۷۷ لسة ۲۸ ت - جلة ۱۹۲۹/۱/۱۳ ) ٢٤ من اعتراضات . أمر موكول إلى قاضي الموضوع .  من اعتراضات . أمر موكول إلى قاضي الموضوع .  ( الطمن رقم ۱۹۵۰ لسة ۲۸ ق - جلة ۱۹۲۱/۱/۱۳ )			المفضى إلى الموت . العبرة في القصد الحاص هي محقيقة الواقع.
٢٧ - حرية الفاضى الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المباشرة أو غير المباشرة . مثال .  (الطمن رقم ١٩٧٧ لـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	. 1		•
المباشرة أو غير المباشرة . مثال .  (الطين رقم ١٧٧٧ لـــة ٢٨ ت - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ) ٢٠  (الطين رقم ١٩٧٥ لـــة ٢٨ ت - جلسة ١٩٩١/١/١٣ ) ١٥ (الطين رقم ١٩٥٥ لـــة ٢٨ قاضي الموضوع .  (الطين رقم ١٩٥٥ لـــة ٢٨ ت - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ ) ١٩٤٥ أقوالهم متى اقتنعت بها .  (الطين رقم ١٩٦٠ لــة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٢ ) ٢٠ مهادته و تعويل القضاء عليها . موضوعى .  (الطين رقم ١٩٠٠ لــة ٢٨ ق - جلسة ١٩١١/١/١١ ) ٢٨ (الطين رقم ١٩٠٠ لــة ٢٨ ق - جلسة ١٩١١/١/١٠ ) ٢٨ (الطين رقم ١٩٠٠ لــة ٢٨ ق - جلسة ١٩١١/١/١٠ ) ٢٨ (الطين رقم ١٩٠٠ لــة ٢٨ ق - جلسة ١١/١/١٠ ) (الطين رقم ١٩٠٠ لــة ٢٨ ق - جلسة ١٩١١/١/١٠ ) (الطين رقم ١٩٠٠ لــة ٢٨ ق - جلسة ١١/١/١٠ ) (الطين رقم ١٩٠٠ لــة ٢٨ ق - جلسة ١١/١/١٠ ) (الطين رقم ١٩٠٠ لــة ٢٨ ق - جلسة ١١/١/١٠ )	14.8	44	
۲۳ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكول إلى قاضى الموضوع .  ( الطنن دنم ١٩٥٥ لسة ٢٥ - جلسة ١٩٦٢/١/١٣ ) ٢٠ في المنطقة من الأخذ بأقوالهم منى اقتنعت بها . ورائة الشهود العجني عليه لاتمنع المحكمة من الأخذ المائد دنم ١٩٠٠ لسة ٢٥ - جلسة ١٤٥٠ ) ٢٠ شهادته و تعويل القضاء عليها . موضوعى . شهادته و تعويل القضاء عليها . موضوعى . (اللمن دنم ١٩٠٠ لسة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٩٦١ ) ٢٠ (اللمن دنم ١٩٠٠ لسة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٩٦١ ) ٢٠ (اللمن دنم ١٩٠٠ لسة ٢٨ ق - جلسة ١١/١٩٦١ ) ٢٠ (اللمن دنم ١٩٠٠ لسة ٢٥ ق - جلسة ١٩٠١ المائد ١٩٠٥ ) (اللمن دنم ١٩٠٠ لسة ١٩٠٥ - جلسة ١٩٠١ المائد ١٩٠١ ) (اللمن دنم ١٩٠٠ لسة ١٩٠٥ عربة حساسة ١١٥٠ المائد ١٩٠١ المائد دنم ١٩٠١ المائد و المائد دنم ١٩٠١ لمائد و المائد دنم ١٩٠١ لمائد و المائد و المائد دنم ١٩٠١ لمائد و المائد و المائد و المائد دنم ١٩٠١ لمائد و المائد			
من اعتراضات . أمر موكول إلى قاضي الموضوع .  ( الطنن دنم ١٩٥٥ لـ ٣٠ ق - جلة ١٩٦٢/١/١٣ )  ٢٤ - قرابة الشهود المجنى عليه لاتمنع المحكمة من الأخذ المقام متى اقتنعت بها .  ( الطنن دنم ١٩٠٠ لـ ١٩٠١ لـ ١٩٠٠ ت - جلة ١٩٦٠/١/٢٠ )	1.4	78	(الطمن دقم ۱۷۷۷ لسة ۲۸ ق - جلسة ۱۹۹۹/۱/۱۳)
ك - قرابة الشهود العجني عليه الاتمنع المحكمة من الأخذ القوالهم متى اقتنعت بها .      (الطمن دفر ١٩٦٠ لـ ١٠ ١٣٥ ت – بلسة ١٩٦٠/١/٢٠ )			من اعتراضات . أمر موكول إلى قاضي الموضوع .
بأقوالهم متى اقتنعت بها .  ( الطمن دنم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٠//٢٠ ) ٢٥ - ١٤٥ من ١٩٢٠ ألم ١٤٥	114	70	
شهادته وتعويل القضاء عليها . موضوعى . (الملمن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦٦/١/٢٠) و ١٤٥ المان رقم ١٩٠٠ لسنة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦٠/١/٢٠)	120	۳۱	بأقوالهم متى اقتنعت بها .
(اللفن دقم ۲۰۳۰ لسة ۲۸ ق - جلسة ۱۹۲۱/ ۱۹۲۹) المالمان دقم ۱۹۳۰ لسة ۲۸ (۱۹۹۰) ۱۲۵ (۱۱۹۰۱) (۱۹۲۰ المالمان دقم ۱۹۳۰ لسة ۲۸ (۱۹۳۰ المالمان دقم ۱۲۰۷ لسة ۲۸ (۱۹۳۰ المالمان دقم ۲۸ ۲۷ ۱۹۳۰ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸ ۱۸			
( والملن دخ ۱۹۲۰ لـ ت ۲۸ ق – جلة ۲۰/۱/۲۰۱۰) ۱۴۵ (۱۹۵۰ )			
(albio 15 44 4 5 4 6 4 6 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4		۳,	,

الصفحة	القامدة	,
_		٣٩ ــ تعمد الفتل أمر داخلى متعلق بالإرادة. تقدير توفره.
		موضوعی .
120	۳۱	(الطنن رفر ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٠ / ١٩٦٩ )
		<ul> <li>۲۷ — جواز اعتاد القاضى على ما يحصله من معلومات</li> <li>ف مجلس الفضاء أثناء نظر الدعوى .</li> </ul>
١٤٥	٣١	(الطنن رفر ۱۹۲۰ لسنة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۰/۱/۲۰)
		<ul> <li>٢٨ – عدم النزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه</li> <li>المختلفة .</li> </ul>
٥٤٠	۳۱	(الطعن دفر ١٩٢٠) اسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٢٠/١/٢٠)
		۲۹ — جريمة انتاج الحبر البلدى ناقص الوزن . عدم
		استلزامها ثبوت النقص عند وزن الخبر مرتين قبل النهوية
		ويعدها منا .
١٥٦	۲۲	
		<ul> <li>٣٠ – حق محكمة الموضوع في التعويل على قول متهم</li> <li>على آخر .</li> </ul>
١٥٦	٣٣	(الطعن رفر ۲۰۳۱ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۰)
		٣١ — حق الفاضي الجنائي في اختيار طريق الاثبات مطلق
		مالم يقيده القانون بنص خاص . حريته فى وزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر .
172	۳۰	(الطعن رقم ١٩٦٥) سنة ٣٨ ق - جلسة ٢٠١٠/١٠)
		٣٧ – اثبات النزوير . ليس له طريق خاص، مهماكانت
1		قيمة المــال موضوع الجريمة .
178	۳٥	(الطمن وقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق — يطسة ١٩٦٩/١/٢ )
	'	

10		
المفسة	القاعدة	
į		٣٣ ــ عدم الترام الحكمة بالرد على دفع ظاهرالبطلان بعيدعن
l		عجة الصواب .
175	40	ز المان دم ه ۶۰۵ لسة ۳۶ ق سه جلسة ۱۹۹۸/۱/۰
71	٠,٦	(والطعن وقم ۱۹۱۳ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱/۱/۱۹۲۹ )
		٣٤ – لمحكمة الموضوع الأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح   إليها دليلا لحكمها .
178	۳٥	(الطمن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
		٣٥ تقدير الدليل . موكول لحكمة الموضوع .
		قرائن الحال طريق أصلى فى الاثبات فى المواد الجنائية .
		جادلة محكمة الموضوع في تقديرها الأدلة . غيرجائزة أمام
		النقض ٠
174	٣٦	(الطن دفم ۱۸۶۹ لسنة ۳۸ق بطسة ۱۹۲۹/۱/۲۷)
		٣٦ ـــ سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة النبوت .
174	771	( العلمن دفم ۱۸۵۲ لسنة ۳۸ ق جلسة ۲۷/۱/۲۷ )
		٣٧ – عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع
		الموضوعي .
144	44	( العلمن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
		٣٨ ــ عدم التزامها ببيان علة إطراحها أقوال شهودالنفي.
١٧٨	79	( العلمن رفم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
,,,,		٣٩ ــ لمحكمة الموضوع الجزم بصمة ما رجمه الخبير
		في تقريره ٠
147	٤١	(الطمزوم ۲۰۹۱) أ

المفحة	القاعدة	
_		<ul> <li>٤٠ – الأدلة في المواد الجنائية متساندة .</li> </ul>
۱۸۷	٤١	من رقم ٩١١ ٪ لمسة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
		<ul> <li>١؛ - ليحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في أية مرحلة</li> </ul>
		مراحل التحقيق و إن عدل عنها بعد ذلك .
١٨٧	٤١	لمن رئم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٠/١/١٩٦٧ )
		٤٢ — مسائلة كل من أسهم فى الأخطاء التي نشأ عنها
		دث أيا كان قدر خطئه يستوى فى ذلك أن يكون خطؤه
		ا مباشرا أم غيرمباشر في حصول الحادث .
197	٤٢	لمن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق حـ جلسة ١٩٦٦/٢/٣ )
1		٣٤ – إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع
		ادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ
	-	نتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .
197	٤٢	لمعن ١٩٧٤ رُتُم ٣٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٣/١٩٦٩)
		ع ع ـ تسبيب أحكام الإدانة ؟
197	٤٢	سمن رنم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/٢/٨١٨)
		ه ٤ — تحقق جريمة القتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر
		ورة منصور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقو بات .
	į	م جدوى النعى بأن الخطأ لا يتوافر فى حقالمتهم إلا إذا كان
		صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار
	l	يخالفة البناء .
4.1	٤٤	لطعن رقم ۱۹۸۵ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۳ )
		٤٦ ـــ متى يعد ما أورده الحكم سائغا فى التدليل على توافر
	- 1	ين الخطأ ؟
7.1	11	للمن رتم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )

المفحة	القاعدة	
		٤٧ ـــ تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز
		المجادلة فى توافرها أمام النقض ما دام أن الحكم قد أقيم على
		المرابا المرابا
۲۰۱	٤٤	اسباب تؤدى إلى توافرها . ( الطنن رقم ه ١٩٨٨ لستة ٢٨ ق – جلسة ٢/٢/٢ ) أمد
		٤٨ ـــ عدم إلترام المحكمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها .
4.1	٤٤	( الطمن دمّ ١٩٨٥ لسنة ٢٨ ق – جلسة ٢/٢/٢١/١)
		وع ـــ النعى على المحكمة إغفالها إجراء لم يطلب منها . غير
	}	صحيح .
7.1	٤٤	(الطمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
		. ٥ ــ الاعتراف في المسائل الحنائية . تقديره موضوعي .
717	٤٦	( الطعن دخ ۲۱۷۱ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۳ )
***	٦.	(والطمن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
		٥١ ــ تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المــادة
	1	١١٢ عقوبات بتسايم المسال إلى الموظفالعام ووجوده في عهدته
	1	بسبب وظيفته . يُستوى أن يكون المال عاما مملوكا للدولة
?	l	أو خاصاً مملوكا للائفراد .
771	۰۷	( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
	1	۲۵ ــ عدم جدوی النعی علی الحکم عـــدم تعیینه مقدار
		المال الذي داخله الغش . ما دام الطاعن يسلم بما أثبته الحكم
	1	تحديدا لمقدار ما اختلس .
771	٧٥	(الطنن رقم ۲۰۳۳ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۷ )
	"	
		٣٥ ــ أخذ محكة النقض شهادة شاهد . يفيد اطراحها
	١	جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجملها على عدم الأخذبها . اللمن وتم ٢٠٤٧ لسة ٢٠٤٥ — جلمة ٢٩٦٠/٢/١٧ )
***	^^	الطمن رقم ۲۰۶۷ لسنة ۳۸ ف جسه ۱۹۲۱/۱/۱۱ ) مد مدم
	•	

المفحة	القاعدة	
_		<ul> <li>٤٥ – لا يعيب الحكم عدم تعرضه لإصابات لم تكن محل</li> </ul>
		إنهام ولم ترفع بشأنها دعوى . ما دام قد أنصب على إصابة بعينها
		نسب إلى المتهم إحداثها ، وأثبتالنقو برالطبيالشرعى وجودها اطمأت المحكة إلى أن المتهم هو محدثها .
		( الطن رقم ۲۰٤۷ لسنة ۲۸ ق – بطسة ۱۹۶۹/۲/۱۷ )
777	۰۸	
		ه ٥ – الدفاع الشرعى . من الدفوع الموضوعية التي يجب
		النمسك بها لدى محكمة الموضوع . إثارته لأول مرة أمام محكمة
		النقص . شرطه ؟ أن تدل الوقائع التابتة بالحكم ، بذاتها ، على
		تحقيق حالة الدفاع الشرعي أو ترشح لقيامها .
777	۸٥	( العلمن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٠/٢/١٧ )
		٥٦ — الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .
		(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — بطسة ١٩٦٩/٢/١٧)
441	۰٦	· ·
		<ul> <li>٥٧ – منى تنضمن الواقعة الواردة بأمر الإحالة لجميع</li> <li>ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من إختلاس؟ كفاية واقعة،</li> </ul>
		ما الحقاه المتهم من أشياء متحصلة من إختلاس؟ كفاية وأقعة،
		لتبريرالعقوبة المقضى بها . عدم جدوى النعى على الحكم بشأن
		واقعـــة أخرى لا تأثر لثبوتها من عدمه على العقوبه المحكوم
		٠ لهـ
777	٦.	( الطمن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٤/٢/٢٤ )
		٥٨ — إقامة الحكم قضاءه على مال أصل ثابت بالتحقيقات
		النعي عليه بدعوى الحطأ في الاسناد . غير مقبول . خطأ الحكم
		فيما سَاقَهُ تَزَيْدًا عَنْ حَاجَةَ الدَّعُوى . لا يُعْبَبُّهُ .
777	٦.	(الطن رقم ١٨٥١ لسة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
212	, ,	
414	<b>(```</b>	٥٩ – تحدث الحكم عن واقعة سابقة أو لاحقة للواقعة
		المطروحة . متى لا يعيبه ؟
<b></b> .	ا ا	(الطَّمَنُ رَمِّ ١٨٥١ لَسَةُ ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
***	١,	
		•

الصفحة	القامدة	
717	٦٧	<ul> <li>٦٠ ــ تقدير المحكة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه. موضوعي.</li> <li>(الطن رنم ١٠٠ لمنة ٢٦ ق ــ جلمة ١٩٦٦/٣/٣)</li> </ul>
		<ul> <li>١٦ - بيانات حكم الادانة في جريمــــــــة إنتاج خبز أقل</li> <li>من الوزن ؟</li> </ul>
		نسبة التسامح في وزن الخبز البلدى بسبب الجفاف . نطاقها ؟
		خصم نسبة الجفاف للخبزالبلدى مرتين . غير جائز .
717	٦٧	( الطن رقم ١٠٠ لمنة ٣٩ ق — جلمة ١٩٦٩/٣/٣)
		<ul> <li>١٢ – الضرب على قمة الرأس . إمكان حدوثه من ضارب</li> <li>يقف أمام المجنى عليه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة .</li> </ul>
۲۲۳	٧٠	( الطعن رقم ۲۲۰۷ لسنة ۳۸ ق ــ جلسة ۱۹۹۹/۳/۱۰ )
		٣٣ - مثال لنسبيب ذير معيب في جريمة الاستيلاء على مال
<b>707</b>	VV	للدولة بغير حق . (الطمن رفر ٢٠١٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩٦٩/٣/٢٤ )
•		
		٦٤ ـــ ليس منشأن تخوف المتهم وخشيته من مأمورالضبط محو الأثر القانونى لقيام حالة التلهس . مثال .
***	۸۰	( الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق ــ جلسة ٢٢/٢/٢٤ )
		<ul> <li>ما لا يؤثر في سلامة الحكم . مثال .</li> </ul>
۳۸۸	٨٤	(العلمن رفم ۲۲۶ لسنة ۲۹ ق جلسة ۲۲/۳/۳/۲)
		٦٦ ـــ النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحتيق لم يطلب
		منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد
		عما ورد بتسجيل لمناقشة بينه و بين المتهم ، دون سماع المحكمة لهذا التسجيل أو إيراد فحواه .
٤١٤	٨٨	( العلمان رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق – بعلمة ١٩٦٩/٣/٣ )
		İ

الصفحة	القاعدة	
		٧٧ ــ إقامة الحكم قضاءه على ما له مأخذه الصحيح من الأوراق . انحسار عيب الخطأ في الاسنادعنه .
٤١٤	~	( الطنن رقم ٢٠٢٩ لمنة ٣٨ ق – جلمة ١٩٦٩/٣/٣١ ) ٨٦ – استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدموى .
		موضوعی . ما دام سائغا .
٤١٤	^^	
		<ul> <li>۲۹ ــ تقدیر الوقائع التی یستنج منها قیام حالة الدفاع الشرعی او انتفاؤها . موضوعی . شرط ذلك : أن یكون استدلال</li> <li>۱۱ ك ۱۱ ــ ۱۱</li></ul>
٤٢٠	۸۹	الحكم سليا . (الطعن رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
<b>\$</b> 7.	۸۹	۷۰ ـــ حالة الدفاع الشرعى . شرط قيامها ؟ ( الطمن رتم ۲۲۵۳ استة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۳/۳۱ )
4 2		<ul> <li>۷۱ — تقدر ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمراعتبارى.</li> <li>وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فها مختلف الظروف الدقيقة</li> <li>التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان.</li> <li>( فلمن رقم ۲۲۵۳ لسة ۲۵ — جلمة ۱۹۲۹/۳/۲۱)</li> </ul>
٤٢٠	^7	<ul> <li>۷۷ – القصد الجنائی فی جریمة إحراز أو حیازة المحدر .</li> <li>ماهیته ؟ عدم الترام المحکمة بالتحدث استقلالا عن هذا الرکن .</li> </ul>
271	41	(الطعن رَقُم ٢٥٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩٦٩/٣/٣)
		٧٣ ـــ مدى تقيد المحكة بقواعد الإثبات المدنية في جريمة خيانة الامانة ؟
		اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإيجار . من المعلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند .
٤٢٨	47	

لمفحة	القامدة	٧٤ ــ كفاية تشكك القاضى في اسناد التهمة إلى المتهم للقضاء لهالعراءه .
٤٣١	r 91	( العلمن رفم ١٢٠ لسنة ٢٩ق – جلسة ١٩٦٨/٣/٣١ )
44		(وهلمن رقم ۱۱۱ لسنة ۲۹ ق - جلسة ۱/۱/۲/۱۷)
£ 443	. 4,	٧٥ ــ عدم جــواز النعى على المحكمة قضاؤها بالبراءة بناء على الحكمة قضاؤها بالبراءة بناء على الحكمة قضاؤها بالبراءة بناء على الحكمة المرابعة المرابعة المرابعة ٢٥ ـــ عدد المان دقر ١٢٠ لمنة ٢٩ المان دقر ١٢٠ لمنة ٢٩ المان دقر ١٢٠ لمنة ٢٩ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٩ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٩ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٩ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٩ المان دقر ١٩ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٩ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٠ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٠ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٠ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٠ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٠ المان دقر ١٠٠٠ لمنة ٢٠ المان دقر المان دقر ١٠٠٠ لمنة دقر المان دقر المان دقر المان دقر المان دقر ١٠٠٠ لمنة دور المان دقر المان دقر المان دور المان دور المان دور دور المان دور ال
		واجع أيضا : إجراءات المحاكمة .
	1	(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٧ )
	}	وتلېس .
	l	( القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٤١)
	l	وصابون .
	-	(القامدة وقم ١٢ بالصحيفة وقم ٥٦)
	1	ومؤسسات عامة .
		( القاحدة رقم ٢٤ بالسحيفة رقم ١٠٨ )
		ما لا يميب الحكم في نطاق التدليل :
		الخطأ في الاسناد الذي لا يعيب الحكم . شرطه ؟
79	٧	(الطمن دتم ۱۹۱۰ لسنة ۳٪ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱٪ ) نطاق الحسكم : " جميئة " .
		<ul> <li>١ العبرة في الكشف عن حقيقة ما قضى به الحكم . هي</li> </ul>
۳۸	٩	بحقيقة الواقع . (الحن رفم ۲۰۲۰ است ۸۵ ق – جلسة ۱۹۹۹/۱/۱ س
- 1		

المفحة	القامدة	
		٧ ــ مدى حجية الحكم الجنائى النهائى ؟
٤٠١	۸۷	الطنن وقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٣١)
		راجع أيضا : إثبات .
		( القاعدة رقم ۹ بالصحيفة رقم ۳۸ )
		بطلان الحكم :
		اشتراك الفاضي في هيئة غرفة المشورة التي نظرت الطعن
		، القرار الصادر من النيابة بألا وجه. إلغاء الغرفة لهذا القرار.
		ل من أعمال الإحالة . امتناع اشتراك القاضي بعد ذلك
		الحكم في الدعوى . مخالفة ذلك : بطلان الحكم . المــادة
		٢٤ إجراءات .
		الطفن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ )
۱۳۳	٧٢	
		راجع أيضا : تصد .
	}	( القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٧ )
		ونقض .
	ļ	( اللقاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٤٣ )
		ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ – حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من
		كمة الجنايات في غيبة المتهم لغيره من الخصوم .
٧	,	لطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — جاسة ١/١/١٦٦)
		٧ — قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة . أثرها . عدم جواز
		لعن فيه بالنقض .
446		للعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
102		

الصفحة	القاعدة	
		الإدعاء بخالفة الثابت بالحكم :
		الأصل في الإجراءات الصحة .
		الادعاء مخالفة ما أثبت في محضر الحلسة أو في الحكم
		من إجراءات . لا يجوز إلا عن طريق الادعاء بالتزوير فيا أثبت .
401	۸۰	(الطمن وتم ۲۲۳۸ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۶۹/۲/۲۶)
		حيازة
		راجع : إنتهاك حرمة ملك الغير .
		( القاعدة رقم ٤٨ بالصعيفة رقم ٢٢٧ )
		( <del>'</del> )
		خبرة . خبز . خطأ . خيانة أمانة . خيانة الأمانة
		في الأوراق المضاة على بياض .
		خبرة
		راجع : إثبات '' خبرة '' .
		خبز
		راجع : تموين .
		(القاعدتان رقا ٣٣ ، ٢٧ بالصحيفتين رقى١٥٦ ، ٣١٢)
		خطأ
		١ ـــ مساءلة كل من أمهم فىالاخطاء التى نشأ عنها الحادث
		أياكان قدر خطئه . يستوى فذلك أن يكون خطؤه سهبا مباشرا
		أم غير مباشر في حصول الحادث .
197	27	(الطُّنُ رَمْم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق – بطسة ١٩٦٩/٢/٣ )

المفحة	القامد	
_		٢ — إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع
l		لحادث . كفايته للتدليل على قيــام رابطة السبيبة بين الخطأ
		النتيجة المضارة التي حوسب المتهم عنها .
197	٤٢	( الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/٣ / ١٩٦٩)
		٣ ـــ تحقق جريمة القتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر
1		سورة من صور الحِطأ المنصوص عليهافي المــادة ٢٣٨ عقو بات.
-		مدم جدوى النعى بأن الخطأ لايتوافر فى حق المتهم إلا إذا كان
		ا صدر عنه مخالفا للقواهد الدولية لمنع المصادمات في البحار والديرية بداراً
- 1		وغالفة لائعة الميناء .
7.1	٤٤	الطمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
ļ		ع ــــــــمتى يعد ما أورده الحكم سائغا فى التدليل على توافر كن الخطأ ؟
İ		بن الحطا ؛ الطمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
7.1	٤٤	
ļ		<ul> <li>ه المسئولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال لحفر . حدودها ؟</li> </ul>
		عفر . حدودها . الطمن رفم ۱۷۷۲ لسنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۰ )
777	27	
- 1		<ul> <li>٦ - عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور السيب .</li> </ul>
751	٥ź	A south the state of the state
120	0,2	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
		<ul> <li>٧ — نشوء الضررهن خطأين. يوجب توزيع التعويض عنه السبة كل من الحطاين ولوكان احد هذين الحطاين صادرا من</li> </ul>
1		نسبة على من الحصائي وتو كان الحد هدير الحطاين صادرا من ا لضرور. مخالفة الحكم هذا النظروالزام المتهم والمسئول بالحقوق
- 1		لدنية عنه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقدار ما يجب أن
1		تحمله المضرور بسبب خطئه الذى ساهم فى إحداث الضرر
Į		نالف للقانون .
721	٥٤	الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢/١١/١٩١)

المسفة	القامدة	
		خيانة أمانة
		11 ° 01.
		والبعم : تبديد .
		خيانة الأمانة فى الأوراق الممضاة على بياض
		<ul> <li>١ – تروير المتهم فى الأوراق المضاة على بياض المسلمة إليه.</li> <li>اثباته بطرق الاثبات كافة .</li> </ul>
٣٨	٩	( العلمن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٨٦ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١) ي ي.
٣٨	4	<ul> <li>لاثبات المدنية المحكة الجنائية بقواعد الاثبات المدنية إلا عند الفصل في مسألة مدنية تعد عنصرا من عناصر الجريمة المطروحة . مطالبة صاحب الإمضاء على بياض أن يثبت كتابة ما يخالف المدون بالبياض . غير صحيحة في الفانون .</li> <li>الطنون م ٢٠٣٠ لنة ٢٨ ق - جنة ١٩٦٩/١/١)</li> </ul>
		(٤)
		دخان. دخول،نزلبقصد إرتكاب بريمة فيه.
		دستور . دمارة . دموی جنائیة . دعوی
		مدنية . دفاع . دفاع شرعى . دفوع . دقيق ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		دخان
		راجع : تهریب جمرکی .
		(القامدة رقم ٢٣ يالصعيفة رقم ٢٩٠ )
		دخول متزل بقصد إرتكاب جريمة فيه
		رُّاجِع : إنتهاك حرمة ملك الذير .
	,	

		•••
الصف	القاعدة	
		دستور
-		راجع : قانون .
		( القاعدة رقم ٩ • ص ٢٧١ )
		دعارة
		إدارة منزل معد للدعارة . من جرائم العادة .
		عدم استظهار الحكم توافر ركن الاعتيادق جريمة إدارة منزل معد للدعارة . قصور .
71		(الطمن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		دعوى جنائية
		تحريكها :
17		<ul> <li>ا حق محكة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ما تنبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها . مثال.</li> <li>( الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ١٦٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٦)</li> </ul>
		<ul> <li>٣ – شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها .</li> <li>عدم اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلا حيثًا ينص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون العقو بات .</li> </ul>
		احتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام فى حكم الموظف المستخدم العام فى مجال معين . عدم مجاوزته إلى مجال المادة ٣/٦٣ اجراءات فيا أضفته من حماية خاصة على الموظف العام .

VV		
المنط	القامدة	
444	٨٠	تأميم الشركات وفق القانون ١٩٧٧ لسسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام الشركات المؤتمة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها . (العلنزفر ١٩٧٣ لسنة ٣٨ ق —جلسة ١٩٦٩/٢/٣)
		<ul> <li>٣ - لمحكة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإفامة الدعوى و تصحيحه على مقتضى القانون ١٠٥٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من القانون ٥٧</li> </ul>
٤٠١	٨٧	بطلان اتصالقضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوى . ( الطن رم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق – جلمة ١٩٦٩/٢/٣١ )
		<ul> <li>إلى الرالحكم الجنائي النهائي على تحريك الدموى الجنائية؟</li> <li>حالة طلب إعادة النظر المنصوص عليها في الفقرة الخامسة</li> <li>من المادة ٤٤١ إجراءات . نطاقها ؟</li> </ul>
		لنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية على مهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجويمة التي صدر فيها الحكم بادانته سواء كان فاعلا أو شريكا سيالا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعويين على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخرة إلى إسناد الواقعة ذائها لى متهم جديد بدلا ممن صدر الحكم بادانته طالما بقي الحكم الأول قاعما يشهد بأن المحكوم عليه هو سم تكب الجويمة . الأول قاعما إلغاء الحكم الأول عن طويق النماس إعادة النظر طبقا لحلاداته المناس اعادة النظر طبقا لحادة النظر طبقا الحادة النظر المناتبا المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناسة المناس المنا
٤٠١	۸۷	فى تحويك الدَّموى الجنائية من جديَّد قبل المتهم الآخر . (العلمن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)

لعنسة	الفاحدة	نظرها والحكم فيها :
۱۷	٤	<ul> <li>أحد المحكمة الجنائية بالوقائع الواردة فى أمر الإحالة .</li> <li>(العلمن رقر ١٧٤٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)</li> </ul>
۳۸	4	<ul> <li>ليست الا حكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيا يتعلق بوقوع الجريمة و سيتها إلى فاعلها أساس ذلك ؟</li> <li>الحكوم به ١٩٦٩/١/٦ لسة ٨٦ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٦)</li> </ul>
	,	<ul> <li>حق محكمة الجنايات في الاقتصار على نظر الجنايات</li> <li>وفصل الجنح المرتبطة بها ارتباطا سيطا وإحالتها إلى محكمة</li> <li>الجنح . نطافه ؟</li> </ul>
144	79	(الطنر رقم ۱۷۹۷ لسنة ۳۵ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۳۰) ع — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . شرط إثارته لأولءمة أمام محكةالنقض؟
444	۸۱	(العلمن دنم ه ۲۲۶ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۹۹/۳/۲ ) ه. ه ه. الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .
**	, 1	من الدفوع الجوهرية . عدم إيراده أو الرد عليه . قصور . ( اللمن رنم ٢٢٥ لــــة ٢٨٠ ت – جلسة ١٩٦٩/٣/٢ )
		إنقضاؤها :
		(١٠) بمضى المدة "بالتقادم" .
		<ul> <li>١ – جربمة إحراز السلاح النارى والدخية . طبيعتها :</li> <li>مستمرة . بدء المدة المسقطة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها من</li> <li>تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .</li> </ul>
٤٠	\ ^	(اللَّمَن رَمَ ١٩٩١ لَتَ ٣٨ ق - جلَّة ١٩٦٩/٣/٣١)

القامدة	
	٧ ـــ الإجراءات القاطعة لتقادم الدهوى الجنائية ؟
	إنقطاع التقادم عيني امتداد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طوفا في تلك الإجراءات .
۸۷.	( العلمن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٢٦/٣/٣١ )
	(ب) يالحكم النهائى :
	أثر الحكم الجنائى النهائى على تحر يك الدعوى الجنائية .
۸۷	( الطمن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق. – جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ )
	واجع أيضا : حكم :
	( القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٢٦٦ )
	دع <i>وی مد</i> نیة
	المصلحة في الدعوى :
	نطاق المـــادة ٢٢٢ من القانون المدنى ؟
	حق الأخت فى المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبى الذى أصابها من جراء قتل أختها .
77	(الطعزرقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٧/١/٢٧)
	نظرها والحكم فيها :
	نشوء الضرر عن خطأين. يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة
	كل من الحطاين ولو كان أحد هذين الحطاين صادرا من
	المضرور . محالفة الحكم هذا النظر و إنزام المتهم والمسئول إ بالحقوق المدنية عنه بكامل النعويض دورى انقاصه بمقدار
	بالحقوق المدنية عنه بكامل النعويض دورب العاطة بمعدر ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث
	الضرر تخالف لاقان .
0 2	(samelalises em es ins
	راجع أيضا : دعوى جنائية ٠
	﴿ الْقَاعِدَةُ رَمْ ﴾ بالسحيفة رقم ٣٨ )
	AY

	دفاع الإخلال بحق الدفاع :
	(١) ما يوفره :
	١ — إصابات العمل التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية
	بعلاجها و إعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء
- 1	تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للصاب فيا يتعلق بتلك
İ	الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوزله
	ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته
ĺ	قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان <sub>1</sub> ( د ) ، ٢٤
	من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهرى
- (	في هذا الصدد،
179 7	and the fit of the fit of the fit
	<ul> <li>٢ - عدم الترام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المحتلفة .</li> <li>الطاقه ؟</li> </ul>
791 71	الطمن وتم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق ـــ جلسة ٢٢/٢/٢/٢٤ ) ــ
	<ul> <li>٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .</li> <li>من الدفوع الجوهرية . عدم إيراده أو الرد عليه . قصور .</li> </ul>
TVV A	(اللمن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٢٩ ق – جلسة ٢٢/٧/١٩٦٩ )
- 1	٤ — استناد القاضي الجنائي في ثبوت الحقائق القانونية
	إلى الدليل الذي يقتنع به وحده . عدم جواز نأسيس حكمه
	على رأى غيره . مثال .
2 VY3	(المطمن رقم ۱۲۱ لسنة ۳۹ ق – جلسة ۱۹۲۹/۳/۳۱ )
"	ه – للمحكة التعويل في تكوين عقيدتها على التحريات
ı	باعتبارها معززة لما سافته من أدلة . التحريات لا تصلح

المفحة	القامدة	
٤٣٧	٩٣	وحدها لأن تسكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة . ( الطمن رقم ١٢١ لسنة ٢٩ ق —جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		(ب) ما لا يوفره :
7£ 777	۲ ۷۰	<ul> <li>إلى الدفع القانونى الظاهر البطلان . لا يستأهل ردا .</li> <li>(الطمن تم ١٩١٣ إلىة ٨٦٥ - جلمة ١٩٦٩/١/٦)</li> <li>(والطمن رفر ٢٠٠٧ لسنة ٨٣ ق - جلمة ١٩٦٩/٢/١)</li> </ul>
٣٨	4	<ul> <li>٢ - حجز المحكمة القضية للحكم . عدم الترامها باعادة الدعوى الرافعة لاجراء تحقيق فيها .</li> <li>( الطن رقم ٢٠٣٠ لمسنة ٢٠٣٥ / ١٩٦٩/١/١ )</li> </ul>
۳۸ ۲ <b>۹</b>	4	<ul> <li>٣ حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود .مشروط بقبول المتهم أو المدافع عنه .</li> <li>( الطن رقم ٢٠٣٠ ك منه ٦٠ ق - جلمة ١٩٦٦/١/٦ )</li> <li>( رالطن رقم ١٩١٥ ك ٢٥ ق - جلمة ١٩٦٦/١/٦ )</li> </ul>
٣٨	4	<ul> <li>ع - وجوب تلاوة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب المتهم</li> <li>أو المدافع عنه ذلك .</li> <li>( الطن رق ۲۰۳۰ لـ ۲۰۳۰ ق - جلـ ۱۹۱۹/۱/۱۳ )</li> </ul>
		<ul> <li>ه – عدم إجراء محكة ثانى درجة تحقيقات إلا ما ترى</li> <li>لزوما لإجرائه أو لاستكال نقص في إجراءات محكة أول</li> <li>دوجة .</li> </ul>
47	٩	(الطعن دفر ۲۰۲۰لسنة ۲۸ق - جلسة ۱۹۹۹/۱/۱ ) ــ 7 ـــ النعى على المحسكمة عدم إجرائها تحقيقا لم يطلب منها . غر جائز .
79	11	( اللَّمَانَ رَمَّ ١٦٣٠ لَسَمَّ ١٨٣ قَ – جَلَمَةُ ١٩٦٩/١/١٣ )

المفعة	القاعدة	
		٧ ـــ تنازل المتهم أو المدافع عنه عن سماعُ الشهود . أثره :
		الاستغناءعن سماعهم والاكتفاء بتلاوةأفوالهم بالتحقيقات. عدم
		جواز النعي على المحــكة قعودها عن سماعهم.
1	77	
477	۸۰	(رالطفن رقم ۲۲۳۸ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۲ ) مــ
		<ul> <li>٨ عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه</li> <li>الختلفة .</li> </ul>
١٤٥	۳۱	(العلمن رقم ۱۹۲۰ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۹۹/۱/۲۰)
		٩ ـــ التعاوض بين مصلحة المتهمين . مناطه : أن يلزم عن
		دفاع أحده، عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على عمام واحدً الترافع عنهما معا .
107	77	( الطعن دفر ۲۰۳۱ لسنة ۳۸ ق _ جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۰)
		١٠ – عدم الترّام المحكمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها .
4.1	٤٤	
707	l vv	(والعلمن رخم ۱۶ ۲ استة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۲۷)
		١١ – النمى على المحكمة إغفالها إجراء لم يطاب منها غير
	į	٠
4.1	1 22	(العلمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
٣٢٣	٧٠	(والطمن دفم ۲۲۰۷ لسنة ۳۸ ق - جلسة ۱۹۹۹/۳/۱ )
202	<b>V</b> V	( والنعن وفر ۲۰۱۶ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۲۶ )
٤١٤	^^	( والعلمن دفر ۲۰۲۹ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۹۹/۳/۳۱)
		<ul> <li>١٢ - نطاق حق محكة الموضوع في تكييف الواقعة و إسباغ الموصف القانوني عليها .</li> </ul>
*1*	27	(الطنن رقم ۲۱۷۱ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۶۹/۲/۳)

المنمة	القامدة	
_		١٣ ـــ الدفاع الشرعى . من الدفوع الموضوعية ألّ يجب
		التمسك بها لدى تحكمة الموضوع . إثارته لأول مرة أمام محكمة
		النقض . شرطه : أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها ،
		على تحقق حالة الدفاع الشرعى أو ترشح لقيامها .
477	۸۰	( البلمن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		١٤ ـــ النعي على المحكمة سكوتها عن طلب لم يبده الدفاع
		أو عدم الرد على دفاع ظاهر البطلان · غير جائز ·
**	٧٠	(الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلمة ١٩٦٩/٣/١٠) حد
		١٥ —الدفع بتعذر الرؤية قديكون منأوجهالدفاعالموضومية
		التي لا تستأهل ردا . مثال .
277	٧٠	(الطعن وقم ۲۲۰۷ لسنة ۳۸ ق ـــ جلسة ۲/۳/۱۰)
		١٦ — تعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه .
		غير لازم .
1		إطـــثنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها . يفيد إطراحها
		حميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
	Ì	بيان علة إطراحها . غيرلازم .
277	v.	( الخلمن وقم ۲۲۰۷ لسنة ۲۸ ق — بنگسة ۱۹۲۹/۳/۱۰ )
	1	١٧ — النعي على المحكة قعودها عن إحراء تحقيق لم يطلب
	}	منها . غيرمقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد
1		عما ورد باسجيل لمناقشة بينه و بين المتهم ، دون سماع المحكمة
1	- 1	لهذا التسجيل أو إيراد لحواه .
212	,,	( اللمن رقم ۲۰۲۹ استة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۲۱ )
***	v.]	( والعلن رتم ۲۲۰۷ لسة ۳۸ ق - جلسة ۱۹۲۹/۳/۱ )
	. 1	

المفدة	القاعدة	
		راجع أيضا :
		دنوع :
- 1		( القامدة رقم ٩ ه بالصحيفة رقم ٢٧١ )
	1	وصابون .
ĺ	i	( القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٢٠ )
- }		ومواد غدرة :
]		( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٣٧٣ )
- 1		دفاع شرعى
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعى "
		دفوع
		°° الدفع ببطلان التفتيش "
		١ — الرد على شواهد الدفع ببطلان النفتيش لعدم جدية
		التحريات بأدلة منتجة لها أصلها في الأوراق . كفايته .
1	١	( الطعن دقم ۱۷۲۲ لسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۱۹۲۹/۱/ )
		٢ — قضاء المحكمة ببطلان النفتيش تأسيسا على عدم وجود
		إذن التفتيش بمنف الدعوى دون أن تستجلى حقيقة الأمر . قصور .
		(الطمن دخ ۲۱۵۷ لسنة ۳۸ ق – جاسة ۱۹۹۹/۲/۲۶ )
747	77	1
	1	ودالدفع باستحالة الرؤية " :
		الدفع بتعذر الرؤية قد يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا . مثال .
	1	(الطمن رقم ۲۰۷۷ لسنة ۲۸ ق - جلسة ۱۹۹۹/۲/۱۰)
441	٠ <u> </u>	

المفسة	القامدة	
		"الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة"  :
		بطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . وجوب التمسك به
		أمام محكمة الموضوع .
4	١	(الطمن رقم ۱۷۳۲ لسنة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ )
		"الدفع بب <b>طلان التح</b> قيق" :
		عدم جواز ابداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام
		عكة النقض .
744	٦٠	(الطمزرقم ه ۱۸۱ لسة ۳۸ ق — ۱۹۶۹/۲/۲۶)
		" الدفع ببطلان أمر الإحالة " :
		إثارة الدفع ببطلان أمر الإحالة لأول مرة أمام النقض.
		غير جائز.
١	١ ١	(الطمن رقم ۱۷۲۲ لستة ۲۸ قـ – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ )
		" الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها " :
		الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعى . كفاية الردعليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحسكم .
١	١ ،	(العامن رقم ۱۷۳۲ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۹ س
**1	٥٩	(والطمن رقم ۲۰۶۸ لسنة ۳۸ ق ــ جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۷ ــ
		" الدفع بقيام حالة الضرورة" :
	l	إثارة الدفع بقيام حالة الضرورة أمام النقص لأول مرة. غير
		مقبول .
78	٦	(الطمن وقم١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/١٩٦٩)
		رسوع م " الدنع بمدم اختصاص مأمور الضبط القضائي مكانيا بضبط الواخة":
		مورية استاغ المثير عرصفة مأمير الضبط القضائي في حمر انتخام
		إسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائى فى حميع أنخاء الجمهورية لمن نصت عليهم المسادة 24 من القانون وقم ٨٣
		1. 1. 2. 2. 2. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1.

		<del></del>
المفحة		
		لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعالها والاتجار
i		فيها ، عدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصت عليهم
		المــادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز مخدر .
474	۸۰ -	( العلمن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق — بطسة ٢٣/٢/٢١)
		" الدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة " :
		لا صفة للطاعن فى الدفع ببطلان اجراءات أخذ عينة صابون
	1 1	أخذت من محل متهم آخر .
۰۰	17	(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		°'الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها" :
		١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .
	1	<ul> <li>الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .</li> <li>متعلق بالنظام العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكة المدن .</li> </ul>
	1	النقض ؟
۳۷٬	1 1	(الطنن وقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩١)
	1	٢ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .
	1 1	من الدفوع الجوهرية . عدم إيراده أو الرد عليه . قصور .
**	V 1	(الطمن وتم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق – جلسة ٢٤/٦/٣/١)
		<sup>وو</sup> الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة" :
	1 1	١ – حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الإثبات مطلق
	}	ما لم يقيده القانون بنص خاص . حربته في وزن قوة الإثرات
		المستعدد من دن هجير ،
١٦	12 40	(العلمن وقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)
	1 .	٢ – إثبات النزوير. ليس له طريق خاص ، مهما كانت
	1	قيمة المال موضوع إلجريمة .
١.	ادا اد	(الطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق بطسة ١٩٦٠/١/٢٠)
•		1

المفحة	القاعدة	
		''الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة " :
		حق المحامى العام الأول عند فياب النائبالعام أو خلومنصبه
		أو قيام مانع لديه ڧالتقرير بالطعن بالنقض ڧ الأمربان لا وجه
		الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فما عدا الحالات
		الثلات المنقدمة لايباشر المحامى العامالأول حق الطعن إلا بتوكيل
		خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم
		قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .
717	٦٨	(الطعن رقم ۱۹۳۵ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۲۰/۳/۳۱)
		<sup>وو</sup> الدفع بعدم العلم بيوم البيع" :
		الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله : أن تكون المحجوزات
		موجودة ولم تبدد .
٧٥	۱,	(العلمن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		° الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى" :
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		( القاعدة رقم ٥٨ ، بالصعيفة رقم ٢٦٦ )
		دقيق
		وراجع : تموين .
		(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١١٨)
		(٤)
		ذخيرة
	}	واجع : جريمة .
	1	ر القاعدة رقم ۸۷ بالصحيفة رقم (٤٠١)
	ł	1

	1 - 1-1	
العبضعة	القامدة	
		(د)
		رابطة السببية . رجال السلطة العامة . ردة .
		رشوة . رقابة إدارية
		رابطة السببية
		١ ـــ ايراد الحكم لأوجه الحطأ التي أسهمت في وقوع
		الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ
	1	والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عنها .
147	٤٢	the state of the state of the
		٢ ـــ تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز
		المجادلة في توافرها أمام النقض.ما دام أن الحكم قد أقيم على
	f	أسباب تؤدى إلى توافرها .
۲۰۱	1 11	(الطن رقم ١٩٨٥ لنة ٨٦ ق - جلنة ١٩٦٩/٢/٣ )
		<ul> <li>٣ - نطاق مسئولية المتهم جنائياعن النتائج المحتمل حصولها</li> <li>من الإصابة التي أحدثها ؟</li> </ul>
		الزام المجنى طيه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدى إلى شفائه من العاهة التى لديه . لا يصح مادام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر .
	}	مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية. اعتبارالواقعة جنحة ﴿
	1	على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولى المجنى عليه اجراء الجراحة
		وأثره على تكييف الواقعة . قصور .
		( الطعن رقم ١١٤ السنة ٣٨ ق _ حلية ١١٧/ ١٥ و ١٠/
450	1	راجع ايضاً : قتل خطأ .
	{	(القامدتان رقا ٤٤٤ ٤٥ بالمحيفتين رقى ٢٠١ ،
	1	(YEA
		!
		·

المفحة	القاطة	
		رجال السلطة العامة
		راجع : تلبس ٠
		( القاعدة رقم ٨٣ يالصحيفة رقم ٣٨٤)
		ر <b>دة</b>
		واجع : تموين .
		( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١١٨)
		ر <b>شوة</b>
774	,	<ul> <li>١ كفاية أن يكون للوظف نصيب من الأعمال المطلوب</li> <li>أداؤها يسمح له بنفيذ الغرض من الرشوة ، لتوافر الجريمة .</li> <li>( الطن رقر ٢٠٠٤ لسنة ٣٦ ق - جلمة ١٩٦٦/١/٢ )</li> </ul>
		<ul> <li>٢ ـــ متى تتحقق جريمة الرشوة فى حق الموظف العام ومن فى حكه ؟</li> </ul>
٣٣	۸	الطمن وقم ٢٠٠٤ لسنة ٨٦ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		<ul> <li>٣ ـــ الزعم بالاختصاص . توافره بمجرد ابداء الموظف استعداده للقيام بالعمل الذي لا يدخل في اختصاصه .</li> </ul>
٣٣	^	( الطمن رقم ٢٠٠٤ لسة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٦/١/٦)
٣٣	,	ع ـــ تنفيذ الغرض من الرشوة · ليس ركنا في الجريمة · (الطن رنم ٢٠٠٤ لسنة ٦٨ ١٩٦١)
		<ul> <li>م. تسوية الشارع ، بما استحدثه من نصوص ، بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال النقة التي تفرضها الوظيفة فيه .</li> </ul>
44	^	(الطن وقم ٢٠٠٤ لسة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٦)

الصفعة	القاحدة	
		٣ ـــ اقتصار الاعفاء الوارد في المــادة ١٠٧مكرراعقو بات
		طي الراشي والوسيط دون المرتشي .
٤١٤	٨٨	(الطنن وقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ )
		واجع أيضا :
		نيابة عامة
		( القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣١٦ )
		ووصف الهمة:
		(القاعدة رقم ٢٦٠ ؛ بالصحيفة رقم ٢١٧ ) .
		رقابة إدارية
- 1		رجال الرقابة الإدارية . من مأمورى الضبط ·
7	٧.	(الطن دم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
```	•	
1		ز)
		زيت
1		راجع : غش
		( القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٧٦ )
		(س)
		سبق إصرار . سرقة . سلاح . سيارات
	- 1	سبق إصرار
- 1		١ – سبق الاصرار . ماهيته؟ إثبات توافره ؟
۸۵		( الطنن رفم ١٧٦٣ لسة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
~	'^	٢ – بحود إثبات صبق الاصرار على المتهمين يلزم هنه
- 1	1	الاشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن يقارف بنفسه ألجريمة من
	1	المصرين مليهاً .
۸۰	14	(الملن وقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ق — بلسة ١٩٦٩/١/١٩١
f	i	

المفعة	القامدة	
		راجع أيضا :
		إثبات ٠
		( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٤٥ )
		وحكم :
		(القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ١٢ )
		سرقة
		الفاعل الأصلى في جريمة السرقة ؟
79	٧	(الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٦ )
۳۸۸	٨٤	(والطنزوتم ٢٢٤لسة ٣٩ – جلمة ٢٤/٣/٢١)
		راجع أيضا :
l		حكم :
		( القاعدة رقم v بالصحيفة دقم ٢٩ )   .
		وسلاح :
ı		( القاعدة وقم ١٠ بالصحيفة وقم ٤٩ ) .
İ		وعقوبة :
- 1		( القاعدة رقم ١١ يالصحيفة رقم ٣٠ ) .
		مسلاح
		١ ــــ العقوية المقضى بها عن جريمة المـــادة ٣٤٢عقو بات.
- 1		لا يتوافر بها الظرف المشدد المنصوص عليه في المــادة ٣/٢٦
		منَّ القانونُ ٣٩٤ لسنة٤٥٩ إنى شأن الأسلحة والذخائر المعدل.
		ولا تعتبر من جرائم الاعتداء على المــال في حكم المـــادة ٧ / ب
- 1		من ذات القانون •

الصفحة	القامدة	
		حريمة اختلاس الأشياء المحجوز طيها المؤثمة بالمــادة ٣٤٢
		حقو بات .  من جرائم الاعتداء على السلطة . القصد  الجنائي
		فيها هو عرقلة التنفيذ .
٤٩	١٠	(الطمن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ ـــ عدم توافــر الظرف المشــدد المنصوص عليه في
		المادتين/ب ، ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل،
	Ì '	ما دام حكم الحبس الصادر على المتهم للسرقة لم يصبح نهائيا .
٤٩	١.	( العلمن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٣ - اغفال الحكم الاشارة إلى الدليل الذي استند إليه
		في توافر الظرف المشدد ـــ في حريمة احراز السلاح الناري ــــ
		في حق الطاعن والتعرض لانكاره لأية سابقة . قصور .
۳۰۸	77	( الطمن رقم ٩٨ لسنة ٣٩ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣ )
		٤ ـــ التزام المحكمة الحد الأدنى المقرر لعقو به جناية إحراز السلاح
		النارى، مع قيام الظرف المشدد بعد تطبيق ألمادة ١٧عقو بات
		دلالة ذلك على أن المحسكمة وقفت عند حد التخفيف واحتمال
		نزولها إلى عقوبة أدنى مما نزلت إليه لولاهذا القيدالقانوني.
		دخول العقوبة المقضى بها فى نطاق العقوبة المقررة لجناية إحراز
		السلاح مجردة من الظرف المشدد لا يبرر القول بأن العقوبة
		المقضى بها مبروة .
۳۰۸	77	( العلمن وتم ۹۸ لعنة ۳۹ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۲ ) سبب
		<ul> <li>حريمة احراز السلاح النارى والذخيرة ، طبيعتها :</li> </ul>
		مستمرة . بدء المدة السلطة لآقضاء الدعوى الحنائية فيها من
		تاريخ انتهاء حاله الاستمرار .
٤٠١	۸۷	( الطَّمَن رَمِّم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣٤ )

18		
المفعة	القاعدة	
		واجع أيضا :
		إجراءات الحاكمة:
		( القاعدة وقم ٤ بالصحيقة وقم ١٧ )
		سيارات
		راجع : عقوبة
		( القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ٣٥ ) .
		<i>(ش)</i>
		شرکات . شروع . شیك بدون رصید
		شرکات
		راجع : موظفون عموميون
		( القاعدة رتم ٥٠ بالمسحيفة رقم ٢٩٣)
		شروع
		١ ـــ مجرد البدء في استمال وسيلة الاحتيال قبل الحبّ عليه.
		يتحقق به الشروع في النصب .
74	18	(الطمن رقم ١٦٣٠ لسنة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٧ ـــ اعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروعا .
	1	كشف المجنى طيه احتيال الجانى وامتناعه عن تسليمه المــال
		أو تسليمه له لسبب آخر في نفسه . لا أثر له في قيام الجريمة .
79	1 12	(الطمن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ — ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		شیك بدون رصید
		١ ـــ متى يعد المحرر شيكا ؟
101	77	(الطنن رتم ١٩٣٠ لسة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٠)
	I	1

		18
الصفعة	القاعدة	ب قدم ما المالية العاملية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية الما
		<ul> <li>حقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . بإصدار المتهم</li> <li>الشيك على بأنه لا يقابله رصيد .</li> </ul>
107	٣٢	( الطمن رقم ١٩٣٠ لسة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٠/١/٢٠ )
		٣ ـــ لا تأثير للتخالص اللاحق بقيمة الشيك فى المسئولية
		الجنائية عن إصداره بغير رصيد .
107	٣٢	(الطمن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٠ )
		(ص)
		صابون
		<ul> <li>١ الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨</li> <li>في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون . مخالفات لا جنح .</li> </ul>
		اعتبار قرار مجلس الوزراء – الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون إستنادا إلى الإعلان الدستورى الصادر في الدستورى الصابقة على صدوره ومنها القانون ٨٨ لسنة ١٩٣٨ في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٨ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر . إحالة القرار المذكور بالنسبة للمقاب على جريمتى الغش والخديمة إلى المادتين ه ، ٢ من القانون ٨٥ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، وبالنسبة للمقاب على غالفة البيان التجارى للحقيقة إلى القانون ٧٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والملامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بعقوبة الجنعة .
۲٥	11	(العلمن رقم ۱۳۸۶ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳)
		٢ ــ لا بطلان على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ العينة
	1	وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها فى ظل التشريعات

المفعة	القامدة	
		الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧
		لسنة ١٩٣٨ .
٥٦	14	خضوع الغش فى صناعة وتجــــارة الصابون لقواعد الإثبات السامة . ( الطنن رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩١٩/١/١٣ ) ــــــــــــــــــــــــــــ
۲۵	17	<ul> <li>٣ ــ ما نص عليه القرار الوزارى رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ ــ في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ الدينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحددله . لا يقيد الحاكم . علمة ذلك ؟</li> <li>الحاكم . علمة ذلك ؟</li> <li>(الطمن رقم ١٩٦٤/١/١٤ )</li> </ul>
		<ul> <li>ع وجوب مراعاة نسبة الأحاض الدهنية والراتنجية</li> <li>في صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلمة و إلا كون الفعل غشا .</li> </ul>
07	17 -	إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يعتبر ذكرا لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه بالمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤ • ن القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ . (العلن رقم ١٣٨٤ لسنة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		<ul> <li>ما المتهم بغش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه</li> <li>منتجا له اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد</li> <li>الداخلة في تكوينه . مدم قبول التذرع بجهله .</li> </ul>
		صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة دائمـــا في حق الصانع طبقا للقانونين ٩٨ لسنة ١٩٤١ ، ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

المغمة	القاعدة	
۲٥	17	زيادة نسبة الفلوى المطلق الكاوى فيالصابون عن حدمعين. غالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية . (الملن رقم ١٣٨٤ لسنة ٢٨ – جلسة ١٩٦٦//١٣) س و ـــ لا صفة للطاعن في الدفع ببطلان إجراءات أخذ عينة
۲٥	17	صابون أخذت من عل متهم آخر .
		(ض)
		ضرائب ، ضرب ، ضرو
		ضرائب
		راجع :حجز " حجز إداوى"
		( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢١٢ )
		ضرب
		" ضرب أحدث عاهة " :
777 777	۶۸ ۷•	ا — لا يعيب الحكم عدم تعرضه لإصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفيه الشابها دعوى . ما دام قد انصب على إصابة بدنها نسب إلى المهم إحداثها ، وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها (الطبن رقم ٢٠٤٧ لنة ٢٨ ق — جلد ٢٠١٧/١/١٩١) ٢ — الضرب على قمة الرأس . إمكان حدوثه من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو خلفه . تقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة . (الطن رقم ٢٠٤٧ لنة ٢٨ ق — جلد ١٩٦٩/٣/١) (الطن رقم ٢٠٠٧ لنة ٢٨ ق — جلد ١٩٦٩/٣/١) من الإصابة التي أحدثها ؟

44	
المنعة	الزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدى إلى شفائه من العامة التي لديه . لا يصح ما دام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر .
720	مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . إعتبار الواقعة جنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولى المجنى عليه إجراء الجراحة وأثره على تكييف الواقعة . قصور . (العلمن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/١٧) ٧٤
1.5	"ضرب أفضى إلى الموت" . ١ — عدم تطلب القانون قصدا خاصا فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت . ( اللمن رقم ١٧٧٢ لسة ٣٦ ق — جلمة ١٩٦٦/١/١١٣ ) ٢٣
1.5	<ul> <li>٢ — العبرة فى القصدا لحاص مى بحقيقة الواقع . عدم كفاية الأخذ والإعتبارات والإفراضات القانونية . لإثبات قياءه .</li> <li>١ ( الطن رفم ١٧٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣)</li> </ul>
٨٢١	صرر ١ ــ حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء قتل أختها . (اللمن رنم ١٨٤٤ لسنة ١٨٤٥ ) ٣٦
	٢ — نشو الضرر عن خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الحطأين ولوكان أحد هذين الحطأين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هـذا النظر والزام المتهم والمسئول بالحقوق المـدنية عنه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقـدار ما يجب أن تحمله المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر . مخالف للقانون .
7 £ ٨	( الطنن وقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/١١ ) 30

المفحة	القاصة	(ط)
	•	طعن
		" المصلحة في الطعن <sup>عه</sup> .
		١ ـــ المصلحة مناط الطعن .
271	٥٩	(اللَّفَى رَمُ ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
		<ul> <li>حصاحة النيابة العامة فى الطعن فى الأحكام بطريق النقض.</li> </ul>
		مناطها ؟
444	۸۱	(الطمن رقم ۲۲۶۰ لسنة ۳۸ ق ـــ جلسة ۱۹۲۹/۳/۲۶)
		" أثر الطعن " نهيد
		اقتصار قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه على العقوية
		والتعويض . خروج أتعاب المحاماة عنها .
٣٨	٩	(الطنن رقم ٢٠٣٠ كسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		° التنازل عن الطعن" :
		التنازل عن الطعن بالنقض . جواز الإقرار به لمأمور
770	٥٠	السجن . (الطمن رقم ۲۰۰۵ لسة ۳۵ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۰ )
		راجع أيضًا :
		إجراءات المحاكمة .
		· ( القامدة رتم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٣٧ )
		وعقوبة .
		(الفاعدة وقم ٧٦ بالصحيفة وتم ٣٥٣ )

الصفحة	القاعدة	
		(ظ)
		ظروف مخففة . ظروف مشددة
		ظروف مخففة
		راجع : عقو بة .
		( القواحد أرقام ٣ ، ٤١ ، ٢٦ بالصحائف أرقام ١٢ ، ٢٠٨٧ - ٢٠٨ )
		ظروف مشددة
		راجع : العقو بة .
		(.القاعدتان رقما ۲۰ ، ۲۹ بالصحیفتین رقسی ۴۹ ، ۳۰۸)
		(ع)
		عاهة مستديمة ، عقد ، عقوبة ، عمل ، عود
		عاهة مسندعة
		راجع : ضرب "ضرب أحدث عاهة ".
		عقد
		راجع: عمل .
		( الفاعدة رتم ٥٠ بالمسعينة رتم ٣٩٣
		عقوبة
		تقسيم العقو بات :
		" العقو بات الأصلية "
		وجوب استيفاء الحكم الصادر بالإعدام اجرائي اجماع آراء-
		قضاة المحكمة وأخذ رأى ألمفتى و إلاكان بأطلا .
	1	1

المفحة	القاعدة	
		الاجماع لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة
		لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، إلا أنه
		لايمس بأساس الحق فى توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال
		الحرائم الى يعاقب عليها الفانون بهذه العقوبة بالإلغاء أوالتعديل
		ولا ينشىء لمقارفيها أعذارا وظروفا تغيرمن طبيعة تلك الجرائم
		أو العقوبة المقررة لها .
١٢	٣	(العلمن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق ـــ جلسة ١٩٦٩/١/١)
		" العقو بات النكيلية ":
	i I	١ — وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التي تصدر
		بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمحالفةلأحكام الفأنون رقم ١٦٣٣
		لسنة . ه ٩ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر
		إذا كان الحكم بالغرامة .
٦٧	14	( الطمن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١/١/١/١٢ )
		٢ — العقوبات النكيلية . طبيعتها ؟
		التنصيص عليها فى الحكم رهن بقيــام موجبها فعلا وقت
		صدوره ٠
41	۲٠	(الطنن وتم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٣ ـــ الفضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي
		تكون جسم الجريمة في مفهوم نص المـــادة ٧ من القانون ٤٨
		لسنة ١٩٤١ المعدّل . شرطه : أن تكون مغشوشة أو فاسدة .
177	۳۸	( الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
		٤ ـــ المصادرة المنصوص عليها في المــادة γ من القانون
		رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . طبيعتها ؟
٣.٢	10	(الملمن رقم ۲۱۸۰ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۶۹/۲/۳)
1.1	"	,

	•	
المضعة	القامدة	
		<ul> <li>أثر عدم ضبط النقد الأجنى في عقوبة جريمة المقاصة؟</li> </ul>
۳۳٥	٧٢	(الطمن رقم ۱۱۱ أسنة ۳۹ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/)
		<ul> <li>٢ — إطلاق الشارع عقوبة الغلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص</li> </ul>
		حريمة لعب القمار في المحل العام . وجوب مصادرة النقود
- 1		والأدوات والأشياء الأخرى التي استعملت في الحريمة •
707	٧٦	( الطمن رقم ١٨٥٤ لسة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٣/٢١١ )
ĺ		تطبيق العقوبة :
-		١ ـــ اقتصار قاعدة عدم جـــواز إضارة الطاعن بطعنه
- 1		على العقوبة والتعويض . خروج أتعاب المحاماه عنها •
٣٨	٩	(الطمن رقم ٢٠٣٠ لسة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١)
		٧ ـــ النص في كل من الحكم الغيابي الإستثنافي والحكم الصادر
- 1		في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان باجماع
		الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط.
1		وجوب القضاء بنقضالحكم المطعونافيه وتأييد الحكمالمستأنف
		ولوكان بيراءة المتهم .
72.	٥٢	(الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ )
		٣ ــــ إصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب،معاقبته
1	- 1	طبقا لنص الفقرة الثالثة من المــادة ٢٤٤ عقوبات بالحبس
- 1	- 1	لا بالغرامة . إفراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع
		مستقل تفاديا لإعتبار المصابين أكثر من ثلاثة • يعيب الحكم.
		متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة . مثال .
717	71	(العلمن رقم ٢١٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٢/٢٤ )
l		ع _ إزام المتهم باقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات
- 1		الهندسية للبناء في المدة التي محددها الحكم . واجب عندطلب الجهة
1	ı	-

الصفحة	القاعدة	
		الإدارية المحتصة تقديم هذه الرسومات . مخالفة ذلك . خطأ
		في القانون .
441	۸٦	( الطعن رقم ۱۷۸۹ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۳/۳۱ )
		" ظروف مخففة " :
		١ ـــ جواز إبدال عقوبة الاعدام المقررة لجريمة الفتل العمد
		مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقنة
		عند تطبيق المـــادة ١٧ عقوبات .
۱۲	٣	( الطمن وتم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١)
		٢ ـــ جواز النزول بالعقوبة المقررة للاشتراك فيجريمة القتل
		العمد معسبق الإصرارإلىالسجنعند تطبيقالمادة١٧٥عقوبات.
14	٣	(الطمن رقم ۱۷۳٦ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۹۹/۱/۱ )
		'' ظروف مشددة " :
		١ ـــ العقوبة المقضى بها عن جريمة المــادة ٣٤٧ عقوبات.
		لا يتوافر بها الظرف المشدد المنصوص عليه في المــادة ٣/٣٦
		من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأساحة والذخائر الممدل
		ولا تعتبر من جوائم الاعتداء على المال في حكم المادة ٧ / ب
		من ذات القانون .
		حريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المؤتمة بالمسادة ٣٤٢
		عقوبات . من حرائم الاعتداء على السلطة . القصد الجنائي فيها هو عرقلة التنفيذ .
٤٩	١.	( العلمن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
	İ	٢ ــ عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المساد تين
	l	٧/ب ، ٣/٢٦ من القانون ٩٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ما دام
		حكم الحبس الصادر على المنهم للسرفة لم يصبح نهائيا .
29	١٠.	(الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )ــ
	1	l

الصفحة	القاعدة	1
		" عقوبة الجرامم المرتبطة " :
		١ — إعتبار الحكم الحوائم المسندة إلى المتهم مرسبطة وتوقيعه عليه
		عقوبة أشدها . إنتفاء مصلحته في النعي على الحكم خطؤه باسناد
Ì		جريمة لم ترد في أمر الإحالة طالماً أن العقوبة المقضى بها هي
- 1		عقوبة الحريمة الأشد الواردة في أمر الإحالة .
١٧	٤	(الطمن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١)
		٧ ـــ مناط تطبيق المــادة ٢/٣٧ عقو بات ؟
97	۲.	(العلمن رقم ۱۷۱۸ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۸۱۲/۱۲۱۳)
		٣ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ارتباط
l		حريمة عدم تقديم أنفار دودة الفطن بجريمة عدم التواجدبالزراعة
		أثناء المقاومة .
		خطأ الحكم في تقدير قيام الارتباط . اعتباره من الأخطاء
1		القانونية التي تستوجب تدخل محكة النقض لتصحيحه.
97	۲.	(الطمن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٤ ـــ إعمال الحكمة المـــادة ٣٧ عقوبات على الجرائم المسندة
		للتهم . وجوب توقيع عقو بة الجريمة الأشد فحسب .
		لمحكة النقض نقض الحكم لمصلحة المنهم إذا تعلق الأمر بخالفة
1		القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب طعنه . لهـا نقص
- 1		الحكم بالنسبة للحكوم عليه الذي لم يقرر بالطمن لوحدة الواقعة
1		وحسن سير العدالة
۱۷۸	٣٩	
		العقوبة المبررة :
		١ – معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات مع
		استعال الرأفة وفقا للـــادة ١٧ من ذلك القانون . لا جدوى
'		

الصفحة	القامدة	
		مما يثيره الطاعن من أن المسادة ١١٣ مكرر مقوبات هي الواجبة
		التطبيق ،ما دامت العقوبة المقضى بها مقررة في القانون وفقا
		المادة المذكورة . لايغير من هذا أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة
		وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته
		للواقعة .
۱۸۷	٤١	( الطمن رفم ٢٠٩١ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
		٢ ـــ ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير
		والاستعال . لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي .
717	64	( الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق – جلسة ٢/٢/٣ )
,,,	•	
		٣ - توقيع عقوبة واحدة على الطاعن عن تهمتين معا إنتفاء
		مصلحته في النمي على الحكم إدانته عن إحدى التهمتين قبل نفاذ
		القانون الذي يعاقب عليها ، ما دامت العقوبة المقضى بها هي
		ذات العقوبة المقررة للتهمة الأخرى .
771	٥٩	( العلمن دفر ۲۰۶۸ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۷ )
		ع ــ متى تتضمن الواقعــة الواردة بأمر الإحالة لجميع
		ما أخفاه المتهم من أشياء متحصلة من اختلاس ؟
		كفايةواقعةمالتبرير العقوبة المقضيها .عدم جدوى النعي على
		الحكم بشأن واقعة أخرى لاتأثير لثبوتها من عدمه على العقو بة المحكوم بها
777	٦.	(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٨ / ٢/ ١٩٦٩ )
		ه ــ قصور الحكم في التدليل على الاشتراك في جريمتي
		الاشتراك في الاختلام والتروير . عدم جدوى النبي به من
)		المتهم ما دامت المحكمة قد واقبته بالعقوبة الأشد المقررة لحريمة الرشوة التي أثبتتها في حقه .
212	^^	(الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق – جلسة ٢٠/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		إيقاف تنفيذ العقوبة :
		تقدير الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وشمول الإيقاف لجميع
		الآثار الجنائية المترتب.ة على الحكم . من إطلافات محكمة
		الموضوع .
٥٢	11	( العلمن رقم ١٣٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		راجع أيضا : تلبس .
		( القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة وقم ٩٦ ) .
		وحكم .
		( القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ١ ) •
		وسلاح .
		( القاحدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ٣٠٨ ).
		وغش .
		(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٠٣) .
		عمل
		<ul> <li>الأصل فيه أنه الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه</li> </ul>
		موضوعي . مَتَى يَحْضِع لَرَفَاية عَمَّكَةُ النَّقْضُ ؟
		لا ارتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفا لكل من
		عماله و بين جريمة عدم منحه هؤلاء العال إجازات المواسم والأعياد .
		المسادتان۱/۲۷ و ۱/۲۹ من قانون العمل رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ . (الطن رقم ۱۷۲۱ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
٧٧	ורו	
		٧ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		وبلاجها و إعانة المصابين المؤمن طيهم في مــــــة العجز أو أداء
		تعويضأو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للمصاب. فيها يتعلق بتلك الدر الدر التر إن مرا لا عرز الدر
		الإصابات التمسك قبلالهيئة بأحكام أىقانون آخر ،ولايجوزله
•		•

الصفحة	القاعدة	_
171	**	ذلك أيضا بالنسبة إلى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان ١ (د) و٢٤ من القانون ٢٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال لإخلال بدفاع جوهرى في هذا الصدد . (هلمن دم ٢٦١ لـ ١٩٦٠ لـ ٢٠٠٠ س
		<ul> <li>٣ ــ رئيس مجلس إدارة الجمية التعاونية الزراعية . يعــ د</li> <li>ساحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ٩٥ ١٠ . تعيين مدير أو مشرف لم سلطة الإشراف والإدارة .</li> <li>اعتباره المسئول عن تنفيذ الفانون المذكور .</li> </ul>
1 4 <b>4</b>	7.	إختصاص المشرف الزراعى وفقا للفرار رقم١٦٦ لسنة١٩٦١ هو التوجيه والإرشاد والمراقبة . ( الطمن دفر ١٩٦٠ اسنة ٣٦ ق ــ جلة ١٩٦٦/١/٢٠) ــ ٤ ــ فصل العامل فى منشأة تستخدم أكثر من خمسة عمال قبل موض الأمر على اللجنة المختصة يعتبر عملا مؤتما جنائيا .
***	٧١	صدور قرار وزيرالعمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار رقم ٨٠ لسسنة ١٩٦٥ في نطاق النفويض النشريعي الوارد في المسادة ٣٦ من قانون العمل . (الطن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/١٧) ٥ – جواز الجمع بين الجزاءين الجنائي والتاديبي عن المخالفة الواحدة .
411	٧١	( العلمن وقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٨ ق ـ جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ )
۳۲۷	٧١	<ul> <li>٦ - المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع ؟</li> <li>( الطنن رقم ٢٠٤٠ لسة ٣٨ ت - جلمة ١٩٦٩/٣/١٧ )</li> <li>راجع أيضا : شركات و</li> <li>( القاعدة رقم ٨٥ بالمحيفة رقم ٣٩٣) .</li> </ul>
	<b>'</b>	<i>)</i>

المفحا	الق عدة	
	l	عود
		راجع : سلاح .
	1	( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٠٨ ) .
		· '
		(ف)
		غرفة المشورة . غش .
		غرية المشورة .
		راجع : قضاة ٠
		( القامدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٣٣١) •
		غ <i>ش</i>
- 1		١ ـــ الحرائم المنصوص عليها فى القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨
1		في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون ، مخالفات لا جنح .
- 1		إعتبار قرار مجلس الوزراء _ الصادر في ٤ /١٩٥٦/٤ بتنظيم
- 1		صناعة وتجارة الصابون إستنادا إلى الإعلان الدستورى الصادر
		في ١٩٥٣/٢/١٠ ــ ناصخا كما يتعارض معه من أحكام في
}		التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨
- 1		سالف الذكر . إحالة القُـــوار المذكور ، بالنسبة للمقاب
- 1	- 1	على حر يمتى الُّغش والحديمة إلى المادتين ه ، ٦ من القانون٨٤
	1	لسنة ١٩٤١ في شأن قم التدليس والغش، وبالنسبة للعقاب
	1	على مخالفة البيان التجارى للحقيقة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩
İ	1	الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذى يعاقب على الجريمة
	- 1	المذكورة بعقوبة الجنحة .
10	17	(الطعن رقم ١٣٨٤ كستة ٣٨ ق ـــ جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٧ ــ وجوب مراعاة نسبة الأحاض الدهنية والراتنجية
	- 1	في صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلعة وإلاكون
		الفعل غشا .
)	1	J

الصفحة	القاعدة	
_		إنتاج صابون دون مراعاة تلك النسب يعتبر ذكرا لبيان
		تجارى غيرمطابق للحقيقة معاقبا عليه بالمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤
ì		من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٦	١٢	(العلمن رقم ۱۳۸۶ لسة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		٣ — علم المتهم بغش ما يصنعه يستفادضر ورة من كونه منتجا له
		إعتبارا بأن الصانع يعلم كنه مآ يصنعه ونسبة المواد الداخلة
		في تكوينه . عدم قبول التذرع بجهله .
		صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة
		دائمًا في حق الصانع طبقــا للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ٥٧
		اسنة ١٩٣٩ .
		زيادة نسبة القلوى المطلق الكاوى فى الصابون عن حد
		معين . مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المتهم حسن النية.
۲٥	17	(الطمن رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩١١/١٣ )
		٤ — عدم ضبط المواد الغذائية المغشوشة . أثره . عدم
		جواز القضاء بمصادرتها .
174	۳۷	( الطمن وقم ۱۸۰۲ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۷ )
		ه – القضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي
	1	تكون جسم الحريمة في مفهوم نص المادة مهن القانون رقم ٤٨
		لسنة ١٩٤١ المعدل . شرطه . أن تكون مغشوشة
		أو فاسدة .
17.	1 47	الطعن وقم ۱۸۵۳ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۹۹/۱/۲۷ )
	1	٦ – مناط إعفاء التاجر المخالف من المسئولية الجنائية طبقا
		للسادة ٣/٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون
	1	رقم ۸۰ لسنة ۱۹۹۱ .
۳٠,	٦,	( النَّلَمَن وقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق — جاسة ١٩٦٩/٣/٣ )
	I	1

	٦.	
لمفمة	قاعدة	
٣٠٢	٦٥	<ul> <li>٧ — المصادرة المنصوص طيها في المسادة ٧ من القانون</li> <li>رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ · طبيعتها ؟</li> <li>(الطن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)</li> </ul>
٣.٣	70	<ul> <li>٨ - إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المنصوص طلبها في المحادة ١/٧ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ بالنسبة لفير المواد الغذائية . مثال .</li> <li>( الطمن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٣ )</li> </ul>
		(ف)
	- 1	فاعل أصلى
1	ł	<ul> <li>١ ـــ الفاعل الأصلى ف جريمة السرقة</li> </ul>
79	v	(العلمن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ ق – جاسة ١٩٦٩/١/١ )
444	۸ı	( والطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ )
717	٤٦	<ul> <li>٢ ـــ الفاصل الأصلى فى جرعة التزوير ؟</li> <li>( الطنن رفم ٢١٧١ لسة ٣٨ ق ـــ جلسة ٢٩٦٩/٢/٣ )</li> </ul>
		<ul> <li>٣ ــ ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزور</li> <li>والاستعمال . لا مصاحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه</li> <li>فاعلى أصلى .</li> </ul>
717	٤٦ .	(الطمن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
		راجع : أيضا اشتراك .
-		( القامدة رتم ٢٤ بالصحيفة وتم ١٠٨ )

الصفحا	القامدة	(5)
		قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمــد . قرارات وزارية . قصد جنائى . قضاة . قمار . قوة الأمر المقضى .
		قانون
-	- 1	<sup>رو</sup> إصداره "
٥٦	17	<ul> <li>ا سمانص عليه الفرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ٤ / ٤ / ١٩٥٦ س في مادته الحامسة من بطلان ا براءات اخذ العينة إذا لم يملن صاحب الشأن بنيجة التحليل في الأجل المحدد له ، لا يقيد المحاكم ، علمة ذلك ؟</li> <li>العلم كم علمة ذلك ؟</li> <li>( العلم رقم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ق - جلمة ١٩٦٩/١/١٣)</li> </ul>
***	۷۱	(****)*/**
		" العلم به العلم بالقانون الحنائى والفوانين العقابية المكلة إله . مفترض ف حق السكافة .
717	۳۰	( اللمن رقم ٢٠٢٠ لـــــــــــــــــــــــــــــــــ

المفسة	القاعدة	
		عدم تفاذ القانون قبل نشره .
441	٥٩	(العلمن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/١٧)
		٣ ــــ إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة
		المنصوص عليها فى المـــادة ١/٧ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١
		بالنسبة لغير المواد الغذائية . مثال.
4.4	٦٥	(الطمن وتم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق — بيطسة ٢١٩٦٩/٢)
		<sup>27</sup> آفسیره <sup>"</sup>
		١ – كل مكان يتخذه الشخص مسكنا له على الدوام أوالتوقيت
		بحبث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله إلا باذنه ، فهو
		منزل .
<b>£</b> 4	١٠.	(الطعن دقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١
	1	٣ ـــ عدم اشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شـــأن
	Ì	استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل وجوب فحص العينة إ
		بطريقي النخل والتحليل الكيائي معا وأن تكون المخالفة
	į	في نسبتين عو اله فل من النسب المقررة للواصفات.
۱۱۸	۲۰	(الطن رفر ه ه ۱۹ السنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		٣ ــ مجال التقيد بفئات الانعاب المنصوص عليها في المادة ١٧٦٦
		من قانون المحاماه الجديد ؟
198	٤٢	l
		ع ــ معنى الدخول في حكم المــادة ٣٦٩ عةو بات؟
777	٤٨	(الطهن رقم ٢٥٠١لسة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠) مد مد
	1	ه - تخصيص عموم النص بغير مخصص . لا يصح .
771	0	(الطن رقم ٢٠٤٨ لسة ٣٨ ق. بطسة ١٩٦٩/٢/١٧)
	l	I The state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the state of the

الصفحة	القامدة	
		٦ — التهريب الجمركى . ماهية كل من التهريب الفعــلى
		والتهريب الحسكى ؟ المسادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦
		لسنة ١٩٦٣
۲٩٠	77	(الطمن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		٧ — عدم اعتبار أفعال التهريب الحسكمي التي تقع فيما وراء
		الدائرة الحمركية تهريبا .
		عدم اعتبار حيازة البضاعة ـــ من غير المهرب لهـــا فاعلا
		أوشريكا — وراء الدائرة الحمركية تهريبا إلا إذا توافر ، ميا
		يختص بتهريب التبغ ، إحدى الحـالات المنصوص عليها و
		المــادة ٢ من القانون رقم٣٦ لسنة٤٣٤٠ معدم انطباق المادة٤٤
		مكررا من قانون العقو بات على هذه الحيازة.
79.	٦٠	( الطعن رقم ٢١٠٦ سنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
		٨ – حاصل تشريع الرقابة على عمليات النقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إدارى يسمح بالاستثناء .
770	۲	( الطمن رقم ١١١ السنة ٣٩ق ـــ جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
		٩ — جريمــة المقاصة في قانون الرقابة على عمليات النمد
		الأجنبي . تعريفها ؟
440	۰۲	( الطمن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق ـــ جلسة ١٩/٣/١٧ )
		١٠ — ضبط النقد الأجني. ليس ركنا في جريمة المقاصة
		عدم جواز اشتراطه دلیلا علیها <b>.</b>
770		( الطمن رقم ١١١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ )
		١١ — جريمة تعامل فير المقيم بالنقد المصرى . تعريفها ؟
440	,,	( العلمن رقم ١١١ لسنة ٢٩ ق ـــ جلسة ١٩٦٧/١٧ )
, , ,	"	,

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : مسئولية جنائية .
		( القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٤)
		"القانون الأصلح" :
		۱ — تغاير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية
		الصادرة بتحديدها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للتهم ،
		مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإستخراجها وتأثيم
		عدم مطابقتها لهذه المواصفات .
114	۲٥	( الطعن وقم ه ه ۱۹ السنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		٢ ــ قرار تحفيض وزن رغيف الحبز عن الوزن المقرر له
		وقت إشاجه . لا يتحقق به معنى القانون الأصلح .
411	٦٧	( الطلمن رقم ۱۰۰ السنة ۲۹ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۳ )
		'' إلغاؤه '' :
		الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن
		تنظيم صناعة وتجارة الصابون مخالفات لا جنح .
		اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم
		صناعة وتجارة الصابون إستنادا إلى الإعلان الدستورى الصادر
		فی ۱۹۵۳/۲/۱۰ ناسخا لما يتعارض معــه من أحكام
		في التشر يمات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة١٩٣٨
		سالف الدكر . إحالة القرار المذكور بالنسبة للعقاب على
		حريمتي الغش والخديعة إلى المسادتين ه ، ٦ من الفانون ٤٨
		لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، و بالنسبة للعقاب
- [		على مخالفة البيان التجارى للحقيقة إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩
		الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذى يعاقب على الجويمة
		المذكورة معنوبة الجنحة .
۲٥	11	(الطمن ، قم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
-		

الصفحة	القاعدة	
		قبض
		<ul> <li>١ — الأحوال التي يجوز فيها لرجل الضبط القبض على</li> <li>المتهم . المادة ٣٤ إجراءات .</li> </ul>
		المبرة فى تحديد العقوبة فى معنى المــادة ٣٤ إجراءات بما يرد به نص القانون .
		حق رجل الضبط في القبض على المتهم بجريمـــــة التعدى ا المنصوص عليها في المـــادتين ١٣٦ ، ١/١٣٧ عقو بات .
47	۲۱	(الطمن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
<b>٩</b> ٦	41	<ul> <li>٢ - كلما كان القبض على المتهم صحيحا . جاز تفتيشه .</li> <li>( الطن رنم ١٧٦٩ ك. ١٣٥ - جلة ١٩٦٩/١/١٣ )</li> </ul>
۳۸٤	۸۳	<ul> <li>٣ — التلبس: يكفى لقيامه وجود مظاهر خارجية تنبىء</li> <li>عن وقوع الحريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على</li> <li>المتهم وافتيـــاده إلى أحد مأمورى الضبط . مثال في جريمة</li> <li>تلبس باحراز مواد مخدرة .</li> <li>(الطن دم ١٨٤ لسة ١٩٤٨ ق - جله ١٩٦٩/٣/٢٤)</li> </ul>
		قتل خطأ
		١ — مساءلة كل من أسهم في الأخطاءالتي نشأ عنها الحادث
198		أيا كان قدر خطئه . يستوى فى ذلك أن يكون خطؤه سببا مباشرا أم غير مباشر فى حصول الحادث . (الطن رنم ١٩٧٤ لسة ١٩٠٤ - جلمة ١٩٦٦/٢/٣)
	27	<ul> <li>٢ – إيراد الحكم لأوجه الحطأ التي أسهمت في وقوع الحادث.</li> <li>كفايته للتدليل على قيام وابطة السبية بين الحطأ والنيجة الضارة</li> </ul>
		التي حوسب المتهم عنها .
7.1	٤٤	( اللن دخ ۱۹۷۷ کست ۲۸ ق — بیلیة ۱۹۲۹/۲/۳ )

المفسة	القاعدة	
		٣ ــ تحقق جريمة الفتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر
	l	صورة من صورا لحطأ المنصوص عليها فى المادة ٢٣٨عقو بات.
	İ	مدم جدوى النمى بأن الخطأ لابتوافر في حق المتهم إلا إذا كان
	1	ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار
		أو غالفة لائحة الميناء .
4.1	1 11	( الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
		<ul> <li>ع حتى يعد ما أورده الحكم سائنا فىالتدليل على توافرركن</li> <li>الحلطا ؟</li> </ul>
**1	٤٤	(الطمن وقم ١٩٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢ )
		<ul> <li>تقدير توافر علاقة السببية . موضوعى . عدم جواز</li> </ul>
	İ	المجادلة في توافرها أمام النقض ما دام أن الحكم قد أقيم على
	}	أسباب تؤدى إلى توافرها .
۲٠١	٤٤	(الطمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق – جلسة، ١٩٦٩/٢/٣ )
		٦ ـــ المسئولية الجنائيةلصاحب العمل والمقاول عن أعمال
		الحفر . حدودها ؟
271	٤٩	(الطن وقم ۱۷۷۳ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۰)
		<ul> <li>٧ - عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور فى النسبيب .</li> </ul>
721	٥٤	( الطمن وقم ۱۳۸۳ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹/۱۲/۱۲) م
		راجع أيضا : دعوى جنائية .
1		( الذَّعدة رقم ٨٥ الصحيفة رقم٢٩٣ )
1	1	

امغمة	القامدة	
		ودعوى مدنية .
		( القائدتان ٤٠ و ٧٧ بالصحيفتز ٤٨٤٢ و ٣٣١)
		ة:ل عمد
		١ — تعمد القتل أمرداخلي متعلق بالإرادة . تقدير توفوه .
١٤٥	۳۱	موضوعی . (الطمن دفم ۱۹۲۰ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۰)
		<ul> <li>٢ حق الأخت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبى</li> <li>الذي أصابها من جراء قتل أختها .</li> </ul>
۸۲۱	٣٦	( العلمن رقم ١٨٤٩ اسنة ٢٨ ق — جاسة ٢٧/١/١٩٦٩ )
		٣ – تساند الأدلة في المواد الجنائية .
		تعويل الحكم في إدانته للطاعن على ما أورده ـــ خلافا للثابت بالأوراق ـــ من وجود آثار دماء بملابسه . خطأ في الإسناد .
۳۸۱	٨٢	( الطعن رفم ۱۱۸ استة ۲۹ ق ـ جاسة ۲۵/۲/۲۶ )
		<ul> <li>٤ – استناد الحكم إلى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم</li> <li>دون أن ينبت لدى المحكمة أن هذه الدماء من دماه الفتيل .</li> </ul>
		٠. الله الله الله الله الله الله الله الل
٤٤.	45	( الطن رقم ۱۹۳ اسنة ۳۹ ق ـ جاسة ۲/۲۱ (۱۹۹۹ )

المنعة	القاملة	
		راجع أيضا : حكم .
		( القاعدتان ٣ و ٢٦ بالصحيفتين ١٢و١٤ )
		قرارات وزارية
		رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩. تعيين مدير أو مشرف له سلطة الإشراف والإدارة . إعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .
188	. 47	إختصاص المشرف الزراعى وفقا للقرار رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٦_ هو التوجيه والإرشاد والمراقبة . ( الطنن رقم ١٧٩٠ كـ ت - خلسة ١٩٦٩/١/٢٠ )
		واجع أيضا : قانون . (انفراعد ۱۲ ده ۲ در ۱۵ د ۷ امالت ۱۵ د ۱۸ د ۲۲ د ۲۲ د ۲۲ د ۲۲ د ۲۲ د ۲۲ د ۲۲
		قصد جنائی
		راجع : إختلاص أشياء محجوزة . ( الفاعدة ١٠ بالصعينة ٤٩ )
		إتهاك حرمة ملك الغير .
		( القاعدة ٨٤ بالصحيفة ٢٢٧ )
		وتزوير :
		( القامدة ٢٤ بالصحيفة ١٠٨ )
		وتعــــد :
		( القاء:ة ٠ ٩ بالصحيفة ٢٠٤ )

الصفعة	القاطدة	
		وشیك بدون رصید : ( القاعدة ۳۲۰ بالصحیفة رنم ۱۵۲)
		<b>'</b>
	1	وصابون وغش :
	1	( القاءدة ١٢ بالصحيفة رقم ٥٦ )
	1	وضرب أفضى إلى موت :
		( القاعدة ٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٤ )
		وقتل عمد :
		( القاعدة ٣١ يا صحيَّة رقم د ١٤ )
		ومواد مخدرة :
		( الفاعدتان ۲۲ و ۹۱ یالصحیفتینرقمی ۱۰۰ و۲۵٪)
		ونمب :
	1	( القاعدة ١٤ بالصحيمة رقم ٦٩ )
	1	قضاة
	1	"صلاحيهم للحكم":
		١ — اشتراك الفاضي في هيئة غرفة المشورة التي نظرت الطعن
		ف القرار الصادر من النيابة بالا وجه . إلغاء الغرفة لهذا القرار.
	-	عمل من أعمال الإحالة . إمتناع اشتراك القاضي بعــــد ذلك
	1	في الحكم في الدعوى . مخالفة ذلك: بطلان الحكم. المادة٧٤٧
	- 1	إجراءات .
*	**1	(الطن رقم ١٩٦٩ لسة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
	1	٢ القرابة أو المصاهرة التي تمنع القاضي من نظر الدعوى.
	1	درجتها ؟
	712	(اللمن وم ١٨٤ لسة ٢٩ ق - بلة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
	`````	

الصفحة	القامدة	
		<b>ف</b> ر
		إطلاق الشارع عقوبة الغلق في جريمة فتح المحل العام بدون
		ترخيص .
<b>707</b>	٧٦	جريمة لعب الفهار فى المحل العام . وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التي استعملت فى الجريمة . ( الطن رفم ١٨٥٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ )
•-•		قوة الأمر المقضى
		ليستللاً حكام الصادرة من المحاكم المدنية فوةالشي المحكوم، أمام المحاكم الجنائية فيا يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها. أساس ذلك ؟
44	١ ،	(الطعن رقر ۲۰۳ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۱/۱
		(쇠)
		كفالة
		عدم إيداع الكفالة من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية حتى تاريخ نظر الطعن ، أو هدم حصوله على قرار بالإعفاء منها . أثر ذلك : عدم قبول طعنه شكلا .
***	٤٧	(الطمن وقم ۳۲۵ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۰

الصفحة	القاعدة	ممثلاته و بالبدا البا و بات ت
		<ul> <li>٣ - صحة التفتيش بقصد النوق والتحوط من شر المقبوض</li> <li>عليه .</li> </ul>
97	۲1	(الطعن وقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/١/١٢١)
		ع _ إمتداد اختصاص مأمور الضبط إلى جميع من اشتركوا
		في الجريمة التي بدأ تحقيقها أو اتصلوا بها أينماكانوا . حقه صد
		الضرورة فى تتبع الأشياء المتحصلة من هـــذه الجريمة وآتخاذ
		الإجراءات قبل المتهم فيها وغيره من المتصلين بها .
۲٠٧	٤٥	( المطن وقم ۱۹۸۸ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۲/۳ /۱۹۲۹ )
		<ul> <li>الاستجواب المحظور على رجل الضبط إجراؤه ؟</li> </ul>
	Ì	رجال الرقابة الإدارية من مأموري الضبط .
***	٦.	( الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
		٣ ـــ مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضائها فعود مأمور
	}	الضبط عن القيام بواجبه .
**	7.	( الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٣٨ ق ــ جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
	}	٧ ــ الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في
	]	سبيل كشف الحراثم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها . شرط
		صحتها ؟
440	VY	(المامن رقم ۱۱۱ لسة ۲۹ ق — جاسة ۱۹۲۹/۲/۱۷)
	}	٨ ـــ إسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي في جميع
		أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المسادة وع من القانون رقم ٨٢
		لسنة ،١٩٦ في شأن مكافحةالمخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار
	}	1

المفحة	القاعدة	
**	۸۰	فيها . عدم جدوى المنازعة في اختصاص من نصت طيهم المادة المذكورة مكانيا بضبط حريمة إحراز غدر . (المدن رفر ٢٣٣٨ لهذ ٢٨ ق - جلمة ١٩٦٩/٢/٢٤)
		راجع أيضا : تلبس . ( القاعدة رنم ۸۰ بالصعيفة رنم ۳۷۲ )
		مؤسسات عامة
		<ul> <li>١ – المؤسسات العامة هي صرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام .</li> </ul>
		العاملونڧالمؤسسات العامةيعدون منالموظفين أوالمستخدمين العامين .
1.4	7 £	( العلمن رقم ۱۷۷۷ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		<ul> <li>٣ - سريان المادة ١١٣ مكررا : مقوبات على كل عضو</li> <li>بجلس إدارة أو مدير أو مستخدم فى المشروعات الخاصة الواردة</li> <li>بها حصرا ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها</li> <li>بأية صفة .</li> </ul>
		حروج العاملين فى المؤسسات العامة عن نطاق المـــادة ١١٣ مكررا عقوبات .
		المؤسسة العامة . شخصية اعتبارية مستقلة . اتباع أساليب القانون العام في إدارتها . تمتمها بقسط من حقوقالسلطةالعامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها .
١٠٨	45	( الطعن رقم ۱۷۷۷ لسنة ۲۸ ق ـــ جلسة ۱۲/۱/۱۹۹۹ )

		·
المضة	القامدة	راجع أيضا :
		جمعيات تعاونية زراعية .
		(القاعدة وقم ٢٨ بالصحيفة وقم ١٣٣ )
		وموظفون عموميون .
		(القاعدة رقم ۵ ۸ بالصحيفة وقم ۳۹۳ )
		مبان
		راجع بناء .
		عاكمة
		راجع : إجراءات المحاكمة .
		محال عامة
		إطلاق الشارع عقو بة الغلق فى جريمة فتح المحل العام بدون
1		ترخيص .
{		حريمة لعب القار في المحل العام . وجوب مصادرة النقود
1		والأدوات والأشياء الأخرى الى استعملت في الجريمة .
404	٧٦	(الطنن رقم ١٨٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٣/٢/ )
		محاماة
		١ _ وجوب توقيع أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه
}		من محام مقبول أمام محكة النقض .
۸۲	۱۷	(الطن رقم ۱۷۹۲ لسنة ۴۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳)
- 1		, ,

الصفحة	القاعدة	٢ ـــ جزاء عدم توقيع المحامى على ورقة الأسباب . بطلان
		الورقة . مثال .
۸۲	۱۷	( الطمن وقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		<ul> <li>٣ - مجال التقيد بفئات الأنعاب المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون المحاماة الجديد ؟</li> </ul>
141	٤٣	( الطمن رقم ۱۹۸۲ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۳ )
		راجع أيضا : دفاع .
		(القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٠١)
		وعقو بة .
		(الفاعدة رقم ۹ بالصحيفة رقم ۳۸ )
		محررات رسمية
		راجع : تزو پر " أوراق رسمية " .
		محضر الجلسة
		الأصل في الإجراءات الصعة .
		الادعاء بخالفة ما أثبت فى محضر الجلسة أو فى الحكم من إجراءات . لا يجوز إلا عرب طريق الادعاء بالتزوير فيا أثبت .
**	Y A	( الطمن رقم ۲۲۳۸ لسنة ۳۸ ق — چلسة ۱۹۶۹/۳/۲۶)

المفعة	القاعدة	
		محكمة استئنافية
		<ul> <li>١ حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود مشروط</li> <li>بقبول المتهم أو المدافع عنه .</li> </ul>
٣٨	٩	( الطعن وفم ٢٠٦٠ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		<ul> <li>ح وجوب تلاوة أقوال الشهود الغائبين إذا طلب المتهم</li> <li>أو المدافع عنه ذلك .</li> </ul>
٣٨	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٨٦ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦)
		<ul> <li>س عدم إجراء محكة ثانى درجة تحقیقات إلا ما ترى ازوما</li> <li>لإجرائه أو لاستكال نقص في إجراءات محكة أول درجة .</li> </ul>
۳۸	٩	( الطمن رتم ۲۰۳۰ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۶۹/۱/۱ )
		<ul> <li>عجز المحكة القضية للحكم . عدم الترامها باعادة الدعوى للرافعة لاجراء تحقيق فيها .</li> </ul>
٣٨	١ ،	( الطلعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١)
		<ul> <li>م شرط التمــويل على أقوال الشهود التي وردت في التحقيقات ؟</li> </ul>
*^	١ ،	(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		واجع أيضاً : دفاع .
		( القاعدة رقم ؛ ٤ بالعميفة رقم ٢٠١ )
	l	i

الصف	القاعدة	محكمة الجنايات
		المارية المارية
		<ul> <li>۱ حوجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى للرافعة بمد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للانصال بالدعوى .</li> </ul>
٧	۲	( الطمن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق — يطسة ٦/١/١٩٦٦ )             ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ
		<ul> <li>۲ - عدم أخذ الشارع سظام الحكم الحضورى الاعتبارى</li> <li>فيا يتماق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكة الجنايات .</li> </ul>
٧	۲	(الطمن رقم ۱۷۳۶ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱)
٧	· \	<ul> <li>حق الطمن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من</li> <li>محكة الجنايات في غيبة المتهم لفيره من الخصوم .</li> <li>(الطمن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦ )</li> </ul>
		<ul> <li>إبطال الحكم الغيابي الصادر من محكمة الحنايات عضور المحكوم عليه في غبهته أو بالقبض عليه قبل سقوط المقوبة عضى المدة.</li> </ul>
٧	1 1	(الطمن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١)
		<ul> <li>حق محكة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية بالنسبة إلى ما تتبينه من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها . مثال .</li> </ul>
17	٤ ا	( اللمن وقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦ )
		<ul> <li>حق محكة الجنايات في الاقتصار على نظر الجنايات</li> <li>وفصل الجنح المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وإحالتها إلى محكة</li> </ul>

المفعة	القاعدة	
		الجنح . نطاقه ؟ الطعن بالنقض في حكم محكة الجنايات باحالة
1		الحكم إلى محكة الحنح . غير جائز . أُمَاس ذَاكُ : الحكم غير
- 1		منه للحصومة .
120	74	( العلمن رقم ۱۷۹۷ لستة ۲۸ ق — جلسة ۲۰/۱/۲۰)
		محكمة الجنح
		راجع : محكمة الحنايات .
Ì		( القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٣٧ )
		محكمة الموضوع
		°° سلطتها في تقدير الدليل " .
		وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
۳۸	٩	( الطمن رقم ۲۰۳۰ اسنة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ )
180		(والطمن رقم ١٩٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٢٠/١/٢٠ )
777	٥٨	(والطعن وقم ۲۰۶۷ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۷)
		٣ ـــ أخذ الحكم بأفوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط
		المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن اعتراف المتهم له
- 1		بأنه يحرز المخدر بقصد الاتجار . لا يعيبه .
1	77	(الطمن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٣ _ تجزئة أقوال الشاهد . حق لمحكة الموضوع .
١١	77	(اللن رقم ١٧٧١ لسنة ٨٦ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٣ )
		ع ــ حق محكمة الموضوع في التعويل على قول متهم على آخر.
107	77	(الطمن دقم ۲۰۳۱ لسنة ۳۸ – جلسة ۲۰/۱/۱۹۲۹)
1	1	•

_		
الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>حق الفاضى الجنائى فى إختيار طريق الإثبات مطلق.</li> </ul>
		ما لم يقيده القانون بنص خاص . حريته في وزن قوة الإثبات
		المستمدة من كل عنصر .
178	٣0	(الطعن رقم ه ٤٠٤ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٠/١/٢٠)
		<ul> <li>ب لحكة الموضوع الأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها</li> </ul>
		دليلا لحكها أ
178	40	(الطعن رقم ه ٢٠٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٠/١/١٩٦٩ )
		٧ ــ تقــدىر الدليل . موكول لمحكمة الموضوع .
		قوائن الحال طويق أصلى فى الإثبات فى المواد الجنائية .
		مجادلة محكمة الموضوع فى تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام
		النقض .
171	۳٦	(الطمن رفر ۱۸۹۹ لسة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۷)
j		٨ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الثبوت ؟
177	77	رالطمن رفم ۲ ه ۱۸ السنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۷ )
		<ul> <li>٩ حق محكة الموضوع في أن تعول على ما تطمئن إليه</li> </ul>
	1	من أقوال .
140	٤٢	(الطمن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٣/٢/٢١٩)
		. ١ ــ الأخذ باعتراف المتهم فيحق نفسه وغيره من المتهمين.
		من إطلاقات محكمة الموضوع .
4.4	٤٥	(الطمن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۳ )

الصفحة	القاعدة	
_		١١ — إطراح المحـكمة التحقيق الذي أجرته الرقابة الإدارية
		وأخذها بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة . النعي على التحقيق
		الأول بالبطلان لا محل له .
717	٤٦	(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٣/٢/٢١ )
		١٢ — الاعتراف في المسائل الجنائية . تقديره موضوعي .
414		(العلمن وقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق – جلسة ٣/٢/٣ )
	۱, ۲,	(والطنن وقم ١٨٥١ لسة ٣٨ ق – جنة ١٩٦٩/٢/٢٤)
***	٦٠,	(1111)110 = 0 1
		١٣ ــ حق محكمة الموضوع في التدليل عل ثبوت الجريمة .
		(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٢/٢)
717	,	
		١٤ — الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .
111	١.,	(العلمن رقم ۲۰۱۸ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۷ )
441	٠,	
	ł	<ul> <li>١٥ – وجوب بناء الأحكام الجنائية هلى الأدلة التي يقتنع بها القاضى. وجوب استخلاصه عقيدته بنفسه دون أن يشاركه</li> </ul>
		ما القاضي. وجوب استخلاصه عقيدته سفسه دون أن يشاركه
	)	. 1-1
		( الطنن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
44.	77	٠٠٠ ١ (١٠٠٠) ١٠٠٠
		١٦ — الأخذ باءتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع متى
	}	اقتنعت بصحته.
	1	
		بيان سبب إطواح المحكمة إنسكار المتهم لاعترافه . واجب عند استنادها على هذا الاعتراف . مخالفة ذلك . قصور
		مند استنادها على هذا الاعتراف . مخالفة ذلك . قصور
		في الحكم .
	- 4	<b>'</b>
۲٠٠	12	(الطنن وتم ٢١٦٩ لسنة ٣٨ ق ـ جلسة ٢٢/٢١/١)

الصفحة	القاعدة	
_		١٧ ــ تقديرالمحكمة أن عملية نقل ونفر يغ الخبز ليس من شأنها إنقاص وزنه إلى الحد الذى وجدعليه.  موضوعي .
717	٦٧	(الطمن رنم ١٠٠ لسة ٢٩ ق _ جلسة ١٩٦٢/٢/٢)
		١٨ – تعقيب الدفاع في كل جزَّية يثيرها في مناحي دفاعه.
		فيرلازم.
		اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي مولت عليها. يفيد إطراحها
		جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . بيان علة إطراحها . غير لازم .
***	٧٠	اللمن دم ۲۲۰۷ لسة ۳۸ ق - جلسة ۱۹۶۹/۳/۱۰ )
		19 - كفاية تشكك القاضى في شبوت التهمة للفضاء بالبراءة حد ذلك ؟
۲۳۰ ۲۲۶		(الطعن رقم ۱۱۱ لسنة ۲۹ ق – جلسة ۱۹۹۹/۳/۱۷) (والطين رقم ۱۲۰ لسنة ۳۹ ق – جلسة ۱۹۶۹/۳/۳۱)
		٠٠ – حق محكة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي .
		ولو حملته أوراق رسمية .
407	\ v	(الطمن رتم ١٤٠٤ لسنة ٢٨ ق ــ جلسة ٢٠/٣/٣)
		٢١ ــ حق محكة الموضوع في تكوين عقيدتها ممــ تطمئن
		إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
٣٥٠	( V)	(الطمن رقم ٢٠١٤ لسة ٣٨ ق – جلسة ٢٩/٣/٢٤)
		٢٧ ــ تساند الأدلة في المواد الجنائية .
۳۸	, A	(الطمن رفم ۱۱۸ لسنة ۲۹ ق – يعلمة ۲۶/۲/۲۶ )
181		(والطمن دفم ٢٠٩١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧)
22	1	(والطمن رفم ۱۹۳ لسنة ۳۹ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۳۱ ) إ
	ł	

الصفرة	القاعدة	
		٧٧ ـــ استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
		موضوعی . ما دام سائغا .
<b>£</b> 1£	٨٨	( المطن رقم ۲۰۲۹ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۳۱ )
		<ul> <li>٢٤ ــ مدى تقيد المحمكة بقواعد الإثبات المدنية في جريمة</li> <li>خيانة الأمانة ؟</li> </ul>
		اقتضاء المؤجرين دفعات مقدمة من حساب الإبجار ٠ من
		المعلومات العامة التي لا تحتاج إلى سند .
٤٣٢	47	( الطمن رتم ۱۲۰ لسة ۲۹ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۳۱ )
		راجع أيضا : تزوير ٠
		( القاعدة رنم ٤ ٢ بالصحيفة ١٨ )
		ومكر .
		( القاعدتان وقا ١ ، - ٦ بالصحيفتين ١ ، ٢٧٧ )
1		وصابون .
		( القاعدة رتم ١٢ بالصحيفة ٩ )
		سلطتها في تقديرالمــانع الأدبي :
	1	تقديرا لمــانع الأدبى الذي يجيز الإثبات بالبينة. موضوعي .
71	٩	(الطعن رقم ٢٠٣٠ اسنة ٣٨ ق ــ جلسة ١/١/١٩٦٩)
- 1		سلطتها في تقدير قيام الارتباط :
1		١ ــ تقدير قيام الارتباط بين الحرائم. الأصل فيه أنه
	1	موضوعي . متى نحضع لرقابة محكمة النقض °
1	- 1	لا ارتباط بين حريمة عدم انشاء صاحب العمل ملفا لكلمن
	ł	عماله وبين جريمة عدم منحه هؤلاء العال أجازات المواسم

الصفسة	الق: عده	
		والأعياد . المحادثان ١/٦٣ ، ١/٦٩ من قانون العمل رقم ٩٦ ا
		لسنة ١٩٥٩ .
٧٧	17	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣)
		٢ – تقدير قيام الارتباط بين الحرائم موضوعي ارتباط
		جريمة مدم تقديم أنفاردودة القطن بجريمةعدم التواجد بالزراعة
		أثناء المقاومة .
		خطأ الحكم في تقديرقبام الارتباط . اعتباره من الأخطاء
		القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه .
41	۲.	(الطن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١/١/١٣٩)
		سلطتها في تقدير قيام حالة التلبس :
		التلبس : يكفى لقيامه وجود مظاهرخارجية تنبيء عن وقوع
		الجريمة . إجازته لرجال السلطة العامة التحفظ على المنهم واقتياده
		إلى أحد مأموري الضبط . منسال في جريمة تلبس باحراز
	1	مواد مخدرة .
۳۸:	٠.	( المان دخ ۱۸۶ لسنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۲۹/۲/۲۶ )
		سلطتها في تقديرآراء الخبراء :
		١ — تقدير آراء الحبراء والفصل فيا يوجه إلى تقاريرهم من
		إعتراضات . أمر موكول إلى قاضي الموضوع .
11	۲ ا۸	(الطمن وتم ١٩٠٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
	}	٢ — لمحكة الموضوع الجزم بصعة مار جحه الخبرفي تقريره .
1.4	, l	( الطنن دقر ٢٠٩١ اسة ٢٨ ق - بعلمة ١٩٩٩/١/٢٧ )
	``}	

المفحة	القاعدة	
		سلطتها في تقدير فيام حالة الدفاع الشرعي :
		الدفاع الشرعى . من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك
		بها لدى محكمة الموضوع . إثارته لأول مرة أمام محكمةالنقض.
- 1		شرطه ؟ أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها، على تحقق حالة
		الدفاع الشرعى أو ترشح لقيامها .
777	۸۰	(الطمن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
		سلطتها فى تقدير توافر أركان لحريمة :
		١ ـــ تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة. تقدير توفره؟
1		موضوعي .
120	٣١.	(الطعن رفر ۱۹۲۰ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۱/۲۰)
		٧ ـــ تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز
		المجادلةفي توافرها أمام النقضمادام أن الحكم قد أقيم على أسباب
		تؤدى إلى توافرها .
7.1	٤٤	
		راجع أيضا : مؤسسات عامة .
		( القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠٨ ) •
		سلطتها في تكييف الواقعة :
		١ ـــ نطاق حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة واسباغ
		الوصف الفانوني عليها .
717	٤٦	( الطنن رقم ۲۱۷۱ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۶۹/۲/۳)
		٧ ـــ الفيود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكييف
		الواقعة واسباغ الوصف القانوني الصحيح عليها ؟ مشال
		اولت والبياع والمالي المالية و
770	VA	(اللمن رق ٢٢٦٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
0	'''	رالطمن دم ۲۴۳۶ با سند ۱۸ ت ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰

الصفحة	القاعدة	
		محكمة النقض
		راجع: تقض.
	İ	مرافق عامة
		راجع : هيئات عامة .
		(المقاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٦١ )
		مسئولية جنائية
		قيامها :
		<ul> <li>ب تناول المواد المخدرة أو المسكرة اختيارا أو من علم بحقيقة أمرها . لا يؤثر في توافر الفصد الجنائي العام .</li> </ul>
1.5	77	( الطمن دقم ۱۷۷۲ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۱۹/۱/۱۳ )
		<ul> <li>٢ ـــرئيس مجلس إدارة الجمعية التماونية الزراعية . يعدصاحب العمل المسئول من تنفيذ أحكام قا نون العمل رقم ٩١ السنة ١٩٥١ .</li> <li>تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والإدارة ، إعتباره المسئول من تنفيذ القانون المذكور .</li> </ul>
		إختصاص المشرف الزراعى وفقا للقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ هو التوجيه والارشاد والمراقبة .
177	1	(العلمن رقم ١٧٩٠ لسة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٠)
		<ul> <li>سعثولية عضو مجلس إدارة شركة التأمين – طبقا</li> <li>للاحة ٢٨من الفانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن النامين الإجبارى</li> <li>عن المسئولية المدنية عن حوادث السيارات – عن مقد عمليات</li> <li>تأمين بغير الإسعار أو الشروط المفررة . مسئولية شخصية .</li> </ul>
121	۲۰	(الطنن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٠ ) مه

المفحة	القامدة	1
		ع ـــ لا تأثير للتخالص اللاحق بقيمة الشيك في المسئولية
	1	الجنائية عن إصداره بغير رصيد .
101	۳۲	(الطمن رقم ١٩٣٠ لستة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ )
	ĺ	ه ـــ ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايتها
	1	لمساءلته عما يقع في المحل من جرائم التموين .
101	77	( البلمن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ )
		٣ ــــ المسئولية الجنائية لصاحبالعمل والمفاول عنأعمال
		الحفر . حدودها ؟
271	٤٩	(الطمن رقم ۱۷۷۳ لسنة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۰ )
		المسئولية عن النتائج المحتملة :
		نطاق مسئولية المتهم جنائيا عن النتائج المحتمل حصولها من
		الإصابة التي أحدثها ؟
		إلزام المحبي هليه بتحمل حراحة يمكن أن تؤدى إلى شفائه من
		العاهة التي لديه . لا يصح ما دام يخشي أن تعرض العملية
}		حياته للخطر .
- 1	ĺ	مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . إعتبار الواقعة جنحة
		على هذا الأساس.دون تعرض/رفضولى المجنى عليه إجراء الجراحة
		وأثره على تكيبف الواقعة . قصور .
720	٧٤	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/١٧)
		المسئولية المفترضة :
		مسئولية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم القانون ٩٥
		سنة ١٩٤٥ . مسئولية فرضية . استحقاقه عقوبتى الحبس
ı	1	

الصفحة	القاعدة	
		والغرامة معا . إثبات صاحب المحل غيابه أو استحالة مراقبته
		للحل . جواز إسقاط عقوبة الحبس دون الغرامة في هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		. 궤나
107	**	(الطن رقم ٢٠٣١ لسة ٢٨ ق ـــ جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ )
		الإعفاء من المسئولية :
		١ — الغول بارتكاب الجرم انصباعا لرغبة الرؤساء . غير
		جائز. وجوب مساءلة المرءوس .
78	١,	( الطبن وتم ١٩١٣ لسنة ٣٨ ق — بطسة ١٩٦٦/١/٦ )
		٢ - عدم امت داد طاعة الرئيس لمرءوسه إلى ارتكاب
		الحرائم .
		الدفع القانوني الظاهر البطلان . لا يستأهل ردا .
7 2	١ ,	( الطمن رقم ۱۹۱۲ لسنة ۲۸ ق — جلسة ۲/۱/۱۹۹۹ )
, .	l '	
		٣ – مناط. إصفاء التاجر المخالف من المسئولية الجنائية
		طبقا السادة ٢/٢ من القانون رقم ٤٨ لسمنة ١٩٤١ المدلة
	ļ	بالقانون وقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ .
٣٠٢	٦٥	(الطن رقم ۲۱۸۰ لسة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۳/۳)
		مقوط المسئولية :
	}	١ — حالة الضرورة التي تسقط المسئولية . مناطها ؟
۲:		(العلمن وتم ١٩١٢ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/٦)
	}	٢ ـــ الغيبوبة المسانعة من المسئولية . ماهيتها ؟
1.8	. 44	( الطعن رقم ۱۷۷۲ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ ) ـــ
	1	1

الصفحة	القاصة	
		مسئولية مدنية
		١ ــ نطاق المادة ٢٢٢ من الفانون المدنى ؟
		1
		حق الأحت في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي
		أصابها من حراء قتل أختها :
۱٦٨	۳٦	(الطعن رفر ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق – بطسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
		٧ ـــ نشوءالضرر عن خطأين. يوجب توزيع التعويضعنه
1		بنسبة كل من الخطأين ولوكان أحد هذين الخطأين صادرا من
l		المضرور . عالفة الحكم هذا النظر والزام المتهم والمسئول بالحقوق
1		المدنية عنه بكامل التعويض دون انقاصه بمقدار ما يجب أن
j		
		يتحمله المضرور بسبب خطئه الذى ساهم فى إحداث الضرو
j		مخالف للقا بون .
721	٤٥	(العلمن رفر ۱۳۸۳ لسنة ۳۸ ق - جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۱) معما
		مستخلمون عموميون
		شركة النيل العامة لـقل البضائع . موظفوها وعمالها . عدم
- 1		اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين. إلا حيثًا
- 1		ينص الشارع على ذلك كالشأن في الجرائم التي حددها في قانون
- 1		العقو بات .
1		اعتبار المشرع العامل بشركةمن شركاتالفطاع العام فيحكم
- 1		
		الموظف أو المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته إلى
- 1		مجال المادة ٣/٦٣ أجراءات فيا أضفته من حماية خاصة على
		الموظف العام.
- 1		تأسيم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من
İ		نظام الشركات المؤممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها
- 1		بالعاملين فيها .
444	٨٠	( الطمن رقر ۱۹۷۳ لسنة ۳۸ ق — بطسة ۱۹۲۹/۲/۳۱ ) ۵۰۰ ۰۰۰
- 1	- (	•

: : .11	القاصة	
	3.45 (4)	مستشار الإحالة
*17	٦٨.	١ حق المحاى العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو فيام ما نع لديه في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحاى العام الأول حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . العلمن رقم ١٩٥٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١)
٤٠,		٢ - لحكة النقض نقض الأمر المطمون فيه الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون المصلحة المتهمين. المادة ٢/٣٥ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩. وطلان إنصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب القضاء بعدم قبولها لرضها بغير الطريق القانوني . (الطمن رفر ١٩٩١ لمنة ٣٨ ق - جلة ١٩٦٦/٢/٣)
		مصادرة راجع : غش.
		(القراطأرفام ۲۷، ۲۸، ۱۵ الصمائف أدفام ۱۷۳ و ۲۰ و ۲۰ )
		معارضة
		المعارضة فى الحكم الحضورى الإعتباى . متى يعد الحكم حضوريا اعتباريا ؟ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غيابى . بحقيقة الوافع . مناط قبول المعارضة فى الحكم

الصفحة	القاعدة	
		الحضوري الإعتباري الصادر من المحكمة الإستثنافية ؟ بدء ميعاد
		المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري . من تاريخ إعلان
		المتهم به .
408	••	(الطمن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		نظر المعارضة والحكم فيها :
		النص في كل من الحكم الغيابي الاستثناف والحكم الصادر
		في المعارضة في ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان باجماع
		الآراء . واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا الشرط.
		وجوب القضاء بنقض الحكم المطعوزفيه وتأييدا لحكم المستأنف
		ولوكان ببراءة المتهم .
۲٤٠	•٢	(الطمن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢/٢/٢/١ )
		راجع أيضاً : نفض
		(الثماعدة رقم ٥ ٥ بالصحيفة رقم ١٥٢ )
		مقاصة
		راجع: ئقد
		( القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٣٣٥ )
		مقاومة الموظفين
		زاجع <b>: تعد</b>
		( الناعدة رقم ٠٠ بالصحيفة رقم ٢٢٤ )
l	1	•

		18.
المفحة	القاعدة	
		منزل
	1	
		كل مكان يتخده الشخص مسكنا له على الدوام أو التوقيت
	1	بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه ، فهو
		متل.
		1
,	١ ١	(الطمزرتم ۱۷۳۲ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ س
		مواد مخدرة
		3,2 29
	ŀ	١ ــ كفاية إيراد الحكم لنصوص القانون المتعلقة بعقوبة
	1	الحريمة . مثال في مواد محدرة .
	}	
,	١	(الطمن رقم ۱۷۳۲ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱)
		٧ ـــ متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر ؟
١	77	( الطعن وقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
٤٢٨	91	و والطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٨٦ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١)
		· ·
		٣ ــ كفاية إيراد الحكم مايدل على توافر القصد الجنائي لدى
		المتهم . مثال في مواد مخدرة .
١	**	(الطمن وقم ۱۷۷۱ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
٤٢٨		( والطمن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٣١ )
		ع ـــ أخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط
		المتهم ، وعدم أخذه بها في صدد ما رواه عن اعتراف المتهم له
1		بأنه يحرز المخدر بقصد الاتجار . لا يعيبه .
١	77	<del>_</del>
	[ '']	

المفحة	القاعدة	
<b>Y0</b> A	٥٦	<ul> <li>ه - إفراد الطاعن بالتحريات والمراقبة لا يترتب عليه بالضرورة أن يكون هو صاحب المخدر الذى ضبط فى صندوق لا يستأثر باستمماله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال .</li> <li>لا يستأثر باستمماله وإنما يشاركه فيه آخرون . مثال .</li> <li>الطنن رقم ٢٠٢٤ لسة ٢٨ ق - جلمة ١٩٦٩/٢/١٧)</li> <li>٣ - قضاء البراءة . شرطه : أن يكون بعد الاحاطة بأدلة الدعوى وظروفها والموازنة بينها . قضاء الحكم المطعون فيه العامل المناطقة العلم المعاطفة بالمناطقة العلم المعاطفة العلم العل</li></ul>
		بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستمد من الحرز المرسل الجمارك . يعيبه .
771	٧٩	( الطمق رقم ٢٣٧٧ السنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ )
<b>*</b> VY	۸۰	<ul> <li>٧ ــ وجود مظاهر خارجية تنيء بذاتها عن وقوع جريمة إحراز مخدر . يوفر حالة التلبس باحرازها .</li> <li>( الطمن رنم ٢٢٣٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )</li> <li>٨ ــ القاء المتهم لفافة من حوزته وانتشار محتوياتها وظهور</li> </ul>
777	۸٠	أن ما بها مادة مخدرة . تحقق حالة التلبس . ( الطنورة ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٢/٢ )
7V7 £7A	۸۰	<ul> <li>ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من مأمور الضبط</li> <li>الأثر القانوني لقيام حالة التليس . مثال .</li> <li>(الطمن رفم ٢٣٦٨ لسنة ٢٨ تن – جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ )</li> <li>(والطمن رفم ٢٣٥٦ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ )</li> </ul>
***	۸۰	<ul> <li>١٠ - إسباغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائى في جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة وع من الفانون وقم ٨٧ من المعانون وقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ في مان مكافحة المخدرات وتنظيم استمالها والامجار فيها . عدم جدوى المنازعة في إختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز محدر .</li> <li>(الملمن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٣/١٢)</li></ul>

المفعة	القاعدة	راجع أيضا : تلبس .
		( القاعدتان رقا ۲۱ ، ۳۸ بالصحیفتین رقمی ۹۲ ر ۱۷ ۲)
		ومسئولية جنائية :
		( القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٠٤ )
		موازين
		راجع : وصف التهمة .
		( القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٣٦٥ )
		موانع العقاب
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب " موانع العقاب " .
		موظفون عموميون
		<ul> <li>١ المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام .</li> </ul>
		العاملون فى المؤسسات العامة يعــــدون من الموظفين أو المستخدمين العامين .
۱۰۸	72	( الطمن وقم ۱۷۷۷ لسنة ۳۸ ق جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		٢ — نطاق سريان المسادة ١١٢ عقوبات ؟
		العامل بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز . في حكم الموظفين العموميين .
۱۰۸	71	( الطمن رفم ۱۷۷۷ لسة ۸۳ ق - جلسة ۱۹۹۹/۱/۱۳ )
		٣ — الهيئة العامة للاصلاح الزراعي . من أشخاص القانون
		العام . مالها مال عام . العاملون بها من الموظفين العموميين .
171	٥٧	(الطمن وقم ۲۰۳۳ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۶۹/۲/۱۷

المفحة	القاعدة	
		<ul> <li>غ - شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها .</li> </ul>
		عدم اعتبارهم في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . إلاحينما
		ينص الشارع على ذلك كالشان في الجرائم التي حددها في قانون
		العقو بات .
		إحتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العامق حكم
		الموظف أو المستخدم العام في مجال معين . عدم مجاوزته إلى ا
		مجال المــادة ٣/٦٣ إجراءات فيا أضفته من حماية خاصة على ا
		الموظف العام .
		تأميم الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام
		الشركات المؤممة أو في طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها
		بالعاملين فيها .
494	٨٥	(الطعن رقم ۱۹۷۳ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۳۱)
		راجع أيضا : إختلاص أموال أميرية .
		(الفاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٦١ )
		و:ستيلاء على مال للدولة بغير حق .
		إ القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣٥٦ )
		ورشوة ٠
		( القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣٣ )
		ومسئولية جنائية .
		( القاعدة رفر ٦ يالصحيفة رقم ٢٤)
	,	

المفعة	القامدة	(ن)
		نصب . نظام عام . نقد . نقض . نيابة عامة .
		نصب
		<ul> <li>١ حدم لزوم التحدث عن ركن القصد الجنائى على استقلال.</li> <li>شرط ذلك ؟ مثال في نصب .</li> </ul>
79	١٤	(الطمن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
74	12	<ul> <li>٢ – مجرد البدء في إستمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه.</li> <li>يتحقق به الشروع في النصب.</li> <li>( العلمن دغ ١٦٣٠ لسنة ٣٨ – جلمة ١٩٦٩/١/١٣)</li> </ul>
•		<ul> <li>٣ - اعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروعا .</li> <li>كشف المحنى عليمه إحتيال الحانى وامتناعه عن تسلمه المال أو تسليمه له لسبب آخر في نفسه . لا أثر له في قيام الحريمة .</li> </ul>
79	1 1 2	(الطمن رقم ١٦٣٠ لسنة ٢٦ق – جلسة١٩٦٩/١/١٣ )
		؛ - جريمة النصب . أركانها ؟
1.14	٤.	(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٧)
	-	<ul> <li>٥ – ركن الاحتيال . شروط توافره في حق المتصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة ؟</li> </ul>
141	٤.	1
۱۸۱	٤٠	<ul> <li>٦ - مدى مسئولية المتصرف والوسيط ؟ مثال .</li> <li>( العلمن رقم ١٨٦٠ لسنة ٨٣ق - جلمة ١٩٦٩/١/٢٧ )</li></ul>
		نظام عام
		راجع : حيازة .
		( المقاحدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٢٧ )
		ودفوع .
		( القاعدة رقم ۸۱ بالصحيفة رقم ۳۷۷ )
		•

_		
الصفحة	القامدة	
		نقــد
<b>77°</b> 0	VY	<ul> <li>١ حاصل تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي أمران:</li> <li>حظر مطلق ، وتنظيم إدارى يسمح بالاستثناء .</li> <li>(اللمن رم ١١١ ك ت ٢٦ ق - جلة ١٩٦٦/٣/١٧)</li> </ul>
		<ul> <li>٢ – جريمة المقاصـة في قانون الرقابة على عمليات النقد الأجنى . تعريفها ؟</li> </ul>
۳۳٥	<b>V</b> r	<ul> <li>٣ - ضبط القد الأجني . ليس ركنا في جريمة المقاصة .</li> <li>عدم جواز اشتراطه دليلا علمها .</li> </ul>
770	٧٣	(الطفن رقم ١٠١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
۳۳۰	٧٢	ع ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		ن <b>ة ض</b>
		إجراءات الطمن :
		<sup>دو</sup> التقوير به <sup></sup> .
		<ul> <li>التقرير بالطمن بالتقض. تقديم أسباب الطمن في الميعاد.</li> <li>أثرهما ؟</li> </ul>
111	24	( العلمن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
		٢ — ميماد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة ؟
		تكليف الطاعن بالحدمة بالفوات المسلحة إبان حرب o يونيه سنة ١٩٦٧ يعتبر عذرا فهريا مانعا له من حضور جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٦٧ التي صدر فيها الحكم المطمون فيه . ميعاد الطعن
i	- 1	

_		"- 11
المفعة	أتمامدة	
777		لا ينفتح فى هذه الحالة إلا من يوم علم الطاعن رسميا بصدور هذا الحكم . (الهن رتم ٢٠٠٧ ك ٣٦ ق – جلمة ١٩٦٩/٢/١٠)
		" الصفة في الطمن ":
717	٦٨	حق المحامى العام الأول عند غياب النائب العام أوخلو منصبه أو قيام ما نع لديه فى التقرير بالطعن بالنقض فى الأمر بأن لاوجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبابه . فيا عدا الحالات النلاث المتقدمة لايباشرالمحامى الناول حق الطمن إلا بتوكيل خاص من النائب العام . خلو الأوراق من هذا التوكيل . عدم قبول الطمن لرفعه من غير ذى صفة .  ( الممن رقم ١٩٣٥ لهنة ٢٥ ق - جلم ١٩٦٥/٢/١١)
14	٤	الصلحة في بنسس . ا — اعتبار الحكم الجرائم المسندة إلى المنهم مرتبطة وتوقيه، عليه مقو بة أشدها . انتفاء مصلحته في النبي على الحكم خطؤه باسناد حريمة لم ترد في أمر الاحالة إليهطالما أن العقو بة الممضى بها هي مقو بة الجريمة الأشد الواردة في أمر الإحالة . (اللمن رنم ١٧٤٠ لسة ٢٦ ق – جلمة ١٦٦٩/٦)
		٧ — معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢ عقو بات معاسته لل الرأفة وفقا للمادة ١١٧ من ذلك القانون . لاجدوى مما شيره الطاعن من أن المادة ١١٥ مكر عقو بات هى الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقضى جا مقررة فى القانون وفقا للمادة المذكورة . لايغير من هذا أن المحكة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقمة .
١٨٧	٤١	(الطن رقم ۲۰۹۱ لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

لمغمة	القاعدة	
		<ul> <li>٣ — اطراح المحكة التحقيق الذي أجرته الرقابة الإدارية وأخذها بالتحقيق الذي أجرته النيابة العامة. بالنعي طى التحقيق بالبطلان لاعل له .</li> </ul>
717	٤٦	(الطمن رقم ٢١٧١ لسة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٣ )
		<ul> <li>ع - ثبوت اشتراك الطاعن فى جرائم الإختلاس والتزوير</li> <li>والاستعال . لامصلحة له فى المجادلة فى معاقبته على أساس أنه</li> <li>فاعل أصلى .</li> </ul>
717	27	(العلمن رقم ۲۱۷۱ لسنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۲/۳ )
		ه ــــ المصاحة مناط الطعن .
771	٥٩	(الطمن رقم ۲۰۶۸ لسنة ۲۸ ق - جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۷ )
**	۸۱	(والطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢)
771	09	<ul> <li>٣ توقيع عقوبة واحدة على الطاعن عن تهمتين معا .</li> <li>إنتفاء مصلحته فى النمي على الحكم ادانته عن احدى التهمتين قبل لفاذ القانون الذي يعاقب عليها ، مادامت العقوبة المقضى بها هي ذات العقوبة المقررة للتهمة الأخرى .</li> <li>(العلمن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٧)</li> </ul>
		<ul> <li>لا حكام بطريق العمن في الأحكام بطريق النقض . مناطها .</li> </ul>
***	۸۱	(الطنن وفم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		أحوال الطمن بالنقض :
		(١) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله .
		<ul> <li>١ حوجوب استيفاء الحكم الصادر بالإعدام إجرائي إجماع آرا. قضاة المحكة وأخذ رأى المفتى و إلا كان باطلا .</li> </ul>

الصفحة	القامدة	
		الإحماع لا يعدو أن يكون إجراء من الإجراءات المنظمة
		لإصدار هذا الحكم ، والنص عليه فيه شرط لصحته ، إلا أنه
		لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الإعدام ذاتها ولا ينال
		الجرائم التي يعاقبعليها القانون بهذه العقوبة بالالغاءأو التعديل
		ولا ينشىء لمفارفتها أعذارا وظروفا نغيرمن طبيعة تلك الحرائم
		أو العقو بة المقررة لها .
١٢	٣	(الطن دخ ۱۷۳۱ لسنة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ ــ
		٢ ــ جواز إبدال عقو بة الإعدامالمقررة لحريمة القتلالعمد
		مع سبق الإصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقنةعند
		تطبيق المــادة ١٧ عقو بات .
17	٣	﴿ الطُّمَن رَمْ ١٧٣٦ لُسَةَ ٣٨ ق جلسة ١/١/١٩١٩ )
		٣ — جواز النزول بالعقو بةالمقررة للاشتراك في جريمة القتل
		العمد مع سبق الإصرار إلى السجن عند تطبيق المـــادة ١٧
		عقوبات .
17		(الطعن رقر ۱۷۳۱ لسنة ۲۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۹ )
``	`	
		ع – وجوب مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية في
	İ	صناعة الصابون بحسب البيان المرقوم على السلعة و إلا كون ا الناء : ها
		الفعل غشا .
		إنتاج صابون دون مراعاة تلكالنسب تعتبر ذكرا لبيان تجارى
		غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه المواد ٢٦ ، ٣٤٥٢٧ من القانون ١٧
		لسنة ١٩٥٩ .
۲٥	١٢	(الطعن رقم ۱۳۸۶ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۱/۱۳ )
		<ul> <li>علم المتهم بنش ما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه</li> </ul>
		منتجا لهاعتبارا بأر الصانع يعلم كنه مايضعه ونسبة الموادالداخلة
		في تكوينه . عدم قبول التذرع مجمله .

اصفعة	القاصة	
		صنع صابون تنقص فيه نسبة الأحماض عن حد معين جنحة
		دائمًا في حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ٥٧
		اسنة ١٩٣٩ .
		1
		زيادة نسبة القلوى المطلق الكاوى في الصابون من حد معين
	l	مخالفة . شرط ذلك : أن يكون المنهم حسن النية ·
٥٦	18	( العلمن وتم ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٧ ــ وجوب القضاء شهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدانة
		و الحرائم التي رتكب المخالفة لا حكام الفا نون رقم ١٩٥٣ اسنة ١٩٥٠
		و الجوام الى رداب المالية المالية في الجوام المالية في المالية في المالية في المالية في المالية في المالية في
		وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان
		الحكم بالغرامة .
٦٧	۱۳	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٨ ق ــ جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
		٧ ــ تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . الأصل فيه أنه
		موضوعي . مني يحضع لرقابة محكمة النقض ؟
.		لا إرتباط بين جريمة عدم إنشاء صاحب العمل ملفا المكل
- 1		من عماله و بين جريمة عدم منحه هؤلاء العال أجازات المواسم
		من عماله و بين جريمه عدم معلف عدود عماله و بوت
		والأعياد . المسادتان ١/٦٢ ، ١/٦٩ من قانون العمل رقم ٩١
		لسنة ١٩٥٩
٧٧	''	( الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٣ )
TVI	٠٩.	(والطنونة ٢٠٤٨ لسة ٢٨ قـــجالة ١٩٦٩/٢/١٧) س
- 1		٨ – عودة المشنبه فيه إلى حالة الاشتباء بعد سبق الحكم
- 1		م مساويون السابقية . وجوب معاقبته بعقو بتى الحبس والوضع
		تعت المراقبة .
	ا. ا	
3.1	19	( اللهن رقم ١٧٦٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٣ )
•	- 1	

الصفحة	القاعدة	
		<ul> <li>ه — تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعى .</li> <li>ارتباط حريمة مدم تقديم أنفار دودة القطن بجريمة مدمالتواجد .</li> <li>بالزراعة أثناء المقاومة .</li> </ul>
	<b>.</b>	خطأ الحكم فى تقدير قيام الارتباط . إعتاره من الأخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكة النقض لتصحيحه . (اللمن رفم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق – جلسة ١٩٦٩/١/١٣ )
47	١,	
		<ul> <li>١٠ ــ وئيس مجلس إدارة الجمعية النعاونية الزراعية . يعد</li> <li>صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٩. تعين مدير أو مشرف لهسلطة الاشراف والادارة.</li> <li>اعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور .</li> </ul>
		اختصاص المشرف الزراعى وفقــا للقــــرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ ــــ هو التوجيه والارشاد والمرافبة .
۱۳۳	44	(الخلمن رقم ۱۷۹۰ لسنة ۳۸ ق   جلسة ۱۹۶۹/۱/۲۰ )
		<ul> <li>١١ – إعمال المحكمة المادة ٣٧عقو بات على الجرائم المسندة</li> <li>المتهم . وجوب توقيع عقوبة الجويمة الأشد فحسب .</li> </ul>
		لحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر
		بخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب طعنه . لهـــا
		نقض الحكم بالنسبة للحكوم عليهالذى لم يقرر بالطعن لوحدة الوافعة وحسن سررالعدالة .
۱۷۸	79	(الطمن وقم ١٨٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
	-	<ul> <li>۱۲ — النص فى كل من الحكم الغيابى الاستثناق والحكم</li> <li>الصادر فى المعارضة فى ذاك الحكم على أن تشديد العقوبة كان باجماع الآراء. واجب لصحة كل من الحكمين . تخلف هذا</li> </ul>
	•	

الصفحة	القامدة	
		. % 111 C 11 1 1 1 1 1
		الشرط . وجوب القضاء بنقض الحكم المطعون فيه . وتأييد
		الحكم المستأنف ولوكان ببراءة المتهم .
		( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( ) ( )
72.	70	(العلمن وقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ ) م
		t all the little till after the
		١٣ — نشؤ الضرر عن خطأينِ . يوجب توزيع التعويض
1		عنه بنسبةكل من الخطأين ولوكان أحد هذين الخطأين صادرا
- 1		
		من المضرور ، مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمسئول
- 1	- 1	بالحقوقالمدنية عنه بكاملالتعو يضدونا نقاصه بمقدار ما يجب
1	]	أن يتحمله المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر
i	ı	
- 1	i	مخالف للقانون .
721		(العلمن رفم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١١)
, ,	- "	, 254
		١٤ – عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		اللاحقة لنفاذه .
771	٩٥	( الطمن وقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٠/٢/١٧ )
	٠,	,
		١٥ ـــ الامتناع عن بيع سلعتين إحداهما مسعرة والأخرى
1		
i		غير مسعرة في ذات ظروف الزمان والمكان بالنسبة إلى مشتر
ı	- 1	واحد . وجوب تطبيق المــادة ١/٣٢ عقو بات.
141	٥٩	( الطعن رقم ۲۰۶۸ لسنة ۳۸ ق ــ جلسة ۲۰۲۰/۲/۱۷ )
1	1	ا ١٦١١ أي ماهي أشهام المالة
- 1	1	١٦ ـــ إصابة المتهم أكثر من ثلاثة أشخاص . وجوب
- 1	Į	معاقبته طبف لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات
1		
- 1		بالحبس لابالغوامة. إمواد الحكم اثنين من المصابين في الحادث
- 1	- 1	بوضع مستقل تفاديا لإعتبار المصابين أكثر من ثلاثة .
1		
	1	يعيب الحكم .
		متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة . مثال .
444	71	(الطعن رقم ٢١٥٣ لسة ٣٨ ق <sub>ع</sub> جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
l		l '

		101
العفط	القامدة	<ul> <li>١٧ - مناط إعفاء التاجر المخالف من المسئولية الجنائية طبقا</li> <li>١٠ - ١٠ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤١</li> </ul>
77	٦٥	(اللن وقم ٢١٨٠ لسنة ٢٨ ق بيلسة ١٩٦٩/٢/٢)
y <b>.</b> *	٦٥	<ul> <li>١٨ – إلغا الغانون وقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المسادة ١٩٤١ من الغانون وقم ٨٤ سنة ١٩٤١ بالنسبة لغير المواد الغذائية . مثال .</li> <li>(الطن وقم ٢١٥٥ لسنة ٢٦ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/٣)</li> </ul>
		<ul> <li>19 – إطلاق الشارع عقوبة الغلق في جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص</li> </ul>
~o*	٧٦	جريمة لعب النمار فى المحل العسام . وجوب مصادرة النقود والأهوات والأشياء الأخرى التى استعملت فى الجريمة . (الطنررنم ١٩٠٤ لسنة ٣٦ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)
		<ul> <li>٢٠ - الزام المنهم براقامة بناء بدون ترخيص بتقديم الرسومات الهندسية البناء في المدة التي يحددها الحكم ، واجب عند طلب الجهة الإدارية المختصة تقديم هذه الرسومات . غالفة ذلك . خطأ في القانون .</li> <li>المناسبة معامدة التي على المناسبة من المناسبة من المناسبة من المناسبة من المناسبة من المناسبة من المناسبة من المناسبة من المناسبة من المناسبة المنا</li></ul>
<b>79</b> V	۸٦	(اللمن دفم ۱۹۸۹ لسة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۹۹/۳/۳۱ ) راجع أيضا : تعد .
		(القاعدة رقم - ٩ بالصعيفة رقم ٤٢٤ )
		ودعوی جنائیة .
		( القاعدة وتم ٥٠ بالصعيفة وتم ٣٩٣ )

		<del></del>
الصفية	القاعدة	(ب) بطلان الحكم :
194	٤٣	<ul> <li>١ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها خلال الحكرة يدانين يوما من النطق بها . غالفة ذلك . بطلان الحكم .</li> <li>المادة ٢/٣١٧ إجراءات .</li> <li>(الطان وتم ١٩٨٢ لنذ ٢٨ ق - جلمة ١٩١٩/٢/٣)</li> </ul>
		<ul> <li>القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على غيره</li> <li>من أوجه الطعن المتعلقة تخالفة الفانون</li> </ul>
٣٨	77	( الطمن رقم ۹۸ لسنة ۳۹ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲۲)
440		( والطعن وقم ١١١ لسنة ٣٩ ق ــ جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ )
720	٧٤	( والعلمن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ ق – جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ )
		أسباب الطعن : <sup>20</sup> تحديدها "
	l	١ ـــ وجوب أن تكون أسباب الطعن واضحة محددة .
178	۲۰	(الطنن رقم ه ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)
	ļ	٧ ـــ مناط قبول وجه الطمن أن يكون واضحا محددا .
۳۸٤	۸۳	( الطمن رقم ۱۸۶ لسنة ۳۹ ق — جلسة ۱۹۹۹/۳/۲۶ )
	}	" التوقيع عليها " .
٨٢	۱۷	<ol> <li>وجوب توقيع أسباب الطمن المقدم من المحكوم عليه من عام مقبول أمام محكة النقض .</li> <li>(الطمن رقم ١٧٦٢ لسة ٣٨ ق - جلة ١٩٦٩/١/١٣ )</li> </ol>
		<ul> <li>اعتبار ورقة الأسباب لنوا عديم الأثرو لوكانت تحل ما يشير إلى صدورها عن مكتب محام وطيها طابع دمغة تحل إسمه ما دام لم يوقع على الورقة ذاتها .</li> </ul>
74	١٧	( الطمن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق ـــ جلسة ١٢/١/١٩٦٩ ) ـــ
	1	1

المفحة	القامدة	
		إيداعها : " ميعاده "
		١ ـــ إيداع أسباب الطعن بالنقض أو وصولها إلى قلم كتاب
		الحكة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكة النقض في الميعاد .
		شرط لقبول الطعن شكلا .
171	78	1
		٢ ـــ مأمور السجن جهة غير مختصة بتلتى تقارير أسباب
		الطعن أو إرسالها . تقديم تقرير الطعن بالنقض له في الميعاد .
		عدم وصول هذا التقرير إلى قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم
	ı	أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن ا
		شكلاً . المادتان ٣٤ ، ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
171	٣٤	( الطين رفم ١٠٤٣ لسنة ٣٨ ق ــ جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ )
		واجع أيضا : التقرير بالطعن .
		(القاعدة وتم ۲۲ بالصحيفة ۲۰۰ )
		'
		"ما يقبل منها "" الأسباب المتعلقة بالنظام العام "
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . متعلق ا
		بالنظام العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكة النقض ؟
۳۷۷	۸۱	(الطنن دفم ٢٢٤٥ لسة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤) " ما لا يقيل منها " .
		<ul> <li>١ — إثارة الدفع بحالة الضرورة أمام النقض لأول مرة .</li> <li>غير مقبول .</li> </ul>
		مسير مسيون . ( الملمن دتم ۱۹۱۳ السنة ۲۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۱/۱ )
72	٦	
		<ul> <li>٢ – مجادلة محكمة الموضوع فى تقديرها الأدلة . غير جائزة أمام النقض .</li> </ul>
174	wu	(اللَّهُن رقم ١٨٤٩ لسة ٣٨ ق ـ جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ )
177	**	( والطن رقم ۱۸۰۲ لستة ۲۸ ق – بيلسة ۱۹۲۹/۱/۲۷)
	``	

المنحة	القامدة	
_		٣ ـــ تقدير توافر علاقة السببية . موضوعي . عدم جواز
		المجادلة فى توافرها أمام النقض ما دام أن الحكم قد أقيم على أسباب تؤدى إلى توافرها .
7.1	٤٤	(الطعن دتم ١٩٨٥ لسة ٣٨ ق – جلسة ١٩٢٠/١)
		<ul> <li>عدم جــواز إبداء أسباب أمام محكة النقض ــ</li> <li>من النيابة أو الخصوم ــ غير تلك التي أبديت في المحاد المذكور</li> </ul>
		بالمــادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . الحالات التي أجاز فيهاالشارع لمحكةالنقض ـــ إستثناءـــ نقض الحكم لمصاحة
757	۰۴	المتهم من تلقاء نفسها . واردة على سبيل الحصر . ليس من بينها خلو الحكم من بيان مواد القانون التي قضي بموجها . (اللمن رم ٢٠٠ لنة ٢٨ ق – جلة ١٩٦٦/٢/١٠)
		<ul> <li>ه الدفاع الشرعى . من الدفوع الموضوعية التي يجب التسك بها لدى محكمة الموضوع . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض : شرطه ؟ أن تدل الوقائم الثابته بالحكم ، بذاتها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعى أو ترشح لقيامها .</li> </ul>
777	۰۸	(العلمن رقم ٢٠٤٧ لسة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧)
		<ul> <li>ب عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقیق النیابة لأول مرة أمام محكمة النقض .</li> </ul>
444	7.	(العلمن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤)
۲۰۲	· v	<ul> <li>لنبى على الشكة قعودها عن القام باجراء لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير جائز .</li> <li>( الطن رنم ٢٠١٤ لسنة ٢٨ ق - جلمة ٢٩٦٩/٣/٢٤)</li> </ul>
		<ul> <li>٨ الحدل الموضوع في وزن عاصر الدعوى • استقلال عكمة الموضوع ستقدره دون رقابة لمحكة المقض •</li> </ul>
۳۸۸	\ A1	

المفحا	القاعدة	
		٩ تعييب التحقيق السابق على المحاكمة لا يصلح سببا
		للطعن على الحكم .
۲٩٠	٨٤	(الطمن رقم ٢٢٤ لسة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ )
		<ul> <li>١٠ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
	ļ	غير مقبولة .
	l	النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد عما ورد
	1	غير مقبول . مثال لاستناد الحكم على ما شهد به شاهد عما ورد
		بتُسجيل لمنــاقشة بينه و بين المنّهم ، دون شماع المحكمة لهذا التسجيل ، أو إيراد فحواه .
	<b>.</b>	( الطعن وقر ۲۰۲۹ لسنة ۳۸ ق – جلسة ۱۹۲۹/۳/۳۱ )
٤١٤	^^	١١ – عدم جواز النعي على المحكمة قضاؤها بالبراءة بناء
		على احتال ترجع لديها بدعوى قيام احتالات أخرى قد تضع
		لدى غيرها ٠
٤٣١	- 41	(الطنن رقم ۱۲۰ لسنة ۳۹ ق — جلسة ۱۹۲۹/۳/۳۱) ا،
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .
		( القاهدة رقم ۲۱ بالصحيفة رقم ۹٦ )
		إيداع الكفالة :
	}	عدم إبداع الكفالة من الحكوم عليه بعقو بة غير مقيدة للحرية
	1	حتى تاريخ نظر الطعن ، أو عدم حصوله على قرار بالإعفاء منها. أثر ذلك : عدم قبول طعنه شكلا .
**		(الطمن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ )
,,	٦ '	ما يجوز الطمن فيه من الأحكام :
		حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من محكة
	1	الجنايات في غيبة المتهم لغيره من الخصوم .
	١, ا	(الطنن رقم ١٧٣٤ لسنة ٨٦ ق - رجلسة ١٩٦٦/١/٦)
•	Ή,	
	•	

	•	
المبغمة	القاعدة	V 311 111
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		<ul> <li>ا حق محكة الجنايات في الاقتصار على نظر الجنايات</li> <li>وفصل الجنح المرتبطة بها ارتباطاً بسيطاً وإحالتها إلى محكة</li> </ul>
		الجنح . نطاقه . الطعن بالنقض في حكم محكمة الجنايات باحالة
		الجنعة إلى محكمة الجنع . غير جائز : أساس ذلك . الحكم غير
		منه للحصومة .
140	44	(الطعن رقم ۱۷۹۷ لسنة ۳۸ ق ـــ جلسة ۱۹۹۹//۲۰ )
		٧ ــ قابليةا لحكم للطعن فيه بالمعارضة . أثرها . عدم جواز
		الطعن فيه بالنقض .
Yet		( الطعن رتم ١٧٩٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢/٢/١٧ )
		الحكم في الطمن :
		'' سلطة محكة النقض " :
		١ ــ نقص الحكم بالنسبة الطاعن يقتضي نقضه بالنسبة
		للحكوم عليهما الآخرين اللذين يتصل بهما وجه الطعن ولولم
		يقـــرا بالطعن بالتقض . المسادة ٢٤ من القــانون ٥٧
		<b>ئسنة ١٩٥٩ .</b>
۱۸۳	٤٠	(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٧)
		٢ ـــ سي يحكم بنقض الحكم بالنسبة للسئول بالحقوق المدنية
		والمتهم الذي لم يقرو با لطعن ؟
721	٥٤	(اللَّمَن وَمُ ١٣٨٣ اللَّهُ ٣٨ ق - جلَّهُ ١٩٦٩/٢/١١)
		٣ _ ليحكمة النقض نقض الأمر المطمون فيه الصادر من
		مستشار الاحالة بعدم وجود وجهلإقامة الدعوى وتصحيحه على
		مقتضى القانون لمصلحة المتهمين . المسادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧
		لستة ١٩٥٩ .

الصفحة	القاعدة	
		بطلان اتصال قضاء الإحالة بالدعوى بطلانا أصليا . وجوب
		القضاء بعدم قبولها بغير الطريق القانونى .
٤٠١	٨٧	(الطمن وقم ١٩٩١ لسة ٣٨ ق جلسة ١٩٦١/٣/٢١)
		راجع أيضا . مسئولية جنائية .
		(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٣١ )
		التنازل عن الطعن :
		التنازل عن الطعن بالنقض . جواز الإقــرار به لمأمور
		السجن .
770	••	( الطمن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٨ ق _ جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ )
		نيابة عامة
	1	إختصاصها : " إختصاص المحامى العام الأول "
	ļ	حق المحامى العام الأول عند غياب النائب العــام أو خلو
		منصبه أو قيام ما نم لديه في النقرير بالطعن بالنقض في الأمر
	1	منطبه او ميام ما ع لديه في المعرير بالطعن بالمنطق في اوحر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع أسبايه . في ا
		مدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام الأول حق
		الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب السام . خلو الأوراق
	1	من هذا التوكيل ، عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .
417	٦,	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١)
		" التحقيق بمعرفتها " :
		١ — مباشرة النيابة للتحقيق . عدم اقتضائها قعود مأمور
	1	الضبط عن القيام بواجبه .
**	۸ ٦٠	( الطمن رقم ۱۸۵۱ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۲/۲/۲۶)
	1	٧ _ عدم جواز إبداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة
		امام محكمة النقض .
771	1 7	( الطعن دخ ۱۸۰۱ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۱۹۲۹/۲/۲۶)

الصفحة	القاعدة	
		٣ – توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة . تنظم [
	1	داخلي ناطه الشارع برئيس كل محكة أو نيابة كلية في دائرة
	1	إختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية النابعة
		لكل منهما .
		_
- 1		قيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية .
		لا بطلان .
٤Y٨	41	( الطمن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ )
		راجع أيضا : محكمة الجنايات .
		(القاعدة رقم ؛ بالصحيفة ١٧)
		ووصف التهمة ٠
		( القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة ٢٧٧ )
		· ·
		الطعن في أوامرها بألا وجه :
		(ب) حق المدعى المدنى في الطعن في قــرار النيابة الصادر
		بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . المـادة ٢١٠ إجراءات .
441	٧٢	(الطنن وتم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ )
1		مصلحتها في الطعن في الأحكام :
- 1		مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق النقض.
- 1	1	مناطها ؟
777	۸۱	( قللن رنم ه ۲۲۶ لسنة ۳۸ ق — جلسة ۲۰/۲/۲۱)
	- 1	
- 1	- 1	( 4- )
		هيئات عامة
		الهيئة العامة للاصلاح الزراعي . من أشخاص الفانون العام .
- 1		ما لها مال عام . العاملون بها من الموظفين العمومين .
*71	ov.	(اللهن رقم ۲۰۳۳ لمنة ۳۸ ق – جلة ۱۹۲۹/۲/۱۷)
1		رم <u>ے میں ب</u> ری اور اور اور اور اور اور اور اور اور اور

ة الصف	القاءمد	
	-	( )
		وصف التهمة
		١ ـــ نطاق حق محكمة الموضوع فى تكييف الواقعة وإسباغ
- 1		لوصف الفانوني عليها •
717	٤٦	ر العلمن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢/٢/٢ )
		٧ ــ متى تتضمن الواقعة الواردة بأمرالإحالة لجميع ما أخفاه
		المتهم من أشياء متحصلة من إختلاس ؟ كفاية واقعة ما لتبرير
		لعقوبة المفضى بها . عدم جدوى النعى على الحكم بشأن واقعة
		خرى لا تأثير لتبوتها من <b>عد</b> مه على العقوبة المحكوم بها .
777		الرقي قد تا در سيوم على معادلة ١٩٦٥/ ١٩٦٩ ) ( العلمن وقم ١٩٨١ لسنة ٣٨ ق   — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ )
	,.	
		٣ ــــ القبود التي ترد على حق محكة الموضوع في تكييف
		الواقعة واسباغ الوصف القانوني الصحيح عليهــا . •ثال
		ف موازين .
770	٧٨	والطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ ) ـــ
		, -

## موضوعات فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الحنائية

رقم الصفحة 	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
70 77 77 70 70 70 70 70 70 70 70 70	اشتباه	1 7 7 17 17 17 17 17	[1] [1] [1] [1] [1] [1] [1] [1] [1] [1]
**	إنتهاك حرمة ملك الغر أوراق رسمية (ب)	77 71 71	إسباب الإباحة وموانع العقاب إستثناف
77 77 70 70	باعث بطلان بناه بيانات وعلامات تجارية	7£ 70 <b>7</b> 0	إستجواب إستمال محرر منرور استيقاف إستيلاء على مال للدولة بغر حق

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ح)		(ت)
۰۱	هجز -	۳۷ ۳۷	تأميم مه
۰۲ ۲۳	حکم حیازة	47	تأمين تأمينات اجتماعية
	(خ)	۲۸	تبديد ا
٧٣	خبره	77A 77 <b>9</b>	شبغ تحقیق
٧٣	خبر	79	ترویح عملة ورفیة
٧٣	خطأ أخطأ	٤٠	تزویر
۷٥	خيانة أمانة	٤١	تسعیر جبری
٧٥	خيانة الأمانةفي الأوراق الممضاة على بياض	٤٢ ٤٢	تصد
40		27	تعد تعدى على الموظفين
	(د)	٤٣	تعویض ند
٧٥	دخان	٤٣	تفتيش
٧٥	دخول منزل بقصـــد ارتکاب جریمة فیه	٤٤	تهادم ند
۷۰ ۷٦	دستور	٤٥	تلبس تلبس
71	دعارة	٤٦	عموين
٧٦	دعوی جنائية	٤٧	تهریب جمرکی
٧٩	دعوى مدنية	٤٨	توافق
٨-	دفاع		(ج)
٨٤	دفاع شرعی	٤٨	جرعة
٨٤	دفوع	0)	جمارك مارك جمعيات تعاونية زراعية
۸٧	دقيق		معیات هاو نیدرراناید

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ض)		(د)
47 47	ضرائب ضرب	AA	رابطة السنهية رجال السلطة العامة
4٧	ضرد ا (ط)	A9 A9	ردة به ند رشوة
44	طعن ا	4.	رقابة إدارية
11	( ظ ) ظروف مخففة		(ذ)
44	ظروف ب <b>شد</b> ة (ع)	٩٠	زیت د د (س)
99 99	ماهة مستدعة عقد عقوبة	9. 91	سبق إصرار سرقة
1.0	عمل ْ مود	<b>9</b> 7	سلاح
1.4	(غ) غش ہد (ف)	94 94	(ش) شرکات شروع
1.4	ا فاعل أصل (ق)	94	شيك بدون رصيد
110	قانون قبض	48	(ص) صابون
11t E · (r·)	قتل خطأ د	1	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
150	مستخدمون عموميون	117	قتل عمد ت
۱۳۸	مستشار الإحالة	117	فرارات وزارية
۱۳۸	مصادرة	117	قصد جنائی
177	معارضة	114	قضاة ا
144	مقاصة	111	فاريي
179	مقاومة الموظفين 🔒 🔐	114	قوة الأمر المقضى
12.	منزل	1	(원)
12.	مواد مخدرة	111	كفالة ' علما
18.	موازين		(f)
121	موانع العقاب	14 300	<ul> <li>(١)</li> <li>مأمورو الضبط القضائي</li> </ul>
121	موظفون عموميون	177	مؤسسات عامة
		177	مبان مبان
	(ů)	177	عاكة
١٤٤	نصب	177	محال عامة
122	ظام عام	357	عاماة
150		172	عودات رسمیة
120	نقض	172	محضر الجلسة
101	نيانة عامة	170	عكمة استثنافية
		177	عكمة الحنايات
	(*)	144	محكة الجنع
109	ميئات مامة م	177	محكة الموضوع
107	~ ~ · · ·	178	محكة النقض
	(و)	172	مرافق عامة
		١٣٤	مسئولية جنائية
17.	وصف التهمة	177	مسئولية مدنية

الصواب	الحطأ	دقم السطر	رقم بنسة
لا يستأهل	لا يستاهل	77	۲۸
بإدانة	بإدانة	14	171
1974	1907	17	٣0
المضاة	الملغاة	11	44
بذله	بذله	10	79
کتابی	ىتابى	٩	٤٦
<b>؞ۅٚٵۿ</b> ۮڔ؞	ونقدره	12	٤٧
القصد	القضد	18	٤٩
۹ ع ع لسنة	٤٩ 'سنة	۲٠	٥٣
(ب،ج)	(ب)	١٦	٥٦
(٤)	(ج)	١	۰۷
(4 - 6)	(* (3)	٤	٥٧
(4)	(د)	٧	٥٧
۷۵ لسنة ۱۹۳۹	۱۷ لسنة ۱۹۵۹	١٠	٥٧
( e )	(*)	11	٥٧
۷۰ لسنة ۱۹۳۹	۱۷ لسنة ۱۹۵۹	١,	٦.
٧٠ لسنة ١٩٣٩	۷۵ لسنة ۱۹۵۹	V	71
۷۵ لسنة ۱۹۳۹	۱۷ لسنة ۱۹۰۹	10	٦.
ا از	ا اثر	18	٧١
777	741	19	٧١
		1	

الصواب	الحطأ	دقم السطر	رق مفعة
مديم	مدم	١,٠	٨٢
كانت	كات	15	٨٤
تحت	<b>مح</b> ت	v	۹٠
ما يتعلل	ما يتعلل	72	44
تقدير	تقوير	٨	11
اند	1	V	1.0
ولا تساهم	ولا بساهم عجير	77	1.4
لا يتحقق	لا ِ قَق	1	177
المؤمن	المؤن	4	179
یکون	يكود	V	170
المادة ٥٨ منه	المادة ٥٨ من	۲	17.
تفديم تقرير أسباب الطعن	تقديم تقوير الطعن	18	171
من شأنها	بشأن	71	170
تملكة	نملكه	72	171
ا تقدير	مقدير	70	141
ا ذلك	ذك	77	141
القانون	لقانون	١٦	۱۷٤
الحد	أحد	۲٠	۱۷٤
قضى	المضى	۲٠	۱۷۸
(وابعا)	( ثانيا )	٣	14.
لتأثيم	لناثيم	٧	112

	(3)		
المواب	flad:1	دخ السطر	رنم مقنة
حضوريا اعتباريا الثناني	حضور یا للثانی		110
بالرأفة	بالرأمة	V	1
اللبن	اللن	14	197
4.15~	450	١.	7.7
وين	بين	٤	7.5
فلا 'يتصور	لا يتصور	÷.	115
باعتباره	<b>ب</b> عتباره	74	717
والخمات	واعتملت	۲	719
'کحص	عجص	٦	771
الضمانات	الضأمات	۲٠	771
التدخل	لتدخل	٣	777
7175717	717/711	10	777
وظيفة	وظيفته	77	777
ملك	الملك	V	779
الناتجة	البانجة	11	777
ولمساكان	الماكان	۲	747
والمتهم الذي لم يقود بالطن ؟	المتهم الذي لم يقرر بالطعن ؟	۱۸	721
بسرعة	إسره	11	701
الاستدلال	الاستلال	19	777
أقوال	أ وال	77	779
الخامس	لخامس	۱۷	۲۸۰
1	}		

الصواب	المطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
۱/۱و۲۹/۱و۳۰	۱/۱ و۲۶/۱ ، ۳	۲	791
استنادها	استبادها	١,	٣٠٠
وو٧ لسنة ١٩٥٨	وه۷ لسنة ۱۹۵۷	77	٣١٠
تقدير	قدير	٨	717
تخفيض	تحفيض	11	717
القيمة	القسمة	11	712
إستأنف	إسنأنف	7.	771
الجزاءين	الجزأتبن	١٣	777
يخالف	يحالف	٨	444
حجبه	نجبه	17	44.
مأمور الضبط القضائي	مأمور الضبط القضائي	11	440
إستمد	إسنمد	٦,	777
لغير	بغير	14	777
بق	ىقى	14	481
فإنه	فانه	18	781
المذكورة	المدكورة	٦	757
النقد	البقد	14	727
إفترض	إعترض	۱۷	727
بيمة	تهمة	77	757
بالإجراءات	بالاحراءات	77	٣٤٣
الإجراءات	الاحراءات	44	727

الصواب	الخطأ	وقم السطر	رقم الصفحة
و بصیر ة	ونصيره	٩	722
فيه	<b>ي</b> ه	١٠	٣٤٤
وكان	وكاد	15	720
الثمن ﴿ نَمُوا ا	اليمن	77	701
أثناء	انناء	77	٣٦٠
"غحص	نجص	٨	411
اتخذته	انحذته	٤	477
التي	الى	17	797
تعلقا	بافاسة	٩	747
وتحيصها	ونمحيصها	۲	٤٠٨
حروه	حرزه	77	٤١٠
الميلة	أجلجا	14	217
المرتث <i>ي</i>	المر-شي	17	210
والبالغ	والالغ	14	217
المندسي	الهندسي	77	217
حالات	حالات	٨	272
وظيفته	وظيمته	10	140

ظيم بالهيئة العامة لشئون الطابع الامرية بانتاهرة وكيل وثارة على سططان على وليس مجلس الادارة

"رقم الايداع بدار الكتب ٢٠٠٢ لسة ١٩٧٠"

<sup>\*</sup> الهيئة العامة لنستون الطابع الأميرية - دار القصام ع ٢٤/١١/١٩ \*\*

